

من كتبها
مؤرخ

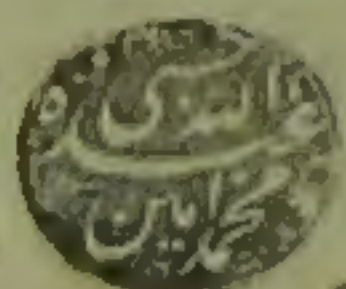


الملك قد دخل في حفظه
الحاج بشير آغا المير السعد الميرزا
سنة ١٢٩٥
والف



هذا الكتاب من وصية مولانا صاحب الحجاز
منور صاحب الكفاية مع هذا الكتاب مع صاحب العلم والعمل
عازر جامع البر لاكمل الآخرة والآخرة دار السعادة والحج
وفقه للمعرفة والبر الكبر من هو على كل شيء قدر العظماء
محمد بن المصطفى ووافي الحق من الحق

عنه



سنة ١٢٩٥

٢٢٨

Süleymaniye	İstanbul
Kütüphanesi	Hacı Beşir Ağa
Yeni Kütüphane	
Eski Kütüphane	228

Mikrofilm Arşivi

No. 1319

ما جبره الشرع مراده من الثاني **البلوغ** الا عينا وهي مراد من العام الى الخاص
حديث اصحابي كالنحو رواه الدارقطني وله شواهد **قول** فان قلت الى اخره كان عليه
في جواب ان اللام للتعبد وحسنه لا يرد عليه شي **لاقتد** لاقتد الا بغيره والقدوة
الاسوة واما تعقيل الفقه كما ذكره فليس في شئ من اللغة وحسنه فلا تتم ما قال **ولو** اريد العلم
البراهية وبالاقتداء بالاتباع في التبرك كما في **الصدق** المراد منه الحجة بخلافه الى
اخره لو اريد بالصدق في حق من استغنى عن المكلف لم يرد ما اورد والله اعلم **سارعه**
اي مستوي **قلت** بل قد قال في الصحاح شرع المنزل اذا كان على طهر من ماء فلهي
حطلم طرعا فاذن الى الصدق اي يتوصل منها اليه **قوله** ما روي به صلى الله عليه
وسلم يعرف امته الحديث رواه البخاري وسلم في صحيحهما مرديب اي هزيم
الله عنه **ناح الملل** جمع مله وهي الدين والدين ما يتدين به الرجل من اسلام
وغيره **قال** انما سارح اي يتطل بعض احكامها **قلت** هذا مخالف لقولهم اجمع الملل
باللام للاستغراق **قوله** كذا اجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه تمام الرازي
في جوابه من حديث انس بن مالك رضي الله عنه **الهدى** على حذف المضاف
اي اهدى الى الهدى **قلت** الهدى الرشد واراذه المهتدون واصاف الى الهدى
للتشريف والله اعلم **قوله** بقربه قوله مضاف الى اخره **قلت** الساكنون في الدار
امنه واما لكل فلم يصح ان يكون قربه على ما ذكر **قوله** وكان كثر معناه محبة
الى الناس بل قد قيل على لفظ الصابط **قلت** الاولى ان يقول عليه اي المعلوم ما اجد
منه **ولما كان** صعبا لجم بسبب ايجاز الفاظه قربه بلفظ الحافظ وكثر المعاني
محصل بالناظر قربه بلفظ الصابط **قوله** منها لغة الواحد **قلت** لكنه محدود
على مقتضى المتن **قوله** وهو في الامثل اول ما يستنبط من ما البير ورايه العلم
المستنبط بالظن **قلت** ليس لهذا علاقة بشرح القرحة منها واما هي هذا الجسيم
قال في ديوان الادب القرحة الطبيعة **البصير** وهو الاستبصار ومنه قوله
تعالى بل الانسان على نفسه بصير **قلت** قال في فارس في المعجم البصير البصيرة
والاستبصار في الشيء وكله في الموضوع **وقال** في البيان المعاني القرآن بل الانسان
على نفسه بصير اي حجة **وقال** في تحفة الاديب بل الانسان على نفسه بصير اي
بينه **قلت** فليست الآية حنيفة من الاستبصار والله اعلم **قوله** بكمه مخالف لقول
النحاة ان اسم الفاعل متعدي لا يضاف اليه فاعله توقع الالتباس **قلت** بل هو
موافق لقول النحاة لان من لا لباس اذا لا يكون البصير معنوده فكان على وجه
في قوله ما الرام القلب طامسا وان ظلم وهو قول الفارسي وجماعه منهم من مالده
وهذا بين ان قوله والاو لم يحل مضافا الى متعوله الى اخره لا يطابق الواقع
قوله افرا المصنف الى اخره **قلت** تقدم لتسارع منه في صيغة الشرح الذي
طلعت منه وانجم نفسه فيه القدوري صاحب مختصر المعجمي **قلت** لا يابيه في
هذا لانه لا يشاركه في هذه النسبة وهو فيها اشهر بما ذكر **قوله** اقول ما

شرح

ما قالوا الى اخره في كلام المصنف مع ما ذكره الشارح ان البير من جبر كان لم يجد
الصبر فلا يصح ان الاعادة لذلك وانما يكون الاعادة لغايب من فوائده المستند
اليه لا الى ما ذكر من فوائده المستند **قوله** فقه المذهب قال ابو العباس رحمه الله
المذهب الذي يقلده خمسة اشيا لا سادس **الاحكام** الشرعية الاجتهاد
واسماها وشروطها وموانعها وانما يحتاج المذهب على الاسباب والشروط والموانع
قوله وفي احكام منها لفظ عرب وفيها سبق لفظ يدي لطيف يعرفه الفطن
قلت في المذهب لما هو الاول والآخر **قوله** اكثرها ما خوذ من يدني الجار شرح
المنظومة **قلت** انما وازيته تنقل ما في الاختيار بحروفه وتعض ما في المختلف **قوله**
الاصح بين الروايتين **قلت** ليست لغة العرب اضافة افعال التفضيل اليهين وانما
يضاف في مثل هذا الى من كان له والله اعلم **الغوي** ما خوذ من الغنى وهو السات
الغوي سمي بحكم غوي لغوي السد بل به في جواب اكد **قلت** لا يؤخذ المصنف
من الاسم لا معني ولا خبر عنه ولا يوافق في كلامه اللغة ولا الامتلاخ **قال** في الجمل في
الغنية في المسئلة اذا ثبت حكمها فظهر ان الغوي بيان حكم الحادثة وهو جواب الحكم
كما ذكر وقال في الباب ان الغوي اجيبوني عن سوال روي في المسام الغوي في
امري اجيبوني **شرح** ما وقع للمصنف رحمه الله في ذلك بيان وستون موضع
فازيد عليه ما يفسر عبارة التوضيح فان يقع بالتصريح به في جميع الدليل والاشهاد كما
قال المحبوي انه قد كثر في كتابه ما هو اصح الاثار بل والاختيارات **وكما** قال الغني
واضع في هذا الكتاب ما هو المعول عليه في الباب وابته على ما وقعت عليه في ذلك المقام
المقصود الذي لم يوفق به الحق **وقال** فاضى فان رسم الحق اذا كان مع ابي حنيفة
رحمهما الله احدهما حجة يؤخذ بقولهما وان خالف ابا حنيفة صاحبه قال عبد الله
بن المبارك ما خذ لقول ابي حنيفة ما لم يكن بتولي عصره زمان وقال الما خرون يستقر
تمهيد قاعد اي يسطر **قلت** وفي الصحاح تهديت الغرائس بسطنة ولم يبد
الامور تسوية واصلاحها فالاسباب المقام الثاني **شرع** يعني بالامر للطبع
معينه **قلت** قال في مثل اللغة الشرف العلو والشرف العالي فلا معنى لما ذكر
قوله ابصاح اي بيان **قوله** على هذا التهذيب التهذيب المنقبة من الجيوب
عليه **قلت** اي اعتمدت **قوله** وضعت هذا الكتاب اي في هذا الكتاب
انما في الترتيب لفظه في ان الكتاب اسم المكتوب من التسمية الى اخره **والذي**
منه قاري كل مسئلة انما ياتي قوله بفرض **قوله** جواب مثل الى اخره لا يخفى على من لا
الثاني **قوله** عمل ان يكون فيها خلاف في نفس الامر لم يختص المصنف لشدة وفي
الرواية فيها او لكونها قولا مرجوحا عنه **قلت** ليس الامر كذلك بل ان كان به خلا
ما نأثره لكونه لم يصح به في الكتاب الذي التزم ذكر مسئلة **قوله** في توصيفه اي
في وصفه ان كان بالمعترضه لانها خلاص لفظا ومعنى **قوله** من هذا منسوب بخلاف
في ان اتسم لار من **قلت** خلاف الظاهر بلا حجة **قوله** قال المصنف ذكر

ولي

ت

في حق لغة ان في حق الله عز وجل الى اخره **قلت** كما نه سويد ان اقوال لغة المنهزم
 يكن خلافا مستدالا انهم كانوا يجمعون على استنباط الاحكام لم يعمد احد منهم الى
 ما استنبطه الاخر كما كلفه **واقوال** غيرهم بالنسبة الى ما قالوا خلاف مستدالا
 كانهم عمدوا الى ما استنبطه اولئك في القوم لما ظهر لهم قال بن الصلاح في كتاب
 العيوب وما كان الساق في قدامنا من مولا الامية ونظر في هذا ههنا من نظمهم
 في مدايب من قبلهم فسيرها وخبرها وانقذها واختارها **ورجلا** من
 من قبله قد كلفه مودة التصور والتأصيل فتفرغ للاحصاء والخراج فخرج
 كانت منه اضداد اضري وتلك بحكم الاصطلاح فاستبان ان يقول في هذه على خلاف
 وفي تلك على اقوال وحيد فلا يكتف ولا يحكم والله اعلم **قوله** ولو قيد الاستدلال
 الى اخر **قلت** نعم ولكن اراد اطلاق الاصطلاح في طريق الخلاف والوقاف **قوله** في
 يتعري ما الفاء **قلت** فايده بيان ما وقع اصطلاحه عليه **قوله** ولو طرح
قوله والعلل للادراك الى اخر **قلت** ولو طرحه وجعلها حتميا كانت حتميا في الدرك
 وسنا في الواقع لانه العمل يتغير الى ما ذكر فكان ذكر العمل للادراك بياناً للواقع
قوله هذا شروع للبيان **قلت** انما يعدي بالادراك لو كان بمعنى الاطلاق ولكن ذلك
 مقصد من الشروع لا الشروع والشروع مقصد شرع عميق دخل ولو كان بمعنى الاطلاق
 فالبيان الاطار مقصد المعنى بل قال في شروع في توحيد كان صوابا والله اعلم بالحق
والفائدة علم القارئ الى اخر **قلت** انما من كلام المصنف انه استعمل في
 معنى من لانه قال ان المبتدي بعشر عليه والقاصر لا يغير من حمله وحمله ومن هذا
 هو تباينه لا يبا **اوانه** اراد الغني **قوله** شروع عنا المسائل فقدر ان مقصد
 معنى بين شرع ومصدر شرع عميق دخل شروع فلا يصح ان يعدي بالادراك والله اعلم
كتاب الطهارة **قوله** وكان الغرض الى اخر **قلت**
 عرف الكتاب في شرح العلامة اكل الدين رحمه الله بانه طائفة من الكتاب المعقولة غير
 مستقلة سميت انواعا اولها فصل **قال** فتولة طائفة كما يجمع **قوله** من المسائل اخبر
 به عن غيرها **قوله** المعقولة اخرها من غيرها **قوله** اعبرت مستقلة اي مع
 قطع النظر عن تعيينها للغير او بتعيين الغير طائفة من الكتاب فانه تابع للصلو
 ويدخل كتاب الصلوة فانه مستند للطهارة وقد اعبرنا مستقلين **اما** كتاب الطهارة
 فلكونه المتنازع **واما** كتاب الصلوة فلكونه المقصود الاصيل وظهر هذا ان عبار
 الاستقلال قد يكون لا يقطع عن غير ذاك كتاب اللطمة من كتاب الايمان وكتاب
 المقصود وانقطع عنها من كتاب الصلوة والزمي وقد يكون بمعنى بورت ذلك كالقطع
 الصري عن التمتع والرضاع عن النكاح والطهارة عن الصلوة كما ذكرنا **قوله** سميت
 انواعا اولها فصل لدفع قول من يقول ان كتاب الله خمس خمسة انواع وكل نوع نسق
 بالباب والباب اسم لنوع يشتمل على اشخاص نسق اصولا فان الكتاب قد يكون كذلك
 وقد لا يكون فان الكتاب ما لا يدر فيه الابواب ولا فصل الكتاب للقطب والقطب

وغيرها على ما سبينا في تلوم بذكر ذلك انما هو سر ذلك فذكر في هذا لذلك سبينا
 ذكر المعقولة يقتضي انه عرف نوعا من الكتب وليس المشهور عند ارباب النجاشي
 فكان حذفه اولى ليقع التعريف للحقيقة الصادقة بهذا وغيره ايراد على الشا
 حيث زعم ان الغرض اذا كان بيان انواع من كتاب الى اخر **قوله** لانه مصدر
 والاصل فيه ان لا يتبين ولا يجمع **قلت** ومن جملة الطهارة كتاب الصلوة فانه
 انواعها وقد عرف الطهارة في شرح الهداية للعلامة اكل الدين رحمه الله بانه
 يحصل لمن يل الحديث او الحديث عما تعلقت به الصلوة يعني للرب والمدين والمكان
قلت هذا لا يصلح تعريف للطهارة المضاف اليها الكتاب المستورحة منها لانه
 صفة وانما هي لتطهر وطهارة قال بوفرضها كذا وركبها كذا الى اخر **قوله** لو كان
 اهتم لانه لا يسقط بغير **قلت** والنية شرط لا يسقط بغير فلهذا
 على انهم من شروط الصلوة **قوله** منسب وجوب الصلوة **قلت** فلا يحل
 حتى يوجب الصلوة وليس الامر كذلك فثبت وجوب وجوب الصلوة لا وجودها وهذا
 للعرض **فاما** لانه فله فثبت وجوب ارادة الصلوة او بيان ولغير العرض
 اراده بالاحتمال **قوله** شرط الحديث يعني ان ركن غسل كذا ومسح كذا وقبل
 المنزل في محله **وحكمه** اباحة الصلوة او ما يضاهاها لمن قامت به **قوله** لانه ما
 بدليل قطعي انما ان الغرض ما ثبت به دليل قطعي **وقال** في الكافي للعرض عيان عن حكم
 مقدر لا يحمل الزيادة ولا النقصان ثبت بدليل لا شبهة فيه ويقال لما بقوت الجوار
 بقوته **قلت** وهذا اولى لان القطع يقال بل ما هو قطعي لبقوته وان كان دلالة
 شبهة وليس له للعرض القطعي الاحتجاجي وهو ما بقوت الجوار بقوته وهذا يقال فيه
 ما ثبت قطعي فيه شبهة اذ قطعي البقوة على الدلالة كغسل المرافق والكفا ومسح قد
 المرح او ملته اصابع ومحو ذلك وفيه يخرج الواجب **قوله** العمل هو الاشارة بملء
 بلا حجة وقد قال بعض المالكية هو بركه وذلك واستدل لنا بقولهم غسلت المطن
 الارض **واورد** ان في المنوط من علو ذلك المعنى واستدل لنا بقول الشافعي
 فيها حصة اذ يغسل الذراع كمال **ويقال** على هذا ان امثال الادب تسبوع الى نظم
 امير المؤمنين المأمون بن الرشيد فلا يستدل به لانيات اللغة والاولى الاستدلال
 بما في الصحاح من قول بعض العرب يغسل حمارا وحشيا سقط عليه المطر تحت الالة
 في يوبين من مثل ما نا عليه سقطا وتجان **قوله** لان البشر الى اخر واستدل
 فيه لاي يوسف بان هذا ليس من الوجه فلا يجب غسله لانه لا يقع المواجهة به بعد
 نيات العذار كاللخن وما استتر من وجهه باللباس **قلت** في هذا قياس نظري محلي
 محله اذ ليس من الوجه وكل ما ليس من الوجه لا يجب غسله بنج مرا ولا الاول هذا
 لا يجب غسله الكبري مثله ودليل الصغرى قوله لانه لا يقع المواجهة به بعد نيات
 العذار **قال** المزوي بعد هذا ولما انه بعض الوجه فيكون داخل في حكم
 المرتبة على الوجه بالضرورة **قوله** لا يقع به المواجهة بعد النيات قلنا عينا فقول

قوله قلت وذكر الفقهاء في قول بن الصلاح
 من جملة المعقولة على انهم كانوا يجمعون على استنباط الاحكام لم يعمد احد منهم الى ما استنبطه الاخر كما كلفه واقوال غيرهم بالنسبة الى ما قالوا خلاف مستدالا كانهم عمدوا الى ما استنبطه اولئك في القوم لما ظهر لهم قال بن الصلاح في كتاب العيوب وما كان الساق في قدامنا من مولا الامية ونظر في هذا ههنا من نظمهم في مدايب من قبلهم فسيرها وخبرها وانقذها واختارها ورجلا من من قبله قد كلفه مودة التصور والتأصيل فتفرغ للاحصاء والخراج فخرج كانت منه اضداد اضري وتلك بحكم الاصطلاح فاستبان ان يقول في هذه على خلاف وفي تلك على اقوال وحيد فلا يكتف ولا يحكم والله اعلم قوله ولو قيد الاستدلال الى اخر قلت نعم ولكن اراد اطلاق الاصطلاح في طريق الخلاف والوقاف قوله في يتعري ما الفاء قلت فايده بيان ما وقع اصطلاحه عليه قوله ولو طرح قوله والعلل للادراك الى اخر قلت ولو طرحه وجعلها حتميا كانت حتميا في الدرك وسنا في الواقع لانه العمل يتغير الى ما ذكر فكان ذكر العمل للادراك بياناً للواقع قوله هذا شروع للبيان قلت انما يعدي بالادراك لو كان بمعنى الاطلاق ولكن ذلك مقصد من الشروع لا الشروع والشروع مقصد شرع عميق دخل ولو كان بمعنى الاطلاق فالبيان الاطار مقصد المعنى بل قال في شروع في توحيد كان صوابا والله اعلم بالحق والفائدة علم القارئ الى اخر قلت انما من كلام المصنف انه استعمل في معنى من لانه قال ان المبتدي بعشر عليه والقاصر لا يغير من حمله وحمله ومن هذا هو تباينه لا يبا اوانه اراد الغني قوله شروع عنا المسائل فقدر ان مقصد معنى بين شرع ومصدر شرع عميق دخل شروع فلا يصح ان يعدي بالادراك والله اعلم كتاب الطهارة قوله وكان الغرض الى اخر قلت عرف الكتاب في شرح العلامة اكل الدين رحمه الله بانه طائفة من الكتاب المعقولة غير مستقلة سميت انواعا اولها فصل قال فتولة طائفة كما يجمع قوله من المسائل اخبر به عن غيرها قوله المعقولة اخرها من غيرها قوله اعبرت مستقلة اي مع قطع النظر عن تعيينها للغير او بتعيين الغير طائفة من الكتاب فانه تابع للصلو ويدخل كتاب الصلوة فانه مستند للطهارة وقد اعبرنا مستقلين اما كتاب الطهارة فلكونه المتنازع واما كتاب الصلوة فلكونه المقصود الاصيل وظهر هذا ان عبار الاستقلال قد يكون لا يقطع عن غير ذاك كتاب اللطمة من كتاب الايمان وكتاب المقصود وانقطع عنها من كتاب الصلوة والزمي وقد يكون بمعنى بورت ذلك كالقطع الصري عن التمتع والرضاع عن النكاح والطهارة عن الصلوة كما ذكرنا قوله سميت انواعا اولها فصل لدفع قول من يقول ان كتاب الله خمس خمسة انواع وكل نوع نسق بالباب والباب اسم لنوع يشتمل على اشخاص نسق اصولا فان الكتاب قد يكون كذلك وقد لا يكون فان الكتاب ما لا يدر فيه الابواب ولا فصل الكتاب للقطب والقطب

مسئله في الوضوء قبل السات صرون كونه بعض الوجه فكذا يعترض عليه بعد لما
سواء وقع به المواجهة اوله **قلت** قوله انه بعض الوجه اول المسئلة فلا يصح
في الدليل **وقوله** علمت الي اجز لا بعيد لان المأمور بغسله ما هو وجهه عند توجه
الخطبات **فخرج** قال الرازي الشعر كما يصل في حد الوجه ما يند فيه الكفاة
كما جبين والامداد والشاربين والاذنين ويجب على كل من ياتى
وما لا يند فيه ان كان خفيفا ويجب غسله مع البسرة بحتة وان كان ثقيلا
فصل طيره ولم يجب غسل البسرة بحتة والخفيف عند الاكثر ما يترى من جلالة
في مجلس الى طيب والكيف ما يستمر **وقال** بعض الخفيف ما يصل الى
الي مبتدئ من غير متباعدة واستقصا والكيف ما يغفر اليه ويكون ترجع له
وقال بن قدامة الشعر كله ان كانت كثيفة لا تصف البسرة اجزاء غسل طيره
وان كانت تصف البسرة وجب غسلها معه وان كان بعضها كثيفا وبعضها خفيفا
وجب غسل البسرة الخفيف معه وطا من الكثيف قال في شرح الاصل **لنا** ان
يجب اتصال الما اليه اذا كان على الشعر لا يجب اذا خف عليه شعر اصله
الرأس ولان ما تحت الشعر لا يواجه اليه وقال في المدايع لنا ان الواجب غسل
الوجه ولي ثبت الشعر خرج ما تحته من ان يكون وحده لانه لا يواجه اليه فلا
غسله **وخرج** الجواب عن قول الرازي لان المسقط في الكثير ليس مكان الخرج
مخرج من ان يكون وجه لا يستأرد بالشعر وقد وجد ذلك في الخفيف **وقوله**
وان كان انط الى اخره قال في الدرر ان رجل انط اي كوسج وقال في الجمل
الخطوط خفة الحية ورجل مط وقال في الفواح بظ واذ **وقوله** فغسله واجب
انفا قلبي بل فرض **وقوله** كلاما معطوفان على الوجه قال بن قدامة
ولم تعلم من تعق المتكلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير ما ذكرنا الا ما حكى عن
بن جرير انه قال هو مجتهد بين الغسل بالمسح **قال** وقال عبد الرحمن بن ابي ليلى اجمع
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين **وقوله** خلافا لفرق قال بن
عبد البر وهو قال الطبري وبعض اصحاب ما بك المشاخرين قوله الي منها عني
مع قلت ففتن من الغسل الي المنكب لان البد اسم للما رجة من رؤس الاصابع الي
المنكب وتفسير بقوله ففتن من غسل الوجه مع الانف وقيل اليه في الآية للغة
والمقدور ولانا كلوا المواليم مضافه الي موالكم وقال بن عبد البر في الاستدكار
وانك بعض مثل اللغة ان يكون الي معني مسح او مسح الواد والله اعلم **وقوله**
من غسل قوله اعدوا ما افرق للتقوى قيل لا يجوز ان يكون من هذا القبيل لان
الضمير راجع الي تعدل الذي نعمته اعدوا لا الي فرد من افراد الخاططين اعدوا
وقوله ماذما قالوا **قلت** ليس هذا امام ما قالوا بل قالوا امدا وقالوا ما استدر
وقالوا بما قال انه الاولي والله اعلم **وقوله** لكن تلك القامدة غير مطروحة الي اخره
قلت ولعل من يقول ان العرب ايضا غير مطروحة لانه لو كان حفظت المختار الي اخره

او قرأت المختار الي اخره لا يقول اخذ انه ترك الحرف الاخير والكلمة الاخيرة فلا
يعترض به **وقوله** او يقال معني الخاتو في الآية كان يحمل الي اخره ماذ لا ينطبق
عليه حد الحمل على ما عرف في الاصول واكدت الذي اشار اليه رواة الدارقطني
من حديث جابر وضعفه ولو صح احتمل ان يكون للتدبير على ما عرف في السنة الصحيحة
من طلب طهارة الخرج والتجمل وجنب منسك طهر قولهم بان الغاية قد تدخل وقد
لا تدخل فاذ قلنا انها احتياط ونحو قول بن عبد البر والفقهاء اذا افرقوا
قال وهو قول الجمهور الذين لا يجوز عليهم حمل ما دبل ولا تحرفه **وقوله** خلافا
لمالك وهو روايته من حمد وروي عنه مسح بعضه مجزى ومن قال مسح البعض محقق
والتوري والا وراعي **وقوله** نحن نرجع الي اخره **قلت** ليس في نفس خلاصة هذا
ما يتعلق بحد الفليس نحن نرجع الي ما لا يخفى **وقوله** له ان الرأس في الآية ذكر مطلقا الي
اخره وقال بن عبد البر واخرج اسمعيل وعين بن ابي عمير عن جابر بن عبد الله عن
الرأس يقول الله عز وجل ولتطوفوا بالبيت العتيق **وقوله** اجمعوا انه لا يجوز التطواف
ببعضه فكذلك مسح الرأس وقال بن عليه قد امر الله عز وجل بمسح الرأس في الوضوء
كما امر مسح الوجه في التيمم وامر بغسله في الوضوء وقد اجمعوا على انه لا يجوز غسل بعض
الوجه في الوضوء ولا مسح بعضه في التيمم وقال الشافعي احتمل كون الله جل وعز مسح
برؤسكم مسح بعض الرأس ومسح جميعه فدللت السنة على ان بعضه مجزى فيصير هذا
مسح بعض ريادة البيا وتعين ان لا للصاق وان الصلابة ثبت ضمنا لان الشافعي
لا يترك بعض المفروض غير عذر وقال في جواب الثاني مسح الوجه في التيمم يدل من
عموم غسله فلا بد من ان ياتي بالمسح على جميعه موضع الغسل منه ومسح الرأس اصل
لندا فرق ما بينهما **وقوله** ولنا الي اخره حاصلة ان الآية محمولة في حق المسح وان
حديث المغيرة الصحيح بانها ومدا صغيف لانه لا يطبق عليها حد الحمل ولانه لم
ينص الي كية فاجد ما فيها وحديث المغيرة رواه مسلم وصح ولا دلالة فيه على
التعمير بل في عبادتها من الصاق **شعر** روايته مسلم وهي مسح بنا صبيحة ورا
الاية هذا يدل على عدم الاجمال **وقوله** يعني بعض الرأس الي اخره **قلت** خلافا لعم
من المتن بلا دليل **وقوله** ما يطلق عليه اسم الرأس كذا وجد ويسا على ثبوت
النسخة مكدا ما تقدم من قوله يعني بعض الرأس وقد اوضح في بعض النسخ باسم
المسح **وقوله** لان البيا في الآية ليس بعض الي اخره **قلت** المشهور من استدلالنا قاله
الرازي في شرح الوجيز وموان الله تعالى قال واستحو برؤسكم وليس من الواجب
استيعاب الرأس بالمسح بل الواجب ما سطق عليه الاسم لان من امر يد على حامة
التيمم ان يقال مسح برأسه استي **قلت** الجواب ان ما سطق عليه الاسم قد دخل بها
غسل الوجه وكل ما يدخل بها لغيره لم يعتبر فرضا في سمي من المطايات **وقوله** ولنا
ما سبق من حديث المغيرة قلت لا يهمل عليه اذ ليس فيه ان ما دونه لا يكون فرضا
بل الاولي ان البيا اذا دخلت في المحل او جئت استسقى الاله فعد ربه **وقوله** لا يجوز

ف
ع
سبعين
ن

النفق في الاصح **قلت** قال في المدايع الاصح انه يجوز وقال في البياض سبع بحور موح
قوله وذا الاصح لا لا حال الوضع لا يكون في الموضع فلو مدحها حتى بلغ قدر الموضع
جاز قال في المغرب لا يجوز حتى يمسح بملأه اصابه ثلثا او ربعا **قلت** وهذا ما في بعض
المدايع من ان يمسح الاية باناء ما يوردون بالمشح باليد والاصبعان لا يستويان خلاف
الملاي لا الكرم ما الاصل فيها فلا بد منها او ما يدل على قدرها **قوله** لان ما تحت
النجاسة لما سقط غسله لغتسره وجب مسح **قلت** مسح اعسر من غسله فليكن اذا سقط
غسله يجب مسح فالتصواب ان يقول مسح يعني النجاسة ثم يقال هذا تبدل لوطيفة بلا
دليل فلا يصح **قوله** كما يجزى سائر ان يجزى لا يفرض ولا يصح القياس وان كان التسببه
في جرح الاستعمال الى الجليل فلا دليل ايضا على تبدل لوطيفة **قوله** والممسوح لا يجب
استيعابه بمسح ما قاس عليه او شتم به وهو الجحيم **قوله** فيقيد بالتمسك كسج الراس
لا جامع بينهما اذ انما حصه من خولل لب في المحل خلاف هذا **قوله** دون ما استعمل
قلت في المستعمل خلاف المسألة قال في الحجاب وجب غسل ما طال من النجاسة على الا
وقال الرافعي فيه قولان اصحهما يجب لانه من الوجه حكم النجاسة لما سبق من الخبر وان الوجه
ما يقع به المني طية والمواجمه ولانه مبدل في محل الغرض فاشبه الحجاب المتدلية فان
من قد اتمه طاهر فذهب احمد الذي عليه اصفى به وهو غسل النجاسة فلا ما هو ثابت محل
الغرض او جاز و **قوله** روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد غطي بحبته الصلاة
فقال اكشف وجهك فان النجاسة من الوجه **قلت** هذا ما هو الخبر الذي ذكره الرافعي قال
ولانه ثابت في محل الغرض قد خلى في اسمه طاهر فاستبانه اليد الزايدة ولانه بوجه
به فيدخل في اسم الوجه انتهى **لنا** ان الما نور به غسل الوجه واسم الوجه ينبغي من
يقال رايه وجه فلان دون كبحته وطالت كبحته ولا يقال طال وجهه واذا استعمل
استعمل الحكم **واحوات** على الحديث ان الحفاظ من كبحته وغيرهم صنفوه فقال
الحاكم في صحيحه المحدث هذا الحديث ضعيف ولا استناد مظلم ولا يثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه شيء وقال في الصلح والمندري والنووي في مسئله وقال الرافعي
واذا ورد ذلك في كرامة الخطبة في الصلح لا يلزم منه مسئله في الوضوء **الاركان**
الي قوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس وهو نوع المواجمه بالمستعمل كوقوعها
بها طال الاذن وقد سبق لان في شيء ويخص بعض الاحوال كما تم الجحيم استوفى من كبحته
الاستنار واخص بعض ما يستمر وقال من حرره وبالضوء يدرى كل احد ان الوجه
ليس في العنق ولا في الصدر فلا يلزم في كل ذلك شيء اذ لم يوجب قرآن ولا سنة والجواب
عن الغيب من بانالم نواقح على اصله بل قلنا ما حادي محل الغرض وجب غسله وما لا فلا
قوله لانه لما سقط فرضيته غسل ما تحت النجاسة استعمل فرضيته هذا مخالف لما انفقوا
عليه من انه لا يجوز غسل الاذن بالراي **قوله** يقال على المنزل لا يلزم من يوثق خلفه
المحل خلفه الوطيفة **قوله** فكذا مسح كلف **قلت** الصحيح خلاف هذا روايه ودر
قال في المدايع وهذه الروايات مرفوعة عنها والصحيح انه يجب غسله لان البشعر

خرجت من ان يكون وجهه لعدم معنى المواجمه لاستنارها بالسمر قصار ظاهرا من الملاي
اياها من الوجه لان المواجمه تقع اليه والي هذا اشار ابو حنيفة رضي الله عنه تعالى
وانما موضع الوجه ما ظهر منها والظاهر هو الشعر لا البشعر يجب غسله وقال في
المسح من هذا ما الاصح واليه اشار في الاصل واخاره في الطهيرة **قوله** لا يحد
روايات الحديث عند ابي حنيفة يوسف هذا مخالف ما ذكر في هذا السطر من قوله لان
ما ينبغي في الاذن الى اخرج وهو خلاف الواقع في المذهب اذ لا يقول احد منا ان روا
الحديث موقوف على الميتة وانما قيد بالنية لمستحقو الخلاف لان محمدا يقول ان لم يوج
المسح بحره ولا يصير لما مستعملا وعبارة المدايع تفيد ان المسح من المدايع
قوله ولا يحد من قوله قياس وذلك انه قال وان لم يوج خلاف المشايخ فيه على قول
محمدا قال بعضهم لا يجزى ولا يصير لما مستعملا والصحيح انه يجوز ولا يصير لما مستعملا
قوله لان من يحد راعيه جازي قوله من يحد من يحد **قلت** في التحفة يحد في التحفة
واحالة الى المستعمل انتهى والذي في المستعمل من سماعه عن محمد **رجل** على رجل حبة
جبار فخصه في ان يريه بذلك المشع عليه لم يجز واصدق ما وكذلك ان كانت على
اصابع رجليه **وكذلك** ان غسل يده في الاذن يريد المسح وهذا بناء على ان عند محمد
يصير لما مستعملا ما قامه القربة سحا كان او غسلا فغسل الماء باول الملاماة فلا
يصير لما قامه المسح وعلى يوسف لا يصير لما مستعملا باقامة قربة المسح وانما يصير
مستعملا ما قامه قربة الغسل **قلت** بناء على ان المسألة المستعملة لا تفصل عن
المحل في المسح بخلاف الغسل قال فيصير في المسألة روايتان **وجه** عن ابيهم عن محمد
جب غسل يده في ثوب الماء وتوضا منه لم يغسل الماء ولو غسها فيه يريد غسلها وذلك
فسد الماء ولو كان على اصابع يده او كفه جبار فخصه في الماء يريد بذلك المسح عليها
اجزاه ولا يغسل الماء قال واليه لا يشبه غيرها فقد اشار الى اعتبار الضرون
في ادخال اليد و من ابي يوسف الجنب اذا ادخل يده في الاذن لا يغسله وكذلك
لو ادخل رجله فيه قال والرجل المحس من اليد والقياس ان يغسل الاصابه لكي يترك
القياس في اليد والرجل الضرون اما الضرون في اليد بظاهر واما الضرون في الرجل
فلانه قد يقع شيء في اليد يحتاج فيه الى التفتيش بالرجل انتهى **قلت** ان اريد باصا
الماء ان يصير نجسا فهو على ان الماء المستعمل نجس وهذا ليس قول محمد ولا الصحيح من المذهب
وان اريد انه يصير غير طهور فهو بناء على عدم اشتراط طهارة الماء وليس هو المذهب
قال في المدايع في قوله عليه الصلوة والسلام ولا تغسلن فيه من كبحته ولا يقال محتمل
انه يبيها فيه من خارج الماء ان يكون مطهر من غير ضرره لانا نقول الماء القليل انما
يخرج عن كونه مطهرا باحتلاط غير المطهر به اذا كان القبر عا لها عليه كما ورد في اللين
ونحوه فاما اذا كان مخلوبا فلا **ومنا** الى المستعمل ما لا في اليد ولا في السكبان
ذلك اقل من غير المستعمل فكيف يخرج من ان يكون مطهرا **وقال** ايضا ولو احتلط الماء
المستعمل بالماء القليل قال بعضهم لا يجوز التوضي به وان قل وهذا فاسد انما عند

محمد فله ظاهرا لم يعلل على المطلق فلا يعبر عن صفة الظهورية كاللبن وأما
عندهما فلا ان القليل مما لا يمكن التفرغ عنه محمل عفوا ولهذا قال بن عباس رضي
الله عنهما حين سئل عن القليل لا يات به وسئل الحسن البصري رحمه الله عن القليل
فقال ومن ذلك منظر الماء وما نظا بر عنه الرضو وانشر اشرا الى تعدد الاحراز
عنه فكان القليل عفوا ولا تعدد في الكثرة فلا يكون عفوا **سبح** الجبر عند محمد
يعلم على المطلق ومنه ان تستبين نواتج القطر في الماء انتهى **قلت** في الصحيح
محمد وسيرد عليك في الماستعمل **قوله** لانها الله الظاهر هذا التعليل يقتضي ان
يكون سنة مطلقا لا يستيقظ فقط **قوله** لكن في الكتاب الى اخره لا معنى لهذا
الاستدلال كما لا يخفى **قوله** اذ مر عا دهم الى اخره الاصول ان يقول مستجون
بالجبر وينا من سحره لتعليل الحديث لا عبارة الكتاب ويؤخذ منه ان الاشتراط لمن
استغنى بالجبر هو تام وذكر في قدامه ان ظاهرا من ذهب احمد رحمه الله وجوبه عند السام
من نور الليل الحديث والاحزاب ان اخرج يسيرا الى انه امر برب حيث علم يومهم النجا
قوله فيستطرط اي لا فامة السنة **قوله** والصحيح انه يسحق فيها يعق قبل وبعد
لكن لا في محل الجاسه ولا عند كشف العون وعندي في هذا نظرا لان الاستدلال
عليه سنة مطلقا ان الذين حكموا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره واما
ذكره بعد الاستنجاء فكان مواعظت عليه **قوله** ولم يستن من مواعظته على التسمية
قلت لم يذكر ذلك لانه لا السنة ولا للاستنجاب الا ما يؤخذ من هذا المهور وليس ينبغي
فقد روي الدار قطني وابو يعلى والبرار ومن اي شيبه عن عايشه رضي الله عنها كان
رسول الله عليه الصلوة والسلام اقامت ظهورا سمي الله وهذا وان كان في اسناده
خارقه بن ابي الرجال تكلموا فيه نعم لا يعتبر ذلك **وقال** من قدامه طاهره
احمد ان التسمية مستوفيه في طه رات الحديث ولا وعنه انه واجبه فيها كلها وهذا
اختيار ابي بكر لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضو لمن لم يذكر اسم الله
عليه رواه ابو داود والترمذي ومدا فني في نكح لمقتضى ان لا يصح وضو غير التسمية
قلت استدلال به في الهداية للتسمية يحتاج الى ابيات موجبة العدول به الى بني
الكمال وترك ظاهرا من الوجوب وما ذكر فيه دفعه شجنا في شرح الهداية **قوله**
لانه عليه الصلوة والسلام كان مواعظت عليه قال شجنا في شرح الهداية المطلب
مواعظت عند الوضو ولم اعلم حديثا صريحه انتهى في الهداية وغيرها انه
مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام السؤال مظهر للعزم مرضاة للرب رواه النسائي
واحمد بن حنبل من حديث عايشه رضي الله عنها لو ان اسق على اسنم باليوك
مع الوضوء عند كل صلوة رواه بن حنبل **قوله** وعند فتدع بجناح بالاصح **قلت**
قال بحر جوا احاديث المدا توم بخلاف من فعله عليه الصلوة والسلام **قلت** بل جبا
من ضله عليه الصلوة والسلام فقد روي الامام احمد عن علي رضي الله عنه انه دعا بكوز
من ماء وعصص تلك فا دخل بعض اصابعه وفيه وقال في اخره مكدنا كان وضو مني

سه

الله صلى الله عليه وسلم وروي الطبراني عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا توضا السنتك بكات وعصص وا دخل اصبعه في فيه **حديث**
خلفوا اصابعهم رواه الدار قطني وضعفه وخارج الى ما قبل لان الريد لا يكون
على السنة فالاولي الاستدلال بحديث ليعط بن صبر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال له اسبع الوضوء وحلل بين الاصابع رواه الترمذي وصحة **حديث** كان
اذا توضا سبك اصابعه في حبيته رواه الدار قطني وضعفه والاولي الاستدلال
بما رواه الترمذي عن عثمان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحلل
حبيته قال الترمذي حديث صحيح **قوله** لان السنة اكمل الفرض في محله نقص
بالمضمضة والاستنساخ **قوله** لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه نفي المواظبة
حكاية الصحابة رضي الله عنهم فعله صلى الله عليه وسلم وانما يكون ما يؤداه وعنه
لنعتدي به فيه وقد حكي الوضوء بالسكيت عثمان رضي الله عنه رواه مسلم وعليه رضي الله
وهم رواه اصحاب السنة عنه وصحة الترمذي وعنه رضي الله عنه رواه
ابوداود والنسائي ومن ما حقه وفيه ملة الوضوء من زاد على هذا او نقص فقد سمي
وظلم وفي لفظ تعدي وظلم وفي لفظ اساو تعدي وظلم والوعيد لعذر روية العدة
المدة لور سنة قاله في الهداية **قوله** لان الاذنين من الرأس بالنقص هو حديث
الاذان من الرأس رواه الدار قطني من حديث بن عباس وصحة بن القطان
قوله ولا سئلته قال من قدامه وروي ذلك عن عمر وابنه سالم والحسن بن
ومجاهد وطلحة بن مصرف والحكم وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وهو قول ابي حنيفة ومالك والصحاح
من المذهب **قوله** وقال الشافعي رحمه الله مؤسسه وقال من قدامه وعنه احمد بن
نكران **قوله** لان الرأس مسح الى اخره **قلت** ما استدلال المراجع بالسنة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ثلثا ثلثا ثم قال هذا وضو وضو لا يبا قبل وضو
ابراهيم صلوات الله عليه **وروي** انه توضا ثلثا ثلثا وقال من زاد فقد اساء ظلم
ولا فرق بين المضمضة من الاعضاء والمسوح المفروض منها وغير المفروض لان لفظ مسح
مطلق متناول للمضمضة والمسوح وقال مالك وابو حنيفة واحمد لا مسح للكرار
في مسح الرأس واحتجوا عليه بما روي انه صلى الله عليه وسلم مسح برأيه مسح واحد
وعنه عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما وضعفا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسحا
رويهما من مسح واحد **قلت** ورد في روايه الزبيدي عن معمر انه عليه الصلوة والسلام
مسح رأسه مرتين وعن عثمان رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضا
لمسح رأسه ثلثا على ان ما روي يتم بجوز ان يكون فعله في بعض الاحوال لبيا ان اجاز
ومدا البيا ان الغضيلة انتهى **والجواب** عن الحديث الاول انه مع ضعف اسناده
با غرائب الحفاظ من الشافعية وغيرهم انه روي منفصلا وذكر العدة في المضمضة
رواه بن السكن في صحاحه والحديث الثاني كذلك في السنة الاربعه سقط اطلاق

لفظ الجرح عن حديث الربيع انه منع منعه قد فسح في روايته الي في اود يلفظ وح
راسه كله من فرق الشعر كل ناحية لمصيب الشعر لا يحرك الشعر من مئبته ومذاق
سنه لم يله جنة خاف استغفارها برودة به عند الاستنجاب **وعن** حديث عثمان
بانه ضجيف قال لبهرقي روي اوجه غريبه عن عثمان وفيها من الراس لئلا الا
مع خلاف الحفظ القات ليست تحته عند اهل المرفه وعن قوله يجوز ان يكون
صله في بعض الاحوال ان حديث من زاد على هذا ونقص كرقبة المسح بدون عدد
بالعدد **وقوله** هذا هو الطهور فلا يصح ان يكون بعض المسار اليه بصفة الكمال
بخلافه وان لفظ رواه الحديث برده ايضا في حديث علي رضي الله عنه هذا طهور
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجب ان ينظر الي طهور رسول الله عليه الصلوة والسلام
كما لا ينظر الي هذا في الاربع في الجمع ما ذكره اصحابنا **ويروى** ان يضع يده على فوه
شعر يجرها الي وجهه ثم يرد ما الي فواء ثم يعود الي الوجه كما واجد **قال** في
ولم يروى عنه ما جديد غير ما فصل عن ذراعيه وهذا قول ابي حنيفة والشافعي جها
والعمل عليه عند اكثر اهل العلم قاله الترمذي وجوز الحسن وعروة والاوزاعي لما
ذكرنا من حديث عثمان ويخرج لنا مثل ذلك اذا قلنا ان المستعمل لا يخرج عن طهوره
سبها الثالثة **ولنا** انه عليه الصلوة والسلام مسح راسه بما غير فصل يديه رواه ابو داود
قوله مع تركه احبانا **قلت** هذا مخالف لما ذكره الترمذي في مخرج احاديث الهداية
ان الذين حكموا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ذكر المفضضة والاستسقاء
وساق احاديثهم وقال بن قدامة المشهور من مذاهب اجدان المفضضة والاستسقاء
واجبان في لفظ رين جيف لما روي عن عايضة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال المفضضة والاستسقاء من الوضوء الذي لا يده منه رواه الدارقطني **قلت**
قال الدارقطني وممن فيه عصا من يوسف **والفتاوى** من توضحا فليتم فضض في
من من سئل سليمان بن موسى **قوله** لما روي انه عليه الصلوة والسلام فعل كذا رواه
الطبراني عن كعب بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضحا فليتم فضض لما واستف
لنا ياخذ لكل واحد ما جديد **قوله** وهو ايضا يغسل بفعله عليه الصلوة والسلام
لك ذلك مشفق عليه من حديث عبد الله بن زيد ورجح قولنا بان ما فسكاه لم يخلط على
رواية فيه وبانه اقرب الى الظاهر والقياس على سائر الاعمال المتفرقة بعضها عن
بعض في اخلقه واحكم **قال** صاحب المتن **وبعضها في الغسل** **قلت** الغرض غير الواجب
يعني المفضضة والاستسقاء واجبان في الغسل عندنا **قلت** الغرض غير الواجب
فحتاج الي سبب العدول **قوله** وسنه عند الشافعي وقال صاحب الجواب والاحتج
المفضضة والاستسقاء وقال بن قدامة وعلى جرح روايته ان المفضضة والاستسقاء
واجبان في الكبرى مسنونا في الصغرى **حديث** عشرين من العظم رواه مسلم بن
حديث عايضة رضي الله عنها ولم يستدل به الرافعي وانما قال لنا انما الاجبان في
فصل الميت ولو وجب في غسل الحي لوجب في غسل الميت **وايضا** لو وجب غسل

ن

خ

د

باطن الغسل والاعت في الغسل لكانا من الوجه ولو كانا من الوجه لوجب غسلهما في الوضوء
قلت الجواب منع الملازمة والله اعلم **قوله** ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في
المفضضة والاستسقاء انها فرضان في الجنازة **قلت** روي بهذا الذي ارفطه في
في سيرة كذا في شعر خيرا لو احل لا يثبت الفرض على اصلنا ولهذا قال في الهداية
لنا قوله تعالى وان كنتم جنب فامطروا و من نظير جميع البدن الا ما يتعدا اتصال
الماء اليه خارج **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام الميم للوجه والبيان للمفرد رواه
ابوداود عنه عن عايضة رضي الله عنها قالت كانت يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليمنى لطهون وطعامه وكانت يده اليسرى بخلايه وما به من ايدي **قوله** ويعدن في
رحمة الله بما جديد **قلت** وكذا عند مالك والحمد في المشهور **قوله** له ما روي انه
عليه الصلوة والسلام اخذ للاذنين ما جديد **قلت** رواه الحاكم والبيهقي في حديث
بن زيد لكن بين الحفظ ان هذا في اختلاف النسخ وان الاصل كما رواه النسائي مسح
راسه بما غير فصل يديه لم يذكر الاذنين وقال عبد الحق ورد في حديث حارثه الامر
بتجديد الماء للاذنين **وتعقبه** من لفظان بان الحديث عند الطبراني يلفظ خذلا
ما جديد **قوله** ولنا ما روي انه عليه الصلوة والسلام اغترف عرفة من ماء فمسح برأسه
واذنيه رواه النسائي من ما حقه من خزيمة بن حبان والحاكم والبيهقي من حديث
سعيد بن عيسى رضي الله عنه **وروي** من حديث علي وعثمان والمقداد بن اسود كعب بن عبد
الله بن عمر وابي امامة والربيع بن بنب معبود وعبد بن عيسى عن ابيه رواها الطبراني
وعنه **قوله** يصلح الي اخر هذا للتوضيغ بعد التسليم والا فديننا انه غلط او شذوذ
قال بن المنذر هذا الذي قالوا غير وجود في الاخبار **قوله** وسرط عند الشافعي وكذا
عند احمد ومالك في الاصح **قوله** له ان الوضوء الي اخر **قلت** قال الشيخ خليل لقوله
تعالى وما امرنا الا لعبد والله مخلصين له الدين **وقال** هو والرابع بن قدامة
وقوله عليه الصلوة والسلام اما الاعمال بالنيات متفق عليه من حديث عمر قال لما روي
واعبار ما عدا التيمم بالتيمم **واما** ازاله النجاسة فلا تعتبر فيها النية لانها من قبل
التروك والمقصود بمجران النجاسة والتروك لا تعتبر فيها النية كترك الشرب والرجاء
وعبرها وطهارة الاحداث عادات فاشبهت سائر العبادات وهذا معنى قول
بن قدامة ولا يظن ان عن حديث فلم يصح بغيره كالتيمم او عبادته فافترقت الى النية
كالصلوة **والجواب** عن لانيه ان المراد بالعبادة الايمان لان الاخلاص ضد الشرك
وذلك مختص بالايمان ولانه سبحانه وتعالى قال حقا وهذا عنك عن الذين **شعر**
رتب عليه اعمال العباد فقال وتقيموا الصلوة ويؤتوا الزكوة **وعن** الحديث بان
المراد بالاعمال بالعبادات ما لا يعاقب وجه يقول انه لا عبادته الا بالنية اما اذا اتي
بما امر به بغير نية رفع الحديث او استباحة الصلوة فهو ساكت **والجواب** عن قوله
واعبار ما عدا التيمم بالتيمم ان هذا فاسد لما خرج حكم الاصل عن الفرع فان التيمم
انما شرع بعد شرع الوضوء **وبين** شرط العبادات ان لا يكون شرعية حكم الاصل

س

متابع عن حكم الفرج والآلية حكم الفرج بلا دليل وعن قوله عباد
الي النبوة كالمصالح انما على قول بعض المتأخرين اول المسئلة فلا يصح جعله خبر
الدليل ونقول وصفت الاصل غير مسلم في الفرج فلا يصح وعلى قول البعض وما
نحار الي ريد ان هذا استدلال على غير محل النزاع فلا تغفل ان محل وضو ليس
بعينه بل يكون معناه كالمصالح قلنا نعم لان المأثور به شرط فلا يبرأ من حوده
فقد استعملنا القبله وازاله النجاسة **قوله** ولما انه عليه الصلوة
والعلم علم الاعرابي الى اخر **حديث** الاعرابي رواه اصوات الستين الاربعة
وليس به ذكر النبوة **قوله** وفي الكفاية الى اخر **قلت** علمه بانه بدل عن الما
كالتيه حتى لا يجوز حال وجوده انتهى لكن الذي استقر عليه المذهب انه لا يجوز
التوضي بالنبوة نص عليه في التدرج **قوله** ليس شرط عندنا وقال من قد امة
ومو قول التوري وروي ايضا عن سعيد بن المسيب وعطاء بن الحنف وروى عن
علي بن مكيول والنفيعي الزمري والا وراعيه يعني نسي مسح راسه وراي في مسحة
مسح راسه به ولم يمسح ما عداه غسل رجليه واحتار في المندرج **قوله**
وعنده شرط وكذا عند احمد في ظاهر مذهبه وفي رواية عن مالك ومو قول
ابن مضعب والمشهور عن مالك انه سنة ومو روايته عمل جده حاكما ابيه خطا
قوله ولو بقا بغسل يده اليسرى الى اخر **قلت** قال ابن المندرج اجمعا على ان
لا اعتاده على من بدأ بيمينه قبل يمينه في الوضوء **قوله** وكذا نعمت الحديث في
الماتع النبوة لا بجزية لعدم الترتيب وقبل بجزية عندنا لان الجميع صار لخصو
واحد **قلت** المذهب عندنا خلاف هذا قال في مختصر الحاوي والترتيب في
ما نفي من متوضي نوي تات في الشرح يعني ان الحديث حديثا صغيرا اذا لم يمسح
كثيرا ناديا رفع الحديث ارتفع صدقه بتمام الانعاس وان لم يكمل مداما صحته
النووي وعزاه الي المحققين كخطول الترتيب في لطايف اوقات لا يظهر للحسن
فيقابل ما صححه النووي انه لا بد من المكمل لصل الترتيب وهذا يظهر انهم لم يعتبروا
كونه كالغضو الواحد **قوله** روي عنه انه لو غسل راسه او ثلثة بدل المسح اخله من غير ندب
والا كراهه **قوله** روي عنه انه لو غسل راسه او ثلثة بدل المسح اخله من غير ندب
له الى اخر **قلت** واستدل الراعي بانه صلى الله عليه وسلم قال لا تغفل الله
صلواته حتى يضع الظهور موضع فمسه فمسه ثم يغسل يديه ثم مسح برأسه ثم
يغسل رجليه واجباته لا يوجد له بلفظ ثم في شيء من الروايات كما اعترف به
الحفاظ من لسانه فغيره فقال لا يري في جميع الجوامع ليس لمعروف ولا يصح
وقال النووي ضعيف غير معروف وقال لا وجود لذلك في الروايات ولا لكفاية
مخرجا احاديث الراعي **قوله** قال من قد امة لسان في الآية وسنه على انه ارفد
في الترتيب فانه ادخل مسوحا بين مغسولين والعرب لا تطلع الطير على طير
الاغاليهم والغاليهم من الترتيب **قوله** فان قيل فأيده استحباب الترتيب

قلت الآية ما سبقت الا لبيان الواجب ولما لم يذكر فيها شيئا من الترتيب
ولا انه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان ما تواراه والامر يقتضي الوجوب ولا ان
كل من حكمه صور رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمه مرتبا ومو مفسر لما في كتاب
تعالى وتوصا عليه الصلوة والتهلم مرتبا وقال هذا وضو لا تغفل الله تعالى
الصلوة الآية اي غسله **قوله** عن علي بن مسعود رضي الله عنه قال احمد انما عني
به اليسرى قبل اليمنى لان محزهما من الكتاب واحد **قوله** قال احمد حديثا عن قابو
عن ابيه ان عليا كرم الله وجهه سئل قيل لاجدنا يستعمل غسل شي قبل شي
فقال لا حتى يكون في ابراهه **قوله** والرواية الاخرى عن علي بن مسعود لا تعرف لها اصل
اسمى **قوله** واحكام انا لا نسلم انه قطع الطير من غير الطير لان الطير لا يكون جسد واحد
وان اختلفت جناتها وان سلم فلا نسلم حصرها بل في الترتيب يجوز ان يكون هو
الرجل على الرأس لفظا وعلى الوجه حكى **قوله** او يقال الغالب استحباب الترتيب
قوله الآية ما سبقت الا لبيان الواجب قلنا بالظن ولا مانع من ان يكون
غيره نظرا لاشان واجوب عن قوله متى اقتضى اللفظ الى اخر انكم لم تفتوا
الترتيب بالامر فاما يستقيم لطلب فائدة الكلام وقد قلنا ان الغالب لا يخص بالوجوب
قوله كل من حكمه وضو صلى الله عليه وسلم حكمه مرتبا ممنوع عما اخرجه الدارقطني
عن بشر بن سعيد قال اني سمعت ابا عبد الله عبا بوضوء فمسه واستنشق وغسل وجهه
ويديه ثلثا ورجليه ثلثا ثم مسح برأسه وقال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ
باموالا كذلك قالوا لغير من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** وما اخرج ابو داود
عن المحدث من مروي كرت قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فمسه فغسل كفيه
ثلثا وغسل وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم غصص واستنشق ثم مسح برأسه
واذنبه الحديث **قوله** وما اخرج بن عدي عن ابي كامل قال مررت برسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال اذن مبني اريك كيف تتوضا للصلوة فقلت برسول الله لقد اعطانا الله
بك جبراهما فغسل يديه ثلثا وغصص واستنشق ثلثا وغسل وجهه ثلثا وغسل ذراعيه
ثلثا ومسح راسه الحديث **قوله** وما اخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبه واحمد واسحق والطبراني
عن ابي مالك الاسدي انه ذكر مثله **قوله** وما اخرج الطبراني عن عبد الله بن ابيس عن ابي
نعيم انهما ذكر مثله ففي الاول تقدم الرجل على الرأس **قوله** وفيما بعد تقدم يسرى
الكفين على الوجه **قوله** ومو مفسر لما في كتاب الله تعالى **قلت** انما يحتاج
لما فيه اجمال او خفا وليس في آية الوضوء شيء من ذلك والله اعلم **قوله** عن قوله توصوا
وقال هذا وضو لا تغفل الله الصلوة الآية من وجهين **الاول** انه صحيح لا يعم
به جهة باعتراف ائمة الشان الدارقطني وغيره **والثاني** ان الانسان الى ما سمي
وضو والترتيب لا يستلزم وضو فلم تقع الاشارة اليه وانما تكون مع الوضوء لكونه في مكان
مخصوص **قوله** انما عني به اليسرى قبل اليمنى **قلت** ورد عنه ما يثبت انه لما هو
اعمر فروي عن ابي شيبه عنه انه قال اذا توضا الرجل فمسه ان مسح برأسه فوجدته

ما روى
س

عنه

تبا

ن

بجنته بل لا يأخذ من بجنته شيء رأسه **وقوله** عرفا بوس قلت ساقه العا ضي احتجب
احتجب في التبرع فقال احدنا يستعمل ضيق يديه قبل ان يعضضها قال توضحا كما
امر الله فهو امر ندب كما قدمنا عنه **قوله** والرجل انية عنه اي يسعد لا يعرف لها اصل
ان غير قد عرفها وخرجها فزادها بن اي شبيهه في مصنفه باستناده الي البخاري
قال قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا بأس ان يبدأ بيدك برجلك قبل بدلك في
الوضوء وكذلك رواها الدارقطني في سننه **قوله** ولنا انه عليه الصلوة والسلام في
مسح رأسه فتذكر بعد فراغه مسح يديه كنه **قلت** لم اقف على هذا فيما بايدنا
من كتب السننه ولعله من التصرف **اخرج** الطبراني في الاوسط عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسح رأسه فذكره بوضوء
فوجد في بجنته بل لا يأخذ منه ولا يمسح برأسه فان ذلك يجزئ به وان لم يجد فعلى الوضوء
والصلوة وفي سننه سهل بن سعد ائتم بالكذب **قوله** خلافا لما لك **قلت** هذا
علي ما في بل حاجب وشهر في المفردات القول بالسننه وقال الرازي في القديتر
في واجبه وقال في قدامه في واجبه ضارجه ومذا قول الاوزاعي ونقل خيل
من هذا انما غير واجبه **قوله** له ان النبي صلى الله عليه وسلم واظبت عليه **قلت** رواه
في الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم توضحا على سبيل الموالاه وقال هذا وضوء
لا تقبل الله الصلوة الا به **وما** روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم زاي رجلا يصلي في ظهر قدمه لمعه تدرك راسه لم يصبرها الما فامر ان يعيد الوضوء
والصلوة فان الابه دلت على وجوب الغسل والنق عليه الصلوة والسلام فكله فعمله
وامره ولانها عبادة يفضله احدث فيضرب بها الموالاه كالصلوة **قلت** تقدم الجواب
عن حديث هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به **والجواب** عن حديث عمر رضي الله عنه
ان ابا الفضل الهروي قال رفعه خطا وقد رواه في شبيهه ان عمر زاي رجلا في
لمعه لم يصبرها الما حين تظفر فقال له غفر هذا وضوء تحضر الصلوة وامره ان يغسل
اللمعه ويعيد الصلوة ومذا يوافق ما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان رجلا
فاحسن وضوء **وما** في مسنده احمد وسنن اي داود وابن ماجه وصحيح بن خزيمة وسنن
الدارقطني عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا جاء الي النبي صلى الله عليه وسلم وقد توضحا وترك
على قدمه سئل الظفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فاحسن وضوءك فعملها
جا بلفظ عبدة الوضوء على انه من تسمية البعض اسم الكل لما ذكرنا او انه امر ندب وعن
التفسير ما تقدم وعلا استدلال منع لزوم الموالاه في الاصل وهو الصلوة بدليل البناء
لشئ احدث ومخالفة صفة الاصل للفرع لان الصلوة لا تنفرد بعضها عن بعضها
الطاهر ان مخالفه فضارت كالعبادة **قوله** فمن شرط زادا الى خرم ووجهه ان ما
يجب حق الله تعالى من عبادة او عقوبة او كفارة لا يحصل الا وصف بالتحريم وليس لبعض
منه حكم الجمله بوجه فاذا انقضت الزيادة بالامتناع وجه الفرض لم يبق الاصل
الا ترى ان الركعة من صلوة الفجر لا تكون فجرا والوضوء الحائلي من الموالاه لا يكون

رضوا عند مواعيد ثبت انها تسع محقق وذلك لا يجوز غير الواجد ولا العيب
وما يقال ان في الزيادة تغير الحكم الم شروع والحاكي شئ اخر به مطر من المحاو
وقد يكون سطر في التخصيص ولا تعرض بها لطريق الحكم لاصل شروع والحاكي
شئ اخر به فلا يكون فيه معنى الفسخ مردود بان الاطلاق عند التقييد فكان من ضرور
ثبوت التقييد انعدام صفة الاطلاق وذلك لا يكون الا بعد انهاء مدة
حكم الاطلاق واثبات حكم موضح ومذا هو الفسخ بمعنى **فان قيل** ان لم يكن
الاكافي على وجه الفرض فثبت الوجوب **فالجواب** ان ما ذكر لا يصلح دليلا لانه
حديث كان محبت النبي من مسوق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ
ولا يداود كان محبت النبي من ما استطاع في شأنه كله **فصل**
في نواقض الوضوء لما فرغ من بيان الوضوء لم يبق في بيان ما ينافي فيه
من الغواص اذ العارض يكون متاخرا عن المعروف **قوله** المراد الى اخره والعرض
متي اصيف الى الاحكام يراد به اطال تا لغيره الخاص ومتي اصيف الى المعاي
يراد به اخراجه عما هو المطلوب منها **قوله** وسقضه كل خارج من سبيل الى اخره
قال ابن المنذر اجمع اصل العلم على ان خروج العا يله من اليد وخروج البول مما
ذكر الرجل وقبل المراء وخروج المذي وخروج البرج من اليد احداث يفضل كل
واحد منها الطاهر وبوجوب الوضوء دم الاستحاضة يفضل الطاهر في قول
عامته اصل العلم الا في قول ربيعة **قوله** ولم يشرطوا الاغتيا **قلت**
ولا المصباح قال في قدامه النسا درك لدم والودود والحي والشمع يفيض
الوضوء بها يعني عند احمد قال ولذا قال الثوري وان بقي وكان عطا وحسن
وابو جليل والحكم وحامد والاوزاعي ومن الممارك يرون الوضوء من الودود يخرج من
الذر **قوله** فكون خروج احصاه من الذكر الى اخره **قلت** قد يكون خروج
مذا على وجه الاعتيا فلا يصح قوله غير ما قضى عندنا والحق ما قال في شرح
بل كاحجب والمهروبة المذهب لا وضوء عليه الا فيما يخرج من السبيلين من المصباح
على العادة **قوله** له قوله عليه الصلوة والسلام للمنفضة هذا رواه ابو داود و
ماجه **قوله** ولنا ما روي الى اخره **قلت** قال المحققون لاحاديث المداينة
ان هذا لا يعرف في شئ من كتب السننه فالاصوب الاستدلال بما رواه الترمذي
وهو عن عائشة رضي الله عنها قالت قالت فاطمة بنت ابي حبيب ما يقول الله اي
لا اطهر افاذع الصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وكسفت
با يفضله فاذا قبلت ابفضه فارتب لي الصلوة فاذا ذهب قد رها فاعلى عندك
الدم وتوضي لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت فامر بالوضوء من دم الاستحاضة
وليس لمصباح ولا اخر وجه على وجه الاعتيا فان قيل في البخاري من يمسح
بن عروة قال اني روي عن كل صلوة **فالجواب** ان هذا ليس من المداينة لانه
على مساكلة الاول المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من قول

عروه لئال و بنوضا و نحو وقد جعله ابو معوية و حماد بن زيد من المرفوع
كما مو الطاهر و اعتمد الترمذي و صححه وقال بن عبد البر في الاستدكار
رواه حماد بن زيد عن هشام بن سنان و نحوه **قوله** و اذا ادبرت
الكبيضة فاعسلي عنك لدم و توصي **قوله** قلنا المراد الي اخره فاعسلي ان تقول
هكذا وان كان مو المراد لكن ما لم يدل دليل على ارادته ههنا لا ينزاع السؤال
اذا المراد لا بدفع الايراد و يمكن ان يقال ان قرينة الاحاق كما خصصت
السبيل خصصت الخارج اذا الاحاق يقتضي الاستزاد كما قال **قوله** حتى
لا ينقض من قول البول الى نصيبه الذكر **قوله** و لو لم يفسر خروج بالطهور
لا ينقض هذا الا انما يخرج الاتصال من باب الطاهر و لم يوجد **قوله**
و بهذا قال بعض من يتأخرون بحج اتصال الماء و استشكل قول من قال لا يحج
اتصال الماء الى داخل الجفلة لسد اتصال الوضوء بوصول البول الى
وقال لا سيما في كل واحد ترد اشكال على الاخرى و لم يوفق و الاشكال
انما ينشأ في علة التحليل بانها خلقه لنفسه الذكر اما اذا عكس بالخروج فلا
اشكال و لهذا يقع الاتفاق **قوله** و بالحق الى اخره كان الاجتنان ان تقول
و بالحق اي ما يخرج من السبيل الخارج من عجز من غير السبيل
و هو لغية التدن **و التي** عطف على اخرج النفس و افرد بالذكر الى اخره
لان ميزه مزج المتن بالشرح اطفا المضمات و مراجع الاسارات و المكنيا
مع **قوله** وقال الساجي رضي الله عنه لا يقضان و معه ما لك و قال
احمد ان كان فاقا حقا نقض و الفاضل كما استغنى كل انسان عند الحلاي
وما استغنى اوساط الناس عن عذري عفتل و روي عن ابي شبيب مثل قول
علي بن ابي بكر الصديق و عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله
بن مسعود و عبد الله بن عمر و علقمة و طاووس و سالم بن عبد الله بن عمر
و سعيد بن جبير و السعدي و عطاء و مكيول و سعيد بن المسيب و خلاس
رضي الله عنهم **ورواه** ابو يوسف في نسخة عن بن عباس و محمد بن امان عن
ابراهيم النخعي **قوله** له الى اخره و قال الراعي و الفصد و الحجامه و كل خارج
من غير السبيل لا ينقض الطهارة لما روي عن ابي بصير رضي الله عنه و سلم
احيم و صلى و لم ينوضا و لم يزد على غسل بحاجه و روي مثل مذهبا عن
عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و عبد الله بن ابي ربي و ابي هريرة و جابر
بن عبد الله و عاتكة رضي الله عنهم قال المحققون لا حاديت الراعي و اخرهم ساجنا
حافظ العصر ابو الفضل احمد بن محمد واه الدارقطني بن حديث انس رضي الله
عنه و قال وواه مقابله و ليس بالقوي و ابوه غير معروف و سليمان بن داود
سهمول و رواه البيهقي و قال صاحب صحيح و ذكره النووي في فصل الصبي
من الحلاصة **قلت** و هم لا يصحون الاستدلال بما هذا سانه قال المحجول

ت

اثر بن عمر و رواه الساجي في القدم و بن ابي شبيب و البيهقي انه عسر
بشر في وجهه فخرج يبي مرفقه فحله طهر اصبحته لم صلى و لم ينوضا **قلت**
مدا قول اصحابنا و لا تعرض فيه ان الكبر لا ينقض و لا نوافق قولهم قالوا
واسر بن عباس و رواه الساجي عن رجل عن ابي عن طاووس عن بن عباس
رضي الله عنه قال اعسل اسرا حرم عنك و حستك **قلت** هم لا يثبتون
رواية المجهول و يقولون لمت احتلط و لم يمتزج حديثه فترك و لا ما خذول
بروايته و يروون مدا في تقي الغسل عن المحجم فاسئل و اعجب و قد قد
عن بن عباس رضي الله عنهما مثل قولنا و لفظه عن مقتضى عن بن عباس قال
اذا سال الدم من الخارج فليس الا و كبريل نقض الوضوء ان كان على صلبه كخرج
لم ينقض و اسر بن ابي اذ في انه يرق و ما نصي في صلوته **واثر** اي من
انه ادخل اصبعه في انفه و اخبره و عليها و مر مسح بالتراب ثم قام الى الصلوة
و لم ينوضا **قلت** تقدم قول اصحابنا بما لم يكن بحيث يستعمل و في المخرج في
موافقه لا و ارده عليهم و لم يثبت لقول من اردها قالوا و اسر بن عباس
لم يوحدا في شيء من كتب السنة مدا و قد علمت ان ايراد مثل هذا الاناراما
هو للاستيناس لا للاستدلال لانهم لا يرون قول الصحابي و لا فعله حجة
حديث قال و لم ينوضا قال المحجول لم يحد **حديث** الوضوء من كل دم سائل
رواه بن عدي من حديث زيد بن ثابت و الدارقطني من حديث بنهم الدارقي
فيل في سند حديث زيد بن احمد بن الفرج قال بن عدي لا حجة بحديثه و لكنه
سكت لان الناس منع منعه احتلوا حديثه **قلت** هذا غير قاض لولم يزل
فيه غير ذلك فليكن وقد قال بن عدي متوسطا و قال بن ابي خاتم كفتا عنه و حلة
الصدق و قال مسلم بن قاسم موثقة مشهور فيل في سند حديث بنهم زيد
بن خالد عن زيد بن محمد و بنهم المجهولان و عمر بن عبد العزيز لم يسمع من محمد بن
قلت الاقطاع عندنا على هذا الوجه غير صاير و مدا سامة و الاول
مستقل بالمطلوب و كذا حديث اما ذلك عرق و ليس بالكبيضة فاذا انقضت كبيضة
فا تروى الصلوة فاذا ذمبت تدرها فاعسلي عنك الدم و توصي لكل صلوة حتى يحكي
ذلك الوقت و قد تقدم تصحيحه قالوا التحليل و رفع على الدم الخارج من السبيل
قلنا السبيل ما جري له ذكر في العلة و انما بوصفة الاصل المفضل فلا ينضم
الى العلة كالانضم الى علة الربا كون المعلول بزا **حديث** الفلاس حدث رواه
الدارقطني و منعه و روي الترمذي و ابو داود و عرابي الدرد ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال و كان صلبا بنوضا و قال ثوبان انما صليت له وضوء قال
الترمذي مدا اصح شيء في هذا الباب و قال الحاكم هو على سطر الصحيح و رو
بن ماجه و الدارقطني عن عاتكة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من انصاه في اورعاف او مذي فليصرف فلينوضا ثم ليس بن عاتكة

عندنا

ومؤيد ذلك ابن كمال قالوا روي مرسلنا قلنا والمرسل عندنا حجة والديع زبا
ثقة **قوله** وفي العلية او انا الطعام الى اخر **قلت** لفظه وعما يحسن
ابي حنيفة انه لا يقض ما لم يتغير **قوله** وشرطنا الى اخر وعلى ما قدمنا
وشرطنا اي في الخارج الجس من غير السيل والتي **السيلان** المتلا
لف وقدر ترتيب فالسلان الخارج الجس المتلا للتي **الشر على** قال
المخرجون لم يجهل وروي البيهقي في الخلافيات من حديث ابي هريرة رضي الله
عنه وضعفه ان النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحداث فذكر الدم التام مثل
ودسعه بالا العبر **قوله** وهو ملحق الى اخر وعلى ما قلنا **وهو** اي لا متلا **ملحق**
عند ابي حنيفة **قوله** دم مباح ووافقه ابو يوسف **واعتبر** الى اخر لم يذكر
وايضا لضمته الجوات عن ابي محمد **قوله** من كفاين **قلت** ما فيها تخالف عن
لبسوط خواهر زاده ولستمه **قوله** محاوره بحسب كانه يريد مجاوبه امتزاج
لانه قال بعد فاستبه الطعام الخارج بالتي فيكون الانفاق على انه ظاهر
لكنه امتزج بالبحس عند واما امتزج الامتزاج للملازمة الى اخر فيكون قوله
لانه ظاهر في غير محل النزاع يستغنى عن الدليل **والحديث** الذي ذكر
رواه البخاري في صحيحه من حديث انس وابو يوسف يقول انما منه يقطع من
اللاه واعا الى الصدر قبل الامتزاج بما في المعدن من الهيات فلا يرد على
محل النزاع **قوله** والاقرب الى اخر يقال له اذا صدر من المصنف ترتيب صحيح
فلا يبعد عنه وكان حق السارج ان يقول وكان الاقرب ان يجعل المصنف
يجمع مضارعا وذكر وجه **قوله** وذكر في الكافي الاصح قول محمد **قلت** بالمصنف
اصطل جلات الصحيح ونفي الصحيح **قوله** اعلم ان الخلاف الى اخر هذا مستغنى
عنه **قوله** وتفضله الى اخر قال بن قدامة روي ذلك عن الحسن رضي الله
والتوري **قوله** يعني اذا تفرقه فصل بانع تقاطع في صلوته **قلت** لا يصح
ان يعني ما لا يفرق من لفظه **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله ووافقه مالك احمد
وقال بن قدامة وروي ذلك عن عروة وعطاء والزهري ومالك والشافعي المنذر
قوله له ان العلية الى اخر **قلت** استدل الرازي بما روي جابر انه صلى
الله عليه وسلم قال الصلح ينقض الصلوة ولا ينقض الوضوء **وقال** بن قدامة
ولنا انه معني لا يبطل الوضوء خارج الصلوة فلم يبطله داخلها كالكلام ولانه
ليس بحدوث ولا ينقض اليه فاستبه سائر ما لا يبطل ولان الوجوب من الشارع ولم
يصح عن الشارع في هذا اجاب الوضوء لا يبي مناس هذا عليه **قوله** ولنا ما
روي انه عليه الصلوة والنلم كان يصلي الحديث **قلت** رواه الدارقطني **ساج** على
احمد بن محمد بن علي بن زيد بن سعيد بن منصور بن خالد بن مسافر بن حبان
عن جعفر بن علي بن الحارث عن رجل من الصيار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي باصحابه فمر رجل في نهر فوضه في نهر فوضه في نهر فوضه في نهر

ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان صلى الله عليه الوضوء الصلوة من
حديث رجال اسناده ثقات وعلم وثقة بن يوسف وحماد بن زيد وثقة بن
حنان وسنله بن قاسم ومن ثقة رجال الصحيحين وهذا الحديث وان كان قد
رواه عبد الرزاق ولا يحرر مرسلنا رجال الصحيحين عن ابي الحارث فافهم زبادة
ثقة وقد يوجب عليه بيان المذهب فرواه الطبراني في الكبير بن احمد بن زهير
المستدرى بن محمد بن عبد الملك الذي قضي بن محمد بن نعيم الواسطي بن مهدي
بن ميمون بن مشام بن حسان عن حنيفة بنت سيرين عن ابي الحارث عن ابي
موسى الاشعري قال بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس اذ دخل
رجل فتروى في حفر كانت في المسجد وكان في نهر فوضه في نهر فوضه في نهر
وهم في الصلوة ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد الوضوء وبعد
الصلوة هذا حديث رجال اسناده ثقات احمد بن زهير بن جعفر المستدرى
ثقة حافظ حجة توفي سنة عشر وثمان مائة قاله الذهبي ومحمد بن عبد الملك
الذي قضي قال ابو حاتم صدوق وقال احمد بن سنان ثقة ومهدي بن ميمون
ومن ثوقه من رجال الصحيحين **فان قيل** قال الدارقطني خالف خالدا في
اثبات حقا وقولهم اولى بالصوات **قلت** لم ينفرد خالدا كما قد مت لك متار
من عند الطبراني وهذا القول من الدارقطني خلاف الصحيح عند المحدثين **وقا**
في شرح النضر اذا اختلفت الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا بعضهم
مرسلا قال الشيخ يحيى الدين الموري في كتاب التتريب اذا روي بعض الثقات
الصاويين حديث مرسلا بعضهم متصلا او بعضهم موقوف او بعضهم مرفوعا
او وضله او وقفه في وقت وارسله ورفع في وقت فالصحيح ان الحكم بين
وصلة او رفعه سواء كان المخالف له مثله او اكثر لان ذلك زيادة لثقة ومقبولة
اسمى وقال في شرح النضر اذا اختلفت الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا
وبعضهم مرسلا فافهم امثال الحديث فيه مثل الحكم لمن وصل او لم يصل واللاه
او للا حفظ على اربعة اقوال **قوله** ان الحكم لمن وصل وهو الاظهر الصحيح كما صح
المخيط وقال من الصلاح انه الصحيح في الفقه واصوله **وسئل** البخاري عن رجل
لانكاح الابوي فهو حديث اختلف فيه على ابي اسحق السبعي فرواه شعبة والزهري
عنه عن ابي برزة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ورواه اسرائيل بن يوسف في اخر
عن خذو ابي اسحق عن ابي برزة عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
متصلا فحكم البخاري لمن وصله وقال الزبادة من لفظه مقبولة هذا مع ان
مرار سنله شعبة بن سفيان ومها جيلان في الحفظ والاتقان اسمى على المرسل
حجة باجماع السلف قال بن حبان الطبراني في صحيحه انما يكون قول المرسل ولم يأت
عن احد من الامة بعدهم ان كان الي فاس لما سبق قال بن عبد البر قال كان بن
حبان يعني الشافعي اسمى من الاستدكار واسد علم واثبات عن الحديث الذي استدرك

وحسنه المتذري وقد استدل له الراعي بما سبق من الاخبار يعني قوله عليه
الصلوة والتكلم العنان وكما التفت فاذا نامت العيان امس بطلان الوكا
من نام فليتوضا **وقوله** عليه الصلوة والتكلم من استمع يوما فعليه الوضوء
والقياس على ما يراى الاحداث لان النوم انما اثر لانه يخرج منه الشيء من
سبعون به وهذا المعنى لا يختلف بين ان يكون في الصلوة او خارج الصلوة
قوله وكما قوله عليه الصلوة والتكلم فقد مر بحجته وقد اجاب عنه الراعي
بان ائمة الكوفة صنفون وقال من قد اتمه والظاهر عن احمد القوي في القياس
والاحكام وربما كان القياس بعد من كدت لعدم التمكن من الاستئصال في
النوم فانه لو استئصل لقط والظاهر عنه في الساجدة القوية بينه وبين المصطفى
لانه ينفرج كل اكدت ويغنيه باعضائه على الارض وتهيأ كروح الخارج
فامتنع المصطفى واجاب عن حديثنا بانه منكر قاله ابو داود وقال من لم يدر
الا يثبت وهو من كل روية فتاوه عن ابي العلاء قال سبعة لم يسمع منه
الا اربعة احاديث ليس منها امينها واجاب عن قول الراعي ان ائمة الكوفة صنفون
انما صنفون به من قول الدارقطني في البيهقي يعود به ابو خالد الدالابي
عن قتادة وقول الترمذي رواه سفيان عرويه عن قتادة عن عيسى بن عباس روى
قوله ولم يذكر ابا العلاء ولم يرفعه وسالت محمد بن سميع عن هذا الحديث
فقال لا شيء رواه سعيد بن ابي عرويه عن قتادة عن عيسى بن عباس ولم يذكر ابا
العلاء ولا اعرف لابي الدالابي سماعا من قتادة وابوخالد صدوق لكن
يتم في الشيء وقول ابو داود منكر لم يروه الا يزيد الدالابي عن قتادة وروى
اوله جماعة عن عيسى بن عباس لم يذكر ابا سفيان من هذا ولم يسمع فتاوه من ابي العلاء
الا اربعة احاديث ليس منها واحد منها ثم ذكر من قد اتمه وهو غير خارج لان
الدالابي موثق قال المزي ونسبه ابو حاتم وقاله سفيان حاتم سالت ابي عبد الله
صدوق وعن من معي ليس به بأس وقال الترمذي صدوق يتم في الشيء قال
بن عدي احاديثه مسانحة وفي حديثه ليس وقال احمد والنسائي الا بأس به ومن
هذه صفته لا يضر بفرده على الطريقة الغفيرة واما انه روى عن عيسى بن
فالحواي كرفع الحديث من وعني به اخرى وقد صححه ابن كعب الا منطلاح كتاب
بن الصلاح وعينه انه اذا روى موثوقا وسرقوفا فالراجح الرفع واما قوله لم يسمع
منه الا اربعة فقد روى البيهقي عن القطان البيهقي وقد سمع ايضا ثلث
احاديث اخر زاد ابو داود حديثا اخر واذا جاز ان يحسن على سبعة هذا جاز
ان يحسن على سبعة لهذا الحديث وله شواهد منها عن عبد الله بن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس علي من امر قايما او قاعدا وضوء حتى يضع
جنبه الى الارض فاذا وضع جنبه فعليه الوضوء رواه الطبراني وغيره وروى
بن شاميين عن ابي سعيد الخدري من روى عن حماد بن عمار ومثله من حديث الحسن

و

واجاب عن احاديثهم الا في مطلق النوم فلا يثبت ول هذا وبتخرج خبرنا بانه
نص في موضع الخلاف ونقص الاحوال الموجبة والسقطه وحرم عموم النوم
على تخصيصه في القاع وغيره ولا في خبرنا الحكم والتعليل وفي خبرهم الحكم
بمجرده وان خبرنا قضى على عموم خبرهم في القعود اصطفى عليه في نفسه الاحوال
واجاب عن قول الراعي والقياس على ما يراى الاحداث ان شرط القياس مساواة
الفرع للاصل في الحكم وهو مفقود فيها عن فيه بدليل بقا وضوء الائم القائل
وقوله لان النوم الى اخره انا نقول بموجبه ومن قول من قد اتمه بانه لم يدر
تخصيصه من عموم احاديث النقص بضا قد اوردنا النص وصحناه وعن
قوله ليس في معنى المخصوص الى اخره بانه لا عبرة للتعليل في محل النص ولا
لم يسقط الوضوء لعدم خروج الحديث في الركوع والسجدة وانما اسقطناه
لنفيه التماسك والاجتناب لان التماسك لو زال لسقط مظاهره
على ما رضى الله عنهم وفي مع مظاهره اخرى وفي الاستدلال على كل
حالة فنقص في القياس بما رواه البخاري عن عائشة رضى الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا غسل احدكم وهو يصلي فليدحني
يد يمينه عن النور فان احدكم اذا صلى وهو نائم لا يدري لعنه الله
فدست نفسه وبما روى احمد والبخاري في صححه عن انس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا غسل احدكم في صلاته فليدحني حتى يعلم ما يفعله
واما روى مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا قام احدكم من الليل فاستبحم القرآن على لسانه فلم يدحني
فليضع يده على الذي لا يعلم معه مكانا يقرأ والذي قد دست نفسه في
الوضوء معه لم يكن لتعليله عليه الصلوة وان لم يذكر معنى **واما**
الركوع فلا روى عن علي رضى الله عنه قال دخل عليه الصلوة والتكلم منكر
ابي بكر رضى الله عنه وهو راكع فقام في ركوعه فقال لا يصنع الله
ركوعا اياكم نومكم في ركوعكم صلوكم رواه الدارقطني في الافراد
واما السجدة فما روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا نام القعد وهو ساجد يباي الله تعالى به الملائكة يقول انظروا الى عبد
روحه عدي وهو ساجد روى الدارقطني في العلل ومن شاميين
في المطابع ورواه احمد في الزهد من سلا وقد روى على زاوية عليه فروى
البيهقي عن يزيد بن قيس انه سمع ابا هريرة يقول ليس علي الخبيثي
الائم ولا على القائم التائم ولا على الساجد التائم وضوء حتى يضطجع فاذا
اضطجع توضا **قوله** وليرسغه بلسانهم جملة قال البخاري قال اصحابنا
والنوري والاوزاعي لا وضوء **وقال** مالك ان مسه يسهو ثم تلاه وفعليه
الوضوء وقال الليث ان مسه هو في السجدة تلاه فعليه الوضوء وقال الحسن

تا

من حي ان قيل فهو فعلية الوضوء وان قيل بعين شهود فلا وهو وقالت
 ابنا في ردها انه اذا مسح جدها فعلية الوضوء لشهوده وبعين شهوده
قوله خلافا للشافعي المتسبب من اقتص الوضوء **قوله** لان لمس الشعر والظفر
 والبس غير باقضا اتفاقا **قلت** هذا على اصح الوجهين قال الرازي ان
 لمس غير البس كالشعر والظفر والتمس فبقيته وجها وان اصبها لا ينقض
قوله لان في مسح ارجل محرم والصغيرة للشافعي في قولان **قلت** اما المحرم
 تحلي الرازي فيها قولان اصبها لا ينقض **واما** الصغيرة فوجها وان اصبها
 لا ينقض وقال ومنهم من يقول في المسألة قولان كما في المحرم **قوله** لان وضوء
 الملوأ لا ينقض اتفاقا **قلت** هذا احدى الاصح قال الرازي في الملوأ
 قولان اصبها ان سقط وضوءه ايضا لا يستويان في ذلك لان الفاعل
 والمفعول يتفاوتان في حكم الجماع ثم حكي في الملوأ قولان **احدهما**
 ان المراء في الملوأ وان وجد فصل للمس بينهما والرجل لا مسح الثاني وهو
 الاصح المشهور ان اللامس تمتد جدمه فصل للمس خلافا لاولهما
 والملتص الآخر **قوله** له قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط او لمسه النساء
 فمسهما او قال الرازي لنا قوله تعالى او لمستم النساء عطف للمس على الجمعي من
 الغائط وزيته عليهما الاثر باليسم عند تعداد المس فدل على كونه حدثا
 كالجمعي من الغائط والمراد من المس الجمعي ليدل ذلك روي عن عمر رضي الله
قوله ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها روي من ما حجه بها ابو بكر بن ابي شيبة
 وعمر بن محمد قالوا لابي وكيع عن الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير
 عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساءه ثم خرج الى
 الصلوة ولم يتوضأ قال عروة فقلت من لي لاني كنت وضوأت واخره ايضا
 احمد والدارقطني وقال عروة بن الزبير واخرجته الدارقطني من روجه اخر
 من مسام من عروة عن ابيه عن عائشة قبل قال احمد ما حدثنا حبيب الا عن
 عروة بالمرابي **قلت** معا رضي بنصرح الاعمش بانه عروة بن الزبير من
 القوام وتقدم هذا برواية مسام عنه قال اسحق لا يظنون ان حبيبا
 لقي عروة وقال البخاري لم يسمع من عروة **قلت** قال ابن عبد البر قد سمع
 ممن يروى عن عروة واقدم موتا ووضح ما قالوا لم يصح على اصله من اهل الصلوة
 من الفزون المسألة العدالة الا ان يقوم دليل اخر وروي الترمذي مستله
 با اسمعيل بن عوف بن صبيح الحارثي بن ابي محمد بن موسى بن ابي حنبل بن ابي
 عن عبد الكريم بن الحارثي عن عطاء بن عبيد الله رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يقبل بعض نساياه ثم يخرج الى الصلوة ولا يتوضأ قال الترمذي وهذا
 الحديث امسنا وحسن عبد الكريم بن الحارثي معروفا ومجدي بن ابي عبد الله
 باسن قد قبل حديثه امثال العلم ولا تعلم فيه مطعنا بوجه الوقف عن حديثه

وسائر الرجال استغنى شهرتهم عن صيغتهم واسمعيل الذي حدثناه اصل
 ثقة مشهور قال وقد روي هذا الحديث خطاب بن القاسم عن عبد الكريم وكان
 خطاب بن القاسم قاضي حراة وكان مشهورا ايضا رواه عن عبد الكريم عن
 عطاء بن عبيد الله رضي الله عنه ورواه الدارقطني من حديث عائشة حديث
 غالب عن الوليد بن صالح عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم فان قيل قد علم
 الدارقطني بانه روي من عتري عطاء **قلت** لا يصح فان الفقيه يعني بعين
 ما سمع وقد رواه من ما حجه من روجه اخر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ربيعة
 عن عائشة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوفا ثم يقبل بعض ارجل روجه
 ثم يخرج الى الصلوة وما مشى ورواه الدارقطني من طريق اي روي
 عطية بن الحارث عن ابراهيم التميمي عن عائشة مسألة وعن حفصة مسألة قالوا لم
 يسمع التميمي من عائشة **قلت** لا يصح على اصله ولا يمنع من ان يكون شاهدا
 لما تقدم وروي من رواه معوية بن هشام عن ابراهيم عن ابيته عن عائشة عن
 ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل شعر خماره الى الصلوة ولا يحد
 وضوءا قالوا في سند هذا يريد من مسان ضوفا احمد قلنا الطعن فيهم لا يقدح
 وقد ثبت مروان بن معاوية وقال ابو حاتم محمد الصديق وفواه البخاري
قوله واما المسح في الاية فكتابه عن الجماع **قلت** هو قول ابن عباس رواه
 عن ابي شيبة بن وكيع عن سليمان بن ابي اسحق عن عبيد بن جابر عن ابي عباس
 رضي الله عنه في قوله تعالى او لمستم النساء قال هو الجماع بما مشى من
 اي يسر عن سعيد بن جابر عن عبيد بن قيس قال المسح المسح والمسا مسحه
 اي الجماع ولكن الله يكتفي بما شامرا **قوله** وانما عليه او طليا اخبر **قلت**
 ولذا له التمه على ذلك ما قدمناه وما روي البخاري عن عائشة رضي الله عنها
 قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح في اي لمعة منه بين يديه عشر
 اجناس فاذا اراد ان يسجد عظمي فقصت رجل **وفي** لفظ البخاري فاذا
 اراد ان يسجد عظمي فقصت رجله وللشافعي انها ان كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يمسح في اي لمعة منه بين يديه اعراض الجناس في اذا اراد ان يسجد
 مستحيا برجله وامسنا هذه كلام ثقات قال ابن ذوق البعيد امسنا جليل عن
 المثل **ولم** عنها قدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح في الفرائض
 فالتمسها فوقع يدي على باطن قدمه وموسى المتجد ومما منصوبتان
 وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك الحديث ولفظ الترمذي فوجت
 يدي على قدميه وهو ساجد وقال حسن صحيح والاشياني فان مررت بالعلل فوجت
 يدي على اخص قدميه وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك الحديث
 والطبراني في الصغير عنه قالت قدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
 ليلة فقلت انه قام الى جارتها فمسح يديه فقلت اني اعوذ برضاك من سخطك

ن

قوت

يصل فادخلت يدي في شعري لا نظرا غسل ام لا **قوله** ولا فرج اي ولا
 عشر فرج قال الطحاوي قال اصحابنا والثوري ومالك لا وضوء من غسل
 الا ان مالكا استحب وقال لا وزاعي التت والتاقي فيه الوضوء قال
 الا وزاعي ان من ذكره لينا عدم فعليه الوضوء وقال التت من مسح
 بين التتية فعليه الوضوء **وقال** من مسح ذكر البهائم فعليه الوضوء وقال
 التاقي لا وضوء من مسح ذكر البهائم **قلت** ما حكاه عن مالك رجوع عنه
 قال حبيب في شرح بن الحارث وما حكاه قرائ في شرح فرج البهائم هو
 ان يجذب وفي القديم هو كفرج الادمي قاله الرازي **قوله** وعند التاقي
 مقتضاه المتسلا حائل قال الرازي من الذكر فالتسلا للوضوء **قوله** لان المتس
 بظاهر الكف او بالاصابع لا يتقضى انما **قلت** معنى ان يكون قوله او
 بالاصابع اي نظوره لان الرازي قال وانما يتقضى الوضوء اذا مس بالکف
 والمراد بالکف الراحة ويطون الاصابع وقد وافقه مالك قال بن الحارث
 الثالث من الذكر يتقضى على الاخير منها بيا ط الكف او بيا ط الاصابع
 العراقيون الذين قالوا بالقضاء الذي عليه العمل ان مسح ذكره شهوة
 كعبه او ما يبرأ عضايه من فوق الثوب او من تحته ان طار ربه يتقضى الا بهي
 وعلى هذا كان يعمل متبوضا كلهم ووافقه احمد وزاد عليه قال بن قدامة
 مسح الذكر على احد فيه روايتان احدهما يتقضى ومثله من مسح
 بن المستب وعطابان بن عثمان وعروة وسليمان بن مساز والزهري
 والاوزاعي والتاقي وهو المشهور عن مالك والتاقي لا وضوء قلت
 روي ذلك عن علي وعباس بن مسعود وحليفه وعمر بن الخطاب واني
 الدروداوية قال ربيعة والثوري واصحاب الرازي لما روي فيس بطل
 فذكر الحديث مسر قال ولا فرق بين نظرة الكف وظنه **قوله** له ما روي
 انه عليه الصلوة والسلام قال من مسح فرجه فليتوضا قال الرازي لنا حديث
 بسره بنت صفوان ان النوفية الله عليه وسلم قال من مسح كفه فليتوضا
قال وحكم فرج المرأة في المتس حكم الذكر لما روي عن عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضون
 قالت عائشة يعني الله صلى الله عليه وسلم ما بي انت وامي هذا الرجل قرأت التا فقال
 عليه الصلوة والسلام اذا مستت احداك فرجها فليتوضا وقال بن قدامة
 وحديث الرازي الاولي لما روت بسره بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من مسح كفه فليتوضا وعن جابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وعائشة
 ابوت قال لا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مسح فرجه فليتوضا
وفي الباب من يهرم رواه بن ماخه وقال احمد حديث بسره وحديث
 ام حبيبة صحبان وقال الترمذي حديث بسره حسن صحيح وقال البخاري

ط

ذكره

اصح شيء في هذا الباب حديث بسره وقال ابو زرعة حديث ام حبيبة ايضا
 صحيح وقد روي عن نضعة عشر من الصحابة **قوله** ولنا ما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال لم يسأله استوضا من مسح الفرج قال لا هذا
 بالمتقي واللفظ ما رواه ابو داود عن مسدد والترمذي عن هنادي كلاهما
 عن ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن ابيه قال
 جاز رجل كانه يدوي فقال رسول الله ما نرى في رجل مسح كفه في الصلوة
 فقال عليه الصلوة والسلام انما هو جرم منك **وما** رواه الطبراني والدار
 عن عصم بن مالك الكوفي قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 اني احك بعض جسدي فادخلت يدي احثا فاصابت يدي ذكرى قال
 وانا لصيبي ذلك وما روي ابو يعلى عن سيف البخيري قال دخلت انا
 ورجال معي على عائشة رضي الله عنها فسألتها عن الرجل مسح فرجه فقالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ابالي مستننه ام انوي ما
 روي ابو نعيم في الصحابة من تدبر الصلوة انما يقول ما ابالي مستننه ام انوي ما
 الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن مسح الذكر فقال انما هو نصعة منك **قوله**
 وما رواه يعلى التاقي رحمه الله يجوز على غسل اليد لان عدم
 الاستحباب بالما كان من عاداتهم **قلت** هذا الحمل للوضوء انما فعله علماء
 بعد المنزل الي تبوت ركن المتابعة وهو التساوي في البتوت حتى
 يحس على ما هو الاصل فنقول لما قامت صورة المتابعة بين جبرنا وجبر
 مخالفتنا اشار بن قدامة وغيره الي عدم تحقق المتابعة ما سقا ركنها
 وهو التساوي المحقق فقال قال احمد حديث بسره وام حبيبة صحبان الي
 اخر ما تقدم **واما** خبر قيس فقال ابو زرعة وابو حاتم فيس مسي
 لا بقوم برواية حجة ثم تبدل الي الحمل على السخ فقال بن حبان حديثنا
 متاخر لان ابا هريرة رواه ومثله من الاسلام صحيح النبي صلى الله عليه
 وسلم اربع سنين وكان قدوم طلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم كيو سنون المتوحد من المعجم فيكون حديثنا ناسخا ثم احاطت من
 فيما لنا الذكر على سائر الجسد فقال وقيل لا ذكر على سائر الجسد
 لا يستقيم لانه يتعلق به احكام منفردة بها من وجوب الغسل ببلادة وكل
 والمهر وعبر ذلك **والاجواب** ان الموجود في كتاب سائر الجسد خلافا لهذا
 قال قيس بن طلق المحمدي لما في روي عن ابيه روي عنه ابوت بن عبيد
 وعبد الله بن بدر ومحمد بن جابر وعبد الله بن النعمان السجستاني
 بنقول ذلك انما يعقوب بن اسحق المروزي فيما كتب الي بن عثمان بن سعيد
 الرازي قال سألت يحيى بن معين **قلت** عبد الله بن جعفر عن قيس بن
 طلق قال سيوخ ما في النبي ليس فيه غير هذا وقال الجعفي تاسي ثغره وذكره

تطف

بن حسان في الثقات **قوله** وحديثنا من آخر لان ابا هريرة رواه الى اخره
قلنا حديث ابي هريرة لا يثبت من جهة التي ذكرت ومي طريقين ما حجة
ففي اسناده يزيد بن عبد الملك قال احمد بن عبد منكر وقال يحيى بن
منصف وقال البخاري احاديثه شبيهة بشي وصنفه جدا وقال ابو حاتم
منكر الحديث جدا وقال النسائي متروكا كحديث وقال البزار لا يروى
بهذا الحديث عن ابي هريرة بهذا اللفظ الا من هذا الوجه وقد رواه البخاري
في تاريخه والبيهقي في مسنده موقوفا على ابي هريرة واختلف فيه عن ابي
هريرة **وسطر** ما ذكر ان يصحح الصحابي لسماعه ذلك من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويكون ممن لم يخلع عن النبي عليه الصلوة والسلام قبل
استلامه وانما خبرنا مغلغل بالان لا نقبل النسخ وليس فيه ما يقتضي
انه سمع عنه عند بنا المتجد **وفي** التجريد وقد كان بنا المتجد مرتين وفي
شرح الطحاوية وما قاله غير لازم لان ورود طلق اذ ال شمر رجوعه ليقول
عوده بعد ذلك وهم قد روي عنه حديثا صحيحا من شرح كره فليتوضا
وقالوا سمع النابخ والمسنوح **وابواب** عن قوله لانه يتعلق به احكام
قلنا بطلان الاحكام انما يتعلق بالجماع وقد يتعلق المهر بالخلوة والموت
فلم يخص الذكر بذلك **وجبر** اندفع ما يرد على دليلنا **قلنا** دليلكم لا
يصلح للمعارضه لان حديث بشر بن شريك مروا ان قال عبد الرزاق ان
ابا معمر عن الزهري عن عروة انه نذر ان يورث من الوضوء من
الفرج فقال مروان حدثني بشر بن صفوان ان ابا سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يامر بالوضوء من من الفرج فكان عروة لم يرفع حديثا راسا
فارسل اليه مروان فخطبها فوجه فاجبرهم ان ابا قالت سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يامر بالوضوء من من الفرج قالوا قد روي ان عروة ذم
منها ورواه عنها **قلنا** روايته عنها قد حجت من جهة ما يذك والزهري له
ومشاه من عروة وقد اختلف على كل منهم كما سبق في الاما مرفوع وقد
روي بن وسمت احمد بن اي زيد عن ربيعة انه قال لو وضعت يدي في مرو
خفيه ما تقض وضوي من الذكر ايسر ام الدم امر الخفيه قال وكان ربيعة
يقول لهم مثل هذا ما حدثه وتقبل حديث بشر وانه لو ان بشر شهد
على هذا الفعل لما اجرت شكا ذكها اي قوام الذن الصلوة وانما قوام
الصلوة الطهور فلم يكن في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقصر
بما الدن الا بشر قال بن زيد على هذا اذ ركا مشا جينا فاما منهم احد
بري به مثل الذكر وضوء **وايضا** هو مضطرب المتن فليطري عنك سائلة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراه تضرب يدها فمضربها قال
وفي روايه من من الفرج فليتوضا وفي روايه اذا امتس الرجل ذكره فليتوضا

صحة

واذا امتست المراه قبلها فليتوضا وفي روايه اذا امتس الرجل ذكره فليتوضا
من من ذكره فلا يصلي حتى يتوضا ومعه روايات لا يمكن الجمع بينها فعن هذا
قال الطحاوي في حديثنا مستقيم الامتداد والمتن غير مضطرب في امتنا
ولا في متنه يعنى بخلاف حديث بشر فانه لم يدر الصنف كما يتبين ودرو
عن موسى بن ابي عمران سمعت عبا بن عبد العظيم الحضري يقول سمعت
علي بن المدني يقول حديث سلام احسن من حديث بشر وعمر العلاء بن
عندنا اثبت من حديث بشر وقال الترمذي بعد روايته ومذا الحديث
احسن مني روي في هذا الباب وعلى المنزل الى صلاح حقيقه للمعا رضة بما
ان نرجح واما ان يجمع فان رجحا قلنا يترجح خبرنا بانه موقوف بحكم الاصل
وغيره ما قبل ومذا هو الحق عند الامام وعمره قال الاسودعي في شرحها
الاول ترجيح الخبر المتي بحكم الاصل المقرر لمقتضى البراه الاصلية على الخبر
الناقل لذلك بحكم اي الرفع لقوله عليه الصلوة والسلام من شرح كره فليتوضا
مع قوله عليه الصلوة والسلام ان هو الا بضعة منك لان المتي متاخر عن الناقل
ادلوم يتاخر عنه لم يكن له فائده لانه حينئذ يكون واردا حيث لا يحتاج
اليه لانا في ذلك الوقت نعرف حكمه بدليل اخر وموا المراه الاصلية والاستصحاب
واذا كان متاخر عن الناقل كان ارجح منه ومذا ذكر الامام انه الحق
عن الجمهور انهم رجحوا الناقل لان الناقل مستفاد منه ما لا يستفاد من غيره
بخلاف المتي ولان الاحتمال خدما لم يمتدحى باخر ووده عن الناقل وفي
ذلك تكثير النسخ لان الناقل حينئذ يزيل حكم العقل بشر المتي من حكم الناقل
قبله فيلزم النسخ مرتين **واما** اذا قدرنا ما جبر لنا قلنا واخذنا به فحبه
تقبل النسخ لان المتي حينئذ يكون اولا واردا اليكايه حكم العقل ثم يرد
الناقل بعده لازالة حكمه فيلزم النسخ مرة واحدة **وابواب** عن الاول
ما قلناه في الدليل السابق وهو عدم القائل **وعلى** الثاني ان رفع حكم الاصل
ليس بمتن لما تقدم من خد النسخ فلا يلزم من تقدم المتي تكثير النسخ
قلنا اعتقدنا ما اخر الناقل لمكان نسخا بحكم ثابت بدليلين ومما المراه الاصلية
والخبر المؤكد لها بخلاف ما قلناه فانه لا يكون المسنوح الا دليلا واجدا انتهى
قلت وينبغي هذا لما في رواية الطبراني بالرجال الثقات من من شرح كره او
المتن او رفعه فليتوضا ولم يكن الا الآن وضوء ما ذكره مع الذكر فان قيل قال
الدارقطني والبيهقي او رفعه مدرج اذ رجه محمد بن عبد الحميد **قلنا** اجاب
عنه الشيخ في الامام بان الدارقطني ثقة رواه من طريقين خرج **اجري**
منهم من عروة عن ابيه عن مروان عن بشر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا امتس احدكم ذكره او انثيته فلا يصلي حتى يتوضا ومعه متا بعه قوله
لمحمد بن عبد الحميد **قال** وسعد الدراج ما رواه الطبراني عن هشام بن عروة

شور

بن

عربيه عن بسير قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب فعدا
انتيه او ذكره فلا يصلي حتى يتوضا فبدا بذكر الرفع والاشياء وتقطع احتما
الدرج ايضا ان المقص من الرفع والاشياء مما لا مدخل للعقل فيه
وان جمعنا قلنا عمل خبرهم على مثل اليد كما ذكره السارح وصاحبه
الاسترار وتعين بهذا العمل هذه الروايات ومما اولي مما حمله عليه صن
المتن ومما جعل من الذكر كما منه مما خرج منه ومما من استرار الملاحة
يكون عن ذكر النبي وبرهون عليه بذكر ما يؤمن رواه في ما كان من الذكر
غالبنا بزيادة خروج الحديث منه وبلازمه عبره عنه كما عبر بالمجي من الغايظ
عما ينص لا حله وحل فيه لذكر الرفع والله اعلم **والجواب** عن حديث عائشه
رضي الله عنها بان يرويه عبد الرحمن بن عبد الله العجلي كما اخرجته الدارقطني
وعنه من طريقه وقد روى بالكذب قال الامام احمد لم يروى حديثه يساوي شيئا
خبرناه ليس هو ممن يروي عنه كان كذابا وقال يحيى بن معين ليس بشي
ابو حاتم الرازي متروك الحديث كان يكذب وقال ابو زرعه والنسائي متروك
وقال سعد بن عدي عن يرويه منكرا ما اسنادا او امثا متنا **وعنه** حديث ام حبيب
وابي ايوب بان البخاري وابن معين وابو زرعه وابو حاتم والنسائي قالوا لم
يسمع من يروي عن عيسى بن ابي سفيان فهو مقطوع فلا يصح لمحا رضة المتصل
وعلى التبريل فهو في معنى حديث بستره فيكون مذبوحا او مولا وعنه وقد
روي عن صفته من يروي عنه ما يروي لا وجود له في الوجود وانما
المروي عن القاهبه رضي الله عنهم ما قلنا فيروي الاثر من غير رضي الله عنه قال
لما دخلت في الصلاة وكبرت زابني شي فقلت بيدي فوجدت سله وروي
ابي حبيب عن علي رضي الله عنه سئل عن الرجل عسى ذكره قال لا بأس به وعن سعد
بن ابي وقاص ان رجلا سأل عن مثل الذي قال ان عمت ان منك بضعة فحسب
وفي لفظ اني امس فكري وانا في الصلوة وعن ورقه بن شريك انه سأل عن شيعه
فقال اني احسك فافق بيدي الي فرج فقال ان عمت ان منك بضعة فحسب
وعنه قيس بن السكن قال قال عبد الله ما ابالي مستتت وكره او ادني واهي
او ادني وعن سعيد بن جبير عن عتاس ما ابالي مستتت وكره او ادني وعن
ابي عبد الرحمن عن حذيفة بن اليمان انه قال ما ابالي مستتت وكره او ادني
عمير بن شعيب قال كنت في مجلس فبدا يقرأ بها بسير فقلت من مثل الذي في الصلوة فقال
ما ابالي الا بضعة منك واني لعلك توصف عجم وعن عمران بن حصين قال كنت
ما ابالي اياه مستتت او بطن فخذي لعق ذكره وروي سعيد بن منصور عن ابي
الدرداء انه سئل عن مثل الذي قال انما هو بضعة منك وهذا الاستلوه يحصل
للمطلوب مع ذلك او سالا **وله** ولم يشرط في شرب سهرق **قلت** المتن
شي من استتت به معنى هذا لان المتشكك في بعض معدوم عندنا شرعا وما كان

له ان لا يقع ضد الخلاق في معنى سهرق وجوده والله اعلم مكان الصواب ان يقال
ولم ينقص ما لم يشر سهرق **قوله** يعني لم يشر الماء مطلقا غير ما فضل الي اخر
قلت من ادان كان معنيا لكنه ليس حل للركب وانما حمله مكره او لغير
يشرط اي عطاونا في سهرق اي لم يشر الماء سهرق خلافا لما قال من انما حمله على
لم يشر الماء سهرقا فانه فلا لشر لم يشر ومنعني لا سهرق قال الشيخ خليل
القبلة فاختلف في قولين احب الوضوء وهي روايه اشهد عن مالك وعنه
ذلك ان القبلة لا يحلوا عن اللزق والثاني انه لا وضوء بالملا مسه يعني اذا
لم يجد ذلك **قوله** ولنا ما تقدم من الدليل يعني حديث القبلة ومما مطلق
فلا نقف بالراي **قوله** لانه مظنه الي اخر **قلت** انما نقار المظنه مقام
المتيه اذا كان الغالب عندها وجوده وقد يخفى كما في التيقا احتياطين منها
لغير ذلك **مسئله** قال بن قدامة اكل لحم الابل ينقض الوضوء على كل حال متبا
ومطبوخا عالما كان او جاهلا وهذا قال جابر بن سمير ومحمد بن اسحق واسحق بن
جسيم ويحيى بن يحيى ومن المنذر قال الخطابي ذهب الي هذا قامة اصحاب الحديث
وقال الثوري ومالك والشافعي واصحاب الراي لا ينقض الوضوء بحال لانه روي
عن عباس بن عمر النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الوضوء مما تخرج لاهما يدخل وكذا
عن جابر قال كان آخر الاسر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما
مست التار رواه ابو داود وولاه ما كول اشبهه سائر المالكولات **وقد** روي
عن ابي عبد الله يعني احمد بن حنبل انه قال في الذي يأكل من كجور الابل ان كان
لا يعلم ليس عليه وضوء وان كان الرجل قد علم وشبع فهذا عليه واجب لانه
قد علم فليس هو كمن لا يعلم ولا يدري قال الحلال وعلى هذا استقر قول النبي
عبد الله في هذا الباب **قلت** ما روي الترمذي عن عازب قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كجور الابل فقال توضوا منها وسئل عن كجور الغنم فقال
لا تتوضوا منها رواه مسلم واودود وروي جابر بن سمير عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله اخرجه مسلم وروي الامام احمد باسناده عن سفيان بن عيينه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم توضوا من كجور الابل ولا توضوا من كجور الغنم
وروي بن ماجة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال
احمد واسحق بن حنبلان صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البر وجابر
بن سمير وحديثهم عن بن عباس لا اصل له وانما هو قول بن عباس موقوف عليه
ولم يوجب لوجب حديثنا عليه لكونه اصح منه واخص والخاص يقدم على
العام وحديث جابر لا يعارض حديثنا ايضا لصحة وخصوصه **فان** ملل الحديث
جابر متاخر فيكون ناسخا قلنا لا يصح النسخ به لوجوه اربعة **احدها** ان الاسر
بالوضوء من كجور الابل متاخر عن نسخ الوضوء مما مست النار او مقارن له
بدليل انه قرن الامر بالوضوء من كجور الابل بالنهي عن الوضوء من كجور الغنم وهي

ما مست النار فاما ان يكون الفسخ حصل بهذا الهوى واما ان يكون بشي
فان كان به فالامر بالوضوء نحو الابل مقارن لفسخ الوضوء مما غيرت النار
فليفت يجوز ان يكون مفسوخا به **ومن** شرط الفسخ تاخر الفسخ وان كان الفسخ
قبله لم يجز ان يفسخ ما قبله **السابع** ان اكل نحو الابل انما تقصر لكونه من كرم
الابل لا لكونه مما مست النار ولذا ينقص وان كان بين فسخ احدي الجهتين
لا ثبت به فسخ الجهة الاخرى كما لو حرمت المراه للرضاع ولو كان ربه فسخ
التحريم بالرضاع لم يكن ناسخا لتحريم الرضعة **المالت** ان خبرهم عام وخبرنا
خاص والعام لا يفسخ به الخاص لان من شرط الفسخ تعذر الجمع والجمع بين الخاص
والعام ممكن فتزيل العام على ما عدا محل التخصيص **الرابع** ان خبرنا صحيح
مستفيض ثبت له قوم الصحة والاستفاضه والخصوص وجبرهم ضعيف
لعدم هذه الوجوه الثلاثة فلا يجوز ان يكون ناسخا له انتهى **قلت** حديث
عنا في حديثنا وحديث جابر جوابنا **وقوله** اما ان يكون الفسخ الى اخره قلت
جاز ان يكون الفسخ به فيما ذكر ان كان المراد وضوء الصلوة وتغيرت بعد لما
روي عن ابي ميثبه عن عبد الله بن عمر انه اكل لحم جزور وسرب لبن ابل وصلى لم
يتوضا وموافق روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر بالوضوء من نحو
الابل فما ذكره عنه من جهة من ماحده ومولا يترك القطعي بحقه الاطلا
على التامخ او لتبينه ان ليس المراد وضوء الصلوة **قوله** ففسخ احدي الجهتين
الى اخره قلت لما كانت العادة اكل لحم الابل بعد المعيرة بالنار كان هو
المسؤول عنه فلم يناف ذلك لامر الجهة الاخرى لعدم العادة **او** يقول ان لم
ينقص حديث جابر فسخ الجهة الاخرى فتخصيه ما رواه من منعه من غسل
وعلى رضى الله عنه ما لا سمح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقص
وضوء طعام احل الله الاكل **او** يقول افاستلم شخص احدي الجهتين لزم فسخ الاخرى
لعدم القابل بالقتل **قوله** والعام لا يفسخ الخاص **قلت** ممنوع على
اصلنا **قوله** والجمع الى اخره **قلت** اما اراد الجمع بمحل حديث جابر على ما عدا
لحم الابل مطبوخا ونبتا فليس محتمل وان اراد بمحل المطبوخ لا التي فلا قابل
لهذا **قوله** الرابع الى اخره **قلت** منه دعوي بلا دليل بل روي حديث جابر
ما لا يثبت الصحة والله اعلم **وقوله** المراد بالوضوء غسل اليدين والقدمين
اذا صيف الى الطعام اقتضى ذلك كما كان عليه الصلوة والتمس يا مبرا للوضوء قبل
الطعام وتعدده وحسن ذلك بل هو الابل لان فيه من الحرام والزهومة ما ليس
في غير **وقد** روي البزار في مسنده عن عبد الرحمن بن عوف قلت لمعاد مثل
كنتم يوضون مما غيرت النار قال نعم اذا اكل احدا مما غيرت النار
غسل يديه وقاه فكتا نعم هذا وضوء قال غسل اليدين خلاف الطاهر لان
مقتضى الامر الوجوب قلت ذاك الامر المطلق ومننا الامر بالوضوء من الطعام

وقد ثبت ما بعد وضوءه قال احباب النبي صلى الله عليه وسلم بالامر وضوء
منه فلا يجوز حمله على غير الوجوب لانه يكون تلبیسا على السائل الاجواب **قلت**
اذ اخرج الامر على ما تعرف فيه كما بينه معناه لا يكون تلبیسا بل جوابا
قال قرينه بالهوى فتعبد على الامر على الاحباب لحصول الفرق **قلت** لما افرقا
في الزهومة جاز الاجاب بالفرق من عند المجتنبه قال الوضوء اذا جازي لسان
الشراع وجب تحمله على الموضوع السريع **قلت** كلبه هذا ممنوعه بما قدمناه
عن معناه قال انه خرج جوابا لسؤال سائل عن حكم الوضوء من كرمها والصلوة
في ميثا ركبها فلا نفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلوة **قلت** بل نفهم
ما بعد وضوء امر الطعام **قال** لو اراد غسل اليدين لما فرق قلت فرق
لستد الزهومة قال لا بد من دليل يصرف به اللفظ عن طاهره قلت مسلم
وقد عتبه وهو قرينه كونه من الطعام **قال** ويجب ان يكون للدليل من النوع
بقدر حق الظاهر المتروك واخو **قلت** ذاك في الدليل المفضل لا ما يؤ
من نفس الدليل **قال** وليس محرم دليل **قلت** ممنوع فقد قدمت حديث عمر
وعلى وفعل من عمر على خلاف ما روي وقد روي عن ابي ميثبه ان عمر من
الخطاب رضى الله عنه اكل لحم جزور وشرب لبن ابل ولم يتوضا وعن علي رضى الله عنه
انه اكل لحم جزور وشرب لبن ابل ولم يتوضا وعن ابي ميثبه انه اكل لحم جزور
وشرب لبن ابل وصلى ولم يتوضا **وروي** البيهقي عن عبد الله بن مسعود
انه اني لقطعته من الكبد والسنن من لحم الجزور فاكل ولم يتوضا **وروي** عن
سويد بن غفلة انه اكل لحم جزور وشرب لبن ابل ولم يتوضا **وعن** سفيان الثوري
ما خرج وليس ما دخل **وروي** الطحاوي عن ابي ميثبه انه اكل لحم جزور
وضوء الصلوة لما خفي على مولا **مسألة** قال من قد امه اختلفت اهلها في وضوء
الوضوء غسل الميت فقال اكثرهم بوجوبه **وروي** ذلك عن ابن عمر بن عباس
وابي هريرة ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان الغالب الابل
الناسيل من ان تقع كبد على فرج الميت مكان مظنة فذلك قايما مقامه حقيقة
وقال ابو الحسن القمي لا وضوء فيه وهو قول اكثر الفقهاء وهو الصحيح **وما**
روي عن جندب في هذا محل على الاستصحاب **قلت** المروي عن الصحابة الذين
ذكرهم خلافا ما قال روي ما لك في الموتى عن ابن عمر انه حفظ ابنا
لسعد بن زيد وحمله مشردا حل الميتة فصل ولم يتوضا **وروي** الدارقطني
عن ابن عباس ليس عليكم في ميتكم غسل اذا علمتم ان ميتكم ليس بميت
ميتكم ان تعلموا ان ميتكم والمروي عن ابي هريرة من غسل ميتا فليعت
رد لم يجل به والله اعلم **مسألة** **فصل في الغسل** **قوله** اما
يكون لغسل جميع البدن هذا بعد بيان المراد بالاطلاق والامتنان
الاطلاق قال الامام الطحاوي رحمه الله في حكم القرآن في قوله تعالى

قد

وان شئت جنباً فاطهر الم بدين لنا عز وجل في هذه الآية بما و ذلك
الظهور الذي امرنا به وبينه في قوله عز وجل ولا جنبا الا عابري
سبيل حتى تغسلوا **وعلى** لسان نبينا صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يزال
المني الى حين هذا من اضافة الحكم الى السبيل لما علت الى السبيل وجو
افضل لو اوارادته **قوله** ولم يشطوا ذلك **قلت** اذا لم يشطوا
فماذا يكون ركبا او سته لم يبينه **والمقصود** في البداية منه ادب قال
واما ادا به فما ذكرنا في اذات الوضوء **ومنها** ذلك اعضا الوضوء
في الستة **قوله** وقال مالك موسط فيه **قلت** قال بر الحاجب ووا
النية واستيقاب البدن بالفضل بالذلك على المشهور قال الشيخ ظلال
والذلك منا كالوضوء **وقال** في الوضوء والذلك بلفظ افوال المشهور والوضوء
والثاني لابن عبد الحكم في وجوه **الثالث** انه واجب لا لنفسه بل
لحقق ايصال الماء لمحق محقق ايصال الماء لطول مكث انجزا وراي بعضهم
ان مدارا جمع الى القول بسقوط ذلك **قوله** والمني كيف ما كان يوجب
قال الرازي ولو خرج جبره فخرج من مخرج لم يزل ويحل شي يعيل وجب الغسل
قوله له اطلاق قول عليه الصلوة والتكلم وفي المني الغسل رواه احمد بن
ماجه والترمذي وصححه وهذا محتمل ان يكون اول المسئلة فيقول بوجبه
فلذلك عدل الرازي عنه وقال لان الخارج مني لوجود خاصه الخارج فيه
فيوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والتكلم **واما** الجواب ان الغسل
من الجنابة بالنقض لا بمجرد الماء الموصوف واجنباه ما ذكرنا واللام في الحديث
للعمد والذي لم يرد العمدة من الخارج عن شيوخ اذ ربما ماتي على اكثر الجلق
حسبهم عمن ولا يري هذا الماء مجرد عنها وروي بلنذر عن عابته رضي
الله عنها انها سلبت عن المدي قال كل محل مدي **وايه** المدي والود
والمني **فاما** المدي فالرجل بلا عت امراته فظهر على ذلك الشئ في
ذكره وانبيته ونفوسه ولا يغسل **واما** الودي فانه يكون بعد الوضوء
يعمل ذكره وانبيته ونفوسه ولا يغسل **واما** المني فانه الماء الا عظم
الذي منه الشهوة وفيه الغسل فلا يكون مني الا مخرج وجهه وشهوه والا فلا
يصح ما ذكرته من ان يضبط من غير المساه المترتب عليه احكامه **قوله**
ولنا قوله عليه الصلوة والتكلم **قوله** ولنا قوله عليه الصلوة والتكلم اذا لم
يكن محذوا لما فلا يغسل رواه الامام احمد عن علي رضي الله عنه قال
كتب رجلا ماذا قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا حذفت الماء
فاغسل من الجنابة واذا لم يكن حادفا فلا يغسل **وفي** روايه اخرى او
واحد اذا رايت المدي فاعسل ذكره ونفوسه وضوءك للغسل واذا لم ينجس
الماء فاعسل قال الشريفي في الماي ينفق مع الاحليل بالماء الدافق وروي محمد

من مشهور في سننه عن اي سلكه من عبد الرحمن ونجاشه وعطا قالوا
ام سليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بر رسول الله المراه ترى منا
كما يرى الرجل غسل عليه الغسل قال بل بعد شهوة قالت لعلة فان
ترى بللا قالت لعلة قال فلم يغسل ومدا من سبيل عده روى معناه
موضولا من غير طرفة فكان حجة اتفاقا **قوله** وفي الغسله الى اخر **قلت**
فيها عن **مع** **قوله** من الغسل الاول بنا على ان الحديث سبب
خلاف الصحة والصحة ان السبب وجوب الصلوة او ارادته فكونا لنعقاد
السبب بعد ثبوت الامتلية وصفه الجنابة بافيه بدليل بقا الحديث الصغر
اجماعا **قوله** لان ذلك الى اخر واستدل له ما رواه الترمذي عن عابته
رضي الله عنه قالت سئل ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلك
ولم يذكر احتلاما ما اذا غلبه قال يغسل **وعن** الرجل يراي انه احتلم ولا يجد
ملا قال لا غسل عليه ولان التوم مظنة الاحتلام فيقال به عليه
محتمل انه مني فرق بواسطة الودي **قوله** لا يجب الغسل اتفاقا وكذا لا يلزم
اعادة الصلوة التي قبلها بعد الفصل الاول قبل خروج ما تاخر من المني
اتفاقا **قوله** لان المعنى عليه والتكرار الى اخر قال في التحيين والفرق
ان المني والمدي لا يبدل من سبب وقد طهر في التوم تذكر اول الان التوم من
مظنة الاحتلام فيقال عليه محتمل انه مني رق فاعبته من جنابة احتلاما ولا
ذكر ذلك التكرار والمعنى عليه لانه لم يظهر فيها مدا السبب **قال** سخا في شرح
الهداية المعين متعذر مع التوم **قوله** او متعذر باخذها فعليه الغسل
اتفاقا **قلت** اذا تذكر احتلاما او متعذر انه مدي يلزم ان يكون متيقنا
انه احتلم ولم يزل رجلا لا يجب الغسل فتعذر لصديق الجواب ان يري
يقين عليه الظن فيكون تذكر احتلاما وغلب على ظنه انه مني فيغسل
قياسا واستحسانا **او** تذكر احتلاما وغلب على ظنه انه مدي فلا يجب الغسل
قياسا ومحبا احتياطاً وقد تقدم ليحتمل ان المعين متعذر مع التوم
قوله فان ييقن انه ودي **قلت** قالوا الودي يتعقب البول متى يسكن
الحاجب الوضوء منه فيلزم ان يكون في وضوء ييقنه انه ودي ان يكون
تقدمه بول وقال في الاسترار واما اذا كان وديا لا لزوجة له فلا يحتمل
انه كان منيا **قوله** من يحق يق **قلت** نقل الفرق المذكور ووجهه عن
مستوط خواهر زاده والمجيب وقال قلت لعلي هذا المسئلة مع تذكر الاحتلام
يجمع عليه وهكذا ذكر في فتاوي قاضي خان **وذكر** في الحصر والمختلف العون
وقاوي العتابة والطهيرة لا يجب الغسل عند اي يوسف تذكر الاحتلام
او لم يتذكر **قلت** فيحتمل ان يكون عن اي يوسف روايتا ان مني **قوله**
ولا اتفاقا احتكاما بين قال من قد اتمه الغسل على وجوب الغسل منه

المسألة الا انما حكمي عن داود انه قال لا يجب لقوله عليه الصلوة والسلام الماس
 الما ومثله كانت رخصه رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم منى عنها
 مستوفى عليه من حديث ابي بن كعب **حديث** حدثنا الرجل سنة وحدثنا المراه
 بكرهه وحدثنا بكره ما في سنة ما يعلم **قوله** والا لئلا لا يدل عليه **قلت**
 بهذا حال كونه من حيث مسلم وليس الكلام فيه انما الكلام في حال الانتشار
 وحديث لا يتحقق الا لئلا لا يكون له واللفظ في الحديث للبيان لا
 للبيان وقد جاء الحديث بدونه في كثير من الروايات **حديث** اذا القى الختان
 ونوارت الحشفة رواه عن ابي شيبه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عمر
 ورواه الشيخان من حديث عائشة بلفظ اذا جلس بين سجدتي الاربعة
 الختان فحينئذ وجب الغسل **قوله** واما الابداح في فرج البهيمة
 والمهينة فغير موجب اذا لم ينزل **قلت** قال مالك وان افني واحد فوجب
 الغسل **قوله** من كان في الغسل وجباة اربع اجناب به وهو خروج المني
 المني ان للذهاب المني من الرجل والمرأه ونسب الحشفة او مثله من
 مقطوع في فرج ادمي او غيره اليها وذكر حي او ميت والمراد في البهيمة مثله
وقال الغزالي رحمه الله في الوجيز والجنابة وهو لا يملك الختانين او
 ابداح قدر الحشفة في اي فرج كان في غير الماني او ميت او بهيمة قال الرازي
 واما المحل لان المحل هو موضع الختان قبل المراه **وقال** يجب الغسل به
 على النفا على والمعول ولذلك فرج البهيمة حلالا لا في حشفة **لنا** انه مما
 في فرج فاشبه فرج الهوى بل اجاب الغسل عنها اولي لانه اخر
 ما تغلبت وقال من قد اتمه وجب على كل واحد واحد وطول وضوطه اذا كانت
 من امثل الغسل سواء كانا الفرع قبل او دبر من ادمي او بهيمة حيا او ميتا
 طابعا او مكهرا نائما او نيقظا **وقال** ابو حنيفة لا يجب طوطا لبهيمة
 والمهينة **لنا** انه ابداح في فرج فوجب به الغسل كوطي الادمية **قلت** ولا فرق
 وهو الفرق ان وجوب الغسل باللقاح خاتين مريات اقامته الستة
 الطاهر مقام المتبغض فيه وكل ما موكدك انما يقع فيه السبب
 مقام المسبب اذا كان السبب يغلب وجوده عتله لكنه لا يغلب هنا
 لانه لا يشبه عادة وقول الرازي لانه اخر بالغلبة **قلت** لو كان كذلك
 لكان فيه الحد لانه المناسبت يغلب اجنبية لا الغسل الذي يستوجب
 في وجوبه الغسل الحلال والحر اقر فان شئنا لكن قولهم في المهينة مستلزم
 مختص بالنسب بالمعنى ابتداء يعنى وانه لا يجوز **قوله** لو جعلوا اللام في الاثر
 للوقت لا للجملة لا ترفع حكمهم منها **قلت** قد يقال لا دخل للوقت
 فيما نخصه فاذا قلنا السبب وجوب الصلوة او ارادوا وهذا من الاخصا
 الى الشرط اندفع احسن من هذا الوضع **قوله** اما وجوبه الى اخره قد

ع

بنا

ن

فه

فقال لغسل فرض عليكم وهذا الدليل ليس يقطع ولا يثبت عند
 فالاولى الاستدلال بالاجماع وقد جازت السنة المشهورة والمعقول
 مما يصلح مستند او دليلا معه قال من قد اتمه الاخلاق في وجوب الغسل
 بالحيض والنفا من وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل من الحيض
 احاديث كثيرة **قوله** لعن الله من لم يغسل من الحيض في الايام
 التي كسيت بحصى من امر علي وصلي الله عليه وسلم في حديث
 ام سلمة وحديث سعد بن عدي بن ثابت عن ابيه عن جده رواه ابو داود وغيره
 وامر به في حديث ام حبيبته وسهله بنت سهيل وحنه بنت جحش وغيرهم
وقد قيل في قول الله تعالى فاذا نظرت فانتظري حتى يغسل من الحيض
 الزوج وطهر قبل الغسل فدل على وجوبه على والنفا من كل حيض سواء كان
 دم النفاس بوقت الحيض انما كان في مدة الحمل ينصف الى هذا الولد
 حين خرج الولد فخرج الدم لعدم مصرفه واستمر نفا شأ **حديث** كل حمل يدر
 رواه احمد وابو داود **قوله** فللاجماع قال من المنذر واجمعوا على ان
 النفا لا اعتكاف اذا طهرت **قوله** انتم لفظه في اي اخرج **قلت** الغسل للوط
 بعرفه لا دخولا والاحتاج بحملها قبل الوقوف عاده فذكر لفظه في ليلة يوم
 ان السنة ان تحتل قبل ان يدخل كما في غيرها مما ذكر معك وقال الطحاوي
 قال ما لك اذا احصلت احذرت بعد الغسل اجزاء ومثله عن عبد العزيز
 بن الماجشون واختلف عن الليث وقال الثوري اذا اغسل عن جثابه اجزاء
 وقال الاوزاعي الغسل للروح الى الجحيم **قوله** ربه قال ابو يوسف الى
 اخر **قلت** في فتاوي قاضي خان خلاف هذا قال الغسل يوم الجمعة
 سنة لما روي عن من مسجود انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا
 ان الغسل للصلاة ام لليوم قال ابو يوسف لليوم واجبة لهذا الحديث
 فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ليس الامر كما قال ابو يوسف والا عتق للصلاة لا لليوم لا جاعلهم على
 انه لو اغسل بعد الصلوة لا يعتبر ولو كان الاغتسال لليوم وجب ان يغسل
 واذا اغسل بعد طلوع الفجر شرا حدث وتوضا وصلى لم يكن صلاته لغسل
 وان لم يحدث حتى صلى كان صلاته لغسل وقال الحسن ان اغسل قبل طلوع
 الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاته لغسل وان احدث وتوضا وصلى لا يكون
 صلاته لغسل وصلى لي يوسف في النوادر اذا اغسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر
 ثم احدث وتوضا وشهد الجمعة قال ابو يوسف لا يكون هذا كذا الذي شهد يوم
 على غسل وقال ان كان الغسل لليوم هو غسل بامر له وان كان للصلاة
 شهد الصلوة على وضوء وكذا لو اغسل للاخر من صلاته وتوضا ثم احدث كان
 احرامه على وضوءه **قلت** قوله لا جاعلهم على انه لو اغسل بعد الصلوة

ف

ردا

لا يغسل و قول صاحب المداية في تحت رات النوارل ولو اغتسل بعد صلوة
 الجمعة لا يغسل بالاجماع برودة ما تسير اليه في شرح الكفر للزلي ان على قوت
 الحسن يحصل السنة بالغسل قبل الغروب والادي جات به السنة تقضي
 انما الغسل في اليوم والصلوة به روي الامام احمد والطبراني عن ابي الد
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة وتلى من اخس
 نبياء به ومس طيبا ان كان عنده ثمر امسى الي الجمعة وعليه الكسنة وكم
 سخط اخذ اولم يوده ثمر ركب ما قضيه به ثمر تنظر حتى ينصرف الامام
 غفر له ما بين الجمعتين وروي الطبراني عن ابي ايوب انه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول يوم الجمعة من اغتسل ومس طيبا ان كان عنده ثمر
 من اخس نبياء به ثمر خرج ثم ما في المتحد فلم يسطر رقاب الناس وانصت
 اذا خرج الامام فلم يملك غفر له ما بينه وبين الجمعة التي تليها وروي احمد
 بن حنبل المداية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة
 سكر قبل الي المتحد الحديث **وروي** الطبراني في الاوسط عن ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غفرت
 له ذنوبه وخطاياه واذا اخذ في المسح الي الجمعة كان له بكل خطوة عمل عشرين
 سنة وروي الطبراني والبيهقي عن عمار بن عمار رضي الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم ركب ما بين الجمعة والجمعة
 الحديث **وعن** ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسلم اذا اغتسل
 يوم الجمعة فانه من اغتسل يوم الجمعة فله كما ان ما بين الجمعة والجمعة وزيد
 ثلثه ليام **وعنه** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الصلوة يوم الجمعة للسل
 الخطايا من اصول الشعر سلا **وعن** عبد الله بن ابي قتادة قال دخل علي ابي
 وانا اغتسل يوم الجمعة فقال غسلت هذا من جنة او للجمعة فقلت من جنة
 فقال اجده غسلا اخراني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اغتسل يوم
 الجمعة كان في طهره الي الجمعة الاخرى **وفي** الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها في
 قبيل لم لو اغتسل يوم الجمعة **قوله** والاول اصح لان الصلوة افضل من الوضوء
قلت تحت رات النوارل لان الصلوة مختصة بالطهارة لا الوقت **قوله**
 فيه اشكال الي اخره من الاشكال او رده الزلي في شرح الكفر وحيات
 عنه بانه لا مانع من ان تكون السنة فيه انشاؤه فيه وقد جات به السنة كما
 قدمناه ولا يلزم ما ذكر في الصلوة للتساوي في بين الغسل والصلوة فلا يمكن
 انشاؤه **قوله** لانه عليه الصلوة والتم كان يغسل فيها روله البيهقي
 حديث الفاكه بن سعد وقد جات في كل حديث فروي الحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنها انه كان يغسل بالجمعة وروي من ما جت به كان عليه الصلوة والتم اغتسل
 يوم الجمعة عن ربيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم يجر ولا هلاله

واغسل رواه الترمذي وقال حسن وعنه عائشة قالت كان رسول الله
 الله عليه وسلم اذا اذ ان محرم غسل راسه مخطي واستان ودمته لشي
 من زيت غير كبر رواه احمد **قوله** او اسلم الكافر غير مستنوي بل مستنوي
قلت مؤمن مستنوي لكن لا يعرف بهذا المسلك لاصحابنا قال في البدايع اما
 المسح فهو غسل الكافر اذا اسلم لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يامر بالغسل من يريد الاسلام وادني درجات الامر الذب الاستحسان
قلت لا يبطئ في الدليل الدعوى وقد قال بوجوب غسل الكافر اذا اسلم ما له
 و احمد قال من اصاب الغسل وموجباته اربعة الرابع الاسلام لانه جنب على
 المشهور وقال من قد اسلم الكافر اذا اسلم وجب عليه الغسل سواء كان اصليا
 او مرتدا اغتسل قبل اسلامه او لم يغتسل وجدسه في زمن تفر ما يوجب الغسل
 اولم يؤخذ قال لنا ما روي قيس بن عاصم قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم اربعة
 الاسلام فامرني ان اغتسل بما وسدر رواه ابو داود والنسائي وامر بقطعي
 الوجوب قال ولان الكافر لا يتيم عابا من جنة به التحفة وبجاسته نصيبه وهو
 لا يغتسل ولا يرتفع حدته اذا اغتسل فاقبعت مظنة ذلك مقام خفته كما
 اقيم النور مقام الحديث والتف احيان مقام الامران **وابواب** ان هذا
 الحديث بهذا اللفظ لا يدل على المطلوب ولا ما نقل عن سعد بن سعد واسيد
 بن جبير لا يما سالا مضعت بن عيسى واسعد بن زرارة كيف تضمنوا اذا
 دخلتم في هذا الامر قال لا يغتسل ويشهد شهادة الحق لان هذا قبل اتمتة
 الوجوب ولو قل اسلم فامر قلنا موامرت بدليل ان العدد الكثير اجم
 الغفر قد اسلموا قبله وبعد ولم يوسروا بذلك **واما** المظنة فاما بتمام
 تمام الميمنة عند الحقا كما في التما احتاين ولا خفا منا **ولا** عسر المترد ولا
 يصلح معها للفرض العطي ولا الاجتهاد ولا الوجوب المصطلح فلا يكون مطا
 للدعوى **قالت** في البدايع بهذا اذ لم يعرف انه اجب اسلم اما اذا عرف كونه
 جنبا فاسلم قبل الاغتسل اختلف المتأخر فيه قال بعضهم لا يلزمه الاغتسل
 ايضا لان الكفار غير مخاطبون بسلوك بي من الغزوات والغسل وتصبر فريضة
 بالتمية فلا يلزمه **قلت** بهذا انما يتا في عيا القول بان سبب الوجوب
 الحديث وان صفة الجنابة لا يتا في ما اذا قبل ببقاها وان السبب وجوب
 الصلوة كما قدمنا فلا يتا في هذا **قالت** وقال بعضهم يلزمه لان الاسلام
 لا يتا في بقا الجنابة بدليل انه لا يتا في بقا الحديث حتى يلزمه الوضوء بعد
 الاسلام كذا الجنابة **قلت** وكذا الحوض والنفس قال وعلى هذا غسل
 الصبي والمجنون عند الملوغ والافاقه **قوله** لان غسلها قبل فاضله لما عله
 غير مفيد **قلت** ينعض هذا بسنينة مسح الرأس في الوضوء قبل الغسل
 والحج ان السنة يكون عن فقهه صلى الله عليه وسلم **وقد** روي في الصحيحين

لما

عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتل من اجابته بدا
بغسل يديه ثم يتوضا كما يتوضا للصلاة وفي لفظ مسلم ثم يتوضا وضوء للصلاة
ثم ياتخذ الماء ويدخل اصابعه في اصول الشعر حتى اذا راي ان قد استنزه جفنه
على راسه ثلاث حفات ثم افاض على راسه ثم غسل رجليه **وعن**
ميمونة قالت توضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء للصلاة غير رجليه
وغسل فرجه وما اصابه من الاذى ثم افاض على راسه ثم غشى رجليه فغسلهما
قوله لان فيه فائدة وفي البداية وطءا قالوا في غسل رجليه انه يغسل رجليه
عند ما يتوضا ولا يؤخر غسلهما لان العكس لا يجتمع على التخت **قوله** لكن كلامهم
الي اخر **قلت** هذا كلام لا يخفى فيه واكدت فقال طعنين معقولين لما نعتبه
الشريعة مما لا يحل بدون الطهارة ومنها لا يخرج بلا خلاف عند ابي حنيفة
وما حثه رضي الله عنهم **وعنه** النجاسة المحلية ومنها يخرج يتوضا وارتقا عما
بلا خلاف عن ابي حنيفة واصحابه وصبروه انما مستعملا بازالة النجاسة
ففي مثله ليس سقط الفرض عن الرجلين بلا خلاف والماء الذي اسقط الفرض
صار مستعملا بلا خلاف على الصحيح **قوله** انما يغتسل في غسل رجليه **قلت** هذا
ما لا يفاق لا على ما قال ولا اصل فيه احدث **وفي** البداية من كتابنا
استدل تناخير النبي صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين عند تقدم الوضوء على
الافاضة على ان الماء المستعمل تحت اذ لم يكن تحت الماء يكن للنجاسة عن الطاهر
معنى جملته حجة ابي حنيفة وابي يوسف على محمد وليس فيه شريطة لانه كما يخرج عن
التجسس يحتاج عن القدر خصوص الامتياز صلوات الله عليهم **قوله** لقوله عليه
الصلاة والسلام امركم بكنيكم اذا بلغ الماء اصول شعر **قلت** قال المحر جوز
ان هذا الحديث بهذا اللفظ لم يوجد في كتب السنة التي يابدي اهلها بل في
مسلم عنه وعن عائشة ما يخالفه ولقطة عن ابي حنيفة **قلت** رسول الله ابي اسير
استد اصغر راسي فاقضه في غسل رجليه قال لا انما يكتفيك ان تحت على راسك
ثلاث حبات ثم تقضي على راسك فطهرين **وقيل** عن علي رضي الله عنه
انه بلغه ان عبد الله بن عمرو راعى رضي الله عنه كان يامر النبي اذا اعتسل ان
ان يغتسل رؤسهم فقالت يا علي لا يامر النبي اذا اعتسل ان يغتسل
رؤسهم افلا يامرهم ان يغتسل رؤسهم بعد ذلك اعتسلنا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم مرانا واجد وما اريد ان افرغ على راسي ثلاث افراغات **وفي** اي اود
واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه لتعرف على راسها ثلاث غرفات **قوله**
يعني لا يجب الاخر قالوا ليس يتبع اختلاف المخرج في هذه المسئلة قال بعضهم
اذا بلغ الماء اصول الشعر ولم يبلغ في داخل الصنف لم يخرجها عن اجابته وقال
بعضهم يخرجها وهو اختيار صاحب الكتاب وهو الصحيح انتهى ومال الى السد اربع
ايصال الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتل من اجابته بدا

عن

الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتل من اجابته بدا
ابو جعفر المندوباني لانه يمكن ايصال الماء الى ذلك من غير حرج **واما** اذا
اذا كان شعرها صغيرا حملت على ايصال الماء الى ان النبي صلى الله عليه وسلم
فيه فقال بعضهم يجب لقوله عليه الصلاة والسلام تحت كل شعرة جن نه الا قبلوا
الشعر واتقوا البسوس وقال بعضهم لا يجب وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر
محمد بن الفضل البخاري وهو الاصح لما روي عن ابي سلمة ولا يصح فيه اذا كانت
مشددة مكثيرة تقصر نووي الى المخرج ولا حرج حال كونها منقوصة والحديث
محمول على هذه الحالة انتهى **وقال** في الدخول اذا اعتسل المرأة ولم يغتسل
شعرها الا ان الماء بلغ اصول شعرها بحزب مسكة اذكر في الاصل **وبس**
فيما بلغ الماء ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ ومن قال اذا لم يبلغ الماء لا يخرج
وان بلغ اصول شعرها **وهذا** الذي بل يغتسل شعرها على النجاسة فانه يجب ايصال
الماء الى ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل ولا يغتسل الا ان النبي صلى الله عليه وسلم
وانما يجب كدب تاجر لا يضرب الجنب ولا يحبس ان لا تنقض الشعر اذا اعتسل
بعد ان يصل الى شئون الشعر اي اصول الشعر **قلت** وحديث ابي سلمة **قوله** قلت
النفس الى اخره غايته انه لا يغتسل الا بنفسه عن الايضال وهذا السؤال
واجوب لغيره فلا يلحق ان تقول قلت **وقيل** احسن قول متجنا واورد ان
حدث لم يسلم معارض الكتاب واجب فان بالمتن فان مورد الكتاب غسل
البدن والشعر ليس منه بل منقصل به نظرا الى اصوله فغسلنا مقتضى الايضال
في حق الرجال والمقتضى الايضال في النساء ذفا للمخرج اذا لم يكن طلقه
وتارة بانه خص من الاية مواضع الضرورة كدخول العينين فيجب بالحديث بعد ذلك
قال بن قدامة ومن اصحاب احمد من اوجب بقضه للغسل من الجنب وهو قول
الحسن وطاوقس وقال بعضهم بهذا مستحب غير واجب وهو قول اكثر الفقهاء
وهو الصحيح ان من الله **قلت** في مسلم علم سلمة قالت رسول الله ابي اسير
استد اصغر راسي فاقضه للحيض واجابته قال لا انما يكتفيك ان تحت على راسك
ثلاث حبات كحديث الكذب **واما** في الدوايب فهي مسئلة اختلف فيها قال بن
الطحاوية وليس عليها بل دوايبها من الصنف خلاف النجاسة لانه لا يخرج في ايصال
الماء الى ان النبي صلى الله عليه وسلم ابي ما كذا لا كبر **قلت** وهو ما بوجوب الغسل على راسي
المصنف والنجاسة كالمية التي لغرض ازالته ما يصل على راسي غيره **قوله** دخول
المسجد قال الطحاوي قال ابي ما كذا لا كبر **قلت** وهو ما بوجوب الغسل على راسي
الا مرفية الا ان يكون بابا الى المسجد وقال ابن ابي حنيفة لا يغتسل ولا يغتسل
في التدايب **ولا** يجب دخول المسجد وان احتج الى ذلك فيسبغ ويدخل
سواء كان الدخول لغرض الملة او للاحتياط **وقال** من احيى حجت وقال الرافعي
ولا يحرم العبور قال الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل والمكة حرام

قلت

على الجنب والمعصية العارفين بالملت والعبور ان العبور في المتجد لا قرب
فيه وفي الملت قرب الا عتكات والعبور وان لم يكن حراما فهو مكروه الا
لغرض كما اذا كان في المتجد طريقا الى مقصده او كانت اقرب الطريقين اليه
ولا قرن في كوازيه ان يكون له سبيل الى مقصده وبين ان يكون وفي
وجه انما يجوز اذا لم يجد طريقا سواه وقال بن قدامة وبنياح العبور في اخذ
شيء او تركه اركون الطريق فيه واما لغير ذلك فلا يجوز حال ومن عجلت عنه الحصة
في العبور من مستعود ومن عتاس ومن المستيب ومن جبري والحسن وما لك
وان في قات لنا قول الله تعالى الا عابري سبيل ولا تضلوا من المني عنه
اما **روى** عاتس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ياتوا
الحسن من المسجد قالت ابن حبان قال ان جفنتك ليست في يدك رواه مسلم
وعن جابر قال كنا لمرجة المتجد ونحن جنب رواه ابن المنذر وعنه زيد بن اسلم
قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المتجد وهم جنب رواه ابن
المنذر ايضا وهذا الشأن الي جميعهم فيكون اجابا **لنا** ما رواه ابو داود
ومن ماحه والباري في التاوخ من طريق قلت عن حمزة بنت دجاجة عن عاتس
رضي الله عنه قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه بيوت اصحابه شوارع
في المتجد فقال وجها بهذه البيوت عن المتجد فدخل ولم يصنع التوضي
رحا ان ينزل بهم الرحبه فخرج اليهم فقال وجها هذه البيوت عن المتجد فاني
الا اجل المتجد لحايب ولا جنب واهلت قال الدارقطني ضاع وقال في الامام
الاباسيه وقال ابو حاتم شمس وقال البخاري سمع من جسر وقال البخاري جسر
تابعه ثقه **والجواب** عن الاباسيه ان المراد عابري السبيل المسافر او دي
الضرون **وقال** في احكام القرآن حديثا في مدلهما الفريابي ما فليس
من الربيع عن زيد بن اسلم عن النبي عن عاتس بن عبد الله عن علي رضي الله
عنه واجيب الا عابري سبيل قال نزلت في المتجد فربما يصيبه الجناحه فليس عليه
قال ومن عندنا فليس عليه دخول المتجد ويصلي بنا منه ما ابو يعقوب بن مسعود عن علي بن
عمر بن محمد عن عاتس بن رضي الله عنه ولا جنب الا عابري سبيل قال ابو المتوفى
في عنه مطلق معناه متدا بيا من اي موضع بال الفريابي ما ورفاه من اي وجه عن
بجامة واجيب الا عابري سبيل قال مسافر من لا يجدون مأوى او يكره بنا
ابو داود عن حمزة عن ميمون بن وهب عن ابراهيم ولا جنب الا عابري سبيل قال اذا لم
يجد طريقا عمن وما عمن غيره ولا من الاطلاق يجوز على الضرون كذلك ومن خرج
منه لا ياتوا ائمة الصلوة على حافة كافي حال السكر والبواقي السنة التي
رويناها **ولو** اختلف الناس في سبيل الحجية وتوفي حديث سألما والله اعلم
وعن احمد بن حنبل ما ذكر الامام ابو الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب في قوله
من المتجد نعتي فقال لا تشا ولا تبني واشبهه ما خرج ما لك عنه كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يخرج الي راسه من المتجد فاعطاه وهو نماز وانا حاضرا
وعماروي لئن لم يذكر بانه حكايه ما كان قبل توجيه البيوت عن المتجد والا
فلا يحاضر حكايه فعل محاي غير مؤرخ صريح المنع القول المرفوع الي النبي
الصلوة والتلو او رجع ما وافق المرفوع **قوله** والتلو اي وتحرم بالاكبر
التلاوة قال الطحاوي لا تقرأ القرآن عند اصحابي باحاض ولا نفسا ولا جنب
وقال بن قدامة وقدر بن عتاس رضي الله عنهما يتفرا ورده وقال سعيد بن
المستيب تقرأ القرآن اليكس موني جوفه **وقال** مالك تقرأ النفس والحاض
ما مأتا **واما** الجنب فلا يقرأ الا الشئ الخفيف وقال الاوزاعي تقرأ اي القرآن
اذا ارطت واذا رطبت وقال اللبني لا تقرأ الجنب الا عند الفرحه بفرحها وقال
ابن نمير لا يمنع من قراه القرآن الا الجنب **وقال** بن قدامة ولا تقرأ القرآن
جنب ولا حاض ولا نفسا وحل ما دون الآية والابتن **قوله** لقوله عليه الصلوة
والسلم لا تقرأ الجنب ولا حاض يرضي من القرآن رواه الترمذي ومن ماحه من
حديث حمزة وفي سنده اسمعيل بن عتاس فيه كلام للمحدثين لا يضر على طريق
الفقه **وروي** ابو داود والترمذي والنسائي عن علي بن كرم ابيه وجهه كان يركع
الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن ما لم يكن جنب قال الترمذي حديث صحيح
ونظ النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على كل حال الا
الجنب **قوله** ولو لم يمتنع الجنب او غسل يديه فممن اي خيفة لا بأس بمشاهدة
وقرأته **قلت** كذا في اللغة يشرح الهداية **وحل** عن صاحب الفتنه ذكره
جواب اسنادي بجم الابه الجاري في الفتوى لا بأس به انتهى **قلت** ولا اعلم
احدا يقوم بهذا القول ولا يصح درايه لان هذا جنب تجدد والجنب لا يقرأ
من القرآن ما لم يضر وقد قدمت ان الحديث بمعنى لا يعنيه الشرعية لا مستحكي
لانه وصفت شرعي والاصوات لا مستحكي ثبوتا ولا ارفعا **وفي** التدايع
والابضاح ويكره قراه القرآن في المتجد والمعتسل لان ذلك موضع الانجاس
يجب ستره القرآن عنه **واما** في الحمام فيكره عند اي خيفة واي يوسف
وعند محمد لا يكره بنا علي ان المتجد غسل جسده فاشبهه المتجد وعند محمد
ظاهر فلا يكره **قوله** وبالا من مشي المحوف قال الطحاوي قال اصحابنا والفقهاء
والاوزاعي والحسن بن حي لا مستحكي ولا الحديث المحوف وموقوف التا فخرج
وقال بن قدامة روي هذا عن عاتس والحسن وعطاء وطاوس السجستاني
بن محمد وموقوف مالك وان يعني واصحاب الرأي ولا تعلم محال لهم الا ابو داود
فانه اناح مشه **واحتج** بان النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه آية الى قيس
واباح الحكم وحاد مشه بظاهر الكف لان الكه المتسل باطن اليد فنصر النبي
البيد دون غيره **ولن** قوله تعالى لا مله الا المظهرون وفي كتاب النبي صلى الله عليه

رسلم لعمر بن حمران لا يسلم القرآن الا طاهر وهو كتاب مشهور ورواه ابو
عبيد في مصنف بل القرآن وغيره ورواه الاثر **قلت** ورواه النسي رين
حسان في صحيحه **قال** واما الآية التي كتبت بها النبي عليه السلام
فانما قصد بها الرسالة والاية في الرسالة او كتاب فقه او نحو ذلك لا يمنع مسنده
ولا نصير الكتاب بها مصحف ولا ثبت حرمة اذ اتمت هذا فانه لا يجوز مسنده
لنبي من قبله لانه من قبله فاستبدل يدك وتولم ان المسألة انما مختص بآطن اليد
ليس يصح ما في كل شيء لا فاما ما تقدم مسنده **قوله** الا بخلافه وبه قال احمد
قاله بن قدامة وقال روي ذلك عن الحسن وعطاء وسليمان الجعفي والقاسم
وابي داود والحاكم وخالد بن الطحاوي قال اصبى بنا لابي اسحاق باخذه بعلاقة
او غداي وقال مالك لا ماخذ بعلاقة ولا علي وشاذه وقال الليث لا يحل
بعلاقة الا ان يريد نقله من موضع الى موضع فبذلك بعلاقة **وقال** واما جعلا
ما في محل خرج فيه مصحف وقال بن قدامة ومنع منه الاوزاعي ومالك بن يحيى
قال بن ابي حبان ومنع المحدث من الصلوة ومستل المصنف او خلد له ولو نقصت
ولا بأس بحمل صندوق او خرج به فيه ما لم يكن المقصود حمله قال مالك احسن ما
سمعت انه لا يحل المصنف بعلاقة مسند ولا في علاقة الا وهو طاهر وليس ذلك
الا انه يدنس به ولكن يعطى للقرآن **وقال** الرازي والصندوق والعلاقة اذا
كان المصنف فيها وجها اظهر من ان يحرم لانها مستحقة للقرآن ومثوبة اليه ولان
انه غير ما في له فلم يمنع منه كما لو حمله في رحله ولان النبي انما تناول المسند والحمل
ليس لمسند فلم ينسأ وله النبي ولان العلاء ليس من المصنف بدلالة انه لا يدخل في
نتيجته الا بشبهة نصيبا كما يجوز ان اذا كان فيه مصحف **وابواب** عن قوله
مستحق للقرآن ان اخرجها له بآية لا اذ لم يكن فيها وكذا الشبهة فلو حرم
حرم مسنده بدونه لكنه لا يحرم فلا تحرم قالوا انه فاصد حمل القرآن مع اكله به فصار
كاخذ به لا بغيره **قلت** هذا ليس بصحيح لان الله تعالى من المصنف ولما يدخل
في بيعه بغيره فسمي نصارت كاوراقه فالوا مكلف محذرة فاصد بحمل المصنف
فلم يحزن كما لو حمل مع مسنده فلما فاصد لانه لعله في الاصل مسنده وفي غيره
موجوده في الفرع والحمل لا اشركه فلا يصح التعليل به **قوله** وقبل المراد ما يكون
متجا فبا عنه **قلت** هذا هو الذي صححه اكثر المشايخ وخرج نصيحه على الاول
قال بن المداية وعلاقة ما يكون متجا فبا عنه دون ما هو متصل به كاجل المسند
من الصحيح وقال بن البينا بيع اختلف اصحابنا في الخلاف قال بعضهم مؤلفكم
وقال بعضهم مؤلفكم وقال بعضهم مؤلفكم وقال بعضهم مؤلفكم وقال بعضهم مؤلفكم
الاجل الاول اولى وذكر الشهيد في الجامع الصغير ان كان الاجل مستر بالاجل
اخذه وان لم يكن مسترنا محل وهذا هو الخطر والخلاف وقال بن حنفية
الفقه مؤلفكم وهو الاصح وقال بمسألة الاصح انه بمنع من مستر الاجل اذا

8

كان ملصقا به **قوله** قيل انه ممنوع **قلت** صححه المداية فقال بكه مسنده
بالكم وهو الصحيح **قوله** وقيل لا بأس به وقال في المحيط وعامةهم على انه لا بأس
بالكم وفي تحفة الفقهاء وقال بعضهم بحسن المعتمد حقيقة المكتوب حقان
مسند مذكور **فاما** من مواضع البيان من مسنده لانه لم يمس القرآن
وهذا اقرب الى القياس والاو اقرب الى التعظيم وفي البداية ايضا
ولو كانت الصحيفة على الارض فاراد اوجب ان يكتب القرآن عليه روي عن
ابي يوسف انه لا بأس به لانه ليس بحامل للصحيفة والكاتب يوجد حرفا
وذا ليس بقرآن وقال محمد احب الي ان لا يكتب لان كتابه يحرف بحرفي
القرآن **وروي** عن ابي يوسف انه لا يترك الكافر ان يمس القرآن لان الكافر
يحب منزلة المصنف من مسنده وقال محمد لا بأس به اذا اعتقل ان لا يمس
الحديث وقدر زال وانما بقي خاصة اعفاه وهو ذلك في ثلثه **وفي** الهداية
ولا بأس بدفع المصنف الى الصبيان لان في المنع نصيب حفظ القرآن وفي الامر
بالنظر جرحهم وهذا هو الصحيح **فصل** **قوله** وهو الى الذي نرى على
اصل خلقة ولم يحالطه بحاشه ولم يغلب عليه شيء طاهر **قلت** ان خرج الى
المستعمل بقوله الذي بنى على اصل خلقة فالباقي مستندون وان لم يبرح
لا يقال يخرج بقوله ولم يحالطه بحاشه لمنع نبأ ذكره وفي البداية ايضا المطلق
موا الذي سارع ادهام الناس اليه عند اطلاق اسم الماء **وقال** شرح الطحاوي
المطلق ما لو نظر اليه الساطر سماه **قوله** لقوله عليه السلام وانتم الى
رفع الحديث ما المطلق لا اجل قوله عليه السلام وانتم الى طهور وهو حديث
رواه الترمذي وصححه احمد بن حنبل ابي سعيد اخذ روي عنه وحسنه الترمذي
ولا يتأتى الاستدلال به الا بذكر مسابقة **قوله** وما قيل برسول الله ان توضأ
بغير نصا عنه وبني بغير بلغ في الحيز ونحو الكلاب فقال عليه السلام في اليد
ما طهور لا يجسه شيء لقول العبد روي في الخبر طهور عندنا الطاهر على
طريق المبالغة وعندنا في راحة المظهر واللبيل على ما قلنا وصنف الله تعالى
شراب امثل الجنة بانه طهور وان لم يكن هناك ما ينظر به **وقال**
حزير عذاب الشياطين في طهور ومضاه طاهر على وجه المبالغة ولا
يجوز ان يريد به مطهرا لان وصف الروح بتطهير النجاسة مما لا يفتقر
احم المخالف بقوله عليه السلام وانتم الى طهور ما في وانما اراد به
المظهر **وابواب** عنه انه اراد الطاهر على طريق المبالغة الى اخره وقال
شيخنا في شرح الهداية وصف الماء بالطهور به لا يستلزم كونه بطهر عين
وكون الاجماع على ان الموصوف بلفظ طهور في لسان الشارع ما يطهر عين
اخر كان مكر ان يستدل به اما النص استقلاله فلا يوجهه وكان الوجه
ان يستدل بقوله تعالى ويترك عليكم من الماء ما يطهركم به انتهى **قوله**

الصابون واكرض اذا دمت رفته وصار نجسا فان بقيت رفته وطهر
 حازه الوضوء **وكذا** لو طهر الماء بما يقصد به المبالغة في التطهير كالسدر
 واكرض وان نجس لونه ولكن لم يذمت رفته يجوز به الوضوء وان صار نجسا
 مثل التوفيق لا يجوز به الوضوء **ولو** توضع في السيل يجوز وان خالطه لراب
 اذا كان الماء غالبا رقيقا فزاتا كان او اجاجا وان كان نجسا كالطين يجوز
 به الوضوء **وكذا** التوضي ما الرغفران وزرد العصفور يجوز ان كان رقيقا
 والماء غالب وان غلبته الحصى وصار متماسكا لا يجوز به الوضوء سحر عند ابي
 يوسف يعتبر الغلبة بغير اللون والطعم والريح **وجوز** الوضوء بالماء الذي التقي
 فيه الحصى واليابس فلا يقتل ويغير طعمه ولونه ولكن لم يذمت رفته ولو
 طهر فيه الحصى واليابس فلا يورج اليه فلا يوجد فيه لا يجوز به الوضوء **وذكر**
 الناطق اذا لم يذمت رفته الماء لم يكتسب عنه اسم الماء حازه الوضوء وان
 صار نجسا لا يجوز **وكذا** لو اتقى الريح في الماء حتى اسود لكن لم يذمت رفته
 حازه الوضوء ولو وقع السج في الماء وصار نجسا غليظا لا يجوز به الوضوء
 لانه غليظ النجس وان لم يضر نجسا حازه **ولو نوص** في حوض النجس ماؤه الا
 انه رقيق تنكسر سحر الماء حازه وضوء وان كان النجس على وجه الماء قطعاً
 ان كان كثيراً لا ينكسر سحر الماء لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بالتحريك يجوز
 غمره بما لو كان على وجه الماء عود وحشيت يتحرك بغيره الماء حازه الوضوء لا
 فلا استى **وفي** القياس يخلف ابو يوسف ومحمد في الغلبة فمحمد رأي الغلبة
 بلون الماء وابو يوسف رأي الغلبة بالاجزاء وهو الصحيح فان وقع النجس في الماء
 حازه الوضوء وان يغير طعمه ولونه وريحه فان طهره هو على وجهه ان كان
 محال اذا برود نجس لا يجوز الوضوء وان كان لا يغير رفته الماء حازه حازه
 الوضوء به استى **وفي** الفتاوى الكبرى توضع ما اعلى بالاشجار ما لم يحل
 على الماء فلو غلب على الماء لم يجز استى قال في الدجيم فان غلب الماء حتى يقال ما
 الآس وبما البانوي لا يجوز الوضوء به **وفي** الحاصل من مذمت ابي يوسف
 ان كل ما خلط به شيء مما صحت الماء فيما يقصد من استعمال الماء وهو التطهير لا يجوز
 به حازه بغير شرط ان لا يغلب ذلك الشيء على الماء حتى لا يروى به الصفه الاصلية
 وهي الرقة وذلك مثل الصابون والامثان وان كان ذلك المخلوط لا يثبت
 الماء فيما يقصد من استعمال الماء فغنى بعض الروايات شرط طهر حازه الوضوء به
 عليه ذلك لشيء الى في بعض الروايات لم يشترط **ومحمد** اعتبر به جنس هذه
 الماء بل لم ينع حازه الوضوء عليه المخلوط الماء بغيره بغيره اشار الى الغلبة
 من حيث اللون **قوله** او دخول النجس او نجس في البدن او لصلوات النجس
 او لغيره القرآن **قوله** او نوصا على وضوء في البدن او نوصا كادوا

يملك

سحر زاد على ذلك فان اراد بالزجاده ابتداء الوضوء صار الى مستملا
 لما قلت وان اراد بالزيادة على الوضوء الاول اخلف المتأخر فيه فقات
 بعضهم لا يصير مستملا لان الزيادة على السلات من باب التعدي
 بالنقض وقال بعضهم يصير مستملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء
 فكانت قربة **قوله** ولو غسل بدن من الوضوء قال في البدن او غسل بدن من
 الطين او غسلت الماء بدهن من العجين او ارجحاً ونحو ذلك لا يصير الماء مستملا
قوله يعني قال محمد بن ابي حنيفة قال سئل الابه وجرع هذا الخل لا يردصا
 وانما اخذ ابو بكر الرازي من مسئلة المنسحق الماء لطلب الدلو وليست عليه
 بذلك بل بالضرورة وقال القدوري في المقرب وعلق ابو عبد الله هذه ان
 اسقط الخل الملقح من الماء بالضرورة تدعو الى دخول النجس في البدن **قوله**
 الماء المستعمل نجاسة غليظة الى اخره قال في البدن او غسل بدن من
 قاتوا الى المستعمل نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد طاهر غير طاهر
 ومناجج العراق لم يحققوا قاتوا انه طاهر غير طاهر عند اصحاب حتى روي عن
 الفاضل اي حازم العراقي انه كان يقول انما هو حوا ان لا يثبت روايته بما سئل
 المستعمل عن ابي حنيفة وموافقا والمختف من ما بيننا ما ورا النهر **قوله**
 استيق الا حذرا في طهارة **وفي** البدن او غسل بدن من
 لعموم السلي في تعذر وضوء النجاسة وكونه على الاجتهاد فواجب في ذلك
 خفة في حله **قوله** الا ترى انه لو حمل المصل حدا فصلى جازت صلاته فلا يتحقق
 بدو او اقامه القربة **قلت** لا يصح من محمد ان يقول نجس وكان الصواب ان يقول
 فلا يخرج عن الطهورة ونحو ذلك قول الامام ابو الفرج كالف في البدن او غسل البدن
 قول ابي حنيفة وابي يوسف لا ذكرنا من رواه المانع من الصلوة الى الماء واسحبنا
 الطبع اياه في الفضلين جميعا استى قول الامام ابو حنيفة رواه عن ابي حنيفة
 حالفه فاضل خان فقال قال ابو حنيفة وابو يوسف في المشاهدة عنها من نجس **قوله**
 لدا نص عليه القدوري في كتاب المقرب **قلت** لفظه فيه روي محمد عن الامام
 ان الماء المستعمل طاهر وهو قوله وهو الصحيح استى قال الصدوق حاتم الدين
 في الكبرى عن محمد بن طاهر غير طاهر وانه اخذ موافقة السوي وقال في الاستلام
 الزدوي في شرح الجامع والاصل في ذلك ان محمد روي في عامة كتبه عن اصحاب
 جميعا ان الماء المستعمل طاهر غير طاهر وهو قوله وهو المحتار عندنا ثم قال فيه
 ووجه طاهر الرواية ان قسمة القسمة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم امرو
 شهود لا يخفى ونوسع المسلمين في الماء المستعمل سراطا من وان اليد طاهرة
 ولكنه لا يصح لاداء العسادة وانما يقتل الى الماء وصف للبدن من غير زيادة
 لا يقتل وصرح بانه طاهر الرواية وما اشار اليه من رواه احمد والبخاري
 وغيرهما عن المسور بن مخرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نوصا كادوا

عليه وسلم **وما** أخرجه عن أبي حمزة قال خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم
بأطراف فاني بوصف فوضوا فجعل الناس يأخذون من فضل وضوءه فيمسحون به
وفي لفظ البخاري فجعل الناس يمسحون بوضوءه وفي الباب ما أخرجه البخاري
وقد أخرجه عن جابر بن عبد الله قال مررت بفناء دني النبي صلى الله عليه وسلم ومعه
أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وقد اعطى علي بن مرتضى فوضوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصنت علي من وضوءه فافقت **وما** رواه أحمد في مسنده ان النبي
عليه السلام والتكلم توضع في المسجد **وما** رواه أبي شيبه عن رجل من أصحاب
النبي عليه السلام رواه الكشي عطف لك ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع في المسجد
وقال بن المنذر اباح ذلك كل من حفظ عنه العلم من علي الامصار منهم من
يسر عتاس وعطا وطاوس وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم وروى جرج وحاتم
ابن اسلم العلم وقال الاباح أبو الفاضل الزوزني في شرح المنظومة وعلى هذا هو
الكثير فنفى الامصار راسي **قوله** وقال مالك انه ظهور مطلق **قلت** قال يحيى
والمستعمل في الحديث ظهور ذكره في الخلاف وقال لا خير فيه انتهى وجمع الهدا
ان نفي الى مالك والذي في كتب ان نفي ان هذا على القول القدير
لكن نفي ان يجدي كقولنا قاله الرازي ومثل هو ظهوره لا قال في الجديد لا وحلي
عن القدير انه ظهور ومنهم من لم يثبت هذا القول وجزم بالجديد وسواء ثبت ام لا
ما لفتوى علي الجديد وقال من قد اتمه وظاهره لم يثبت ان المستعمل في رفع كذا
ظاهرا غير مظهر لا رفع كذا ولا يبرل بحسب قوله قال الترمذي والاولى **قوله**
لانه كان ظاهرا الى اخره استدلالا لم يستدل بالبداهة والدليل ان
بما اشار اليه في الاصل فني قد مناه عنه من قوله ان البداهة ظاهرا ولكنه
لا يصح لاداء الصيغة فاستدل الى ما وصفه الترمذي وفي الهداية انه اقيمت
به قربة ضعيفة ضعيفة كمال الصدقة وفي شرح الترمذي انه لعدم ازالة
بخائفة حقيقة نفي ظاهرا ولو جرد ازالته بخائفة حكمية لم يبق ظهورا عملا للظن
جميعا **وابواب عن قبة سيرة مالك ما قاله ان نفي** **قلت** ما معنى ما قال
صاحب المدايه في دليل زفر لان العضو ظاهرا وباعثه يكون الما ظاهرا
لانه يحس حكما وباعثه يكون الما محس فقلت بانفس الظهورية وبما الظاهر
عملا بالسمعي والابواب عن قبة سيرة مالك ما قاله ان نفي **قلت** ليس على الترمذي
والارض عبارة وحاصله ان قبة سيرة الفارق فلا يصح **قوله** قال زفر ان
كان المستعمل ظاهرا هو ظهور لانه لم يزل به الحاشية حكمية **قلت** استدلال زفر
ولم يستدل للهداية ولا اجاب عن دليل الخليل **وقال** في الاصح ولنا ما روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيمة
فلا عمل الثاني في عمل الاول من الما مستعملا **قوله** كل من غسل الما عند محمد
لوجود بنية التقرب **قلت** لا يصح نسبته لهذا الحديث وقد قدم ان روي قول محمد

جب

فيل هذا بخلافه اسطر **قوله** او دخل الما على فنه **قلت** دخل من بعد
بني لا يعني **قوله** لان بنية التقرب شرط لتنجسه عند **قلت** وهذا ايضا
لا يصح ان يثبت لمحمد وصواب الحبان ان يقول شرط لصبر وروح الما مستملا
عند **قوله** هذا هو الاصح عند **قلت** قال الامام بخير له عن الامية في
شرح المختصرة اختلف الروايات والمناج في الوضوء من جانب الوقوع والقوى
على الجواز من جميع الجوانب واذا كان هذا هو الاصح فليكن الاصح في اصل
المسألة ان المعتزلة ظن المبني به كما صرح به تميم الامية في المبسوط وقال
الامام ابو البركات في شرح المختصرة واصله حله ما لا يخلص بعضه الى بعض فظن
المبني واجتهاده ولا يثبت ظر المجتهدين **قوله** وقال بعض يجوز اذا كانت
غير مرسية **قلت** قال قاضي حان وان كانت العجاسة غير مرسية كالنول
وتحوي على قول من في العراق في المرسية سواء قال من يمين ومناج في
جواز الوضوء في موضع النجاسة **قوله** كذا في المبسوط قال الاسيحا في هذا الاصح
قلت وفي قاضي حان واجمعوا على انه **قوله** انسان في الحوض الكبير او
اعتقل كان لغيره ان يغتسل في موضع الاعتقال **قوله** اعلم الى اخره **قلت** قال
الامام ابو بكر محمد بن ابراهيم بن الميندرا ليست يوركي في كتاب الاجماع له اجمعوا
على ان الما الكبر من السيل البحر وغير ذلك اذا وقعت فيه نجاسة لم يغير له لونا
ولا طعما ولا ريحا انه حاله وتظهر منه **وقال** الامام محمد بن الحسن في كتاب الآثار
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الميندرا بن ابي طيعة عن عتاس رضي الله عنه قال
اربعه لا ينجس شي الجسد والنوب والما والارض **قال** محمد بن عيسى بن
عندنا ان ذلك اذا اصابته القدر فغسل فثبت ذلك عنه فلم يعمل قدرا **واما**
معناه في الما اذا كان كبيرا او جاديا انه لم ينجس **قوله** وهو قول المتقدمين
الى اخره ان اراد انه استنجاه طمأ بالمساحة عن محمد فلا يصح ان يقال وهو قول
المناجيين وان اراد به الاحتياط فالتفرقة غير صحيحة فقد احتار المساحة
جماعة من المتقدمين **قال** في البنية يمتد وروي عن جماعة مثل المعلى واليحيى
وغيرهما ان الغدير العظيم عشر في عشرة واحتار الخليل جماعة من المتأخرين
قوله وفي كتابه الصحيح ان يراد بالذراع ذراع الكراسي الى اخره **قلت**
لا اعرف مصنف من هذا الكتاب الذي نقل عنه هذا التصحيح **واما** ما روي في
كان ملاحظة فيها وغامة المشايخ قالوا ان كان عشر في عشرة فهو كغيره في ذراع
المساحة لا ذراع الكراسي من الصحيح لان ذراع المساحة في المسوحات التي
معهم قال في المحيط بكبرى المحتار في بقدر الجوز عشرة اذرع في عشرة اذرع
ذراع الكراسي لا ذراع المساحة **وقال** في محبت رات النوارل الحوض الكبير
قال غامة المشايخ موعشرة عشر بذراع الكراسي **وقيل** الذراع اربعة
وعشرون اصفا وعليه لغوي وقال في المدايه وبعضهم قدروا بالمساحة

عشر في عشر دراع الكرباس توسعه للاسر على التمس عليه القوي وحكي
قول الاطام نالت قال الامام ابوالمجا في التلخيص قال صا حب المحيط الاطام
اعشار دراع كل مكان وزمان **قوله** وان كان الكوض مدورا يعتبر ان يكون
حول الماء ثمانية واربعون دراعا قال في الخلاصة دراع الكرباس وقيل في المحيط
وقيل ربعه واربعون والاؤل حوط وفي شرح المداية المختار سنة واربعون
قلت كل هذا ليحقق ضمن المدور مربع عشر لانه اقل ما لا يخلص
احد طرفه الى الاخر وعلى هذا ففي المصلحات ينبغي ان يكون القطر اربعة عشر
وستع **قوله** وان كان اعلاه عشرية عشر واسفله اقل وهو مميل بحوزة
الوضو وان نقص حتى صار تسعا في تسع لا يجوز **قلت** مذهبنا على ان الماء
المستعمل نجس وهو خلاف الصحيح **قوله** وان كان طويلا كما اخذ في وصار
حب لو بسط يكون عشرية عشر بحوزة الوضوء وقال عامة المتأخر لا يجوز
عطف هذه المسئلة على قوله ما وقعت فيه نجاسة فاقضى ان اسمه موالا الذي
وقعت فيه نجاسة **قوله** في الاجتناب وان كان له طول ولا عرض فالأصح انه
ان كان كحال الوضوء الى عرضه يصير عشرية عشر فهو كغيره يفيض خلافة والاصح
خلاف ما صح في الاجتناب لان العبرة اذا كانت للخلوص فهذا مخلص من جهة عرضه
المكنة يجوز الوضوء على القول بطهارة الماء المستعمل وهو الصحيح **قوله** اراد به العرف
للاعتناء الى آخر **قلت** هذا الاعتناء لا يتصور فيه خلاف والمعروف ان هذا
الاختلاف في تحريك الطرف الاخر من العذر بما اذا يكون قال في التلخيص ان الفت
الروايات على ما انما تعتبر بالخلوص بالتحريك وانما اختلفوا في جهة التحريك
فروى ابو يوسف عن اي حنيفة انه يعتبر التحريك بالاعتناء من غير عطف ودروي
عن محمد انه يعتبر التحريك بالوضوء في روايه باليد من غير اعتناء ولا وضوءات
في اليدين بينم والحد بر العظيم قال ابو حنيفة موالا الذي لا يخلص حنيفة في بعض قد
روى عنه في غير روايه الاصول انه لو اعتسل نجس في جانب ولم يضطرب الاحت
الاخر جازا الاعتناء به والا فلا **وعنه** ان تحريكه باليد حتى يضطرب الماء كله
ابو يوسف لو حرل ان كان بين في جانب لم يضطرب الجانب الاخر هو عظيم لا نجاسة
شي الا ان يظهر فيه لون النجاسة كما في الماء الجاري **وقال** محمد لو وضأ وحل في جانب
ولم يضطرب الجانب الاخر فهو عظيم **قوله** وفي المحيط لو كانت العذرة على السطح
في مواضع لا نجس ما المظلاله لميزله الماء الجاري ولو كانت عند الميزاب نجس
لا بد وان يكون فرض المسئلة والماء يمر بها او عليها ولا تغبر واذ كان كذلك فلا
فرق يظهر بين ان يكون عند الميزاب او لا يجوز ان يكون في مواضع على اكر السطح وقد
اوصى في البيهقي فقال والعذرات على السطح مخرجه المنيه في الى فان كان جري على
العذرات اكثر او نصفه او العذرات على راس الميزاب فهو نجس ان كانت مسطرة
واكثر الى جري به مكان طاهر فانه لا نجس لميزله الماء الجاري الا ان يظهر منه طعمه

ادوية او دوحه **وقال** قاضي خان سطر عليه بما جري عليه المطران كان الا الى
جري على النجاسة فالنجس وما اصاب الثوب من تقاطره لفسده وان كانت عند
الميزاب او فيه فالنجس **قلت** ومذا اكله بنا على ان الجاري اذا وقع فيه
سريه تعتبر الغلبة ولا تقوي روايه ولادرايه **امنا** الروايه فقال في المحيط
عن محمد المظلالا من على النجاسة ولا يوجد اثر النجاسة متوضا به وفي التلخيص
وقاضي خان وغيرهما عن اي يوسف **سأ** فيه صغيره فيها كلب ميت قد سده وعرضه
صجري الماء فوقه وحته انه لا بأس بالوضوء اسفل من الكلب **وفي** السدابع عن محمد
في الماء المطر اذا متر عذرات ثم استنقع في موضع في موضع في موضع ثم دخل المسجد
يصلي قال لا بأس به **وقال** قال مالك لا نجس الى الا ما تغير لقوله عليه الصلوة
والسلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غيروا لونه او طعمه او ريحه والمراة لدها امر الى الكبر
والجاري **وقوله** الطاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ من يمينه
فقبل رسول الله انه بلغني فيه الجيف والماء يفيض فقال ان الماء لا ينجس **وفي** في
رحم الكلاب **وعن** جابر وابي سعيد كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر
ما نهى الى عذرة فيه جيفة تكففت وكما الناس حتى اتانا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ما لكم لا تستقون فقلنا يرسول الله هذه الجيفة فقال عليه
الصلوة والسلام استقوا فان الماء لا ينجسه شيء فاستقينا وارقونا **سمر** قال
قال قوم في يمينه عذرة انما كانت طريقا لنا الى البساتين فكان الماء لا يستقر
فيها فكان حله ما بها حكم ما الا نأكله ونقول في كل موضع كان على هذه الصفة
وقعت في ما به نجاسة فلا نجس الا ان يغلب على لونه او ريحه او يعلم ان في الماء
الذي يات منه فان علم ذلك كان نجس وان لم يعلم ذلك كان طاهرا **سمر** قال
في اخر الباب ومذا اكله قول اي حنيفة واي يوسف ومحمد **وما** قد ساه على اي
يوسف ومحمد موافق لمقتضى هذه الادلة فلا يجوز صرفه عن طاهر بداحة **قوله**
فالاصح انه طاهر يقال للاصح قولان **احدهما** لا يظهر حتى يخرج قد رما فيه والاخر
لا يظهر حتى يخرج قد رملته **امنا** **قوله** وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا خلاف
الصحيح عنه قال الراعي في الحيوانات التي ليست له نفس سائلة مثل نجس الى
ادامات فيه اختلف يقول ان في رجه انه فيه مثل نجس الى القليل اذا ماتت
فيه على قولين **احدهما** نعم لا يمس منه فكلون نجسه كسائر الميتات واذ كانت
نجس الى رجا رجا الميتات **والثاني** وهو الاصح لا وكذا قال مالك واجد
قال بر الحاجت **والجنيات** نجسه الادوات الحجر **وما لا نفس** شايكة كالعمر
والزهور **وكذا** الوضوء في ما قليل فاما لم نجس **وقال** ما قد امته وكل ما
ليس له دم سائل لا نجس بالموت ولا نجس الى اذ مات فيه فان بر المنذر
لا اعلم في ذلك خلافا الا ما كان من احد قولنا ان في **قوله** ولنا قوله عليه
الصلوة والسلام موت ما ليس له نفس في الماء لا يستن **قلت** لا يحفظ هذا

هذا اللفظ **رواه** روي الدارقطني عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن ثوبان بن جابر عن
نفسه **قال** لا يفسد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا مسكان كل طعام شرب
وقعت فيه ذابة ليس لا دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوح **قال**
في شرح الهداية لا يستدل عن الحسن **وروي** البخاري وابوداود عن ابي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناكحك فليقله فان في احد
جنبه داء وفي الاخر شفاء **وبخروا القليل** اي حكه ابني سته الما القليل
قلت لا يصح شرح المصنف لما لم يلق فكان حقه ان يقول الما القليل **قوله**
وقال مالك لا يجزئ الما اذا لم يظهر اثر البياض فيه فتغيره **قلت** ومروا به
عن احمد قال راي جيب والقليل بياضه المشهور مكره وقيل يجزئ وقال يونس
وروي عن احمد روايه اخرى ان لا يجزئ الا بالتغير قليلا وكثيره **حديث** الما
ظهوره لا يجزئ شي الا ما صير لونه او طعمه او ريحه **رواه** بن ماجه عن خديجة اسامة
وفي سند رسل بن سعد ضعيف لكنه انما يستدل بما تقدم من قوله صلى
الله عليه وسلم الما ظهوره لا يجزئ شي وقد تقدم بصححه وموضع الاستدلال بجمع عليه
قال من المندرج اجمع امثل العلم على ان الما القليل والكثير اذا وقعت فيه ذابة فتغير
الطعم او اللون او ريحها انما يجزئ ما دام كذلك **قوله** ولنا اطلاق قوله عليه الصلوة
وانتم لا تقولون اكله في الما الدائم **رواه** مسلم والبخاري في صحيحهما من حديث
مروان بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم **وجه** ان البير يجزئ بالبول فيعتبر به الما الدائم يجزئ بالبول
وان لم يتغير **قلت** انعقد الاجماع على ان الكثير لا يجزئ الا بالتغير فلا يصح
الاستدلال بالاحلاق **قوله** ومروا به لم يكن عشرين عشرين عشرين عشرين عشرين
في الغفل ولا في النمل على ان الما الدائم الذي يبي النبي صلى الله عليه وسلم عن البول
فيه مروا ذكره وانما هذا حمل لاري ومع محال لانه لا اطلاق الحديث يقال لما لم يكن
كل الى مراد الجملة على ما يتغير جميعا ببل كحديث اولي من حمله على قدر الاستدلال
لطريقه **قوله** وما رواه مالك ورؤ في بئر بصرى عن لقمان عليه لعنه لعنه لعنه لعنه
لا خصوص لتبني **قوله** روي عن عمار بن ربيعة عن عمار بن ربيعة عن عمار بن ربيعة
في محل النزاع ما لا يعرفه الا سلام **وقد** قال ابو داود في كتاب السنن رايته
فيها ما متغير اللون وسمعت قتيبة بن سعيد قال سالت قتيبة بن ربيعة عن عمار بن ربيعة
قال كرم ما يكون الما بها الى لسانه قلت فاذا نقص قال دون العون ومداخلة
ايه كونه بيرا لا عيبا جارية **قوله** وعندنا في لا يجزئ من مذهب احمد
الراعي في الما الكا القليل منه يجزئ بلاقاة البياض بغيره **قوله** ولا **الكثير** لا يجزئ
الا اذا تغير **الكثير** قلت ان الما من ان القليلين مجتمعا يرضى ما يان جمود
متا ما لغداوي وقال اخبرني واذا كان الما قتلين ومو حش قربت فوقع فيه
بخا سته فلم يوجد له طعم ولا لون ولا رائحة فهو طاهر **قال** بن قدامة هذا هو الما
عند اصحابنا **حديث** اذا بلغ الما قتلين لا يجزئ لفظ ابي داود اذا كان

الما قتلين لم يجزئ **وفي** روايته اذا كان الما قتلين فانه لا يجزئ **قوله**
الترمذي والسيوطي ومنهما في صحيحهما **قوله** ولنا اطلاق
الحديث السابق موصوف لا يقول احدهم في الما الدائم وقد علمت ان الاجماع على
ان الحلاقة ليس بمراد **قوله** ومعنى عدم احكامه انه ضعيف لانعام النجاسة
كما يقال فلان لا يحتمل لضرب برودة روايه فانه لا يجزئ حيث لم يتم ما ذكره منقول
ول الاجماع على ان الكثير يجزئ بالتغير على ان عموم الحديث ليس بمراد **قوله**
الحديث مسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور انا اكله اذا
ولغ الكلب فيه ان يغسله سبعين غسل على ان القليل يجزئ وان لم يتغير كان مجزئا
الحديث الكثير في النجاسة **قوله** لا يصح حديث القليل عندنا لا لقطاعه
باطل واضطراره ما سنده رجوعا الى الراي في تقدير الكثير به ما قال
عن عبد الهادي في كتاب السنن عن ابي العباس من احدث عن عبد الحليم انه قال
ليس به ان يكون الوليد من كبر علقا في رقع الحديث **قوله** على ان هذا لم يكن عنه
عن غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم **ان** هذا الفصل في احلال الما واحكام
من عظم الامور التي يحتاج اليها في دينهم كاجتناب الما في طهورهم وشرا
والناس الى الما اخرج منهم الى سائر الاشياء ووقع النجاسة فيه من الامور
الغالبية من عسرة اياها لغني الناس ومحدثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والسنن
التي رواها معروفة عند امثل المدينة وغيرهم ولا سيما سالم بن عبد الله ونافع مولا
وهذا الماروع عنه لا سالم ولا نافع ولا العمل به مذموم عند امثل المدينة
بل قولهم المستفيض عنهم مخالف **روي** اسمعيل القاضي باسناده عن
ابن محمد بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه وسالم بن عبد الله بن عسرة بنهما سبيلان
الما الذي لا يحرك يموت فيه الذابة مثل شرب منه وغسل به وجعل منه شيئا
فقال ان الما اذا كان لا يدنس ما وقع فيه رجوا ان لا يكون به ناس **وروي**
عن وثاب عن ابن عمر انه قال كل ما فضل عما يصيبه من الاذى حتى لا يغير ذلك
طعمه ولا لونه ولا ريحه طاهر **رواه** بن شهاب عن ابي اسلم داود بن
حديثة وحديث ابنه وهذا فتياه وقتا سالم **وروي** اسمعيل باسناده
عن سعيد بن المسيب انزل الله الما طهورا الا نجسه شي فان الاثا ريد من مرفوعة
عن امثل المدينة ولم يعرف عن احد من المتقدمين ولا متا جزيم **فرق** بين الما
الذي يجزئ ولا يجزئ في القليلين فليكن يكون هذه سنة لرسول الله صلى الله
عليه وسلم مع عموم السلولي بها ولا نقلا عنه احد من اصحابه ولا التابعين
الاروايه مختلفه مضطربة عن عسرة لم يقلها احد من امثل المدينة ولا عمل بها
امثل البصرة بل مذهب امثل البصرة ان قليلا وكثيرا لا يجزئ الا بالتغير ولا اهل
الشام عملوا به ولا امثل الكوفة والاطال الكلام بما لا يحتمل هذا التعليق **واما**
الاضطرار الذي اشار اليه مؤلفا قال بن عبد البر في التمهيد هذا حديث يرويه

وسلم من المشقة كما **فاما** الحلة والسرة والقوف فلا بأس به رواه الدارقطني
وقال في مسنده عبد الحبيب بن مسلم ضعيف وعنه عن أبي بصير عن النبي
صلى الله عليه وسلم غسلت غسلا من عجاج رواه البيهقي وقال رواه عنه
عن شيوخه المجهولين ضعيفه **قلت** الضعف لا يؤثر الا بعد بيان وجهه
ومنه طرق متعددة تفوق الظن وتوافق الطرق العقلية وعمل التلف
والجواب عن ألم العظم والضرر ان ذلك لما يتصل به ويجاوره من اللحم
والعصب والعروق بدليل تقدم ما طان من الاطراف والجوارح وقطع اهل
السنن بالمرد **والجواب** عن الآية كما في التبريد من ان المراد به من يحيى
العظام وهي رميم او من يجعل العظام تستعقبها كقوله عليه الصلوة والسلام
من حي ارضا ميتة فهي له **وكما قال** غيره اي ردها الى ما كانت قبضة وطنة
في بدن حساس **والجواب** عن التبعيه في الاحكام ان هذا قياس شرعي
مقتضاه الظن وهو لا يقتضي وجود الذات ولا نفيها فلا يصح الاستدلال
به فيها طرفة العقل **وجلد الكلب** يعني طامر عندهما كان كونه **مدنوعا**
خلالنا لشيء في **قوله** لان الكلب كالحمار عندك في قول **قلت** طامر في ان عندك
قولا اخر ولا اعلمه قال الامام ابراهيم **الساني** ان يكون مدنوعا قالوا
يعيد طامر في الجلد من المأكول وغيره خلافا لاحد **قلت** ما روي انه صلى الله عليه
وسلم مر مناه ميتة لميمونه فقال خذوا خذتم اهابها فاستغفم به فعيل
انها لميتة فقال اياها فابغى فذبح فطهره **وسبقني** جلد الجوان الغنص
الحيوان وموا الكلب واكثر رذوفه **خلافا** لابي حنيفة في الكلب **قلت** ان جلد
لم يحسن بالموت لما فيها انها بحسن في الحيوان والدماغ انما يظهر جلد الجحش الموت
لان غاية الدماغ رزل الفضلات ودفع الاستقالات **ومعلوم** ان الحيوان يبلغ
في ذلك من الدماغ فاذا لم تقدر الجحش الطامر حتى كان تحت قبل الموت فاولي
ان لا ينفذها الدماغ انتهى **وسبقني** في الكلام في هذا الاستدلال ان شاء الله
تعالى **قوله** والدماغ عندك ان في الموت الا بالقرط والعفص ونحوهما
قلت قال الرازي رحمه الله قوله ما لا مسيبا الحرفه يجوز ان يكون معلى ما لو او
لست اصدما ان هذا اللفظ يعم الشئ والقرط الوارد في صفة الدماغ
وغيرها كالعفص ونحوه **وحكي** عنهم وجه انه يخص الدماغ بالقرط
والقرص **كما** يحسن ظهوره ولوع الكلب بالتراب على الاظهر والمذمت انه لا فرق
بينها وبين غيرها مما يصلح للدماغ **الساني** انه يتم الطاهر والتجش من الات
الدماغ سواء كان تحت العين كدوق الطائر وغيره **وهو** وجه ان احدهما لا يجوز
الدماغ بالتجش لان العفص لا يصلح للتطهير واظهرهما وهو ما ذكره الجوز
لان الغرض اخراج الجلد عن التعرض عن العفونة والاستحالة وهذا يحصل
بالطاهر والتجش جميعا وهذا في ظاهر العين **وحكي** عنه بعد ذلك لا يحاله

غ

مخلات المدبرع بالظاهر في وجوب غسله خلال ما اذا عرفت هذا
فما علم ان البرع انما اعتبر الدرع ليصير الجلد نظيفا مصنوعا على الاكل
والمنغرات فيظهر كما كان في حال الحيوان ويترتب عليه ان الصمد بالان
في التراب والشمس لا يبق لان الفضلات لا تزول الا بغيره انه اذا بقى في
الماء عا والفساد وعند ابي حنيفة انه مكى فيه فان بعض الاصلح كصوت
الحفات وطيب الرائحة انتهى **قوله** وقال مالك لا يطهر من الحاحيت والاولا
من جلد المدلى المأكول طامر وغيره **بحسن** **وقم** ذبح اودى من غيره والا يحل
باله المسهور والميتة معني الطمير انما يسمى له في الباسات والماء وحل
ولا يباع ولا يصلى به ولا عليه والذي طامر مطلق **وهو** لا يصلى على
جلدهما رواه ذبح **قوله** والسابع في معنى في هذا الحكم مذاق في معنى
القول القديم قاله لرافعي في القدم وهو مذمت ما ليك انه لا يطهر باطنه
حتى يصل عليه ولا يصلى فيه ولا يباع ولا يستعمل في الاسباب الرطبة انتهى
قلت قد قدمت من ان الحاحيت ولا يصلى عليه وقال انكره من ميتة العار
وكثير من اكرامنا ميتة هذا القدم وقطعوا ما كبريد فقط وهو انه يظهر لظا
والباطن حتى يصل فيه وعليه ويباع ويستعمل في الاسباب الرطبة انتهى
وقال من قد امته لا تحل الدم في حاشه جلد الميتة قبل ولا يصلى احدا
خالف فيه واما بعد الدرع فالسهر من المذمت انه يحسن ايضا وهو الحادي
المرايين عن مالك وعن احمد رواية اخرى انه يظهر منها جلد ما كان طامرا
في حال الحيوان **قوله** له قوله عليه الصلوة والسلام لا تسفحوا من الميتة شيئا
قلت رواه ابو بكر في من حديث جابر بن عبد الله اللفظ وقال من قد امته
لنا ما روي عبد الله بن عليم ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الي حبيبه اني كنت
رحمت لكم جلود الميتة فاذا حالك ما في هذا فلا تسفحوا من الميتة باهاث
ولا عصت رواه ابو داود في مسنده والامام احمد في مسنده وقال الامام احمد
امسا وجيد **وفي** لفظ انا ما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته
سهر او سهر او ما مع لما قيل لانه في اخر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولفظ ذال علي بسوق الرخص وانه تمت خرقته وانما يوجد بالآخر فالآخر
من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه حرم الميتة فكان محرما لقوله تعلى
حرمت عليكم الميتة او فلم يظهر بالدراع كما لا يجوز لانه حرم بالموت فكان يحس كما
قبل الدرع **وقوله** انه يحسن لا يصلح الدماء والوطبات به غير صحيح لانه لو
كان يحس لذلك لم يسحق طامر الجلد ولا ما ذكاه المجوسي والوسني ولا ما ذكاه
سفسا ولا متروك الكسبه لعدم حله للجنس لوجب الحكم به في الصبي
الذي لم يسجد دماؤه ووطباته **فان** **واما** حله في السباع فما
العاصي لا يجوز الا سفعا به قبل الدرع ولا بعد **لنا** ما روي ابو

ت

في

هـ

ن

رحمته قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركني القور احرجه
ابوداود ومن مساجه وعن معوية والمقدام بن معدي كبر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ركني القور لبيت جلود السباع والركون عليها
رواه ابوداود وروى انه عليه الصلوة والسلام من ركني جلود السباع
رواه الترمذي ورواه ابوداود ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم من ركني
جلود السباع ثم قال وظاهر كلام احمد ان كل طاهر من الحيوان يطهر بالدرع
لعموم لفظه في ذلك **ولان** قوله عليه الصلوة والسلام انما الماتاب دنع فقد
ظهر بقا قول المالكول وعين خرج منه ما كان بحيث في الكلوي لكون الدرع انما
يؤثر في رفع نجاسته بحدوثه بالموت حتى فيما عداه على فضيلة العمود
قوله ولان قوله عليه الصلوة والسلام انما الماتاب دنع فقد ظهر **قلت** رواه
الترمذي وصححه ورواه مسلم بلفظ اذا دنع الالهات فقد ظهر **قوله** مسكون
المهني عنه الانتفاع من جملة الاكل يريد انه لما تعارض الدليلان يحمل على
ما ذكره المجتمع وكان الاظهر له في المجتمع لهذا الوجه مع ما ذكره ما رواه الفاري
ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال تصدق علي مولاه لميمونه بشاه قبا
فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فلما احذم اهابها قد تفتت فاسفتم
به فقالوا انها ميتة فقال ما حرم اكلها وهذا لا يتم على احمد لانه يقول ما خبر
دليله عن هذا كما سمعت **وقد** اجاب عن الامام الطحاوي بان من عليم لم يخف
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع حيث قال احمد في مساجد
بجيبه قالوا انما كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتم او قري علينا كما يروى
الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع الا مشاخ فوافوا ان كانوا من يوفد عنهم
مثل هذا المصيبة التي علم **اولا** حوالا سوى ذلك بوجوب قول رواياهم
كان حديث ابن عباس اول من منه لصفحة بحيث واستفاد من طرفة وعدله وانه
قلت وهذا يروى ان من اصلنا ان الاصل في القرون السليمة العبد له حتى
يقوم دليل الجرح على ما صرح به في قبول المرسل واجاب عن الجرح في صحة القدر
بان في منته اضطرابا ففي رواية بشير وفي اخرى مار غوين يوما وفي اخرى
بشيرة ايام ولا نواري حديث ابن عباس في جملة من جهات التزج **واجاب**
الفقيه ابو الوليد بن رشد المالكي بانه محتمل ان صح ان يفسر الحديث
القابل بانه عليه الصلوة والسلام امر ان يستمتع بجلود الميتة اذا دبت
فمكون معناه ان لا يتنعم من الميتة باهاب ولا غصت قبل الدباغ قال
وكذلك كان موقوف فيه عند شيخنا الفقيه ابي جعفر بن زريق **قلت**
وبهذا اولي عندي لما روي الطحاوي وغيره عن جابر بن عبد الله انه كان لا يري
بجلود السباع باشا اذا دبت وبما الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا تنفعوا من الميتة شيئا كما روله عنه ابو بكر الانصاري مسناد حسنة

كما اعترف من قدامه **واجاب** الطحاوي عن احاديث النبي عن جلود
السباع بان النبي صلى الله عليه وسلم قد عثر بقوله ايما اهاب دنع فقد ظهر
الامس كذا فدخل في ذلك جلود السباع اذا لا يصح اخراجها عن ذلك الا
ما به مستطوع او منه ما يكون او اجماع من اهل العلم واذا كان ذلك كذلك
عقلنا ان النبي لم يكن لانه غير طاهرة بالدباغ الذي صلى بها ولكن لم يصح
سوى ذلك وهو ركني الجمع **قلت** واجاب عن المعاني التي ذكرها
اما قول الرافعي ان جلده كمن يجس الى اخره ان الدماغ اقوي المظهرات لانه
يؤثر في نجاسة الموت الثابتة بالقطع والمفق عليها وبما سته الكلب يختلف
فيها وثانيه نخر الواحد في جازان يعمل في اقوى النبي مستين فقي اضغفها
اولي **واما** قول بن قدامه انه من الميتة الى اخره ان ان راع لم يحله
جزوا الميتة بعد الدرع **وفرق** بهن وبين اللحم ما قبل الدرع بدليل ان
روى عن مرشد بن عبد الله البرقي انه قال رايك علي بن وعلة السبائي
فروا في مسنده فقال مالك عسسه قد سالت عبد الله بن عباس قلنا
نكون بالمغرب ومعت ابن مروان المجوسي يوتي بالكتب فذكره وعمر لاناكل
ذبا عنهم ويوتي بالسف بجعلون فيه الودك فقال بن عباس ما لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه طهرون وقال القاضى ابو الوليد
بن رشد معني حديث ابن عباس فعد طهر لا سفاع به **قلت** خصيص
بلا خصيص **قوله** ولا يستعمل اي ولا يدنع الجلود من جحر وموالا انسان
لكرامته **وفي** البدائع واما جلد الانسان فان كان يحمل الدماغ ويندفع
بالدنع مضمي ان يطهر لانه ليس نجس لكن لا يجوز الانتفاع به احراما له
قوله وعمر اي يوسف اذا فرغ اكنز يطهر جلده بالدباغ كذا في الخلاصة
قلت هذا يقتضي انه لا يطهر بالدباغ الا اذا فرغ وليس هذا في الخلاصة
لفظه فيها وفي اكنز لا يطهر جلده بالدباغ ولا يطهر بجمه بالذكي والاصل ان
يطهر جلده بالدباغ بالحقة الذكي ومالا فلا وعمر اي يوسف ان اكنز يطهر
ويطهر جلده بالدباغ انتهى **وقال** في البدائع والعجج ارجله اكنز
لا يطهر بالدباغ لان نجاسته ليست لما فيه من الدم والرطوبة بل هو نجس
العين فكان وجود الدماغ في حقه والعدم عتله واحد **وقال** ان
جلده لا يحمل الدماغ لان له جلودا مترا دفة بعضها فوق بعض كالانسان
قوله ويجس شعره اي ابو يوسف شعر اكنز لانه من طهرون في الماء
وطهره اي قال محمد ان طهرون فلا يحل له بوقوعه لان ما لنا سرور في
استعماله طاهر هكذا يوجب قول محمد والمذهب خلاف ذلك قال في المحط
وعن محمد ان شعر اكنز طاهر وظاهر الرواية انه نجس وجواب دليله
ان ضرره النكس الى استعماله في اكنز لان فيه لا تقوم مقامه ذلك

العمل الا بكلفه وشقه ومواضع الضرر مستغناه من قواعد الشرع
 مقتصر على الاستفاد عليه قال الامام الشافعي وان صلبا جازع من
 شعر كاحترق الكرم من ريم فتور على هذا الخلاف **قلت** فان في المحيط
 طهر المروان لا يجوز صكونه **قال** وكذا جوارحه على هذا الخلاف **قوله** يحسن
 عين القبل الى احرع اظنهم لم يقولوا هذا وانما حكيت احكام اخذ منها هذا
 وذلك انه قال في البداية **واما** جلد القبل فذكر في العيون عن
 محمد انه لا يطهر بالدهان وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يطهر ويشرح
 الطحاوي ان سوز القبل كسوز الاسد عند محمد وانه لم يورد عن ابي حنيفة
 وابي يوسف فيه قول **وقال** السفي في تطه . ولا يجوز بيع عظم القبل .
 والاشفاق منه بالقليل والقبل سور كسوز الاسد . والقول فيه عنها
 لم يرد . وبالدهان جلد لا يطهر . كذا الذي فيه لا يورد . قال الامام
 الشافعي في ما يصل ان القبل عند محمد يحسن كما يحسن في قبا من ههنا
 لا كما يراد التباع **وكذا** حكمي في الخنا يوجب جامع المحبوس والقوي على
 قياس قولنا فقد قال في المحيط والمبسوط الاصح ان غطه طاهر فلا يشرى
 النسي صلبا الله عليه وسلم لما طهره رضي الله عنه سوارى من علاج **قلت** قد
 قدمت شرح هذا الحديث وما حكاه الزمري عن سلف الامة في ذلك
قوله فصل في النير واحكامها ثبت بالاشارة في النير في
 لان ماها قبل **قلت** فكله ماها لا يصح عمله لخالفة القياس لان الحكم
 عندكم انه يتحقق حصول النير فيه وان لم يصبه وجدا ونحو القياس **انما**
 الذي على خلاف القياس الحكم بالطهارة بالشرح فقط **وشرح** بمقام
 معينه **قوله** ولكن لا يفتى كله لئلا يفتى اما بموت الادوي واسعا في
 الجوارح والفسخ فقط ههنا اما بموت الفان قال في المبسوط انه يتحقق
 بحاش يطهر ما نرج كذا وكذا **قوله** لما روي رواه في مسيئة مصنفه
 والدارقطني في مسننه والحاوي في معنى في الاشارة **قوله** كذا في المحيط
قلت ليس هذا طبقا في المحيط **حلفظة** فاره ما ثبت في دن النير وسخر
 كسوارت النير خلافا لصحة ان الفان ان لم يصبه في كل اكله وان لم يصب
 لم يفتى في العنصر الوجه الاول لم يفتى في جزمها في وفي الوجه الثاني
 سفي جزمها في **قوله** كذا في النير **قلت** رواه ابو زيد الدبوسي الاسرار
 ما سناد منقطع **قوله** وان عقد عليه اجاع القبا به رضي الله عنهم **قلت**
 طاهر من عود الصبر المحرور الى الحكم المذكور وهو باطل فقد روي الطحاوي
 في معنى في الاشارة عن ابي حنيفة عليه السلام انه قال في سيرة وقعت في فانه في
 ينرج ما يرب وفي رواية اخرى ان رجلا حرق عذيقك الما وعلم برميم في فاره
 وقعت في سيرة فابتنرج منها قدر اربعين دلو وانما ذلك الاصح

لعنوني بن عباس ومن الزبير في البداية والاصول في هذا انه
 فيها ما سان احدهما ما قاله بشر بن عبيد الله المرسى انه بطبر ومفسر
 موضع اخر لا يغي به ما يمكن ان ينرج جميع الما لكن ينقي الطين والنجاسة
 بحسب الاماكن كنه ليفصل **والثاني** ما نقل عن محمد انه قال اجمع راني
 وراي ابي يوسف ان ما البير في حكم الما الجاري لانه ينقي من اقله يوح
 من علة فلا يفتى بوجع البياض كونه كونه الحام اذا كان الما ينقي
 جانب ر يغترف من جانب اخر لا يفتى بوجع البياض كونه كونه الحام اذا كان الما ينقي
 عليها لوانها فتخرج بعض الدلا ولا تخالف البياض الا اذا تركا القبا من الطا
 ما حبه والاشارة وضرب من القفا في **اما** اخرى في روي القبا في المحيط
 ما سناده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفان بموت في البير شرح
 منها عشرين دلو او يملون دلو **واما** الاخرى روي عن علي بن ابي حمزة
 انه قال شرح عشرين دلو او في رواية يملون وعن ابي سعيد الخدري رضي
 الله عنه انه قال في دجا ما يفتى في البير شرح منها اربعون دلو او عشرين
 ومن الزبير انها امران ينرج حشيش ما يبرز من لموت النرجي فيه وكان يخص
 القبا به علم ينكر عليها احدا في عقد عليه الاجماع فهذا هو الذي حكاوا القفا
 الاجماع عليه **قوله** وفي اي نية الما جرح اوفي ما ذكرنا **ذكر** في البداية
 وجب بها نرج عشرين دلو او شرح الدوا الاول وصبت في بئر طاهر شرح
 منها عشرين دلو او الاصل في هذا ان البير الثانيه تطهر بما يطهر الاول
 حين كان الدلو المصنوب فيها منها ولو صبت الدلو الثاني شرح تسعة
 عشر دلو او لو صبت الدلو القبا شرح روي ابي سليمان شرح عشرة دلا وفي
 رواه اي حفص اخذ عشرة دلو وهو الاصح والوصف بين الروايتين ان المراد
 من الاول سوي المصنوب ومن الثانية مع المصنوب ولو صبت الدلو الاخير
 ينرج دلو او احدا لان طهارة الاول به **ولو** اخرجت القان والقبا في
 بئر طاهر وصبت فيها ايضا عشرين دلو او البير الاول بطهارة الثانية شرح
 عشرين دلو لان طهارة الاول به فكذا الثانية **بيان** وجب في كل
 واحد منهما نرج عشرين شرح عشرين من احد ما وصبت في الاخرى شرح عشرين
ولو وجب من احدهما نرج عشرين ومن الاخرى نرج اربعين شرح ما وجب
 احدهما وصبت في الاخرى شرح اربعين **والاصول** انه ينظر الى ما
 وجب من النرج منها والي ما صبت فيها فان كانا سواء اخلوا وان كانا
 اكثر دخل القليل في الكثير **وعلى** هذا الملة ابار وجب من كل واحد نرج
 عشرين دلو او شرح الواجب من البير وصبت في الثانية ينرج اربعون دلو
وجب من احدهما نرج عشرين ومن الاخرى اربعين فصبت الواجبان في
 بئر طاهر ينرج عشرين دلو او الاصل لو نرج دلو او اربعين

مرن

س



شرح عشرين دلو

ن

وصبت في العشرين من رجب اربعين لانه لو صبت في غير طاهر من رجب لذلك فلهذا
هذا واما كونه قول محمد رحمه الله وعن اي يوسف رواه ابن ابي شيبة في رواية رجب
جميع الما وفي رواية بنسج الواجب والمصنوع جميعا **قوله** له ان محمد
روي عنك لاكثر فانه **ومن** روى عنه فانه وقعت في حب ما وما انت
بها اقل كلة **ولو صبت** ما روى في غير طاهر فلهذا اي يوسف بنسج المصنوع وعشر
دلو او عند محمد بنسج لما احبب فان كان عشرين دلو او اكثر نرج ذلك وان كان
اقل من عشرين نرج عشرين لان اي صلب في البئر بخمسة الفان قال في المحرر
وهو الاصح **قوله** يعني تحت الزبادة الى اخره قال في البداهة وقال بعضهم
انما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في القتر والكبر في الصغر منها بنسج الاقل
وفي الكبر الاكثر **قوله** فان يغلب على ظنهم الى اخره اذا كان المرجح غلبه ظن البئر
تستغنى عن قول روي المصارع وكان الاولي ان يذكر مع هذا ما قالوا **من**
انه يرسل في الماء فصبه ونحوها ويعلم على سلب الماء علامة ثم بنسج منه ولا
يسرعه بغير عواد في نقص نرج بخا به لان البئر قد لا يكون له ظن ولا يحدوا
بصا رة **قوله** تفسير على الناس وفي الخلاصة عن محمد ما بين ان وتكلم به
والقوى على تكلم به **ومسئ** في الكبر على رواه الما بين وفي الاختيار على رواية
السلمية واما البداهة على ما تقدم من خارج مقدار الاحتياج بالطرق التي تقدمت
قوله له الاستفاح الى اخره خلافا لغيره في الاجابات لان قولها قدس وقوله انما
كما صرح به في البداهة وغيره **فان قلت** نقل في المحقق عن فتاوي النجاشي
ان الفتوى على قولها **قلت** لم يوافق على ذلك فقد رجع ذلك الامام في جميع
المصنفات وهو الامام عثمان وعليه مشي الامام البرهان بعد قوله انه تذكر
اصح الاقوال وبل الاختيار ووافقه الموصلي والسفي وصدر الشريعة ومولا الحوط
في باب العبادات **قوله** له ان الدلو الفصل الى اخره استقط في هذا دليل على
التراع وهو المنقسط قال غيره وما منقسط منها من الدلو سقط اعتبارها
سرعاد دفعا للحرج ادلو اعطي القطرات حكم البئر لانه لم يظهر بريقا والباس
خا حة الى الحكم بطا رة الاتار بعد وقوع البئر في **قوله** ولما انما سقط
الى اخره هذا اول المسئلة فلا يصح دلو ولا لم تنضم قواب قول محمد سقط اعتبار
في مسئلة سرعاد الى اخره فالاولي ان يعرفها بان لا يملك الحكم بطا رة البئر الا
بعد انفصال النجس عنها وموتها الدلو الاخير ولا يستحق الفصل كما الدلو
الاخير الا بعد نجسها عن البئر فلا حكم بطا رة البئر قبل ذلك ولانه لو جعل
لا يمكن القول بطا رة البئر لان القطرات تقطر في البئر فاذا كان متصلا كان
له حكم البئر في مسئلة البئر بانها لان ما البئر قليل والنجاسة وان قلت هي لاقت
ما قبلها بغيره فكان بطا رة البئر ولا تم نجسة ثانيا وانه استقال بما لا يقيده
قوله سقط اعتبار للضرورة **قلت** الضرورة تنذر من ان يعطى هذا الدلو

ف
هـ

حكم الاتصال بعد عدم التقاطر بالمسحبة عن اسر البئر فلا يفسد البئر بعد حكم
بطا رة **اما** قبل ذلك فليس بالناس ضرر لكون ذلك لوان الله اعلم بالصواب
فصل في الاستسار قوله او مكرها فذكره **قلت**
لم تقع في هذا المذهب وصف حكم الطهارة وسواها في البهوت بالكرهية وبكلمة
جواز اكل لحمه بلا ضرر مع الكراهية ويترفع بقوله بعد سطور يسير لان كراهية
حرام **والصواب** ان التورث للحم اللحم الا ما اخرج الشرع **قوله** عند الشافعي
الى اخره قال الرازي وقا عدة الفرع انه يحصل من ولوغ الكلب شيئا احدهم
بالتراب **وقال** من قد امة النجس نوعان ما هو نجس رواية واحد وهو الكلب
واخره وما تولد منها او من احد ما هذا نجس عنه وسور وجميع ما خرج
منه **المحرر** قال بخمسة الكلب واخره وما تولد منها لا يخلو المذنب في ثمة
نجس عملا متبعا احدهم بالتراب **والثاني** نجاسة غير الكلب **قوله** له قوله
عليه الصلوة والسلام اذا ولغ الكلب في انا احدثكم فليعلم متبعا احدهم بالذات
متفق عليه واللفظ للطاوي ويدل ذلك استدلال الرازي ومن قد انه **قوله** و
قوله عليه الصلوة والسلام التلم يحصل لان من ولوغ الكلب ثمة رواه هذا اللفظ
من عدني في الكاميل وقال حديث منكر **قوله** وما رواه محمود الى اخره محل
لرفع النجاس و لا تعارض لغوات ركنه ومما استنوا المجتهدون بالاول صحيح
الشد والباري ضعيفه كما قدمناه فالصواب طريق الاصول **ومما** ان الرازي
اذا اختلف خلاف ما روي فالعبرة لغواته وقد روي الطحاوي عنه في الانا بلغ
فيه الكلب قال يعقل ثلاث مرات **قال** الطحاوي **قلت** كان ابوهريرة روى
قد راي ان السكنة طهر لان من ولوغ الكلب مية وقد روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما ذكرنا يعني التبع ثمة بذلك نسخ التبع لانا حسن الظن به ولا
نؤمن عليه انه منكر فليسمع من النبي صلى الله عليه وسلم الامة والاسفطت
عد الله فلم يقبل قوله ولا روايته **قوله** وضع في الكلب اذ في انا واخره
به له قولان **قلت** قال الرازي في انا واخره بالكل في هذا التعليظ ولا
اخذ به انه يلحق به لانه حيوان نجس العين والستور كالكل في هذا التعليظ ولا
ولانه لا يجوز اقتناؤه حاله والقديم انه لا يلحق به لان الفاس يقتضي الاقتصار
على المرقع الواحد **واما** ورد التعليظ في الكلاب فليعلم على عبادته كما طهر
قلت في هذا الشأن الى صفة ما قلنا وقد بطل التبع في الحق فبطل الاكراهية
به فيه **قوله** وقيد الولوع ايضا في اذ نجاسة دمه وسائر اعضائه وقوله سوا
يفسد متبعا **قلت** قال الرازي عرقه وسائر اجزائه وفضلانية كالنجا ب
اذا نجس الشيء بها وجب التعطير والعدد لان فيه انظف من غيره فاذا ورد
فيه ففي غيره اولى **وفيه** وجهان غير اللعابت كتبها الرازي في كتابه
حاصله انه من قبيل لالة النض ولما ظهر نسخ النص دلت الدلالة **قوله**

ن

الصغير عباد الى الخنزير لقربه كما عاد الى الجمل له الشرفه في قوله تعالى سمعوا
عند اسم من اجله ميتا فله وفيه الاحياء ط والموضع موضعه **قوله** وقال مالك
لا ينجس الخنزير قال بل ينجس واما الحيوانات طاهره فقال سمعون ومن الماجنون
الخنزير والكلب نجس فقبل عينهما وقبل سورهما لا يستعمل اليه **قوله**
له بطا من قوله تعالى موالدي خلقكم ما في الارض جميعا اباح الاستفعا بالاشيا
كلها ولا يباح الاستفعا الا ما طاهر من الآله حرم اكل بعض الحيوانات وحرم
الاكل لا يدل على البياض كالاذي **قوله** الذباب والغرب والربور ونحوها
طاهره ولا ينجس اكلها واستدل ايضا لطهارة سور الكلب بقوله تعالى وكلوا
ما امسكن عليكم ولا تأكلوا مما امسكت ما اصابه فنه الا انه يجب غسل الانا من ذلوع
الكلب مع طهارة ثوبه تغيدا **قوله** في المطلوب التزاعى قوله عليه الصلوة والسلام
اذا دلغ فيه الكلب ان يغسله مسبقا رواه مسلم وفي رواية له فليرقه ثم يغسله
ولو كان طاهرا لم يجز اراقة ولا يكون الطهور الا في محل الطهارة **والجواب**
عن الائمة انه قد وقع الاتفاق في مسابرة الافاق على ترك التمسك بما جهل
من الاطلاق **واما** الابهرا الاخرى فشرط حل الاكل مقدار فيها اتفاقا
وقيل عفى عنه للمشفقة **قوله** خلافا للشافعي قال الراغبى واما الحيوانات
فهي طاهرة وتستغنى عنها ثلثه اخذها الكلب والثاني في الخنزير والثالث
المثولة من حديثها **قوله** قال اللعاب والدمع والعرق حكمه حكم الحيوان المنيح
منه ان كان نجسا فنجس وان كان طاهرا فهو طاهر **قلت** واخذ معناه
على ما قاله من قدامه في المعنى **قوله** له ما روي انه عليه الصلوة والسلام سئل
عن نجاسة العلقوات فشرب منها التباع فقال صلى الله عليه وسلم هو
لنا شرب وطهور **قلت** رواه بن ماجة ومداؤه على عهد الرحمن يزيد
بن اسلم وهو لا يحسن به لصنف رواه ابنه عندهم **قلت** واستدل الراغبى
بغير هذا الحديث فقال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم استوضأ ما افصلت
الخنزير قال نعم وما افصلت التباع كلب وهذا حديث رواه الدارقطني وهذا
على داود بن الحسنين وهم ضعفون **قوله** ولنا ان لكارها نجس لتولد من نجس
نجس المباح **قلت** مكذا من رد المختلف فيه الى المختلف فيه فلا يستر
على الحكم فالاولى ما في الاباح ان نجس حرام والاصح ان يكون نجسا
منساقا في المنع عنه واللغاب متولد من اللحم **قوله** دل عليه ايضا ما روي مالك
في الموطا ان عشرين خطا برفي الله عنه خرج في ركبتهم عشرين الفا من ربي
الله عنه حة وردوا حوضا فقال عمر بن الخطاب لصاحبه ان حوضا حوضا
مكل يرد حوضك لتباع فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لصاحبه ان حوضا نجسا
فانا نرد على التباع وترد علينا **قوله** في الابهرا ابع ولوم نجس الى القليل شرب
منه لم يكن للسؤال ولا للنهي معفى وقال محمد رحمه الله في الموطا الا ترى ان عمر بن

الخطا برفي الله عنه كمن ان نجس ونهاه عن ذلك **قوله** وما رواه محمود على
الكبيرين لوقوف بين الادلة او انه لا ينجس به لصنف رواه وهذا لا يبرهن
تسيرا لقولهم حديث العلقين ونحوي الخطا برفي الله عنه للفظه عن عمر
عليه السلام ما دون العلقين بشرت سباع الله يتور منه فلفظه عن عمر
سعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وموسى بن عيسى في الفلاة من الارض
وما يتور منه من الدواب والتباع فقال عليه الصلوة والسلام اذا كان في قطين
لم ينجس **قوله** له ما روي رواه الدارقطني من طريق جارية سريانية روى له
متابع في نسخة في يوسف رضى الله عنه وفي الستين الاربعة وصحة الترمذي من
حديث اي قنادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لست بنجسها من الطوافين
والطوافات عليكم **قوله** ولطفا قوله عليه الصلوة والسلام الهرة مسبح هذا
رواه الحاكم مرجع ابى هريرة وقال شيخنا في كتابه فتح القدر ليس المطلوب
التزاعى حاشا اليه للاتفاق على سقوط البياض **قوله** وما رواه محمود على
ما قبل الترمذي من دفع هذا الحمل فحل عاقبته رضى الله عنه اذ عن عاقبته رضى الله
عنه قالت كنت انوضا انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انما قد اصابته منه
الهريرة قبل ذلك رواه بن ماجة **وعنه** انما اكلت من حيث اكلت الهريرة وقالت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني لست بنجسها انما هي من الطوافين عليكم
وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا بفصلها رواه ابو داود والاصوات
تعليل الكراهة بتوضا هذا الفارق فصارتها كيد المتينق من نومه ونحوه
عليه الصلوة والسلام على تعليم الجوان **قوله** لكن لم يعتبر هنا للضرورة هذا
طريق صاحب الهداية وفي البياض خلافا تاصي الادبي سور طاهرا لا في
حال شرب الخنزير لجا منه فنه وقبل هذا اذا شرب الى مرثا عنه فاما اذا
شرب بعد سباعه معتبر ابلع بوانه فيها ثلاث مرات يكون طاهرا عند ابي حنيفة
خلافا لما ثبت على مسلمين احدهما اذ لا يمس الخنزير بالصل في الاول في
ثلاث مرات وابو يوسف مع ابي حنيفة في المسئلة الاولى ومع محمد في الثانية لكن
انفقوا بها في مسألة المسئلة لاصلين مختلفين **قوله** انما ان الصب شرط عند ابي
يوسف ولم يوجد والثاني ان ما سوى الى ما يباحات ليس عطه عند محمد وقال
في الهرة ولو اظلمت فاره لم شرب الى قال ابو حنيفة لقد شربت على الفور نجس
وان مكنت لم شربت لا نجس وقال ابو يوسف ومحمد نجس ما على ما ذكرنا من
الاصليين في سور شارب الخنزير انتهى **قوله** كذا في المحيط لم اقف عليه في نسخة التي
وقف عليها منه والله اعلم **قوله** غير محبوس مما لا حاجة اليه **قوله** وعنده
صوابه لعدم وقوله عن اكلها في مسرع المصنف **قوله** وفي خلاصته الى اخره
ما قبله منها فلا وجه لغيره هذا دون ذلك **قوله** حتى لو توضا الى اخره
مسئلة اختلف فيها المشايخ فقال في التمهيد **قوله** لم يحزبه وقال

قلت الذي يقتضيه النظر انه ان منى لا بحرية والا فلا بد من عاذه الرضو
لانه في الصلوة الاولى لم يكن مستطرا بغيره فلا يصح وفي الثانية لا بحرية
التيتم مع قدرته على المتكوي **قوله** وهذا هو الاصح لان سورهما ط
قلت اذا كان طاهرا وهو مغلوب بالمطلق فلا معنى للسك في الطهور
قوله ولو كان السك في طه ربه لو حب ممنوع بل لا يجب مع انك في النية
قوله والمراد بالسك من التوقف ان كان المراد هنا الطهورية فالدليل
لا يقتضيه وان كان الظاهر به غير الاصح لا حسن التكليف للاستدلال
عليه مع تركه كقول الاصح **قوله** لتعارض الادلة فيه الى اخره تعالى ان يقول
لا تعارض لان اثره على س رضى الله عنها لا يحفظ له مستند واثره على غيره رواه
بن ابي شيبة وغيره وهو على الاصل من ان لغا به منجلى من محم بحسن ولم يبلغ
الضرورة فيه مبلغا لسقط صحة النجاسة كما اعترف به ان تاريخ **قوله** فكأن في
بانه مخبري **قلت** وحكي الرافعي خلافا ايضا **قوله** كما كان لغيري
في ثياب اقل طاهر **قلت** كذلك استدلال الرافعي فقال لنا قيس
الاواني على الثياب وموضع الخلق القوي عند المتساواة عند مجوز عند
لا يجوز الا ان يكون الاغلب كما قل **قوله** ولنا ان الحكم للثالث **قلت** ليس
ضروري في الثالث المنفصل فلا يتم واستدل الاصل بت قوله تعالى فلم
يعدوا منا قبيها وادى مسئلتنا لا يجد الى الابتعاد القوي وذلك لا يقتضيه الظاهر
محاربه التيمم **واما** عند زيادة الظاهر فان اصابة الاكثر اقرب من اصابة
الاقل فلا يلزم **قوله** ان المختلط لو كان انايين برتقا ونتمم لغا **قلت**
الوافق على مذهب المزي في المذهب الثاني فانه قال الامام الرافعي في
الشرح الكبير **انما** استنبه عليه ان طاهرا باثنا عشر واخذ الى الطاهر فيه
لثمة او حة **احدها** يستعمل ما شأ من غير اجتهاد **الثاني** ما خذ من
سبوقه التيمم والثالث ومو المذهب لا يجوز اخذ احدها الا بالاحكام
وطلب علامة بعلت طهارة الماخوذ وبني مئة المتروك لان اصل الطهارة
عنا رضى نقين الفاسه وعرف ان ذلك الاصل صار متروكا في هذا
ذاك فوجب النظر في التعيين وقال المزي يتيمم ولا يجتهد **قوله** لانا قلنا
لو كان نجسا يقرى اتفاقا يقال عليه قد تقدم ان الحكم للثالث فان كان
مطلقا فهذا انتا فضر ان كان غائبا في تلك خاصه فلا بد من معنى مختص فلا
يكون الاول تاما كما ذكرنا **قوله** فغير جاز الى اخره يمكن ان يقال ان هذا ذكره
موصوفه متعده او هو و يجوز ذلك فكلما خاز الانداسكم هذا شأنه جار
احال منها كما رضى عليه المالكي **فصل في التيمم الكلام**
في التيمم يقع في عشر مواضع **الاول** بيان معناه لغة وشعرها **الثاني**
في بيان جواز **الثالث** في بيان ركنه **الرابع** في بيان شرطه **الخامس**

في بيان كيفية **السادس** في بيان صفته **السابع** في بيان وفته
الثامن في بيان ما يبيحه **التاسع** في بيان ما يبيحه **العاشر**
في بيان ما سقطه **امسا الاول** فالتميم في اللغة القصد وفي الشرع
غبار عن استعمال الصلابة في الوجه واليدين على قصد التطهير لشرطه
واما الثاني فهو ما ثبت بالكتاب والسنة **واما الثالث** فالصناعات
والج **واما الرابع** فالتميم عن استعمال الماء حقيقة وحكم والنية والاستحسان
وطهارة الصعيد **واما الخامس** فقال ابو يوسف في الاما الى الثالث
ان حنيفة رضى الله عنه عن التيمم **قلت** كيف يؤخذ ضرب بيديه على الصعيد
فاقبل بها وادبر يمينه فمسح بها وجهه ثم اعاد كفيه على الصعيد
ثانيا فاقبل بها وادبر يمينه فمسح بها يدها فها هو الدراعي الى التيمم
واما السادس فهو انه يدل **واختلف** في الدليله فقال ابو حنيفة
وابو يوسف الدليله بين التراب والماء وقال محمد الدليله بين التيمم
والوضوء **واما السابع** فالاوليات كلها وقت الجواز **واما وقت**
الاستحباب فالأخر ان كان على نية من جود الماء **واما الثامن**
فالحديث والجماع به واجبه في النفاس **واما التاسع** فكل ما كان
من حبس الارض عند لي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف التراب والرمال
واما العاشر في سقن الوضوء والقدر على استعمال الماء وما حصل
منه ما في الكتاب **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام التراب طهور المسلم
ما لم يجد الماء رواه ابو داود والترمذي وصححه **قوله** والاول بمواختار
في تعيين المقدار **قلت** لم يحلل هذا المختار رضى الله عنه بل هو
المخرج **قوله** وقال ان لا يجوز بحرف الزيادة **قلت** هذا خلاف الاظهر
عنده وعلى اظهر القولين عنده لا خلاف قال الرافعي اما زيادة العلم
وبطو البر فقد حكوا في طهارة طريق اظهرها ان في حوار التيمم منها قولين
احدهما المنع واظهرها الجواز وبه قال مالك وابو حنيفة **قوله** وفيه
اشارة الى ان الضربة من التيمم وقيل الضربة لبيت منه **قلت** القول
الاول فانه السيد الامام ابو حنيفة والسابع في قوله لا سيما في فان
في الخلاصة الاول هو الاصح واحتار الرافعي **قوله** لان التراب لا يصل
الى كل موضع **قلت** ومن الذي استرط هذا حتى يقال ما ذكر انما الشرط
استيعاب المنع لا الاتصال التراب **قوله** قال الفقهاء ابو جعفر طاهر الرو
عن اصحابنا اذا كان المتروك اقل من الربع يجوز **قلت** استقوا على ان رواه
عند الامام استيعاب رواية الحسن ومي لست طاهر الرواية بل طاهر
الرواية الاستيعاب قال في الاصل اذا ترك طاهر كفيه لم يجز وقال
الكرخي اذا ترك من مواضع التيمم قليلا كان او كثيرا لا يجوز قال في المحقق

هو المختار وقال في المفيد مواضع واحوط **قوله** لما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما **قلت** لم اراه في كتبهم لهذا **قوله** ولنا قوله عليه الصلوة
والسلام التمسوا بلباس خضره للوجه وضربه للبدن الى المرفقين **قلت**
اخرجه اكاكم هذا اللفظ وضعه سنده قال الاول الاستدلال بحديث
جابر البصري عن النبي للوجه وضربه للبدن الى المرفقين رواه اكاكم وصححه
والدارقطني **قوله** وقال ابن ابي عمير رحمه الله لا يجوز التيمم الا بالتراب لقوله
تعالى فمهما اصابكم مطيرة او غيرها مما يذهب الطين او يذهب التراب فامسحوا
بما وجد من الارض من غير ان يمسحوا بالتراب **قلت** لسر
لغيره في الاستدلال له على هذا بل قال الرابع في تحصيل هذا عن جديده
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فقلنا على الناس ثلاث جهنم لئلا الارض
مسحوا وترابها طهورا عدل الى ذكر التراب تجد ذكر الارض وتكون الاحكام
الطهورية ما كلف لعل جعلت لنا الارض مسحا وطهورا **قلت** قد جاء هذا
في الصحيحين من حديث جابر ولفظه عطيت حشا لم يعطيل حشا من الارض فليضرب
باليدين مسبحين شهره جعلت في الارض مسحا وطهورا فاما رجل من بني ادرية
الصلوة فليصل الحديث بكل بقعة جازت الصلوة عليه جاز التيمم منه فلهذا
الاصول قبل القوارض فاذا كانا خيرا واجدا لا علم اصلا بحكمه وان كانا
خيرا فقد استعملناهما جميعا **لا يقال** ان حديث حذيفة مفيد يقتضي
على المطلق لا نالا نقول بذلك بل تشمل المفيد على تعيينه والمطلوع على اطلاق
وبدل على ذلك ما رواه احمد واسحق بن حبيب اي يفر من **ان ناسا** من مل
البادية انوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نكون بالرميل لا شهر الله
والاربعة ويكون فيها الحيت والابيض النفا ولستنا بخدا الى فقال
عليه الصلوة والكلو عليكم بالارض من ضرب بيدك على الارض لوجه ضربه ثم
ضرب ضربة اخرى مسح بها بديه الى المرفقين ورواه ابو يعلى من طريق اخر
والطبراني من انه **قوله** لما روي في نوها حديث **قوله** ولا في حيفه قوله
تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم مطلق عن الالتصاق في يجرى على اطلاقه
قلت قد استدلوا بالآية الاخرى في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم
منه وهذا يقتضي التيمم **والجواب** ان الطاهر ان لا يبتدأ ولم يكن
اللفظ ان عمل على الطاهر ويكون فائدة الآية ان التيمم تحت ان يبتدأ
به عند وضع يده على التيمم **قوله** ولنا ان التراب ملوث فقال عليه
السلام ما الفرق بين الصفات الخلقية بعد تسوية الشارع بينهما في صفه
الطهورية قال لا فرق تعالى وارسلنا من السماء ماء طهورا **وقال** النبي صلى الله عليه
وسلم جعلت في الارض مسحا وطهورا **قوله** وانما يكون مطهرا بنية الطاهر
الى اخره فقال عليه هذا محل التراجع ولا يجعل ذلك **قوله** وقولنا رواه
عنه **قلت** وفي الاصح في الاصل واذا تيمم المسافر والساكن فليست منه

ق

ومن لا يعلم به اهله وقال في التبيين ولو كان بسا طي الله ولم يعلم به
عن اي يوسف روايتان في روايته لا يجوز اعتبارا بالاداه المعلقة
في غنقه وفي روايه يجوز لانه غير قادر اذا قدره بدون العلم وقيل
في هذا قول ابي حنيفة وموافقه **قوله** يعق لوراي التيمم في اننا صلتونه
الى حيث نغدر على تحصيله بطل صلتونه عندنا مطلقا اي سواء كان المصل
مسا فرا ومقيما كذا في المصنف وعند ان في طهارة لا يبطل مطلقا
وتحمل ان يراد منه سواء كان اداوها فرضا او نفلا لانه ان كان فرضا لا يبطل
عند ان في وان كان نقلا ففيه روايتان **قلت** الاطلاق يستعمله واضل
بطله مطلقا وعندنا فاصيل لم يتعرض لبيانها وحاصلا ان الصلوة
اما فرض او نقل والمفروض اما حاضر او متاخر والفرق اما سفر مقصود
او لا واما قصير او طويل فاما في ضربه وحان احوال بطل صلتونه وبنيته
والمسافر سفر عمر مقصود فاما المذموم المخصوص انه لا يبطل صلتونه ولا
بنيته وامسار المذموم الى خارج قولنا ان يبطلان وفي سفر المقصود القضا
وحان احوالها انه يجب وكل صلتوه لا تغني عن القضا اذا راي الى اننا
بطلت وفي **التم** قولان احوال القصير والطويل سواء **واما المسند**
المسند المتاخر اذا راي الى ان في بطلان صلتونه وحان احوالها لا يبطل
كالقصره والساكن في بطل ماذ حاصلا ما نص عليه الرازي **قوله** له ان حرمه
الصلوة ما نفعه عن ابطالها فكان عا جازع الاستعمال حكى **قلت** ذكر
الرازي انه لو اطلع عليه كتب لا يبطل بتمه **وكذلك** اذا راي الى ان بطل وجوه
لا يمسك اذ كان الا ترى انه فبطل لشرع يبطل بها وبعد الفراغ لا يبطل
لا يمسك اولا بذا **وايضاً** فانه لما شرع بالصلوة فقد تلبس بالمصنوع ووجدان
الاصول بعد التلبس بمصنوع البطل لا يبطل حكم البذل كما لو شرع في الصيام
ثم وجد الرقة وايضا فان احاط بالصلوة عليه امسك ضرا من تكليفه
مشر الى ما لا يراه عن المثل بعد التلبس بما اذا لم يجب ذلك في استعمال
الى ههنا اول ان لا يجب حرمه الصلوة **قوله** وفيدنا نقولنا وكان في بني
عاد لانه لو لم يكن كذلك تعبد اتفاقا **قلت** ومما لا يستفاد من عبار
المصنف فهو وارد عليه **قوله** المفيد ما التي فيه ثم ونحو ليصير حلوا **قلت**
لم يظهر البتة في التمر ونحو مما يصير الى حلوا حتى وقع فيه هذا الخلاف
على هذا الوجه وفي بغير المختص الذي بغير طهر الى ولونه وريحه ولم يختلف
في جواز الوضوء به **قوله** لا في حيفه انه عليه الصلوة ولو وضعا بغير
التمر لبيد ايجي **قلت** روي من طرق احوالها عند من ما حة في سننه من
حديث بن مسعود **قوله** لم ولمجد ان التراب من اية التيمم وحدث لبيد الجي
غير معلوم فيجوز سبها احتياطا **قلت** هذا لان سباق حديث الوضوء

بها

بالعبادة مقتضى ان يكون ملكه وايضا انفق املا ليسير عليا ان اسلام جن
نفسين كان بخلافه من ذلك شهر من شهر صلى الله عليه وسلم وايضا ليسير
غزوه المير بسنخ بعد الهجرة تسنين **قوله** لان النسبة اليها اخره هكذا
دفع القول بالنسبة **واما** دليل لنا حين موتها ذكره في البدائع ان
الطلاق شرط امليه اذا الصلح ولم يقدرا عليها **قوله** ان وجد مكانا
يا بنتا الى اخر **قلت** قال في البدائع والصحيح عنده انه يوي كيف ما كان
لا له لو وجد مكانا مستعملا للذي منه **قوله** كذا فافطر فاقام نسبه
بالصاين **قلت** اجبت عن هذا ان الامساك عن الاكل والشرب ويجاز
في بعض النكاح قربة وان كان مفطر كما في غداة الاصح **ام** الصلح بدون
الطلاق فلم تعد قربة وعلى تعديل صاحب البدائع فالنسبة انما هي من
الامساك وهذا ليس املا الا ترى ان اى اضلال يدرها النسبة بالاصوم
والصلح لعدم الاملية وفي المبسوط ان الصلح بغير طلاق معصية
ولا يحصل النسبة بالمصلحين متى موقفت **قوله** يعني اذا صلى المجهول
في المصر الى اخره من رواية عن ابي يوسف وظاهر المذهب الاتفاق على الاعا
وان المبسوط والمجهول في السجستان كان في موضع نظيف ومولا محبا الى
كان ابو حنيفة او لا يقول ان كان خارج المصر صلى بالنسبة وان كان في المصر
لم يصل ولم يقول زفر شمر رجع وقال صلى شمر حيد وهو قول ابي يوسف
شمر قال غاما الاعاذه فني القياس لا يلزمه ومودوا به عن ابي يوسف كما
لو كان في المصر في الاستخفاف تعيد **قوله** يعني عند ان فني يلزمه الطلب
سواء غلب على ظنه او لم تغلب **قلت** من اخذ الاظهر عنه قال الرافعي
ان يحق عدم الى خواتمه وجهان اظهرهما لاحاقه الى الطلقت ولو جوز وجوده
بجوز اقربت ابو حنيفة او جرت لعدم الطلب **وهو** اي التيمم لما قرئ **قل**
الطلب من رقيق الذي عنده ما جاز عند ابي حنيفة وصلى الله عليه **حتى**
جاز للخبث الميم لله من هذه المسئلة في فرع المسئلة ان ينفذ معنى لما جاز
التيمم قبل الطلقت جاز للخبث الميم ان يمس اذا لم يجد ما جاز في حق من المضران
استعمل الى البارد **وقال** لا يملك المنع يعني انما يجوز التيمم اذا طلب الماء
من وقفه منع فلا يجوز التيمم للخبث الميم الا بعد ان يطلب من حكمته امل بلان
فاذا منع منه يمس **قلت** قال الرافعي ان هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة
وفي المبسوط ان قول الحسن وفي التعريف لم يحك عن الامام سواها واعتقدها
صاحب البدائع وقال القذوري وكان ابو بكر الرافعي يقول لا خلاف في هذه
المسئلة لان الامام اخطب في الاظنه **ومما** احابا فتمر على ظنه انه
يعطيه ومولا على ظنه فيه واعتمد القذوري الثانية في التحريم كما اعتقدها
صاحب البدائع ايضا **قوله** له اي لا يحنف ان في الطاب من الرقيق ولا

وفيه بعض الخرج **وما** سرع التيمم الا مع الخرج **قلت** مكدا على في المبسوط
للحسن من زياد **قوله** ولها ان المكسود ولما ذه الى اخره **قلت** باجبا
ذليلها والحوار عما استدول به ابو حنيفة يقتضي ترجيح قولها والمختار
عند المحققين قول الامام فالاولي التعديل في البدائع انما هو صحيح والقدر
موقوفه اذا كان من اعتر الاستين في التفرقا لظاهيه غدم البذل وفي الثانية
بان العجز ثابت حقيقته فلا بد من عجز **وحجزه قبله** يعني التيمم قبل التيمم
تجيز عن هذا خلافا لك يعني **قلت** لم يحلل لند لستى ولم ينه على ان كسبي
الاخلاف فيها وفي التي بعدها واحد فيمكن تعليل الثانية ولكنهم لم يكتفوا به
الثانية بالضرورة **بل** قال الرافعي لست ما روي عن عيسى انه قال من نسي
ان لا يصل بالتيمم الا مكتوبة واحد قسم يمس للاخرى والاشنة في كلام الصحابي
منصرف الى مسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** انما الرواية مذكورة واحدة
بدل مكتوبة ولست في قسم يمس للاخرى ما رواه الدارقطني وغيره **واجب**
عن هذا بانه منزول الظاهر فانهم يجوزون بالتيمم الواحد ما من وامر الزناد
واجب اذا كان من هذا الموالد ليل من ان جواز التيمم بعد الفرض ولا بد من
فالمراد ان السنة لا الوجوب **وفي** المبسوط ان ما لفرغ من المكتوبة انما استقصت
ظها ربه لم يحز الى فله وان تغيب فله ان يودي الفرض بها لان شرط الاداء ان يعم
اليه ظاهرا وقد وجد **قوله** اذا انتم الكافر برببه الاسلام ثم سلم قال ابو بكر
صحيح تيممه **قلت** قال في المبسوط ان يمس الكافر في حال عدم اليه ثم اسلم وليس
له ان يصل بدلا ليمس عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف اذا تيمم نية الاسلام
او اظهر فله ان يصل به بعد الاسلام انتهى وفيما ذكره قنور عن هذا **قوله** ولست
قوله عليه الصلح والصلح اذا جاز لك جاز ان يحدث هذا رواه عن عدي في
الكامل ورجح وقفه على عن عيسى **قوله** اختار صاحب الهداية هذا لرويه
قلت وكذا صاحب المبسوط السرخسي لكن لا هذا التعديل **واما** علانا له
حق الاعاذه فلا خلاف في حقه **قوله** وذكر في الدرر **قلت** لفظه وكور
التيمم له مذكور احيانا ان اذا كان مقتدما ومو كافي القوت فان كان اماما او كان
حوال الصلح له جاز التيمم ايضا ورواية الحسن عن ابي حنيفة لا يجوز له التيمم لانه
لا يحسن القوت لان الناس مسطرونه ولولم ينتظروا اجزاه قال تيمم الا بعد الصلح
هذا اما في ظاهرها رواية مجوز له التيمم انتهى **قلت** المراد تيمم الامم من الحلول
لا تقدم من اختيار التيمم ولا بد من هذا على ذلك التعديل **قوله** له انه ما
الي اخر زاد الرافعي وصار كما لو كان بعض اعضابه جرحا والبعض صحيحا يجب
عزل الصحيح **قلت** انما يجب عزل الصحيح اذا لم يحيا التيمم والا كان مبررة
المختلف الى المختلف فلا يتم **قوله** من كان اكثر ما يحسب له جرحا كسب فقط جرحا
كما هو محذورنا **قلت** اما في العمل فالمعتبر الاكثر به مرجح المتأخر **واما**

ن

ن

في الوضوء فيه اختلاف المشايخ منهم من اعتبر ذلك من حيث عدد الاغصان
فلو كان راسه ووجهه وبيده وصدره ورجلاه جرحه بحيث غلبه الوضوء ولا يستعمل
الحسن منهم **وقالوا** كان الاكثر من العضو المجرى هو المخرج في الفصل الصحيح
فيها ايضا **ومنه** من اعتبر ذلك في كل عضو فقال ان كان الاكثر من كل
عضو صحيح يتوضأ ولا يتيمم وان كان الاكثر جرحا يتيمم **قوله** ولا توزع بالثوب
لنفي لغيره لثا في رجله **قلت** حاصل ما في نسخة الرازي وخوب غسل الوجه بحسب
الامكان **حق** تحت اطراف الجبهة وتيمم الجبهة بالمشح واليتم على الوجه وليد
قوله ولا وجه للجمع بين الاصل والخلف **قلت** استدلال الرازي في حديث جابر
في المشحوح الذي احكم واعتدل فدخل الماء تحت وجهه ومات ابا السبيعي عليه السلام
قال انما كان يكفيه ان يمسح ويغتسل على راسه فخرقه ثم مسح عليها وغسل
سائر جسده **قلت** صنعت الدلة تغطي الوجه واليدين من الماء كذا وصوت
الدلة تغطي حديث سفيان عن طريق المرسلة وفيها غسل الوجه ونزل المخرج
قوله لانها ان استويا قبل يتيمم وفيل يغسل الوجه ويمسح على الشاقي
وهو الوجه لانه احوط **قلت** وكذا في المحيط والفتاوى الخانية **وخالف**
مدا في الاحتياط والاحكام فقال وان استويا لا روايه فيه **واختلف**
فيه المشايخ فمنهم من اوجب اليتم لانه طاهر كاملا ومنهم من اوجب غسل الوجه
وسح المخرج اذ لم يضره المشح لانه طاهر حقيقته وحكيه فكان اولى والاوّل
احسن **وقال** في الخلاصة **قوله** لتحل الخلاف ان يكفي الى الواحد منها
الى قوله لكان اولى **قلت** وعرفنا ان في ملتقى الجارم وجد من المشايخ
مقدارا لا يمكن للمعه والوضوء جميعا ولكن يكفي لانهما كانا وحده **وقال**
المقرب ثم وجد ما يكفي للوضوء او البعض الذي يشبهه **قوله** دليل كل واحد
منها مذكور في سبق **قلت** وعلى قول ابي يوسف مستحب النسي وقاد
في الحلية انه اوجه **فصل في المسح على الخفين** الكلام
في المسح على الخفين في ستة مواضع **الاول** في بيان جوازها والثاني
في بيان شرائطها والثالث في بيان مقدارها والرابع في بيان مدتها
والخامس في بيان ما ينقضه **والسادس** في بيان حكمه اذا ان
انقض **اما الاول** فهو جاز عند عامة الصحابة وعامة الفقهاء غير
سفيان يروي عن عطاء بن رباح وهو قول الرافضة **وقال** مالك يجوز للمساكين ولا
يجوز للمقيمين **لما** الاحاديث المشهور عن علي بن ابي طالب عليه السلام قوله لا
واما شرائطه فبعضها يرجع الى المخرج وبعضها يرجع الى المشح **اما** الذي
يرجع الى المخرج فان يكون على طهره كاملا ما لا عند الحديث لا عند التمسك
وان يكون احداث حقيق **واما** الذي يرجع الى المشح فان يكون ساترا
للجسد وان لا يكون به فرق كبير وان يكون المشح على ظاهره **واما** مقدار

قدر رسلته اصابع طولاً وعرضا ممدوده **واما** بيان مدته فثلاثة
ايام ولها فيها المدة فرب يوم وليلة للمقيم **واما** ما ينقضه فحصى المدة
والنزح **واما حكمه** بعد النقص فان تعطل رجله فقط **قوله**
لا يجوز المسح عنده ويجوز عندنا **قلت** هكذا ذكره الرازي في شرح الوجيز
قوله له ان المسح يمتدح في الفيل الى اخره **قلت** واستدل الرازي
حديث ابي بكره وحديث المغيرة بن شعبه انه قال سكت الوضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهيت الى رجله امويت الى الخفين لانزعها
فقال دع الخفين فاني ادخلتها وحاطا هرتان على حوار المسح تطهرت بها
عند اللبس **قلت** حديث ابي بكره رواه الطبراني من طريق عبد الوهاب بن
عبد المجيد عن ابي جري بن محمد عن عبد الرحمن بن ابي بكره عن ابي عبد الله عليه
عليه وسلم انه رخص للمساكين يوم وليلة او للمقيم يوم وليلة اذا نظره فليس
خفيه ان مسح عليها **والجواب** ان المراد جرحا في احدى القدمين ليس
بالمتقين وفذر وان مره بدون هذه الزيادة اخرجه الطبراني في الكلبه رواه
خالد بن الحارث عن عبد الرحمن بن ابي بكره عن ابي عبد الله عليه وسلم
سئل عن المسح على الخفين فقال قلت فرب ليلة ايام وليلة او للمقيم يوم وليلة
مكلا رواه الطبراني وغيره وعلى المنزل لم يثبت هذه الزيادة فقد قلنا به
لان قوله اذا نظره فليس ينقض وجود ما يستحق لبس بعد ما يستحق تطهرا
ومدا موجود فيها فلتا ولا البقاء على اللبس يستحق لبسا فيكون في الجرح الذي
يستحق الحديث قد لبس بعد كما لا يطهر **والجواب** عن حديث المغيرة انه
متى غسل احدى رجله وليس ثم غسل الاخرى وليس قبل لبسها ولبسها
طاهرتان **قوله** واجبا زوجه للمقيم يعني وما لك لا تجزئ للمقيم وهذا رجع
عنه مالك لصحة عليه دليل **قوله** ولم يطل فقامدته يعني وقال مالك ليس مطلقا
ومدا هو المشهور قال في الاحتياط ولا تحديد على المشهور **قوله** له قوله عليه
الصلوة والسلام لما راها في سفر فامسح ما بدا لك **قلت** حاشي ما كان
رجه انه ان يستدل بما لا يطابق مدعاها او يحرف انها الصحابة وذلك لان
هذا الراوي اسمه اعين بن عثمان واكذب قال فيه بن عبد البر لا يثبت له
اشناوه بالقياس **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام مسح المقيم يوما وليلة
والمتسا فرب ليلة ايام وليلة روي مسلم معناه من حديث علي بن ابي طالب
والترمذي من حديث صفوان وصححه ابو داود وحريه **قوله** لما روي عن علي رضي
رواه ابو داود وغيره وليس فيه خطوط بالاضاع **قوله** ولم يستوا مسح
اسفله قال في الاحتياط من القاسم وصفته فيها اراها ما لك موضع بين اليدين
على طاهر اطراف اصابعه واليسرى تحتها في باطن خفه فامر بها الى حد والخبير
ولو حصن اعلاه اجزاه وعبه في الوقت واسفله لا يحريه ومدا هو المشهور

قاله خليل في المشرح **قوله** لما روي انه عليه الصلاة والسلام مسح اعلى كحف
 واستغله **قلت** رواه ابو داود من حديث المغيرة بن شعبه **قوله** ولما مكنا
 تقدم من حديث علي **قلت** يقول له انك تهممت بحمنا عندنا وانت بما عندك ليس
 منا طرنا خلاف **وانما** الجواب ان حديث علي صحيح مسلم والترمذي وابن
 خزيمة وحديث المغيرة تكلم احمد وابو داود في مسنده وروي بلفظ مسح طاهر
 الخفين فلا ينفى روضه فيحمل على الخف مما يلي الشياق واستغله مما يلي الا
قوله لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه رواه الترمذي
 من حديث المغيرة بن شعبه وصححه ورواه من ما جده من حديث ابي موسى الاسدي
قوله والاصح رجوعه لم يخلد لبنا بسبي مع الاحتياج الى ذلك **قوله**
 ويجوز على الموقين ان يقولوا لا يجوز **قوله** وان لم يكن خفاء صا
 للمسح كحرقها بجوز على الموقين ان يقولوا **قلت** المسألة على اربعة اوجه
 اخدها منه الثانية ان يكون الامر بالعلف من ذلك قال الرازي في مسحه على
 الاستغسل القوي وما فوقه كقوة تلف على الخف فلو مسح على الاعلى فوصل
 التل إلى الاستغسل فان قصد المسح على الاستغسل حاز وكذا لو قصد المسح عليها
 حاز ويبلغوا قصد المسح على الاعلى وفيه وجه انه اذا قصد ما لم يقصد بالمسح
 وان قصد المسح على الاعلى الضعيف لم يجز وان لم يقصد شيئا بل كان على
 نيته الاولى وقصد المسح في محله فبني وجهنا انهما يجوزان لانه قصد اسقاط
 فرض الرجل بالمسح وقد وصل الى الية فلفه **والحالة** الثانية ان لا يكون واحد
 منهما بحيث مسح عليه فلا يخفى تعدد المسح **الرابعة** ان يكون كل واحد منهما
 بحيث مسح عليه فلا يخفى تعدد المسح فهل يجوز المسح على الاعلى فيه قولان قال في القدر
 يجوز وبه قال ابو حنيفة واجد والمزني وقال في الجديد لا يجوز وهو أشهر الروايات
 عن مالك **قوله** له ان الجرموق يدل الى اخر **قلت** مكنا استدل اصحابنا
 بهذا البطلان من قوله فان الرازي قيل عن من سرح في توجيه القدم ان الجرموق
 يدل على الخف والخف يدل على الرجل فاقبم مقامه **قوله** ولما ان النبي صلى
 الله عليه وسلم مسح على اكرتوبين بهذا الحديث رواه احمد من حديث بلال وصححه
 بن خزيمة والحاكم واستدل الرازي بالجديد بان الاصل غسل الرجل والمسح رخصه
 ورد في الجوف والحاجه الى البسه اتم واعلم فلا يخفى ان الجرموق **قلت** كما ان
 ان هذا انما يتم عليها لو كان الجواز المعنى كقوله بالنظر الصحيح فلا يصح التعليل على
 خلافه **قوله** ويجوز مع سبب الخرق الرازي القول الجديد انه لا مسح عليه قليلا
 كان الخرق او كثيرا لان بعض محل الفرض غير مشهور **قلت** هو اذن المسألة فلا
 يكون دليلا قال الرازي وموافق الخرز الذي يستد بالحيوط او منضم لا عبرة لها
 فان لم يكن كذلك وطهر منها حتى لم يجز ايضا المسح **قلت** قال في الجديد ولو لم
 ان مواضع الخرز ان طهر منها الرجل منعقت المسح خلال الاجتماع لان الخف في

مسح

حين

م

لا بد فيها من ذلك الخرز ولذا مدحها الى والغباء فلا بد من ظهور ما تحتها واما
 لا يشاهد كحقايقه **وقد** اجمع المسلمون قولوا وصحلا على المسح عليه **قوله** ومعونه
 مع ظهور قدر ثلثه اصابع اصغرها الا ان القدم قال ان الحاجب ولا مسح على
 ذي الخرق الكبير هو ان يظهر جيل القدم على المنصوص العراقيون ان سعد
 بدو لم المسح عليه **قلت** المنصوص لابي القاسم وهم والعراقيون يعابله **قوله**
 وعليه اكثر المتأخرين **قلت** مشي في الوقاية على قول ابي حنيفة وموالها هجر
 دليلا وقال في الهداية جرح الاغلب هو الصحيح واعتدل النسبي وقال في التلدا
 والامان بالاعتماد عليه **قوله** اذا مضى مدة المسح ينقض مسحه لقيل ان يقول
 ان مضى المدة لم يفسد المسح والشرع انما يمنع المسح بعد المدة ولا يفسد مبدئه
 النقص وما كان بالخف اذ المسح فلا حدث يسري **والحاجب** تحت في
 شرح الهداية يجوز ان يغيب ارباع اليد فيه مدة اعيان بدلا كما
قوله المقسم اذا مضى بعد ما احدث قبل مسكه ان مدة المقسم يجوز
 مدته الى مدة السفر عندنا وقال ان يجرى لا يجوز **قوله** لا يفتي
 المسح في الخضر سفر سافر ام مسح المقيمين ولا يزيد عليه **قوله** له ان
 المسح ثمان الى اخره وذكره الرازي بلفظ اخر فقال لثانته عما اجمع
 فيها اخصر والسفر فيعلم حكم اخصر **قوله** لو كان مقيما في احد طرفي صلاته
 لا يجوز له القصر **قوله** ولما قوله عليه الصلاة والسلام ان المسح المأفوف للميام
 وليا لها وهو في الصلوة المذكورة مسافر فتم مدته ولما قيل ان يقول
 ان احدث بعض من يسير ثلثة ايام في السفر ومن كان مقيما في الايتدا
 لا يسير في السفر ثلثة ايام فلا يفتى وله الخبز **وقال** في المسبوقا وثان ان
 المسح حاز له وهو مسافر فله ان مسح كما كان مدة السفر كما لو سافر قبل الحدة
 والجواب عما قال الرازي ان الصلوة عبادة واحدة فاذا اقتصر في اخصر
 لزمنا بالافساح كما سله فلا يغير بالسفر **واما** المسح فهو عبادات
 محل الصلوات فلا تغيب الاقامه في اخدها بينها فيها **الخلاصة في المسح**
 على الجاهل في بيان جوان وسكان سطر جوان وفي بيان صفة المبر واجب
 او لا **وفي بيان** كما ينقضه **وفي بيان** ما يمازق فيه المسح على الخف
الاول انه جائز واصله حديث علي رضي الله عنه وسباني **واما** شرط
 جوان فان يكون مما يضره الغسل او عاف الضر في حمة اخرى **قوله** لان
 النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا ان مسح على جبينه حين انكسر احد رجليه
 يوم احد **قلت** رواه من ما في وقال النووي انفقوا على منعه **قوله**
 يعني مسح الجبهة واجبت عنده كما قالوا وهو الصحيح **قلت** ليس الامر كما
 ذكر بل معنى الوجوب مختلف فصد لوجوب الصلوة مع الوجوب بدو به
 وعندنا ما يفرص على نفوت الجواز نفوته قال في المحيط والصحيح ان المسح

يج

ليتم

على الجهر واجب عند أبي حنيفة حتى يجوز صلوته بدونه **وفي الفتاوى** وفي الصحيحين
والأصح وعندنا إذا نزل المنيح على الجهر مع أنه لا يضر لا يجزيه وقال
في الإيضاح في المنيح على الجهر وإن لم يضره لا يجوز تركه وهذا عندنا
ولم يترك الأصل قول أبي حنيفة والتجديد أن المنيح على الجهر ليس بضر
عند أبي حنيفة وعندنا فرض **قلت** ولا خلاف أن المراد به الفرض العيني لا
قال لما روي أنه لما كسر زيد على رضى الله عنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالمنيح على الجهر والامر للجهر ولا يبي حنيفة أن هذا من اختيار الأحاديث
فأوجب العمل بحكمنا بوجوب المنيح عملا به ولم يحكم بالفساد قال عدلته
قلت قول الإمام أحمد بالاصول وقولها أحوط وقال في القول الفوت
على قولها **فصل في الحيض قوله** وفي السرع وهو
نقصه رحم المرأة السليمه عن الماء **ومن** الأباين وهو مستون سنة
عند الأكثر وعن الولادة والصغير علم من الفيد الأول أن ما لا يكون من
الرحم ليس بحيض **قلت** ما لا يكون من الرحم الرغاف وهو الجراح والاختار
لأنه دم عرق فقال له العاذل **قالت** ومن الثاني أي وعلم من الثاني
أن ما سقطه الرحم لم يضر ليس بحيض **قلت** يخرج النفس لأن النفس
في حكم المرضية ولذا اعتبرت تبرئها من الملك **قالت** ومن الثالث أن
ما زاته أحد لا يكون حيض في ظاهر المذهب والحق أن ما زاته أن كان
دما قويا كان حيضا **قلت** من الأباين لا يستلزم الأباين فقد تجاوزه
وهي بحيض وقوله وهو مستون سنة **قلت** الصحيح المختار خمسة حمون
قال في المبيد اختلافنا في مدة الأباين فقد ذكر بعضهم ثمانية وبعضهم
والبعض ثمانية عشر والمختار وقال في الفتاوى والصغري ومختارها
مطلق خمسة حمون **وقالت** في الكبرى والتحجيس وتكلموا في هذا الأباين
والمختار خمسة حمون صاعدا وهو عدل الأفاويل فكان الأذى أو في
وقالت فاضى فإن اختلفوا في هذا الأباين قال بعضهم أن كانت أمه
جبر خمسة سنة ولا يحيض هي أمه رومية كانت أو غير رومية وعليها القول
وفي الخلاصة واختلف الأفاويل والمختار خمسة حمون سنة وعليها أكثر
المناج **قلت** وقد اختلفت في ذلك فقال في فصل العدة والحيض
وهي مالم تحض في مدة خمس وخمسين سنة وهي رواية عن أبي حنيفة وعن محمد بن
سنان والفتوي على الأول انتهى بحرفه **وفي** حمله أنه ما تراه بعد الأباين
إلى آخره فيه اختلاف المناج واختلاف التصحيح وحمله العدة **قوله** ومن
الرايع وهو قوله وعن الولادة وقد قدمت أن السليمه عن الله يخرج النفس
بأن ما مستدركا **قوله** وأراد من الجاهل أن الجاهل مستدرك أيضا
أن ما تراه الصغرة المذكورة استقصاه لا يختار الدماء الخارجة من الفرج

ضه

في الحيض والاستقصاء والنفس **واقاد** سيمتا في شرح الهداية أن
تعريفه بلا تكرار والاستدراك ثم الرحم لا يولاده **قوله** لما قالت عائشة
رضي الله عنها رواه البخاري ومسلم في صحيحهما **قوله** إذا خاضت بعد
ما مضى من الوقت قدر ما يسع فيه فوضه لم يجب قضاء عنها خلافاً
قلت قال الرافعي وإذا خاضت في أثناء الوقت نظر في القدر الماصي
من الوقت إن كان قدر ما يسع لتلك الصلوة استقرت في ذمتها وعليها
القضا إذا ظهرت **قوله** له أن الخطأ إلى آخره **قلت** وقال الرافعي لا
أدركت من الوقت ما ملئ فيه فعل الفرض فلا سقط ما يطأ بعد ما لو هكذا
النصاب بعد الكول وإمكانه إلا إذا لا سقط الركوع **قلت** لأنتم علينا لأننا
نقول بسقوط الركوع **قوله** لو ظهرت الكايض وقد بقي من الوقت مقدار
الخير بغير قضاء تلك عندنا خلافاً لك يعني **قلت** قال في التحجيس
وتفسير ذلك عند أبي حنيفة قدر ما يسع قوله أنه وعندنا أن يسع فيها كبر
والأصح عن أبي حنيفة وقائهما قال الرافعي إذا كان الباقي قدر ركعتين أو فوقها
دون ركعة ففي لزوم فرض الوقت به قولان في الجديد أصحها وبه قال أبو
حنيفة نعم **قوله** هذا إنما يصح أن لو حصلت الأملية بالانقطاع على العشرة
فأما لو حصلت على أقل منها لا يجب عليها قضاء الصلوة إلا إذا بقي من وقتها
بعد الأملية ما يسع الغسل والتيمم **قلت** مكذا ذكره القدير في
المقرب عن أبي سليمان عن محمد بن نوادر الصلوة وقال وهو الصحيح والخلق
في الأصل يقال لو ظهرت المرأة وقد بقي من الوقت قدر ما يغتسل لزمها فرض
الوقت **وقالت** في كتاب الأباين محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن أبيه
قال إذا ظهرت المرأة في وقت صلوة فلم يغتسل حتى يذمت الوقت بعد أن
يكون مشغولة في عملها فليست عليها قضاء قال محمد وبه ما خذ وإذا انقطع الدم
في وقت لا يقدر على أن يغتسل فيه حتى مضى الوقت فليس عليها إعادة تلك
الصلوة وهو قول أبي حنيفة **وقالت** في المقرب وذكر سجع عن أبي حنيفة
إذا أمكها أن يغتسل ويغتسلها صلوة وذكر سماعه عن محمد بن مسلم
ولو ظهرت وقد بقي من وقت العصر أو العشاء قدر صلوة ركعة لم يضرها
لأن أي الظاهر ما إذا العصر والعشاء فقط لا ما لظهر والمغرب معهما
يعني عندنا أن في كل منهما قضاء الظهر مع العصر وقضاء المغرب مع العشاء
فقد نقول ركعة لأنه لو لم يكن مع قدر صلوة العصر أو العشاء قدر ركعة لا يلزمها
الظهر والمغرب معهما في أحد قولنا أن يعني **قلت** مكذا خلافاً للأظهر
في قدر الركعة وخلافاً للأظهر في الزيادة على ذلك بقدر صلوة والأصح أنه
يلزمه الظهر بقدر ركعة في فوقها من غير زيادة فالقيد المذكور محال
وهنا ذلك أن الرافعي رحمه الله قال شعرا أن يعني رحمه الله بعد الجهر

يعني

بان الظاهر قد يلزم ما ذكرنا في وقت العشاء خلت قوله في انه بما ذا يلزم من ادراج
قوله ان يلزم بما يلزم به العشاء وذلك ركعة على قول وتكبيره على قول **قلت**
وقد تقدم ان الاصح هذا قاله الثاني انه لا يلزم به بل لا بد من ريادة اربع
ركعات مع ذلك القدر ثم قال وفي لزوم المغرب بما يلزم به العشاء قولين
كما في لزوم الظاهر بما يلزم به العشاء اضع القولين انه يلزم والقول الثاني
لا بد من ريادة اربع ركعات مع ذلك القدر **قوله** له ان الاجماع على جواز
الجمع بعرفة والمزدلفة يدل على اتحاد وقت الظاهر والعصر وقت المغرب
والحق الا انه فرق بينهما في حق الاداء لا عند الدلالة على منيتهما
قلت انما استدلال الرازي بما روي عن عبد الرحمن بن عوف وسامع من
ابنهما قال في الحايض يطهر قبل طلوع الفجر بركعة للمغرب والعشاء
وايضاً فان وقت العشاء وقت الظاهر في حالة العذر ففي حالة الضرر
وهي فوق العذر او **قلت** فانما جعلها مذكورة للصلاة في حلة الجمع
ومسبأ في ادلة الجمع واجوبتها ان شاء الله تعالى **قوله** ان الاحاديث تدل
على ان الاوقات خمس وعلى بيان اول كل وقت منها واجز **قلت**
روي ذلك مسلم في صحيحه والترمذي في جامعه **قوله** واما الجمع بعرفة
والمزدلفة فتثبت بالنص **قلت** رواه مسلم في صحيحه من فعله صلى الله
عليه وسلم **قوله** الا انه يستلزم عليه ما اذا اقام المسافر في اخر جزء من الوقت
فان عليه اربع ركعات اتفاقاً **قلت** لا اشكال فانه نقول اذا بقي ما لم يسمع
الفرص يصيب عليه حينئذ فلا يعتبر عرض المسقط والاقامة ليست منه
قال تميم الا انه قال زفر اذا مضى الوقت على وجهه لا يفضل عن الاحاد
بتعيين السببية في ذلك كجرك فلا يغير ما تعرض بعد ذلك من سفر او عرض
انتهى **قوله** منقوطة اي الحايض من التلوي وقال مالك يجوز لها القراءة
قلت في المشهور من قوله فان ركعتي وفي قراتها قولان قاله من راي
زيد المشهور يجوز وهي رواية من القاسم حكاها من **قوله** ولما تولى عليه
الصلوة والسلام لا تقرا الحايض ولا اجب من القرآن **قلت** روى الترمذي
ومن ما حقه من حديث بن عمر وفي مسند سمعته بن عباس وتالياة المغيرة
بن عبد الرحمن اخبرهما الدارقطني وفي الباب عن علي بن كرم انه وجهه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض حاضراً ثم يخرج فيقرأ القرآن ويأكل معناه
الخم ولا يجبهه وزعمنا قال غيره في صحيحه **قوله** وفيه ان ما تحت الارزاري
ازار اي الحايض حرام عند اي حنيفة لان وطئه حرام والامتناع عما بدا به
في موضع فيه **وخص** سغار الدم اي قال محمد بن عبد بن عبد بن عبد
مقطع لان الثاني بالنص حرمة دون حرمة ما سواه **قلت** النص
قوله تعالى فاعزوا النساء في الحيض وطاهره اعم مما ذكر وقد قال الامام

مدى

العلمي ويان اكلم في كل من قول الله عز وجل فاعزوا النساء في الحيض
موا عزوا النساء في كل احوالهن حتى يسين لنا على لسان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما ازاد بذلك الا عزوا **قلت** ولذلك قال النبي صلى
الله عليه وسلم بعد نزول الآية واصنعوا كل شئ الا التكااح وقالت
عائشة رضي الله عنها اني حايض فقال عليه الصلوة والسلام ان حبستك
لست في نومك وقالت مرة اني حايض فقال ان حبستك لست في نورك
وقال جد حرام من بعد ما حل لي من امراتي وهي حايض وفي حديث عمر بن الخطاب
منه لو كان النصف بيت حرمة الفرج دون ما سواه لم يكن لهذا كله معنى
فالذي عند محمد ما ذكره في كتابه وهو قوله بعد حكاية قول الامام وبلغنا عن
عائشة رضي الله عنها ما رواه اوسع من ذلك خبرنا الصلت بن دينار عن محاذ
سافر المزي قال سالت عائشة ام المؤمنين ما حل للرجل من امراته
وهي حايض قالت يجنب شعرا الدم وله ما سوي ذلك وامتنع له الا انه
من تحله ما روي عن علي بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرؤم
ان يواكل من عقي الخبز ويشرب من لبنه ويجامع من البيوت وان يصنعوا
كل شئ ما خلا الجماع **وفي** لفظ اصنعوا كل شئ الا الجماع اخر حرم الا الجماع
وامتنعوا الا في حيفه ما رواه ابو داود عن عبد الله بن سعد مالت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما حل لي من امراتي وهي حايض فقال لك ما فوق الارار
وامتنعوا من حسن وقال شارح السنن ينبغي ان يكون صحيحاً وروي ابو داود
ايضاً مثله من حديث معاذ الا ان امساده مضعف **ورج** الشروحي في
شرح الهداية قول محمد بن قدامة منطوقه واحاديث اي حيفه مفهوم وهو
عندنا ليست بحجة فلا تعارض للمنطوق قال شيخنا في شرح الهداية ومما اعطاه
لان كونه منطوقاً في المدعى او مفهوم ما ثبت على اعتبار المدعى كيف هو
جعلت المدعى قولنا حبيبه ما حل للرجل من امراته الحايض ما فوق الارار
كانت احاديثنا منطوقاً اعني قوله عليه الصلوة والسلام ما فوق الارار جوا
عن قول السائل ما حل لي من امراتي الحايض فان معناه جميع ما حل لك ما
فوق الارار لان معنى السؤال جميع ما حل لي ما فوق الارار
السؤال وان جعلت الدعوى لا يحل ما تحت الارار وقالوا يحل الا المحل
الدم كانت مفهومه ولا شك ان كلامنا لا اعتبار في الدعوى صحيح فعلم ان
المفهومية غير لازمة في احاديثنا ولا المنطوقية **بشر** لو سلم كان هذا المفهوم
افق من المنطوق لان ريادة قوم المنطوق على المفهوم ليس الا لانه لا بد
دلالة على المعنى بلزومه له وهذا المفهوم ومما انتفا جل ما تحت الارار
مطلق لما كان ثابتاً لوجوب مطا بقا الجواب السؤال لدلالة خلافه على
نقصان في الغرض او العجز او الخط كان ثبوته واجباً من اللفظ على وجهه

ها

حجبه

لا تقبل خبيثا ولا تبدل لئلا العارض والمنطوق من حديث ما
 منطوق فقبل ذلك فلم يصح الترجيح في خصوص المادة بالمنطوق ولا المر
 ما لمفهوم وقد كان فعله عليه الصلوة والسلام على ذلك فكان لا يباشر أحد
 وهي حايض حتى ياترها ان تاتر من فوقه **واما** قوله تعالى ولا تقربوا
 حتى تطهروا وان كان ثيابكم مغلجا فليس بكم اذا لم تنسوا ان تكونوا
 محل اخر بالسنة وايضا ان نظن ان هذه من الزيادة على النص بحملوا احد
 لان ذلك يقيد مطلقه فتنتفع بموقع المعارض في بعض مناوله لا شرع
 فاما تعرض له ولو حمل على غير ذلك كان الجاهل من افراد المهدي عنه لتناوله
 حرمة الاستمتاع بها اعني من الجاهل وغيره من الاستمتاع ثم ظهر تخصيص
 بخصه من كحديث المفيد على ما سوي ما بين السرة والركبة فيسكن ما بينهما
 واخلطه عموم النبي عن قربانه وان لم يخرج الى هذا الاعتبار في ثبوت
 المطلوف لا يتبين ان **قلت** يعني عن هذا ويكفي اثبات المطلوف ما رواه
 ابو يعلى في مشتمل والحق وكيفية احكام القرآن عن غير ما يخطاب رضى
 الله عنه ان نفرا قالوا له فيما نسلك عن بنية امية قال ما هي قالوا ان
 نسلك عن صلوة الرجل في بنية تطوعا بما بيني وبينه ما يصح له من
 منها وعن الغل من كتابه **فقال** لهم انتم انتم والواقات لقد سألتموني
 عن ثلاث ما سألني عن احد منها لست عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 غيركم **اما** صلوة الرجل في بنية تطوعا فنور بينك **واما** ان يصير
 فذلك منها ما فوق الارض ولبسك ما تحته **واما** الغسل من اجابة
 فيه استوصا وضوءك للصلوة ثم يفرغ على راسك ثلاث مرات بذلك
 راسك في كل مرة ثم يفيض على راسك **وقوله** فيجب ولو حمل الى قوله
 وان لم يخرج الى اخر **قلت** بل جميع اليه فقال الطحاوي رحمه الله وكان من
 الحجة لا يبيحه في مذمومة في هذا ان الحكم في ظاهر قول الله عز وجل اغتر
 النساء في المحض ما اغتر النساء في كل احوالهن حتى يبين لنا على سائر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما اراد بذلك الاغترال على ما في حديث ابن مسعود كان ذلك على
 اغترال الجاهل منكم خاصة ثم راد خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اغترال
 على ما تحت الارض منهن فكان اولى من خبرنا لان فيه زيادة على ما روي من
 ثبت بذلك عندنا ما قال ابو حنيفة وهو قول اي يوسف انتهى **وقوله** او
 بعض وقت صلوة قال الساج اراد به ادناه وهو ان يغسل من الوقت
 قدر ان يقدرفه على الاعمال والنجاسة لان يدوم الا يتطاع من اول الوقت
 الى اخره فاذا مضى هذا الوقت يجب عليه الصلوة بلا اعتناء بصلو وطه
قلت هذا محتمل للفظ المصنف لا يدل عليه ولا يصح مذهبا **فان**
 البياض وان انقطع قيل بما لا يحل وطه حتى يغسل او ينهض او

محض عليها وقت صلوة يجب عليها فضا تلك الصلوة **وقال** في المفيد نظيره
 المراه المطلقة طلاقا رجعت انقطع الدم عنها في الحضة الثالثة فيما دون
 العشر عند طلوع الشمس لا يقطع رجعتها ما لم يغسل او ينهض وقت الظاهر
 لما بينا ان المراد بالوقت وقت المكتوبة وانه لا يغسل الا نذهب وقت الظاهر
 وقال الا شيجاني واذا كان اياما دون العشرة فاحتمال معاودة الحوض
 قائم فلا بد من مويد بنظم اليه حتى يقطع هذا الاحتمال ومواما الظاهر
 حقيقة واما اخر انتهى من احكام الطاهر كصروا الصلوة وبناني تحتها
وقال في المبسوط السرحي لو انقطع عنها الدم حين زالت الشمس اياما
 دون العشرة فزوجها ملك الرجعة الى دخول وقت العصر لان الحكم بطهرا
 يكون ضمن لجوب الصلوة دين في ذمتها وانما يكون ذلك خروج الوقت لا
 بدخول الوقت وبعد زوال الشمس في حايض بعد وانما حكم بطهرا جازيلا
 وقت العصر لان صلوة الطهر تصير دينيا في ذمتها **قوله** وحدها اقله يعني
 لا اقل من حوض عند علمائها وقال مالك لاخذ لافله **قالت** من احيات
 واقل مدت في العادة غير محدود فالدفعه حوض **قلت** مسأله في ذلك
 وبه يدل ما علق به لما لك **قوله** وقال الشافعي رضي الله عنه اقله يوم وليلة
 قال المرافعي ان فيه قولين اظهرهما ان اقله يوم وليلة والثاني ان اقله
 يوم **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام دعني الصلوة يوم قررت **قلت** اما
 جاك كحديث يلفظ ايام روي من ما حقه ومن حقه من حديث عائشة رضي الله عنها
 وروي ايضا من حديث جد غدي بن ثابت عن ابي ماجة والطحاوي ولم يستد
 به المرافعي وانما قال لما روي عن علي رضي الله عنه ان اقل الحوض يوم وليلة
 قال ولان المنع فيه الوجود المعتاد وقد قال الشافعي رضي الله عنه رات امره
 لم تنزل الحوض يوما وليلة وروي مسلم عن عطاء وعمر بن عبد الله الزبير
قوله فحده اي بجدا ابو يوسف اقل الحوض يومين واكثره ثلاث لار لاكثر
 حكم الكون **قلت** قال في المحققين عن كتاب الشاف في الحوض حله امتا
 في تفسير الاثر قال بعضهم ثلثة عشر ساعة وقيل ستة عشر وقيل ثمانية عشر
وسما **فان** **بما** **له** يعني قال صاحب كتابه ثلثة ايام بلياليها **قلت** هذا
 ذكره الاصل قال الشافعي في الاجناس يعني بلياليها تقع في مضي هذه الايام
 والبريد بلياليها مقدورها كالايام **قوله** لو رأت عند طلوع الفجر يوم السبت
 وانقطع عند غروب الشمس يوم الاثنين لكانت ثلثة ايام بلياليها ويكون حوضا
قالت صاحب الهداية في التحديق ومدا روي عن اي يوسف اما على
 ظاهره انه واية اقل الحوض ثلثة ايام وثلاث ليليات لان ذكر الايام يلفظ
 الجمع فتاوى من اللبالي قال الله تعالى ثلثة ايام الامر **وقال** في
 موضع اخر ثلاث ليليات سويا والفضة واحده وقال في الحق نوحا

ل

فرون

الشف في الجحش **واما** تفسير طاهر المذمت ان حفظ وقت اول الرويه
 من اليوم والليله مكله ليله من الرابع قيل ذلكا لوقت **بنا** ان
 رات الدم عند عيبه الشفق من ليله الانبياء وانقطع عند غروب الشمس
 من ليله الجحش لا يكون خنصا وان انقطع قبل غيبه الشفق يكون خنصا
قوله لقوله عليه الصلوة وسلم اقل يحض ليله ايام والته عشرة **قلت**
 رواه الدارقطني من حديث عبد الملك عن الغلاء عن كحول عن ابي ما مدان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اقل يحض للحارثه البكره والنبه ثلاث واكثر
 يكون عشر ايام فاذا اراد هي متي خاصه وقال عبد الملك بن ميمون والعللا
 موسى كبر وهو ضعيف ومكحول لم يسمع من ابي ما مدان **وابواب** ان طاهر اسلام
 يكي والضعيف لا يكي الا ان سبب جهته ومكحول ادرك عصره في ما منه وسمع فيه
 فيكفي ولو ثبت ارساله لم يمنع حجه عندنا **قلت** قوله العللا موسى كبر تفسير
 منه وهو موسى ابا حارثه صرح بذلك الطبراني في الكبير ورا حارث
 ثقه من رجال مسلم قال ابو حاتم لا اعلم احدا من اصحاب مكحول او ثقه منه
وروي الدارقطني عن وايله من الاسبق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اقل يحض ليله ايام والته عشرة ايام **وقال** اسناده جاذب المنهال
 مجهول ونحوه ان كبري ضعيف وابواب كالاول وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحض دون ليله ايام ولا يحض فوق
 عشر ايام رواه العقيلي وقال في اسناده محمد بن الحسن الصوفي مجهول
 بالنقل وحديثه غير محفوظ **وفي** الباب عن ابي سعيد اخذني من روى عنه
 رواه صاحب العلل المتن منه ومن اس مرفوعا ايضا من روى عنه
 عدي واعلم ما جلد بن ايوب وقال احمد وان في لو كان صحابي لم نقل بن
 سير بن استحيضت ام ولد لاسي ما لك فارسلوني اثنان من علي بن
 قال بن دقوق العبدية الاستدلال على ضعف روايه الجلد بن ايوب لهذا نظر
 فانما يتوجه هذا اذا ثبت انه سأل عن عتق بن بعدان افي السب ما لك ولنه
 هو الذي ارسل بسال بن عباس **وقال** وقد روي الدارقطني من حديث
 ابي سعيد الا شجر عن عبد السلام عن الربيع بن صبيح عن سمع الشايقوث
 لا يكون الخيض اكثر من عشر ايام **قلت** ابو سعيد الا شجر عبد الله بن سعيد وعبد
 السلام بن حريث من رجال الصحيحين والربيع بن صبيح قال يحيى بن معين ثقه
 وقال احمد لا بأس به رجل صالح وقال ابو زرعه صالح صدوق وقال ابو حاتم
 رجل صالح وقال شعيب بن موسى اذات المسكين وقال بن عدي لم ار له حديثا
 منكرا وله احاديث صالحة متفقها وارحوا انه لا بأس به ولانه ذاربا
 ومن سمع الشايقوث الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كبر
وابواب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الخيض ثلاث واربع وخمس

شعبه

رويه

وستمسح وثمان ولسع وعشر فاذا اراد هي متي خاصه وقال لم يروى
 الاستعداد على الا عشر غير هرون بن زياد وهو ضعيف وروي ايضا عن عثمان
 بن عفان عن نحو قال الامام القدروري ولا يعرف لهم مخالف صحيح فعليهم
ابواب لقول ان ما لا يرد عليه القياس اذا قاله الصحابي حمل على انه خاصه
 فوجهه فكانه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم **وابواب** عما استدلل
 به الرافعي انه ان لم ينفى عنه وقد خالفه من سمعت وشهد طهر ما
 تقدم وهو لا يري قول الصحابي في حجه فليف نقول عطا وقوله المسع فيدلوخو
 والمعتاد **يرده** ما روي بن ما حده عن عدي بن ثابت عن ابيه عن جده عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتي منه تدع الصلوة ايام اقراره شر
 بعقل **وما روي** بن حبان من حديث عائشه رضي الله عنها سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن المتي منه فقال تدع الصلوة ايام اقراره ثم
 تعقل غسلا واحدا فكل من توضا بعد كل صلوة فكل على ان المعتاد للنساء
 ما بسبب اياما والمعتاد للرجال على طهران التي رأت ما روي ذلك متي منه
 والذي رآه الشافعي قد راي الاوزاعي خلافا فان العاده المستمرة
 فيها **قوله** عند الشافعي اكثر من مغدر خمسة عشر يوما **قلت** قال
 الرافعي واما اكثر الخيض فهو خمسة عشر يوما ولبه **قوله** لقوله عليه الصلوة
 وسلم تعبد المراه شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي **قلت** صرح الخطاط
 كاليه في وغيره ان هذا هذا اللقط لا يؤخذ في السنة **وقال** الرافعي
 ما ذكرنا ان الرجوع الي ما وجد من عادات النساء واصحابها ما ذكرنا روي
 عن علي رضي الله عنه انه قال ما زاد على خمسة عشر يوما فهو استنساخه وعن
 عطا رايته من خيض يوما ومن خيض خمسة عشر يوما وعن ابي عبد الله الزبير
 مثل ذلك **قلت** تقدم ابواب **قوله** ابتداءات نفع النساء ومتي خاصه
 مصدر مبهم منصوب على انه معكوب به **قلت** قال في التا في ابتداءات
 بضم التا ابتداءها الله متي خاصه وفي المستصفي ابتداءات نفع النساء وصحتها
 ومساكني منه قال مقدرة وعلى ان يقال ان متي خاصه لمعني المصدر منصوب
 على انه معكوب به نقول الله يداها على النساء للفا على **وفي** الصلح استحيضه
 المراه استمر بها الدم بعد ايامها بالثبث للمفهوم كمن وانعني **قوله** قدر
 بالعتس اي خيضا بعشره ايام من كل شهر والبا في استنساخه انتهى لا يعليل
 في مقام الخلاف وعلله غيره بانها استمر بها الدم فقل الاقل عرفناه جميعا
 فلما جاوز الاكثر وقع الشك في البريد على الاقل وهو خيض واستنساخه فلا
 يخرج عنه بالشك **قوله** للشافعي في المستداه ما لا ستي منه اقوال احدها
 ان خيضا خيضت عشره **قلت** المستداه هي التي لم يتيها خيضا
 وطهر اما مستداه ميمزه وهي التي تزي الدم على نوعين احدهما اقوي او على ليله

انواع احدها اقوى وامت مبتداه لا يميز وهو المراد في الكتاب
 ومما ورد الى عتاده النساء فيه على خلاف الراجح قال الراعي المبتداه التي
 لا يميزها وهي التي يكون دمها من نوع واحد ينظر في جنسها ان لم يعرف
 ابتداء الدم في حكم المقترة وان عرفت الابتداء ففي القدر التي يحضر
 فيه قولان الصحيح انها يحض اقل الحيض ومووم وليله لان سقوط الطهر
 عنها في هذا القدر منقضى وفيما عداه مشكوك فيه فلا يترك اليقين
 الا يتبين او اماره ظاهره كالتميز والعدا والسا في نرد الى عتاده
 غلبت النساء وهو من اوسع ومثل الشوط الصديق ومثل يرد الى
 او التبع ومثل الرد الى السبا او التبع على التحريم لافيه وجان احدهما
 انه على الجبر الثاني وهو الراجح عند الجمهور ان ينظر في عادات النساء
 امن يحض منها او منها **ومن** الملقود اليهن فيه بلله اوجه اظهرها
 ان الاغبار ينسحق غشيه من الاغبار جميعا فان لم يكن لها غشيه بالا
 ينساق بلدها **والثاني** ان الاغبار ينساق العصبية خاصة **والثالث**
 لغشيه نسا بلدها واحده ولا يحض نسا العصبية ولا ينساق الغشيه واداع
 ذلك فعليه ان يجتهد وينظر في امر النسق المعتبره من فان لم يحض منها
 او سبق اخذت بذلك وعلى هذا جملة قوله صلى الله عليه وسلم يحض في
 علم الله منها او منها وان كان عاداتهم جميعا اقل من ست او اكثر من سبع
 ففيه وجان اظهرها انها تورد الى الست في الصور الاولى والى السبع
 في الاخرى اخذا بالاقرب الى عاداتهم وانما خبر عيون العدمين وعاداتهم
 الست لا محذور بها فلا عدول عنها **قول** ما يراها ان يكون يوم وليله
قلت تقدم ان هذا هو الراجح في هذه المبتداه **قوله** او الوسط يعني
 باليه ان يقدّر بوسط الاكثر وهو سبعة ايام **قلت** ليس بلله اقوال لو
 له في هذه المبتداه قولان الراجح انه يوم وليله والسا في نرد الى عتاده
 عائلي السبا ومن ذكرنا قال الامام ابو الحسن القدوري لانا ان
 ليس بعاده للمتنقضة لا يجوز ردها اليه كالنور ولان كل ما ردت المتنقضة
 اليه لم تقع فيه الغشيه كالابام عندنا والوان الدم عندكم ولان العشره
 دم نفع ان يكون حبصا فلا ينقص منه لغير عتاده كما لو وقف الدم والجواب
 عن دليل الراجح ان السقوط اثر احدث واحدث قد ثبت بيقين ولا يخفى عنه
 بالكل كيف وقد ثبت لسا ان الجبض يكون بلله واربعه الى العشره
 والجواب عن غسله باحدث انه لو كان نصا او كما قيل فيه لم يتصور ان يكون
 الراجح خلاف مقتضاه وانما هو من قبيل المؤن وقد قال ابو اليبه المعنى
 فيه انه صلى الله عليه وسلم امرها ان يحض ستة ايام من الشهر ان كانت اياما
 الملتصقه مبعده ايام فعلى هذا لا يكون مما عني فيه **وامت** المبتداه

تفسير

ت

المميز ما استدل به الراعي لقولهم فيها بما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها
 قالت مات فاطمة بنت ابي حنيفة فقالت ترسل الله ابي امره استخاض لولا
 اطهر افادع الصلوة قال لا انا ذلك عرق وليس بالحضه فاذا انقضت حضه
 فدمي عند الصلوة واذا ادبرت فاعلى عندك الدم وصل **قلت** يعني يدل
 على ان المحضه يعرف والجواب انها تعرف بالوقت الملتصق بدليل ان ما جاء
 رواه بلفظ اجتنبي الصلوة ايام حبضتك مسترا عسلي **وفي** لفظ لا تجدوا كما
 علمك كل شهر عتدا ايام اقارب ثم عسلي **وفي** لفظ الدار قطق اطرى ايام
 اقاربك فاذا جاء وقت فاعسلي **ولما** جاء في حديثه ام سلمه كما رواه مالك في
 الموطأ بلفظ لنظر الى عتد الليالي والا ايام التي كانت يحض من الشهر قبل ان
 يصيبها الذي اصابها فليترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فاذا خلف ذلك
 فليغتسل **قالت** وروى انه قال ان دم الحيض اسود وان له رايحه فاذا
 كان ذلك فدمي الصلوة **في** عسلي وصلي والجواب ان هذا اللفظ متروك
 الاول هو عندكم لانه لا يحكم للجبض بالاسود خاصه ولا يحكم للاسود بحكم الجبض
 خاصة لقول الراعي انها تكون خايعه في ايام القوي مستخاضه في ايام الضعيف
شهر بما اذا تغير القوي والضعيف بخروج اللون فالاسود قوي بالاضافه الى الاغبر
 والاحمر قوي بالاضافه الى الاسقم والاسقم اقوى من الاسود والا كدران جلدنا
 حبصا والثاني ان القوي يحصل ما حدي حصل ثلاث اللون كما ذكرنا والراجح
 فالذي له رايحه كبريه اقوى مما لا رايحه له والخبير اقوى من الرقيق وفي هذا الايشتر
 اجتماع الصفات كلها بل كل واحد يقضي القوي وطرفا **ولو** كان بعض دمها
 موصوفا بصفه من الصفات الثلاث والبعض خاليا من جميعها فالقوي هو الموصو
 بها وان كان بالنبعض صفه والبعض الصفات الثلاث فالقوي الذي يروى ان
 في البعض صفه وفي البعض صفه اخرى فالحكم للسا بقومها ولما سقط الطاهر
 ما عاد احتمال ان يكون المراد انه اسود يعرف بالايام ولان الجمهور في احراز
 الاستخاضه ذلك الايام كما رواه من ما جاء واحدا والحاكم في مكان فاطمة بنت
 ابي حنيفة **وكا** رواه مسلم وغيره في مكان ام جبيره بنت جحش وكما رواه
 مالك من حديث ام سلمه واللون مروي في خبر واحد مستحيل ان يترك المني
 صلى الله عليه وسلم بيان الاصل في الدلالة الا في خبر واحد وترك الفرع في عامة
 الاخبار **وعند** روي الطحاوي وغيره عن عدي بن ثابت عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المني منه تدع الصلوة ايام اقاربها وهذا عام لم يخرج
 على سوال فكان العتد على الاحتمال مكان الرجوع اليه اولى **وعند** الكليني
الدم المضعف للولادة او ردا ان هذا غير مانع لانها لو ولدت من شهرها
 يكون لها حبه حرج لا يغيب فاصلاحه بزواجه من الفرج ولو ولدت ولم تزدنا
 لا يكون نفثا لغسل احبها عند اي حيفه وقال ابو يوسف لا يجب

ها

س

قوله لقول ام سلمة قالت النبي صلى الله عليه وسلم كرم مجلس المراه اذا اولدت
قال اربعين يوما رواه الدارقطني وعنه قالت كانت النفس تغد على عبد
رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما رواه ابو داود والترمذي وروى
عليه البخاري وصححه الحاكم وحسنه النووي وقال معني حديث كانت تؤمر
ان تجلس الى الاربعين اذا لا سبق عاده جميع امثل المصنف في حيزه ونفسا من
قلت يؤتى روايه الدارقطني المتقدمه وقد رواه الدارقطني من حديث
عثمان بن سفيان قال قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس من
اربعين يوما وقال رواه ابو بلال الاسعري وهو ضعيف **قلت** قال سفيان
حاتم روى عنه ابي والسنن وذكره بن حبان في التيقن وقال يعقوب له
وقال الحاكم لم يثبت هذا كله لا يقدح على الطريقه الفقهيه ورواه الدارقطني
ايضا من حديث عائشه وعبد الرحمن بن عوف وفي اسانيدهما ضعف لكث
شواهد لما قدمناه ورواه عن عثمان بن الخطاب وعن عثمان بن عباس والنسائي
وعبد بن عمر وقال ابو العباس بن جرير الاصحاح اجمع الصوابه رضي الله عنهم ان
مدة النفس اربعون يوما وانما جاز الاختلاف بعدتم **قوله** وقال الشافعي
اكثره ستون يوما لقول الاوزاعي عنده ان نرى النفس تسهر هكذا
قال الرباعي **واكواب** ان غارض اسرها في الدهر لا يصلح سنة فيما فضلا
عن حجة **قوله** وقال مالك يسأل النساء عن قدر النفس لانه يعرف من جهنم
ولا نرضيه قاله من حاجت وفي حديثه اكثره تسعين او مائتي النساء والبرقع
روايتان بن الما جسون التسعون احت ابي راحارث عن عبد الملك الملقب
السكون ولا يسأل النساء الوقت بمجلس مطرف به زابت ما كما يعني **قلت**
اكواب ان هذا العدد يلدغ الخبز فلا يبرد على ما قدمناه **قوله** وحمل ما يراه
الحامل من الدم في ايام عا دة استحقاقه لا حيزه اي قال الشافعي لا حيزه
لانه دم خارج من الرحم وقت العاده فيكون حايضا كما قبل **قلت** هكذا
قال الرباعي وزاد لقوله عليه الصلوة وانكم دمرا الحيض اسود يعرف الملقوق لم
يعضل بين الحامل والحامل **قوله** ولنا ان الحيض دم الرحم وما حمل
منه دم الرحم فكيف كانت كالحامل **قلت** هذا فرع صحة المقدمة الاولى
ودليله العاده المستمرة في ايامها نوعها فلا يصح التباين وقد حكم الشارع
بكون وجود الدم دليلا على فراغ الرحم في قوله صلى الله عليه وسلم الا استنج
الحالي حتى ينفض وانما الحيض حتى يستمر من حيضه مع كون المري حياضا عما
معلوم يجوز كونه استحقاقه وهي حايض ومنع ذلك اهدر هذا التجوز نظر
الى الغالب في انه لا يظهر عن فرج الحامل دم وان جاز ان يكون استحقاقه ن
لنذر الاستحقاقه **واكواب** عن استدلاله بالحديث انه من حديث عائشه
رضي الله عنها وهي لم تعتبر هذا وقدر روى الدارقطني عنها باسناد جيد

اي قالت في الحامل ترى الدم الحامل لا يحيض يغتسل وتصل بكان معناه
ما تقدم **قوله** ولو حمل طهر في الاربعين فهو نفاس من ال اخره اعلم النسبي
قول ابي حنيفة **قوله** وفي المصنف من المدة المبتداه بلغت بالحمل الى اخر
يومهم احصاها الحلاف في هذا وليس كذلك بل هذا من صور الخلفات **قوله**
وحمل الثلثه اي المتوالية في الحيض اي في ايام الحيض فاصيحه اي بين الدمين
ينتمع ان يكون احدها نبتا للاخر **قوله** اي طهر ليس المراد طهر بفصل بين
حصتين بل ليس بحيض فهو بقوله في هذه الصوره ان لم تحض في هذا ان
الشهر **قوله** كما اذا رأت يوما دما الى اخره هذا على قول محمد وفي قول ابي
نوسف العشر حيض **قوله** ذلك اي الطهر الغالب **قوله** ولا تنظورا الى
اخر لان الطهر الذي طهره حيض طهر تام وهو خمسة عشر **قوله** وان زاد الدم
على المقدور وهو عشر ايام في الحيض واربعون في النفس من المبتداه اي
في التي بلغت ما يحضر واستمر بها الدم او ما حمل فاستمر الدم عند وضعها والمعتا
فيها اي في التي لها عاده معروفة في الحيض والنفس او تنقص من الاقل اي
الدم من اقل مدة الحيض لان النفس من لاخذ اقله كان استحقاقه **قلت** اسم كان
الرايد على المقدور والتا فضر عنه وفي هذا نظر لان الرايد على المعتاد مع الحاور
للمقدور كله استحقاقه **قوله** وكذا الرايد على المعتاد لان المقدور العادي ن
كالمقدور الشرعي اذا الظاهر ان العاده لا تتغير **قلت** هذا ظاهرا جعل
الرايد على العاده استحقاقه وان لم يجاوز العشره وهو غلط ولا بد من عشف
في جمل هذا الترتيب لوافق المذهب وهو هكذا **وان** زاد الدم على المقدور وهو
عشر ايام في الحيض واربعون في النفس من المبتداه اي في التي بلغت كحيز
واستمرها الدم او ما حمل فاستمر بها الدم بعد وضعها والمعتاده فيها اي
وان زاد الدم على العاده والمقدور في المعتاده اي في التي لها عاده معروفة
في الحيض والنفس كان الرايد على المقدور المبتداه وعلى العاده والمقدور
في المعتاده استحقاقه **قوله** لقوله عليه الصلوة وانكم دمرا الحيض اسود يعرف الملقوق لم
ايام اقر اليك شعرا عسلى وصل رواه من ما حة واحد **قوله** ولم يامر بها بالاستنظار
في ثلثه ايام وقال مالك المعتاده اذا استمر بها الدم فمكة ايام من الرايد على
العاده لمحق بايامها مخرما بعدها يكون طهرا ان امك الاستنظار سئلته ما كانت
عاده اني عشر يوما وما دونها في خمسة عشر يعني ينبغي ان يكون الاستنظار عمله
في خمسة عشر يوما **قال** من حاجت والمعتاده ان تادي بها الدم خمسة ايام
خمسة اوال فيها روايتان خمسة عشر وهذه روايه اخري وهي المشهور فقيل على
اكثر عادهها وهذا مذهب المدونة وعليه مشي خليل وقيل على قوله وهذا
لاين جيب وما بين الاستنظار وبين خمسة عشر قبل طاهر وهو نص في التام
في الموازيه وظاهر المدونة في الحج **وقيل** محتاط فيصور وتنفي ومنع التزوج بعد

بعض ما ياب وهذه روايه من ذهب ولا يعتبر اللون وقال الشافعي رحمه
تيميز بها ما للون فتكون كايضا في ايام قوع اللون ومحتاجه في ايام جفنه
الي اخر **قلت** المصداقه عند تقسيم الي ذكره لقادته والى ناسيه والذكر
تفسيره الي فاقه للتفسير واي واحد من الواجد ينظر ان يوافق مقتضى العاده
والثبوت كما اذا كانت محيضة من اول كل شهر ونظر الباقي فاستحيضت فترات
منها سواء اذا وباقي الشهر حصر محيضة تلك الحمة واعتقدت كل واحد من
الدلائل بها حتميا وان لم يوافق مقتضاها نظر ان لم يتخلل بين التفسير
والعاده فذراقل الظن كما اذا كانت محيضة حتميا كما ذكرنا فترات في دور عشرين
سواء اذا حصر حصر شواحيضت فيه ثلثة اوجه اصحها وبه قال بن شريح
وابو اسحق انها نرة الي التمييز فحيض في العشر كذا لقوله عليه الصلوة والسلام
وما يحيض اسود يعرف ظاهره من غير حيض ولا ان التمييز منه موجوده
والعاده دلاله قد مضت والرد الي الدلاله الموجوده اولى والساني وبه قال
بن خيران الاصطحي انها نرة الي العاده فترد الي الحمة القديمة لقوله صلى الله
عليه وسلم فليست بعدد الايام والساني التي كانت محيضة لم يفصل ولا العاده
قد بقيت واستقرت وصفه الدم بعرض النيطان الا ان يراه لو زاد الدم القوي
على خمسة عشر يوما بطلت قوته **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام طهيت
صبيح ما يحيض عيضا اسود **قلت** الصواب بيت اي جيب **قوله** ولما قوله
عليه الصلوة والسلام لم يمتحنه وعي الصلوة ايام اقربك فان النبي عليه الصلوة
والسلام اعتبر الايام دون اللون **قلت** قد يقال من قبل الشافعي رحمه الله انه
اعتبر الايام دون اللون في هذا الحديث واعتبر اللون في الحديث الاخر فكلنا
هذا على ما قلنا التمييز والاخر على الميم كما رايته الفقيه اي احسن براخص
فلا ينم الا ما قدمت **قوله** ولما ما روي رواه مالك في الموط **قوله** ولم
لشرط الاعاده لبقول العاده قال بن الحنفية يحيض الظاهر سقط لم يمتحن
عنه اي يوسف وعليه الفتوي **وكذا** قال في الكافي والاحكام والاحكام في
العاده الاصلية وبها ان يري دم من مسقيين وظهر من مسقيين على الولا
اكثر **وقال** في الحنفية وعاده المبتداه سقطت بلاحلاق **قلت** معناه
اذا زادت المبتداه دما صحيا وظهر اصحها من واحد شواحيضت بالاستمرار
فانه يصير ذلك عاده له من اول زمان الاستمرار قال في المبسوط لان هذا
الاتصال عن حالة الصغر وذلك عاده في النساء فيحصل بالمره فاما الاستمرار
عن العاده الثانية لا طبع بعاده فلا يحصل بالمره حتى يتأكد بالتكرار بوضوح
الفرق ان احاطه هناك الي نسخ العاده الاولى وانبات الثانية فلا يحصل بالمره
فاما هنا فاحاطه الي انبات العاده دون النسخ فيحصل بالمره وفي القولين
فيه ان استمرار العاده المتقدمه دليل على انها العاده التي اعتادت فلا يبطر

حكم هذا الدليل لا يدل مسئله وهي العاده بخلاف المبتداه لانه لا
متعارض لها في حق انتهى **وبين** هذا مبتداه ران خمسة دما وخمسة عشر
ظن ان استمرارها الذي كان من اول الاستمرار خمسة وتصل في خمسة عشر يوما
وذلك دارها **شعر** تفسير الدم الصحيح ان لا ينقص عن ثلثة ايام ولا يزداد على
عشر ايام ولا يصير مغلوبا بالظن **وتفسير** الظاهر الصحيح ان لا يكون دون خمسة
عشر يوما ولا يصل المره في مئيه بدم من اوله او وسطه او اخره وكان بين الحيضين
او بين النفس او يحصى **قوله** ران العاده الجعليه الي اخر **قلت**
صوت العاده الجعليه الي اخر **قلت** صوت العاده الجعليه ان تری اطرافها
مختلفه ودما مختلفه ثم استمرارها الدم قليل يعني على الاوسط وقيل يعني على
اقل المراتب الاخيرين وبه يعني فان طرقت على الاصلية قبل سقوطها وقيل
لا وسقط الجعليه برويه المجلد من بعد ذلك شعر الاستمرار ولو كان يحصى
من خمسة ومن سبعة فاستحيضت فانها تدع الصلوة خمسة ايام ثم تعسل
لتوم خروجها من الحيض وتصل يومين في الوضوء لوقت كل صلو لانها متحاضه ولا
تقر في روجها في هذين اليومين ولو كان اخر عدها ليس للزوج من اجتهاد فيها
وليس لها ان تزوج بزوجه اخرها شعر تعسل في يوم خروجها الان فتأخذ
بالاصطط في كل جانب **قوله** ولا ياحيضة ان الموطد الي اخره **قلت** نص هذا
صواب محمد بن قيس ان يقال ولا وجه لنقض العاده الا بالاعاده لما مر **قوله**
لكن المذكور في الكافي مع الجعليه الي اخره وكذا قال في الكافي **قال** في فتح القدر
وهذا يصلح لتفسير للعبارة الاولى اذ قلنا ما يستمر كال وقت بحيث لا يقطع
حظه فيؤدي الي ثبوت حقيقة الا في الامكان بخلاف جانب الصفة منه بدوام لقطاعه
وقتا كاملا وما يتحقق **وبين** على شرط الاستيعاب في الاستدراك لو
لوم ان جرحه اسطر الي اخر الوقت فان لم يقطع توجها وصل في جرحه فان
فعل فدخل وقت اخره فاقطع فيه اعاد الاولى لعدم الاستيعاب كما قالوا في
جانب الاقطاع لو توجها على التبدل وصل على الاقطاع او انقطع في اتنا الصلوة
ان عاد في الوقت الثاني فلا اعاده لعدم الاقطاع او انقطع في اتنا الصلوة
وقد اتينا وان لم يجد فعله الاعاده للاقطاع التام فتبين انها صلوات المعذ
ولا عذر في هذا **ومنى** قدر المعذور على ردا التبدل برباط او حشو او كان لو
جلس لا يستل ولو قام مالا وجب ردة فانه يخرج ردة عن ان يكون صاحب عذر
وبين ان استل جالس ما يما ان سأل بالبدلان لان تركه في جود الامور من
الصلوة منع الحديث فان الصلوة بايما له وجود حالة الاختيار في الجملة وموجب
المنفل على الداية ولا يجوز منع الحديث بحال حالة الاختيار وعن هذا اقلنا
لو كان بحيث لوصل في اياما او فاعدا مالا جرحه وان استل في الاستل والقيام
والركوع والتجود لان الصلوة كما لا يجوز منع الحديث الا لضرورة لا يجوز مستلها

قوله لا يصح ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعقلون الكفار الى اخره وانه اعلم
 من يعقل عنهم ذلك لكن لم يعقل عنهم الغل **حديث** جعلت في الارض سجدا
 وطهورا منقولا عليه من حديث ابي ذر العفاري **قوله** وموقوله عليه الصلوة
 والسلام انما ارض جفت فقد ذكرت **قلت** لم تنف على هذا في ما تدعي من
 كتب السنة **قوله** لان موضع الاستنجاء لم يظهر بالحكمة ما مرارا **قلت**
 ان كان موضع الاستنجاء على المقدس فلا يطأ به الا حكم المذكور وان كان موضع
 على ان القليل عفو فلم يذكر ذلك للمثله **قوله** ولا كان الوجه ذامبا الى ان
 قول صغير لم يطعم طاهرا الى اخره **قلت** ليس الكلام مع ان ارضي في طهارة
 قول الصبي ويجازي سنة وانما الكلام في كسبه تطهيره **قوله** المراد به جميع ثوب
 عليه **قلت** قال في خبر مطلوب ويؤثر في جميع الثوب وموافقا لان التمسك
 بحكي حكاية الكمال كما في مع الاسر وغيره **قوله** وقيل ادشاه وموما يجوز
 فيه الصلوة **قلت** قال الاقطع اصح ما روي فيه روي ادي ثوب يجوز فيه
 الصلوة كاليزر **قوله** وقيل مطعة منه كالتكم والدخيل **قلت**
 قال في المحيط وهو الاصح وقال في الجاهل مع البرهاني وعليه الفتوي وقال في
 وهو الاصح **قلت** العمل بمدرس احوط فاعمل بكل في صورته اعني اذا كان مؤثرا
 فربح الميزر وان كان مضمنا فربح القطعة منه **قوله** يعني اذا ورد نص في
 بجائز شي ونص اخر في طهارة رجع دليل لشيء الى اخره **قلت** الصواب
 ان نقول ورجح لانه قال في التفسير اذا تعارض نصان ودلت الدلالة على
 تغليب ما اخصى النجاسة وعلم منه انه قد رجع الطاهر كما في السور على ما قالوا
 الاصح ان الذي الظهور به **حديث** استبرأ من البول رواه الدارقطني
 وصححه ابنه **حديث** العربيين موقوف عليه من حديث انس وقا لا
 بالاختلاف وعدمه **قوله** وعدمه قاله ايضا في الرابع وليس بالحق
 لان ما اجمعوا على بجائز سنة ليس في محل خلاف ولهذا قال الامام القدوري
 في التفسير قال الامام كل غير نجسة تعارض بها نصان احدهما موجب
 الظاهر والاخر موجب النجاسة ودلت الدلالة على تغليب ما اخصى النجاسة
 في سنة محققه وان ورد بها سنة نص ولم يرد بها نص في سنة
 معظيمة وان اختلف الناس فيها **وقال** اما اختلف فيه فهو محقق وتغير
 الاختلاف بينهم في الاول استحي موضع الخلاف ما ورد في سنة نص ولم يرد
 بطهارة نص واختلف الناس فيه **قوله** لما روي انه عليه الصلوة والسلام
 التي له ربه رواه البخاري والترمذي من حديث بن مسعود **قلت** طهرا ان الله
 حجه في وجوب العمل بمكارهه تدل على ضعف حكمه نصا كما اذا عارضه
 لاخر **قوله** ان التصحیح بلا خلاف واختلاف العلى لا يؤثر في النص واذا
 لم يؤثر يكون حكم النص كالمجمع عليه فلا يصح تحققة قات من قرنته ملاحق

المصنف سئل الاصلين في شرحه من الطرفين **قوله** لاجل من استنباه لان
 النص الوارد في بجائز سنة اذا ضعف حكمه في لغة الاجماع جهاد له وتثبت
 به الحنفية عندها فضعفه اذا خالفه نص اخر ثبت بالاولوية لشعره
 قوله في الشرح نصا رجا اذا عارضه نص اخر فهذا يقتضي ان يكون الحنفية
 متعارضا للنصين انما ثبت وانما يعقوب اختلاف في ثبوت الحنفية للاختلاف
 عند ما يثبت وعند لا يثبت وعساة المصنف قاصرة عن هذا المعنى
قلت قد وهم المصنف في تقرير خلافه فقصرت عبارته في الشرح ونظر
 ان راجح الى طاهرها فاستغنى عنه ولم يحرر موضع الخلاف **قوله** السارح
 فان قلت قصورها بعق عساة المصنف ممنوع لما تقر به علم المعاني في المنة
 المعرف بلام الحسن بقيد المحصر فاللام في الاسمية للجنس فيكون المعنى حسن
 حنفية التي شبهت وتعليلها مخصصة عن النصين وعدمه عنده وغيره فقصرت
 بل ثبت بالاختلاف وعدمه **قلت** لا يصح هذا ايضا لان جمل الحنفية
 غير محصر بالتعارض عنده بل ثبت لعدم التلوي كروا الطيرة المحرمة فعناية
 توجيه الكلام في بوجه هذا المقام ان يقال ان الاما بين لم تعتبر في الحنفية
 تعارض النصين والاعتبار بجاذب الاختلاف من الطرفين **قلت** سورد قول
 ابي يوسف بجائز سنة قول ما يوكل بجبه موافق لقول ابي حنيفة ونجد لم تغلب
 فيه بما يقتضيه ابي سنة ولم ينظر الى اختلاف الاجتهاد فيه لما علمت من ان محلها
 فيه نص لم تعارضه اخر والله اعلم **قوله** جعل قول المصنف في شرحه على انه
 اراد به سنة كما اذا عارضه نص اخر عند فقيه ايضا استنباه لانه لم يعللها
 ان النص اقوى من الاجتهاد فاعتبارهما في لغة المصنف دون القوي لا يخلو
 من استنباه ان شي **قلت** وهذا كله بناء على وهم المصنف في المتن وهو
 عسارته في الشرح وعدم اطلاع السارح على خلاف ذلك ونجس المسئلة وما
 نقلته عن القدوري وعلي ذلك فلا استنباه لان ما تعارض فيه نصا رت
 التحسين هو مخفف اتقا **قوله** اجمعوا عليه فهو معظما اتقا وما فيه
 رضى لم يعارضه غيره واختلفوا فيه قال الامام هو معظما اتقا ولا يخفف فتوهم
 في الدليل نصا رجا اذا عارضه نص اخر شبيه بالمنوع عنه **قوله** اختلاف
 العمل لا يؤثر الى اخره جواب قولهم وقوله كالمجمع عليه شبيهة بالمستوفى عليه
 كما هو طرقت للاستدلال وبعهم صاحب درر البحار فاورد على قول الامام
 المنفي وعلى قولها المنكوك فقال والحنفية بتعارض النصين ومرد المفتي
 وجعلنا ما خلافت ومرد المنكوك **قلت** كل على هذا يرد على قوله المنكوك
 ايضا ومرد المفتي على قولها ايضا لان المنكوك يعارض فيه نصان واختلف
 فيه اجتهادان والمفتي كذلك وهذا منه بناء على الغفلة عن قول القدوري
 ودلت الدلالة على تغليب النجاسة لان المنكوك لم يدل الدلالة على تغليه

التي منه والمشي لم يرض فيه نصيبان لان حديث امطه عند ولو
بأذخر موقوف على من عتاس ونحوه على الاكثاف بذلك للزوجه جالسه
والباقي قليل واختلاف الاصحاح ليس بنا فيه نص لم يرضه غيره
قوله ولا اختلاف العلماء فيه على اصل اي يوسف **قلت** وعلى ما قال هو
اصل محمد ايضا فلو كان ما قال صحيحا لما خالفه وهذا بين اننا لصواب
ما قدمته **قوله** وقال زفر روت ما يؤكل كجه خفيفه وروي ما لا يؤكل
كجه غليظه لم ان انوال الى قوله كانت محففة فارواها يكون كذلك **قلت**
مكدا قال في المنطومه والهداية وقال القدر في التعريب قال اصحا
الاروات بحسنه وقال زفر روت ما يؤكل كجه طاهر وقال في المحيط وقال
زفر وما لك روت ما يؤكل كجه طاهر وكذا قال في شرح الكرخي قال
لنا ما روي في حديث من سغود ان رجس ولان الروت مستحيل الى الترت
والفساد منفصل من الحيوان على الترت منه كما يفصل من الادي **وجه**
قول زفر ان الاروات قد استبان الناس لها بدلالة انهم لا يجنبونها
طهرتهم وخفاهم وتتملونها في النسايس ويطلبون بها السطوح مدح كد
على طاهرها ولان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره ومزرك ولو
كان ما يفصل منه نجس جنب للمحمد النبي **قلت** وفي الصحيح انه صلى
الله عليه وسلم التي عليه سلاخ زور وموسا جدم تقطع بيلوته **قلت** فاما ان
يكون عن زفر روايان او احد هذين غلط **قوله** خفيف عند اي خيفه
لانه مذوق من الطوي والغاي عنها متعذر **قلت** سمعت هذا في ليل ط
قوله اعلم ان لكل فر والطيور المحرمه مشكل على قولها لما سبق من ان
اختلاف العلل تورث الخفيف عندها وقد تحقق فيه الاختلاف فانه طاهر
في روي الكرخي عن اي خيفه واي موسى **قلت** هذا كلام من لم يحصل علم
المسئله وذلك انهما انما يعتبران اختلافهما سابقا لغيرهم في محل وردنهما
نص لم يارضيه اخر وهذا ليس من ذلك في شيء **قوله** لان صيانه الارواح
الاواني عنه متعذر فسقط اعتبارها منه **وقال** ايضا ولا ريب تدرك
من البوكي والتوفي من ذلك هرج فلا يكون بحسن **قوله** هذا هو الدليل الذي
دل على خفه النبي **قوله** فيما تقدم **قوله** وقيل الاصح الروايه انما
روي روي الهذلي انه بحسن كنه خفيف عند اي خيفه وغليظا صديها
قلت ومكدا قال في الهداية وقال في الحقدوق والاصح روي الكرخي في
في مبسوط السهني **قلت** وهذا الصحيح اولي من صحيح الهداية انما
خرا المحرمه والما قوله في الاستحالة واستراهما في الدرق من الموي **قوله** ونظره
من ما كولا اي اخذ من ما كول الطيور كالحمام والعصفور طاهر عندنا **قلت**
قال في شرح الكرخي وادعي مالك الاجماع على طاهرها وروي ان من سغود

تعلقه

رطها

منه

ذوق عليه عصفور فتركه وعن عثمان بن عامر ورقت على رأسه مسح ر
وصلي ولان المتلبس لا يحتنون ذلك في مساجدهم وفي المسجد الحرام من
لبن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا ولو كان نجس لم يجنبوا المساجد كما
التي ماتت **قوله** وقال ان في رجهه خرا الما كول من الطيور نجس لاحاله
الطبع اياه الى الفساد انتهى **قلت** والجواب ان استحالة كاستحالة الطين
والحماه وذلك لا يوجب الفسخ **قوله** وقال ان في رجهه خرا الما كول من الطيور نجس لاحاله
لان رطوبته من المنيه فالنجس باق في اجزائها انتهى ولم يوجب عنه الشارح
فلم يترس من الخلاف **قوله** لان نجس المحل يوجب نجس ما فيه **قوله**
لاح الى استنباه وموان الى بعده ان كانت مما تنعصر كانت سبغ ان يطهر
وان كانت مما لا تنعصر فكذا عند اي يوسف لما سبق من ان صرا المنعصر
عند يطهر بالعتل والخفيف **قلت** **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام
اذا اتمتم الصلوة فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها متفق عليه من
حديثه الى ايوب **قوله** وذكر ان نحو صدر الاسلام حواز الاستدبار اذا
كان دليه ما قط على الارض الى اخره **قلت** على ما ذكر صدر الاسلام سبغ
ان لا يترك في العمار **قوله** لمواظفة النبي صلى الله عليه وسلم **قلت** الله اعلم
بذلك وفيه احاديث من قوله صلى الله عليه وسلم من ذلك حديث عائشه رضي
الله عنها اذا ذهب احدكم الى الف بط فليستطبع كثلثة احمار رواه ابو داود
والنسائي وحديث سلمان وان تستنحي احدا ما قل من ثلثة احمار رواه مسلم والترمذي
وحديث غيره بن ثابت مزيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستطاب
قان ثلثة احمار روي ابو داود ومن ما ج **قوله** واما الاستنحي بالما فليس
لستنه بل ادب لانه عليه الصلوة والتلم فعله من تركه اخري **قلت** طاهر عند
خلاف هذا ففي الصحيحين عن انس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يدخل الخلاء فاحمل انا وغلام يحوي اداوه من ماء وغين مسخي بالما وفي
وقال ابو هريره رضي الله عنه كان النبي عليه الصلوة والتلم اذا الى الخلاء يديه
تاما في تور او ركوع فاستنحي الحديث فان كان مراد الشارح ان النبي عليه الصلوة
والسلم كان يفعل وصيركه بالحجر كذلك وان كان مراده انه كان يمسكه اكثر مما
كان يفعل فلا دليل له على ذلك **قوله** لو روي النبي عن الاستنحي بالما
روي مسلم عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة
بعاء وادعوك وان تستنحي باليمن او ان تستنحي باقل من ثلثة احمار وان استنحي
برجبع او عطر وعن اي هره من النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستنحي بعطر
او روت رواه الدارقطني وعراي قتاده قال قال رسول الله صلى الله عليه
والسلم لا تمسك احداكم ذكركم بيمنه ويمنى ولا مسح من الخلاء بيمنه متفق عليه
واما المطعوم فلي فيه مراضاة المال وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم

ير

مذري

ن

الصدقة عند البصر وكلاهما في العدة وما بعده ولا يصير وكلاهما قبل العدة لا التوكيل
 اطلاق والاطلاق محتمل للتعليق والاضافة **وروي** بشرع علي بن يوسف
 انه اذا قال لعين اجبت ان تبني عيني هذا او قال هو يني او رضيت
 شئت او اردت او وافعتني ونحو ذلك فهو توكيل **ولو قال** لا اربك عن طلاق
 زوجتي لا يكون توكيلا ولو طلق لا يقع **ولو قال** لعنه لا اربك عن طلاقه
 لا يصير ما ذونا فاذ الفقيه ابو الليث الجواب في الوكالة كذا في الاذن
 يجب ان يكون ما ذونا في قول علي بن ابي لان العبد يسكن المولى صير ما ذونا وهذا
 فوق السكون ذكره في الذخيرة ولا بد من كون مبيع لا اربك في خان عدم مباح
 العبد المبيع فوق سكونه اذا اراد بيعه وتقدم على المجهول انت وكل شيء كل شيء يكون
 باكتفاء قال فلوراذ فقال انت وكل شيء كل شيء جائز منعك او امرت منعك صير
 وكذا في البيعات والاجازات والهيئات والطلاق والقاق حتى ملك ان
 يعين على نفسه من ماله وعند اي حصة في المصاوات فقط ولا يلى الغنى النزع
وفي ما وي بعض المتأخرين عليه الفوكي فلما لو قال طلق امرتك او وقت
 ارضك الا اجماع انه لا يجوز **ومثله** اذا قال وملك في جميع ابوري **ولو قال**
 فوصت امرأتي اليك بصير وكلاهما فقط **وكذا** اوصت امرأتي اليك
 الصريح انه مثله **وفي** المبطوط اذا وكله بكل قليل او كثير فهو وكيل باكتفاء لا
 يتقاصر ولا يتبع ولا يشترط **وفوضت** اليك امر مستغلا في وكان اجرا
 ملك تقاضيه الاجر وقضيه **وكذا** امرت بوني ملكا تقاضي **وامر** دواني
 ملكا تحتفظ والنفقة **وفوضت** اليك امر امرأتي ملكا طلاقا واقتصر على
 المجلس **علا** ما لو قال وملكك والوصاية خاله الحيوم وكاله والوكالة بعد
 الموت وصاياه لان المنظور ليل المعافي فوكيلك في كل ابوري واجتنب تمام
 نفسي ليس بوكيلا عما فان كان له صناعه معلومه كان له ان يستأجر
 اليه فكل وان لم يكن له صناعه معلومه ومعا ملاته مختلفه فالوكالة باطله
ولو قال وملكك جميع الامور التي يجوز فيها التوكيل فتوكيل قيام نشاؤ
 البياعات والائامه **واما شرائط** بعضها يرجع الى الموكل وبعضها يرجع
 الى الوكيل وبعضها يرجع الى الموكل به ومسببات الكتاب **واما حكمها**
 فولاية التصرف الذي يني وله التوكيل وصيغة الا عقد غير لازم وما خرج به
 الوكيل باق ان شاء الله تعالى **قوله** روي انه عليه الصلوة والسلام وكل حكم
 بن خنار لشرها الا حصة روي المدي عن حكم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لشر
 له اصحابه **وفي** الطهارة ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشر حكم بن خنار
 وبالنزوح عن بن سلمه **وفي** النسي وعين ان ام سلمه قالت تم ما غفر فرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الموكله لارسول الله عليه الصلوة والسلام قال كذا
 العلامة كذا لادن رحمه الله وانما يفيد ذلك حديث اخر حقه البيهقي انه عليه

والعلم
 والشرع
 والحق
 والعدل

والسلام طلب ام سلمه اليه عن غفر فرجها رسول الله عليه الصلوة والسلام وهو
 يومئذ غلام صغير **قلت** القصة واحسن فيكون زوجها توكيل امه اياه لكن
 بعد الحكم ففر من صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا يصح الوكالة الا ان يكون الموكل
 مالا لا يتصرف من شرط يرجع الى الموكل **قوله** قبل هذا ليس بشرط عقد
 اي حصة **قلت** لم يقل احد ان هذا ليس بشرط عند بل اجمعوا على انه شرط
قلت في المدايع واما الشرايط فانواع بعضها يرجع الى الموكل ومما ان يكون
 ممن ملك فكل ما يملك به بنفسه لان التوكيل تفويض ما يملكه من التصرف الى غيره
 فلا يملكه بنفسه فلهذا محتمل التفويض الى غيره فلا يصح التوكيل من المجهول والصبي
 الذي لا يعقل اصلا لان العقل من شرائط الامتلاء الا ترى انما لا يملك ان
 التصرف بانفسه وكذا من الصبي العاقل فيما لا يملكه بنفسه كالطلاق والعتاق
 والحيثه والصدقة من غير اذن الوالي لانه لما لا يملكه بنفسه من غير اذن وليه فلا
 يملك تفويضه الى غيره بالتوكيل **واما النقص** الدائم بين الضر والنفع
 كالبيع والايجان فان كان ما ذونا له في القاي مع منه التوكيل لانه يملك بنفسه
 وان كان محجورا منعقد موقفا على ايجان وليه وعلى اذن وليه ما ليجان ايضا
 كذا في فعل بنفسه لان في العقادة فائدة لوجود المحجور المحال وهو الي وكلاهما
 من التصرف المحجور **وتصح** من المادون والمكاتب لانها ملكان بانفسهما يملكانه
 بالتفويض الي غيرهما بخلاف المحجور **واما** التوكيل من المهر المتزوجات ان سلم
 بنفسه وان قتل او مات على الرده او حتى يدارا محرم يتطل عند اي حصة وهذا
 ابي يوسف ومحمدنا فدلست بوث املاكة **وجوز** التوكيل من المهر بالاجماع لان
 تصرفات المهر تدفع فدون بلا خلاص انتهى فليق يقال انه ليس بشرط **واورد**
 في شرح الهداية للقوام الاتفاق في قبيل لا يستقيم هذا الشرط الاعلى فذهب الى
 يوسف ومحمد انه لو كان شرط الوكالة ان يكون الموكل مالا لا يتصرف على مذهبي
 حصة لم يجز ان يوكل المسلم الذي يبيع خمر او شرابه وهو جائز في مذهب اي حصة
 مع ان المسلم لا يملك التصرف بنفسه فعلم انه ليس بشرط على مذهبه بل الشرط عند
 ان يكون الوكيل مالا كاله لك التصرف الذي وكل به واحال الى ان قال ومعنى قوله ان
 يكون ممن ملكا التصرف ان يكون له ولاية شرعا في جنس التصرف با مملية نفسه بان يكون
 بالغا قلا على وجه يملكه حكم التصرف واراد عليه شجنا العلامة بان هذا خطأ
 اذ يستحق ان لا يصح بوكيل لصبي المادون لعدم البلوغ وليس بصحيح بل اذا وكل
 الصبي المادون يصح بعد ان يعقل معني البيع **واورد** ايضا علي قول صاحب
 الهداية كل عقد حاز ان يعقله الانسان بنفسه حاز ان يوكل به عين ان هذا ليس
 مطرد ولا منعكس **اما** الطرد فيرد عليه الذي ملك يبيع الخمر بنفسه ولا يملك كل
 المسلم بذلك وعلى العكس المسلم لا يجوز له بيع الخمر وشرها **وجوز** له ان يوكل الذي
 ندك على مذهب اي حصة **واجب** ما ذكره الشارح **واورد** ايضا ما

اذا قال ببع عبدي مائة اشد او اشتري به عبدا صح التوكيل مع انه لا يبيع
مسا شرع الموكل لمثل هذا **وقال** بعتك عبدي هذا بعد او اشتريته
هذا منك بعد لا يجوز واجب بالفرق بين التوكيل والمبايعه في ان
يمنع في المبايعه لا التوكيل وذلك لان في التوكيل لا يفسخها الى المبادعه لا
لذاته ولذا لا يمنع في بعض البيوع كبيع فغيره صريح طهات حاضر او شرابه
وجها له الوصف لا يفسخ اليها في التوكيل لانه ليس بامر لازم كملك المباس
للزوم ثم اذا صح التوكيل بزيد فان كان بالشرافا شترى عبدا بغير عيبه
لا يجوز كما لو اشترى الموكل نفسه او بعينه ان كان فتمتة مثل فقه العبد
او اقل مما لا ينفق عليه لا يجوز **وقال** في الوكالة بالبيع ذكره في الدخيرة **قال**
سبحن العلامة ولا يخفى ان قوله كان بالشرافا شترى عبدا بغير عيبه لا يجوز
كما لو اشترى الموكل نفسه ليس اطلاقا لما عرفت من مذهبنا في شترى احد الصديقين
او التوأمين او الثلثة بغير عيبه على ان ياخذ اربعا شرا ببيع ومعي مدون والهدية
في حب والشرط **وفي الصعري** اذا وكل انسان لا يصير وكيل قبل العلم بالوكل
قوله كالصبي والعبد الى اخره وفيه اختلاف من توكيل الوكيل فان الوكيل انما
له حكم تصرف ومرا ملك فلا يصح توكيله الا ان يصرح له به خفيه او معنى **واورد**
على الوجه انه يملك موصية توكيل الوكيل مستتب انه ملك التصرف فملك توكيله وهو
ان ملكه شرط جواز تملكه لا علته لبله من وجوده الوجود فجاز ان لا يوجد عند
وجود الشرط لفقد شرط اخر كما مع فقد العلة **قوله** اذا وكل الحر البالغ او المأذون
مثلهما **قوله** في شرح الهداية كان ينبغي ان يفيد ما قل ايضا لان المجوز
اذا وكل غيره لا يبيع وكأنه انما لم يفيد بذلك لان غالت احوال الحر المأذون ان
يكون عاقلا وكونه مجنونا نادرا **وما** اطلق المأذون حتى يشمل العبد والصبي الذي
يعقل البيوع والشرا اذا كان مأذونا في التجار ومثلهما ليس بغيره بل مثلهما وعلى
حالا منه توكيل العبد المأذون حوا ودونها كوكيل كمال بلغ العاقل بعد
ما ذونا **قوله** اي يعرف العبد الفاضل من الوكيل **قلت** ليس هذا المعنى
عند احد من العقلاء **وقال** شيخ الاسلام في شرحه بشر المأذون معنى قول محمد
اذا كانا فصلي جعل الشرا والبيع ان يعرف ان الشرا والبيع سالت ويعرف
العبد الفاضل **وقال** في شرح الهداية اي يعقل معناه اي كما يلزم وجوده
من انه سالت بالفسخ الى كل من المأذون كالب الى غيرها فسلت عن البايع ملك
المبيع وملك له ملك المثل وفي المشتري بملك **قوله** الا لهرل هذا قول بعض
ان من شرط الوكالة ان لا يملك الوكيل بالبيع والشرا **قوله** سبينا العلامة واي
ارتباط بين صحة الوكالة وبين الوكيل هل يبيع ويملك او كان يبيع ما وكل
بيعه وغايته ان لا يبيع ذلك البيع والوكالة صحيحة **قوله** انسان الى انما لو
كانا مأذونين سعلق لهما الحقوق **قلت** ليس هذا على خلافة لما نقله عن

الدخيرة من التفصيل **قوله** اعلم ان الصبي والعبد المحجورين وان لم سعلق لهما
الحقوق بلفظها التمس وتكليفها المبيع اعتبارا في التوكيل بخلاف التمس والمشتري
بالعقد فتصل الى قلة وهو الوكيل يصح عقد وان لم يتعلق به الحقوق ونظير
الصبي والعبد المحجورين في عدم تعلق الحقوق الرسول من القاضي وامينه ومن
ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البايع مضر علم انه سيقاد ويجوز ان له
حب والفسخ لانه دخل في العقد على ان حقوقه سعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه
بغيره كما اذا عثر على عيب **قوله** وما ماخذ المتقضى الى اخره قال في الايض
اما التوكيل بالاستقراض فلا يصح ولا يثبت الملك للابترقية استقراض الا اذا
بلغ على سبيل المرساله مقبول ارسلني اليك لتسقرض منك كذا مائة نصير
نايب عنه لان الافتراض عتار عندها والملك يثبت ضرره لا اصلا فكون
القبض اصلا لنتم العقد وهو ملك القبض فلا يصير نايبا عن الخبير في حق الحكم الا اذا
جعل نايبا في حق القبض بان جعل رسولا عن المتقضى لتقع القبض **قوله**
و يجوز التوكيل بالخصومه الى اخره في الملبوط اجعت لامة عليه **وروي** السهقي عن
علي رضي الله عنه انه كان يوكل بغيره بالخصومه ولم يملك عليه منكر ولا غير عليه
مغير فكل محل الاجماع **وقوله** لان الانسان قد يعجز عن المبايعه بنفسه على
اعتبار بعض الاحوال فاحتاج فيكون بسبيل منه دفعا حاجته بان حله عنه
الوكالة **قال** في الدخيرة اذا قال وكلتك بالخصومه ولم يرد على هذا الا نصير فكيلا
لانه لا بدري من خصمه وفيما يخصه ونفع النفاوت في الخصومه ما خلا الاجماع
ما يقع فيه الخصومه وباعتبار الاشخاص فكان الموكل به مجهول بنفسه على هذا
وانه مانع من التوكيل اذا لم يفوض المشيه الى الوكيل **واما** اذا قال وكلتك
بالخصومه التي بيننا او قال وكلتك وكيل بالخصومه بيننا او ما اشبه ذلك فقد
ذكر شيخ الاسلام والشيخ الامام الراعي المأذون ان يصير وكيل لانه اضاف
الوكالة الى الخصومه الواقعة بينهما وانها معلومه **وذكر** من لا يملك الشرا انه
لا يصير وكيل لانه لم يبين في اي خصومه وكله وعسى يكون بينهما خصومه اخرى
هذه ولم يفوض المشيه اليه فكان الوكيل عاجزا عن تحصيل مقصود الموكل **قوله**
وبالبيان اي ياتي الحقوق هو اذ اوها وبما سبقت بها اي استيفاء الحقوق من هذا
قوله الا في احد البقاص اي في النفس ومادون النفس فلا يجوز للتوكيل
استيفاء ومنها عند عيبه الموكل **قلت** على هذا يكون الاستيفاء منقطعاً
في الهداية متصلاً فقال الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاء
مع عيبه الموكل **وعلى** هذا يقال للموكل ان لا يبيع فها وكيل يقال له لا يجوز
استيفاء فان كانت الصوره انه وكلنا مستيف ذلك بعد الايات صدق ان
يقال لا يجوز للتوكيل ولعل عبارات المتأخر ترشد الى هذا **قوله** لانها
مندران بالنسبة قال في الهداية بل هو الظاهر يعني العفو **قوله** لكونه مندرا

قال الله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى **قوله** خلاف عيبه شامدا الاصل
يعنى كذا والقصاص فانه يستوفى ذلك مع عيبه **قوله** حيث لم يكن الى اخره
يعنى وليس فيه شبهة سواء ولا يخفى ان هذا التعليل بما يستقيم في القصاص
دون الحد لان العفو فيها لا يتحقق صفت بلا دليل قال في الهداية وليس كل
احد دخلا في حالة الكفارة اي حضرة الموكل فانه يجوز للتوكيل ان يستوفى جنيته
لاستيفاء الشبهة فان في الهداية وليس كل احد حسن الاستيفاء فلو امتنع عنه
مستد باب الاستيفاء اضلا قالوا من احوال سؤال مقدار ما يقال يعنى الى
جوز التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص من حال حضرة الموكل وهو القصاص
لانه استيفاء ما قام مقام الغير فصار كالشهادة على الشاهد فاجاب عنه فقال
انما جاز التوكيل باستيفاء ما حال حضرة الموكل ومما لا يستوفى لان ما لم
يجوز النيابة تطلبت الحدود والقصاص من لان المستحق لها زعم لا يحسن استيفاء
فلا بد من استيفاء به من مقدار على ذلك قيل لا يصح المحقق ومما في القصاص
واما الحد فان الذي يلي استيفاء الامام وقد لا يحسن جاز توكيل الحد
والا من منع **قلت** مذكورة على ان الوكالة بنفس الاستيفاء الذي هو كماله
والقطع وحرا العنق لم يضع محمد المسئلة في ذلك وانما هي بطلت **قال** الامام
محمد في الاصل واذا وكل رجل محلا تطلب قصاص في نفس او في دورها فانه
لا يقتل وكالته في قصاص **وان** وكلة ما قامته البيعة على ذلك لم يقتل
قول ابي يوسف وبقيل **قوله** ابي حنيفة عن الغائب والمريض وبقيل **قوله** محمد
على الغائب والخاص والمريض والصحيح فاذا بلغ القصاص لم ينفذ حتى يحضر واجبا
القصاص ولا امضى محله حتى يحضر الطالب **وحدة** القذف وهذا السرقة في
ذلك كله سواء **وقال** في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة قال يجوز وكال
الرجل فيما يجب من حد او قصاص في اقامة الشهود فاذا جاز الموضع الذي يقبض
فيه او يؤخذ ما كدلم يؤخذ الا يحضره الولي قال في الاسلام وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف لا يقتل وكاله في حدود ولا قصاص في اقامة شهود ولا في غير ذلك
وقول محمد في هذا مضطرب **اما** التوكيل في استيفاء القصاص من فاما لا يجوز اذا
غاب الموكل لاحتمال العفو اما عند حضرة فلا يأتى استيفاء الوكيل لعقد الشبهة في
الحدود ولا يستوفى عند عيبه المقدوف وعند عيبه المستروق منه لان المستروق يصير
مقتضا اليه عند استيفاء الحد بسقوط عصمة المال فلهذا شرط حضرة **وكذلك**
في حد قطاع الطريق **وكذلك** في حد القذف **اما** في حد قطاع الطريق فاما قل
وجه اخر يجمع الكل وهو ان القاضي ما يؤد بدرا الحدود والقصاص وفي حضرة
صاحب الحق دريا ذلك كله لانه اذا عارض الحق بهما كلفه رجة على الجاني فيجب عفو
ان كان للعفو مدخل في ذلك الحجة وكذلك الشهود فسطل محله **وما** اذني الى الدرهم
واحيا الخليل **قلت** فيؤخذ من عبارات الامة ومن الدليل ان ليس المراد توكيل

الامام الجلال ولا توكيل في القصاص من مقتضاه **قوله** اي بايات الحد يعنى
حمة المقدوف والمستروق منه ما قامته البيعة على السب **قوله** في هذا الحكم
يعنى يقول لا يجوز الوكالة ما يات بالحدود والقصاص وقول محمد مضطرب فان
الاجاب يوسف دنا الى ابي حنيفة وظاهر الهداية ترجيح كما في المسوق **قوله**
وفي التبدل شبهة يعنى وهي مما عجز عنه في هذا الباب **قوله** كما لا يشك في
على الشاهد ولا يثبت دقة الشاهد مع الاحتمال ولا يثبت القصاص في قصاص التوكيل لا يثبت
حال الغيبة **قوله** حجة الاستيفاء فيها وهي الشهادة والوجوب مضاف الى الجاني لا الى
السعي استيفاء **قلت** ان وضع الشريعة الاختصاص لا سقوط الحد وهذا
الخصومة سعى ابيات والاختصاص فيه فلا يجوز **قوله** لو صح هذا لم يجز اتنا
من الموكل نفسه لانه ساع الى اخره وذلك محل الاجماع **قلت** ان الفرق ان الوكالة في
زيادة تخيل وزيادة تكلف لا تملكها اذا لم ير انه توكيل لا استيفاء عليه لضعفه
موسع الايات والشرع اطلق في ابياته لا بد ذلك لتكليف التوكيل ولا بد ذلك
بل اذا عجز ترك لانه صلى الله عليه وسلم لما هرب ما عجز فلا يرتقم **وعلى** هذا الكلام
التوكيل باجواب من حاسب عليه الحد والقصاص يعنى قال ابو حنيفة رضي الله عنه
وقال ابو يوسف لا يجوز وكلام ابي حنيفة في هذا الفصل الظاهر لانه شبهة اي شبهة
البديهة لا يمنع الدفع اي دفع القصاص بجوز الدفع بما تقوم مقام الغير كالشهادة على
الشاهد في العفو غير ان اقول الوكيل غير مقبول على الموكل لما فيه من شبهة عدم الامر به **قوله**
او يريد السفر والقاضي لا يصح في دعواه ارادته فينظر في ربه وعلى سفره
وسأله مع من يريد السفر فيسأل دفعه من ذلك كما اذا اراد فتح الاحزان فحذر
السفر **قوله** ولا يراها غير محارمها الى اخره قال في الهداية ان هذا التفسير للحدود
قال في شرح الهداية وليس هو الحق بل ما ذكره المصنف قوله وهي التي لم يجزعا
ما ليروز **وفي** ادب القاضي للصدر الشهيد اذا كان المدعى عليه مريضا او
مخدرا وهي التي لم يعتد بها خروج الا لضرورة وفي لخره من الاعتذار التي لو جهل
التوكيل بغير رضا الحظم عند ابي حنيفة فيض الملة اذا كان القاضي يقضي في المسجد
وهذا على وجهين ان كانت طائفة قبل منها التوكيل بغير رضاه او مطلوبة ان احضر
الطالب الى ان يخرج القاضي من المسجد لا يقتل توكيل بلا رضا الطالب **ولو** كان
الموكل بموت فعمل وجهين ان كان في جسد هذا القاضي لا يقتل التوكيل لارضاء
لان القاضي يخرج من السجن لجامع سره يجهل وان كان في جسد الوالي ولا يملك الوالي
من الخروج للخصومة يقتل منه التوكيل **قوله** وقال زفر لا يعتبر وقوله ابي يوسف
اولا **قوله** لانه ما موردا لخصومه يعنى وهي ميت رعة والامر بصادرة من
لانه من الملة والامر بالسبي لانه لا يملك له الملة والامر بصادرة اذا
استثنى الامر ونزكية الشهود في عقد التوكيل بكلام متصل وتبصر وكلام لا يكار
سواء كان التوكيل من الطالب او من المطلوب في ظاهر الرواية وروي عن محمد رجة

على

انه اذا وكل الطالبة واستثنى الاقرار بجوز وان وكل المطلوب لا يجوز والعقد حوا
 طه الرواية لان استثنى الاقرار في عقد التوكيل انما كان حجة الموكل لا حجة
 لان التوكيل باخصومه جاز عند اصحابنا الثلاثة فلو اطلق التوكيل من غير استثنى
 لتضرر الموكل وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين التوكيل من الطالب والمطلوب
 لان كل واحد منهما محتاج الى التوكيل باخصومه **هذا** اذا وكل باخصومه واستثنى
 الاقرار في العقد **اما** اذا وكل مطلقا استثنى الاقرار في كلام مفصل يصح عنه
 ابي يوسف وعند محمد لا يصح **واما** التوكيل بالاقرار فله في الاصل انه يجوز وذكر الطحاوي
 انه لا يجوز **وجوز** التوكيل باخصومه من المضارب والشريك شركا العاين والمفوض
 والصه الماذون والمكاتب لانهم يملكون اخصومه بانفسهم فملكون تفويضها الى غيرهم
 بالتوكيل **وجوز** من الذي ما يجوز من المثل لان حقوقه مصنونه سرعية عن الصباغ ن
 الحق **وقوله** ونعتي يقول زفر وفي خبر مطلوب والفتوى على قول زفر انه لا يملك
 وفي الداية والفتوى اليوم على قول زفر **ونظرة** الرقيل بالفتوى على ملك العتق
 اصل الرواية لانه في معناه وصفا الا ان العرف بخلافه وموافقا على الوضع والفتوى
 على ان لا يملك **وفي** الجامع الصغير وكل وكيل باخصومه لا يفتن ان الامتثال لانه
 رضي بامانتهما لا بامانته احدهما واجبا عليهما ممكن خلاص اخصومه **قوله** وفي الفتوى
 الصغرى الى اخر **قلت** لفظه نية وكله باخصومه في كل حقه في مصر كذا او
 يقتض غلظة في مصر كذا يصبر وكلاهما كان واجبا يوم التوكيل وبما حدث
وكذا لو وكله متفاضي ديونه في مصر كذا او وكله باخصومه في كل حقه قبل اهل هذه
 البلد او قال في بلدة كذا يكون وكلاهما باخصومه في كل حقه قبل اهل هذه البلد
 وما حدث له استثنى ما والعباس ان يكون نصيب السهل ونصيب الرجل سوا عله
 في الدخيرة فان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه وفي كل حق مضاف اليه يوم
 التوكيل حيث قال وكلتك مطلقا بقبض كل ديني وكلتك باخصومه في كل حقه في مصر
 كذا والدين الذي يضاف الى الموكل هو الحق الذي يضاف اليه في وقت التوكيل كالم
 وقت التوكيل دون الحاد بعد التوكيل الا انهم تركوا هذا التماس وادخلوا
 بعد التوكيل بالعرف فان العرف بين الناس ان من اراد سفرا يوكل غيره لشهر
 من ثوبه او بقبض حقوقه على الناس يريد بذلك التوكيل بالقيام والحادات جميعا
 حتى لا يصيب مستثنى من حقوقه فلو كان العرف صرفا الوكالة الى الكل ولو وكله بغير
 دين له على خلاف ذكره الروايات انه ينصرف الى القيام لا الى الحادات جميعا
 واستثنى بالان تزل الغيا من الفصل الاول لمكان العرف ولا عرف فيها اذا
 التوكيل بقبض كل حقه قبل شخص بعينه او اشخاصا بعينهم **وكان** حواهر رايه
 يدعي ان العرف في هذا ايضا حال تميم الدين وعميم الحق بان يقول ديوني او حقوقي
واما حال خصيصه فلا عرف **وفي** المسئلة وكذا لو وكله بقبض كل حقه على الناس
 واخصومه فيه بين ولا قيام والحادات **وروي** الحسن عن ابي حنيفة او اتاح

انت وقيل في الذي يلي على الناس لم يقع على ما حدث **قوله** في الموجود فقط
قال في المسئلة والفتوى ان يكون نصيب المصر وعيين الرجل سوان
 منصرف التوكيل الى الفتى يوم التوكيل في الوجهين جميعا **فيما ذكر**
 مسجعة الاسلام في باب الوكالة بالدين اذا وكله بقبض كل حقه لم يقتض بلان
 ينصرف الى القيام والحادات جميعا فتا مل عند الفتوى **قلت** قدمت
 الوجه **وفي** المستثنى اذا وكله متفاضي كل دين له لم يشر حدث بعد ذلك من له فله
 ان يفتق ضاه **عن** وكيل الرجل بقبض فله فانه بقبض ما حدث من الغلة
وقوله وكله باحصاره كل دار له او يبيع كل عبده فهذا على ما كان في ملكه يوم التوكيل
وقوله وكله ببيع الامه فولدت ولدا ليس له ان يبيع الولد عند محمد وعويبي يوف
 روايتان **ولو وكله** ببيع نخل فامرت نبي كالحار **قوله** وعلق حقوق العقد
 فيما يضاف الى التوكيل به لا بالموكل اي قال ان في الحقوق متعلقة بالموكل
قلت الموجود في كتب ان نصيبه خلاف هذا قال في الحاوي الصغير وحكم
 العقد متعلق بالتوكيل **قال** شراجه فيعتبر رويته وبهذه مرفا زفره لجلس
 ولا يعتبر رويته الموكل ولا مفارقة المجلس ان حضر **وكذلك** في بقا بطلان
 وقبض رأس مال السلم في المجلس **قوله** وفي الفتوى الصغرى لا يستقل الحقوق
 الى الموكل فيما يضاف الى التوكيل مما ذم التوكيل حيث وان كان غايها **قلت**
 وثامه صحت في الفتوى ومراذه ما دام باقيا على الوكالة لقوله ولو اطلع الموكل
 على عيب بعد التسليم لا يرد الا باذن الموكل لان الوكالة انتهت بالتسليم
المحيط يخرج التوكيل عن الوكالة ما متيا ثلثه اما بالعرف او بانه امر بانه
 مان امثل ما امر به او لم يجره عن الامتثال ما امر به انتهى **وفي** المحيط ايضا
 والواجد لا يتولى طرف في العقد في البيع والشراء **ولا** يتولى طرفي الخلع والكتابة العتيق
 والصالح عن دم العقد اذا لم يكن التبدل مستثنى وان كان التبدل مستثنى يتولى طرف
 هذه العقود في طاهر الرواية **وروي** بن سماعه عن محمد ان الواحد يتولى طرفي
 هذه العقود سواء كان التبدل مستثنى او لا **وصح** بعض من يثبت هذا الرواية
 ولم يصح الا اولى **وجهر** هذه الرواية ان التوكيل في هذه العقود بمنزلة التوكيل
 لانه سعيه ومعبه لان حقوق هذه العقود راجعة الى الموكل كما في النكاح
 والواجد لصح سفيان ومعتز كالمسؤول **وجه** طاهر الرواية ان هذه العقود
 لا تصير متفاضي وضه الا بتمسكية التبدل وقد امر الموكل بالمتفاضي وضه فيكون في
 حق التمسكية وكذا لا يرد الا الى اخره **قوله** اعاقا كما في الفصول **قلت** ليس في الفصول
 اتفاق على اختلافه والفظه والتوكيل بالبيع والشراء اذا اضاف العقد الى الموكل
 لا يرجع حقوق العقد الى التوكيل بل يرد الى الموكل في قول من شرف الدين النواحي
ورايته في وكالة الجاهل الاصغر **قال** ابو القاسم الصغار رجل من
 رجلا ان يشتري له عند فلان بثلث فقال صاحب الصدة نعم عبيدي هذا من

فلان الموكل بالمال دبرم فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل لان الموكل امره ان
يقبل عن نفسه فمضى العمد الوكيل دونه ومضى قبل غلب الموكل وصار
في الف **وقال** في بنية الفتوي قال لصفت بالصحة ان الوكيل يصير
ضوئها ويؤتف غلب احبازه الموكل **قال** في الجبض الكلي واستصوبه
قاضي خان **قوله** في مثال ما يصنف العقد الي موكله كان قال خالف
موكلي بكذا وكذا في امثاله **قلت** تنادي في من يادي الراي صحة هذا لما
يعطيه عبارة القدوري ومن ينفقه **شمر** تا مقلت فاذا الشئ لم يمتعي
لان الموكل لم يصدر منه ما يصيف اليه وما ذكر الوكيل لا يصحح للايجاب ان
كان موجبا ولا للقبول ان كان قابلا **ثم** تفتحت الفتا فاذا في شرح الكا
صفا اذا وكله شروخ وكن فقال زوجت من فلان ان يملك وفي الصنك وكذلك
في جميع انوري فقال طلفت امرأتي اذ قال وفقت بجمع ارضك فانه كذا
نقله **وفي** العيا بيه ولو وكله حلا فخلع فقال الوكيل طلفت فلانة من زوجي
غلب كذا احبازه **وفي** الوكيل **الحية** وكل رجلين بخلع بالمال دبرم فخلع احدنا بالمال
دبرم واحباز الاخر لم يجر وان قال احدنا طلعت وقال الاخر جلتها فهو جائز
وفي الدخيرة فيما اذا وطلت المراه بخلع قال لا تغني ايضا فخلع الي
المراه لا بد وان تقول خال امرأتي فاذا ان المراد بالاضافة ان لا تغني عن
ذكر الموكل **واما** القرض والتمس به فلا يصح الا على سبيل الرسالة بان
يقول ايت فلانا وقل له انه فلانا ارضك بهذا المان علي ان يعطيه به رهنا
وامرأتي ان اقبض الرهن منك **والرهن** اذا بلغ الرسالة بخلعت المحقور
بالرهن **وان** قال وكلت بان ترض فلانا هذه الما بيه وما خذ به رهنا
فاقرض واخذ الرهن فالحقوق للوكيل لانه اضاف العقد الي نفسه كذا في
الدخيرة **وقال** فيها ايضا واذا دفع الرجل الي رجل ثوبا وامر ان يرهته
له بعشر سمقره له هذا علي وجه **اما** ان يخرج الامر الكلام يخرج كماله
ان قال له اذمت الي فلان وقل له ان فلانا سمقر من عندك عشر دراهم
ورهن منك هذا الثوب **او** يخرج الكلام يخرج الوكالة ان قال وطلب ان
تستقرض لي من فلان عشر دراهم ورهن هذا الثوب منه **والما مور**
بعد ذلك ان اخرج الكلام يخرج الرسالة بان اضاف القرض او الرهن الي
الامر ان قال لفلان ان فلانا سمقر من عندك عشر دراهم ورهن منك هذا
الثوب بعشر فيكون القرض الامر الي **وان** اخرج الما مور الكلام يخرج
الوكالة بان قال لفلان ارضني عشر دراهم وارهن هذا الثوب مني
فمقل يصير سمقره لنفسه **وفي** العتول عن قباله اي بيع وانقاد
الرسول فريض لفلان المرسل فاقرضه وضاع في يده فعلى الرسول **واما**
المس فالصدق والاعانة والايذاء والرهن على الشئ الاومك

من

وتصدق عليك واعارك واودعك ورهن منك ولو اضاف الي نفسه كان
مخافا ووقع في مشروخ الهداية في ذلك ومبته لك موكل او رهته
فصل في التوكيل بالشئ التوكيل بالشئ خاص وعام اشترط
الحاض بقوله واذا وكل الي اخر **قوله** ذكر حشته كونه هذا التوكيل
اي لا بد من ذكره اذ لو لم يذكره كانت الجهة فاحشته والمذكور في الكتب
ان الذي لو لم يذكره كانت الجهة فاحشته النوع اما لو لم يذكر الجنس لعلم
ما وقع التوكيل بشرايه ومفهوم هذا ان ذكر الجنس ليس فيه حاشية
وما كان كذلك يصح التوكيل بشرايه وليس كذلك في ذكر الثوب لايصح
معك التوكيل قالوا الجهة الفاحشة هي ما كانت في الجنس كالتوكيل بشرا
الثوب والداية والمرق فلا يصح شئ التمن او لم يسر **قوله** وان
يقع مبلغ ثمنه ان للوصيل اعني اذ لم يذكر الجنس لا يصح وكذا ذكر التمن قد
علمت ان هذا في النوع كما مسئلة ما ستر لي دابة بالمال او ثوبا بما به فالصواب
ان يقال اذا وكله بشراشي فان كان اسم ما وقع التوكيل بشرايه مما يقع علي
الوان مختلفه فلا يجوز التوكيل الا بعد بيان النوع نحو اشترى ثوبا لان
اسم الثوب يقع علي انواع مختلفه من ثوب الاريسم والعطن والكتان
وغيرها فلم يذكر النوع كانت الجهة فاحشة وان بيت التمن وان كان
مما يقع علي نوع واحد فلا بد من ذكر مبلغ ثمنه او صفته **وقد** سمي الانواع
اجناسا **قال** في تحت راي الوارل اسم الثوب تنافا وكل اجناسا مختلفه
قوله فانه يعوض لستحنا فيصير بفوضا فاما كانه قال اشترى ما ند
قوله لم يكن للوكيل شراؤه لنفسه حتى لو اشتراه لنفسه يقع الشئ الموكل
سوي يوكي عند العقد الشئ لنفسه او صرح بالشئ لنفسه ما قال اشترى
اني قد اشتريت لنفسي وهذا اذا كان الموكل غائبا ولو كان حاضرا صرح بشرا
لنفسه يصير لنفسه اي يكون الشئ للوكيل **ولو كان** قمة الدابة مثلا
ما سمي بالدرهم روي الحسن عني في حقه انه يلزم الموكل كانه اعتبرها جفا
واحدا **قوله** ولو خالف في القدر يكون على هذا **قلت** اطلق فيه وقال في
البدائع وان كان المقصود مقدار ما لا يقع رايك سرفه يلزم الوكيل
قوله ولو كان في النية حكم المقدار فيقول بعد دراهمه انما استويا
في كد عوي والابكار وفي مثل هذه الحالة يجب عليم الحال كضاح الطاع
مع المتاجر اذا اختلفا في القطار الما وجبانه بحكم الحال فكذا هذا **قوله**
محضره النية وقت الشرا او العقد عليه حكم المقدار ايضا عند اي يوسف
وعند محمد يكون المستر للوكيل **ولو وكله** بان ستر لي عبدا وكله اخر مسئلة
ودعا العر اليه فاستراه فقال نويته لفلان فقبل لانه ملك الشئ كله
واحد منها ولا يرجع لاحد منهما متى لم ينفذ الشرا الي مال واحد منهما فيكون

البيان اليه **وصار** كما لو كان الموكل واجدا واشترى الوكيل بالثمن و
مطلق كان القول قوله انه نواه لنفسه او لوكله لان مطلق الاضا فمحملة
الاضا فله الى مال الموكل والى مال نفسه وهذا الاحتمال جاز من جهة يرجع
في البيان اليه **قوله** رده به الى اقرح لان الرد بالعيب من حقوق العقد
ومواليا الوكيل ولهذا كان الوكيل خصما لم يدر عجيبة المبيع كما للمبيع والمتحقق
فقبل التسليم الى الموكل لا بعد التسليم اليه **قوله** وان رضى الوكيل بالعيب
لمنه العقد لهذا طاهر على قول ابي حنيفة ومحمد واما على قول ابي يوسف
فعلى قول بعض المتأخرين امة عندهما فلان الرد بالعيب من حقوق العقد
والوكيل صليل به من حقوق العقد ولهذا ملك الوكيل بالمبيع ابر المبيع
عن الثمن عندهما فملك الوكيل لشر ابر المبيع عن الثمن ايضا واما على
قول ابي يوسف فقد اختلف المتأخر فيه ومما منهم على انه يرضع ابر الوكيل
المبيع عن العيب ولا يرضع ابر الوكيل بالمبيع المشتري عن الثمن عند ابي يوسف
وغير قوا بينهما بان الوكيل لشر ابر المبيع اصل موجه فاعبها جهة الاضالة
في حقوق الاضرار بالموكل نحو المظالم به بتسليم المبيع والثمن ومما اشتهر ذلك
واعبها جهة النيابة في حقوق الضرر بالمالك والابن عن الثمن بضرر المالك
لان اصل هذا كان الثمن في ذمة المشتري وتعد الابن بصير المبيع ذمة
الوكيل وربما يكون المشتري املا **اما** الابن عن العيب لا يضر المالك
لانه لا يملك في حق الموكل بعد الابن الا ما كان ثابتا قبل الابن فان اصل
الابن للموكل اختيار ان يرضع بالعيب وان شاء لا يرضع ويلزم الوكيل
ومذا اختيارا يرضع بعد الابن عن العيب ونزل في هذا منزلة المالك **قوله**
والموكل ان يرضع الى اقرح وانما كان للموكل هذا الجار بعد رضا الوكيل
بالعيب لان المالك في حق الحقوق عقدا ان يرضع او اعتبارا رضى الوكيل
بالعيب بوجوب بطلان حق الرد في عقده **اما** لا يوجب بطلان حق الرد
في حق الموكل **قوله** ولو وجد الموكل به عيبا تعد موت الوكيل برقة الموكل
ان لم يكن للوكيل وارث او وصي **قلت** قال في الصغرى **وذكر** الفضلي ان
الوكيل لا يبيع اذا مات عن وصي في حقوق سفل الى وصيته دون الموكل ولو
مات ولم يوص برفع الى الف في فيض وصية وموقوف لبعض مشايخنا
وقال بعضهم ينقل الى موكله ولا يبه قبض الثمن ذكره في اخر الباطل الاول
من سفل ذات ابي ميم **قلت** وفي سفل ذات ابي ميم قال بعض مشايخنا ان
الوكيل اذا مات قبل قبض الثمن نكده وصا ينقل ولا يبه القبض الى الموكل لا الى
الوصي لانه محجز بنفسه عن القبض **وقال** بعضهم ينقل الى الوصي لانه قابض
مقام الوصي فان تعد محجز الوكيل عن القبض لان فعلنا به فاعلم مقام عقده
قوله لان من باع ملك نفسه من الاصل ان على ان يكون الثمن لغيره لا يجوز الى

لك

اخره **فصل** قد يجوز التوكيل سعي بحب في ذمة الغير كما في التوكيل بالشر
بان الوكيل مو المطلق بالثمن والثمن بحب في ذمة الموكل بمعنى ان يجوز
فيها حر فيه بما مع معنى الدفعية فان المثل فيه دين في ذمة المسلم اليه ان
كالثمن فانه دين في ذمة المنزى **اجب** بان المثل فيه دين له حكم المبيع حتى
لا يجوز الا مستبدان به قبل القبض وليس للثمن حكم المبيع فلا يلزم من جواز التوكيل
قبول الثمن الذي هو جاز مجرى التسع في البيا عات جواز التوكيل لتسول المبيع
الذي هو الاصل من كل وجه والان التوكيل يقبل التسلم توكيل ما لا يملك الموكل
نفسه نقضه الاصل لان قبول التسلم بيع ما ليس عندك وبيع ما ليس عند
الانسان مما لا يملكه بنفسه فكان العيب من ان لا يجوز لو قبل الموكل بنفسه
في السلم كما في بيع العرين اذا باع ما لا يملك **لكن** عرفت ذلك ما لم يرضع
صلى الله عليه وسلم رخص السلم والرخصة وردت في بيع ما ليس عندك حتى حتم
لا في التوكيل ببيع ما ليس عندك خلافا للتوكيل بشر حيث يرضع وان لم يرضع
في ملكه لان البشر ما ليس عند الانسان جاز على وفق الفاس وكان الوكيل
به جازا على وفق الثمن **قوله** وان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
نقل العقد **قلت** لم يذكر بعينه عيبا له القدوري وبني ولا يغيره مفرقة
الموكل **قوله** املا اذا لم يكن الموكل حاضرا الى اخره فيل هذا عن شيخ الاسلام
قال اما اذا كان الموكل حاضرا في مجلس العقد نصير كان الموكل صارف بنفسه
فلا يعتبره مفرقة الوكيل **قلت** وهذا خلاف نص القدوري كما قدمت خلافا
الرؤية والدراية فالسبب الاصل في باب لو كاله في الصرف واذا وكل له
رجلا ودفع اليه عشرين دينا يرضعها بذراهم هو جاز ولا يفسد ذلك عيبه
رت الدنا يرضع عن الصرف لانه لم يملك العقد انما ولي العقد الوكيل **والا**
وكل له رجلا خلافا لصراف له ذراهم وكل اخر رجلا بذنا يرضعها فالسبب الوكيل
ويضا دقا هو جاز ولا يفسد ذلك عيبه الموكلين **واذا وكل** رجل رجلا يرضع
بصره فان يرضع لاجل ان يرضعها دون الاخر وان صرفها جميعا هو جاز
بان قام احدهما قبل ان يقبض فذمت استقضت حصته الذي ذمت في الصرف
وبني النصف وحصته الاخر الباقي جاز فان قاما جميعا وكل ارب المالك
قبض الدنا يرضع فانه لا يجوز لامها وليا المبيع فلا يجوز ان يقبض غيرها الا ان يكون
حاضرا فيها مبراة بنفسه وبها خاضع فان هذا جاز انتهى مكررا الرؤية
والدراية **وعلى** هذا عول في المطولات والمختصرات فقال الحكم ابو الفضل
في الكافي واذا نصا في الوكيلان لم يقع لهما ان يرضع فاحق يرضع لهما ولا
يضرهما عيبه الموكلين عنهما **وان** وكل رجل رجلا يرضعها لم يكن لاجلها
ان يرضع به منه فان عقدا جميعا فذمت احدهما قبل القبض تطلبت حصته
وحصة الباقي حاضرا **وان** وكل جميعا رت المالك في القبض اذا اداوه

كل

كل

ن

م

نا

بطل الصرف وقال الكرخي في المختصر والا اعتبار ما فتر في المتعاقدين **ولا**
يعتبر ذلك فتر في غيرهما من محال عليه ولا هيل وكذلك لو امر كل واحد
من المتعاقدين رجلا ان ينفذ عنه فان قام الامر عن الجلس فبطل
الصرف وان كان الوكيل حاضرا مع الاخر وان قام الامر بالذبح لم يطل
الصرف **شمر** قال ايضا والا اعتبار بفترة المتعاقدين دون المجزأ والقصر
واجب للبايع على المشتري دون المجزأ وموثر له من وكل يبيع فنه له رجلا
فبا عهدها حقوق البيع للوكيل دون الموكل في جميع ما ذكرنا وقال في
الشم لا سطر في ذلك الى افراف غير المتعاقدين **وقال** في التبدل والعترة
لنفا العاقدين واقرأهم ولا يعتبر بفترة الموكل لان الحقوق لا يرجع
اليه بل هو احيى عنها صفاء واقرأه بمنزله واحده وقال في الهداية فان
فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر
مفارقة الموكل لانه ليس بمعاقد والمشتري للعقد قبض العاقد وهو الوكيل
بمصرفه **وقال** في التوقيف وبطل الصرف والتكليف بفترة الوكيل دون
المشتري **وقال** في الوافي وغيره بفترة في الصرف والتكليف دون الموكل
وقال في الكفر وغيره بفترة الوكيل في الصرف والتكليف دون الموكل **وقال**
في المختار والوكيل في الصرف والتكليف بفترة لا مفارقة الموكل وسع
منه المتنون شرأها **قول** لان توكيله اياه الى اخر **وجه** اخر وهو ان المتبادر
الحكمة حصلت بين الوكيل والموكل وصار الوكيل كالبايع والموكل كالمشتري
منه حتى لو اختلف في التمسح فان وفرة الموكل بالعتبة على الوكيل والتقالف
والرد بالعيب من حيث يصدق له وقد مسلم المبيع للموكل من جهة الوكيل
فيرجع عليه بالتمن **قول** واذا لم ينفذ التمن وما عهدها الى اخره هو هذا
المسئلة ان تذكر في الاثمة وهو حق الجبس وهذه المسئلة ذكرها في الذخيرة
فقال لم يذكر محمد في شيء من الكتب ان الوكيل اذا لم ينفذ التمن وما عهدها الى اخره
وسلم المبيع اليه مسئلة حق الجبس على الموكل الى ان يستوفي الدائره منه
حكى عن الابن سمس الابن محسول الى ان له ذلك وانه صحيح لان حق الجبس للوكيل الى
اخره **وفي** الكرخي اشترى ان يشتري له امته ما لفت فاشترها ثم ومنه ما لفت
الالف للوكيل فلو وكيل ان يرجع على امره **ولو** **ومب** له جسيما به ثم ومنه
ايضا الجسيما به الباقي لم يرجع الوكيل على الامر الا بانحسار به الاخرى **ولو**
له تسعيا به ثم ومنه له المايه الباقي لم يرجع الا بالمايه الى اخره وهذا كله في شر
قول ابي حنيفة وابي يوسف والحسن **وفي** اخره ان الاول حط والثاني هبته
قول ان بدأ الموكل ببيع الوكيل بمقودسك ان علكه في يد الوكيل فملاكه في يد
الموكل فكانه قبض حقيقه ثم دفعه الى الوكيل **ولو** وصحه اليه لا يكون له حق الجبس
بالتمن كذا هبتا وهذا لان المقصود امانه في يد الوكيل والتمن وبيد له على صاحبه

ولم يبق الا ما بين ان يجلس امانه بدين له على صاحبه **قول** لان يد الوكيل له
فيمسكه الامر بقبض الوكيل في بعض حكمي فاذا ملكه ملك من قال الامر للوكيل
ان يرجع عليه **قول** كصفان المعصوب والمقصوب مضمون بقدر من المثل في القيمة
بالغى ما بلغ **قول** لانه ليس له ان يحبس عنه لانه امانه والا ما بين لا يملك
حبس امانه عن صاحبه في حبس صار منعديا **قول** وفيها كما لم يبيع **قلت**
قدم صون غيرهما قولنا في الشرح قبل ذكره في المتن **قول** منسحق العقد فملاكه
بين الوكيل والموكل وان لم ينفذ في حق البايع ومنه لا يمنع كما لو وجد الموكل
بالمشتري عيب فرده ورضي به الوكيل فانه يلزم الوكيل وفسخ العقد بينه وبين
الموكل **ومن** الدليل على انه ليس بنظر الرهن ان هذا الجبس مثبت في النصف
ان بيع بين عتلة التمسح والحبس حكم الرهن لا يثبت في الجبس ان بيع في عتلة
التمسح وانما يثبت ذلك حكم البيع معرف لانه كالبائع لا كالمشتري فان قيل
ثبتت المبادلة الحكمية بين الموكل والوكيل معبى ان لا يثبت الاجل الثاني في حق
الوكيل وفي حق الموكل **في** انه لا يثبت الاجل الثاني في حق المشتري في حق البائع
مع انه يثبت المبادلة الحكمية بين البائع والمشتري فواجه الفرق **واجب**
ما ان الفرق ان الوكيل لما وجب عليه تصفقه للبائع استوجب على الامر من
ما وجب عليه صحت الاجل في حق الامر في ثبت في حقه فتاخير التمسح على الوكيل
يلتزم تاخيرا على الموكل فلا يكون للوكيل صفة المطالبة بالتسليم قبل الحلول بخلاف
التسليم فانه ملله بعقد جديد سوى عقد المشتري فالاجل المذكور في عقد لا يثبت
في عقد اخر **وهنا** الموكل ان يملك المبيع بذلك العقد الذي باشره الوكيل
صحت في حقه ما ثبت في ذلك العقد **فان قيل** لو كان مباحا شره الوكيل
فما مشر الموكل لوجب ان يبر الموكل عن التمسح بالامر الوكيل عنه كما في الكفيل
فانه لا يرجع على الاصيل بعد الاستلام **لكن** الوكيل يرجع على الموكل بعد الاستلام
اجيب بان امر الوكيل عن التمسح انما لا يمنع من الرجوع لان يوفى حق الرجوع
له انما يثبت بالشر الا بالاولا بخلاف الكفيل لان حق الرجوع له يثبت بالاداء وملك
به ما في ذمته وبالامر الا يحصل ذلك **قول** له ان الوكيل ما مورعته لا بالشر
عليه صكون الزايد له قبل يفتي ان لا يملك العشرة عند اي حصة نصف درهم
ايضا ان هذه العشرة يثبت فيها للعشر لا فقتدا **وقد** وكله شرع عشر
فتدا او مسئلة لا يجوز على قول ابي حنيفة **في** اذا قال الرجل لغيره طلق مرا لي
واحد فطلقتك قلت لا تقع واحدة لتؤثر في ضمن الثلاث والمقصود لم يثبت لعدم
التوكيل به فلا يثبت المتضمن تبع **لما جيب** بان ذلك مسلم في الطلاق لا في غير
لم يثبت اصلا لامر الموكل لعدم التوكيل به ولا امر الوكيل لعدم شرطه لان المرأة
امراة الموكل لا امراة الوكيل **فانما** هبت اذا لم يثبت الشر من الموكل يثبت
من الوكيل لان الشر اذا وجد ثقت والا توقف بل ينفذ على الوكيل كما في تاجر

الصور التي خالف فيها الوكيل بالشر **اولا** ثبت المتضمن وهو العترة
 ما في ضمنه وهو العترة الا ان الوكيل خالف الموكل لكن الى جهة ضيقة على الموكل
وقال الشيخ حميد الدين ان الثمن متوزع على اجزاء المبيع فحينئذ كان لكل
 مقصودا فلا يصحقق الشر **فيل** في الفرق بين هذا وبين ما
 اذا امره ان يشتري له ثوبا هزوا بعينه وراهم فاشترى له هريدين كل واحد
 مئتي دينار عشرة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز البيع في واحد منهما
مع ان هناك ايضا حصل مقصود الامر وزيادته فيه خير **ومع** ذلك لا ينفذ
 ما اشتراه على الاسر في شئ منها **فيل** الفرق ان اللحم مرد واث الامثال
 لانه موزون والاصل في ذوات الامثال ان لا تنفك وت القيمة اذا كانت
 من جنس واحد وصفه واحد وكلامنا فيه **اما** الثوب فمن ذوات القسم
 والثوبان وان كانا مئتي دينار في القيمة لكن انما يعرف بالحزر والطن وقد
 لا يعين حق الموكل فيبقى حقه مجهولا فلا ينفذ على الا بر ليجاله **قلت** ربح
 الطماوي قولها حديث عروق السار في شرا الاصحبه لانه لو كانت
 للوكيل لم يفسد الشئ على احد من العلم والدينار **قوله** ولو وكله
 شرا امه فاشترى عميا الى اخره **قلت** اذا وكله بشرا امه لم يصح الوكاله
 وانما يصح اذا سمي نوعا او عنفا **قوله** في العون والحفاظ فترك المصنف شرط
 صحة الوكاله ونسجه ان ارجح على ذلك **قوله** لا الى مثل هذه قال في التبايح
 ولما اختلف لا يجوز غيرها عن الكفار وان كان نصر التحرر مطلقا عن شرائط
 الاسلام لنبوته دلالة كذا هذا **واجاب** بان في باب الكفار قد
 وجد الدليل ان الامر بحلق تحرر رقبته والرقبة اسم فترك كسرها هذه الاخر
 ما اذا كانت تقوم به جنس من جنس الذات استقصا للذات فلا يثبت ولا يظن
 اسم الرقبه **اما** الامه فلا يدل على هذه الذات باعتبار الاجزاء فلا تصح
 نقصانها في اسم الامه بخلاف اسم الرقبه **حي** ان الوكيل لو كان لشرا رقبه
 لا يجوز ما لا يجوز في الكفار **ولو وكله** ان يشتري له جاربه
 وكان له صحبه ولم يسمه فاشترى الوكيل جاربه ان اشتري لمثل القمه او
 اقل من قيمته او زيادته تنفاس من مثله جاز على الموكل **وان** اشترى بها
 لا تنفاس من مثله يلزم الوكيل لان الزيادة القليلة مما لا يمكن التميز عنها
فلو سمعت النقاد على الموكل لصاق الامر على الوكيل ولا يستعوا عن قول الوكاله
 وبالناس حاجة اليه ليست الضرورة الى تحمله **ولا** ضرورة في الكثير الامكان للتميز
 عنه **والفواصل** من المقتل والتكثير ان كل زياده تدخل بحسب
 المقومين فهي قليلة وما لا يدخل هي كسره ان ما يدخل تحت المقوم المقوم
 لا يحق كونه زياده وما لا يدخل كانت زياده محقة **وقد** محمد
 رحمه الله الزيادة القليلة التي تنفاس في مثله في الحام مع نصف العترة فقال

بئس
 اقول ما ترك المصنف
 ذلك لان ما علمه
 كل الخلق من العبد
 قال ادمع
 ذكره الشيخ
 وقد صرح صاحبنا
 انما يملكه
 الصنف

ان كانت نصف العترة او اقل فهي ما يتخاض من مثله **وان** كانت اكثر من نصف
 فهي ما لا تنفاس في مثله **قال** المختص ما ذكره محمد لم يخرج من جرح القدر
 والامتنان كل لان ذلك يختلف باختلاف الثلج منها ما بعد اقل من الثلج
 فيه **ومنها** ما لا يتعد الاكثر من الثلج فيها وفيه وقد نصير ربحي القليل العترة
 بالدرهم وفي الحيتوان بالذرة بزيادة وفي العترة بالذرة وواحدة وانه اعلم بما
 في المطلق **اما** ان كان مقيدا فبما عني فيه القيد بالاتفاق سواء كان القيد
 راجعا الى المشتري او الى الثمن حتى انه اذا خالف بيلزمه الشرا الا اذا كان
 خلافا الى خير فيلزم الموكل **بيان الاول** اذا قال اشترى جاربه لطافا
 او امثلهما او احدث ام ولد فاشترى محرمية او احته من الرضاع او ترك
 او ذات زوج لا ينفذ على الموكل و ينفذ على الوكيل **وكذلك** اذا اشترى
 جاربه مقطوعة اليد او الرجلين او عينا لان الاصل في كل مقيد اغنا
 القيد فيه الا بقيد الا نفسه عسان واعني هذا النوع من القيد فيقيد
وكذلك ان قال اشترى جاربه بتركه فاشترى جسيمة لا يلزم الموكل ويكره
 الوكيل لما ذكرنا ومثال الثاني اذا قال اشترى جاربه مالف درهم فاشترى
 جاربه باكثر من ذلك درهم يلزم الوكيل دون الموكل لانه خالف امر الموكل فاصير
 مثرا لنفسه **ولو قال** اشترى جاربه مالف درهم او مائة دينار فاشترى
 جاربه ما سوي الدرهم والدنانير لا يلزم الموكل بالاتفاق لان الجنس مختلف
 فيكون مخالف **ولو قال** اشترى هذه الكاربه مائة دينار فاشترى مالف
 درهم فتمت ما به في سائر ذكر الخمران المشهور من قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ومحمد انه لا يلزم الموكل لان الدرهم والدنانير جنسان مختلفان حقيقة فكان
 القيد ما خدعا مقيدا **وروي** الحسن عن ابي حنيفة انه يكره الموكل ان يشتري
 جنسا واحدا كما في الشفعة وموانا الشفع اذا اخيرا ان الدار بيعت بدنانير فسلم
 لشروطها انما بيعت بدرهم فتمت ما به في الدنانير مع التسليم **فاما** ان
 اشترى جاربه مالف درهم فان كان مثله يشتري مالف او ما كبر من المالف او اقل
 مقدار ما تنفاس من مثله يلزم الموكل **وان** كان المصنف مقدارا ما لا تنفاس
 الناس فيه يلزم الوكيل لان مثرا الوكيل على المعروف **وان** اشترى جاربه مالف
 درهم ومثله يشتري مالف درهم لزم الموكل لان الخلاف الى خير لا يكون خلافا
 معني **وكذا** اذا وكله ان يشتري له جاربه مالف فاشترى جاربه مالف
 خاله لزم الوكيل لانه خالف فيه الموكل **ولو امره** ان يشتري مالف خاله
 مالف فببب لزم الموكل لانه وان خالف صور فقد وافق معني والعبرة بالمعني
 لا بالصورة **ولو وكله** ان يشتري و اشترى جاربه مالف فاشترى جاربه مالف
 لزم الوكيل **والاصل** ان الوكيل لشرا اذا خالف يكون مثرا لنفسه
 والوكيل ما ينضم اذا خالف يتوقف على اخذ الموكل **والفرق** ان الوكيل

ما اشترى منهم لانه ملك الشرا لنفسه فملك نفسه عليه حتى انه لو كان حسيما
محمدا او عتيا لم يجز الا ينفذ عمله بل يتوقف على احرازه الموكل لانه لا يملك
الشرا الا بنفسه فلم يكن التفتيد عليها فيتوقف **وكذا** اذا كان الوكيل مذبذبا
او وكهلا بشره بعينه فاستنزه نفسه لعدم امكان التفتيد عليه فاحتمل
التوقف على الاحراز **ولو** وكله شرعا عبدا فاستنزه بعض من اعيان مال الموكل
وقف على الاحراز لانه لما استنزه بعض من اعيان ماله فقد باع القيل والبيع
يتوقف على احراز الموكل وكل اطلاق من العبد والجارية فالمراد معه بيان النوع
او ذكر الثمن لصحة الوكالة والله اعلم **قوله** فاشترى احدنا حار هذا اذا كان
لقيمته ارضا متغرس فيها التناهي **قوله** بالكر قلت الزيادة او كرت **قوله**
منوذر لازم على الموكل عند اي حيفه يستثنى منه ما اذا اشترى الاخرى في
الثلث قبل ان يخلص فانه يلزم الموكل ان غرضه تحصيل العبد ماله وقد حصل
قوله ومحل الشرا الثاني ما ينفي الى اخره مدامو الذي استثنى وفي هذا
نقص **قوله** قبل ان يخلص **قوله** فاعلم بالصريح اوفي جواب سؤال موران
الكلان قد عرفت ان الشرا لا يتوقف بكون الموكل **واجب** بانه تعارض
حكم الدلالة مع حكم الصريح ههنا لانه لما قابل الالف بها ونهضها سواء كان
ما اشترى كل واحد منهما كمنهايه من غير زيادة ولا له ولكن لم ينص على ذلك
السوية مني وقد صرح بتحصيل العبد بملك الالف **فلو** نظرنا الى حكم الالف
ينبغي ان لا يلزم العبد المشتري باكثر من خمسينه على الموكل وان اشترى الباقي
قبل الاختصاص لانه خالف الامر وترك حكم دلاله كلامه **وان** نظرنا الى صريح كلامه
وهو تحصيل العبد بالالف ينبغي ان يلزم كلامي لانه عمل بموجب صريح كلامه
حيث حصل من العبد من ملك الالف فزحمنا العمل بالصريح على الدلالة وقلنا
العمل بالصريح اولى **واما** اذا لم يشتر الثاني وجب العمل بالدلالة السالمة
عن المعارضة وهي التوكيل بشر اكل واحد منهما به بغير زيادة وقد خالف فيلزم
دون الموكل **قوله** وكذا في الحق **قلت** فارجو الحق بقوله عن المفسر **قوله**
فمنه ثمانية من ايل الى اخره **الاولى** ما اذا كان ما موران شرعا عبدا فعينه
اخبر من شرابه والعبد حي والتمن منقود **الثانية** اخبر من شرابه والعبد حي
والتمن منقود فالقول للموران ان قال لانه اخبر عن ملك مستثناه لان العبد
حي والتمن محل الشرا والمخبر به في الحق والتمن يستغنى عن الاستدراك فيصدق
لقوله المطلقة راجعتك وهي في العبد ولده ووقع المقضي عن الوكيل اذا
اقر على بوليته بالسكاح حيث لا يثبت التناكح عند اي حيفه رضي الله عنه **الثالثة**
كان العبد مبيعا حين اخبر فقال هل عدي بعد الشرا وانكره الموكل والتمن
غير منقود فالقول للموران انه اخبر عما لا يملك مستثناه اذا العبد مبيع والكلام
فيه وعرضه الرجوع بالتمن والامر منك **الرابعة** كان التمن منقودا

فالقول للموران منقود لانه لم يملك نفسه عليه حتى انه لو كان حسيما
محمدا او عتيا لم يجز الا ينفذ عمله بل يتوقف على احرازه الموكل لانه لا يملك
الشرا الا بنفسه فلم يكن التفتيد عليها فيتوقف **وكذا** اذا كان الوكيل مذبذبا
او وكهلا بشره بعينه فاستنزه نفسه لعدم امكان التفتيد عليه فاحتمل
التوقف على الاحراز **ولو** وكله شرعا عبدا فاستنزه بعض من اعيان مال الموكل
وقف على الاحراز لانه لما استنزه بعض من اعيان ماله فقد باع القيل والبيع
يتوقف على احراز الموكل وكل اطلاق من العبد والجارية فالمراد معه بيان النوع
او ذكر الثمن لصحة الوكالة والله اعلم **قوله** فاشترى احدنا حار هذا اذا كان
لقيمته ارضا متغرس فيها التناهي **قوله** بالكر قلت الزيادة او كرت **قوله**
منوذر لازم على الموكل عند اي حيفه يستثنى منه ما اذا اشترى الاخرى في
الثلث قبل ان يخلص فانه يلزم الموكل ان غرضه تحصيل العبد ماله وقد حصل
قوله ومحل الشرا الثاني ما ينفي الى اخره مدامو الذي استثنى وفي هذا
نقص **قوله** قبل ان يخلص **قوله** فاعلم بالصريح اوفي جواب سؤال موران
الكلان قد عرفت ان الشرا لا يتوقف بكون الموكل **واجب** بانه تعارض
حكم الدلالة مع حكم الصريح ههنا لانه لما قابل الالف بها ونهضها سواء كان
ما اشترى كل واحد منهما كمنهايه من غير زيادة ولا له ولكن لم ينص على ذلك
السوية مني وقد صرح بتحصيل العبد بملك الالف **فلو** نظرنا الى حكم الالف
ينبغي ان لا يلزم العبد المشتري باكثر من خمسينه على الموكل وان اشترى الباقي
قبل الاختصاص لانه خالف الامر وترك حكم دلاله كلامه **وان** نظرنا الى صريح كلامه
وهو تحصيل العبد بالالف ينبغي ان يلزم كلامي لانه عمل بموجب صريح كلامه
حيث حصل من العبد من ملك الالف فزحمنا العمل بالصريح على الدلالة وقلنا
العمل بالصريح اولى **واما** اذا لم يشتر الثاني وجب العمل بالدلالة السالمة
عن المعارضة وهي التوكيل بشر اكل واحد منهما به بغير زيادة وقد خالف فيلزم
دون الموكل **قوله** وكذا في الحق **قلت** فارجو الحق بقوله عن المفسر **قوله**
فمنه ثمانية من ايل الى اخره **الاولى** ما اذا كان ما موران شرعا عبدا فعينه
اخبر من شرابه والعبد حي والتمن منقود **الثانية** اخبر من شرابه والعبد حي
والتمن منقود فالقول للموران ان قال لانه اخبر عن ملك مستثناه لان العبد
حي والتمن محل الشرا والمخبر به في الحق والتمن يستغنى عن الاستدراك فيصدق
لقوله المطلقة راجعتك وهي في العبد ولده ووقع المقضي عن الوكيل اذا
اقر على بوليته بالسكاح حيث لا يثبت التناكح عند اي حيفه رضي الله عنه **الثالثة**
كان العبد مبيعا حين اخبر فقال هل عدي بعد الشرا وانكره الموكل والتمن
غير منقود فالقول للموران انه اخبر عما لا يملك مستثناه اذا العبد مبيع والكلام
فيه وعرضه الرجوع بالتمن والامر منك **الرابعة** كان التمن منقودا

فالقول للموران منقود لانه لم يملك نفسه عليه حتى انه لو كان حسيما
محمدا او عتيا لم يجز الا ينفذ عمله بل يتوقف على احرازه الموكل لانه لا يملك
الشرا الا بنفسه فلم يكن التفتيد عليها فيتوقف **وكذا** اذا كان الوكيل مذبذبا
او وكهلا بشره بعينه فاستنزه نفسه لعدم امكان التفتيد عليه فاحتمل
التوقف على الاحراز **ولو** وكله شرعا عبدا فاستنزه بعض من اعيان مال الموكل
وقف على الاحراز لانه لما استنزه بعض من اعيان ماله فقد باع القيل والبيع
يتوقف على احراز الموكل وكل اطلاق من العبد والجارية فالمراد معه بيان النوع
او ذكر الثمن لصحة الوكالة والله اعلم **قوله** فاشترى احدنا حار هذا اذا كان
لقيمته ارضا متغرس فيها التناهي **قوله** بالكر قلت الزيادة او كرت **قوله**
منوذر لازم على الموكل عند اي حيفه يستثنى منه ما اذا اشترى الاخرى في
الثلث قبل ان يخلص فانه يلزم الموكل ان غرضه تحصيل العبد ماله وقد حصل
قوله ومحل الشرا الثاني ما ينفي الى اخره مدامو الذي استثنى وفي هذا
نقص **قوله** قبل ان يخلص **قوله** فاعلم بالصريح اوفي جواب سؤال موران
الكلان قد عرفت ان الشرا لا يتوقف بكون الموكل **واجب** بانه تعارض
حكم الدلالة مع حكم الصريح ههنا لانه لما قابل الالف بها ونهضها سواء كان
ما اشترى كل واحد منهما كمنهايه من غير زيادة ولا له ولكن لم ينص على ذلك
السوية مني وقد صرح بتحصيل العبد بملك الالف **فلو** نظرنا الى حكم الالف
ينبغي ان لا يلزم العبد المشتري باكثر من خمسينه على الموكل وان اشترى الباقي
قبل الاختصاص لانه خالف الامر وترك حكم دلاله كلامه **وان** نظرنا الى صريح كلامه
وهو تحصيل العبد بالالف ينبغي ان يلزم كلامي لانه عمل بموجب صريح كلامه
حيث حصل من العبد من ملك الالف فزحمنا العمل بالصريح على الدلالة وقلنا
العمل بالصريح اولى **واما** اذا لم يشتر الثاني وجب العمل بالدلالة السالمة
عن المعارضة وهي التوكيل بشر اكل واحد منهما به بغير زيادة وقد خالف فيلزم
دون الموكل **قوله** وكذا في الحق **قلت** فارجو الحق بقوله عن المفسر **قوله**
فمنه ثمانية من ايل الى اخره **الاولى** ما اذا كان ما موران شرعا عبدا فعينه
اخبر من شرابه والعبد حي والتمن منقود **الثانية** اخبر من شرابه والعبد حي
والتمن منقود فالقول للموران ان قال لانه اخبر عن ملك مستثناه لان العبد
حي والتمن محل الشرا والمخبر به في الحق والتمن يستغنى عن الاستدراك فيصدق
لقوله المطلقة راجعتك وهي في العبد ولده ووقع المقضي عن الوكيل اذا
اقر على بوليته بالسكاح حيث لا يثبت التناكح عند اي حيفه رضي الله عنه **الثالثة**
كان العبد مبيعا حين اخبر فقال هل عدي بعد الشرا وانكره الموكل والتمن
غير منقود فالقول للموران انه اخبر عما لا يملك مستثناه اذا العبد مبيع والكلام
فيه وعرضه الرجوع بالتمن والامر منك **الرابعة** كان التمن منقودا

لسترى له جارية مائة درهم فدفعها اليه فاشترى بها فقال الامير انما اشتريته
بمحمية وقال المأمور انما اشتريته بمائة درهم فان القول قول المأمور قال
في الاسلام لان حاصل اختلافهما انما وقع في مكان ما قبض والمأمور مسيطر على
ما قبض فيكون القول قوله اذا اخبر عنها فسلط عليه منع بيمينه ولا ضمان عليه
و يحفل في هذه المسئلة ان ابا ربه فساوي ختمها به او وافا فان كانت تساوي
ختمها به فمضى زعم الامير ان الامر انما يتناول جارية تستري بمائة ولم يتناول
مئة بلزمتك وهي تلتزم المأمور ههنا لانه محالف نسوا اشتراها بمائة
فختمها به فان كانت تساوي الف فانه مدعى عليه ضمان الختم به عليه **قال**
ولو كان لم يدفع اليه الف والمسئلة كالك فان القول قول الامير ومثل هذه
الجارية المأمور لانه ان اشتراها بختمها به فقد حالف في المشترا وان اشتراها
بمائة فذلك وزيادة وموانع اخرى فالحق انما جاز ما اذا كانت ابا ربه
تساوي الف فان القول قول الامير اي يبقى فان قال في اختلاف في مقدار
ما يجب للوكيل على الموكل وفيما في معنى البيع والمشتري مختلفان في مقدار
الثمن لان المشتري في الحقوق مشتر لنفسه ثم بايع فوجب الثمن بينهما
والذي يخص بالمحالف بين البايع والامير المشتري والامر في معنى المشتري لم
يثبت بذكر بين الامير ولانه الذي لف فتمت اليه **قوله** وبه تلتزم ابا ربه المأمور
ولو ان المراد مائة الف للزمت الامر فثبت به انه اراد له انهم يبيعون
فاذا حالف لغير ملك الامر ولزمت ابا ربه المأمور والمشتريان معا من كل وجه
وقال عن ابي حنيفة في رجل امر رجلا ان تستري له مائة الف درهم ولم
يستم التمر فاشتراه فقال الامير انما اشتريته بختمها به وقال المأمور انما اشتريته
بمائة وصدق البايع المأمور فان القول قول المأمور قال العقبه ابو جعفر هذه
من الجواهر وانما فارق هذه المسئلة ما سبق حتى اوجبت الثمن فان هناك
ورد ابا ربه على المأمور وههنا لزم الامير لان البايع منها خاضر مصدق للمأمور
فصار كالتسليم وتطلبت البيع وتطلبت الاختلاف ومن كان البايع عابثا غفرت
الاختلاف وقال الشيخ ابو منصور يجب الثمن في جواب الكتاب كتملة الامور
لغيره البايع وبغير البايع هي مخصوصة بالثمن فيكون ذلك عيانا عن الثمن
و من وجه لا سيما قد اختلف في مقدار الثمن وتصدق البايع بعد ان كان استوفى
الثمن وان لم يستوف تلك في حق الموكل لانه لا تسفل بينهما **قال** في هذه
وقول الامام ابي منصور هو الاظهر **وجبه** محمد بن جعفر عن ابي حنيفة في
العبد يامر الرجل ان تستري له نفسه من مائة الف درهم فدفعها اليه فاستري
له الرجل قال ان قال اميرته لنفسه ونهته ذلك فالعبد حر ولا يؤخذ للمولى
كان العبد مواتا تستري نفسه وان لم يبين ذلك للمولى فالعبد للمشتري والالف
للبايع وعلى المشتري الف درهم مسئلة قال في الاسلام هذا بيان ان العبد

قد يكون له دين واحب لان العبد صا والوكيل الذي يصير الى المنقود
واصله ان يبيع العبد من نفسه اعتاق وشرا العبد نفسه فالا اعتاق
ايضا ومطلق الشرا من الوكيل معا وضه ونفع محض فلا يصح امثالا بالامر
واحببت اليه العبيد لصلح امثالا بالامر فاذا اطلقه وجب العمل بحقيقة
فوقع للوكيل وصار المنقود مضمونا عليه وصار مملوكا له ما ضمن لذلك سلم
للبايع بخلاف العبد يقتل بنفسه لان العمل بالحقيقة في حقه غير مباح لانه وكيل
لا يصلح ان يملك المال على وجه لا يعمل بالحق فصرف الى ما عمله وهو الحق
ومن قال لعبد استري نفسك من مولاي فقال لمولاه يعني نفسي لعل ان
يكذبا فعقل فهو الامير لان العبد يصلح وكذا عن غيره في شرا نفسه لانه اجنبي
عن ماله يمينه والبيع مرد عليه من حيث انه مال الا ان ماله يمينه في يده حتى يملك
البايع اكمل بيع العبد البيع فاذا اضافه اليه لا يبرصه فعلم امثالا ببيع العبد
للامر وان عقد لنفسه فهو حر لانه اعتاق وقد رضى به المولى دون المولى وضه
والعبد وان كان وكذلا بغير شرا نفسه ولكن ان يبيع نفسه في مسئلة بعد
على الوكيل **وكذا** الوفا ليعني نفسي ولم يقل لغيره ان هو حر لان المطلق كقول
الوجهين فلا يقع امثالا بالملك فمضى التصرف واتبع لنفسه والله اعلم
فصل في الوكالة بالبيع وغيره قوله وفيه وعنه
على اطلاقه قال في البدايع لا يجوز له البيع من ولد الصغير **قوله**
واحبازاه لعل لغيره **وعلى** هذا الخلاف الاحكام والتصرف والتكليف واجبا
الوقف عند الاكر قال في الدخلة ومن يشا يحب من قال انه يجوز ان **قوله**
بيع ممن شئت قلت لا يدخل في العموم نفسه الاول الصغير **قوله**
وان كان بعين كسيرة لا يجوز عند ويجوز عند **قوله** اذا كان يجوز عندهما
بالعين التيسير فلا فائدة في التقييد بقوله لعل لغيره **قوله** فكان البيع
منهم مباحا من نفسه من وجه قيل يستحل على قول ابي حنيفة رضي الله عنه بيع
المضاربت من مولا لعل لغيره حيث يجوز سواظهر النزع او لا والمضاربت تسهل
ظهور النزع في حكم الوكيل ههنا لم يجوز ابو حنيفة بيع الوكيل من التيسير لانه
له مطلقا سوا كان البيع لعل لغيره او بالعين التيسير ذكره في مصاربه
المبسوط **احب** بان بعض المتأخر على ان اطلاق عدم انحاز الوكيل
عنه يجوز على ما اذا باع العبد بالعين **امثالا** البيع لعل لغيره فجاب في
الفصلين اي الوكيل له والمضاربت لم يحج الى الفرق ويعنه قالوا لا يجوز في
الوكالة مطلق ويجوز في المضاربت لعل لغيره من مولا والفرق ان المضاربت
كالمتصرف لنفسه من وجه الا ترى انه لا يجوز له بيعه عن تصرف بعد ما صار المال
عروضا وانه شريك في النزع فلا يلحقه لغيره في البيع لعل لغيره من مولا لانه
استار في العين دون المال لانه وفي العين موكلا لمصرف لنفسه من وجه الا ترى

نصفه

انه لا يجوز بيعه على التصرف بعد ما صار امانة عرضا وانه شريك في الربح فلا
 يخفى النقص في البيع على القيمة من مولا لانه ايتار في العين دون المالك
 وفي العين مولا للتصرف لنفسه خلاف البيع بالعين لانه ايتار في شيء من
 المالكية وهو في ذلك باب محض **اما** الوكيل صاحب في العين والمالكية جميعا
 فلا يجوز بيعه من مولا على القيمة للتمتع **وحاصله** ان المصداق انما يعمد
 تصرفا منه قد تشبه بالتصرف على وجه لا يملك رب المال تحته وقد يكون بائنا
 محض فلهذا بالمشبه بالتصرف يجوز تصرفه مع مولا على القيمة وليس به
 بالثابت لا يجوز تصرفه معهم بعين تيسر **قول** حتى لو خلف الى اخره فيل
 لا يلزم من جريان العرف في العين في نوع من ماله في الوكالة في ذلك النوع فانه
 لو خلف لا ياكل كما فاكل اللحم القديد محض وفي الشرا لا يقع من الامر فاعلم ان العرف
 قد خلف بين العين والوكالة **اجيب** ان الوكيل يشترط ان يقع على كرم بيع
 في الاسواق والعقد لا يباع فيها اما الاكل متعارف في الكل **وقوله** ان
 اشبع بالعين لما حش منه جوابه انه لا يعتبر هبة من المبيع الذي يتعلق
 الامر به بل بالعين الا ترى ان المرء لو حاشي ومات ولا يخرج من الملك تعالى
 بل يترى اما ان يريد الى الملك واما ان تروى ولا يملكه رده بعض المبيع حاشي
قوله منقذ مطلق اي ما قبله وبالكثير **قوله** لانه لو استاجرنا بغيره او و
 حشبه لا يجوز ان لا يكون محال لانه لو نفذ هذا التصرف منه مخرج ذلك
 العين من ملكه وهو ما مورما وحال المستفعة في ملكه لا ينقل ملكا الى غيره **قوله**
 ويجز بيعه نسبه قال الامام الطحاوي في المحض وجايز لمن وكل ببيع شيء ولم
 يشترط له ثمن او لا نسبه لمن يبيعه نسبه في قول اي حشفه ويجوز وهو قول اي يوسف
 القدم **سمر** روي عنه اصحاب الاملا انه قال بعد ذلك ان كان الامر امر
 ببيعه كما جنة الى ثمنه ونسبه ذلك له في توكيله اياه فقال مع عدي هذا لا يفي
 شتمه وفي اوقال لا يباع بثمنه وبيع لا يملك من قوله فهو قال عدي
 منقذ ولا يجوز له ان يبيعه بغير ذلك وان كانت الوكالة وقعت مطلقه لم يذكر
 الموكل فيها من مدامتيا كان الوكيل ان يبيع ما وكل به بالنقد والنسبة التي
قول وفي المتن لو قال بعه بالنقد بعه بالنسبة يجوز **قلت** هذا خلاف
 المعروف **وان** في البدائع وان وكله بان يبيع بالثمن فباع بالنسبة
 لم ينفذ بل يتوقف **وفي** العيون سماعه عن محمد بن قال قد عدي هذا اوجه
 بالنقد فله ان يبيعه بالنسبة **ولذا** لو قال له بعه من فلان فله ان يبيعه من
 غيره ويكون ذلك مشور **وفي** التمهيم على قول اي حشفه رضي الله عنه يجوز البيع
 بالنسبة طال المدة او قصرت وعرضا حبه لا يجوز الا باخل متعارف في
 تلك السلعة **وفي** الدخيرة اذا باع ما اخل متعارف في بين التجار في تلك
 السلعة جاز على ما بين الله **وان** ما عاجل غير متعارف فيما بينهم بان

وبعه

ان باع مثلا الى محض نسبه وما امسبه ذلك فعند اي حشفه يجوز وعرضا
 لا يجوز **سمر** قال وانما يجوز البيع بالنسبة اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع
 بالنقد **واما** اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسبة
 وذلك نحو ان يقول بعه هذا التمسد واقض **سمر** **وقال** بعه فان العرضا لا يوفى
او قال بعه فان احتاج الى بشفه عبا في فني هذه الصور ليس له ان يبيع
 بالنسبة **واذا** وكله بالبيع نسبه فباعه بالنقد ان باع بالنقد ما يباع
 بالنسبة جاز والافلا **وي** كات الوكالة اذا قال بعه ما لف نسبه مسنه
 فباعه ما لف او اكثر ما لنقد جاز لانه وان صار محال الا ان هذا خلاف في
 خبر من كل وجه وان باعه ما قل من الالف بالنقد لا يجوز لانه وان خالف في خبر
 من حيث الجهل فقد خالف الى سمر حيث المقدار والكلاف الى سمر ووجه
 ملكي في المنع من النفاذ فان باعه بالعين نسبه مسنه وشرا ايضا لا يجوز
وان خالف الى خبر من حيث المقدار فقد خالف الى سمر حيث انه زاد على
 اصل الاكل فعلى هذا يخرج جش من هذا المثل **قوله** وفي المستفي هذا
 اي البيع بالنسبة **قوله** وهذا اي المفضل لا يوفى قال ابو الليث
 وفيه ماخذ **قوله** ولو ضمن الوكيل الى اخر صورته ما ذكر في الدخيرة **رحل** امر خلا
 ما باع ببيع عدي فباعه من رجلي بالثمن ووقع العقد ولم يقبل الثمن ثم ان
 البائع الوكيل ضمن للموكل البيع من المشتري فضا به باطل لانه امين الى اخره **ولذلك**
 الموكل لو احتل ما ضمن على الوكيل لم يصح احواله لان احواله لو صحت صار الوكيل
 ضامنا للثمن والامانة لا سقطت مضمونه بالشرط كالوديعه والمضاربة
 قيل الوكيل يضمن الدين اذا اقل الموكل بالثمن صحت احواله **وطرق** الكفالة
 او ببيع الامانة فله ثمن كذا في محرقه **اجيب** انما كان طريق ببيع الكفالة
 ارتفاع الامانة في الوكيل بقبض الدين لان تلك الامانة يملك الموكل اخراجه منها
الار انه لو زاده عن القبض يعمل بسبه فاذا اترافى الموكل والكفيل الوكيل
 على الكفالة مع علمهم ان الامانة لا تبقى مع الكفالة فقد اخرج الوكيل عن الوكالة
 وصار مضمونا عليه اما صحتها خلافة **قوله** ويجوز للوكيل بالشر الى اخره
 ولا فرق بين ما اذا استنى الموكل الثمن او لم يستقر نص عليه في الزيادة **والفرق**
 الذي حشفه بين البيع والشرا من ثمنه اوجه **احد** ان الثمن يملك حشفه
 الوكيل بالشر باذانه امسره لنفسه فلم يحميه اراد ان يحوله على الامر ولا يمكن
 مسئ هذا في الوكيل بالبيع الثاني ان الامر بالشر لا يملك الغير لانه بلا في
 ما الى التبايع وائمة المامور لهي الانسان ولا يملكه مطلقه في ملك الغير فلا يملك
 اطلاق امر فيه **الثالث** انما لو اعتبرنا التعموم في الوكيل بالشر لا يشترط
 ذلك بحسب بيع ملك الموكل وما لا يملكه من المال ونحن نعلم انه لم يقصد ذلك فحملناه
 على احضار الخصوص وهو ما ذكرنا من العين التيسر **قوله** والاخرى منه الى اخره

لكن

قال في الدخيرة مؤال صبح عن محمد وقد قدمناه **قوله** ومما اذا كان عمره
غير معروف الي اخره هذا قاله مسخ الاسلام خواهر زاده وقال القاضي
الاميني في بي بي شرح مختصر الطحاوي جلد من مصرف بالتسليط حكمهم علي
او حه اربعة منهم من يجوز بيعه وشرائه علي المعروف كالاب في مال ولد الصغير
واجد بعد وفاة الاب وان علا الوصي وقد روي في نكاح النكاح فيه جعل
عقدا **ومنه** من يجوز بيعه وشرائه علي المعروف كالا ب في مال ولد الصغير
واجد بعد وفاة الاب وعلي خلاف المعروف كالمكاتب والعبد المأذون له في
التجارة فعند ابي حنيفة يجوز له ان يبيعوا ما يبيعون ويشترون به رهنهم ويجوز
لهم ان يشتروا ما يبيعون ويشترون به رهنهم **وفي** قولها لا يجوز الا علي المعروف
واما الحكم المبالغ العاقل يجوز بيعه وشرائه كيف ما كان في قولهم جميعا ومنهم
من يجوز بيعه كيف ما كان وشرائه علي المعروف كالمكاتب والشرط في شركة عن
أومفا وضه والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعهم ما عدا زواجرهم وبما يتركان
عند ابي حنيفة **وعندهما** لا يجوز بيعه الا بالبيع المعروف **واما** شرأومهم فلا يجوز
الا بالمعروف بالاجماع **ولو اشترى** بخلاف المعروف وبغير الدراهم والدنانير
فقد اشترى علي انفسهم وصنوا ما يقدوا فيه من مال غيرهم بالاجماع **ومنه**
من لا يحفل قدر ما يتخاضر الناس فيه عتقوا في حقه كالمريض اذا باع ماله في مرض
موته وحاي فيه قلبه لا وعليه دين مستغرق فانه لا يصح محاياته وان قل فالمشركي
بالمحايار ان يشترى في التمتع بغير القيمة وان شافح **قوله** ولو وكل ببيع
الي اخره وضع في بيع نصف العبد لانه لو باع بصف ما وكل ببيعه وليس بقرعة
ضرر كما خطه والشعبه قار في قولهم جميعا نص علي في الايضاح **قلت**
ذكر المصنف اخلاصا في بيعه غير معين ونبيعه ان زجر واما وضعه في
عبد لعينه **قال** في الجامع الصغير وقال عمر ابي حنيفة في رجل امر رجلا ان
يبيع عبدا صاع نصفه او عشرة قال حازر **وقال** ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا
ان يبيع الباقي قبل ان يفتقها **وقال** في المنظومة في باب جوابات التي
قال زكريا الوكيل بشر المعين مخالف بالفعل في عقدتين وعندنا حازر علي
من وكله ان لم يخاصمه الي ان يكل **وقال** في العون اذا وكله بشر عبده بعينه
بالب في درهم فاشترى نصفه او لا فاشترى به ثمنه ان يبعد ذلك فاشترى به صاع
مشتريا كلة لنفسه **وعندهما** اذا اشترى النصف الباقي قبل ان يخاصمه
ولزم القاضي الوكيل صاعا للموكل ومما لفظا الحقوقي **وقال** في التدايع
الوكيل بشره عبده بعينه اذا اشترى نصفه فالشرع موقوف ان اشترى باقيه
قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا التسليم لانه امثل امثال الموكل وعند زفر
بليزمو الوكيل ولو خاض الموكل الوكيل الي الباقي قبل ان يشترى الوكيل الباقي
والزعم القاضي الوكيل ثمنه ان الوكيل اشترى الباقي بعد ذلك فليزم الوكيل

ن
ش

التمام

بالاجماع انه خالف **وكذلك** مستأ في كل في بعضه ضرر وفي بعضه نفع
كالعبد والامه والدابة والتوب وما اشبه ذلك **قوله** ولو كان خلاف
في الجنس الي اخره هذا وارد علي اطلاق المص **وعنه** هذا قال في الحقايق
قلت ما اذا اخلت في الحلات من حيث الجنس **قوله** قبل هذا الخلاف
اذا قال بعه الي اكل قبل بعه بالنقد لكان لا يصح لانه لا يجوز اتفقا كذا في المحيط
قلت لم نجد مستأ في شيء من الكتب والموجود خلافه **قال** في التدايع الوكيل
بالبيع لا يخلو اما ان كان مطلقا واما ان كان مقيدا فان كان مقيدا بمرأعي
فيه العبد بالاجماع حتى انه اذا خالف فيه لا ينفذ علي الموكل ولكن يوقف علي
اجارته الا ان يكون خلافه الي خيره ما مر ان الوكيل يتصرف بولاية مستفاده
من قبل الموكل فيبي من يتصرف قدر ما يولاه **واذا** كان خلافه الي خيره فاما بعد
لانه ان كان خلافه صريح فهو وفاق معني لانه امر به فلا فانه كان منصرفا
الموكل فسفد مائة في هذه الجملة اذا وكله بان يبيع بالف درهم فبيعه بالف
حاله نقد **قلت** ولو وكله بالبيع بالف درهم حاله فباع بالف فبيعه لم ينفذ
بل يتوقف **قلت** **واذا قال** بع عبدي هذا بالف درهم فباعه ما قل من الف
لم ينفذ **وكذا** اذا باعته بغير الدراهم لا ينفذ وان كانت قيمته اكثر من الف
درهم لانه خلافه الي شر وان باعته ما اكثر من الف درهم فباعه لانه خلافه الي
خير فلم يكن خلافه اصلا **ولو وكله** بان يبيع ويشترط ان يبيع بالامر فباع
ولم يشترط لم يجز بل يتوقف **ولو باع** بشرط ان يبيع بالامر لم يجز لانه
لو ملك الاخران نفسه لم يكن بيع التقييد فابعد انتهى **وقال** في المحيط ان
الموكل متى شرط في البيع علي الوكيل شرطا ينظر ان كان مقيدا فافق من كل وجه
بحسب علي الوكيل مراعاة بشرطه اكد بالنفي ولم يؤكد وان كان مشروطا لا ينفذ
ولا ينفذ بل يضره لا يجب عليه مراعاته وان واكده بالنفي وان كان مشروطا
مفيدا فافق من وجهين مراعاة وان واكده بالنفي بحيث مراعاته وان لم يؤكد
بالنفي لا يجب مراعاته لانه متى اكد بالنفي دل ذلك علي ارادة وجوده الا اذا
حرف التوكيد والتبديد في الكلام يدل علي زيادته المبالغة واراذه احكامه
مبث الاول اذا قال بعه بغير شرط لا يجوز لانه يترك مشروطا
مفيدا فان شرطه ان يبيع مقيدا من كل وجه لان شرطه ان يبيع بالامر فباع
واما ان يبيعه في الباقي فوجب علي الوكيل مراعاته **كما لو قال** بع عبدي بالامر فباع اليوم لا يجوز
هذا **مبث الثاني** لو قال بعه بغير مقيد لان البيع بالنسيئة يضره بالنقد
ينفعه فلم يجب مراعاته **مسائل الثالث** بيع هذا العبد الي ان قال وكله
نقضاء دينه وقال ادفع لشهود او كضرة فلان فدفع بغير ذلك لم يصح **وان**
قال لا ادفع الا لشهود او كضرة فلان ففوضه بغير شهود او بغير كضرة فلان

ل
ل

بضم كما في الوكيل بالبيع **قالوا** وهذا اذا كان رجلا ربيع القدر على
الماضي مخالفة وان كان وصي القدر بحيث لا تختمه الباس مخالفة ولا
بؤيته به لا يصير مخالفا لانه شرط لا يفسد فلا يحكم على المأمور مراعاة
وان اكد ما نسئ **كما لو قال** لا تسع الا بالف او قال لا تسع الا بالثمنه متاع
ما لعين او بالقدح ازان لانه غير مفيد اصلا فله عتارة المحيط بخلاف ما قال
منكره في الميثاق الثاني والثالث **قول** قيد بالوكيل لانه لو كان البائع وصيا
لا لمضى البيع انما **قلت** فرق بوجبه بين الوكيل والوصي لان الوكيل
ما يبيع مطلقا ملك البيع بعين فاحسن استدا عند فلان ملك امضا يتبع
لا عين فيه انما اولى **والوصي** بغيره مقتد بشرط الا نظر والاحسن ما اذا اقر
به العين الفاحش ليرجع **قوله** وفي المحيط الى اخر **قلت** وفيه وكل اخر
ما يبيع عبده هذا بالف درهم وقيمة الف صخرة الشعر حتى صارت قيمة العين
ليس للوكيل ان يبيعه بالف لانه انما رضى ان يبيعه بالف اذا كانت قيمة الف قل
صارت قيمة العين لم يرض ان يبيعا بذلك **والفرق** لاي حيفه بين هذه المسئلة
ومسئلة الكتاب ان هذا استدا تصرف من الوكيل فلا يجوز الا بقيمة كذا مثله
الكتاب فان التصرف من الوكيل حين وقع وتجمع صحى فانه باء القيمة حال البيع
لا يضره **قوله** او تزوج امرأه **وفي** المحيط وكله بان تزوجه امرأه بعينها الى
اخره فيكون الخلاف في المعينة وغير المعينة **وقال** القدر وكيفية التقرب
في الاصل لوامره انه تزوجه امرأه بعينها فزوجته بغيره فاحسن لم يلزم
الا امر الا بالبرضى ومثله المسئلة يجوز كونها على خلاف صحيح النكاح عند
على اصله في اعتبار الملاقى عموم الامر وفي تزوج الاب ابنه اكثر من غيرها
وعلى اصلها يخص الوكيل بالعادة كالامان ويجوز كون المسئلة قوله لانه وكيل
بتبليكه منافع البضع منه فهو كالوكيل بالشر **ولو وكلته** المرأة فزوجها ما قل
من مهرها فزوجها عند خلافها كالوكيل بالبيع **قوله** فزوجته بعين فاحسن
في المهر **قلت** ذكر محمد رحمه الله في الحامع الكبير في ابواب الرقوم الخمس او اكثر
فما لا يتجاوز الناس في مثله ولم يجعله عقوا **ونصف** العشرة او اقل مما تنفقا
الباس فيه وجعله عقوا **فعل** العين الفاحش ان يزيد على مهر مثله قدر
الخمس **قوله** او بغير كفوا الى اخره المراد انه لا يزوج مثل الموكل مثله في العادة
لا الكفاه المقبضه في الزوج **فلو تزوجه** امته العجوز **وفي** رواية الى سلمى
لو تزوجه عمتها او مقطوعة البهمن او رثقا او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة
انه على خلاف **وكذا المرأة** لو زوجها حصتها او عينا يجوز عند ونوح العبد
منه **قال** في التدايع وعلى هذا الخلاف لو وكلت امرأه رجلا بان يزوجها
من دخل فزوجها بدون صداق مثله او من غير كفوا **وفي** الدخيرة واذا وكل
المرأة رجلا ان يزوجها فزوجها من غير كفوا لا يجوز هكذا ذكر في الكتاب **مس**

قال قالوا وهذا الكتاب يجب ان يكون على قولها **امتا** على قول ابي حنيفة رضى الله
عنه ان يجوز **والاول** حق الاعتراض فاطلاق اللفظ كما في جانب الرجل الا
نرى ان هذا الوكيل لو خط من مهر مثله يجوز النكاح عند ابي حنيفة وللأول
حق الاعتراض وكان ذلك ما طلاق اللفظ تمسكنا بحب ان يكون كذلك **ومنه**
مقابل ما ذكر في الكتاب قول الكل **فرق** هذا القابل بين الوكيل والنكاح
من جانب الرجل وبين الوكيل من جانب المرأة على قول ابي حنيفة فان الوكيل بالنكاح
من جانب الرجل لا يتقيد بالكفو ومن جانب المرأة يتقيد بالكفو **والفرق**
ان المرأة ممنوعة من تزوجها نفسها من غير كفوا فحق الضرر عن الاول فانصرف
مطلقا امرها اليها ليس ممنوعا منه شرعا حلا لامرها على الصلاح **امتا**
الرجل بغير ممنوع عن المزوج من ليست بكفو فانصرف مطلقا امره الى التزويج
وعلى صواب ما ذكر ابي حنيفة في الكفاه ان لا يجوز الخط عن مهر مثله مقدار
ما لا يتجاوز من ثمنه لان المرأة ممنوعة عن ذلك دفعا للضرر عن الاول فلا
يدخل هذا النكاح تحت امرها **قوله** بنا على ان اصلها من تقيد المطلق العرف
قلت لفظه ان زاوله ومقتضى التعديل من الطرفين ان قوله من تقيد لها شهادة
الوكيل زاوله لا يدخله في هذه الخلافية **وعند** ذلك ايضا قول القدوري
في التقريب قال زوجت امرأه فزوجته من ليست بكفولة حاز عند الاطلاق وقال
لا يجوز اسحاها للعقاة والامير لا يزوج امته العبد عادة وقال في العون
ولو تزوجه بغير كفوا حاز عند وعندنا لا يجوز لانه يتقيد بالمعصاة كما في البيع
وقول المصنف من تقيد لها شهادة الوكيل مثله على جده عندئذ لانه قيد
في غير الكفو **قال** في العون بعد مثله غير الكفو **ولو تزوجه** ابنته الكبيرة
لم يحز عنده وعندنا يجوز وهي مسئلة الوكيل اذا عقد من لا تقبل شهادته
وقد مر **ولو تزوجه** عمنه او نحوها حاز عند وعندنا لا يجوز كما في الشر **قوله**
ومثله غير صحيح لان الوكيل لو زوج بنته الكبيرة من لا تقبل لها شهادة الوكيل
فهو غير جائز ابي اخر **قلت** ومثله العتار غير صحيح ايضا وصوابها لان
الوكيل لو زوج الموكل بنته لو من لا تقبل شهادته لها الى اخره **قال** القدوري
في التقريب ولو تزوجه الوكيل بنته لم يحز عند على الصلة ان الوكيل لا يملك البيع
والشر من مولا للتمتع ويبقى على اصله لو زوجها منه فقد مر المثل جار على
احدي الروايتين **وعند** ان كانت بنته كبيرة فزوجها فزوجها على اصلها لانه
يجوز الشر امرها **وكان** ابو بكر يقول يجوز في الصغيرة ايضا لانه سفير نكاحها
كالكبيرة **مس** قال لا يجوز لانه ينوي العقد بغير رضاها والتحقق المطالبة
بالمهر والبيعته ومثله تسليمها تكا له من مال نفسه في المهر **ولو تزوجه** امرأه
عمتها او ثقتها او مملوكة حاز عند الحزين ولم يذكر قول يعقوب يجوز
ان يكون قولهم لان المقتود عليه الحان وقد وجد خلاف العقد لقصد خدمته

وحكى ان في بعض النسخ يجوز عند الامام وعندنا لا يجوز اعتبار اللجاة
قوله وكففت يد اكرت الي اخره زيادة لا معنى لها لان في المتن **قوله**
اراد به الاقل يعني فاحش الى اخره هذا لا يعلم من المتن وانما هو على ما في
الحق يق من جعل الصلح على مثل قيمة النفس او اقل يعني بسببها و
فاحش مكان حقه ان يقول **او** وكله الطالب **ما يصح عن دم العمد على**
اقل من مثل الدية يعني فاحش فهو صحيح عندنا في حقه وفيه عنه
خلافا لما فينا العين بالحق حش لانه لو صاع على اقل بعينه ليس يجوز
انفا قال لان صاحب الحق يوافق الوكيل الصلح عن دم عمد من جانب الطالب صاع
على مثل قيمة النفس او اقل يعني ليس يجوز على الطالب بلا خلاف ويعني
فاحش يجوز عندنا خلافا لما انتهى وانما كان كذلك لان عبارة الاصل
ولو كان طالب الدم بما الذي وكل ما كصله فصاع على بعض ما ذكرنا كان جائزا
وان صاع على ما يدرهم حازر على الطالب فيقول أي حقيقته ولا يجوز في قول
أي يوسف ويحمد على الطالب الا ان يتقص من الدية ما يتغلب الناس به
مشد انتهى **قلت** وقد تقدم قدر العين الفاحش والتيسير قوله ويعني
فاحش المهر **فان قلت** قالوا العين التيسير ما بين تقوم المقومين
قلت بهذا فيما تقوم **قوله** لان الوكيل ان كان مرجحة المطلوب الى اخره
غراه في الحق يق للمعيط **قوله** وانما وضع في الوكيل لان الاب الى اخره غراه
في الحق يق بالدييات منسوبة خواهر زاده **قوله** او عن موصو خطا قال
صاحب المنيع ظني ان قصد المثل بالخط في التبر والنظر اتفاقا اذ لا
فرق بين الصون المذكور بين الخط والعقد **قوله** وما لا الكل له **وعلى**
هذا الكلام الصلح على الجراحه او الضربه او عن القطع **قوله** قيد بالخط لانها لو
كانت عمدا لوجب القصاص من اتفاقا **قلت** وجوب القصاص لا يمنع الصلح
ولا الوكالة به **قوله** وكل ما يصح عن العمد جاز قال في الاصل اذ وكل الرجل
رجلا في شبهه ادعت قبله عمدا او خطا وامر ان يصح ما صاع عليه فصاع
الوكيل على خصمايه او اكره فان كانت الشبه خطا حازر من ذلك خصمايه وتطل القصاص
وان كانت عمدا حازر من ذلك كله على الوكيل وعلى الموكل اذ كان زادا في ذلك ما
نتفخ به ان سبه مثله **قوله** فاحش المجروح لم يجب شي **قلت** هذا هوهم
انه لا اتفاق وليس كذلك بل هذا قولنا ولا يصح الاستيضاح به لانه
من المختلف قال القدوري في التعريب قال الامام لو وكل رجلا بالصلح عن
شبهه فصاع كان ثم مات المجروح استقص الصلح وكان الوكيل على دعواه فان كان
الموكل اقرب بالشبه لزمته الدية والا خلاصه وقال الصلح جازم ولا يسي لولي
بني الامام على اصله ان الصلح عن الشبه ليس يصح عما يحدث من هذا وعندها هو
صلح عما يحدث منه وقال في مشد الكهت قال الامام لو وكله بالصلح عن شبهه

فصل في عهدها وعما حدث منها بحسب ما في المتن المجروح فعليه رد لسعة اعشار
بحسب ما به ونصف عشرها لانه صاع حقه وعن غيره لمن وكله لشراشي بعينه
سكن فاستراه ما قبل رد الفضل بخلاف المسئلة الاولى حيث لم يصح الصلح
عن الشبه لانها لما الت نفسا لم يكن الحق في الشبه بل في النفس **فاما لو صاع**
من جنس انه الخط بحسب ما به او من الشبه وما حدث منها كان اموكرا الرازي يقول نحو
ان يقال انه جائز لان الواجب في الشبه خطا خصمايه فكانه وكله ان سقط الخصم
التي عليه بحسب ما به يدفع فاذا صاع على خصمايه وموجبه تارة خصمايه مان ترات
وتارة الدية فكانه قال صاع منك على خصمايه وعن حق اخر فصاعا لو وكيل بالصلح
عن جين خصمايه صاع عنه وعن جين اخر **قوله** كان الوكيل صاع عن شبهه الخط وما عدا
منه الى النفس بحسب ما به شعر من امه رد المجروح لسعة اعشارها ونصف عشرها
وسلم له نصف العشر عند الامام لموافقة وزبادة عنه لانه غير ما مور بالصلح
عما حدث عنه عنه وعندهما مورا مورا به الا ان الدية يجب على ما قال الامام
ولو مات منه فعليه رد الخصمايه كلها عنه لانه خالف اصلا اذ الحق نفس لا شفه
فكانه قبيح بالصلح فان كان المجروح مال خرج الدية من ثلثه جاز الخط والدية
الوكيل بحسب ما به ان كان ضمنه مسقطا منه وان لم يكن ضمنه توفى الصلح على
اخراج المطلوب وان لم يستل ما لا غير الدية وقد ضمن الوكيل البذل دفع
ثلث الدية واخذ الاول بحسب ما به من الوكيل لانه ضمنه لا غير ودعوا على
الساح تمام الدين **قوله** شرح المختلف ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطا
قال ابو بكر وينبغي ان يثبت للوكيل الخيار في دفع الصلح لانه انما ضمن بحسب ما به
على ان يسقط الدم كله ولم يسقط ولم يذكر بمورد الجراح ومذاكلة قول الامام
وقالا الوكيل بالصلح عن الشبه وكيل بالصلح عما حدث منها فاذا مات المجروح
حازر الصلح ولم يلزم الساح شي **قوله** ومن وكله الطالب بالصلح في
الموضه خاصه وصاع عنه وعما حدث منها بعينه الا في درهم مات المجروح
لم يحز الصلح وله الدية ولم يذكر الخلاق وينبغي ان لا يجوز عند الامام لانه كالوكيل
ما يستمع فان كانت عمدا فقد وكله ما سقط القود من الشبه فليس لبيد بسقوط
من النفس ولا يجوز ايضا في قدر الشبه لان المتحق النفس لا الشبه وانما سقط القود
بصلح لانه صاع عن الشبه لا موراها فصار ذلك شبهه فوجب الدية وان كانت
خطا فقد امر ما سقط اربس الشبه وليست بواجب ولم امر ما سقط حقه
من الدية بسقط الصلح **وعندهما** الوكيل بالصلح عن الشبه وكيل عن النفس فهو صاع
كصلح الموكل **ولو صاع على هذا العقد** فاذا مور خرا **وعلى** هذا الكل فاذا
مورحتم على الموكل اربس الشبه في الوجهين فيما س قول الامام وفي قيس قول
يعقوب بلزمه في الكل بحسب كل مسلك وفي اخر قيمته لو كان عمدا ويحمد مع الامام
في العقد ومع يعقوب في الخمر **ولو صاع على عبد من فاذا احدهما حر** عند

الامام ليس له الا العبد الباقي وعند يعقوب له العبد وبنه احر لو كان عند
وعند محمد ان كان العبد الباقي يسئل ارسل النسخة او الكفيل يسئل غيره وان كان
اقل فله تمام الارض **اصالة** اختلافهم فيها لو سماه **مهر اقان** احران اذا
صل العبد وحلها فوكل مولاهما الصلح جاز صلحهما بينه وبين الدية الا عن
دراهم وان كانت الدية اجنابيه فيما دون النفس ولو ارسل مقدر في احر لم
يبلغ به ذلك ونقص منه بحسبه من العبد القى بعض المذبة فتعتبر في وقت
العبد خمسة الاف الا خمسة دراهم **وفي** الموصوفه مما يراه الا نصت درهم **وقال**
يعقوب يجوز الصلح فيما دون النفس على القليل والكثير فالم صلح الدية
فاذا بلغه نقص منه احد عشر درهما **واما** في العسر فيها قالوا وبدا قوله الاول
شهر رجع وقال الصلح جاز بينه وبين النفس وما دونها على ما تراصيا عليه ان
اصالة ان ضمان العبد ضمان الجانيات في النفس وما دونها عندها فلا
يقا وزنه ارسل احر وعند يعقوب ضمان الاموال صح كمال القيمة ما بلغت ولا
تفصل العتلة ما دون النفس في العبد ولو اقره المادون لم يملكه وهذا
في الكفا **امام** العبد فهو زينة النفس على اكثر من الدية لانا الواجب القود
وما دون النفس لا يصح فيه بل فيه المال فهو كالحط استنى **قوله** ان الصلح
مقابل حبيب لانه ذكر ما حدث منه فالمراد منه انما هو العبد لنفسه **الكل**
عن قولها انه لا يمكن ان يحل ذكر النفس وعدمه سواء ان النفس سلامتها
مستتبع سلامه سائر الاعضاء فليس يحل ما هو المقصود ذكره وعدم ذكره سوا
والصلح عن التسوية صحت على النفس لان التسوية موجبة فتنفع الصلح عن موصيها
وفيهما قالوا جعل الاصل بقاء والتبع اصلا وهو خلاف الاصل **فصل**
في الوكيلين والعزل وطلان الوكالة قوله وكذا لو قال طلقها ان
شبه ذلك لان المعلق بشرط لا ينزل الا عند وجودها فكذلك ههنا
قوله او غيرها ومنه المصنف ربان لا يملك احدهما التصرف دون صاحبه
وفي الوصية اختلاف ما في ان سما الله تعالى **قوله** وفي عدا هذا الموصي
بغير احد منهما **قلت** يرد عليه قوله في السداد الوكيلان قبض الدين
لا يملك احدهما ان قبض دون صاحبه لان قبض الدين مما يحتاج الى الراي
لا ما فيه وقد فوض الراي لهما جميعا لا الى احدهما ورضي بما انتهى
سبعا لا بما نه احدهما وان قبض احدهما لا يبرئ الآخر حتى يصل ما قبضه
الى صاحبه فتقع في ايدهما او يصل الى الموكل لانه لما وصل المقبوض الى صاحبه
والى الموكل فقد حصل المقصود بالقبض نصار كانا قبضا جميعا استرا
قوله كالطلاق لا يوصى من الا اذا اطلق لها **امام** لو وكل وكيلين
بالطلاق وقال لا اطلقن احدا دون صاحبه فطلق احدهما واحده
لم تطلق الاخر فلتبين لم تقع شي حتى يمتعا على ثلاث تطلقات قاله

في الظهير **قوله** وفي السبيل الى احر هذا نقله من المبسوط **قوله**
ولو قال في خصوصته مع راي الاخر لكان اولى لان صورة اختلافهما
اذا اتفق الوكيلان على امر واحد وما شرخ ذلك حدتهما اورد على دليل
انه اذا فعل ذلك حدتهما برأي الاخر فقد حصل رايها **واجب** ان
قد يفتي بما اتفق عليه **وقد** ندد ههنا به مجلس القضا فاذا حصل
جميعا اذكره ما اتفق عليه وان ذكر حصه متسا قد يكون له من الجواب
ما لا يحضر الاخر فكان اجما عهما المبلغ في تحصيل غرضه والظاهر ان الموكل
لغرضه ذلك وفي الموقوف يفتى غرضه ومقصوده فلا يجوز ذلك **قوله** عا
المشاع على انه لا يشرط **قلت** واطلاق محذوف في الكتاب يدل عليه وعلى
قول مرقا لا يشرط لا يفتى خلافيه **قوله** حتى لا يملك الاول عزله **قلت**
هذا في الموقوف خلاف المنقول في الصغير اذا كان الموكل بالبيع قال
للاول اعمل برأيك فالقول الاول يعمل بحره على الثاني **ولو** قال للوكيل ما صنعت
من شي فهو حبا بصره فوكيله وادوا وكل يملك عزل وكيله وسبع ما استغنى ذكره
في المبسوط **واما** في الاذان صراعي لفظه **وفي** العيون عن محمد مرقا
لا خراست وقيل في اقتضا ديني فوكل من شئت فوكل الوكيل رخصا للوكيل ان
يخرج الذي وكله **ولو كان** قال الموكل وكل فلانا بذلك لم يكن للوكيل ان
يخرج الثاني من لو كان لان الاول كانه سول **قوله** محضه الوكيل الاول
اجزائه **قلت** لسلك ما اذا باشر احد الوكيلين محضه الاخر جبت لا يفتي
مخضون ولا بد من اجازته ومنه اكتفى بمحضه من غير اجازة **احيت**
بان المراد من محضه هو الاجازة من الوكيل الاول لا مطلق محضه من غير اجازة
ذكره في الدخيرة وحينئذ فلا فرق وقد ذكر محمد المسئلة في اي مع والاصل
في موضع ولم يشرط اجازة الاول وذكرها في موضع اخر وشرط اجازته
قد ثبت الكرخي وعامة المشايخ الى ان المطلق يجوز على المقيد ان يوكل
الوكيل الاول لما لم يصح لانه لم يؤذن له بذلك صرا وجوده وعدمه سواء ولو
عدم من الاول حق باع هذا الرجل والوكيل غايب او حاضرا فانه لا يجوز عقد
هذا الفضولي الا باجازه لان الاجازة لسبع الفضول لا يثبت بالسكوت
لكون السكوت محتملا كذا ممتنا **منهم** مرقا في المسئلة رواه ابن وجيه
عدم الجواز فذا اندرج في ذكره ووجه الجواز ما ذكرنا من **قوله** فيه
خلاف المتأخرين **قلت** ذكر الباق لي في فتاواه ان الحق يورع الى
الاول **وذكر** في العيون ان الحق يورع الى الثاني **وهو** في جيل الاصل
وهو الصحيح كما لو باعه احسني فاحار الوكيل فانه يجوز وسع الحق الحقن والمباشر
قوله وفي اي مع الى اخر يعني لو قدر الوكيل الاول للثاني عتبا بان
قال يبعه فكذلك في الثاني لغية الاول حاز ملا احراز الاول

وهذه رواية كتاب الرهن **وجمعا** ان مقصود الموكل ان يكون له
براي الوكيل الاول واذا قدر عتقا فهو مع برائه **وبما** خلاف ما
لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع احدهما بذلك الترخيب لم يحز لان
المقصود هنا اجتماع رايهما في الباد واختار المستر **وعلي** روا
كتاب الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان موالذي يتباين عما يقع بالز
على ذلك مقدار لكايه ومذاته **قوله** خلاف الطلاق **قلت**
والعقود كره في اول وكاله العتقون وفيما يلح مستي من التوازل **قوله**
وفي الفصول الى اخر جملة الكلام فيه انه اذا وكل رجلا ما خصومه
عزله حال عيبه انقصم هو على وجه **الاول** ان يكون الوكيل وكيل الط
ففي هذا الوجه يقع عزله وان كان المطلوب غايته والى ان يكون
الوكيل وكيل المطلوب وانه على وجهين احدهما ان يكون التوكيل مرعيا لتمام
احد فني هذا الوجه يقع العزل ايضا وان كان الطالب غايته والاخر ان
يكون التوكيل بالتمام الطالب فني هذا الوجه ان كان الوكيل غايته وقت
التوكيل فلم يعلم بالتوكيل عزله على كل حال وان كان الوكيل خاضع وقت
التوكيل او غايته ولكن قد علم بالوكالة ولم يرد هذا فان كانت الوكالة بالتمام
الطالب لا يصح عزله حال عيبه الطالب وصرح عزله حال حضرته رضي به الطالب ام
سخط فلو كان التوكيل بالتمام فني حال عيبه الطالب فعرله محضه القاضي
صحيح وان كان الطالب غايته وان عزله محضه القاضي صحيح العزل ايضا **قوله**
بل له عزله بمذاته الصحيح لانه غير مجبور على الطلاق ولا على التوكيل به وانما فعله
ما حيز به بملك عزله كما يبر الوكالات **قوله** وقال ان في رضي عنه
لا يشرط علمه ومذاته الصريح قال في شرح النسيبه فان عزله ولم يعلم الوكيل
العزل في احد القولين وهو الصحيح وما يبدى اختلاف يظهر فيما بيننا من تصرف
فيل بلوغه العزل عندنا نفع نافذ وعنده غير نافذ ولا ملزمة للموكل
قوله كما لم يراع الموكل ما وكل ببيعته ينزل وان لم يعلم **قلت** انما عطله
في شرح النسيبه بقوله لانه معني نفسه الوكالة مع علم الوكيل بنفسه مع جملة جهل
الموكل يحتاج الى جواب محقق هذا **قوله** ان المجنون عزل من طرقي حكمه
مستلما عزل بالنسخ وحكمه مختلف بدلالة ان نسخ النسخ لهداك الممنوع لا يقف
على الرضا والعلم والنسخ بالاقالة يقف على ذلك **قوله** وفي المصنف خلاف
فيما اذا كذب الوكيل **قلت** وكان غير عدل لانه لو كان عدلا وكذبه الوكيل ينزل
انفاقا كما يصل انه اذا اخبر باللعزل رجلا عدلا كانا او غير عدلين
او رجل واحد عدل ينزل في قولهم جميعا صدقة الوكيل ولم يصدق اذا ظهر صدق
الخبر لا فخر الواحد مقبول في المجملات وان لم يكن عدلا فخر العدد او العد
اول وان اخبره واحد غير عدل فان صدقة ينزل بالانفاق وان كذبه

باده

ب

ت

لا ينزل وان ظهر صدق الخبر في قول اي خيفة **وقالا** ينزل اذا ظهر صدق
الخبر **قوله** فيد باللعزل الاول ان نقول وضع في العزل **قوله** اعلم بان
الوكالة اذا كانت لازمة لا ينطق بفساد العوارض كما اذا جعل امرأته
بصدق ليس توكيلا وانما هو عليك كما صرح به في موضعه **وانما** الوكالة
اللازمة اذا وكل سبيح الرهن حال عقد الرهن **ومن** الوكالة اللازمة
الوكالة الدورية قال في خبر مطلوت وكلة وقال كل عزلك فانت وكل صح
ويكون لازما **سمر** قل الطريق عزله ان نقول عزلك كما وكلتك قالوا
يبقى وكلا لان العزل عن الوكالة المتعلقة لا يصح والاصح ان نقول عزلك عن
الوكالة المتعلقة وعزلك عن الوكالة المتفرقة انتهى **قوله** وكما قال الموكل الى
اخر وكاله المرند كغيرها ومن تصرفاته الجائز له فكون موقوفه عند اي
خيفة فان استلم نفدت وان مات او قتل او حوكت بدار احررت بطلت له
وعندهما تصرفات المرند الجائز له فكون موقوفه عند اي خيفة
له يخرج النكاح **قوله** فيد بالانفاق لان المرند قبله لا ينظر بوجبه **قلت**
ليس هذا على الاطلاق وانما موقوفه عند النكاح لانه ماله ومخرج عن كونه
مالا للنكاح بنفسه فينظر وكالته به ايضا مشورا لا يعود الا بالتجديد والمرند
ان وكلت في حال اسلامها مكانا لمحل وان وكلت في حال ردتها فكل ذلك
الا انه اذا لم يزوجها حتى استلمت طارا ان التوكيل كالمضاف الى ما بعد سلام
عزله المعتد والمطلوكة اذا وكلت انما بان زوجها **قوله** واذا حوكت
الوكيل بدار احررت بطل تصرفه انفاقا مع بقا وكالته **فان** نسخ الاسلام
في مسبوطة وان حوكت الوكيل بدار احررت مرتدافانه لا يخرج عن الوكالة عندهم
جميعا **قوله** وان عاد مسلم الى دار الاسلام لا يعتد اي ابو يوسف
الوكيل الى وكالة **قلت** هذا صريح في ان الخلاف في الحاق بدون حكمه وليس
كذلك انما الخلاف بعد الحكم بالحق قال في نسخة الاسلام في مسبوطة وان حوكت
الوكيل بدار احررت مرتدافانه لا يخرج عن الوكالة عندهم جميعا فمالم تقض القضي
بالحاقه فان قضى القضي بالحق بدار احررت واسقطت وكالة وان عاد الى
دار الاسلام مسلم لم تعد الوكالة عند اي يوسف وعادت عند محمد **وعلى**
الامام القدوري في المعرب لقول الامام اي يوسف بقوله لان حكم الحكم على
عزل حكمي محله كالميت فصار كالعزل فصد لا يعود الا بالتجديد الا ترى ان
الفرقة بينه وبين امرأته والعنف في مدبر وام ولد لا يرتفع بكذا الوكالة التي
بطلت لا تعود **وقال** في التدابير وان حوكت بدار احررت مرتدافالم بحزله المصنف
الا ان يعود مسلم لان امره قبل الحكم بالحاقه بدار احررت كان موقوفا فاذا عاد
مسلم ارتفع التوقف فصار كانه لم يرتد اصلا وان حكم بالحاقه بدار احررت
عاد مسلم بل يعود الوكالة قال ابو يوسف لا يعود وقال محمد يعود **قوله** لا يعود

ق

تصرفه وتما منه فاذا زال الغرض صار كأن لم يكن **قوله** اما تطلات في الملك
 والمادون الى اخره فيقول عليه الباق اتمهل من المادون انما التوكيل لو صدر
 من الصداق المحرم حتى لو وكل رجلا ببيع شيء او شرائه يبيع حتى لو اذن او كره
 بعد التوكيل او اعقب كان التوكيل على وكالته فكيف ينزل وكلمها بالعجز ونحو
 مع بقا صفة التوكيل ابتداءا يجب بان صفة التوكيل المحرم قبل الاذن والكتابة لم يكن
 باعتبار ملك التصرف الذي هو ثابت للاسروقة الوكالة وانما ذلك باعتبار ما
 حدث له عند التصرف باعتبار الكتابة والاذن وقد وجد ذلك صحيح **واما** صحة
 توكيل المكاتب والمادون فما اعتبار ملك التصرف الذي هو ثابت للاسروقة الوكالة
 وقد زال ذلك الملك فيزول حكمه **نظره** رجل خذ اربع نسوة فوكل رجلا من زوج
 امرأه فزوجها بعد ما فارق احداهن جاز ذلك ولو كان تزوج اربع بعد الوكالة
 ثم فارق احداهن لم يكن للتوكيل ان تزوجه بحكم تلك الوكالة انتهى وقال
 في المبسوط من اذا كانت الوكالة بالبيع والشر **اما** لو كان التوكيل بقصد
 الدين او النفاضي لا يبطل بغير المكاتب ولا ما يحجر على المادون لان في كل شيء له
 الصلح لا يفسد المطالبة عنه بالحجر عليه بل يبقى بموطا بما يقع له وله ولاية المطا
 باستيف ما وجب له لان وجوبه كان بعقد فاذا انتفى خفف بقي وجبه على كالتة
 فيه ولهذا ليس لمولى الصداق ينقض في بيته ان كان عليه دين او لا لانه ان كان
 عليه دين فكسبه خوفا مما به والمولى فيه كالايجاب وان لم يكن عليه دين وجوب
 المال بقصد الصداق لا يكون موقوف هذا دون التوكيل وما وجب من التمس بغير
 التوكيل لا يملك الموكل المطالبة به فملكها او لم **قوله** واما في الشر يكون الى
 اخره **حل** ان ارجح وجه انه مشله المكاتب على الوكالة الثانية ضمن الشر كالتة
 من ادخل لان المصير ما ذكر مشله القدر والقدوري وجه انه اراد اذا وكل
 الشر يكون بالتاسم اقرقا وهذا تعليل خلاف ما ذكره من هذا الشارح **قال**
 القدوري واذا وكل المكاتب ثم عجز او المادون له فحجر عليه او الشر كان فاقترقا
 فمن الوجع يبطل الوكالة علم الوكيل لو لم يعلم **قال** شارحه ابو نصر الا قطع
 وذلك لان الوكيل ينصرف من طريق الامر وقد بطل شره لانه المالك عطلت الوكالة
 علم الوكيل ولم يعلم لانه عزل من طريق الحكم فلا يغير فيه العلم **نظره** قال ومما الذي
 ذكره القدوري جميعه حبان على الاصل الملبس الشر يكون **وقد** ذكره صاحب الكتاب
نظره لفظه **قال** **الاتقاني** في شرح الهداية وجه النظر ان الذي ذكره خلاف
 الرواية لقوله في الاصل واذا وكل احد المكاتب وصين وجلا يبي ما ذكرت لك
 وهو الذي ولي ذلك شر اقرقا واتقيا واشهد ان لا امره بينهما شران الوكيل
 الذي كان وكل به وهو يعلم او لا يعلم فانه يجوز ذلك كله عليهما جميعا **وكذلك** لو كانا
 وكلاهما جميعا لان وكلاهما خدما جاز على الاخر وليس لغيرهما تنقص الوكالة الى
 من لفظه **قلت** اذا كان هذا لفظه فليس وجه النظر ان الذي قاله خلاف

الشركان

الرواية **واما** وجهه انه اطلق بطلان الوكالة علم او لم يعلم **واما** من هذا في بيع
 والشرافين يا تنف بعد الفقرة **اما** امضا ما وكل به مما الوكيل وليه لا يتطد
 فيه علم او لم يعلم كان ذلك من حق دين لها او قبض ودفعه لها او عارية او وصية
 او قبض دين عليها ودفعه اليه مالا او مبيع عند لها او بغيره اشئ يستمره لها
 او ما جاز دار لها **وقد** جاز لها ودفع اليه الدراهم او دواها او اجرها وهذا
 من الذي ذكره له وهو الذي ولي ذلك **قال** في المحيط لان التوكيل حصل
 باستيف حقوق عقد الوكالة بعد الفقرة بعد على صاحبه وان علم الفقرة
 فذلك وكيله بخلاف الوكيل بالبيع والشر اذا قبل بعد الفقرة وعلمها لا يجوز
 لانه لو باشر الموكل المبيع والشر بعد الفقرة لم يحجر على صاحبه فذلك وكيله اذا
 علم الفقرة لان الفقرة عزل قصدي انتهى **قوله** فان قلت كيف صح توكيل احد
 الشر بغير الاخر **قلت** لا يستل عنه على ما حل عليه ان ارجح مشله المكاتب
 لانه في توكيل احد الشر بغير الثاني **قوله** كما اذا امر ببيع عبده ثم باعه بنفسه
قلت وكذا لو اعطيه او دثر او كاتبه او وهبه وسلمه او استلم او كان حيز
 الاصل او وطى او استولد او بصدق وسلم **وكذلك** لو وكله بالخلع ثم خلع نفسه
 لان المحل له لا يحل الخلع **ولو** وطى ولم يستولد او اذن في التجارة كان على كالتة
ولو رهنه او اخرج لا ينقض الوكالة في طهره وانيه وعمل في يوسف ينقض
ولو انقضى الصلح لا ينزل الوكيل **ولو** باعه الموكل بشرط الخيار لم ينقض العقد
 بل لو كان مبيعه **وكذلك** اذا كان اكيب والمثري **ولو** باعه الوكيل بشرط الخيار
 لم ينقض العقد له ان يبيعه **قوله** ولو وكله تزوج امرأه الى اخره **وكذا** لو وكله
 تزوج امرأه فزوجها ثم اباها لم يملك التزويج للوكيل ان تزوجه من غير اذني لان الامر بغير
 لا يقتضي التكرار **ولو** وكله تزوج امرأه بعينها فزوجها الوكيل فدخل بها
 اباها وانقضت عدتها مستزوجه اياه جاز لان مقصود الموكل لم يحصل بما شره
 الوكيل لنفسه ولا من فاه حين حكم ذلك العقد وحين الوكالة الا ترى ان ابتداء
 التوكيل بعد الزوج صح حتى اذا فارقها زوجها منه بغير ذهاب اولي **ولو** تزوج
 الموكل أمها او ذات رحم محرم منها او ارجح سواها خرج الوكيل من الوكالة **ولو**
 قال الموكل ان تزوجه في طهر فليس هذا باخراج فانه لو تزوجه بعد عينه
 صح النكاح فبقي الوكيل على كالتة **قوله** بخلاف ما لو وكله نفسه شي الى اخره
قلت محمد وجهه انه محتاج الى الفرق بين المبيع والهبة وقد فرق فقال ولا
 يستمره الهبة المبيع لان الوكالة بالبيع لا تنقض كالتة بشره المبيع لان الوكيل بعد
 ما باع يتولى حقوق العقد وينصرف به بحكم الوكالة فاذا انقضى البيع والوكالة
 باقية جاز له ان يبيعه ثانيا علم **اما** الوكالة بالهبة ينقض بها شره الهبة
 حتى لا يملك الوكيل الرجوع ولا يصح تسليمه فاذا رجع في بيته فقد عاد اليه الخبز
 ولا وكاله فلا يمكن الوكيل من الهبة ثانيا **نظره** قال في التبايع ثم مد الكا

الرواية

التي ذكرنا انه يخرج بها الوكيل من الوكاله سوي العزل واليمين لا يفرق احوال
فيها بين ما اذا علم الوكيل بما او اذا لم يعلم في حق اخراج عن الوكاله لكي ينعكس الموقر
فيها بين البعض والبعض من جهة اخرى **ومر** ان الموكل اذا امان العبد الموكل ببيع
نفسه ولم يعلم به الوكيل وقبض الثمن بمسلك الثمن به ومات العبد قبل
التسليم الى المنزلي ورجع المشتري على الوكيل بالثمن يرجع الوكيل على الموكل
وكذا اذا اذن او اعنته او استحق او كان حرا الاصل **وفيه** اذا امان الموكل
او جن او ملك العبد الذي وكل ببيعه ومحمد ذلك لا يرجع **والفرق** ان الوكيل
مناك وان صار مبعوزا لا تصرف الموكل لكنه صار مبعوزا من جهة فتركه اطلاقا
ايضا نصا وكذا لا يملكه ما لم ينفذ من الضمان فيرجع عليه بضمان الكفالة **اذ** ضمان
المعزوز في الحقيقة ضمان الكفالة **ومعنى** العزوز لا يفرق الموت **وهذا**
العبد والجنون واخوانه هو الفرق **ولو وكله** فقبض من له على رجل يحرر الموكل
وميت المال للذي عليه الدين والوكيل لا يعلم بذلك فقبض الوكيل المال يملك في ذلك
كان لادفع الدين ان ياحذبه الموكل ولا ضمان على الوكيل لان يدا الوكيل قد يبايه
عن الموكل لانه قبضه بأمرة وقبض الثمن قبض الموثوق عنه فكانه قبضه بنفسه
بعد ما ومته منه ولو كان كذلك لم يرجع فكذلك **تدبير** **بعد البيع**
من المهم معرفة ما يقع بين الموكل والوكيل من خلاف **المحيط** قال الوكيل لسيدي
يا سيدي به وقال الامر امرته به قال قول قول الامر لان الامر مستفاد من
جمته **ولو قال** الوكيل بعته من هذا وقبضت الثمن فملك وصدر له المشتري
حاز خلايا ما اذا لم يصرفه لانه حكمي امرا يملك مستغنيا فقبضه في حكمي
كالزوج اذا قال فيستلزمه ومدة الايلة باقية صدق في حكمي لانه حكمي
امرا يملك مستغنيا فلهذا **مات الامر** فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل
بعته من فلان وقبضت الثمن وملك صدقة المشتري ان كان العبد قايما لسيده
بصدق الوكيل الا ان يقيم ثبته انه تابع في حيق الامر والارذال يبيع وصلى الوكيل
الثمن للمشتري لان العبد صار ملكا للورثة والوكيل يبيع روالا للعبد عن
ملكهم ولا يملك في البيع في احوال فلا يصدق في دعواه لثمة الكذب والورث
يصدقون له بعبه فيكون القول **بغير وان كان** العبد مستهلكا يصدق
الوكيل مع عبه استحق **واجب** الغيباس انه العزل عن الوكاله بموت الموكل
فموت يبيع ازاله العبد عن ملكهم وهو بينك **وجم** الاستغناء عن الشيء
ما لملك رال عن ملكهم ما نفاهم فلم ينعكس الاختلاف في روال الشيء عن ملكهم ولقائه
على ملكهم **وانما وقع** الاختلاف في احوال الضمان على الوكيل والورثة فبعض
عليه الضمان تقول بعته بملكنا وسلمت بعد ما انزلت فصرنا ضامنا وانك
الوكيل ذلك الضمان كان مسبقا عن الوكيل في الاصل لانه كان امينا هو من الضمان
تمسك ما هو ثابت في الاصل فكون القول له **رجل دفع** الى رجل الف درهم

وامره ان يشتري له عبدا موصوفا فقال الوكيل قد اشتريته وملكه الا ان
قبل ان ادفعها وقبضت العبد ومات بصدق على براه نفسه لان الثمن المبيع
امانة في يده ولو كان العبد قايما في يده الوكيل فان قال الامر ملك المال قبل
الشرا وقال الوكيل بعته قال قول الامر لا تبين **وان قال** الامر لم يملك المال
وهو عندك فان كان الامر سييرا عبدا بعبته فالبعض لازم للامر ليجدان خلف الوكيل
ملاك المال بعد الشرا لان الوكيل بشر اشترى بعبته لا يملك ان يشتريه لنفسه فكان
الشرا واقعا للامر **الا ان** الوكيل ادعى ملكا المال بعد الشرا فقد ادعى المجرم
بالثمن على الموكل فيكون القول له مع عبته **فان** امر سييرا عبدا بعبته فالبعض
في الشرا قول الامر فان اقر به لزمه وان حشد الشرا له وحلف عليه لم يملكه العبد ويرى
الموكل من المال اذا خلف ويكفر الشرا الوكيل بعبته في ماله **رجل** امر رجلا ببيع داره
فبها ثم قال قبضت الثمن فصاع وقال الامر لم يقبض الثمن سطر ان لم يكن
الامر دفع الدار اليه قال قول قوله لانه لم يملكه على الدار حين لم يدفعها اليه
فان كان قد دفعها اليه قال قول الامر **الوكيل** بالامر مستفاد من قوله
قد قبضت الفامته وقال المقرض قد دفعته اليه وانكر الموكل قال بعد القول قول
الموكل وقال ابو يوسف القول قول الوكيل **لا في يوسف** ان الدافع ولده فو
اليه نصا دقا على القبض فلا يغيره قول غيرهما لان الوكيل اقر بقبض المال باذنه
فلم يملكه من ضمانا لهذا الاقرار **ولم يجد** ان الغايب والادفع اعترفا ان المال للموكل
الا ان القايض ادعى ذنا وتسليطا من جمته وهو ينكر فكان القول قوله **وكله**
ان مكانت عبدا وقبض يذل الكايم فقال الوكيل قد فعلت وانكر الموكل ذلك
قال بعد سمع قول الوكيل الكايم لانه لا منفعة له فيه ولا يسمع في قبض يذل
الكايم لانه متهم فيه **ولو كاتبه** ثم قال بعد اثبات الكايم قبضت يذل
الكايم ودفع اليك فهو مصدق لانه امين ادعى دفع الامانة الى صاحبه ان
وكل اخر ان يشتري اخاه فقال الامر ليس هذا اخي كان القول قوله مع عبته
فمن خلف لزم الوكيل وعقوب لانه زعم انه عتق على امر **ومن** اقر بعبه عبدا
ثم ملكه بعقوب عليه وهو ما تكاد واليمين عليه دفع الضمان عن نفسه **الوكيل**
بعض الذين يكون القول قوله في ذلك لانه امين **والوكيل** بالامر مستفاد من
عند من اذنت مع الموكل يكون القول للموكل لانه سربد الزام سي على الموكل
وهو ينكر وهذا قول محمد رحمه الله **امر رجلا** ان يشتري له جاريا فباعه
وقال امته بنيه بالف وحسب به وقال له باع بعبته بالف بصدق الامر واليمين
غير مقبوض بالقول للسايع والجارية للامر لان اقرار السايع صادق خالص
حقه فقد اقر على نفسه برواى ملكه بالف واليمين تثبت بصدق الامر فقد
تصا ذقا على الف فيقع البيع ما نصا ذقا عليه وليس للامر خلاف السايع
لان المقصود من خلف النكول والنكول تدل واقراره لا يصح منه فانه

لو اقرى ما ربه للمشتري بما ادعى البيع لانه بقوله ما يريه بعد ما صارت ملكا
للموكل لانه بقوله بعد ما اقرى للمشتري فلا يصح ان كان لا يوافق الا بالامر
لو اقرى لا يوافق اذا اكل والمقصود من البيع النكول لا الكلف لان الكلف
لا يوصل الى حقه وانما يصل اليه بالنكول فاذا تعذر القضاء بالنكول لم يجب
الا مستحلفا **ولان** تخلف الامر على العلم لانه يدعى عليه معنى لو اقرى ربه
فان الامر لو اقرى ما ادعاه المشتري يصح لان الجارية ملك للمشتري في كل حين
وبما ان يجرى فيه التبدل والامانة فيفسد الاستحلاف وذلك مستحلف على فعل
غيره وتختلف على العلم فان خلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن لانه انقطع
دعوى المشتري فثبتت الجارية للمشتري **وان** مكل صارت الجارية للمشتري يعطى
البائع الثمن لانه يدعى عليه بمقتضى ما ادعى وان رجع البائع الى تصديقه اخذ منه
جسمه اخرى لان المشتري مضى على اقراره والاصرار على الاقرار عزله عن الثمن
فعمل بصدق المفسر **كم ان** لم يخل بالف وجسمه في فسخه في جسمه في شرا المفسر
منه اخرى تصدق المفسر في جميع ذلك عمل تصديقه ولانه اقرار بالف وجسمه
بحكم الشر المطلق والشر لا يفسخ بمحو احد المتعاقدين صحت الاقرار على حاله
فاذا ادعى البائع الى تصديقه في الجسم عمل تصديقه ولم يذكر هل البائع قد
النكول ان باخذ الاقرار من المشتري **ذكر** الكرمي رحمه الله له ذلك لانه كان للبائع
قبل نكوله مطالبة الاقرار فذكر بعد نكوله ان النكول عزله الاقرار قال لا يبر
بالنكول اقرار الجارية للمشتري وان للبائع قبله مطالبة الثمن فاقراره بالجارية
للمشتري صحيح لانه على نفسه واقراره ما يبرى عن مطالبة البائع من الكرمي فده على
البائع فلا يصح وقال جماعة من اصحابنا ليس له ذلك وهو الصحيح لانهم نصوا بقوا
على ان العهد للبائع على المشتري لا على الامر لانه هو العاقد الا انه لا يطالب
بالعقد لما نفع وموان المشتري انما اقر بوجوب العهد على نفسه بسطوان سلم
له الجارية ولم تسلم له الجارية قبل نكول الامر فاذا نكل الامر فقد اقر بالجارية
للمشتري فثبتت له الجارية بوجه العقد عليه وكان حوالا في مطالبة الامر
بالبائع قبل ما اقر البائع انه لا عهد له عليه لا باقرار المشتري **وكذلك** لو قال
المشتري اشترى ما به دينار والمسلمه كالا الا في حصته وفي ان نكل الامر
اخذ المشتري الجارية بغير شيء لانه يدعى الدراهم وهو بقوله لا يبر فلا يمكن ان
ياخذ الدنانير بالدراهم الا ان يعود الى تصديقه فيصحت العقد على الامر كما
كانت خلاف المسئلة المتقدمة لان الامر نكل بعد اقراره بالامور اشترى الجارية
بالف وجسمه ووجب للبائع عليه الف درهم والامر اذى الى البائع الف درهم فكان
قاضيا دين الامور وهو موجود على ضاربه فكان له الرجوع ما اذى على الامور
وهما لم يضره ضاربه دين الامور لان الدنانير لا يصير مقضيا بالدرهم
فلا يكون له الرجوع فان انك الوكيل الشرا في هذه الوجوه فالقول للمشتري مع

لان البائع يدعى عليه العقد وهو يملك ان نكل احد البائع بالثمن ورجع به على
الامر لانه اعترف بالشرا والعهد عليه فثبت امر الامر فلو اقرى باقراره وان
خلف اخذ البائع الثمن من الامر لانه انقطع الدعوى عنه فخذوا الجارية
على الامور فوجب العهد على الامر لان الامر مع البائع فضا فانه امسك
للامر كما امر الامر فان كان البائع اقر ما سبق الثمن في جميع هذه الوجوه
فالقول للمشتري مع عليه الامر على ما ادعاه لان البائع بعد قبض الثمن لا يصير
مفسرا بالثمن على نفسه لانه مفروض عنه وانما يشهد على المشتري وانك لا تقطع
بشره ذمة الفدية واذا لم يصدق البائع في تقدير الثمن سبغى الاختلاف بين الامر
والامور والامر يقول عملت لي وهو يقول عملت لنفسه حين خالت في الثمن
لان الامور لشراشي بعينه اذا امسك ما كثر من الثمن الامور به او يحصل خروجه
لنفسه فنع له لانه انزل حكم العقد الشرا عليه لا مقصودا **والاصل** ان كثر
بما ميل لنفسه ما لم يثبت عمله لغيره **وكله** بان لمشتري له اخاه بالف درهم
فقال امسكته بالف وجسمه او ما به دينار وقال لا بالف فالقول للبائع
واحق الغلام على الامر لان الوكيل مع الموكل في شراشي بعينه متى اختلفا في
تقدير الثمن والتمس غير مقبوض فالقول للبائع في مقدار الثمن وبما نوعه
لا بينا فاذا صدقة الامر به ذلك صار الثمن نصا وقفا كالثمن معناه
وفوتت شرا الامر اخاه عتق عليه لانه ملك اخاه **وليس** للوكيل ان يخلو
الامر ليا خدمته الغلام لانه لو اقر الامر ما ادعاه الوكيل بعد ما عتق الغلام
لا يقبل على العهد فكذا اذا نكل وليس تخلفه فان نكل قضى عليه بقية الغلام
ولكن لو اقر بضمان القيمة للمشتري بان اقر انك امسكته الاخ بالف وجسمه وصحت
مخالف ومشتري بالنفسك الا اني ياقراري للبائع انك عملت عليك فصرحت بغير
قيمة الصدق اقراره بذلك ولزمه قيمة العهد فكذا اذا نكل والبائع الثمن
بحاله على الامر لانه لا يصدق في حوالا البائع بغير الثمن في حق البائع والامر حاله
فان وقع الامر الثمن الى البائع برفع عنه ذلك العبد من القيمة التي تضمنها الما
امسك فانه قضى دينه لان الامر لا نكل فقد نصا وقفا ان لا يمن للبائع على
الامر بل على الما مور قصار في المعنى قاضيا عنه دينه وهو مجبر على قضائه
لان الامر بعد النكول يبقى مجبر على قضائه الثمن والمجبر على القضاء لا يكون مضمنا
نصا ركا لو اقرت افا قضى دينه على المور بعد موته **هذا** اذا كانا القيمة
مرحس ما اذى الى البائع **له** ان يحبس من القيمة مقدار ما اذى الى البائع لانه
من حبس حقه وان كان من خلا حبس ما اذى الى البائع **بسط** وان اختلف
في مقدار الثمن لا في حبسه كان له ان يحبس القيمة **وان** اختلف في حبس الثمن
ليس له ان يحبس لان القيمة تدل على العبد فيكون قاضيا مقام العبد فلو كان
قائما في يد الامر ما كان العهد احبنا وقد اذى الامر الثمن الى البائع كان

مور

للامر ان يحمل العبد ما ادى ان احتلف في مقدار الثمن وان احتلف في حليه
 ليس له من العبد ويا هذا العبد يفسرني كذلك القيمة **وان** كان البايع اقر
 بقبض الثمن وقال كان الثمن الف وقال المشتري الف وحسبه وصدق الامر
 البايع فالقول للمشتري في مسد اول الباب **وفي هذه المسئلة** فالعبد
 لان البايع يصير اجنبيا بعد استيفاء الثمن فصير هذا فلا يتقبل قوله
 لما بينا **وان كان** الامر لم يسر ثمنه والمسئلة محالة على العبد اللهم نصا
 جميعا ان الشر او قع للامر وان الصدق ان ملكا له امتزاه الى مور بالقدوم او
 بانه دينار لان الموكل لم يسر له ثمن فباي من امتزاه يكون مشتريا للامر وهذا
 قولنا ولم يذكر قول محمد وعجل قوله يتحقق لان وشراد ان العقد على الفهم لان
 الوكيل بالشر مع الموكل ينزل منزله البايع مع المشتري في حق الحقوق **وليس**
 متنا احتلف في مقدار الثمن والسلفة حاله فالقول للمشتري في الثمن عندهما
وعند محمد يتحقق لان فكذا هذا **امر** وحلا ان يستركي جاريه بآلف ودرهم
 ودفعتها اليه وامره ان يزيد من عنده ما يوري اليه فحمايه فقال الوكيل استركيها
 بآلف وحسبه وقال الامر بآلف خلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لان
 الوكيل بمنزلة البايع من الموكل في حق الحقوق والبايع مع المشتري اذا
 احتلف في مقدار الثمن والسلفة فبايه في ثبوت البايع فانها متحققان فكذا
 هذا **وسبب** ان يمين الوكيل ان يمين الوكيل يمين ثباته يمين الموكل يمين علم
 ويمين الثبات اقوي واكد من يمين العلم فكانت البداية بالاقوي اولى فان خلف
 ما جاريه بينهما الامانة للوكيل ثلثه لا الهى نصا وقا ان ثلثها مشتري بالموكل
 ان الوكيل وعمر انه صرف جميع الالف الى بلق الجارية فيكون خاصة وفيه لكل

كتاب الكفالة

والكلام في هذا الكتاب في مواضع في بيان معناها لغة وشرعا **وسبب**
ركبها وشرطها وحملها وما يحتاج اليه الكفيل عن الكفالة **وفي هذه الجوع** بعد
 الخروج انه مثل يرجع ام لا **وسبب** وجودها بضمير الطالب على المطلوب
 مع قصد الخارج دفعه عنه **اما** تقربا الى الله تعالى او ازالة الادي عن نفسه
 اذا كان المطلوب عن ثمنه ما احمه **وسبب** غير دفع منه الحاقه والضرر
 الذي ذكرناه انفا **ودليل** وقوع شرعيتها قوله تعالى ولمن جابه حمل عبده وانا
 به رعيم **وقوله** عليه الصلوة والسلام الرعي غارم رواه ابو داود والترمذي
 وحسنه والاشاعرة عليه والكلام في هذا الكتاب الى اخره **اما معناه**
 فقال في اللغة الضم **وفي الشرع** ضم الذمة الى الذمة والمطالبة
واما ركنها ما لا يحتاج من الكفيل كان يقول ان قبيل وضهر او رعي
 او عركم او قبيل او جميل او لك قبيل اولك عندي **والقبول** من الطالب عند

اي حليفه ومحمد رضى الله عنه **كان يقول** صلبت او رصبت او موت او
 ما تبدل على هذا المعنى وعمر بن يوسف روايتان **واما شرطها**
 فقبضه يرجع الى الكفيل **وتعصب** يرجع الى الاصيل **وتعصب** يرجع الى المكفول
 له **وتعصب** يرجع الى المكفول به **اما الذي** يرجع الى الكفيل فالتفقد
 والبلوغ ومندان شرط الاغقاد واحمر به شرط النفاذ **حتى** يتفقد
 العبد ويطلب بعد العتق **واما الذي** يرجع الى الاصيل فان يكون
 قادرا على تسليم المكفول به نفسه او نايبه عند اي حليفه **حتى لا يصح**
 عن الميت المفلس عنده على ما ماتى وان يكون معلوما **بارم** فعل ما على ان
اما اذا قال عن رجل من الناس او عن او نفس او فعل ولا يجوز ان
 المضمون عليه مجهول **واما الذي** يرجع الى المكفول له فان يكون معلوما
حتى لو كفل لا خدم من الناس لا يصح لان المكفول له اذا كان مجهولا لا يحصل
 شرع له الكفالة ومما يوثق **وان يكون** في مجلس العقد وانه شرط الاتقاء
 عند اي حليفه ومحمد وعمر بن يوسف روايتان **واما** الذي يرجع الى المكفول
 فان يكون مضمونا على الاصيل سواء كان عبدا او ذنبا او نكسبا او غفلا
 ليس يدين ولا عيب ولا نفس عند علي بن النعمان الا انه لشرط في الكفالة
 ما لا يوجب ان يكون مضمونه بنفسه كما لمعصوف والمقبوض على يوم الشراء
 والمقبوض بالبيع الفاسد وان يكون المكفول له مقدورا لا متيقنا من الكفيل
حتى لا يصح ما كدود والقبض من **وفي الدين** ان يكون لارما حتى لا يصح
 الكفالة **واما حكمها** فنبوت ولايه مطالبة الكفيل بما على الاصيل
 ونبوت ولايه مطالبة الكفيل للاصيل اذا كانت بائنه **واما** ما يخرج به
 الكفيل عن الكفالة فخرج عن الكفالة بالمال بالاداء من الكفيل ومن الاصيل والابرا
 او ما يوجب معناه **ومن الكفالة** بالنفس التسليم الى الطالب او ابراء الطالب
 او موت المكفول بنفسه **واما الرجوع** فشرطه ان يكون الكفالة بائنه للمكفول
 عنه وان يكون ما دون مرجع اقراره على نفسه بالدين وان يضيف لغيره
 اليه كاضن عني واداء المال الى الطائفة او ما يوجب معنى الاداء اليه وان لا يكون
 للاصيل على الكفيل من مثله **واما ما** يرجع به فخرج بما كفل به لا بما
 ادى حتى لو كفل ما كفل به وادى الزبوف يرجع ما كفل به **قوله** اي مطالبة الدين
قلت الصواب ترك هذا التفسير لانه يصير التفسير لنوع خاص من الكفالة
 والاصالة مطلقة فانها عندنا تكون بالاعيان المضمونة بنفسه وبالنفس
 وبالدن وبفعل ليس يدين ولا عيب ولا نفس **قوله** لان وجوب المطالبة
 الى اخره مما اردت لقولهم مطالبة الدين فرع نبوته الى اخره **قوله** فلا يصح
 اليه كلام ناقص لانه قال بعد تكلمه بانه صير اليه للضرورة فكان الصواب
 ان يزداد في هذا الصواب لا يصح رايه الا عند الضرورة ولا ضرورة منها

قوله ولم يقطع على الاصل بالكفا له الى اخره **هذا** او حذاه على الهاش
ومو في المنظومه ولم يخل في الاصل ولعل المصلح انما انقطع ذلك انما
ما لك رحمه الله الذي لا خلاف فيه ان الكفا له لا توجه براه الاصل العايد
ببراه الاصل بل انما يورى وجهها في ذلك حديث ابي صاده لما سئل
عن الميت بالدينارين واقدم صلى الله عليه وسلم **وقد** ايدل على ان كان بعد
الكفا له يخالف ما صلا ولولم يبرأ ذمته بالكفا له لا يسنون ان كان قبله وبعد
ولما صلى عليه **والجواب** انه قد جاز ان صلى الله عليه وسلم سأل من صلى الدنيا
قال نعم فان لا تردت جلده قد دل ذلك على بقا الدين في ذمته والله اعلم
امت قوله فان الصلوات بعد الكفا له بدل على اختلاف الحال ولو كان با قبلها
لما اختلف ذلك لم يلزم ان كان انما يكون مختلفا ان لو سقط الدين
وظاهر انه مختلف بدون ذلك لان قبل الكفا له لم يكن للدين جهة نفق منها وبعد
الكفا له صار له جهة والنبي صلى الله عليه وسلم كان يمنع عن الصلوات حتى يعلم
جهة نفق الدين ولهذا كان يسأل من ترك او فاته لا **وقد** ترك وفاته عمار
او عرض وذمته لا تبرأ حتى يباع ذلك ويوفي الدين والنبي صلى الله عليه وسلم
ما كان يمنع عن الصلوات الى ان يباع التركة ويوفي الدين بل كان يصلي اذا علم
ان للنفق جهة وذلك حتى يبيع او اذا كان بالدين كفيل فافترقا كان قبل الكفا له
وبعد **قوله** ولا يصح الكفا له الا من يملك التبرع وهو البالغ العاقل
فالبالغ والعقل شرط ان ينفق هذا التصرف **قوله** فلا يصح من الصبي
الا ان الأب او الوصي لو امتد ان دين في نفقة النعم وامر السليم ان ضمن
الحال عنه جاز ولو امتنع ان يكفل النفس عنه لا يجوز لان ضمان الدين قد لزمه
من غير شرط فالشرط ان يبرأه الا ما كيدا فلم يكن متبرعا فاما ما اذا لم يبرأ
فصل نفق الملب او الوصي فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز **واما**
اخره فهي بشرط نفاد هذا التصرف فلا يجوز كفا له العهد بخبر كان او ما ذو
في القارة لا يبرأ من التبرع والعهد لا يملك التبرع بغير اذن مولاة ولكنه منع حتى
يواخذه بعد العتق لان امتناع التبرع اذا كان لعدم الامتلاء بل بخبر المولى
وقد زال **بخلاف** الصبي لا يبرأ من نفقته منه لعدم الامتلاء فلا يملك
النفاذ بالبولوج **ولو اذن** له المولى في الكفا له يبيع بالدين الا ان بعد له مولى
ولا يجوز ان له المكاتب على احبني لان المكاتب عبده ما بقي عليه درهم على لسان
صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه وسوا اذن له المولى او لم ياذن لم يبع
في حقه وحق في حق المغير حتى يطالب به بعد العتاق **ولو كفل** المكاتب او
المأذون عن المولى جاز لا يملك التبرع عليه **واما** صحة تدن
الكفيل فليست بشرط لصحة الكفا له فصحة كفا له المربى لكن من المالك لا ي
تبرع **قوله** ويجزها بالنفس مضمنا احضار المملوك منه وقال القاضي

ها
ر

رحمه الله لا يجوز هذا هو القول لضعف عنده والصحيح كما قال في شرح التبيين
في كفا له ان يكون اي بدل من عليه ومن لازم قولان اظهرهما انما يصح لان الدين
مستحق تسليم بالعقد جازت الكفا له كالدن **قلت** وروى الطحاوي
في كتاب اختلاف الفقهاء عن حمزة بن عمرو الاسلمي انه ضمن مفسس وعن عبد
الله بن مسعود وحمزة بن عبد الله واستعت انهم كفلوا بالنفس بمحض مرقطه
من كفيل وعبدى من حاتم وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** وان كان مو
المدعى به ضمن فممنه **قلت** انما يضمن اذا اقام المدعى بينة انه كان له امسا
لواقر بذلك ذواته او حلف فشكل وقد مات العبد في يد ذي اليد وقضى
بقية العبد عليه لا يلزم الكفيل الا اذا اقر الكفيل بما اقر به الاصل
قوله كالزوج والوجه قال في الدخيرة ولم يذكر من الفرج وذكر في الطلاق
فالراوي ينبغي ان يصح ايضا فله الكفا له اليه اذا كانت مضافة الى المراه والعين
لم يذكر ههنا ولا في الطلاق وحكي عن الفقيه ان يكره البيع ان لا يصح الكفا له
ولا يقع الطلاق الا اذا تولى جميع الدين **قوله** وتقول ضمنتته الى اخره
في الكفا له بالمال فينبغي الاضاح ليللا يؤتمن انما في النفس وفي الدخيرة انما
ضامن معرفته او معرفته لا يصير كفيل لا كان غيره له ما لو قال اتا ضامن لك
عليان اذ لك عليه او او ففك عليه وذا لا يكون كفا له كذا ههنا **ولو**
يكون كفيل او على هذا معاملة الناس **قوله** ولو كفل بالبر الى اخره قال
في الاصل واذا كفل بنفس رجل الى غيره او الى تملكه يوم او ما امتته ذلك
فهو جاز فاذا صحت الكفا له فانما يطالب الكفيل بعد مضي شهر فانه
الدخيرة بلا خلاف **ولو قال** قلت بفس فلان شهرا او قال بلسه
ايام لم يذكر محمد هذا في الكتاب واختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا
وما لو قال لي شهر سوا او الى تملكه يوم سوا **ومنه** مرقا في هذه الصور
طالت الكفيل في المدة ويبرأ من نفقته واليه ما في الشيخ الا انما الزايد
عبد الواحد الشيباني **قوله** قال الشيخ الزبلي سارح الكفيل ينبغي ان
يفضل عن المباح مدا يوم انه من نفقة الزبلي وليس كذلك مدام اهد
الرواية عن علي بن ابي قال في الاصل واذا كفل رجل بنفس رجل فله يات به وطهر
بما طهره عند القاضي فبسته القاضي حتى يحبس ولا يحبس في اول مرة **قالت**
سراج الاصل يعنى في اول مرة برفع الامير الطالت الى القاضي وقال وانما
عكسه بعد مرتين او ثلاث **قالت** الشراح يعني بعد ما رفع الطالب الامر
الى القاضي مرتين او ثلاث وامر القاضي بالانابة به ونوعه ما حكى
ولم يات به الا ان عكسه القاضي **وبان** بل المسئلة اذا كان الكفيل مقرا
بالكفا له اما اذا كان منكرا للكفا له فاقبض عليه ليقنه بذلك او امسك
فشكل فالقاضي عكسه في اول مرة برفع اليه وليس هذا في هذا الموضع

خاصه بل في الحقوق كلها اذا كان من عليه الحق مقرا فالتقاضي لا يحل فيه في اول
مرح رفع اليه ومندا اذا كان الكفيل قادرا على التسليم في مكان فان كان
عاجزا عن التسليم بان غاب المكفول به الى بلدة اخرى الى اخره **قوله** واما
اذا اظهر بان لا يعلم الكفيل مكانه فلو قال الطالب يعرف مكانه وقال الكفيل
لا اعرف فان كانت حجة معروفة خرج اليه الى موضع معلوم للتقاضي قالوا
للمطالبات ونومر الكفيل بالذهب اليه لان الظاهر يشاهد له وان لم يكن ذلك
قالوا لنومر الكفيل لانه متمسك بالاصل وموافقا لمبدأه والمطالبات
وقيل لا يلتفت الى قول الكفيل ويحبس حتى يظهر حجة لان المطالبات كانت
متوجهة عليه بالصفان فلا تصدق في دعوى ما تسقط **واذا اظهر عمره**
قبل الحبس او بعده واخرج لا يحول بينه وبين الكفيل فيلازمه ولا يحول
بينه وبين اشغاله فان اقام الطالب البيه انه في موضع نومر الكفيل
بالذهب اليه **قوله** ان لم يتفق معناه اذا كان بيننا وبينهم براءة
فان لم يكن الا يواخذ الكفيل بعمره **قوله** وفي التمسك بالماخوذ ذكر هذا
منه الا سلام خواهر راده في شرح الاصل فليس نومر قبله بل **قوله**
ومو قول زفر رحمه الله **قلت** ذكر الامام اخص رحمه الله ان هذا قول
يوسف قالوا او القيت من قول ابي يوسف ولا يصح قول ابي حنيفة **قالوا**
ومندا المكس والتمسك **انما** في بلدة عبادتهم انهم لا يزعمون المدعى
قبله من يد الطالب متى ظهر به بل يثبتون على الاعداء الى باب القاضي
فاما اذا كان في بلدة من عبادتهم ازعجج المدعى قبله من يد المدعى بحيث
سراعه مثلا السطر قيامت والتمسكنا والى هذا اشار محمد رحمه الله في
الكتاب حيث قال فيه في المصير والمكفول لا يثبت ان غشع عنه **وكو**
شرط التسليم عند الاخير فلو سلم عند التقاضي قبل **وكذا** اذا عزل
الامر به وولى غيره فدفع اليه عند الثاني لان التسليم عند كل محصل
المقبض فلم يكن التسليم مقبضا فلا يثبت **قوله** وكذا في مصر غير
المستفي ببلده اختلفت فيه المذاهب في المنطوقه قالوا في المنطوقه
فيما اذا كانت الكفالة مطلقة عن شرط التسليم في مصر وفيما لا يكون في
الاصط **واذا** دفعه اليه في مصر في سلطان غير المصر الذي قبل له فانه
بهرامته في قول ابي حنيفة **اما** في قول ابي يوسف ومحمد فانه لا يبرأ حتى يدفعه
في المصر الذي قبل له فيه **وكذا** اذكر في المختلف وانما تقول العون في
والدخيرة وان يكون محججه لاروايه **سنة** انه فان تعد ذكر الخلافه
المذكور في الاصل هذا اذا وقعت الكفالة بكفالة مطلقة فاما اذا شرط
التسليم في المصر الذي وقعت فيه الكفالة فانه لا يبرأ حتى يرضى عنها

منه

واختلف المتأخر على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا خلاف الرواية عنه
في ما يلزم اذا لم تكن له حمل وموته وقال في الدخيرة تعد ذكر الخلافه
المذكورة في الاصل **واما** اذا شرط التسليم في المصر الذي وقعت فيه
الكفالة فانه لا يبرأ حتى يدفعه اليه انما على قول ابي حنيفة
فقد اختلف المتأخر فيه فني عدول المصنف عما ذكر من من يمل المنطوقه
المرويه عن الابه الى مثله محججه اختلف المتأخر فيها نظر طاهر **قوله** ومندا
العقد مقيد لاحتمال ان يكون يهوديه **قال** العدوي قلنا هذا الوجه
انهم لو كانوا في مصر اخر مسئلة مسئلة فيه بوي **قوله** لا مشاع التسليم مسئلة
تمامه وورثه الكفيل لم يكفوا له بشي وانما يحلفونه فيها لا فيم عليه لا
يعقبا عتبار بركه لانه انما يعقبا عتبار بركه ما انك امين في ميثاق
والا انك امين في الكفالة بالانفس من المال **فريع** لوصاع الكفيل لغز
عن الكفالة على مال قال في خبر مطلوب فيه روايتان **قال** لا تبطل
ولا يجب المال **قوله** ولو قال الكفيل ان لم اوف به الى اخره ولمذا قال
لانها كانت تامة قبل الكفالة بالمال **وقال** ايضا وكذا لو كان كفلا جملة
وعرق في هذا قول المصنف لم يبرأ من الاولي وليس كذلك بل هذا اللفظ يقتضي
الكفالة لثبوت قال محمد رحمه الله في اي مع رجل له على اخر مائة درهم ففعل رجل
بنفسه على انه ان لم يواف به فدا فعليه المائة فالكفالة ان جاز بان **قال**
وا في الكفيل بنفسه لرجل المكفول به في الغد بوي من كفالة المقتصر لا يكون
كفلا بالمال لان الكفالة بالمال كانت معقولة بشرط عدم الموافاه فلم توجه
المشترط فالعدم احكم لعدم الشرط وان لم يواف به في ذلك الوقت صار كفلا
بالمال لتحقيق الشرط فاذا ادي المال لا يبرأ عن الكفالة بالانفس **قال** في الهدا
الا انه فعل بالمال مطلقا وعلق الكفالة بالمال بشرط عدم الموافاه بالانفس
وكل ذلك جائز **اما** الكفالة بالانفس فلا شك فيها **وكذا** الكفالة بالمال
لان هذا شرط مكلايم للعقد محقولا سرع له ونمو الوصول الى الحق من جهة
الكفيل عند تعذر الوصول اليه من جهة الاصيل فاذا لم يوجد الشرط لم يبرأ
المال وان ادي لا يبرأ عن الكفالة بالانفس كوان ان يدعي عليه ما لا اخر
مسئله من تسليم نفسه **قلت** فلو اعترف الطالب بعد ما دفع اليه الكفيل
بالمال انه لم يوف له قبل المكفول حق ينبغي ان يبطل الكفالة بالانفس حينئذ
قال وكذا اذا قال فعليه ما عليه وعليه ان لا يبرأ من الكفالة لان حجة له
قدرا المكفول به لا يمنع صحته لكفالة ولا يبرأ منه جميع الا ان اضاف الكفالة
الى ما عليه والا لغير عليه **وكذا** لو قيل للمر ان يصدق بها ان لم يواف به
الزوج وصادقها وصنف في وصيته لازم للكفيل لان الكفالة بالوصف
كفالة محضون على الاصيل ومو الروح لان الحيوان يمتد دينا في الدمه لا

مع

بما ليس على من يملك الكفيل **فان قيل** ينبغي ان يسأل عن الكفالة بالفسر
بأد المال اذ وجوب الكفالة بالمال على من يتولى الكفالة بالفسر
لان وزان قوله ان لم اوف به الى آخره وزان قوله تعالى لم يحصيت
بلية ايام ذلك كفارة ايمانكم ونظاير كثيرة فحكم بحواز القوم دليل
على عدم وجوب الكفارة بالمال فكذا هذا **اجيب** بان الكفالة بالمال
ليست بمسأل عن الكفالة بالفسر بل ان كلامنا للتوقر والتوقر
ما حدثنا الا بئنا في التوقر بالآخر ومدة العتقة ليست لاطلها والبدلية
بل هي لتعليق الكفالة بالمال بالشرط المتعارف فاعتبرت الصيغة من حيث التعليق
لا من حيث الابطال بخلاف وجوب الكفارة بالفسر وهو ان القيمة لا
تعلق بالشرط فكانت تلك الصيغة لاطلها والبدلية اي لا تطل الا اول
الفتح وحيث انما لا يمتنع ان يمتنع في حصة لا الكفالة بالفسر
لما وجبت لا تطل الا ما احدى معان ثلاث **الاول** او الا برأ او الموت ولما
توجد واحد منها صحت **فلو** توارى المكفول له عند محي الوقت فلم يحل الكفيل
لبيد فله اليه وفاء لزوم المال عليه ورفع امره الى القاضي ليعضد وكذا
يبيد له **وعلى** هذا الوفاق على ان المشتري ما يحيا رتبته ايام فتوارى حتى
كادت تحضي برقع المشتري الى القاضي ليعضد وكذا على ما يع ويرد عليه فان
القضية بوالليت متنا خلاف قول اصحابنا رحمهم الله وانما روي في بعض
الروايات عن ابي يوسف ولو فعله القاضي فموت ذكره في الخلاصة **ومها**
كفل يفسر رجل على ان لم يواف به عدا فاما الذي للطالب على فلا رجل
اخر ومؤكد على الكفيل حاز على قول ابي حنيفة وابي يوسف **الاول** **ومها**
بلات متايل **احدها** ان يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفيل
وانه جازا سميت **فانما** **والثانية** ان يكون الطالب مختلفا فمتايل
الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحدا او اثنين **وان** كان الطالب واحدا
والمطلوب اثنين فهو مختلف فيه **ولو كفل** بنفسه الى عدا كان لم يواف
به عدا في محله متايل فعليه المال الذي عليه واستمرط الكفيل على الطالب
على ان لم يواف به عدا المتقبض منه فانما يبري منه فالمتقبض بعد الغد نقال
الكفيل قد وافت ولم يواف انت لم يصدق واحد منهما فلو اقام المطلوب على
الموافاة يبري من الكفالتين **وكلي** كفل على انه ان لم يواف به فعليه المال
فادعى الكفيل انه وافي به لا يصدق **ولو كفل** بنفسه وقال فان غاب فلم
اوافك به فانما ضامن له عليه فمدا على ان يوافيه بعد العتقة **وفي** كما مع
الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة روى انه عتق في الرجل تكفل بنفسه الرجل
فان لم يواف به فعليه المال فيموت المكفول به اعني قبل مضى الغد قال على الكفيل
المال لان شرط المال عدم الموافاة به وقد وجد هذا الشرط فلم يمت المال

ان

وتراجع على ورثته المكفول به ان كانت الكفالة بامره **فان قيل** ينبغي ان لا
يحب المال اذا مات المكفول به لان شرط صحة الكفالة بالمال ان الكفالة
بالفسر وبني زابلية يموت المكفول به على ما عرفت **وصار** كما لو ابرأ المكفول
له الكفيل عن الكفالة بالفسر قبل الوقت **اجيب** بالفرق بان الا برأ وضع
لفسخ الكفالة ففسخه من كل وجه بخلاف لا فسخا بالموت انما هو ضرورة المحر
عن التلتم الحفيد فمقتضاها لا ضرر ولا ضرر الى تعدد الكفالة بالمال **وفيه**
محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل لزم رجلا وادعى عليه مائة دينار او لزمه
ولم يدع عليه المائة الدنيا رضى بل يدعى عليه حق ولم يبين او ادعى عليه مالا
مطلقا ولم يبين حال له رجل دعه وانا كفيل بنفسه الى عدا فان لم اوافك
به فعلى مائة دينار فلم يواف به عدا قال عليه المائة دينار رضى الوجهين جميعا
اذا ادعى ذلك صاحب الحق انه له ومدا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد اذا ادعى بها ولم يسترها حتى كفل له مائة دينار فمدا رضى بعد ذلك لم يمت
الى دعواه فان حاز الا مستلام لم يدرجه الله طريقا **احدها** ان هذا يتعلق
بالمال ما يخطه فكان باطلا لانه لما قال ان لم اوافك فانما ضامن لك مائة دينار
من غير نفسه الى ما عليه كان مدا اعني المشرق وهذا الطريق يوجب ان لا
يصح وان كان المال مقدرا عند الدعوى من طرفة الشح ابي منصور وغيره
في شرح هذا الكتاب **والثاني** في متب البه الكيفية شرح هذا الكتاب وهو
ان الكفالة بالفسر باطله لانه اذا لم يدع شيئا معلوما لم يستوجب الاحتضار
الى مجلس القاضي فادام لم يستوجب ذلك لم يصح الكفالة بالفسر فادام لم يصح
الكفالة بالمال ايضا لانه جعلت خلفا عن الاول وهذا يوجب ان يصح متى كان
يدعى مالا معلوما ولا يبي حنيفة وابي يوسف ان هذه الكفالة بعين وجه لصحة
فيه وكل عقد امكن تصويبه ويعين له وجه الصحة وحيث تصويبه وانما قلنا هذا ان
اما اذا قدر المال عند الدعوى فلا ان الكفالة بالفسر قد صحت والكفالة بالمال
جعلت بناء عليه فصار البناء دليل لا على تبيد العقد بالمال المدعى وهذا هو المطلق
بين الناس ان بهم الكفيل ذلك ويريد ما انت ولته الدعوى واذا لم يكن مقدرا
قد صحت الملازمة وصحت الدعوى لانه متى لازمه وادعى عليه انما نية مطلقة
او ادعى المال ولم يفسر مقدرا حمل الدعوى وهذا متعارف في غير مجلس القاضي
لصون المرام كرامة الحروف الحاجة تضع ذلك على احتمال البيان من جهة فاذا
بين ذلك انصرف ببيان الى ابتداء الدعوى فظهر به صحة الكفالة بالفسر وصحة
الكفالة الثانية خلف عن الاولى **وفي** الكتاب ولو كفل بنفسه على انه ان لم يواف
به عدا فقدر احتال الطالب عليه بالالف التي له على المطلوب ولم يواف له الغد
فاما ان على الكفيل **وسواء** الكفالة في هذا واحواله **وفي** الخلاصة قال اذا كفل
فسر رجل على انه ان لم يواف به عدا فعليه الف درهم ولما قيل ان عليه تصفي

رف

العدو لم يوافق به وفلان يقول لاسي علي والطالب يدعي الف والكفيل ينسب
وجوبه على الاصيل على الكفيل الف درهم عند اي خيفه واي يوسف في الاول
وفي قوله الآخر وهو قول محمد لاسي عليه **قَالَ** في شرح الهداية ومذاق
ان انا اصل ان ابا خيفه وحده **ويخالف** بها ان الف يجب على الكفيل
بمجرد دعوي الكفيل وان كان الكفيل ينسب وجوبه على الاصيل **قوله** ولا
يجوز على الكفيل ما خصنا ان يجلس القاضي عند اي خيفه **قلت**
قَالَ بل يندرج في الاشراف **قَالَ** اكثر على الامصار **قَالَ** لا يجوز للف القاضي كدو
والنصاح **وممن قال** لا كفاله في الحدود شرح والمحسن والسعي وروى
ذلك من مشرق وروى **قَالَ** احمد واستحق **قوله** وفي التمرين يجوز للقاضي ان
يطلب منه الكفيل **قلت** معناه ان للفاضي ان يامر به اذا طلبه الخصم
قوله لما ان كلاما من النص من وخذ القذف حق الصدا **قلت** ليس لك بك
فيها احقان الا ان حق القذف في النص من وحق الشرع في القذف **قوله**
له ان مبني كدود الى اخره واستدل له في الهداية بقوله عليه الصلوة والسلام
لا كفاله في حد رواة النبي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما **قَالَ**
قَالَ ان الكفاله مننا وقعت باحضار الى مجلس القاضي وهذا مما لا يندرج
بالشبهة **اجبت** بانه انما وقعت باحضار الى مجلس القاضي ليقوم اليه عليه
بأكثر او النص من قتل الكفاله للتوقيف اقامه ما يندرج بالشبهة فلا
يلحق فيه التوقيف **قَالَ** **قَالَ** لو لم يشرع الكفاله لنعقد الى نصيب حق المتحقق
وذلك اضار به **اجبت** بانه لا يؤدي الى ذلك لانه محتمل ان اقام عليه اليه
ويؤمر بملازمة من لم يقسم اذا ادعى ان شهوده في المضرة **قَالَ** **قَالَ** فانه انما
منعهم من صحة الكفاله ما على ان التوقيف يندرج بالشرع غير ممنوع
ولا يؤمن من كلف شرعهم المحسن والملازمة وذلك ابلغ في التوقيف **اجبت**
ما نالم يشرع المحسن من التوقيف ولكن شرعناه لانه الدعاء والفساد **عند**
سواء المتورس او الواجد العدل يصير منتهى بذلك محسن بعينه له وهذا
لان المحسن نوع عقوبة وفي دعوي النص من الحد عقوبة هي قولي محسن
على تقدير بيقينه فانما صار له بها عقاب بادي العقوبتين خلا والمال
فان افضى العقوبات فيه اذا ثبت محسن فقبل ان يثبت لا يجوز جرمه لان
المحسن في العقوبة فلا يجوز شرعيتها قبل البتة واذا لم يجز المحسن وجب
الاخياط ما خذ الكفيل **قوله** اعلم ان المراد ما يحضر لنا الى اخره **قلت** ليس
من قبل الزبلي وانما مؤمن القواعد الظهيرية **قَالَ** فيه وليس تفسير المحسن
المحسن لكن ما من ما ملأ رمة وليس تفسير الملازمة المنع من الذهاب لانه
محسن **لكن** بدعي الطالب مع المطلوب فيه ورمة اينما دار ولا ينفذ
فاذا انتهى الى باب داره واراد الدخول شتت فنه الطالب والدخول فان اخذ

له بدخل معه ونسكن حيث سكن وان لم ياذن له بالدخول مجلسه في باب داره
و منع من الدخول **قوله** لما روي انه عليه الصلوة والسلام حبس رجلا منهم
قلت لفظ الفساد ليس من الحديث ورواه ابو داود والترمذي والبيهقي
من حديث ابن عمر عن ابي عبد الله **وفي** الصحاح والمغرب النهم بالفتح اصل
التأجيل واو من وسمت السبي او ممة وما من باب ضرب اي وقع في خلدي او لوم
ما يقع في القلب من الخاطر وانتم فلانا بكذا والاسم النهم بالفتح **اصله**
او انتم **قَالَ** في اكلت اصله او بكت فلبت الواو بالانكسار ما فلا شمر
ابدت منها وادعيت في ما الا فتعال **قَالَ** صا حب الهداية وذكر في
ادب القضاء ان على قولي لا يجلس في الحدود والقضا من ربه الواحد
كصول الاستيفاء ما لك له اذما يقولان يجوز الكفاله يحصل به المقصود
فكان عنهما روايتان **في** رواة محسن لا يكفل **وفي** الاخرى يكفل ولا يجلس
المقصود ما حدته وجمع بينهما بان المراد بالاولي محسن ان لم يقدر على الكفيل
وبالتاليه يكفل ولا يجلس ان قدر على الكفيل **قوله** ولا يصح الكفاله من
الحدة الى اخره هذا بالاجماع **قوله** وفي الفتاوي الصغرى الى اخره **قلت**
لفظه فيه ادعى على اخره **قَالَ** في منه حاضره في المضرة طلب من القاضي ان يأخذ
من المدعى عليه كفلا ما خذ الى ثلث ايام او الى المجلس الثاني وهذا اذا كان
المدعى عليه غير معروف ما كان معروفا فكذا في طهر الرواية **وروي** عن
محمد بن ابي نوح **قَالَ** في طهر الرواية يؤخذ الكفيل وان كان المال خيرا لا يؤخذ
الكفيل **ومنه** اذا كان المدعى عليه من المضرة اما اذا كان غريبا لا يؤخذ منه
كفلا لاسي وليس فيه وانما حقه في اليقين وهذا اللفظ وقع في مثله اخرج
وهي ما اذا قال المدعي لا بينة لي او شهودي عيب **قَالَ** لا يكفل لانه لا طائل
في الكفيل فانه حقه في اليقين **قوله** ولرب الدين طلب الكفيل من المدون
وان كان دينه مؤجلا **قلت** **قَالَ** في الفتاوي الصغرى ذكر في نجاح النوارل
ونفقات الخصم ان المراد اذا قالت للقاضي ان روجي سريدا بغير قيد
منه كفلا ببعقي **قَالَ** ابو خيفه لا باخذ لا للمقابلة بل يجب بقيد وقال ابو يوسف
استحسن ذلك في نفقة شهر رقت **قَالَ** **قَالَ** من هذا لو فعل القاضي
في سائر الدون المؤجلة وفقا للناس لا يبعد انتهى **وفي** الجامع الصغرى محمد بن
يحيى عن ابي خيفه في رجل قتل نفس رجل ثم لقي القاضي لئلا يكون عطاء
كفلا اخر بنفسه **قَالَ** لا يبرأ الكفيل الاول ومما قيل ان معا **قَالَ** في الاستلام
لان الفاعل الاول محض ما عتبار قيام المطالبة على الاصيل والفاعل الثاني
المطالبة والمطالبة محتمل الحد فالمرام الاول لا يمنع الزام الثاني جميع اجمع
صلية الكفالة بالمال **قَالَ** في كدور بالمال معروفا
كان او بمجمل لا وروى **قَالَ** مالك واحمد **قَالَ** ان ربي في الجديد فهو من

لبي والبيت ومن المندرج لا يجوز بالمجهول قال في التنبية ولا يصح ما كان
 مجهول قال في الشرح اي مسئلة ما يتناول من حيث ذلك على فلا يكون وهو
 لا يعرف قدوم **ولا يجوز** ضمان ما لم يحجب مسئلة ان يقول صحت ما تدعى به فلا
 لانه ايات مال في الدقة بعد لازم فلم يصح مع الحمل به وصل بوجهه كما في
 الشرح **والجواب** ان التمس بطلان عقد والا بدال لا صحت في المتعاضات
 مع الجها له وفي مسئلة المال لا يثبت بدلا وانما الكفا لم يثبت من حيث الصفا
 واستباب الضمان بسببه في الأصول على الضرر والخطر واجبا له على ما عرف
 في التمهيد وغيره **قوله** والتسا في المجهول ومثله وما قضى له عليه او ما وازن
 فلانا او ما اقرضه او ما استملكه من ماله او ما عصبه او من ما يابعه **وكذا**
 بطلت لك بما اصابك في هذه السجدة التي تحت فلا ان وهي خط **ولو قال** على
 ما بيعت فلانا فبینه على او ما ما بيعت او الذي ما بيعت يصح ويؤخذ الكفيل
 بجميع ما يابعه **ولو قال** ان ما بيعت او اذا ما بيعت او منى ما بيعت فواخذ
 من اول المبيع بعه ولا يؤخذ بغير ما يابعه **بعدها وفي** الدراية
 بطلت كفلا ما يابى بطلب كل واحد سلك الالف **وان** كفلا على المتعاض
 بطلب كل واحد بالالف ذكره سمس الامة والمريضاني والله ما يابى ما يابى
 فلانا فعلى او ما عصبك فلان فعلى بعه ولو قال ما يابى ما يابى من اولى او
 عصبك اشد فعلى فانه لا يصح لان الجها له في الاولى يسيره وموجها له للقول
 به وفي الثانية متعاضا منه وموجها له للقول عنه **قوله** واذا كفلا
 بالدرك الى قوله حتى يقتضي على التابيع لانه ما لم يقتض على التابيع لا يقتضي التاميم
 لاحتمال الاجاز من المتعاض فلا يلزم الباطل رد التمس فلا يحجب على الكفيل
قوله وان كان التابيع غائبا لان القضا بالاسحقاق على المستتر
 قض على التابيع لان المتعاض انتصب خصما عنه **قوله** كما يابى صور شرط
 الاحوب **قوله** وما اذا اتى وجب الذوت في عرف الكوفة لما وجب مهمة
 القضا وفي عرف غيرهم لما وجب مطلقا وان لم يكن مهمة القضا **قوله** لك عليه
 اي على المكفول عنه **قوله** وجب المال حال لا يعني وينظر الاصل ويصح الحكم
قوله ويصح المتعاض في رواية هذه هي الاصح وعليها اعتمد الامام برهان الدين
 الخنيزي **قوله** قال صدر الشريعة سبى ان خلف على العلم بانه لا يعلم ان
 اكثر من هذا واجب على الاصيل **قلت** ماذا يصح له واية لا ينفقه من ذلك
 قال الكرخي في محصره واذا كفلا رجل بغير رجل على ان يوافي به غدا وان
 لم يفعل فعليه ما ادعى الطالت فلم يواف به العقد وادعى الطالت لزوج رستم
 وافر المطلوب بها او حجة فانما لا تصدق ان على الكفيل وستان الكفيل بان
 اقر بتمسك بالقول قوله مع لم يبعه على علمه وان لم يقر بتمسك خلف على دعوى الط
 على علمه فان خلف برى وان كل من التمس لزمه ذلك **قوله** ويجوز ما لم يكفول

عنه فان قال اقض عني ديني او اقض بالفلان على او انقد فلانا على
 درهم او الالف الذي له على او ادفع لفلان على الذي درهم او الالف الذي
 له على او اعط فلانا على التي درهم او الالف الذي له على فكيف يدرك
حديث الزعم غارم رواه ابو داود والترمذي مر جدي الى امانه
 وقال حسن ولانه تصرف في حق نفسه بالزعم المطالبة **قوله** اي يرجع
 الكفيل على المدعيون الى اخره ترك شرط الرجوع المصريح به في مثل الكتاب
 وهو الا اذا شمر الرجوع مقيد بما مر من احدهما ان يكون في لفظه على او
 على كما قدمناه **التسا** ان يكون المطلوب من يصح منه الامر كما تحجر
 التبايع ونحو **قوله** لا بما ادي الى اخره ومثلا كحالات الماور نقضا
 الذين حيث يرجع ما ادي حتى لو ادي الما مؤر زوفا عجا و يجوز
 بها صاحب الحق يرجع الما مؤر بالزوف على الامر لانه لم يحجب عليه شيء
 حتى يملكه لدر بالاداء ولو امر من نقضا دين وهو زوف وادي الجهاد
 يرجع بالزوف ايضا لان الرجوع هناك يحكم الامر بالاداء فلا بد من
 اعتبار الامر والاداء ففي الفصل الثاني لم يوجد الامر في حق الزفاده
 وفي الفصل الاول وان وجد الامر لكن لم يوجد الاداء **قوله** ان الامر
 اذا كان صريحا او عينا محجوزا لا يرجع كفيلا عليه **قلت** بهذا الجلاق
 في محل التقييد قال في الدائع القيد المحجور اذنه باللفظ لا في حق نفسه
 حتى يرجع عليه بعد العاق ولكن لا يصح في حق المولي فلا يؤاخذ به في حال
قوله على انه متى جاز سوله الى اخره لنفسه للمواضعة **قوله** والحي
 عتاله القهبر المرفوع للمؤر والضمير المضاف اليه للاميراي ولا يكون
 الما مؤر في عتاله الامر حتى لو امرت الروح الزوج بالقضا لا يرجع
 ومثلا خلاف ما اجمعا عليه **قوله** وعلم له بالرجوع بهذا قول اي يوسف
 او لا قال باحكم يرجع ابو يوسف قال يرجع عليه حليط او غير حليط **قوله**
 فيد بغير حليط امدا على القول الاول وقد علمت انه يرجع عنه **قوله** فيد
 بقوله اقض لانه لو قال اذ لا يرجع انفا **قلت** ليس كما قال فقد
 قال في الحقايق قال لا اخر اقض فلانا على كذا او قال اذ فعني وقال في
 التقييد اقض عني ونحو فسيبان لفظ اقض ليس بغير اختيار اي
قوله لانه لو كان في عتاله او الامر في عتاله الما مؤر يرجع انفا فان
قلت لا لساعده العتار على ما لو كان الامر في عتاله الما مؤر الحق
 ان امر الزوج الزوج و ارد عليه فانه بما اجمعا على ان يرجع **قوله**
 فيلازمه الى اخره وان حجب نفسه ايضا **قوله** فيلازمه الى اخره
 وان حجب نفسه ايضا **قوله** فله ان يباع ماله بمثله مدا اذا كانت
 الكفا له ما مر وان كانت بغير امر طمس للكفيل خوفا لارقه الاصيل اذا

لوزم ولا حق الحث اذا جلس **قوله** فيه توهم غير معتدل لان الاداء
الاصيل او الكفيل بغير او كذا اذا ومنت الطالب المال من الكفيل او من
الاصيل لان المنة بمنزلة الاداء وكذا اذا تصدق على الكفيل او على الاصيل
لان التصديق بملك كالمنة فكان موثرا اذا المال سواء الا ان اترا الاصيل
يرتد بالرد وكذا المنة منه والتصدق عليه ويعود الدين على الاصيل
ومثل يعود المطالبة بالدين الى الكفيل حليف فيه المتاح واثرا الكفيل
لا يرتد بالرد الا انه استقامت شخص ليس فيه تملك كالطلاق والعاق
والمنة منه والتصدق عليه يرتد بالرد فان المنة والتصدق بملك
الدين من الكفيل ومو كالحث على الكفيل موجه فكان استقامت فيه
نوع تملك ويرتد بالرد لمعنى التملك فيه كذا في البدائع والمحيط وفي الدرر
رجل له على رجل الف درهم وكفل بكفيل فقال المطلوب للطالب اربلا
قد كفل عني بهذا الالف فارضى عنها لا اخرج من الدين وسبق لك خصومة مع
الكفيل فارتاه منها قبل الكفيل منها ايضا لان تراه الاصيل بوجوب تراه
الكفيل وهذا ضرب من الحمل **قوله** ترجع اليه في بيان مراده عنى يرجع
اليه انك قمضت المال او لم تقض وانما يرجع اليه لصدة ورا لا حال منه
واختلف المتأخرون فيها اذا قال المدعى عليه ابرأني المدعى من الدعوى التي
يدعى علي منهم من قال يكون اقرا كما لو قال ابرأني من هذا المال ومنهم
من قال لا يكون اقرا لان الدعوى قد يكون حقا وقد يكون باطلا ولو
قال الطالب للكفيل انت في حل من المال فهو لقوله ابرأني لان لفظة الحل
تستعمل في التبرأ بالبراءة لا بالبراءة دون البراءة بالقبض كذا ذكره الامام
المجتوب **قوله** ولو ابرأ المني الى قوله وانما اوردته في هذا الكتاب
لان الدين لما كان باقيا صحت الكفالة به **قلت** في شرح مذهب المذاهب
صحة لانه قال في التبرؤ قال يعقوب ابرأ الغريم المني عن دين عليه
يؤنه كما يرد الوارث في حقه دون المني فيبرأ الكفيل المني وقال محمد لانه
صحة كما لو ابرأ الاصيل عن الدين فسد كفيله وظهر بتمتع الخلفان وان
له مطالبة الوارث فقط دون الكفيل عند اي يوسف وعند محمد لا مطالبة
له **واقفا** على ان الوارث لو لم يوف لم يطالب الوارث في الاخره
انتهى فالصواب لعدم ذكره في حقه الى اخرج وارتد في الكفالة لتقوط
مطالبة الكفيل لا لما ذكرته **قوله** لان الدين لما كان باقيا صحت الكفالة
به لعل انه كفل بعد الموت وليس كذلك **قال** المصنف ولو كفل عند
قال الشارح ما دون غير مدبون **قلت** هذا نص في غير معتدل بل موهم
موضع المسئلة في العهد مطلقا غير ان الشرط في المادون ان لا يكون عليه
دين مستغرق **قوله** عمل المال مذكرا في نسخ وصوابه من المال ووجود من

مذاهب

الصورة ان المكفول عنه غائب ومذا خلافا لما لو كفل عن رجل مما ذاب
عليه او ما قضى له عليه اولى لزمه ثم غاب المطلوب ويرى الطالب على
الكفيل ان له على الاصيل الف درهم لم يكتفل بيمينته على الكفيل حتى حضر
المكفول عنه فمضى عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل بقضاء المال
على الاصيل ومذا الشرط لم يوجد ومذا لانه كفل بمال من موصوف
يكونه ما لا مضمنا به على الاصيل بعد الكف له فلم يجب المال على المكفول
عنه بملك الصفة لا يجب على الكفيل فكان دعوى المدعى بهي غير منفرض
لهذا المال الموصوف على المكفول عنه فلك ذلك لم يقبل دعواه على الكفيل و
المدعى يدعى عليه الكف له بمال مطلق غير موصوف بانه مضمون به على الكفيل الا
ترك ان هتاك لو صدق الكفيل فقال قد قلت لك بما ذاب لك عليه
او ما قضى لك عليه ولكن ليس لك عليه شيء لم يبله من شيء من المال وهما لو
قال كفلت لك عنه بالف درهم ولكن ليس لك عليه شيء لم يبله من شيء من المال وهما لو
على اذ ما له فيه حتى يرضى الفرق **قوله** انه صار مذكرا مشروعا بقضاء
القاضي صار محجوده كونه وصار محجولا لا فلا تسان يد من محجود المقر
يلتحق اقراره بالعدم **وكمن** من يرى من غير شيئا فاستحق عليه باليمينه كما
له الرجوع باليمين على البايع وان رجع عنه البيع وعدم ولا به الرجوع لا
صار مذكرا مشروعا في رعه فان قيل يشكل على هذا قول محمد فليس مشر
سبب ثم ناعه من اخر قد عليه بعيت باليمين بعد ما انكر العيب به فاراد
ان يردده على بايعه لم يكن له ذلك عند محمد بخلاف الابي يوسف حيث لم
سطل رعه مع ان القاضي لما قضى عليه بالرد بالبعيت فقد كره في رعه
فاجوات انما لم يكن له الرد على بايعه لان قوله لا عيب به نفي للبعيت
الحال والمضي والقاضي انما كره في قيام العيب عند البيع الثاني وان
الاول لان قيام العيب عند البيع الاول ليس بشرط للرد على الثاني
فاضرقا ذكر الامام المجتوب **قوله** وان كان غائبا قبل عنه فصولي
قوله بعض ان صاحب الكتاب لا يصح الا نقبول المكفول له في مجلس العقد
غير صحيح بل الشرط ان يقبل في المجلس ان كان حاضرا فعند ابو نعيم عنه
فصولي ان كان غائبا فتوقف الى اجارته او رده **قوله** وقبل شرط
القبول عند ذلك لا بشرط المجلس قلت مو الاظهر عنه فانه في شرح
المداية ورجح الطي وي قوله حديث الكفالة عن المني لانه لم يكن هناك
قبول **قوله** فسطر عقد تملك لا يتوقف على ما ورا المجلس **قلت**
مذا مستفيض بالوصية **قوله** وقال لا يصح لان الدين باق **قلت** وهذا
لما رواه عن مسلم الاكوع قال كما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاني جئت فقلت لابي رسول الله صلى الله عليه فقال مثل تركي سببا فقالوا

لا يقال مثل عليه دين قالوا بلية دينا بغير فقال صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم حاكم فقال ان وقتا دعه صلى الله عليه وسلم رسول الله وعلى ذلك
فصل عليه زوايا احمد والبخاري والماي فلولم تصح الكفا له على طلب
المفلس لما صلى عليه بعد الكفا له واجاب عنه في الملبوط انه يحفل
ذلك من اى فساد او على رضى الله عنه اقرارا بالكفا له من نفسه فان لفظ
الاقرار والاشارة في الكفا له سواء ولا عموم حكايته الحال ويحتمل ان يكون
ذلك وعدا منها لا كفا له وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع
من ائتمار النظر طرقت القضا كما عليه على طهر الطرقت بوعده صلى الله عليه
الا ترى الى ما روي انه كان يقول اخي رضى الله عنه بعد ذلك ما
فعل الدينار ان حتى قاله يوما فتنهها فقال الان بروت جلدته ولم
يجبه على الا اذا وبه نبيس انه كان وعدا لا كفا له **قل** هذا اللفظ
ظاهر في الاشياء وفي لفظ النبي ومن ما جبه فقال ابو قتادة ان
انكسر به قال قال ما لولا قال ما لولا **وله** ما لولا تحرب الذمة وتسقط
عنه احكام الدين **قل** توفى اثبات سقوط الدين من قبل
المشركي مطلق قبل اداية الثمن لا يبطل البتة ولو سقط الثمن بطل
ولو امتن في نفسه في الذمة فكذلك قبل القبض بطل البيع بهلاك
الثمن في نفسه فعلم ان سقوط الدين بالثمن الى الدنيا لا يبطل الدين
وبالبيع انه لو كان بالدين قبل بتمت على حاله اذا مات مطلقا ولو سقط
في احكام الدين لم ينق الكفا له بالثمن انه لو كان بالدين ومن بقي
الدين عليه بعد موته مطلقا وبقي الثمن انما يكون بين الدين وان
تعدرا الخطا لانه لم يوجب بطلان الدين في حال الحيوة كما لعبد
الحج راذا اخر دين ففعل عنه قبل حج وان كان لا يطالب به فلا في حال
الموت احيى عن الاول بان الدين لا يبطل بموته في حق المستحق حتى يار
ان يخلد من المتيعة والكفا له بحمد بيا منه في حق الاصيل كما ذكر ما قبله
سقط لهذا الاعتبار بضرورة بطلان الحق مستعدا بعد الضرورة
وعلى الثاني بان كفا والفقوس سطل الملك في حق المشركي بله ذلك استغفر
العقد ومن الدين ما في حق صاحب الدين فلا يبطل العقد ومن الدين
فلان ذمة القبيل ما تنق كفا لانه خلف عرق منه فلا تبطل ذمته بالموت
ومثله الرهن واما العبد فله ذمة صاحبه فصحة الكفا له وتناخر المطالبة
بحق المولي كما ان الدين باقية ذمة المفلس في الحيوان ان يطالب به
وله ونصح بالتمن لا بالمبيع ونصح بالاعتيان المضمونة بنفسه الى اخره
الممكن **وله** انواع اربعة نفس ودين او عين او **قل** النفس لا
دين ولا عين كما تقدم في الكفا له بالنفس والدين قد مضى الكلام

بهي اما العين فتوعان عين ميا مانه وعين هي مضمونة اما
العين التي هي مضمونة فتوعان مضمونة بنفسها وهي ما يجب ودونها
ان كانت قايمة بغيرها ان كانت لها كذا ومضمونة لغيرها وهي ما اذا
ملكك الا يجب رد قيمتها الاول كما قال **وله** وهي عما في يد الاجرة
المشركي باطله كان دفع ثوبا الى الفضا لتقصه ففعل رجل بذلك القو
عنه لم يجز عليه وعندهما يجوز **وله** ولا تصح بحال الكفا به كصلصة مال
الكفا به غير مفيد فانه كما لا يجوز له التمسك بتبدل الكفا به عنه للموذي
لا يجوز له التمسك بدين اخر للموذي على المكاتب سوى بدل الكفا به
ذكره في الملبوط وغيره وانما لم يجز لان غيره من المدينين انما وجبت عليه المولى
مستينة لانه لو لا لزوم الكفا به عليه لما وجبت عليه دين اخر فكان دليلا
اصلا لو جوب دين اخر عليه على لم يجب الكفا له بالاصل بلان لا يجوز لرفع
اولي **وله** ما يوديه او لا تقع عن النصف بالاصالة ولو عينه عن صاحبه
لان كل واحد من اصحاب النصف وفي النصف الاخر قبل ولا معارضة
بين ما عليه حق الاصله وما عليه حق الكفا له فان حق الاصل له اقرب
من حق الكفا له لان الواجب حق الاصله دين والواجب حق الكفا له مطالبة
الدين فكانت تابعه له فتقع عن نفسه لانه لو جعل ميسرا لم يودى عني
ودرجت بذلك على ان اجعل المودى عني كما ادرت نفسي بفضلي الى
الدور فان زاد المودى على النصف رجح بالزيادة لانه سلم عن معارضة
الزيادة لاصالة معين العمل الكفا له ولاد ورهبة لان المودى لما يرى عما
كان عليه فطرقت الاصله بيري صاحبه عن الكفا له فلا يكون لصاحبه ان يحفل
الزيادة عن المودى ولو كان ما عليه مؤجلا وما على الاخر حاله بعينه
لانه ليس لصاحبه ان يرجع عليه فكان مفيدا وفي المحظ ولو كان الدين على
رجلين واحدهما قبل عن صاحبه والاخر لم يفعل عنه ان ادى القبيل ميسرا
ولم تعين كان المودى عنه وان عين يكون عرضا حبه لان التعيين عن نفسه
ان لم يثبت بعد بطل دلاله ان ما كان عليه كان حكم المدانين وهو اقوى
واكد مما وجب عليه بحكم الكفا له الا ترى ان الطالب يملك احراره عرق من
الكفا له بالاسرا ساء او ابي ولا يملك في حق المطلب والظاهر من حال المودى
انه يبدا بالاقوى فالاقوى يثبت التعيين عن نفسه دلاله وان عين عن
صاحبه يصح لان الدينين انما وجبا سببين مختلفين احدهما بالمدانين
والاخر بالکفا له فيكون دينين مختلفين حكم والتعيين في حسيين مختلفين
مفيد فيرجح كما لو كان عليه ثلث الف الف وكفارة الطلاق او كفارة
البهيمن يصح تعينه عن احدهما فكذلك هذا **قل** ولو تلفت الاخره
ظاهر هذه العيان ان الرجليين يكفلا عن الدلت كفا له واحدهما حكم

في هذه الصور خلاف ما ذكر بل لا يرجع في هذه الصور على سريته
 لم يرد على النصف فبرجع بالزيادة قال في المستحق رجلان كغلاء رجل
 بامر على ان كل واحد منهما كسبل عنهما حبه ثم اذى احدهما سببا
 فله ان يرجع لما اذى على المكسول عنه وان استرجع عليه بنصفه ولا يرجع على
 سريته حتى يودي اكثر من النصف فبرجع عليه بالزيادة على النصف كما
 اني متى صفت عنه بامر كان صاحب المال معها في الضمان في اذى
 احدهما من سببي نصفه ما ضمن عن صاحب المال ونصفه ما ضمن عن صاحبه
 واذا ضمننا بغير امره فكان كل واحد منهما ضمن للغيرم حسبي على حد لان
 كل واحد ضمن ما على صاحبه بامر استحق له الكسب صورته رجل عليه
 الف درهم له رجل يكفل عنه رجل بالالف كلفه بامر ثم جأ آخر وكفل عن المدة
 بالالف كلفه ثم يكفل كل واحد من الكفيلين على الاخر بامر جميع الف وانظر
 الى ما ذكر من التعديل فانه يؤول الى هذا **كتاب الاحوال**
 الكلام فيها يقع في بيان مضافها لغيره وسرها وفي بيان ركنها وشروطها
 وحكمها وما يخرج به المحال لغيره عن كونه **والرجوع** بعد الخروج فاما
 معناها لغة فالتقل وهي اسم من الاحالة ومنه يقال اخلت زيدا محالة
 على عتري وفي حال اي قبل فانا محيل وزيد محال ويقال محتان والمحال
 محال به والرجل محال عليه ويقال محتان عليه وتقدر المحال في الفاعل
 محمول بكسر الهمزة وفي المفعول بالفتح وقوله المحال المحال له لغو لانه لا حاجة
 الى هذه الصلة بل الصلة على المحال عليه لعطفه عليه فاما محال ومحال عليه
 بالفرق بينهما بعدم الصلة وبعيد عليه **وفي المغرب** تركيب كونه
 يدل على الوال والنقل **هنا** القبول وهو نقل الشيء من محال الى محال
 ويقال للمحتمل قبول ايضا فلو محتمل هو المديون والمحال والمحتمل زيدا الدين
 والمحال عليه به نفس الدين **وهي** في التسرع نقل الدين من محتمل
 الى ذمه المحتمل عليه وهذا هو الصحيح وقيل نقل المطالبة فقط واستدل
 لهذا من الاحكام بان المحتمل اذا ابرأ المحتمل عليه لم يترد برده ولو
 استقل الدين وجب ان يترد برده كما لو ابرأ المحتمل المحتمل قبل كونه لما فيه
 من معنى التملك وبان المحتمل اذا انقضى المحال ما له بعد الاحوال بحجة على البيوت
 فلو استقل الدين بالحواله كان منبرعا بال المحتمل فلا يحجر على صولة لغيره
 وبان المحتمل اذا اذ كل المحتمل يقبض ما له الاحوال من محتمل عليه لا يصح ولو
 استقل الدين صار المحتمل خبيثا وتوكل الا جني يقبض الدين صحيح وبان المحتمل
 اذا ابرأ المحتمل عليه الرجوع المحال عليه بذلك على المحتمل ولو كانت الاحوال بالسر
 المحتمل وهو من محتمل المحال عليه يرجع به على المحتمل كما في الكسب ان لم يكن للمحتمل
 عليه دين وان كان فيلحقا فلهما مستقط دين المحتمل **واستدل**

جميع

للصحة وهو نقل الدين والمطالبة جميع **من الاحكام** بان المحتمل اذا ابرأ
 الدين من المحتمل وابرأه من الدين بعد الاحوال لا يصح ابرأه ومنه **واو**
 المحتمل الدين من المحال عليه او ابرأه بامر ابرأه ومنه مقتضى ان الدين
 ينقل من المحتمل الى المحال عليه فبرئت ذمه المحتمل واستبعدت ذمه المحال
 عليه به **وهي المعنى** لانه يصح في تحويل الدين فوجب تحويله لان الاحوال
 مستند من التحويل وهو النقل مقتضى نقل ما اصبقت اليه وقد اصبقت
 الى الدين لا الى المطالبة لانه يقال اخلت بالدين او اخلت فلا بد منه
 فيوجب انتقال الدين الى المحال عليه لانه اذا استقل اصل الدين بمثل
 المطالبة ايضا لانها تابعة وحمل سيج الا سلام رجلا الله هذا الخلاص
 اي يوسف ونحوه فعند اي يوسف ينتقل الدين والمطالبة وعند محمد ينتقل المطالبة
 لا الدين **قال** وقيل من هذا الخلاف نظريتين احدهما ان الدين
 اذا اخلت المدين بالدين فله ان يسترد الدين عند اي يوسف كما لو
 ابرأه عنه وعند محمد لا يسترد كما لو اخل بعد الزمان **والثانية** اذا ابرأ
 المطالبة المحتمل بعد الاحوال لا يصح عند اي يوسف لانه سري بالحواله وعند
 محمد يبرأ ويبري المحتمل لان اصل الدين باق في ذمته وانما تحولت المطالبة ليس
 غير وقد انكر هذا الخلاف بينهما بعض المحققين وقال لم ينقل عن محمد نص
 ينقل المطالبة دون الدين بل ذكر احكاما متشابهة واعترضوا بالحواله
 في بعضها فاجابوا وحمل المحول بها المطالبة لا الدين واعترضوا في بعض
 الاحكام ابرأ وحمل المحول بها المطالبة والدين وانما فعل بكذا لان
 اعتبار حقيقة اللفظ بوجوب نقل المطالبة والدين اذا احواله من حيث
 النقل وقد اصبقت الى الدين واعتبار المعنى بوجوب تحويل المطالبة لان
 الاحوال تابعيل معني لانه اذا مات المحتمل عليه مغلستا يعود الدين الى ذمه
 المحتمل وهذا معنى لنا جيل فاعترضوا بحقيقة في بعض الاحكام واعترضوا بالمعنى
 بعضا اذا التزم بالحقيقة والمعنى معذور في كل حكم قال مسخرا رحمه الله
 فقل انه يحتاج الى كونه مخصوصا لا اعتبارا في كل مكان انتهى ولم يتعرض له بدلا
 فقلت يمكن ان يقال ان ابرأ المحتمل عليه انما لا يترد برده لان الواقع له
 بذلك من قبل الاستقاط لا من قبل التملك حتى كان للمحتمل ان يرجع بدينه
 عليه والاستقاط لا يترد بالرد **واما** ابرأ المحتمل فبمعنى التملك
 والتملك يترد بالرد وحيث كان دين المحتمل قبا ذل على انه اعتبار المعنى في
 هذا المكان **واما** اذا بقى الى اخره فاجابهم لفرصه فاجاب تلك الظائفة
 وبه نبين اعتبار المعنى ايضا **واما** اذا وكل الى اخره فلا بد بقول
 لا يصح المحتمل بهذا الاحوال احصيا بل دينة باق قبل الادا مستعول بدين
 الحواله فلا يصح ان يكون وكلا في ذلك **واما** انه لا يرجع في الا برأ

له

مقدم انه لم يملك بالانزاع ما في نفسه لان الانزاع موضوع للاستصحاب
 من سبب الملك يخرج به عن ضمان دينه فقط فدل على صحة انما لم ينع
 في نفسه الا ما كان **واما ركنها** فهو الاكابر والقبول الاكابر من المحل
 والقبول من المحل عليه والمحال جميعا بالاكابر ان يقول المحل للطالب
 احتل على فلان بكذا او القبول من المحل عليه والمحال ان يقول كل واحد
 منهما قبلت او رصبت او خذت ما يدل على الرضا والقبول وهذا عند
 اصحابنا وقال ان في جهة الله ان لم يكن المحل على المحال عليه من فذلك
 ما اذا كان عليه دين فيتم ما يجب المحل وقبول المحال **وجه** قوله
 ان المحل في هذه الصور مستوفى حق نفسه بيد الطالب فلا ينع على
 قبول من عليه الحق كما اذا وكله بالقبض وليس هو كالمحال له لان الكوالة
 تصرف عليه بتقل حقه من ذمه الى ذمته مع اختلاف الذمم فلا يصح من غير رضا
 صاحب الحق **ولما** ان الكوالة تصرف على المحال عليه بتقل الحق الى ذمته
 فلا ينع الا لقبوله ورضاه بخلاف الوكيل فيقبض الدين لانه ليس تصرفا عليه
 بتقل الحق الواجب ابتداء بل بتصرف ما اذا الواجب فلا يستلزم قبوله
 ورضاه وبعضهم اصعب فلا بد من قبوله لانه لا يكون لزوم من الرضا به
 الى التزمه **واما شرطها** فانواع بعضها يرجع الى المحل وبعضها يرجع
 الى المحال **التي** التي يرجع وبعضها يرجع الى المحال عليه وبعضها
 يرجع الى المحال به **اما** التي يرجع الى المحل فانواع **ممنها** ان يكون
 عا فلا فلا يصح حواله المحبون والعبي الذي لا يعتدل لان العقل من شرط
 امله التصرفات كلها **وممنها** ان يكون بالغ ومو شرط النفاذ دون
 الانعقاد منعقد حواله العبي موقوف فانه على حازه وليه **واما**
 حربه المحل فليس بشرط لصحة الكوالة حتى يصح حواله العبد مادونا كان
 في النجاس او محجورا الا ان يستتبع بالزام شي كالكفالة فملاك العبد
 انه ان كان مادونا في النجاس يرجع عليه المحال عليه للمحال اذا ادي ولم
 يكن للعبد دين مثله ويتعلق برقبته وان كان محجورا يرجع عليه بعد العتق
 وكذا العبي ليس بشرط لصحة الكوالة لانه من قبيل المحل ليس بتبرع
 منع من المريض **وممنها** رضا المحل حتى لو كان مكرها في كواله لا يصح لان
 الكوالة ابراءه معنى التملك منعقد بالاكراه كسائر التملكات **واما**
 الذي يرجع الى المحال فانواع ايضا منها العقل كما ذكرنا ولا ان قبوله ركن
 وغيره العاقل لا يكون من مثل القبول **وممنها** البلوغ وانه شرط النفاذ
 دون الانعقاد منعقد حالته موقوف على حازه وليه ان كان السابلي
 املا من الاول **وكذا** الوصي اذا احتال بمال الميت لا يصح الا بمذمة السطة
 لانه منهي عن قهره ما له الاعلى وجه الاحسن فالك اسه لعالي ولا تقربوا

ما ان يستقيم الا ما لقي به حسن **وممنها** الرضا حتى لو احتال مكرها
 لما ذكرنا **وممنها** مجلس الكوالة ومو شرط الانعقاد من عند ان خبيثه
 وعند اي يوسف شرط النفاذ حتى ان المحال لو كان غائبا عن المجلس فليد
 الخبر فان كان لا ينفذ عندهما وعند اي يوسف ينفذ والصحة قولها وسبالي
 في الكتاب **واما** الذي يرجع الى المحال عليه فانواع ايضا منها العقل
 فلا يصح من المحبون والعبي الذي لا يعتدل قبول الكوالة كما ذكرنا **وممنها**
 البلوغ وانه شرط الانعقاد ايضا فلا يصح من العبي قبول الكوالة اضلالا
 وان كان عا قلا سوا كان محجورا او مادونا في النجاس وسوا كانت الكوالة
 بغير امر المحال او بانسرح ولو قبل وليه عنه لا يصح ايضا **وممنها** الرضا
 حتى لو اكره على قبول الكوالة لا يصح **وممنها** المجلس وانه شرط الانعقاد
 عندهما كما ذكرنا في جانب المحل **واما** الذي يرجع الى المحل على النجاس
 احدهما ان يكون دينيا فلا يصح الكوالة بالاعيان لانه ينع ما في ذمته
 ولم يوجد **وممنها** ان يكون لازما فلا يصح الكوالة بدين غير لازم كدين
 الكفالة وما يجري مجراه **واما** وخوب الدين على المحال عليه للمحل فليس
 الكوالة بليس بشرط لصحة الكوالة حتى يصح الكوالة سوا كان للمحل على المحال
 عليه دين او لم يكن وسوا كانت الكوالة مطلقة او مقيدة **والجملية**
 ان الكوالة نوجاه مطلق ومقيدة فالمطلق ان يحل بالدين على فلان ولا ينع
 بالدين الذي عليه والمقيدة ان ينع بدلك والكوالة بكل واحد من العين
 بجائز لقول النبي صلى الله عليه وسلم من اجل فلان ينع من غير صتل
ونفسه المطلقة الى حاله وموجبه فاحاله ان يحل الطالب بالف وهي على
 المحل حاله فيكون على المحال عليه حاله لان الكوالة لتحويل الدين فتحويلات
 بالصفة التي هي على الاصيل **وليس** على المحال عليه ان يرجع على الاصيل
 قبل ان يودي ولكن له اذا لزم ان يلازمه واذا جلس ان يحسه **المطلقة**
 الموجبه له على رجل الف الى سنة فاحال الطالب عليه الى سنة ولو حصلت
 الكوالة منه لم يذكر محجورا فاقوا ينبغي ان ينع موجبه كما في الكفالة لانه
 يحل ما على الاصيل بأي صفة كان فلو مات المحل لم يحل المال على المحال
 عليه لان حلول الاجل في حق الاصيل لا مستغنا به عن الاجل بونه ولا ينع في ذلك
 في حق المحال عليه لانه حي محتاج الى الاجل ولو حل عليه ما حل ما على حلوله
 على الاصيل فلا وجه له لان الاصيل بري عن الدين في احكام الدين والتحق
 بالاجاب **ولو** مات المحل عليه قبل الاجل والمحل حي يحل ما على المحال
 عليه لا مستغنا به عن الاجل بونه فان لم يمتك وفا رجع الطالب على المحل
 الى اجله لان الاجل سقط حكم الكوالة وقد انقضت الكوالة بحق المحال
 عليه مفلسا منقضا ما في نفسه ومو سقوط الاجل كما لو تاع المدين بدين

اصلا

موجب عدم الطائل ثم استحق الصبغ غدا لا جلالات سقوط الاجل
كان يحكم البصير وقد استغنى فكذلك **قلت** قبل ان يحد من قوله بضم
الذين بالصبغة التي على الاصطلاح انه اذا كان بالذين كقيل فاحال ذلك
الذين متى انما له الحال له ومثل لا لقولهم في المحال عليه بشرط رضاء
لان الناس صف ونون في الطلب مكررا وقع بين الطلبة **قلت** ومن
المحال لم يتقبل والمتقبل للذين الذي عليه ودين المحال باق واللفظ له
ان تكون ما فيه الى ان يؤدي المحال عليه او من يقوم مقامه **واحواله المطلقة**
كالحال احواله المتبقية في الامكان **منها** انه اذا اطلق احواله ولم يكن
له على المحال عليه دين صحب على المحال عليه ان يؤدي وان كان له
عليه دين فان المحال عليه بطالت بدينه من احواله ودين المحال مطالبه
المحال بدين احواله ويطالب له المحال بالدين الذي عليه ولا ينقطع عن مطالبه
المحال بدينه يستل احواله لان احواله لم ينفذ بالدين الذي للمحال عليه لا ريب
وحدث مطلقه عن يمينه الشرايط فتعلق ركن احواله بدينه ودينه دين
المحال على حاله ولو فترها بالدين الذي عليه ينقطع عن مطالبه للمحال لانه
فتبدل احواله بهذا الدين صفت به ويكون بذلك لا لغيره من احواله من عند
وان لم يكن ريبا على الحقيقة **ومنها** انه لو ظهرت براءة المحال عليه
من الدين الذي فترت احواله به بان كان الدين غير مبيع فاستحق المبيع بطل
احواله ولو سقط عنه الدين عني عارض بان ملك المبيع عند البيع قبل
التسليم بعد احواله حتى سقط الثمن عنه لا يتطل احواله **لكن** اذا ادي
الدين بعد سقوط الثمن يرجع ما ادي على المحال لانه قضى دينه بامر ولو
ظهر ذلك في احواله المطلقة لا بطل لانه لا قيد احواله به فقد علق الدين
به فاذا اظهر انه لا دين بعد طهرانه لا احواله لان احواله بالدين وفدينه اية
لا من صحت انه لا احواله ضرور وهذا لا يوجد في احواله المطلقة لا لعلق
الدين به موجب نفسه احواله ولم يوجد فلا يتعلق به صغولنا لزمه فلا يظهر
ان احواله كانت باطله ولذلك لم يبد احواله بالف ودعيه عند رجل فملك الالف
عند المودع بطلت احواله **ولو** كانت الالف على المحال عليه مقبولة لا يتطل احواله
بالملك لكنه يجب عليه مثلا **ومنها** اذا مات المحال في احواله المقيد قبل
ان يؤدي المحال عليه الى المحال وعلى المحال في يوت سوي دين المحال
وليس له مال سوي من هذا الدين ابلون المحال احق من سوي ساير الزمان عند
اصحاب المسئلة وعند زفر يكون احق به من ساير الزمان وسما في هذه في الكتاب
واذا اراد المحال ان يخذ المحال عليه بدينه فليس له ذلك لان المال
الذي فترت به احواله استحق من المحال عليه مطلق احواله ولو كانت احواله مطلقة
والمسئلة لا يوجد من المحال عليه جميع الدين الذي عليه وينقسم بين عرما المحال

المحال ولا يدخل المحال في ذلك وانما يوجد من المحال عليه لان احواله لم يتخلو
به فذلك ملك المحال ولا يستأركه المحال في ذلك لان حقه ثبت على المحال
عليه فلا يعود الى المحال ولكن القاصي باخذ من غير المحال فضلا لانه ثبت
الرجوع اليهم لا يحد رجلين **اما** المحال فان يوتي ما على الاخر واما المحال
عليه اذا ادي الدين والقاضي بضم فاضل فاضل لا يور المتل من صحت في ذلك
باخذ القيل **ومر احكام** احواله المقيد بالدين انه لو ابر المحال
المحال عليه صح الاتيان وكان للمحال ان يرجع على المحال عليه بدينه **قال**
القاضي في الروضة هكذا حكى من سمعته عن محمد وفي نوادره من محمد ارجع
عليه ولو رتب المحال دينه من المحال عليه او مات المحال له وورثه المحال
عليه لا يكون للمحال ان يرجع على المحال عليه **والفرق** ان المنة من استاب
الملك **وكذا** الارث ملك المحال عليه ما في منة بالمنة فهو كما لو ملكه بالاد
ولو ادي لا يرجع المحال عليه فكذا اذا ملكه بالمنة بخلاف الاثر فانه في الاصل
موضوع للاستيف فلا يملك به المحال عليه ما في منة **واما** خرج به عن
صحة المحال دينه وهو السا على له من المحال فيسبقي دين المحال على المحال
عليه بلامت عليه جمع به عليه **واما حكما** فراه المحال عندنا خلافا لغيره
وسبقي وبقوت ولاية المطالبة للمحال له على المحال عليه وبقوت حق الملامه
للمحال عليه اذا لازمه المحال له فكل لازمه المحال له فله ان يلام المحال
لتخلصه من لازمة المحال له واذا اخلصه ان عليه اذا كانت احواله باهر
المحال ولم يكن في المحال عليه دين مثله للمحال لانه هو الذي اوقعه وهذا
العهدة عليه بخصه منها **وان** كانت احواله بغير امره **او** كانت بدين باهر
ولكن للمحال على المحال عليه دين مثله واحواله مقيد لم يكن للمحال عليه ان يلام
المحال اذ الورم ولا عليه اذا حبس لان احواله اذا كانت بغير امر المحال كانت
المحال عليه منبرعا واذا كان عليه دين مثله وقيد احواله به فلو لازمه المحال
عليه كان له ان يلام ايضا **واما ما خرج** عن احواله فانه حكم احواله
وحكم احواله فتهب **منها** فتح احواله لان فيه معنى معاضة المال
بالمال فكانت محتملة للفسخ ومضى صحت لعود المطالبة الى المحال **ومنها** التوي
عند علي بن وسبقي **ومنها** اذا المحال عليه المال الى المحال له فاذا ادى
المال خرج عن احواله اذ لا فائدة في بقائه بعد انقضاء حكمه **ومنها** ان
لهب المحال له المال الى المحال عليه ونقبه **ومنها** ان يصدق عليه بقبوله
لان المنة والصدقة في معنى الابراء **ومنها** ان يموت المحال وورثه المحال
عليه **ومنها** ان يبرره من المال **واما ما** ان الرجوع والكلام
فيه في موضوعين **احدهما** بيان شرائط الرجوع والثاني بيان ما يرجع فيه
اما شرائط الرجوع في انواع **منها** ان يكون احواله باهر المحال فان

بغير امره لا يرجع بان قال رجل لطلبة **ان** علي فلان له اذ من الدين ما
لا علي ورجي بذلك الطالب جازت احواله الا انه اذا اذني لا يرجع على المحمل لان
احواله اذا كانت باسم المحمل صار المحمل ملكا الدين من المحمل عليه بما اذني
عليه من المال فكان له ان يرجع بذلك على المحمل واذا كانت بغير اسم لا يوجد
معنى التملك فلا تثبت ولاية الرجوع **ومنها** اذا مال احواله او ما هو به
معنى الاداء كالمسبة والصدقة اذا قبل المحمل عليه **وكذا** اذا اوردته المحمل
عليه لان الارث من استات الملك فاذا اوردته فقد ملكه وكان له حق الرجوع
ولو ابرأ المحمل له المحال عليه من الدين لا يرجع على المحمل لان الاثر استأجر
حقه ولا يعتبر فيه جانب التملك الا عند استغفاله بالرد فادامه نوجد بقي
استغفار محض فلا يملك المحمل عليه سببا فلا يرجع **قلت** بل يرجع على المحمل
كما تقدم **ومنها** ان لا يكون المحمل على المحال عليه دين منكم فان كان لا يرجع
لان الدين النسيب خاص لا لأنه لو رجع على المحمل لرجع المحمل عليه ايضا
فلا يبعد فتيقن ان الدينان فيطل حق الرجوع **واما بيان** ما يرجع به
منقول ان المحال عليه يرجع بالمحال به لا بالمودى **حتى** لو كان الدين المحال
به ورامم فنفذ المحال عليه دنائير من المرام **او كان** الدين دنائير فنقل
دراهم عن الدناير فنصب رفا جاز **ومراعي** فيه شرائط الضرف حتى لو اقر
قبل القبض وسطا فيه الاخل واختار سبيل المضرف وبعود الدين على حاله
فاذا صححت المضرفه فالمحال عليه يرجع على المحمل بما لا كواله لا بالمودى
لان الرجوع حكم الملك وانه ملك دين احواله لا المودى بخلاف المأمور بخصا
الدين **وكذلك** اذا باعه بالدرهم او بالدينار غير عرض رجع بمال كواله لما
ذكرنا **وكذلك** اذا اعطاه زبوا مكانا بكذا وكوزها بالمحال لرجع
على المحمل باجبا ولا قلت **ولو** صاع المحمل له المحال عليه فان صاكه
على جش حقه وابعاده عن البهاقي رجع على المحمل بقدر الدين لانه ملك ذلك
القدر من الدين فيرجع به وان صاع على خلاف جش حقه فان صاكه من الدين
على الدناير او على مال اخر يرجع على المحمل بخل الدين لانه الصاع على خلاف جش
الحق معروضه والمودى بالصاع عوض عن كل الدين **ولو قصر** المحال له مال
احواله سمر احتلف فقال المحمل ليركن ذلك على مسياني في الكتاب **ولو كان**
له رجل على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كليل عن صاحبه فاحاله احدهما على
رجل ثالث ورسم عليا ابراه بطلان ان ياخذ الذي لم يحل عسما به ودهم
وان سا اخذ المحال عليه بالف درهم فان اداها المحال عليه رجع به على المحمل
دون صاحبه فاذا اداها اليه المحمل رجع بصنعه على صاحبه **ولو كان**
له رجل على رجل الف فاحاله به على رجلين فله ان ياخذ كل واحد منهما بصفته
فان شرط ان كل واحد منهما كليل عرضا حبه اخذ بلالت ايها سا فاذا اداها

رجع على صاحبه بالصف **قوله** ولين ان الاحكام الشرعية تثبت على حق
المعاني اللغوية بمعنى احواله ومما نقلنا ما يحقق بغير ذمة الاصيل
قلت قد اورد منع من قبله وهو لا يستلزم ان القبول لا يحقق الا بغير ذمة
الاصيل بل يحقق بقبول المطالبة **اما** اصل الدين فلا يتحول ولو تحول لما
عاد عونه فلفظ **قلت** حول المطالبة على وجه الاستلزام من مطالبة الاصيل
البلون ذلك الا بقبول اصل الدين الا ترى ان الكفاية لما نقل الدين في ذمة الاصيل
كان له مطالبة الكليل ومطالبة الاصيل ايضا **فان قيل** فان لو قيل بالبيع حق
المطالبة على الخصوص واصل الدين للموكل **قلت** لا نسلم انه يخص بالمطالبة
نقله ذلك ولرب الدين وايها دفع اليه المشرى بربا لم لو كان هو الطالب لكنه
يطالب للموكل لا لنفسه وانما يعود لغوات شرط السلامه من المحل الثاني
سمر نقص هذا من قبل رخص بوجود احواله **ولا** نقل ما اوصفت بغير اذن المحمل
واجب بان معنى النقل يتحقق به بعد ادا المحال عليه حتى لا يبقى اذوال
على المحمل حتى قال سبحانه الا انه قد يقال لوضع هذا الصح ان يقال الكفاية بغير
امر المكفول عنه فيها نقل الدين ايضا لهذا الوجه لانه اذا اذني المكفول لا ينقل
المكفول عنه شيء وان كان اصل الجوابات فطاعا باستغفار الدين عن المحمل فاذا
المحال عليه ليس بموكل الدين بل سفا وج من لوجوده بالكلية وليس له نقله
بل نقله بكونه من محمل الى محمل بمؤدبه المحال عليه **وعندي** ان الجواب هو ان
احواله بغير اذن المحمل ليست حواله من قبل وجه لان حقه احواله ان كان
من فعل المحمل الاحاله وانما حصل من فعله فهو مستغف لا تشف الفعل منه
والنقل انما هو في حقيقته ولهذا اخبرنا الى لكبه هذا المعنى واخرج من
احواله **وسموم** حماله **ومنها** سطر حكم احواله وهو اللزوم على ان المحمل
دون السطر الاخر وهو اسقال الدين عن المدبون فلم يكن حواله والا سمعفت
تمام حكم **قلت** وهذا الذي نقدره لسخنا رحمه الله ذكره بعض شراح الاخبار
معناه فقال احواله بغير اسم المحمل كفاية مجازا كما ان الكفاية بشرط براءة
الاصيل فحواله مجازا وقد استدل له الامام القدوري بخلاف هذا فقال
في المقرب له انها لا تصح الا بما هو معنون في ذمة المحمل **حتى** لو نصا فقال ان
لا دين للمحمل مطلقت فلو يري بها زال الضمان فبطلت قلت تهوت موحت
الشيء لا يثبت فيه كالوكل ينزل به ولا يصير كالبايع بعد الغزل والرجعة
تنزل العزم ولا يصير كما به بعدها **قوله** ولو ابراه المحمل **قلت** هذه
المثله من روايد المصنف وهو تتبع فيها ما قيل عن نسخ الاسلام انه جعل خلافا
بين اي يوسف ونجد قال في الدجيرة ونقص من يخاف انكروا هذا الخلاف
وقالوا لم سفل النساء عن نجه نصنا ان احواله لنقل المطالبة دون نقل الدين
قلت بل صرح في الاصل والزيادات براءة المحمل عن الدين بنفسه

حواله

أحواله فقال في الأصل إذا كان لرجل على رجل ألف درهم فاحالها على
رجل فقد برى الأول عنها **وقال** في باب الأبراء والمثاقيل أن كانت
الألف على علي بن الملقول عنه برى أو كانت حواله فومئذ الذي عليه الأصل
ما لفته باطله وإن ومنه الكفيل للذي عليه الأصل فهو جائز وقال في
الزيادات أن المديون لو رهن بدنه وماله ثم أحال بالدين على رجل
أن يأخذ الرهن لأن الرهن برى ما حواله فلا يفتي الرهن **وقال** في
شرح الزيادات لمحمد أنه رهنه بدنه نفسه وما حواله أسقط منه إلى المحال
عليه لأنه بقي من العقل والشيء بعد الانتقال لا يبقى في مكانه الأول
ولهذا لو أبرأ المحيل من الدين لا يصح ولو رهن المحيل ما عليه وماله لا يصح
ولو بقي الدين لصح الرهن انتهى **وقال** وأختلفت ما بين المتأخرين
في كيفية النقل مع انقضاء على ثبوت أصله موجب لحواله فقال بعضهم
أنه نقل المطالبة محسنة فاما أصل الدين صافي في ذمة المحيل وقال
بعضهم أنها نقل الدين والمطالبة جميعا بحيث كان الخلاف بين المتأخرين
فلا روايه عن محمد ولا غيره من المتقدمين **قوله** وقال ابن أبي البرقع أن
ذمة المحيل يثبت بأحواله فلا يعود الدين إليها إلا بسبب جديد **قلت**
الذي في كتبهم خلاف هذا قال في الحاوي لما ورد في لقوله عليه الصلوة والسلام
مطل الغني ظلم ومن أجبل على ملي طمغ **وجه** الاستدلال به بره جليل
أخذه ما قاله ابن أبي قحافة لو كان له حق الرجوع لما كان لا شرط الملاءة
فإنه لا بد أن لم يسهل إلى حقه رجع على المحيل فلا حاجة إلى اشتراط الملاءة
فإن اشتراط الملاءة علم أن الحق قد أسقطت فلا لا يقبل الرجوع فاشتراط
الملاءة حراسه محقة **والوجه الثاني** قوله وإذا أمانع أحدكم على ملي طمغ
فأوجبنا فيه النص ابتاع المحال عليه ابتداء فليس يورثها أنه كان
محررا فله سعيه المستحب على عياله حتى يرضى عنه ماله فاحال به على إنسان فاحال
المحال عليه فرجع حزن إلى على كرم الله وجهه فقال قد مات الذي أحلتني عليه
فقال له أحررت عليا غيرنا بعدل الله ولم يجعله سبيا فلو كان له الرجوع منا
استأجر على رضى الله عنه منعه قال وهذا فعل من المتشبهين بالصبي وطرح
عنهم لا يعرف له مخالف **ومرجه** المعنى أن المجبر بين سببين إذا اختار أحدهما
لا يكون له بعد ذلك لعدول إلى الآخر وإن فاتت عرضه كالتصديق مع صحت
التصديق إذا اختار المال لا يصح أحدهما لا يكون له بعد ذلك لعدول إلى الآخر
عند مجزئ عن أحد الضمان منه ولذلك لم يلزم إذا اعتق أحد المادون كان له الرجوع
إليه أخبر أن ما وافقوا المولى وإن استسعوا العبد فانحلت روبا
الاستسقاء لا يكون لهم بعد ذلك ضمن المولى كذا **قوله** **قلت** قوله
عليه الصلوة والسلام إذا مات المحال عليه مطلقا غدا الدين **قلت** مذكوره

شرط

شعبه عن أبي أناس محبوبه من قهره عن عثمان بن عمار رضى الله عنه قال في
أحواله إذا مات المحال عليه مطلقا فلا يعود الدين إلى ذمة المحيل لا تولى على مال
مستلم وروى محمد في الأصل مسئلة عن مخرج ولم يذكر أن ربح شيئا من جهة
المعنى كذا ذكر غيره أن الدين في ذمة المحيل وما حواله أسقطه إلى ذمة المحال عليه
فإذا لم يتسلم له وجب القول بعوده إلى المحال الذي نقل عنه كما لو صرح له من الدين
على مسئلة أو باعته ماله من عينا من لا غيب في ذلك قبل القبض ويبان
الوصف وما رواه ابن المحال كان في ذمة المحيل من قبله إلى ذمة المحال عليه
ما حواله فنقله إلى العبد ما لم يشر إليه بالشر أهمل العبد قبل
القبض عاد حقه في الدين كما كان وإنما عاد في البيع لكون التمسك بلا للفتح
وكما أن البيع قاطب للفتح فكذا في حواله قابله لا يفتح حتى لو تراضيا على فتح الحواله
انقضت ونقضت لأن ما ذمة المحيل عليه ليس بعوض عما كان في ذمة المحيل
كما قاله الخصم ولا موزاجب بطريق الافتراض كما زعم لأن القبض يكون بالملك لا بالذمة
وأحواله الزام في الذمة فلا يمكن أن يحل قاضيا وإن الدين ثبت في ذمة المحال
عليه كما كان في ذمة المحيل حتى لو كان بدل صرف أو سلم لا يجوز الاستبدال به
منع المحال عليه كما لا يجوز مع المحيل **وسقط** عقد الصرف وسلم ما قاض
المتقاضي قدس منع المحال عليه فلو صار ما حواله قاضيا ثم مقرر لا يثبت به
الأحكام ولا يمكن أن يحل كان بين ذلك المحال تحول من ذمة إلى ذمة لأن الشيء
يقدر حكما إذا تصور حقيقته وليس في الذمة شيء يحل النقل والتحويل فلم يبق
لذلك طريق غير جعل الذمة التي ينفذها عن الأولى في ثبوت الحق بها كما في حواله
الغراس **المكان الثاني** خلف عن الأول ويكون الثاني في المكان الثاني عي
ما كان ثابتا في المكان الأول فإذا ثبت هذا فنقول أما رضى الطالب له
الخلافه لقصد التوثيق محقة فلو كان رضاء مقبدا بشرط سلامه ماله في الذمة
الثانية فإذ لم تسلم له فقد انعدم رضاءه فعوده إلى ذمة المحيل كما كان
عنه ماله واستمرى ملكه به عيب إلا أن يفتقران مرجح أن في الشر العي
يد الغرم فكان مطالبا فليس **وفي** أحواله المحال الذي هو خلف ليس في ذلك
ولكنه أيضا ليس في يد الطالب فلم يصرف قاضيا محقة وما لم يصرف قاضيا محقة
لا يدخل في ضمانه فلا يكون التوى عليه **كما** استنكر من ماله من عينا وبني
يد مودعه فذلك قبل أن يقبضه **وأجواب** عن الحديث أن هذا مذنب
واستجاب الأمر حكمه وأجاب بدليل أنه لو امتنع عن قبول أحواله فإنا نصح
لا يجبره وليس فيه دلالة على أنه إذا تعذر الاستيفاء أنه لا يعود الدين **قوله**
لو ثبت له حق الرجوع لما كان في ذكر الملاءة فأي **قلت** لا تسلم على ذكره في معيد
فإنك طلبه وذلك لأن رضاء الدين إنما يثبت له قبول أحواله إذا علم الملاءة
أما إذا لم يعلم فإنه لا يكون مأمورا ولا مشدورا لما فيه من ترخيص ماله للثقل

الاستيفاء

اولا انه اذا كان المحال عليه ملتبسا كان امتناعه عن قبول كونه مكرها
لانه لا عذر له في الامتناع بخلاف ما اذا عدت الملاة فالنسي على اسر عليه
وسلم به بذكر الملاة على رفع الحائض من القبول وعلى صحتها الامتناع عند ذلك
انما امره بالامتناع بعد القبول هو ايضا امره بامتناع لا اجاب لانه لا يجب على
الانسان ان يطالب بدنه بم **ولو** سلم انه ما شور بالامتناع مطلقا لكن
ما دام الامتناع منصوصا مفيدا فابتنه وهو الوصول الى حقه فاما اذا لم
يكن كذلك الصفة لا يجب الامتناع ولهذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه انه
يتبعه ما دام حيا وان فلسه يحكم لان ابا حنيفة يعيد في الجملة فاما بعد الموت
فقد يتغير ما ينقطع الفاني ينمو الدرس على مكره عليه لغوات المعنى
الذي لا حله تحت احواله ولا له الموت حرج من ان يكون محلا صا
للا التزام صحت التوي بهذا الطرح **قلت** اما **د** امر حيا فلا توى لان الدرس
ما فيه صحت كذا التزام **واما** ما روي عن علي كرم الله وجهه فاما رده ولم
نقطه دونه لان المحال عليه مات ملتبسا او انه لم يعمل عنه كمال احواله انسان
لهذا رده **والذي** يدل على ذلك ما روي عن محمد بن عثمان رضي الله عنه انه
قال ذلك في مثله من الصفة رضي الله عنه ولم ينكره فله منكره في جيل حديث
عثمان رضي الله عنه منقطع لان معونه من قس لم يلق عثمان **قلت** عنه جوابان
احدهما انه روي موصولا كذا ذكر الشرحي وليس سلمنا لكنه عندنا حجة لان مثل
معنا ومن قس مع طه وزيدك وورعه لا يرسل الا بعد يتقنه فهو طه
وقوله ان مثله قصة قد طهرت واشتهرت ولا يعرف فيها مخالف لعلي
رضي الله عنه **قلت** عنه جوابان احدهما ما ذكرنا ان قصه علي رضي الله عنه
فيما اذا مات المحال عليه ونزل ما لا اوهيلا فلهذا لم يحلقه اخذ في مقابلة
الثاني كيف يدعى انه لا خلاف فيها بين الصفة رضي الله عنه ومنهم وقد خالف
بين عثمان كما ذكرنا وقال يقول عثمان مخرج والسعي والصحي وقال الحكم
ما دام حيا لا يرجع اذا اقلست فان مات مقلت رجع على المحمل **وقال**
مالك رحمه الله اذا اخله على فلس ولم يعلم حاله سمر الملح عليه رجع على المحمل
لانه عن وقال الحسن النصري رحمه الله لا يبرأ باحواله الا ان يبرأ فاذا ابرأ
يعني المحال تربي جنبه قائل من المنذر في الاشرف **والجواب** عن المعنى
الذي ذكرنا ما ذكرنا من المعنى فارق ما ذكرنا لان احديهما لزمين فيها ذكر لينة
خلف على الاخرى ولكن صاحب الحق كان محمدا ابتداء والمجربين شيبين اذا
اختار احدهما تحريم ذلك في حقه ولهذا المعنى قال ابو يوسف ومحمد اذا اخل
الحاكم عا دالرس الي ذمة المحمل لانه انما رضي بالخلافه بشرط التلازمة
فاذا لم يزل الدرس عا دالي المحمل الاول كما لو استزى ما لدس عندنا فابق
قبل قبضه واختر الفسخ عا دالرس الي المحمل الاول حتى جدد كما كان **قوله**

وهو بان محمد بن قيس كيف قال ومروان بن محمد ما جملة الاسماء لآله علي
الخلافة والاختلاف في الاسر الاولين وانما الخلاف في الاسر الثالث وهو حكم
ما فلا سمه **اجبت** بان الخلاف في الاقتصار على الاسر الاولين وعدمه
الاقتصار عليهما يسوغ سها على الجملة الا سمته فان نبوت التوي ما حله
امرس مذهب الامام وتوحيه ما حله الامور مذهبها على كان مذهب الاقتصار
عليهما يسوغ بالجملة الا سمته ليشهر مذهبها **قوله** لان العشرة هو الاصل
فان قيل المحمل له يتمك هذا الاصل بدعوى عود الدين الى ذمة المحمل
معنى والمحمل بدعوى الوفا بذكر ذلك معنى والعبرة في الدعوى والاخبار
للمعنى لا للصوت وهذا كما قالوا صريحي لغيره في خلاف وجا واحد من بني
وقال انا فقير وقالت الورثة انه عنى فالقول قول الورثة وان كان قول الموحي
على الورثة والورثة بينهم **والجواب** هذا هكذا اذا لم يزل المتمسك الاصل
مستكر معنى بوجه من الوجه كما في مثله الوصية فانه بدعوى الفقير لم يبرح
سها عن نفسه من حيث المعنى انما يدعى استحقاق الوصية لا غير فخرج المعنى
على الصوت **وفي** مثلنا المتمسك بالاصل وهو الطالب بذكر معنى لان
المحمل بدعواه ان المحمل عليه مات عن وفا يدعي توجه المطالبة وانه لم
يكن ثابته على الوارث ومنداد عوي على الطالت فانه منى بهت ذلك له عوي
الدين الي المحمل والطالت بدعوى الفقير منك ذلك فقد انضم الي المتمسك
الا كما معنى وفي مثل هذا القول قول المتمسك بالاصل واسا علم **ولو قال**
المحمل توى المال على المحمل عليه فارجع اليك الي المحمل وقال المحمل اذى
فالقول للمحمل يرجع على المحمل لانه متمسك بالاصل **قوله** ولنا ان كونه
عليك الدرس من غيرس عليه الي اخر **قلت** اذا كانت احواله عليك الدرس
غير من عليه الدين فلا يصح ابتداء والصواب ان يقال ان الدرس الذي في ذمة
المحمل عليه على ملك المحمل قبل قبض المحمل لانه لو صار ملكا له لكان عليك
الدين من غير من عليه الدرس **وطه** لو نطل من المحمل ما لا يرا كان المحمل احواله
واذا بقي على ملك المحمل صار بين غريبيه بالخصص ولم يختص به المحمل لان
الاختصاص من ملكه رضى او قيدا والدين على الغير لا يقتل التملك بوجه ما خلا
الدين لانه ملكه قيدا لانه قبضه صار مستوفيا من وجه فكان اختصاصه
من سائر الغرما **واذا** قسم الدين بين المحمل وبين غرما المحمل لا يرجع للمحمل
بصفة الغرما على المحمل عليه لان احواله كانت مقبلة بدس كان عليه وقد
استحق ذلك فسطل احواله لغوات ما قبضت به **قوله** فلا يظهر ذلك في كل لزم
المحال **قلت** فاذا ادى الدين يرجع ما ادى على المحمل لانه قضى به بأمر من
وعلى هذا الخلاف ما اذا اخل الموحي غرما له على الجانب خواله مقبلة سدا
الكفاية ثم ان المولى اعق المالكات حتى سقط بطل الكفاية لا سطل احواله عندنا

خلافا له واذا لم يتطّل الحواله فادى المالك الى المحال وجع بها على المودى لانه
 اذ يدين المولى بالشرع وان اذ يفسد الحق لا يرجع على المولى لان المولى عليه
 بدل الكتابه فلو رجع هو على المولى وجع المولى عليه من بدل الكتابه فلا يبعد هذا
 المعنى وان ما لا اعتاق فيه يكون له الرجوع **قوله** فالقول للمالك لا يقال قول
 المحال غلته الحواله فربما لا اقرار بالدين لا انا بقول ليس مرصه وان قبول الحواله
 الاقرار بالدين لان الحواله قد تكون مقصده ما عليه وقد تكون مطلقه وحقيقه
 الحواله هي المطلقه **اما** المقيدين فوجه توفيل بالاداء والقبض ظالم يؤخذ في
 دلاله الاقرار من المحال غلته بوجوب المال وهو منكبر لوجوبه فكان القول له **قوله**
 لان لفظ الحواله يستعمل في الوكاله الى اخر **اعترض** على هذا ما ان الجار لا
 يعارض الحقيقة فاما ان الجار لا يخرج عن ارادة الحقيقة **واجب** بان
 هذا محار من غير صحت ان يخرج عن اراده الحقيقة ولو لم يخرج كان
 محتلا فلا يدل على الاقرار **قالت** شمس الامه رحمه الله يحمل المسئله معنى اخر
وهو ان المحال اذا استوفى الالف وفعل كان المحيل تابع متى ما من المحال
 عليه لئلا الالف مقول المحال كان ذلك المتاع ملكي وقت وكذا في سعيه
 من حتمتي والقبوض مالي ويقول المحيل المتاع ملكي وانما بعته لنفسه فالقول
 قول المحيل حقيقه لان اصل المنازعه ينهي ورفع في ملك ذلك المتاع والهد
 كانت للمحيل **شعر** كل متصرف غافل لنفسه حتى تقوم الدليل على كونه غافلا
 لغيره والتمسنا ما وجب بالبيع والمحيل هو الذي يباشر فيكون التمسنا واجبا
 له في الظاهر ولذا كان القول قول **قوله** لما روي انه عليه الصلوة والسلام
 من عن قرص جتر نفعا **قلت** روي الحارث بن ابي اسامه في مثله ان
 بانسناده الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 كل قرص جتر منفعه هو زبوا **رواه** السهيمي في السنن عن عبد الله بن حماد
 وابي سعيد وعبد الله بن سلام وس عيسى رضي الله عنهم موقوفا عليهم ورواه
 المعرفه عن فضاله بن عبيد موقوفا ايضا

كتاب الصلح

الكلام في الصلح في ثمانية مواضع **الاول** في معناه لغة وشرعا **الثاني**
 في بيان انواعه **الثالث** في بيان شرعيته **الرابع** في بيان ركنه
الخامس في بيان شرطه **السادس** في بيان حكمه **السابع**
 في بيان ما يبطل به بعد وجوه **الثامن** في حكمه اذا بطل او لم يصح من الاصل
اما الاول فالصلح لغة اسم لعيني المصالحه وهو خلاف الخصامه
 واصله من الصلاح وهو استقامه الحال **وشرعا** عقد يرفع النزاع
واما الثاني فانواعه ثلثه صلح عن اقرار المدعي وصلح عن مكان صلح

عن مسكونه من غير اقرار ولا انكار **واما الثالث** فصل واحد من الانواع
 الثلثه جائز مشروع عند اصحابنا ووافقنا مالك والاوزاعي وحسن
 بن حي على حوازل الصلح عن الانكار وقال بن ابي ليلى المشروع هو الصلح عن
 اقرار او سكوت **وقال** ان معنى لا يجوز الا على الاقرار وسباني دليلنا ان
 شأ الله تعالى **واما الرابع** فركنه الاجاب والقبول وهو ان يقول
 الله عي عليه صبا عندك من كذا على كذا ومن عوي كذا على كذا ويقول الآخر
 قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه فاذا اوجد الاجاب
 والقبول فقد تم عقد الصلح **واما الخامس** فشرائط الركن انواع
 بعضها يرجع الى المصالحه وبعضها يرجع الى المصالحه عليه وبعضها يرجع الى
 المصالحه عنه **اما** الذي يرجع الى المصالحه فان يكون عاقلا ومدا سركا
 عام في المصالحات كلها فلا يصح صلح المجنون والقبلي الذي لا يفصل
 لا بعد اتم امله التصرف بالعدا اتم العقل **واما** المتزوج فليس بشرط
 حتى يصح صلح الصبي المأذون اذا كان له فيه نفع او لا يكون له ضرر طاهر
 وان يكون المصالحه على الصغير من ملك المصالحه في ماله وان لا يكون من ماله
 عندا في حقيقه وحرية المصالحه ليست بشرط حتى يصح صلح العبد المأذون
واما المصالحه الشرايط التي ترجع الى المصالحه عليه فان يكون مالا
 فلا يصح الصلح على المحرم والميسره وصبيته الاحرام والحكم وكل ما ليس بحال
 لان الصلح في معنى المصالحه لا يصح عوض في البيا غات لا يصح بدل
 الصلح **وكذا** اذا صلح على عتق فاما موهلم يصح الصلح لانه تبين ان الصلح
 لم يرد في محله وسوا كان المال صفا او ذميا او منفعة ليست بعين ولا
 دين لان العوض في المتراضات المطلقه قد تكون عين وقد تكون ذميا
 وقد تكون منفعة وان يكون متقومًا فلا يصح الصلح على المحرم والحكم
 المستلم لانه ليس مال منقول في حقه وكذا اذا صلح على ذن من رجل فاذا
 موهلم لم يصح لانه تبين انه لم يرد في محله وان يكون مملوكا للصلح حتى
 اذا صلح على مال شعر اسمي من يد المدعي لم يصح الصلح لانه تبين انه ليس
 بمملوك للصلح فثبت ان الصلح لم يصح وان يكون مملوكا لان حبه لا يدل
 يؤدي الى الملتزمه فوجب صفا والعقد الا اذا كان شيئا لا يقتصر الى
 القبض والتسليم **كما اذا** ادعى رجلان كل واحد منهما على صاحبه حقه
 ثم تصالحا على ان يحل كل واحد منهما ما ادعاه على صاحبه صفا عما ادعاه
 عليه صاحبه يصح الصلح وان كان مجهولا لان حبه لا يدل لا يمنع حوازل الصلح
 لعينه بل لا فضله الى الملتزمه ربه المالتزمه من التسليم والتسليم فاذا
 كان مما يستغنى عن التسليم والتسليم لا يقضي الى الملتزمه ربه فلا يمنع حوازل
 الا ان في الصلح من المصالحه في العيش وما ذونه ففعل الحكم له القليل

في البذل كما تجل في المهر في باب النكاح وفي الخلع والاعتاق على ما
 والكتاب **ولو** صاع على منسل وشرب من نهر لا حول في رقبته **او** على
 ان عمل كذا كذا جده على هذا الكايط او على تسبيل ميزابه في ايام
 معلومه لا يجوز لان ما وقع الصلح عليه في هذه المواضع مفتقر الى البعض
 والتسليم فلم يكن له من حله ولهذا لا يجوز بيعه فلا يجوز الصلح عليه وما لا
 فلا **واما** الذي يرجع الى المصالح منه فانه يكون حق العبد لا حق الله تعالى
 سواء كان مالا عيبا او دين او حق ليس على عيبي ولا دين حق لا يقع الصلح
 عن حد الرنا والشرقة وشرب الخمر بان اخذ رانها او من غيرها
 او من رب غنم وصاحبه على مال على ان لا يبرعه الى السلطان لانه حق
 الله تعالى ولا يجوز الصلح من حقوق الله تعالى لان المصالح بالصلح ينصرف
 في حق نفسه **امنا** باستيفاء كل حقه او باستيفاء البعض استيفاء
 الباقي او بالملك ومنه وكل ذلك لا يجوز في غير حقه **وكذا** افاصاح من حقه
 القذف بان قذف رجلا فصاح به على مال عيبيان يعفو عنه لانه وان كان
 للعبد فيه حق لكل الغائب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملكه بالعدم شرعا
 مكان في حكم الحذود الممنوعة لله تعالى وانه لا يحتمل الصلح فكذا **وكذا**
 لو صاع من مذار يريد ان يشهد عليه على مال عيبي ان لا يشهد عليه فهو
 باطل لان ان يمد يد الى ماله الشرقة فحسبا حق الله تعالى فان الله تعالى
 وايقوا الشرقة لله والصلح عن حقوق الله تعالى باطل وحجب عليه رد ما
 اخذ لانه اخذ بغير حق ولو علم القاصي به اطلق شرقة لانه حق الا ان
 حدثت نوبه مستقبل **وجوز** الصلح من التعبد لانه حق العبد سواء كان البذل عيبا
 او دينيا الا انه اذا كان دينيا بشرط القبض في المجلس حذرا عن الاوراق
 عن دين ليس وسواء كان معلوما او مجهولا جاز له غير متلف حقه **حي** انه لو
 صاع من القصاص على عبد او توفرو في جاز لان احب له قلت ببيان
 النوع يصح الصلح وكذا اختيار ان يبا اعطى الوسيط وانما اعطى فمما جاز
 اذا صاع على نوب او دابة او دار فانه لا يجوز **والهتد** ان كل حقه له
 يمنع صحة التسمية في باب النكاح يمنع صحة الصلح من القصاص وما لا يملك
واما كون المصالح عنه معلوما فليس بشرط حتى ان مراد عي على اخر
 حق في عيبي فافترقه المدعي عليه او انكره وصالح على ما معلوم حجاز
واما حقه فله احكامه بعضها اصل لا يفصل عن حقه الصلح
 وهو انقطاع الخصومة والمنازعة بين المدعيين شرعا حتى لا يسمع
 دعواه بعد ذلك وبعضه وجب حق القصاص والرد عيبي والروية في
 نوعي الصلح وانه لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض اذا كان مستقلا
 في نوعي الصلح **واما** ما يبطله بعد وجوده ما لا فله بها سوى القصاص

حقه

وكما قال المرندي بدار الحرب او مونة على الرده عند اي صيغة والرد حجاز
 اللعب والروية والاستحقاق وملاك اخذ المتعقد في اصله على
 المتعقد قبل القبض المذموم **واما** حقه اذا بطل اوله يصح اصالته فهو
 ان يرجع المدعي الى اصله عواه ان كان عن الكار وان كان عن غيره يرجع
 المدعي عليه بالمدعي لا غير الا في الصلح عن القصاص فيرجع بالدية **قوله**
 وقال ان في حقه الله لا يجوز منهما اي منع الاكثار والسكران المدعي عليه
 اذا لم يقصر في دفعه يكون لقطع الخصومة وهذا رتب فلا يجوز **قلت** واستدل
 له بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل والصلح على الاكثار وكل
 المال بالباطل **سبانه** انه لم يثبت له حق لنفع ما ياخذ عوضا
 عنه لان ثبوت الحق اما بالقرار او بالبيعة ولم يوجد ذلك فيكون اكل
 المال اكلا باطلا بالباطل دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل صلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا اجل خراما او خمر حلالا والصلح على الاكثار
 بهذه الصفة لانه حيل المتعاقب ومنه على غير حق وذلك حرام ومحرم على المدعي
 باق حقه وموله حلال ولانه لا وجه الى الصلح لانه ان كان الحق ثابتا
 فليس الامر يكون متعاقبا ومنه عن محمول فلا يقع لانه يبيع ويبيع المجهول
 وان لم يكن الحق ثابتا يكون اخذ المال بطريق الرشوة لانه يدفعه اليه لشره
 طلبه ومنه زعنته والرشوة حرام فكيف ما كان فلا وجه للصلح **فان قيل**
 لم لا يكون مبدولا للاعفاء عن العيبي او لقطع الدعوى المختصة الى المنازعة
 والعداوة قالوا ولا وجه الى ذلك ايضا لان اعتبار لقطع الدعوى يقتضي
 الى الربو المحرم لانه قد يكون له عليه الف بصلح على الربو او يكون
 له عليه درهم بصلح على دنانير ولا يقع التقاضي في محله الصلح يعود
 الى وقوعه في المحرم ولا يجوز ان يكون ذلك للاعفاء عن العيبي لانه ان كان مطلا
 يكون ما ياخذ رشوة وان كان محقا لا يكون ما يدفعه المدعي عليه عوضا
 عن العيبي بل عوضا عما يستحق عليه وقد يكون ذلك ربويا فنفع في المحرم
 با ذالم تنق له وجه كما ان باطلا **قوله** ولنا اطلاق قوله تعالى والصلح
 خير **قلت** واستدل لنا ايضا بقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الى
 ان قال او اصلاح بين الناس وروي عن عبيد بن رضى الله عنه انه قال ودوان
 الخصومة حتى يضطخوا فان فصل القضاء يقع بينهم الصغارين وما روي
 ان اكبر قضيا عبيد رضى الله عنه كانت صحتها **وما** روي انه صلى الله عليه
 وسلم انه قال كل مال اذ قال كل ما وقي المرء بعرضه فهو صدقة والصدقة
 محل للدافع دفعه وعمل للاخذ اخذها وبان هذا مال مدفوع الى شخص
 برضى الدافع وطيب نفس الاخذ فيكون حلالا لانا نفرض الكلام فيما
 اذا صرح بالرضي بالدفع والاخذ فوجب القول باجوازهما في الصلح عن

نكار

ي

الاقرار ولا يجوز ان يقتضى عليه بالتمسك لانه لم يظهر كذب المدعى عليه ولا صدق
 المدعى عليه لان الظاهر صدق المدعى **وقوله** اظهر صدقا من انكار
 المنكر وانما قلنا ذلك لان انكاره تدبىكون لعله انه لا يبين المدعى
 اولانه مفلس فحقا من ان يحسن او يطعن في بعض الحق واقدا منه على الصلح
 منع الانكار وعلله انه لا يكثره احكام بشي سوي المدين دليل على ما ذكرنا
وقوله وبطل الصلح فيها بعض خفة في راع المدعى واقدا المدين في راع
 المدعى عليه **قلت** جوابه بالعدم في استدل لان في راعه من قوله
 ولا يجوز ان يكون ذلك للاعفاء عن المدين الى اخرج **وقوله** ولين كان راع
 الى اخره لا يبعد لانه من المختلف فيه وانما لا يحتاج الى الجواب عما استد
 به ان في **وقوله** احاب غير هذا ان ارجح بان ما ذكرنا من عموم الحكم
 والسنة يقتضى صحة الصلح **ومما ذكرنا** انما يمنع من المحلل كرائم والحرم
 الحلال وبه نقول ومحملة عندنا ان يصالح على دار على ان يتكفها او يصالح
 زوجته على ان لا يزوجه عليها او على ان لا يطلقها يحرم على نفسه ما اذا
 الصلح ما اخله الله تعالى له واما الصلح الذي على الحرام فهو ان يصالح
 شخص له على مائة درهم على مائة وعشرين او بصالحه عنها على دينار موقوله
 او على خمسين او غير ذلك ما حرم الله تعالى راجع على هذا صريح قطع لانا تعلم
 ان ذلك حرام قطع **واما** في مثلنا لا يعلم انه حرام لا قطع ولا ظاهرا
 وحمل النص على محل صحيح اتفاقا او على سمي وفيه الحمل ما طلاق الكتاب
 من السنة **وقوله** فان وقع الصلح عن اقرار قال عن مال اغنى بالبيع الى
 اخرج حتى لو وقع الصلح عن دين في حكم حكم الثمن في البيع وان وقع عن دين
 في حكم حكم البيع بما صلح عنه في البيع او مبيعا صلح ان يكون بدلا في الصلح
 ويجوز الصلح عليه وما لا يلا يفسد حمله البطل دون حله المصالح
 عنه بشرط القدر على تسليم البدل **وقوله** فبالاحراز مذكور
 محمد رحمه الله قال في شرح المختلف وكما لا طهر واعتمده المجهول ولو سمي
وصحح النص بخلاف في الملاك تبع للنظم كما سياتي وباقي ما فيه ان
 الله تعالى **وقوله** كما اذا ادعى سلمي دار سنة الى اخرج هذا مثال ما ذكره
 الشارح في الصلح عن المتأق مال واما ما ذكره النص **وصورته**
 رجل ادعى على رجل مائة فاعترف به ثم صاح على كني داره
 او ركب دابة ماله معلومه او على لبس ثوبه او خدمه صله او زراعة
 ارضه ماله معلومه **وقوله** وبطل الصلح بموت احدى المالكين مذكور
 محمد رحمه الله وقال ابو يوسف ان مات المدعى عليه لا سطل الصلح والمدعى
 ان يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كما لو كان حيا وان مات
 المدعى لا سطل الصلح ايضا في خدمته القيد سلمي الدار وزراعة الارض

ط 7

ونقوم ورثه المدعى بماله في استيفاء المنفعة **وتبطل الصلح**
 ركوب الدابة وللبس الثوب لانه يتبع فيه العاقبة **وقوله** ولا يصح الا
 على مال معلوم فابعد مملوك له سوا كان مكبلا او موزونا او معدودا او
 غير ذلك من الحيوان والعروض **وقوله** او مبان الفدر والوصف اذا كان
 في الذمة كالمكبل والموزون والحدودي المتقاربت اما العدد المتقاربت
 كالرمان والبطيخ ومساير الحيوانات لا يجوز الصلح بها اذا كانت ذمت
 في الذمة لانها لا تتبع في الذمة وان كانت موقوفه وان كانت مبيانا
 تحتي مجتمع فيها شرائط السلم ولو كان المدعى به ذهبا او فضة وبطل الصلح
 من حبسه لا يجوز الاستلام **ولسقط** الصلح بعض في المجلس وان كان
 ذمتها صالحة على فضة او على العكس جازا لفاضل ووجب التقابض
 في المجلس مذكور اذا كان الصلح عن اقرار وان كان عن انكار فكذا في قول المدعى
وقوله وان لم يكن مقدار حق احدتهما معلوما **وفي** المحيط وان اضطلحا
 بان يدفع احدهما الى الآخر لبيته دعواه لا يجوز **وقوله** ولو ادعى دارا
 الى اخرج قال في المحيط ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز ولو ادعى
 الثاني بعد ذلك لا يستنعى في طاهر الرواية حتى لو اقام بينه لا يستحقه
 وعن محمد يستحقه بالبيته فعلى هذا ما ذكره المحقق من زيادة اجماله بالبراه
 عرج عوى الباقي او زيادة درهم اما حاج اليه على قول محمد رحمه الله وهو
 خلافا لظاهر الرواية **وقوله** لا يسمع دعواه يعني في الثاني وهذا المكيول
 قيد على قول محمد كما تقدم **وقوله** او سواه اي لو ادعى مائة الى اخره
 مدام تصرف النص وانما وضع المثل فيهما اذا ادعى حق في شاه قال في
 النظم وان يكون دعواه في الباه مخز صلب فيها على الصوف يجوز وقال في العول
 رجل ادعى شاه دعوى صراح على صوفها على ان يخرجه للحال جاز وقال محمد لا يجوز
 قوله لهما اي لا يبي حيفه ولمحمد انه صلح على بعض المدعى فلا يجوز **قلت** هذا
 لا يقوله احد في باب الصلح فهي مكن تسلمه وهو خلاف ما علل به الشراح
 قول محمد في العول لانه لا يجوز بيعه فلا يجوز الصلح عليه كالدين والولد
 مخرج المختلف وجه قول محمد ان الذي وقع عليه الصلح مجهول لان الذي موضع
 الجرح غير معلوم ولهذا بالغ فيه واشتد في تارة وتارة لا يملكه احكامه ماله
 من صحة البيع فمنع صحة الصلح لان منعه الصلح انما كان مخزنا عن الخصام
 والوقوف في المنازعة ومثله موجود في الصلح فمنع الصلح وقال القدر في اصله
 اخلاصهم في بيعه **سقط** الصلح كما قال في المحيط اذا ادعى دارا صوفا
 على بيت منها معلوم جاز ولو ادعى الباقي بعد ذلك لا يسمع **وقوله** وله ان
 صراح على بعض حقه الى اخره **وفي** التفریب قال الجرح ان يعني ابا حيفه
 ومحمد لا يجوز الصلح بصوف على طهر الغنم خلافا ليعتقوب اصله اختلافا

وت

في بيعه فبعد ما لا يجوز وذكر يعقوب في بيعه الا ملاهوا من بيعه وقيل لما
 اجاز له يعقوب اغتبا واما الوصية **قلت** في بيعه ان يجيز الصلح بالحل واللبس
 في الصلح وقد نص يعقوب انه لا يجوز وقيل موضوعها انه ادعى حقا في تلك
 الغنم يجوز ان المدعى هو المتوفى فصوله به وسلمه ممكن في جاز وبتسلمه بحل
 واللبس فبممكن **قلت** وقد بدأ بوبه ما قلناه من المصروف في المصلحة حيث
 جعل انه ادعى نفسا **قلت** في جاز ولا يجوز تعلق الصلح ولا اضافة
 منه من زوايد المصروف وقد قالوا ان الصلح في الايمان ما يجوز ما لم يبيع فكما لا
 يجوز تعلق البيع بالشرط ولا اضافة فته الى الوقت وكذلك الصلح **ولو صح**
 من حقه على عبد على ان يخدم المدعى عليه شهر الا يجوز لانه لا يجوز بيعه على هذا
 الشرط لانه يبيع شرط فيه اعان او اجاز فكذا الصلح ولو بشرط اختيار يبيع
 الصلح جازا من بعد الا بالبيع فان كان اختيار للمدعى عليه فالصلح عليه مضمون
 في يد المدعى عليه فمضمون عليه على حاله في البيع متى كان اختيار للمدعى عليه
 في اليد المشتري مضمون عليه بالقيمة وعنه على حاله فكذا هذا **وفي الدخول**
 ادعى ارا في يد رجل واصطلى على ان يشكها صاحب التمسك منه ثم يدعيها الى
 المشتري المدعى يجوز **وكذلك** اذا اصطلى على ان يشكها المدعى منه ثم
 يدعيها الى صاحب البدن **واذا** ادعى على رجل دين واصطلى على دار
 على ان يشكها الذي عليه الدين منه ثم يشكها الى المدعى لا يجوز **قول**
 اخلاصه المتوك على قول ابي يوسف **قلت** وكذا في التمسك ايضا **قول**
 ويجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة قال في الف دفع صورة دعوى المتافع
 ان يدعى على الورثة ان الميراث كان قد اوصى له خدمة هذا العبد وانكم
 الورثة لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا
 لم يجوز **قول** وان قدر في العبد سقط النقصان ولا يجب شيء من هذا اذا
 انتهى ما لا يتصور سقوطا كما يحرم واخترنا اما لو سمي ما يتصور الا ان فيه حكمة
 كما حقه كقول اودابه ولم يعين سقط العينية وحسب الدية **قول**
 صلح من عدم عبد على مندين العبد الى اخره لم يتعرض للاختار في الوضو
 في عديم عما اذا موعا دته لانه لم يجد في الحقائق وقال في غيره وانما
 صور المصلحة في عديم اد لو صلح في العبد من على عبد فاذا موخر فهو على
 الاختلاف الذي في النكاح الا ان فيما يجب من المصلحة النكاح عينا لدية
 منها ولا تشبه ما اذا صلح من النقصان على اخر وهو يعلم انه حر لا يملك
 شيء ومنها يجب شيء لان مناصرا مغرورا من حقه المدعى عليه فيتم فيه العبد
وكل من غيره غير في شيء يكون مملوكا ما يلحقه من العبد فيه فاذا ظهر
 الامر بخلافه كان له حق الرجوع عليه على حكم الكفالة والقبضان ومعنى الرجوع
 لا يتصور عند علمه حال المشتري متى لو الصلح كما به عن العفو وانما

الحق فهو الفرق كذا في المحط **قول** ولو عفا او صلح عن سبحة الى اخره كان
 ينبغي ان يعقوب بالبعد لان جوابا لمصلحة يقتضي ذلك **قول** فالدية واجبة عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه **قلت** لو ساق عام المقتل ثم ذكر انه قول ابي حنيفة
 كان احسن من قوله ما قلناه في مال ابي في اخره **قول** فالدية واجبة عند
 سبحة في الحقائق من المبدأ في وقال في اخره منظر في المحيط والدي في المحيط
 اذا صلح من الاستسباب الخمسة وما حدث منها فاصح جازا من مات لان
 الصلح وقع عن التام وما حدث منها وموت السرانية اما اذا ابرأ ذكر منها
 في كتاب الصلح ان الصلح جاز وذكر في الوكالة لو ان رجلا ساق رجل موصى
 فكل ان نال الصلح عن كسبه وما حدث منها الى المقتل فان مات كان الصلح
 عن النفس وان ابرأ حث رد لبعدها رالكال ونصف عشر وتسلم المستجوع
 نصف عشر المال قبل ما قبل هذا انه يرا حث لم يقر الشرط وما قبل ما ذكر
 من اي في كتاب الصلح انه يرا ويقر له الشرط ونصف قبل في المسئلة روايتان
 من قال وقال عامه من حيث اختلفت الحواث لا اختلاف الوضع فان الوضع ثمة
 انه صا كما عن الجراحه وما حدث منها الى النفس وما حدث منها الى النفس
 معلوم فاما من قسمه البدل على التام واما حدث جميعا واذا انقسم البدل
 عليها فادالم يتسلم للشيخ ابي دث لا يتسلم للمستجوع بدله **ومنا** كما في
 عن الجراحه وما حدث منها ولم يقر الى النفس وما حدث منها مجهول قد عرفت
 وقد لا حدث واذا حدث لا يدري اي قدر حدث من قدر قسمه البدل على التام
 والحدث فصار البدل كله بازا التام لانه متى جمع الحقد ما يصلح محلا له وما
 الاصلح محلا لصية البدل كله بازا اما يصلح محلا للعقد لمن يزوج امرأه وامانا
 ما لف كذا بالالف كلها بازا المراه فكذا ما مني بعد زائف م البدل على
 الحادث والغاييم يجعل كله بازا التام **قول** كما لو دفع نقضا القاضى والار
 اذا الواجبات المستحقه على المستحقين الفرق بين قضا القاضى وعدمه نقضا
 الدين ودفع الزكوات واذا الامانات والانه لما دفع القيمة الى الاول والعبد
 لم يكن لا خد من الناس حق متعلقا بما دفعه ومردود المتعلق بذلك لا يتبين
 خطأ في الدفع فلا يكون عليه سبيل ان ابيات السبيل عليه فرج على وجود
 منه ولم يوقد منه جنة **قول** اذ لو كان قبله عبي لو كان قبل موت العبد
 بان كان قايما فانه يجوز الصلح سواء كان البدل خالا او موصلا وسواء كان الصلح
 عن قرار او بكار وسواء كان الصلح على اضعاف قيمته او لم يكن **قول** وان كان
 من خلاف جفته جاز انما قال ليس على هذا الاطلاق فانه اذا صلح عن كسبه
 حفظه على ذراهم او ذناير فالقبض شرط وان كان الدراهم والذناير يعجز بها
 ما عاينها حتى لا يقع الاضرار من يدس لان من هذه الاستسباب ممن فلا يبيع
 بالمعيبين **وفي** اضرا ايضا عما وجب على رجل ذراهم بطريق القرض صلح

على أكثر من ذلك لا يجوز بالاجماع **قوله** له ان العبد الى اخره منه احدي
الطرفين لا يخيبره رضى الله عنه والطريق الاخرى ان حقه في المثل صوره
ومعنى اذا الواجب ضمن العبد وان وهو مقيد بالمثل كما نطق به النص
واجاب المحققان والثبوت في الذمة مطلق كما في النكاح والدية الا ان عند
الاخذ بصحة راي القبيح ضرر ان اخذ عود المثل صوره ومعنى غير مطلق
الا سيما بقية المقوم **والاخذ** والذائع لا يعرف ان ذلك حقيقة لما فيه من
النفا وتالف جسد ولا ضرر في الوجوب لان الوجوب ما يجاب الله تعالى
والله تعالى عالم بذلك وانما يستقبل الحق منه والمثل صوره ومعنى الى القبيح
نقض القبيح فيقبله اذا تراصبا على الاكثر كان بدل الصلح عوضا عن
ملكه او عن المثل صوره ومعنى لا عرقبة فلا يصح الرضا كما لو كان العبد
الثبوت كما في اختلاف ما لو قضى القبيح بالقيمة ثم صاكه عن كثر من القيمة
لان الحق قد استقبل لنقض الى القيمة **وختلاف** ما لو كان العبد بين رجلين
فاستفاد احدهما وهو مؤسر فصالح الاخر مع المتيقن على اكثر من قيمة نصيبه
فالفضل باطل انما قال ان القيمة في العلق منصوص عليه في حديث من عتق
مقتضا الحديث **قوله** ومرحبا به زيادة في مهرها قال في الكافي ان
محل كانه زاد في مهرها ثم خالف على اصل المهر دون الزيادة مستقواك
الاصل ومحب الزيادة **قوله** قبل له عوي اي قبل الصلح فكون المراه
على دعواه فلا يكون ما اخذت عوضا عن يتي فلا يجوز لانه رسوم محض
من غير دفع خصوصه ويلزم ردّها **قوله** في معنى الحق على مال ولهذا
لوصاح على حيوان في الذمة الى اجل جاز لان في زعم المذموم انه بدل عن العتق
فيتمثل منزلة الكتابة ليقض على الحيوان في الذمة **قوله** لكن لا يعلية الا ان
تقيم المذموم بعد ذلك بيته فقبل في حق ثبوت الولاية صاكه على مال مكرز
عزله الا عتاق على مال منعت الولادة لا يثبت الملك له بذلك البيه لان
ما جرى بينهما من الصلح عزله الا عتاق **قوله** الهاء في قال في الدخيل الماها
تسمية الملبس في ارجاء في الاعيان المشتركة التي يمكن الاستماع بها
مع ثياب عبيد **واجبه** اذا طلب بعض السركا ولم يطلب السرك الاخر صفة
الاصل **قوله** يعني لا يجوز ان يخبر بها القاضي الا اذا اصطلح عليه فلا يجوز
قلت لم يعين هذا قط وكيف يعنى بالاربع عقلا ولا مشرعا لانها اصطلاح
اولم يصطلحوا على لفظي بذلك **ولو** اخبره بخبرها اصطلاحا عليه ليس ان
يعرض لها لا يخبر ولا يخبر **واما** على ما مر من طاهر لفظه وموان هذا ما طرأ
لا يجوز وان اصطلاحا عليه ان الباطل لا يجوز بالاصطلاح عليه وهذا يوافق
المبطلومه وما في تحقيقات من مبسوط خواهر زاده وغيره ولفظ الدخيل
ولو لها بسا في العبد على الاستغلال على ان يواجر هذا العبد سهرا

8

وتواجر هذا الاخر سهرا وما كل علمه لم يخبر في قول في حيفه رضى الله عنه حيا
في قول اي يوسف ومحمد **قوله** ان العبدان اذا انف وانا في النظر والمنظر
والحره لانف وان في العمل الا يسير او لا يمنع ذلك وقوع الاضرار ولا في
حيفه ان النفا وت في الاستغلال نفا وت فاحسن ان عهد من
نفا وت في النظر والمنظر وتناجر احدهما بالآخر مما تناجر الاخر فمضغ
المها ياه فمضغ من كل وجه فيجوز النفا سبب الاحتشاش وان
عليه **مختلف** ما لو تراصبا على قسمة العبيد على هذا حيث يجوز وقال
في شرح المختلف وجه قول ابن حيفه ان المظا له في الما ليه غير ممكن لان
الظلمة مان وبما الدرايم او الدنايس وقد عري فيها النفا وت فانه
قد استغل احدهما العبد في مدة عشر والآخر يستغل عشر فيكون
في مقابلة متبعة ونصف وذلك رويان يكون حراما **وقد** استغل احدهما
ولا يستغل الاخر ففزع اخذ ذلك بغير بدل وهو حرام وهذا الاصح اصطلاحا
عليه فبين ان جواب المص خلاص تفسير **رخ** ولا يعقل ان يكون ما
في المصنف في المثل الصوره **واما** يصح ان اذا اراد احدا السركا للمها
على هذا الوجه والى السرك الاخر ولم يطلب القيمة فرفع الطال لطلب
وتطلب منه الماها على الوجه المذكور فابو حيفه يقول لا يجوز للنفسي
ان يخبر الا الى لان هذا امر محرم **وهما** يقولان يجوز للنفسي ان يخبر
الا الى لان هذا امر جائز **واما** خبرها وعدم خبرها فلا يعقل **قوله**
ولا يجزى الاخر فيكون كسبه اكثر **قلت** لا يصح ان يترتب على عدم الماها
ما ذكر من الاكثرية لانه اذا لم يجزى الاخر متناجرا لم يكن هناك كسب اصلا
واما يترتب على عدم المتناجرا امتناع المعادله وانما يكون الكسب كسبه عند
نفا وت في الامانة والحدائق والهداية الى العمل والاصل ان المها ياه الا بخلا
لا يجوز عند الا بشرط ان يكون قسمة الاصل مسخوفا وذلك لوجه والمنافع
غير متصلة منها فالتشريط **قوله** ركوب دابة قاله في مبسوط خواهر
زاده فقال على قولها يجب ان لا يجوز كما هو قوله لثبوت فاحسن من المراكيب
وفي المحيط ولا يجوز للمها في الدابة الواحدة ركوبا وامتنع الا بالاجماع
قوله او علمها تقدم من المحيط انه لا يجوز بالاجماع وسأني ما فيه ايضا
قوله او علمها ابنتين قال في الدخيل والكلام في الهاء في استغلا
الدائتين بغير الكلام في استغلال العبيد وقد مر انه لا يجوز وان اصطلاحا
عليه عند اي حيفه فهو مخالف لقول الماها صلى جابر عند اي حيفه **قوله**
ومهما تمان من بل ارتجعه في العبد غله عبد او عبيد وخدمه عبد او عبيد
وارتجعه في الدابة ركوب دابة او دائتين وغله دابة او دائتين **قلت**
وزاد في الكافي وغيره اربعة اخرى وهي سكرى وادار ودارين واستغلال

ج

نفس

دار اودارس **قوله** وفي استنبه جاز انفا قاضية عبيد او عبيد **قلت**
 وكذا في الاربعه التي زادها في الكافي ضاروت ست انفا **قوله**
 وفي اربعة خلاف غله عبيد وركوب نعل او نعلين وغله نعلين **قلت**
 وهذا موافق لما في المنظومه والمضاد في خلافات غله وابه واحد والنسب
 صريح بانها باطله بالاتفاق من حيث **قَالَ** في محرمات القبول ان الذي
 في غله عبيد او وابه لا يجوز انفا **قَالَ** في العدد في اربع من لا يجوز انفا
 غله عبيد واحد وغله نعل واحد وكذا قال في الكافي والمصنف والاختصار
 وعامة المصنفات فهو علق على المذهب تقدمه اليه في العون **قوله** اما
 احوال صلي فثبت في جميع الصور كما قال به ابو حنيفة رضي الله عنه في قسمته
 الرقيق **قلت** قد فرغنا من بيان قسمه العبد والعين فلا يصح هذا **قوله**
 سابق الكلام في الما ياه في عاينه مواضع **الاول** ما بين ما له وسرع والما
 في بيان ركنها **والثاني** في بيان شرطها **والرابع** في بيان حكمها **والخامس**
والسادس في بيان انواعها وما يجوز منها وما لا يجوز **والسابع** في بيان
 محلها **والرابع** في بيان ما يملك كل واحد من الشريكين من المصروف بعد
 الما ياه **اما الاول** فالله تعالى لا يفرق بين الما ياه والمما ياه منها علم
 منها وهي كماله الظاهر وحقيقته ان كلا منهما يرضى بحاله ويحتارها وسرع
 ميا وله منقوت واخر من صور في كسب الواحد ومما وله من كل وجه في كسب
 المختلف لان ما يتوفى كل واحد بعضه نصيبه وبعضه نصيب صاحبه عوضا
 عما ترك من نصيبه على صاحبه **والثاني** في تراخي الشرط على قسمه المانع في
والثالث المطلب فاذا طلب احدهما اجبه الاخر على الما ياه اعني بالقسمه
 المنفقه لقسمه العين **والرابع** في تعيين نصيب كل واحد في المنفقه والخامس
 عقد غير لازم **قَالَ** في البداه **واما** صفة الما ياه هي ان عقد غير
 لازم حتى لو طلب احدهما قسمه العين بعد الما ياه قسم الحاكم بينهما وسرع الما ياه
 لا يملك كالحلف عن قسمه العين وقسمه العين كالحلف فيما سرعت له القسمه
 لان القسمه سرعت لتكميل ما في الملك وهذا المعنى في قسمه العين اكل
 ولهذا لو طلب احدهما القسمه قبل الما ياه اجبه الحاكم على القسمه فكان عقدا جازيا
 فاحتمل الفسخ كبر العتود الجائز ولا يبطل بموت احد الشريكين بخلاف
 الاحار لان لو بطلت اعادها الفسخ لكان ثانيا فلا نفيد **وفي المحبط**
 هذا اذا تباين بين تراخيها وانها بين الفسخ فليس لاحدهما بعضها مالم
 يصطحا على التقضي لانها لو استقضت سقطت احدهما لا تخير الى اعاده منها
 فلا يفيد التقضي **مسي** استقضت سقطت احدهما لا تخير الى اعاده مثلا واما عا
 الى اعاده ما هو عادل وفي القسمه بقض الفسخ في مفيد التقضي فليدنه
والستاد في بيان نوعان **نوع** يرجع الى المكاف **وموع** يرجع الى

رج

صنفه

ح

الزمان **اما** النوع الاول فهو ان يبا في دار واحد على ان يأخذ كل
 واحد منهما ما يفيقه منها فيسكنها وانه جائز لان الما ياه قسمه صغير لقسمه العين
 وقسمه العين على هذا الوجه جائز فكذا قسمه المانع **قوله** في بيان ان لا يملك
 احدهما القدر الاخر العلو حاز ذلك لا قلنا **ولا** بشرط بيان الملك
 في هذا النوع لان قسمه المانع من اقرار لامسا دله لان ما ياه للمنفقه
 بحسب غير جائز عندنا كما حبان النبي ما لم يكن في كسبه ما ياه **وكذا**
 لو تباين في دار واحد كل واحد منهما دارا يسكنها او يستغلها هو جائز
 بالاجماع **اما** عند ابي يوسف ومحمد فلا شك فيه لان قسمه المجمع في عين الدار
 جائز فكذا قسمه الملك **واما** ابو حنيفة رضي الله عنه فمحتاج الى الفرق
 بين العين وبين المنفقه **ووجه** الفرق لانه المنفقه في حكم احسان
 مختلفه لغير حش بين دار ودار في نفسه وبينها وموصفها **ولا يجوز**
 قسمه المجمع في حش بين مختلفين على ما ياتي في كتاب القسمه **واما** التقاوت
 في الملك مع فصل ما بينهما حش بل ينفار فم يلحقها مع الدار والاحسان
 المختلفه تجازت القسمه **وكذا** لو تباين في عبيد على اختلافه بالاجماع **اما**
 عندنا فلا فرق بين قسمه المجمع في عبيد المرقوق جائز فكذا في ملك فقه ووجه الفرق
 لابي حنيفة على نحو ما ذكرنا في الدارين **قوله** في بيان ان عبيد فخذ كل واحد
 منها عبيدا بخدمه وبشرط كل واحد منهما على نفسه طعام العبد الذي يخدمه
 حازا من ثمنها والقياس ان لا يجوز **ووجه** ان طعام كل واحد من العبيد
 على الشريكين جميعا على الملك صفة فاستلزام كل الطعام من كل واحد منهما
 على نفسه يخرج مخرج معا وضه بعض الطعام ببعض واره غير جائز لهما له
ووجه الاستسقاء ان هذا النوع من الحكم لا ينفي الى المنزله لان مبني
 الطعام على المساخه في العرف والعاده دون المضافه بخلاف ما اذا شرط
 كل واحد منهما على نفسه كسوم العبد الذي يخدمه فانه لا يجوز لانه يجري في
 الكسوم من المضاف يقه ما لا يجري في الطعام في العرف والعاده فكانت اجبا له
 في الكسوم مفضيه الى المنزله **مع** ما ان اجبا له في الكسوم متفاحا على
 الطعام لذلك افرقا **واما** الما ياه في الدواب فان احدهما دابة يركبها
 والاخر دابة اخرى يستغلها وبشرط الاستغلال فغير جائز عند ابي حنيفة رضي
 وعندهما جائز **وجه** قولهما ظاهر لان قسمه المجمع في اعيان الدواب جائز
 واحد جائز فكذا قسمه المانع **ولا** في حشيه الفرق بين العين وبين المنفقه
 انه يجوز قسمه المجمع في اعيانها ولم يجوز في منافعها **ووجه** الفرق انما باعتبار
 اعيانها حش واحد فكذا في منفقه الدواب في حكم حشيين مختلفين بدليل ان من
 استاجر دابة لركوبها لم يملك ان يوارحها للركوب ولو فعل بعض فاشبهه اخلاف
 حش المنفقه اختلاف حش العين واختلاف حش العين عله مانع جوار

المجموعه كذا في المنفعة بخلاف الماهية في الدارين والحيدين ابا جابر
 ان هناك المنافع متغايرة غير متغايرة حتمه بدليل ان المتشابهة حرمها ملك
 الا حان من غيره فلم يملك حتمه المنفعة في ذات الماهية **واما النوع**
التالي وهو الماهية بالزمان فهو ان يتيها في بيت صغير على ان
 سكنه مائة يوما ومائة يوما او في عبيد واحد على ان يخدم مائة يوما
 ومائة يوما وهو جائز لقوله تعالى من ذنبا قد لا شرب ولكم شرب يوم معلوم
 اخبر عن سنة صالح عليه الصلوة والسلام بالماهية بالشراب ولم يملك عليه
 والحكيم اذا حبل عن غيري ولم يملك ذل على جوارح فذل على جوار الماهية
 بالزمان بظاهر النص **وبت** جوارح النوع الاخر بطريق الدلالة لا سيما
 اسمها بالماهية من النوع الاول ولان الماهية بالزمان لمكان حاجات الناس
 وحاجتهم الى الماهية بالمكان اسهل لان الاعيان كلها في احتمال الماهية
 بالزمان شرع سواء **وهو لا يعبأ** ما لا يحتمل الماهية بالمكان كالعباد
 والبيت الصغير ومحمي على جارت تلك فلا يجوز هذه اولى **واما**
 محله هو المكان فتح دون الاعيان لانه قسمه المنفعة دون العيون فكان
 محله المنفعة دون العيون **حتى** انما لو تباين في محل او شريعتين شريعتين
 على ان يباخذ كل واحد منهما طائفة مستتممة لا يجوز ذلك **اذا** تباين
 في الغنم المشتركة على ان يباخذ كل واحد منهما قطيعا فيرعاهما وينفع بالبالا
 لا يجوز كما ذكرنا ان هذا عند قسمه المنافع والثمر واللبن عيون ما لا يباخذ كل
 تحت عقد الماهية **وفي البيت** بيع قال ابو بكر بقره بين اثنين تباين
 على ان يكون عيلا واحد منهما خمسة عشر يوما بعت لبيها فان الماهية
 باطلة ولا كل فضل اللبن لا يباخذ وان جعله في حل الا ان يكونه استئذنا
 صاحب الفضل اللبن ثم جعله صاحبه في حل فبطلت يصير في حل لانه
 المتاع باطلة وممة الذي جاز وان كان متاعا **وهي** ولو تباين في
 الارض المشتركة على ان يباخذ كل واحد منهما نصفها ويورع طار لا بد
 قسمه المنافع وهي معني الماهية **واما** ما يملك كل واحد منهما
 من النصف بعد الماهية **اما** في الماهية بالمكان فذلك واحد منهما ان
 يتدخل ما اصابه بالماهية سواء شرط الاستغلال في العقد او لا
وسواء تباين في دار واحد او دارين لان المنافع بعد الماهية بانه
 على يملك كل واحد منهما فيما اخذ يملك فيه التصرف بالتمليك من عيرون
 تبين ان الماهية في هذا النوع ليست اعان لان العارية لا توافر
واما الماهية بالزمان فذلك واحد منهما ان يسكن او يستعمل
 لا ذكرنا لكن لا بد من ذكر الوقت من اليوم والشهر ونحو ذلك بخلاف الماهية
 بالمكان لان لكل واحد منهما ولاية التكني والاستغلال مطلقا لان

احاجه الى ذكر الوقت لتبسيط المنافع معلومة والماهية بالمكان قسمه
 منافع مقدرة مجموعها بالمكان ومكان المنفعة معلوم فصارت المنافع
 معلومة بالماهية بالمكان في ذات الماهية **واما** الماهية بالزمان فقسمه
 منافع مقدرة مجموعها بالمكان ومكان المنفعة معلوم فصارت المنافع معلومة
 بالزمان فلا تصير معلومة الا بدلالة زمان معلوم بهذا الفرق والله اعلم
 ومثل يملك كل واحد منهما الاستغلال في نوبته لا خلاف في انهما
 اذ لم يشرط الا يملك **واما** اذا شرط ذكر القيد وري رحمه الله انه لا يملك لان
 هذا النوع من الماهية في معنى العارية والعارية لا توافر **وذكر** في الأصل
 ان التباين في دار الواحد على التكني او الغلة جائز منهم مطلقا **وذكر**
 في الأصل ليس من الماهية خففت لوجبه **احد** انه اصاب في التباين
 في الدار الواحد على التكني الى الغلة دون الاستغلال والغلة لا يحتمل
 التباين حقيقة اذ هي عين والتباين في قسمه المنافع دون الاعيان **التالي**
 انه ذكر فيه ان على الدار اذا فضلت في يدا احداهما مائة ركة فيه صاحبه
 وليس ذلك حكم جوارح الماهية كما ان الماهية بالمكان في الدارين اذا
 تباين في ان يباخذ كل واحد منهما واحد يستغلها واستغلها ففضل
 سمي من الغلة في يدا احداهما ان الفاضل يكون له خاصة ويكون المذكور
 الاصل محمولا على ما اذا اصطالحا على ان يباخذ هذا غلة شهر وذلك غلة شهر
 وسمى ذلك ماهية محازا وان لم يكن ذلك ماهية حقيقة وفي هذه الصور
 يكون فضل الغلة مشتركا بينهما وعلى هذا مختلف يرتفع اختلاف الروايات
 ويحتمل ان يكون المذكور في الأصل في ليل على جواز شرط الاستغلال اذ
 الغلة يجوز ان تذكر بمعنى الاستغلال في المحلة وفدقاهم دليل ارادة الاستغلال
 منها وهو قرينه التباين اذ هي عين عن قسمه المنافع دون الغلة التي
 هي عين **وما** **وذكر** التباين يكون على شئ هو مقدور بالتباين وهو فضل
 الاستغلال دون عين الغلة ولهذا ذكرنا التكني التي هي فضل التباين
 ويكون قوله ما فضل من الغلة في تلك لسانه فيه صاحبه محمول على ما اذا
 تباين بشرط الاستغلال **اذا** اصطالحا على ان يباخذ كل واحد منهما
 غلة شهر وفي هذه الصور يكون فضل الغلة بينهما كما في الدارين جعلي
 مائة يثبت اختلاف روايتي الحاكم والقيد وري **امتنان** احدا منهما
 افضل خدمته فترى يبا على ان لا يخدم احدهما الفاضل منه والاخر الا
 مستين جاز لان خدمته الفاضل تغل خدمته المفضولة وقسمه الجاهل على
 التباين وتختلف المنافع ذلك بين النصيبين جاز فذلك الماهية بالزمان
 المنفعة فلو كانت احداها بولا فادعاه احدهما فطلت الماهية بالزمان
 لما صارت ام ولد للواطي وملك نصيب شريكه بالقسمه واقطعت الشبهة

ري

ل

خرى

فيها بالاشتداد مطلت المياياه ولو استخدمها المشركه الا ان الله
 لم يرضها او ابتقت نقيت من الشهر الاخر بل الله اباها بغير سبيل
 المياياه بحسبها للقاء ذله والمياياه وعقد المياياه فاقم بغير السوية
 حكم العقد بخلاف ما لو استقدم الشهر وزباده بل الله اباها لا يراود للا
 بله ايام لبث ثوبا لان المياياه قد انتهت لمضى الشهر والمناخ لا يجوز
 ان يضمن بالايضا من غير عقد وكذلك لو ابتقت احداها في كل الشهر
 واستخدم الاخر امنه شهر لم يضمن لانه استوفى في المنفعة بغير عقد فان
 المياياه قد انقضت بالامان ولو ملكك احداها في خدمته لم يضمن لانه
 ملكك لتعمل ما دون فيه كما في الاحسان والاعان **ولو مات** احدهما
 وعليه من يتبع نصيبه في ذنبه لانه يتعلق به حواله من تملكه الوا
 سفيده المياياه وتخصيص محمد رحمه الله فصل الدين انه ليس للوارث امضا
 المياياه وتل على ان له امضاها اذ لم يكن في التركة ذنب باع احدها نصيبه
 فاسدا لا تطل المياياه ما لم سلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما
 لو كان اخبار للبايع ولو كان السليم بجار المشتري سطل المياياه لان
 ملك البايع يزول به فانقطعت الشريكة **قوله** اقتسموا ارض بالسوية ستم
 اختلفوا في الطريق ان اختلفوا بعد القسمة والقول قول المدعي عليه لانه
 بالقسمة عجزت املاككم واخذ المتقاسمين اذا ادعى حقا في قسمة صاحبه
 وانكر صاحبه بالقول للملك وان كان قبل القسمة نها يتوا بينهم على ما
 مشاؤوا لان نصيب بعضهم لم يميز من البعض فم شركا في ذلك سواء
ولو تعاين في دارين فوضع احدهما في دار شيئا او ربط فيه دابة او
 مرض فعثر به انسان ومات لا يضمن ولو بنا او حفر فيه بئر اضمح لان
 الاول من تراوى التكنف **ولمذا** يملك الملتصع فلا يكون منعديا
 فيه والسنا واخبر ليس من تراوى التكنف كان منعديا فيه في نصيب
 شريكه فيضمن مقدار نصيب شريكه ولم يضمن مقدار نصيب نفسه **قوله**
 الى اجله لم يصح من رواية المصنف **قوله** جعل بالامانة الزباده يعني
 بخارج عن كونه معا بل لا يملك فيه ويجعل بالامانة الزباده واذ ان
 خرج نصيبه دينا في ذم الملتزم اليه وقد جعله في نصيب كره حنطه مو
 صفا ركانه استلم دينا عليه في دين وهو الملتزم منه والنبي صلى الله عليه وسلم
 نبي عن دين بدس **قوله** من كفا يقبض صبح الملبوط **قوله** مطلقا
 الي اخر من روايه المصنف ولا فرق بين ان يكون المصاح عليه طعا ما او
 غير طعام من المكيل والموزون او المذروع مستحق موصوف موصلا فانه
 يكون على خلاف **قوله** اذا كان الزايد من جنس يجوز ان ينفق قايما
 على قول بعض المتأخر لان الطعام العجين والموخل نوعان واحد وصنفان

رث

واحد يجوز عند اي صيه رضى الله عنه وان لم يرض راس مال كل را
 من الطلح بين كما لو اسلم عشرة دراهم في كره حنطه وقد فصل الماخذ
 الفصل على الخلاف ايضا **قوله** ومذا الخلاف بناء على اعلام
 فدر راس المال شرط عند وغير شرط عندهما حتى لو اسلم عشرة دراهم
 في كره حنطه وكه شعير او في كره حنطه وثوت لم يجوز عنده حتى يرضى راس مال
 كل واحد منهما وعندهما يجوز من غير رضى فصل بين من هذا ان الملتزم
 لا يخلو ان كان الثمن منقودا او لا يكون منقودا فان كان الثمن منقودا لا
 يجوز الضلع ايضا سواء كان الثمن قايما او مباحا لكان راس مال السلم
 مؤما كان له في ماله البايع مرحضة العيب فيكون دينا بدس ولا يجوز ان
 لم يكن الثمن منقودا فان تعلد في المجلس فهو محل الخلاف فعند اي صيه
 رضى الله عنه لا يصح وعندهما يصح وان لم يكن الثمن منقودا ولا تعلد في المجلس
 لا يجوز لان طريق يصح هذا الصلح هو كونه مسلم وفي السلم فبشر راس المال
 شرط **قوله** فان في الدخيرة اذا اشترى رجل من رجل علفا ما لم يرض
 وقصته منه وتعلد الثمن بشر وجده عيبا وانكر البايع ان يكون باع
 وبه ذلك العيب بشر صاحبه البايع على ان يرد عليه دراهم مستمناه حالة
 او الى اجل محلي فهو جائز وان كان الثمن مكيلا او موزونا بغير عيبه وبشر المكيل
 والموزون وثقا ايضا ثم وجد بالعقد عيبا وصاح فان وضع الصلح على
 بعض الثمن من جنسه فهو استيفاء حصته العيب من الثمن لا استبدال يجوز
 حالا وموقلا سواء كان الثمن قايما في يده المشتري او كان مستهلكا وان
 وقع الصلح على حلال من الثمن لم يفسد الثمن فهو مباح وضعه في كل موضع حصلا
 الا فراق فيه لا عن دين بدس يجوز **قوله** في كل موضع حصل الفراق فيه عن دين
 لا يجوز وان كان الثمن مكيلا او موزونا بعينه وثقا ايضا فبشر على
 بعض الثمن من ذلك الجنس موقلا بعينه فهو جائز ان الذي احدثه عن
 ان يجد مستهلكا وان كان الذي يرضى قايما بعينه لم يجوز الضلع على
 بعض الثمن من ذلك الجنس موقلا وحالا الا اذا اوفاه اياه قبل ان
 يفرقا وكان بعينه لان الثمن في يده المشتري مستعين في العقد كان حقه
 في عين ما ادى وكان ما وقع عليه الصلح عوضا عما استوجبت عليه
 ومبا ذله المكيل والموزون بجنسه موقلا لا يجوز وفي الملتزم الا وفي
 المستحق الثمن للعقد دينا فاما يرجع حصته العيب من ذلك الامر على
 المقنوض فبشر الصلح على مثله حالا وموقلا **قوله** امتهى كره
 حنطه بكر حنطه ثم طعن حبيب في اخذها فصاح الاخر على دراهم او على
 غير شعير كم يجوز لان الحنطه مثلا حصل ففكون الزباده ربوا كما لو
 كان عندك العقد واذا لم تصح الزباده فهل لنفسه السهم ان كان

بلفظ الصلح ما قال صاحبك علي ان اريدك تغيب خطه او درمي صد
العقد عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان الزيادة ملحوظة تصل للعقد ولو كان
موجودا لدى العقد كان فاسدا فكذا **قوله** او علي خدمه عبدك يعني
لوصاح عن الغيب علي خدمه عبدك وفي نسخة يعني لوادعي صلحا على اخرضا
علي خدمه عبدك وفي نسخة او ادعي عينا او ذبا او حقا في عين خصما
علي منفعة معلومة كخدمه عبدك بصفة شهر او سكنى دار بصفة شهر
قوله يقوم الوارث مقام المدعي قال في التفسير فان قيل من اصل
يعتقوب وجه الله ان الصلح بالمتاح كالوصية به فيلزم ان لا يورث
كالوصية به قلنا الوصية وضعت ليقوم بها شخص فلا يتحقق وارثه
ابتداء **ومثل** المدعي يزعم انه اسقطها بحكم ملكه في زمان ثورته عنه
ومثله مثله منتهيه على اصل يعتقوب لانه ادعى حقا متاعا في الدار
فكفي البت بعض حق الملك وبعضه بطريق العوض عن حقه الا ان يصنع
المثله انه ادعى كل الدار واقعا غير مبين او يحمل على انه ادعى هذا البت
بعبارة **قوله** لتعذر تسليمه كما مر قال في المدايح وقيل على اصله فيكون
لا يبطل الصلح ويلزم على المدعي عليه الغيبة لستري به عبد محذر
المدعي الى الملك المشروطة **قوله** اذا قبله اجبني وفي نسخة اذا اعمه بالملك
عقب لان رقبه العقد ملكه وخدمته ملك المدعي صارا كوارث اذا كان
اعتق العقد الموصي له بالخدمه لاخر فكذا **قوله** **قوله** الحديا خيارا
متا خدمه وان لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لغير
خدمه يبطل الصلح ورجع الى دعواه فيما بقي **قوله** لكن قال بعض المتأخرين
لا يستجبر قلت قال في التحفة بقي ثم اختلف المتأخرين في ثبوت الخيار
في هذا الفصل قال بعضهم له الخيار لانه اجبني من الرقبه وقال بعضهم
لا خيار له وهو الاصح لانه لا يعتبر بصفة انتهى **قوله** لما مر انه في حكم الاجا
عبد قال في التفسير فلا يمكن حمله على ما قال يعتقوب من قول مالك
لا نقا فهم على انه لو صوح بكتي بيت بعينه علي ان يرد ما به فاز ولو سكن
هذا البيت بحق ملكه لم يجز ان يعطى عوضا عنه **قوله** فلو استأجره منه
الى اخر قال في التفسير وعلى هذا يعني رعه انه لا يملكه بحكم ملكه
قال يعتقوب يجوز ان يواجر المدعي البيت المصالح بكتناه من المدعي
عليه خلافا لمحمد لان المدعي يدعيه بحق ملكه وهذا موضع مشبهة لانه
وان ادعاه بحق الملك لم يمنع اعتبار المتاع وضه ولا يمكن يعتقوب ان
يعتبره بالوصية لان هناك لا يجوز ان يواجر من ثورته ويمكن ان يقال انه يستند
الوصية موجه والعين المملوكة موجه لانه يستحق العقد فيعتبره الجعنة
التي يصح بها العقد مما املى واصل فكذا انه يعتبره بالاجارة فلا يجوز

ن

يجوز ان يواجرها من المدعي عليه كالموهر **قوله** وكذا اذا قال المودع صا
الوديعة او قال دفعته اليك فانكر انك لك لتد او قال استهلكها صا
على مال كاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز ولو قال المودع مملكة او ردت
وانك لم تقبل شيئا بل سكت قال الكرخي على قول ابي يوسف او لا واخر
لا يجوز الصلح وعلى قول محمد يجوز لان سكوت صاحب الوديعة يحتمل ان يكون
تصديقا لما ادعاه المودع وبين ان يكون تكذيبا له اي انك لم ترد شيئا
صا ميثا ما يجوز الا انه لا اقدم على الصلح بقدر يرجح احتمال التكذيب على
احتمال التصديق لانه لو كان المودع ردا لوديعة او ضاع عنه لما اقدم
على الصلح فثبت المكذبت منه مقتضى اقدمه على الصلح ولا يوجب ان
الضمان لا يجب الا بدعوى المدعي وقد العدم الدعوى فلا يجب الضمان
لانه في زعمه لم يجب الضمان فلا يجوز الصلح لان جواز الصلح بناء على وجوب
الضمان في زعم المدعي بخلاف ما لو ادعى الاستهلاك لان الضمان واجبة
زعمه ولو ادعى صا حب المال لا بداع وخم المودع وقال ما او دعني سبتم
صالح صاحب المال على مال معلوم جاز الصلح بخلاف ولو ادعى صا حب
المال الاستهلاك والمودع اقر بالوديعة الا انه لم يدع الرد ولا الهلاك قل
مكت لم يصح صاحب المال على مال معلوم فهذا الصلح جائز بلا خلاف فحصل
خلافتان ووافقتان والى جواب في الاجابة والمصارفة والبضاعة
والعارية وكل مال اصله امانة كالجواب في ملكه الاقسام الاربع في
قوله ويمنع الرد بعين الى اخره قد مر في او اجيب والعيب **قوله** وحكم
بدخول الموقوف والحادث قبل القبض الى اخره ومنه شتتاد انه متى انقضى
بصلح او بغير صلح فاحكم واحد **فصل في المصالح في الدوا**
قوله واذا صوح عن ملكه الى اخره ذكر الدرر وان كان الحكم في العصب
كذلك جلا كان المستلم على الصلاح لان العصب ليس مشروع **قوله**
فتعين جملة على المتاع وضه الضابط فيه ان الاحسان متى وجد من
الطرفين يكون مجزوا على المتاع وضه واذا وجد من احد الطرفين يكون مجزوا على
الاستقاط **ومثل** هذا الفصل على قسمين احدهما في الصلح على جنس
خفة والثاني في الصلح على خلاف جنس استا رالي الاول بهوله كمن صا
عزالف درهم حيا وجأله على جنس به حيا دفانه بجوز الى اخره **قوله** قال
في الطهارة له الف على رجل مقضاه دراهم بمجمله لا يعرف وزنها لا يجوز
ولو اعطاه اياها على وجه الصلح جاز لان الصلح يعني على الاستقاط فحصل
عليان المدفع اقل من دينه ولهذا لو كان له على رجل الف درهم فصا حيا
على جنس به جاز **قوله** لو باع ما في ذمته لم يجز واما رالي الثاني بقوله لا عن
يعني لو صا حيا عزالف درهم على ذناير موجه الى شهر لم يجز الى اخره والله

ك

فصل في الف درهم سود قصاصه على الف درهم بعض يجوز بشرط البعض
 في المجلس لانه صرف فان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة
 الثالثة فانه كان معاً ووضعه ولم يجر الصلح وفي هذه معاً ووضعه وقار الصلح
 قبل الفرق بينهما ان في الثالثة لم يجر الصلح بل في الاول الجوده وفي الثاني
 والجوده عند تلك بله بحسبها بسطت اعتبارها شرعاً فلم تكن في مقامها
 المحتسب سمي صبيد مقتضى التوا **واما** في هذه المسئلة فلو لم يجر الصلح
 بالتمسك به وتبقى الوصف وهو الجوده جالباً على العوض وعلو الوصف عن
 العوض لا يوجب التوا وفي مخرج محضه الحادي واذا كان له حل على حل
 مال هذا لا يخلو اما ان يكون حالاً او مؤجلاً فان كان حالاً فصالح الطار
 مع المطلوب باطل من جهة من جهة القدر او من جهة الوصف او من جهة القدر
 والوصف جميعاً فالصلح كما **ير** **ولا** بشرط قبض بدل الصلح في المجلس يجوز
 الصلح حالاً او مؤجلاً ان مباحاً وانما ورضاً بدون حقه ولو صالح على اقل
 من حقه من جهة القدر ولكن ازيد من جهة الوصف وهو المسئلة ان
 في المتن وقد ثبتت ولو صالح على ازيد من جهة الوصف ولكن حقه في القدر
 يجوز هذا الصلح على ما مر لكن بشرط القبض في المجلس ولو صالح منها على
 دنايه طر الصلح وبشرط القبض قبل الافتراق **ولو** صالح من الدائم على
 مال اخر من المجلس والعوض والكنوان فانه ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح
 مقبضاً مع الصلح والمجلس في المجلس بشرط وان كان موصوفاً غير
 معين فلا يجوز الصلح لان الدائم عليه دراهم او دنانير فذلك من على كل حال
 والذي وقع عليه الصلح متعين فكون ما يقع عليه من الجوز ولو كان
 عليه الف الى اجل قصاصه من على اقل من حقه من جهة القدر او من جهة الوصف
 او اقل منهما جميعاً فان لم يشترط بجهل ما وقع الصلح عليه فانه يكون حطاً
 ويجوز بدون حقه وله ان يأخذ الباقي بعد حلول الاجل ان شرط التجهيل
 فالصلح باطل وعليه رد ما قبض والرجوع برأسه لا بعد حلول الاجل لان
 فيه معاً ورضه الاجل وهو الصلح ما حط وهذا لا يجوز لان الاجل لم يكن
وكذلك حكم الدنايه على هذا وفي الخيرة سئل بعض ساجدين عن كان
 له على اخر ما يدنيار بدينار بوجه قصاصه على ما به عارضة ونفقاً قبل
 القبض قال سئل الصلح لانه نوعان فكون مقبضاً رفته بشرط القبض
 والصلح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح لان البسب بوجهه احوذ من الخاير
 وصاحب البسب بوجهه حط فنه صبيد الجوده قصاصاً لانه حطه عند بعض
 الوزن ولو كان على القليل بشرط قبض بدل الصلح بلا خلاف لان
 ماله مقبض رفته لانه قصاصاً ان يصير الجوده للطلاق بعد ان لم يكن **قوله**
 ولو قال اذ اتى هذا فسمي به على انك يرى امر الباقى الى اخر **قلت** مع

الحلاف ان لم يتقدم في الغد لانه لو فعل بري بالافتاق وقد حلت المظن
 في التوضيح فبعد لو قال ابرأت عن النصف على ان يتقدم الباقي يوم كذا
 فبدا بالبراء واصناف الى اليوم والمصنف بدأ بالاداء واصناف الى الغد
 ولم يذكر ذلك وجه **قوله** لان على تحمل الشرط الى اخر الفرق بين
 التقييد والتعلق من وجهين من حيث اللفظ والمعنى **امما** لفظ هو ان
 في التقييد فالشرط لا يتحمل لفظ الشرط صريحاً وفي التعلق بالشرط ان
 يتحمل لفظ الشرط صريحاً كان واذا وفي **واما** معنى فان في تصد
 الا برأ بالشرط يحصل الا برأ في حال قبل وجود الشرط كما في نحو ابرأ
 المحمل برأ بمجرد احواله بخلاف تعلق الا برأ بالشرط فانه لا يوجد الا برأ
 اصلاً في الحال لان التعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط وهذا لان التصد
 ما لوقت بمنزلة الاضافه الى ذلك الوقت والاضافات استتبع في الحال
 بخلاف التعلق حتى ان من حلف لا يطلو امراته فاضاف الطلاق الى عند حلف
 ولو علق بحج الغد لا يثبت مني مسئلتاً لم يستعمل صريح لفظ الشرط ولكن معنى
 الشرط فذلك سمي تقييداً لا تعليقاً وتقييد الا برأ بمعنى الشرط جائز وتعلقه
 بالشرط باطل حتى لو قال لغريم او قبل ان اذيت او اذا اذيت او متى اذيت
 حسماً به فاست برى من الذي هو باطل ولا يصح اعاليه في وان اذيت له
 حسماً به سواء ذكر لفظ الصلح او لم يذكر **كما** لو قال ان دخلت الدار فقد ابرأ
 بخلاف مسئلتاً فانه تقييد وليس تعلق والفقهاء فيه ان الا برأ استقاط
 وجهه معنى التملك اما معنى الاستقاط فلان الا برأ عتاً عن ارادة من عت
 له تعلقاً بغيره ولهذا لا يتوقف على قبول كطلاق والعتاق في الحضور
 عن البصيص **واما** معنى التملك فيه فلان الله تعالى سمي ابرأ الدين البصيص
 في قوله تعالى وان كان ذو عسرة صفين الى مبشره وان تصدوا خير لكم والبصيص
 عبارة عن تملك المال ولهذا يبرئ الا برأ له كما في سائر التملكيات **شعر**
 التملك اذا علق بالشرط يبطل التعلق البسب والتمسك لا فيه من جهة العار
 والاستقاط المحض يجوز تعليقه من كل وجه كالطلاق والعتاق ولما كان
 الا برأ مثلاً لها لهما جميعاً فلعلى التملك اقل اذا صرح بالتعلق بالشرط لم
 يصح ولمعنى الاستقاط قلنا اذا لم يصح بالشرط مقتيد به عملاً لا تسهين كما
ام والله فاصح في اي مع الصيغة **قوله** ولو كان له عليه ما به الى اخره
والا ان رج قوله وبطل الطاهر انه معطوف على يتقدم لفر على هذا لا يكون
 محال الحلاف كما سمعت من سبني ان يكون معطوفاً على قوله قصاصه **قلت** بل هو
 معطوف على يتقدم اوله بل كذلك لما صح تحليل حجة ولو كان معطوفاً على
 قصاصه كان التا حيل على وجه الشرط لان يتقدم حبيد وعلى ان يوجع بل
 على ما قدناه قول سرح لانه ذكر معطوفاً على الشرط **وقوله** في الحاق

القيد
 من
 القيد
 والتعلق

نك

و عند اي يوسف زجه الله يجوز ان الاحل يحل بطريق الشرط و يحل بترامبدا
 و قصدني تصحيح العقد معحل على البر دون الشرط نفسيها **وقوله** في المحيط
 لا يي يوسف ان شرط التا جيل قد بطل بالتجديد لانه انما كان فاسدا لا
 بشرط يوجب تاخير قبض المبدل فاذا وجد قبض التبدل لا يفتي ذلك الشرط
 منصرفا لانه وجد قبض عين درهما في المحل و لو وجد قبض العين قبل
 الافتراق يجوز فيها اولى ان يجوز ان عين من محبين ما زال العين الذي
 فكان تبدل الصرف مقبوض في المحل و زياده **وقيل** عدا العين ليس
 بمصرفه بل يونا جيل للبنا في سني فبين ان اخذ الم يقل انه اذا كان معطوبا
 على الشرط لا يكون من محل الخلاف **وقد** سكت عن فائدة وضع الخلاف في
 اذا كان تبدل الصلح قبضه موقل بعضه محل لانه لم يحل في العقد **وقول**
 انما وضع في ذلك لان تبدل الصلح لو كان كله موقلا لم يجز قال في الدرر ولو كان
 له ما به درهم وعشر و ما به نصف على ما به درهم وعشر و راسم الى احل
 لم يجوز ان الما به بالما به استيف و العن بازا الدنا به صرف و الصرف
 الى جيل الا يجوز اذا بطل حصته الصرف بطل في جيل في الما به وان لم يكن الما
 بالما به مستاد له بل تا جيل العين حتى الا ان التا جيل في الما به كان مفيدا بشرط
 ان تسلم له عشر و ما به مع الدرهم و لم تسلم له العن الذي انما يتركه
 الصرف فلا يثبت التا جيل **وقوله** ولو وكل رجلا في الصلح عرجم عدا اي
 اخبره متدا ما ويلصق صاحب المداية لقول القدر وري ومن وكل رجلا بالصلح
 عنه وصاح لم يسله من الوكيل ما صاح عليه الا ان يضمنه وقال في الدرر و سكا
 القدر من التا و قيل لا يكتفى لت و بل المثل بل فيه فبدا اخر **وقوله** اذ اكا
 الصلح على الانكار لا يجب تبدل الصلح على الوكيل وان كان الصلح في المعاوضة
 لانه ذكر في المبسوط ادعي بجزء وارسل جفا وانكره فصا كنه عنه اخر بامره
 او غير امره الى ان قال ولا يجب المال على المصاح الا ان يضمنه لان الصلح على
 الانكار معك و ضمه باستفاط الحق فيكون بمنزلة الطلاق يجعل و العفو
 عن القصاص قال و ذلك جائز مع الاجبي كما يجوز مع الخصم ولكن ان كان
 ما من المال على الامرا ان الاجبي معبر عنه وان كان بغير امره بالصلح
 موقوف على اجازته لان المال لم يجب على المصاح ولا على امانة على المذعي
 عليه بغير رضاه و المذعي لم يرض بسقوط حقه بلا عوض عن جهله فموقوف
 على رضاه المذعي عليه **وفي** شرح الطي و ي فرق بين الوكيل بالصلح والوكيل
 بالخلع اذا ضمن المبدل و بين الوكيل لنكاح اذا ضمن المهر حيث لا يكون له
 الرجوع على الموكل اذا اخذت المهر من الوكيل **وفي** الصلح و الخلع يرجع على
 الموكل لان الصلح و الخلع بغير امره بما جائز مسكون الامر لا يكون حوال الرجوع
اما الصلح بين النكاح بغير امر الزوج لا يجوز مقتصر فابن الامر على

نه

ن

انا دة الجواز **قوله** ولو تبرع عنها في اخره مصادم الفضولي و موثقا على
 خمسة اوجه و لم يذكر تعليل **الاول** صا ح كان وضمنه كان نقول صا ح
 عن دعواك على فلان على الف درهم على ابيض من لجان صا ح كنه على ذلك ستم
 الصلح لان انا صيل للمذعي عليه البراه و في حق البراه الاجبي و المذعي عليه
 سوا و هذا لان البراه عتار عن سقوط و ان قط سلاستي و يضمن
 فلا تسلم للمذعي عليه شي زجه كما لا يسلم للاجبي فاسترا ط بدل الصلح على
 نفسه جائز فكذا اعلى الاجبي فصلح ان يكون الاجبي اصطلا في الضمان اذا
 اضافته الى نفسه و صا ح و هذا الفضولي خال مع الزوج و كمثل تبدل الخلع عن
 المراه حيث يصح بهذا المعنى و يكون بدن الخلع على المصاح محبذ يكون تبرعا
 على المذعي عليه باستفاط خصوصته عنه كما لو تبرع بقضا الدرغته بخلاف
 ما اذا كان بامر و لا يكون لهذا المصاح شيء من الدين يعني و لا يصير الدين
 المذعي به ملكا للمصاح و ان كان المذعي عليه مقرا بذلك و انما ذلك للذي
 في بده و هو المذعي عليه لان تصحيح الصلح بطريق الاستفاط لا بطريق المهاد
 و ان قط سلاستي و يضمن فلا يثبت له شيء و هذا اذا كان منكرا طاهر
 لانه في زجه المذعي عليه ان ليس عليه شيء و زجه المذعي لا يبعده **واما** اذا
 كان مقرا بالدين فلا يملك المصاح الدين المذعي به ايضا لانه مثل الدين
 من غير المديون بخلاف ما اذا كان المذعي به عينا و المذعي عليه مقرا فانه
 يصير مستريا لنفسه ان كان بغير امرة لان العين يصح سراج من المالك
 وان كان في قيد غيره **فاما** ستر الدين مرضا حه لا يجوز لانه يصير ملكا
 الدين من غير رضاه المذعي **الثاني** قال صا ح كنه على الف و سلمه صا ح
 الصلح لان التسليم الى المذعي يقتضي سلامة العوض للمذعي فاذا سلم العوض
 و لم يقصوده في هذا العقد صح العقد **الثالث** اذا اضاف الصلح الى
 ماله ما قال صا ح كنه على الف و سلمه او على عبدي و صا ح الصلح و لم يقصود
 تسليم الما لان اذا اضاف بدل الصلح الى مال نفسه فقد انتم التسليم
 ماله فستر لقبوله **الرابع** ما اذا استار الى تبدل الصلح و لم يضمنه المذعي
 ما قال صا ح كنه على الف او على هذا الصلح لم يقبوله لانه اذا عينه
 للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فصا ح العقد ما يقبوله و هذا من
 الروايد اعلى العدوري فلو استحق هذا العبد او وجدته عينا فزده او وجدته
 حرا او مدبرا او مكاتب فلا يمسيل له الى المصاح و لكن يرجع في دعواه لان المصاح
 لم يضمن المذعي شيئا و انما التزم الا ان من محل يضمنه فان سلم ذلك المحل للمذعي
 و انما استحق لم يرجع عليه بشي لانه لم يضمن شيئا سوي ما عين **خلاف** ما
 لوصاح على درهم مستماه و ضمنه له و سلمه فاستحق او وجدته زوفا او سقوفة
 فانه يرجع على الذي صا حه دون المطلوب لان المصاح التزم الما بال عقد

له

وصار دينا في ذمته حيث ضمه ولذا لو امتنع من التسليم بحجة عليه وبالر
مصلحة الامتناع استغنى القبول لا اصل العقد فيعود الحكم الذي كان قبل
القبض وهو المطالبة بالتسليم الجاد بسبب التامه **قوله** صح وله منه
في تسليمه من جواب الملك بل الاربعه قبل تسليم الالف الى المدعي بها اذا
قال صا حثك على الف وسلمها اليه لم توجد بطريق الوجوب بل فانه لم يبرح لها
لم يجبر على التسليم لو امتنع عنه فكيف يصح قوله وله منه تسليمها جوابا
هذه المسئلة وهي من الوجوه الاربعه قبل التسليم في هذه الصور واجب
ايضا لكل من يتبين ذلك قبل فعله وهو التلخيص ومدا الان قوله صا حثك
على الف محتمل ان يكون من ماله ومحتمل ان يكون من مال المدعي عليه
وان لم يحتمل ان يكون من المجل فلو ثبتت بقوله من ماله كان دينا لا حال فكذا
اذا ثبتت بفعله وهو التسليم والتفقد الى المدعي وتبين بفعله ان المراد بقوله
على الف على الف من ماله اذا ثبت ان الفعل كالتسليم القوي قسرين بعد التسليم
ان الالف كانت واجبة عليه فيصير حثك على الف لمرور التسليم على ذلك
وجه من الوجوه الاربعه **اي من** اذا قال صا حثك على الف ولم يستر
ولم ينسبها الى نفسه فان الصريح موقوف على احراز المدعي عليه فان احراز
حاز وان رده بطل لان الاصل في عقد الصريح المدعي عليه لان النفع وهو
دفع الخصومة يحصل له وانما يصير العاقبة في ماله لا في هذا العقد اذا اضاف
العقد الى نفسه فاذا لم يصفه في عا قد من جهة المطلوب فهو موقوف على اجاز
كذا في المدايه **وحكي** في المحيط اختلاف المتأخر فقال لو قال صا حثك على
الف درهم احتلوا فيه قبل سفل الصريح عليه وحجب عليه الحال لانه اضاف
العقد الى نفسه فان التكاليف عن الف على لقوله ضربك فقد جعل نفسه علا
لصريح واصل ان جعل الف على بغيره واقباله فاذا اضمير الصريح واقباله
له صا رغب له قوله امتنعت بفتح الهمزة لا لا غيره فكذا احتلوا تصار عزمه
قوله صا حثي وقيل لا يصح الصريح ويتوقف على احراز المدعي عليه لانه لم يصف
الصريح الى نفسه لا محال لان التكاليف عن الف على والفعل كما يقع للف على يقع
لغيره وانما بغيره واقباله في له منفعة بوجه ما وانما المنفعة المدعي عليه
فاضمير واقباله محال قوله صا حثي لان النون والياء كناية عن المفعول كقول
اضربني فقد جعل نفسه مفعول الصريح وانما يصير مفعول الصريح اذا وقع
الصريح عليه لا على غيره انتهى **وفي** الداية ومدة الوجع فيها اذا كان المدعي عليه
منكرا اما اذا كان مقرا فهو ايضا على وجهين **اما** ان يصاح الاجنبى
بغير امر او بامر ونسلك الوجع المذكور في صور الانكار عجي همنا ايضا
وفي البدايه وكذلك تلحق من الاجنبى على هذه العصول ان كان ما ذكر
المراد بصير وحلا وحجب الحال على المراد دون الوكيل وان كان غير اذنها

هي على العصول التي ذكرنا في الصريح وكذلك لمراده في الجنس من الاجنبى على
العصول ان كان ما ذكرنا المتري يكون وكلا وحجب على المتري وان كان غير
اذنه فهو على ما ذكرنا من العصول وكذلك العفو والصريح عن ذم العدم من
الاجنبى على هذه العصول **فصل في الدين المشتر**
والفارج اخر بيان حكم الدين المشترك عن حكم الدين المفرد اذا التقى
بعد المفرد والدين المشترك عن ان يكون واحدا بلسبب متحد كمن كان
المشترك بان قايما عينا مشتركا من رجل صفقة واحدة وكالدين المورد وبين
تخصيصه وتعيينه العين المشتملة المشتركة ويحذف ذلك راد في الهية بشرط ان
يكون الدين مشترك وباتينهما **قوله** يعني اذا لم يرفع الشريك على المديون
ورجع على المصاحح فليصحح الحق را ايضا تبين ان يدفع نصف التوب او ربع
التوب **الدين قلت** لم يعين ان يدفع ربع الدين وانما عني ان يلزم له ربع الدين
ولا يراد بلفظ يضمن يدفع وهذا الاستغناء امتنعا من ثبوت الحق والشرط
ان كنت باختيار من ان يرجع على صاحبه نصف التوب وتبين ان يرجع على
الغرم نصف الدين الا ان يصير له شريكه القابض ربع الدين فحينئذ لا يجاز
للمشترك ان يكت في نباع الغرم او شريكه القابض وتبين بهذا انه يشترط
لكل واحد من الشرطين اما القابض فانه محبر تبين ان يعطى نصف التوب ومن
ان يضمن ربع الدين او يدفعه **واما** ان كنت فانه محبر تبين ان يضمن المديون
نصف الدين وتبين ان تنفع القابض على الوجه المذكور **فان** قيل ينبغي ان
لا يكون له حق المصارف في التوب لان الصريح متى وقع على خلافه حثا حتى
يكون معا وضه وفي المعاي وضه المحضه لا يشترط على التوب فكذا هنا
اجب مانه قد ذكر في مبسوط خواهر زاده ان الصريح على خلافه حثا حتى
يشترط في عامة الاحكام استيفاء الحق في بعض الاحكام **واما المعاي**
المحضه فليست باستيفاء الحق بوجه ما ومظهر من هذا في ما قبل
منها اذا صاح عن الدين على عبدا وصاحبه مقرا بالدين ونقص القيد ليس
ان يبيعته مراجه من غير بيان ولو ذكر مكانه شراره ان يبيعته مراجه من غير
بيان **ولو** نقص دقا على ان لا دين بطل الصريح كما لو استوفى عين حقه من قضا
على ان لا دين بطل الاستيفاء **ولو** نقص دقا على ان لا دين لا سطل الشرط **ولو**
ادعي دارا في يد انسان انها له فحده شرطا على ان امتهن الدار من المد
بامتهن له كان للتفيع ان ياقدها بالنفقة بقيمة الامته **ولو** صاح على الدار
على امته بعد ما حده الدار لا يصير مقرا له ولا يكون للتفيع النفقة **قوله**
ولو اراد القابض ان يحضر ما قبضه الى اخر هذه الحكيم ذكرها نصير
وذكر الحثان احرى وموان يبيع من المطلوب كفا من ربيت عقد ارجعه
من الدين وسلم اليه التريه ثم سبريه من الدين القدم ومطالبة بغير التريه

فلا يكون شركه في ذلك **قوله** ولو استوفى اخدمها الى اخره فلو انما
اخدمها عن نصيبه لم يصح لشركه متبعا لان الاترا اتلاف وليس يقبض علم
بزود نصيب الميراث بالبرهان فلا يرجع عليه ولو انراه عن البعض كانت قسمه الثاني
على ما بقي من الميراث لان الحق عائد الي هذا القدر حتى لو ابراء عن نصف
نصيبه مثلا كانت فسخه الباقي بينهما على ملته اسهم الميراث للذي
اترا والمثلان للشرك **قوله** لان الشرا متبا ذله من كل وجه فان قلت
اذا كانا قد ملك الثوب بعقد الشرا فلي ذايكون مستوفيا نحو الشريك قبل
الاستيفاء يقع تعلقا صفة ولو وقعت المقاصه يدس كان للمدنيون على احد
الشريكين مسئلة لم يرجع على الشريك لان الشريك قاض نصيبه من المال
المشرك وبينه الحاصل لا مقتضى لان اخرا له بين في المقاصه نصيبه قضى
عن الاول لان القبض لا يستحق الوجوب كما في حقيقة الاستيفاء يكون الطالب
مقتضا والمدنيون قاضيا كذا في الجمل لا **ولو** عصب احد الشريكين عيب
من المدنيون او اشتراه شرا فاما سدا او ملك في يده فهو قبض لان الضمان
عن الملك مستند الى سببه فثبت الملك له ولشريكه ان نصيبه يرجع عليه
بربع الدين لان ضمان اليا لك نصيبه ضمانا فندرج من الدين ومواخر
الدينين فيصير قضيا للاول **قوله** لا يابى من القاض في يابى
المقديس متنا اذا نقض دقوا على كونه وارثا وان صا نحو على تقدير الان
بحوز كيف ما كان **قلت** قوله هذا اذا نقض دقوا ما لا حاجة اليه لانه
قال ولو صا نحو الورثة اخدمهم فوضع المصلحة في ورثة متصا وقين انهم ورثة
ثم صا نحو اخدمهم وذكر في ذلك ملان من بل **الاولى** اذا كانت التركة
عفا را وعروض نصا نحو مال حاز فليلا كان او كثيرا لانه في معنى البيع
الثانية اذا كانت التركة نصه نصا نحو من نصيبه على فقب او بالعتك
حاز مطلق اي فليلا ما اعطى او كثيرا لانه بيع اجنس فلهذا لم يشترط
النق بقبض الاجنس لانه صرف قالوا عبر ان الذي في يده نصيبه التركة او كان
حازا لكون التركة في يده فكتفى بذلك القبض لانه حينئذ صا رعا صبا
بالحوز وقبض العصب ينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع لنصيبه
فلا بد من تحديد القبض وموانه يرجع المقرا الى موضع فيه القيد والمضى وقت
تلك فيه من قبضه لانه قبض امانه فلا ينوب عن قبض الصلح لانه قبض ضمان
لان الاصل انه متى جازى القبض ثاب اخدمها منها عن الاخر وان اختلفا ما
المضون عن غير المضون ولا ينوب غير المضون عن المضون ولذا قلنا اذا كان
الشيء في يده بالوديعة او العارية صا غه المالك منه محتاج الى قبض حذره
والنوب القبض الاول عن الثاني فاذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه نصيبه
قائضا بالتحلته **الثالثة** اذا استتمت التركة على التقود وغيرها

فصا نحو على تقدير اذوم على نصيبه من ذلك المقدار لا بد من التقاض
فيما يقبل من المقدس استوفى ما ذكر في المثل بل المثل لم يضع فيما اذا
يحتج بحدود ادعي انه وارث فصدق الورثة وصا نحو او الميراث او صا نحو
فكان الاول ان يذكر من هذا المثل مستدانا بان يقول ولو ادعي تحضنه وارث
فصا كنه الورثة وهم جاحدون انه وارث يجوز كيف ما كان **كأمره**
ادعت مراتها على ورثة زوجها فصا كونه وصا جاحدون انها امره المثل
على اقل من نصيبها من الميراث والميراث فالصلح جائز لان حاله انما كره تقبلي
انما لقطع المنازعة واعتدا الثمين فلا يمكن التبرؤ ولا يطيب للورثة
ان كانوا يعملون ذلك **ولو** اقامت المرأة البتة بعد ذلك تطل الصلح
ولو كانت التركة اعيانها غير معلومة وليس فيها دين فصا على
المكيل والموزون قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او موزون
ونصيبه مسئل بدل الصلح فيكون ربا وقبل صلح لانه محتمل ان لا يكون في
التركة من جنس بدل الصلح وان كان محتمل ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح
فكان القول بعدم احوال مودعا الى غنبار شبهة الشبهة وبها قطة الاصل
ولو كانت التركة غير المكيل والموزون ولكنها اعيان غير معلومة قبل
لا يصح الصلح لانه بيع لان المصالح عنه عكس وبيع المجهول لا يصح والاصح انه
يصح لان الحكة لا تقضى الي المثل زعه لانه لا يحتاج الى التسليم **قوله**
سواء بين حصته الدين او لم يبين عند اي حصة رضي الله عنه وسبى ان
يجوز عندهما في غير الدين اذا بينت حصته **قلت** وقيل البطلان قول
الكل والفرق لهما انه بيع باطل لا فاسد فصا ركنه بيع الحق بمر واحد
فلولم يلى الدين معلوما وقت الصلح حتى وقع جازا ثم ظهر من المثل على رجل
مثل يكون داخل تحت الصلح لا رواية لهذه المسئلة **قالت** العنينة ابو بكر
الا عمتس لقال ان يقول لا يدخل لان الورثة يقصدون بهذا الصلح عن
التركة الطاهرة لا عن التركة الممغنفة التي لا تعرفها الورثة نصا ومالم تظهر
من التركة مسبى بدلالة طاهر حال الورثة والمسبى بدلالة الحاث
كالمسبى صرى **ولفان** ان يقول يدخل لان الصلح وقع عن التركة
ومى شتمل على ما ظهر وعلى ما حكي ودلالة الحاث لا عبرة لها متى كان
الصريح خلافا الا انه ان كان ما ظهر عنها لم يفسد الصلح بان كان
وديعه او عصبيا وان كان ما ظهر منها فسد الصلح ومحل كان هذا
الدين كان طاهرا وقت الصلح وان شرطوا في هذا الصلح ان يظهر للمثل
جبرين فلا حصته له من ذلك الدين لا يصح الصلح **وكذا** لو شرطوا ان
ظهر على الميت دين فلا شيء عليه لا يصح الصلح **قوله** كم يحل
على الخزانة يعني وتقبل الخزانة ثم يعقدون عقد الصلح بينهم

من غير ان يكون ذلك مشروطا في الصلح **مذا** اذا كان الدين للميت كان
كان الدين على الميت فلا يحملها اما ان كان محيطا بجميع التركة او لا
فان كان محيطا فلا يصح الصلح ولا القسمة لان التركة لم يملكها الميراث
اذا الارث انما يجري في المال الفارغ عن حصة الميت فاذا كان عليه
دين مستغرق كان مستغولا بحاجته لمنع الارث وان لم يكن مستغرقا
لا ينبغي ان يصاحبا كواما لم تقضوا دينه فعدا حصة الميت ولو تعلوا من
غير قضاء الدين فالواجوز لان القليل لا يمنع الارث لان تركته متا
لا تخلوا عن قليل فربما قلوا يمنع الارث به لا يمنع الارث في كل التركة
وفيها ضربان يا لورثة **وذكر** الذي رحمه الله في القسمة انها لا يجوز
استحسانا ويجوز قياسا **وفي** الذخيرة غير مستغرقة للتركة فالقياس
ان لا يقسمها ايضا بل يوقف الكل **وفي** الاستحسان يوقف مقدار
الدين وقسم الباقي حتى لا يحتاج الى نقض قضا به بعد ذلك ولا يأخذ
منهم قبله لاسي **وفي** متا وفي قاضي خان فلو كان على الميت دين كان
قصوكت المراه عن غيرها لا يجوز الصلح لان الدين القليل يمنع حوائج
التصرف في التركة وان طلبوا الجواز فطرد ذلك ان يصير الوارث من
الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن الاجنبي بشرط اراءة الميت
ويؤدوا دين الميت من مال اخر بشرط انها عن غيرها او صدقاتها
لان الكفالة بشرط اراءة الميت حواله فخلوا التركة عن الدين فجوز الصلح

كتاب الميراث
الكلام فيها لغة وشرعا **وفي** ركنها **وشرائطها وحكمها**
اما الاول فالهبة والوصية والموهبة مصداق ومعناها
قال السارح التبرع وقال في المغرب هي التبرع بما ينفع الموهوب
له وقد يطلق الهبة على الموهوب **واما شرعا** فقال السارح بملك
التبرع بلا عوض **وقال** غيره بملك عين مالي بغير عوض وهذا اولي
وركنه الاجاب **ومما** في الكلام في القبول وشرائطها بعضها يرجع
الى الركن وبعضها الى الواجب وبعضها الى الموهوب **اما الاول** فهو
ان لا يكون معلقا بحالة خطر الوجود والعدم مرد حول الدار وقد مر
فلان والمرقي ويحذرك والامضا قال في وقت ما تقول وميت هذا
الشي منك عدا او راس منكم **واما** الذي يرجع الى الواجب فهو
ان يكون ممن يملك التبرع فلا يجوز مية الصبي والمجنون **واما**
الذي يرجع الى الموهوب فان يكون موجودا وان يكون ميتا لا وان
يكون مملوكا في نفسه فلا يجوز هبة المباحات **وان** يكون مملوكا

للواميت **وان** يكون محررا **وان** يكون مقبولا **وان** يكون الفاعل من اهل
وان لا يكون الموهوب مستغولا بما ليس بموت **واما حكمها**
فما صله يتوالت الملك للموهوب له من غير عوض **وصفة** قبول ملك
غير لازم في الاصل وتوقعه الفسخ بالافالة او باله جوع بالقضاء او الرضا
وله وللعقد بالاجاب والقبول **قلت** قال في البدائع ركن الهبة
الاجاب من الواجب **فاما** القبول من الموهوب له فليس بركن استحقاق
والقبول ان يكون ركنيا وهو قول زفر **وفي** قول قال الهبة ايضا ركن
وقايل من هذا الاختلاف يظهر من حيث لا يدرك هذا الشيء لعدان هبة
منه فلم تقبل انه تحت استحسانا وعند زفر لا تحت ما لم تقبل **في**
قول ما لم تقبل وتقبض **واجمعا** على انه اذا خلف لا يمنع هذا الشيء
لعدان فساغه فلم تقبل انه لا تحت **وعلى** هذا الاختلاف اذا قال
رجل اخر وميت هذا الشيء منك ولم تقبل وقال المقبر له لا بل قبلت
فما لقول قول المقبر عندنا وعنده القول قول المقبر **واجمعا** على انه لو قال
بعثت منك هذا الشيء فلم تقبل فقال المقبر له لا بل قبلت ان القول قول
المقبر **وجه** القياس ان الهبة تصرف شرعي والمصرف الشرعي وجوه
مستوعبا باعتبار وهو بالعقادة في حق حكمه واحكم لانتفاء نفس الامر
فلا يكون تصرف الاجاب بدون القبول هبة **وجه** الاستحسان ان الهبة
في اللغة عبارة عن مجرد اجاب الملك مرغبه شرط القبول **واما القول**
والعصر لم يتوالت حكمها لا لوجودها في نفسها فاذا اوصيت فقد اتي بالهبة
ومنتزعت عنها الاحكام والدليل على ان وقوع التصرف هبة لا تقف
على القبول **ما روي** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجوز
الهبة الا مقبوضة محوزة **قلت** لم اجد الا موقوف اطلاق اسم الهبة
بدون القبض والكتاب **وروي** ان الصبي من جثامة امير بني
رسول الله صلى الله عليه وسلم حار وحش ومونا لا يوا او يودان فرده
عليه فلما راي ما في وجهه قال انما لم ترده عليك الا انا حرم **قلت**
رواه مسلم **وروي** ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه دعا عاتكة رضي
الله عنها في مرض موته وقال لها اني كنت تحملك جدا وعشرين وسقما
مالي بالعالية وانك لم تكوني قبضتيه ولا حزينتيه وانما هو اليوم مات
الوارث **اطلق** الصديق رضي الله عنه اسم التحليل دون القبض والتحليل
من الفاظ الهبة صحت ان الهبة في اللغة عبارة عن تقبل اجاب الملك
والاصل ان معنى التصرف هو ما دل عليه اللفظ لغة بخلاف التبرع فانه
اسم للاجاء والقبول لا ينطلق اسم التبرع لغة وشرعه على احد ما دون
الاخر ما لم يوجد لا يتسم التصرف باسم التبرع ولا ان المقصود من الهبة

و يجوز عند اي يوسف وعليه الفتوى **قوله** وذكر في الفوازيل قوله لا نه
ملكك المقصود **قلت** و لغيره عا رته فكان نفسه اولى ان ايتى في الملة
التانية امكن لان فرضه لا يراهم يجوز وفي الملة الاولى لا **قوله** وكذلك
قوله اخذ منك هذه الجارية ومثلك هذا الارض **قلت** وكذلك لو كان
محتلك هذه الجارية فان قلت لا فرق بين المثل والارض **قلت** وان كان
الارض حيا المثلح العطا بغير ائتمار حكرها مشرعا فجعل الاعطاء للهبة والمثلح
لغيره **قلت** نقل في المغرب ان المثلح ان يعطى الرجل ناقه او مائة
لغيره لم يرددها اذا دبت ورثها هذا اصله ثم كره حتى قيل في
كل من اعطى مائة مائة والمهنة والمهنة الناقه الممنوحة ولا كان كذلك في
حكم الشرع بل ما هو الا اصل وهو العا رته واستعماله في بعض كتب اللغة
معنى الاعطاء مطلقا ما على ما غلب استعماله في مطلق الاعطاء هذا هو الحق
بين الامتناع بين المختلفين **قوله** ولا يجزها اي الهبة فيما تقسم الا
بعد القسمة يحتاج الى بيان اصول **اصدق** ان الفاضل بين ما كتم
القسمة وبين ما لا كتم ما ذا **الثاني** ان السبوع المستند هو المقارن
او الطاري **والثالث** ان العبرة في السبوع وقت الهبة او وقت القبض اما
الاول فذكر في الدخيرة اصلا فقال كل من يضره البعض فيوجب نقصانا
في ما لبيته فانه لا كتم القسمة حتى ان الرجل يصف درهم صحيح من الدراهم
العدل به يجوز هو الصحيح وجعل هذا غير له مشاع لا كتم القسمة وعلى
هذا كل درهم صحيح يضره البعض **وكذلك** الديار افا كان يضره البعض
ومكدا في المختلفات ايضا **وقيل** كل نفوذ منفعته بالقسمة اصلا
كالعبد الواحد والدابة الواحد او لا ينفذ منفعته بعد القسمة من جسد
الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والرحى هو لا كتم
القسمة **واما الثاني** فان المستند للهبة هو السبوع المقارن الطاري
بخلاف الرهن فان المقارن والطاري في الاقسا وسوي الا عند اي يوسف
والسبوع الثاني وان يرجع الراتب في بعض الهبة ما يباي اما
الاستحقاق فمقتضى الكل لانه مقارن لا طاري **واما الثالث** فهو ان
العبرة في السبوع لوقت القبض لا لوقت الهبة كما استأر الى ان رجلا
بالفعل من العتق **ففي** لو دبت مائة مائة وسلم مقسوما بجوزا غنما را
لوقت القبض ولو دبت مائة نصف الدار لرجل ولم يسلم ثم ومب الضعف
الاخر منه وسلم جملته جازت الهبة **ولو** دبت النصف وسلم ثم ومب الثاني
وسلم لا يجوز قاله في البداية **ولو** دبت نصف دار لرجل ولم يسلم ثم
ومب النصف الثاني ولم يسلم لا يجوز وكلاهما فاستدان **ولو** دبت ثمرا
في محل او زرعا في ارض ثم سلم بعد ذلك مغرلا حاز ولو دبت من شريكه

ع

فيه روايتان والاصح عدم الجواز **ولو** قسم وسلم جاز فبين ان مائة
المشاع فيما تقسم وصحت صحبة في نفسه لكنها لا تثبت الملك قبل التسليم
مغررا فلا تسمى جازا جاز كما قال المصنف انه دعيا رتها معدوله من ظاهر
معناها ولا تثبت الملك فيما تقسم الا بعد القسمة **وقوله** ان رجلا المعنى
لعدم الجواز انه لا يقيد الملك وان الفصل به القبض ومنه انه اذا
في صور غير هذه ومب ما اذا دبت مائة مائة وسلم مائة مائة كما قال ومب
نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه الى اخره **قوله** وقال الشافعي رحمه
يجوز **قلت** وهو قول مالك واحمد واسحق والجمهور **قوله** لان الهبة عقد
ملك الى اخره **قلت** استدل له بالمتقول وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
ومب حقه من غنم حنين لموازن وحقه من ذلك مشاع وانه عليه الصلوة
والسلم نظر الى موضع المتخذ فدخل بهن استعد من ندان وقيل رجلين
من قومه فومب استعد نصيبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ومب
الرجلان ايضا نصيبهما منه صلى الله عليه وسلم ومب هبة المشاع **وقال**
للدرك جازا ملكة شعر من المغنم لما قال عليه الصلوة والسلام ودوا الخط
والمخطط فان العلول عا ر على امه يوم الغنم قال اخذت هذه من المغنم
لا يخط بها بر دة بعير لي فقال اما نصيب منها فقد ومبته لك فقال
الرجل اما اذا بلغ الامر الى هذا فلا حاجة لي فيها واقفا وكذا ومب ضد
ومب خبرا مائة مائة ولولا اعلم عليه الصلوة والسلام بذلك لما فعله واستدل
له القاضي ابو عاصم بقوله تعالى وان طلعت قوس من قبل ان تسوء وقد
رضتم لمن فرضه نصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي يسب
عقد النكاح قال ضدب الله تعالى الرجل الى مائة ما يشققة من الصدق
ونوب المراه الى مائة ما يشققة من النصف على الرجل ومب مشاع
ولم يفرق بين ما ملك فيه القسمة وبين ما لا يمكن فعل على حوا ذلك مطلقا
وعا ر من مالك رضا به عنه انه يجوز مائة المشاع **قلت** ما تقدم من قول
ابي بكر رضي الله عنه فلو كنت حزنيبه الى اخره **وما روي** من اني سببته عن
الزهري قال قضيت رجل مائة دينار على ابنته قال قضى ابو بكر وعمر ان لم
يجز فلا شيء له **وعن** عمر رضي الله عنه لا تخله الا تخله بحوزها الوالد او الولد
وعن القاسم قال كان معا د وشرح بقولان لا يجوز الصدقة حتى تقبض
وعن ابن عباس لا يجوز الصدقة حتى تقبض **وما روي** القاضي ابو عاصم
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا مشاع الصدقة حتى تقبض وتفسير وقال هذا
اجماع الصحابة ولما كان البعض منصوصا عليه فيراعي وجوده على كل الجهات
والجواب عن مائة النبي صلى الله عليه وسلم نصيبه من الغنم لموازن فقد
ذكر في قسمة الغنم **واما** مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الواقدي

ان ابا بكر رضي الله عنه موال الذي استراه باثني عشر دينارا ولو وضع ما ذكر
فيحل ان سعدا وميت نصيبه ولم يسلم حتى وميت الرخلاان ثم سلوا جملة
واحد ومذاصعهم عندنا **واما** حديث الكبة من الشعر ما قاله عليه
الصلوات وان لم يكل وجه الملب لغه في النبي عن العنول اي لا املك منها الا
نصيبي عليك اطيب لك هذه من الغنيمه قبل ان افسدها **ولمذا** لو وهب
واحد من الغنيمه نصيبه من الغنيمه لا يجوز **واما** قوله لو لم يصح منه ملك
لما فعله النبي عليه الصلوات وان لم **قد** مبهام ما صح على معنى انه
اذا قسم ولم يثبت الملك ولا كلام فيه اما الكلام قبل القسم **ن**
واما الابيه فالمراد ابا اذا كان الصداق دينارا لان قوله الا ان
يعفون يعني الا ان يبري المرات زوجها عن نصف الصداق وسقط
خبرها لان العنوة عار على الابراء والاسقاط ومذا يكون في الدين
دون العيب وعندنا اذا وميت نصيبه من الصداق وهو من حازن
فان قيل فقد قال تعالى او يعفو الذي يهلك عفته النكاح وهذا
لا يكون الا في العيان لان الزوج ليس له عليها دين **قلت** لم فليس ان
مذا تقصوا ان يكون عيب بل امر الزوج بالعفو ويذهب اليه كدليل على
انه دين لان العفو موال الابراء والاسقاط **وجايز** ان يكون النصف
الذي استحق الزوج بطلاقها قبل الدخول ان يكون دينه عليها
بان تزوجها على الف وسلم ثم طلقها قبل الدخول فانه مستحق عليها جميع
ويكون دينها في ذمتها فلهذا اندب الى العفو عنها **ولو** قدرنا انه عيب
لكن ليس في النصف فغلبه العفو والاسقاط وعندنا ذلك بان يقبض
نصيبه او غيره ثم يملكه منها ولا مناه في ذلك فيجعل عليه **ذكر**
بعض اصحابنا انه انما سماه عفو بطريق المفاضلة حيث سمي ما تقابل
عفو **قوله** فان قيل لو كان الدين معدوما في التسمي لما جاز
بيع الدين بالدين فيه مع انه جاز **قلت** حدود الدين كطاف الى
العصا وما قبله فغلبه شبيهه قيا منه بالتسمي والتسمي كحقيقة في باب
الربوا ولكن لا يكون في صحة المنة **قلت** كما مر ان البيع انما
يؤكف الا الدين الذي مؤفيه فلا يكون بيع المعذور فلا يرد السؤال
الا يقال اذ كان التبيع للتسمي فلم شرط الزيادة في الدين
انما لصيقان لئلا يفيام الدين فيه ويكون الزيادة بالخبير **وقد**
اورد مذا في التاجه مكذا **وان قيل** اذ لم يكن الدين موجودا
في التسمي قبل الاستخراج وجب ان يجوز بيع الدين بالتسمي مطلقا
بلا اشتراط ان يكون الدين اقسا في التسمي وليس كذلك
بل لا يجوز البيع الا بطريق الاعتبار **قلت** حدود الدين مصان

ع

الى العصار لانه اخر المداوين الا انه لا بد من لوجود الدين من وجود
التسمي لا محالة فثبت شبيهه قيا منه في التسمي قبل العصار والتسمي
كا حقيقته في باب الربوا فيكون جريبات الربوا في الموجود دون المعذور
قوله واعلم ان الصنف بطريق هذا المقام الى قوله كذا في المحط فانه
نصرف فيه في المحط وتبدل بعض الالف ط وكحرف بعض ونقص ما
ذكر في هذا المقام **وان** اسوق لك ما ذكره محرفه لتبين لك
ذلك قال في باب ما هو متصل او مستغول بغير الموهوب اصله ان
المنة متى كانت متصلة بملكه افضال خلقه وان كان متصلة بغيره
عن غيره لا يجوز المنة ما لم يزل الاتصال لان المنة ما اذا امتصه
ملكه او مستغوله محققا لا محققا فثبت اذا القبط لا يحق الا في المقصور
والهيز عن غيره واذا زال الاتصال ووجد الاتصال وقت التسليم وان
جارت المنة لان تمام القبض انما يعتبر وقت التسليم لا قبله وان
كانت المنة متصلة بملكه اتصال مجازي ان لم يكن المنة مستغولة
ملكه جارت المنة اذ لم يبق للموالت يد مستعملة على المنة لانه يمكن
القبض فلا يتمكن بالهجوم في قبض المنة وان كانت المنة مستغولة
محقة لم يجوز لانه يبيح للموالت يد مستعملة على المنة وقيا المنة المستعملة
بوجوب قبضها في قبض الموهوب انتهى الفاضل **شرح** قال فما لم يسط
وذكره دعه في قدر ورقه **شرح** قال المنتقى ذكر من سماعه عن محمد ولو
رمت ذاته مسرعة بملكه ولم يمت السرح والجام حاز لان المنة مستغولة
محقة لان الداته غير مستعملة بسبب اللجام لان استعمال الدات
سوق يدونه **ولو** رمت السرح او اللجام دون الداته لم يجوز الا اذا
ودفعه اليه لان اللجام ما دام على الداته فهو مستعمل له لان استعماله
انما يكون بالداته فكانت للموالت عليه يد مستعملة فيجوز قبضها
في قبضه **وكذلك** لو رمت جارية عليها حلي دون اكل حاز **ولو**
رمت اكل عليها دون اكل رمية لم يجوز حتى ستره ويدفعه اليه **وكذلك**
لو رمت الدات بملكه حمل لم يجوز لانه مستعمل للداته محله **ولو** رمت الحمل
على الداته وسلم معها يجوز لانه لا يكون مستعملا للحمل بالداته لان الحمل انما
يوضع على الداته لصبر الداته مستعملة بالحمل لا الحمل بالداته **وكذلك**
ارومت الى في التقيمه يجوز **ولو** رمت العمه دون الما لم يجوز لانه مستعمل
للتقيمه بالما لا الما بالحققة **ولو** رمت ارضا لابنه الصغير ورمت
زرع للاب او رمت منه دارا والاب فيها ساكن او رمت منها عه او
غيرها ان فيه بغير اجر ذكر مشا من عن اي خيفة رضي الله عنه انه لم يحذر
المنة فيها **وفي** المنتقى والمجود قال ابو حنيفة انه يجوز وهو قول

ع

الى يوسف وهو الصحيح لان الشرط قصر الوامب وكون الدار مشغول بمساع
الوامب او سجنه لا يمنع قبض الوامب وانما يمنع قبض غيره **ولو هي**
المزلة دارها من زوحها وبها كثرها ولها امتنع بها والزوج ساكن
معها يقع لآنها وما في يدها في الدار في يد الزوج فكانت الدار مشغولة
بعباله وهذا لا يمنع صحة قبضه **الزبيبا ذات** ومث دار او جوالها
فيها مناع الوامب وكلها لم يحزن لان الوامب مستعمل للدار كحفظ الامتعة
فكون اليد المستعملة للوامب تابعة عنها الا ترى ان رجلين لو تنازعا
في دار وفي مشغولة مناع احدهما كان القول قوله لقبضه عليه فقام
يد الوامب عليها يمنع تمام القبض من الموت له في الدار واكواله يمنع تمام
الموت **حق** لو نزعها وسلمها اليه عن المنة **وان** ومث ما في الدار
واكواله وسلمها خازن المنة لان الموت غير مشغول بملك الوامب ان
المناع لا يكون مشغولا بالوعاء وانما الوعاء يكون مشغولا بالمناع فلا
يكون للوامب يد مستعملة على المنة وبذلك على احوالي والدار وان كانت
مستعملة محتوية على ما فيها لكن متى سلمها اليه صار معها الجواليق والدار
وتملكها ما فيها فوقع الكل مثلا اليه فبين ان قوله وان ومث ما فيها
وسلمها دونها ليس صحيح **وصوابه** وسلمها على صبيغة المنة ودون
قوله دونها **ولو** اراد تسليم ما في الدار دون الدار كان غير ما في المحيط
وكان صوابه **فان** في المحيط بعد قوله فوقع الكل مثلا اليه **شئ**
لو اودع المناع او الطعام في المنة الاولى سلم الكل اليه عن المنة
في الدار واكواله لانه ثبت بده على ما فيها حقيقة لان اليد حقيقة للمودع
وان كانت منعها عابدين على المودع فلم يتغير الوامب حقيقة حتى يمنع
التسليم **ولا** يجوز منة الزرع والشجر بدون الارض الا الارض يدونها
ولا التمر بدون الشجر ولا الشجر بدون لان الموت متصل بملكه اتصال خلقه
فمنع تمام القبض فيكون بمنزلة منة الجيران **فانما** في الدار والمناع
ليس بينهما اتصال خلقه لكن بينهما اتصال مجاور فكون الدار
مشغولة بالمناع فالتسليم يترقى الساعل ولا يثبت في المشغول **ولا**
امر ما كحصاد والجزار فعلمت المنة لان فعله بامر الوامب كعمل
الوامب يتم قبضه بعد الاتصال **وان ومث** دارا فيها مناع
وسلمها لذلك ثم ومث المناع منه ايضا جازت في المناع خاصة وان
تدرا فومث له المناع وقصر الدار والمناع ثم ومث الدار خازن المنة
فيها والفرق انه لما ومث المناع اولا وقبضه الموت له بالخلق فقد
عنت المنة على المناع حين ومث الدار وسلمها بالخلق لم توجد قيام
يد الوامب على الدار فلا يمنع قيام يد الموت له على الدار **وادا**

الدار والام لم يصح قبض الموت له فيها لقيام يد الوامب عليها فاد اوجب
المناع منه بعد ذلك وجازت المنة في المناع زال الخافع من تمام
القبض في الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار لتمام قبضه فيها فلا
يقلب القبض صحيح في حقه وان ومث احدتها فلم يقبض حتى ومث له
الاخر واذن له في قبضها جميعا فقبض جاز فيها لان نزع مرقب المنة
قد زال وولي التسليم فوقع القبض صحيح فثبت المنة **سما لو** ومث نصف
الدار ولم يسلمه حتى ومث النصف الباقي جازت المنة في الكل لما ثبتنا
ومث دارا وفيها مناع وسلم الكل فاسحق المناع لا يطل المنة في الدار
لان الخافع من تمام القبض كون الدار مشغولا بمناع الوامب لا بمناع
غيره لان يد غيره قاصرة عنها ويد الوامب قايمة عليها حقيقة وشعاع
المناع لم يظهر ان الدار مشغولة بمناع الوامب جازت المنة في الدار
الاسرى انه لو استجار دارا مشغولة بمناع مناع من اخر وصنعها
سحر ومث المنة الدار من المنعة جازت المنة **قوله** لما ان هذا
عليك واحد منها فلم يتحقق السبوع كما لو ومثها عند رجلين **ول** ان
هذه منة النصف من كل منهما الى اخر لا يتم بهذا الاستدلال لانا
حقيقة رضى الله عنه لا يمنع ان هذا عليك واحد منهما الى اخر ومث لا يمنع
ان هذه المنة في نفس الامر منة النصف من كل منهما لان الامام اعلم
اعني السبوع عند القبض ومثا نص ان السبوع عند العقد والقبض جميعا
ومثا لم توجد عند العقد ووجد عند القبض فقد انعقدوا على عدم السبوع
عند العقد وعلى وجوده عند القبض لم يذكروا وجه كل قول وقال الشراح
ان مدار الخلاف على حرف ومثا ان هذا عليك كل الدار جملها او عليك النصف
من احدتها والنصف من الاخر فيكون منة المناع فيما تنقسم كانه اقر بملك
كل نصف من كل واحد منهما لعقد على حدة فعندما يملك الكل لا يملك
النصف من هذا والنصف من ذلك فلا يكون ملكا لان يجوز **وجه**
ان العمل بموجب الصبيغة هو الاصل وذلك فيما قاله لان قوله ومث
منة الدار لك ومث كل الدار جملها منة لا منة النصف من احدتها والنصف
من الاخر لان ذلك توزع وتفرق واللفظ لا يدل عليه ولا يجوز العدول عن
موجب اللفظ لغة الا لضرورة الصحة وفي العدول عن ظاهر الصبيغة
فساد العقد بسبب السبوع فوجب العمل بظاهر الصبيغة وهو ملك الكل
منها **وموجب** المملك منها في الكل وانما يثبت الملك لكل
واحد منها في النصف عند الانقسام ضرور المراجعة واستنواهما في
الاستحقاق اذ ليس كل واحد منهما اولى من الاخر لدخول كل واحد منهما
على السواء كالاخوين الميراث عند الاستنوا في الدرجة ان الميراث

يكون بينهما نصفين وان كان مستقيلا استحق في كل منهما على الكمال حتى
 لو انفرد احدهما يستحق كل المال **وكذا** الشفعة ان تمت لكل واحد
 منها احد النصفين الدار بالشفعة لضرورة المراجعة والاستواء في الاكتمال
 وان كان السهم في كل واحد منهما موجب على الكمال حتى لو سلم احدهما
 يكون الكل للآخر وعلى مقدار ما نيل فلم يبق الا تقاسم على النصفين
 موجب للشفعة بل لتضيق الحمل **ولمذا** لو رهن داره عند رجلين جاز
 وكان ذلك رهنا عند كل واحد منهما على الكمال اذ لو كان رهن بالشفعة
 عند هذا والنصف عند ذاك لم يجوز لانه يكون ذلك رهن المصاع بل يكون
 اولى لان تاثير الشئوع بالمع في الرهن اكثر حتى لا يصح الرهن في مصاع
 لا تحمل القسمة ولهذا لو تضي الرهن بين احدهما كان للآخر حصص الكل بدل
 ان ذلك رهن الكل عند كل واحد منهما فلهذا **ولا في** شفعة رهن الله
 عنه ان هذا تملك مضاف الى ان بيع فلا يجوز كما اذا ملك نصف الدار
 من احدهما والنصف من الآخر تعقد على حده والدليل على ان هذا تملك
 مضاف الى الشايع ان قوله وميت منه كما ان يكون تملك الدار
 لكل واحد منهما كمالا او تملك النصف من احدهما والنصف من الآخر لا يميل
 الى الاول لان الدار الواحدة تسجل ان يكون مملوكة لكل واحد منهما
 على الكمال او المال لا يكون موجب العقد معهما الثاني وهو ان يكون
 تملك النصف من احدهما والنصف من الآخر ولهذا لم يملك كل واحد منهما
 النصف في كل الدار بل في نصفها ولو كان كل الدار مملوكة لكل واحد منهما
 لملك وكذا كل واحد منهما ملك مطالبة صاحبه بالثمن او بالقسمة وهذا
 اية تبين الملكية في النصف واذا كان هذا تملك الدار لهما على النصفين
 كان تملكهما مضافا الى الشايع كانه افراد لكل واحد منهما العقد في النصف
 مستحق الشئوع فيكون موجب العقد لملكهما على النصفين من غير
 احواله فكان اولى بخلاف الرهن لان الدار الواحدة تصح رهونه عند كل
 واحد منهما لان الرهن هو الحبس واجبا على الحبس مصور بان
 حبسه متعا او لضيقه جميعا على يد عدل فتكون الدار رهونه عند كل
 واحد منهما وهذا مما لا يمكن حقيقته في الملك **شعر** عند ابي حنيفة اذا
 وميت فقسم ذلك كله وسلم الى كل واحد منهما جاز لان المانع هو الشئوع
 وقد زال بهذا اذا وميت لرجلين شيئا مما يقسم فان كان مما لا يقسم
 جاز بالانفاق **شعر** على اصلهما اذا قال لرجلين وميت لهما الدار
 لهذا نصفه ولهذا نصفه حكم ذكره في المصنف لان قوله لهذا نصفه
 ولهذا نصفه تفسير للحكم الثابت بالعقد ولا يمكن ان يحل تفسيره ان
 لنفس العقد لانه وقع تملك الدار حمله على ما بينا محل تفسيره حكم

ق

العقد فلا يوجب ذلك ما شاع في العقد **ولو** قال وميت لك نصفه
 ولهذا نصفه لم يجوز لان الشئوع دخل في نفس العقد فنع الجواز **وان**
قلت ما جواب ابي حنيفة رضي الله عنه عن قولها بان المانع مرجوامة
 المصاع هو استحقيق ضمان المصاع على المتبرع وذلك لا يوجد ههنا
 لان العين قد خرجت عن ملك المتبرع حمله **وانما** ضمان المصاع هو
 الموقوف لهما ما عتبار تفرق ملكهما فاذا لم يوجد ضمان المصاع على
 المتبرع يبيعان يجوز وعن قولها ايضا بان الاجازة مع الشئوع ايضا لا
 عند ابي حنيفة رخص **حي** لا يجوز اجازة نصف الدار مع الشئوع **شعر** يجوز
 اجازة الدارين رجلين مبيعان يكون في المدة كذلك عند **قلت** الجوا
 عن الاول على ما قدمنا ان عدم جواز المدة عندك ما عتبار نصف القبر
 نسبت الشئوع لا با عتبار ضمان المصاع **ولمذا** لو وميت رجلان على
 ان يكون نصيب احدهما بعينه لزميد ونصيب الاخر لغيره لا يجوز بالانفاق
 مع انه لم يوجد ضمان المصاع على الواهبين **واجواب** عن الثاني بان المانع
 من اجازة المصاع تعذر استيفاء المنفعة التي بنت ولها العقد من بحر
 الشايع وذلك لا يوجد في الاجازة من الرجلين **او** المانع استحقاق
 حدود المصاع جازي بيد الاخر مدة الاجازة بحكم المصاع واذ لا يوجد
 في الاجازة من اثنين **ولمذا** جاز اجازة احد الشريكين من الاخر كالأد
 المدة لان التزام من القبر وعند بيعه الشئوع وفي الاجازة التسليم
 وهو يقع حمله **شعر** قال في الكري وميت لرجلين درهما صحيا لهما
 بحر عند بعض والعجيج انه يجوز **قوله** ولو وميت لهما مملوكة والاخر
 الملك اجازة **قلت** ظاهر هذا انه ابتداء المدة مكذا متصلا
 مفضلا ولم اعلم احدا ذكر هذه الخلافة مكذا فان مقتضاها عدم خلا
 في عدم الصفة والمذكور في جميع الكتب الاجازة لغير التفصيل كما قال
 القدوري قال يعقوب لوقال وميت لهما الدار لك لهما هذا
 لهما لم يجوز وقال محمد بن زفان حملت عبارة على هذا كان صحابي **قوله**
 لان الواهب في هذه المسئلة افرد سهم كل منهما الى اخن بود على هذا
 ما نقله عن المصنف انه لو قال لهذا نصفه ولهذا نصفه انه يجوز عند ابي
 ومحمد فلا يتم هذا واجازات بالفرق ان عند التساوي يكون تفسير الحكم
 الثابت بالعقد وذلك لا يوجب شيئا في العقد **ولم** فصل احد النصير
 على الاخر بعد رجوله تفسير الا ان مطلق العقد لا يحمل لفك كل مكان
 لفصل احد النصير في معنى افراد العقد في كل واحد منهما مكان مية
 المصاع والشئوع نوت في المدة **وفي** الميسوط فابو يوسف يقول حالة
 التفصيل متى كان لا خلاف حالة الاجازة في التفصيل نحو وميت كان مخالف

ف

كالولد والارث والعقود فانه يرجع في الاصلح من الزيادة **قلت** قال
 ابو يوسف رحمه الله انما يرجع في الامه اذا استغنى الولد عنها **قلت** السابع
 الذي لم يذكره المصنف من احوال الموهوب حقيقة بالموت والتلاشي كما
 لو ومكة بناسقط لا رجوع في الدين لانه تلاشي حيث سقط والذي
 زاده في المسقط وموا العبر من خسر الى جنس كطس الحظ وضيع الثوب حتى
 لو ومكة حنطه فعوضه وبقية او ضيع الثوب الموهوب فعوضه به كان
 عوض **وجعل** السيف كينا وقيل السحر حتى صار حطبا ومعه سبعة
 جعل هذا اهلا كما **قوله** فله الرجوع عند اي حيفه **قلت** محتاج الى
 بيان كيفية الرجوع منسب على قوله ولم يتعرض له ان راج وساد كونه
 ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** ولو كان العبد ومولاه وارحم محررا الوامت
 فليس له الرجوع ان **قلت** هذا قول ابي جعفر المند واني وذكره
 عن محمد بن سفيان في قول ابي حنيفة انه يرجع لانه لم يكن لكل واحد مني صلبه كما
قوله قول ابي جعفر ان المنة لاهل وفقت بمنع الرجوع **قوله** ولو كان كذا
 اجبت من الوامت فله الرجوع ان **قلت** فما صلبه انه على اربعة اصناف
 اما ان كان العبد والمولى اجنيين من الوامت او كلاهما وارحم محرر منه او
 بالعكس وقد ثبت احكامها **وفي** القتاوي الظهيره اذا وامت لعبد
 رجل حماره فقبضه ثم اراد الواجب ان يرجع والمولى غائب فان كان المولى
 في يد المولى ليس له ان يرجع فيه لانه ليس له يد الحاضري حتى ياتي صله
 وان كان المالى في يد العبد فان كان العبد ما ذونا له في التجار فله ان يرجع
 وان كان محجورا عليه فليس له ان يرجع وان اختلف الوامت والعبد الموهوب
 له في الحجر والاذن فالقول قول الوامت حتى كان له ان يرجع لان حق الرجوع
 ثابت بالحديث والعبد يريد ان يملكه فلا يملك **ولو** اقام العبد المنة انه محجور
 عليه لا يقبل **قوله** او المكايب يعني مكاتب اجنبي **قلت** محتمل ان يقترأ
 بالاضافه او بالنون وهل كلا المقدرين ليس به واما المقصود وما اختلف
 في وضع المسئلة ففي نظر الفقهاء وهب مكاتب شيئا ومنها اجنيان **وفي**
 المحيط ولو وامت المكاتب ومو ذوارحم محرر منه وفي مخرج هذا الكتاب
وصورة المسئلة ما اذا وامت المكاتب رجل شيئا والمكاتب والمولى اجنيان
 من الواجب او المكاتب اجنيان من الوامت دون المولى قوله فندنا المكاتب
 بكونه لاجنبي لانه لو كان له رجح محرر لم يرجع ان **قلت** وان عجز كذا في المحيط
قلت الصواب ان يقول لم يرجع عندنا خلافا لابي حنيفة فانه حكاة في العجز
 فقال ولو كان المكاتب اجنيا ومولاه قريب الوامت فاعتق المكاتب
 يرجع لان الملك وقع للاجنبي وان عجز فذلك عند اي حيفه خلافا لما
 عليا خلافا لهم ومن وهب لعبد اخيه **قوله** وجعلنا القول للواهل المند

في
 ملة

لا للموهوب في عواها اي دعوي الزيادة المتصلة كما اذا اراد وام العبد
 ان يرجع فيه فقال للموهوب له ثمن العبد عندي وليس لك ان ترجعه وقال
 الموهوب بل كانا العبد كذلك وقت المنة يقول للوامت عندنا مع الممنوع
 ورجع وعند زفر للموهوب له ولا يرجع **قوله** لان الوامت يدعي حق الرجوع
 الى اخ **قلت** لانه لما طلب استرجاع العبد او ايجارته فقال الموهوب
 له ثمن العبد عندي وليس لك ان ترجعه او ومبني هتله ايجارته صغيرة وقد
 كبرت فقال الوامت بل كان العبد كذلك وقت المنة او ومنهز يمين
 على هذه الحالة كان مدعي انه ومنة الزيادة فله حق الرجوع **قوله**
 ولنا ان الموهوب له يدعي بطلان حق الرجوع نسبت الزيادة وفي
 المحيط لنا ان اختلافهما لم تقع في الزيادة لان الزيادة المتصلة مما لا ينفرد
 بالهبة لانها لا تفرد بالملك وانما وقع اختلافهما في منة الاصل والموهوب
 له يدعي المنة في زمان سابق لان الزيادة المتصلة لا تحصل الا مطورا
 والوامت ينكر ويدعي الهبة في زمان لاحق متاخر صكون القول قول المند
 ولو كانت المنة ارضا فقال هبت او غرست فيها وانكر الوامت فالقول
 للموهوب له الا ان يعلم انه لا معنى في مثل تلك المدع **وكذلك** في الصنيع
 ولنا التوفيق بالتمسك ان هذه الزيادة يجوز ان تغرد بالمنة لانه يجوز ان
 تغرد بالملك فانه يجوز ان يكون مئة الزيادة ملكا لانتان والاصل لآخر
 واذا كان مما يوصله منفك ملكها عن ملة الاصل فالوامت ادعي انه
 وامت هذه الزيادة والموهوب له منكر فيكون القول له **ولو** قال
 الوامت شرطت لي عوضا وقال الموهوب له لم اشترط لك ذلك فالقول
 للموهوب له مع اليمين لانه منكر لا شرط العوض وللوامت ان يرجع مبنية
 ان كانت قايمة وان كانت مستهلكة لم يرجع ولم يضمنه شيئا **ولو** ادعي
 الوامت انه اشترط له عوض الف درهم وقال الموهوب له لابل شرطت لك
 عوض خمسين درهم ولم يرض العوض والمنة قائمة فان شأ الوامت فبعضها
 وان سارح في المنة **وان** قال الموهوب له انا ادفع الالف ولا يرجع في المنة
 لم اجبر الوامت على ذلك وله ان يرجع في الهبة وان كانت مستهلكة صمته
 قيمتها والمستهلك وغير المستهلك سواء فيقبل شرط العوض ولو قال الوامت
 وهبتك وقضنته لغير ادني وانا غائب وقال الموهوب له وهبتك لي وقضنته
 منك فالقول للموهوب له لانه مقبوض به قبله واذا قال الموهوب له انا اخول
 او عوصنتك او صدقت به فالقول للوامت لان دعوي الاخوة او العوض سبب
 مانع من الرجوع والوامت ينكر فيكون القول قوله والاختلاف في الصدقة
 والهبة اختلاف في جهة التملك والملك يستفاد من جهة الواهب ان
 فيكون القول له كما لو انكر التملك اصلا كان القول قوله في ذلك وكذا ان

اذا انكر حجة التملك **قوله** ولو استحق نصف الهبة الى اخره قال في البدايع
 بهذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة اما اذا كان مما يحتمل
 القسمة فاستحق بعض اقسامه بطل العوض اذا كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة
 اذا كانت هي المستحقة واذا بطل في العوض يرجع في الهبة واذا بطل الهبة يرجع
 في العوض لان ما لا يستحق في شيئين ان الهبة او العوض وقع في شئ واحد
 القسمة وذلك باطل **وفي المحيط** وان كان الهبة في العوض مما يشترط في استحقاق
 بعض اقسامه بما بان ومنه اذا استحق بعضها بطلت الهبة ببقية لان استحقاق
 بعضها يشترط ان الشئ كان مضافا الى العوض والقبض فيمنع جواز الهبة
 بخلاف ما لو وهبته اذا لم يرجع في بعضها لانفسه لان الشئ هو العوض لا يبطل
 التحفظ لان القبض كان كاملا وبطل القبض بشرط بقاء الملك ولو استحق
 بينت منها جازت بين يدي لان الهبة في الباقي بقيت في المفروض يجوز وفي
 الايضاح ولو لم يستحق واحد منها ولكن الموهوب له وعدا بالهبة عينا فاحت
 ليس له ان يردّها ثم يرجع في العوض **وكذا** الواجب اذا وجد العوض عينا
 لم يكن له ان يردّه ويرجع في الهبة لان الرد بالعيب من احكام المعاوضة والهبة
 ليست بمعاوضة ومنه **قوله** واذا تلف الموهوب الى اخره فان قيل
 الواجب غرض الموهوب له بالهبة فينبغي ان يرجع المفروض على الغار **فالجواب**
 ان مجرد الضرر لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان من اخبر انسانا بامر الطريق
 فسلط فيه فدخل اللصوص لم يرجع على المخبر بشي وانما تلفت حق الرجوع بخلاف
 عند المعاوضة لان صفة التلاصق مستحقة قاله في المبسوط ولهذا وردت
 الخاصة ما غصت او تصدق او باع او اخر او ربح او اودع او امان فملك
 ضمنوا ولا يرجع الموهوب له ولا المصدق عليه ويرجع المشتري بالتمن عليه
 ويرجع المتاجر والمودع والمرتهن والمستعير بالقيمة **ولا** يرجع السارق من
 الخاصة ولا غاصت الخاصة قاله في الفصول **قوله** واذا شرط العوض
 قال السارح بان قال ومثل عليا في العوض كذا ومذا صيغة محل الخلاف
 او قال بحرف الباء ان قال ومثل هدا هذا الثوب او بالذم وضمه وقبله الا
 يكون بيعا ابتداء وانها بالانفاق ذكره في جامع المجتوب **قوله** اعتبرنا حكم
 الهبة قبل القبض قال السارح بشرط التقاض **قلت** يعني ان يثبت الملك
 في كل واحد منهما قبل القبض ولكل واحد منهما ان يرجع في سبعة ايام قبضا
 او اخذها ولم يقبض الاخر فله ان يرجع القابض وغير القابض فيه سواء
قوله وبطل بالسيوع فلا يجوز بيعه معتمدا **قوله** قال في حقه
 له حكم البيع قبل القبض وتعد فلا يبطل بالسيوع وبعد الملك يثبت
 من غير شرط القبض ولا يملك الرجوع **قوله** والمعتبر في العود هو المعنى
 فان كان له شرط براءة الاصيل جاز له وانحواله بشرط مطالبة المبيع كماله

ولو ومنه ان يسهل لرجل يكون نكاحا **ولو** ومنه امراته لنفسه يكون ملاقا
ولو ومنه صلته لنفسه يكون اعتقا **ولو** ومنه الدين لمن عليه يكون ابرا
قوله صحيح بينهما ما امكن يعني وقد امكن من حيث التعذر في ذكر المصالح
 للمنافاة وجب اعتبار المعنى منها وسقط اعتبار اللفظ ترجيح المعنى على
فان قيل قد تحققت المناقاة من ايضا لان قبضه البيع والردم وترتب
 الملك عليه بلا فصل وحكم الهبة على عكسه وتثبت في الارمين مستند من
 ما في المزومين مستحق المناقاة من البيع والهبة ضرور **اجيب** بان
 البيع قد يلو في الاثم كالبيع باختيار **وقد** لا يترتب الملك عليه كالبيع العار
 لتوقفه على وجود القبض فلم يملك للردم والترتب من لوازمه ضرور والهبة
 قد تقع لازمة كهيئة القريب واعين وقد يترتب الملك عليه بلا فصل كما
 لو كانت الهبة في هذا الموهوب له فلم يكن عذرا للردم وعدم الترتب من لوازمها
 ضرور على ان المتحيل يجمع بين المناقاة في حالة واحد فاما اذا كان
 حلقا فانه ابتداء وبيعانها فلا ومذا بخلاف بيع العبد من نفسه
 فانه يحل اعتقا مع البيع لانه لا يملك غيره مالا فله ملك نفسه مالا
وفي الفتاوى الظهيرة ومنه استئذان واقفا من ان يكون الهبة بشرط
 العوض ببيع ابتداء وانها **الارتياب** ان المكرة على البيع اذا ومنه بشرط
 العوض كان مكرها والمكره على الهبة بشرط العوض اذا باع يكون مكرها
 والاكره ما اخذها يكون اكرها بالآخر **قوله** ولو ضحي بالموهوب او نذر
 الصدق به **قلت** قد غير المص رحمه الله وضع المنظومة **فانه قال**
 • لو اوجب الصدق بالموهوب له • او كان ضحي بالرجوع ابطلة •
 وهذا الوضع هو الصواب لان تعليل الهبة من حيث تعليل الاولى وان
 نقل تعليل الاولى فقط ولم يتعرض لبيان ترتيب الثانية عليه فصارت
 الاولى في الكتاب تخرج تعليل احتلا من الجايبين ووجهه لا يوجب ان هذا
 المعين مانع من الرجوع قبل الذم ولم تصر القرينة مقامة به بعد ان
 صارت القرينة مقامة او في **وجهه** لما ان التعيين ليس مانعا من الرجوع
 كما مر والذم لا يصح ما فاعا ايضا لان الذم نقضان والنقض لا يمنع من
 الرجوع اتفاقا **قوله** اذ لو دح من غير ضحيه يفتي حق الرجوع اتفاقا **قلت**
 الصواب ان يقول لو دح للتحريم لانه لو دح لهدى عليه من متعه او جاز صبه او
 احصا را او كفارة او نذر كان للواهب حق الرجوع عند ما في الحكم ولا يلزم
 الموهوب له شي في الاضحية ودم المتعة والقران لان الواجب عليه في هذه
 اراقة الدم لا غير وفي جزا الصيد ودم الاحصا بعض منتهى مخور امتنع
 به لان الواجب عليه في هذه الصور شيان اراقة الدم والصدق
 بالتحريم وقد فات الصدق بفعله لانه حق فحل الذم في كل الغرض

بحق مستحق ومما الرجوع ولم يعوضه ولم يعقل به ما منع الرجوع فيها
 كما لم يملك له معنى عتلات ما لو هلك أو سرقا **قوله** أو أجاز
 الأجل استئنا الحمل ينقسم ثلث أقسام **قوله** يجوز فيه التصف في
 وسطل الاستئنا كالمئة والكحل والخلع والصلح عن ذم العتلات لا
 لا يعمل إلا في المحلل الذي يعمل فيه العقد فإذ لم يصح عقدا المنة على ما
 في البطن لكونه وصفاً على ما في البيع لم يكن محلاً للاستئنا فكان هذا
 شرطاً فاستأنا والمئة ونحوها لا سطل بالشروط الفاسدة فالعقد صحيح
 والشروط سطل لأن الملك في المنة معلق بعقل حتى ومما يتصور العقل
 احتسب لا سطل بالشروط الفاسدة فالعقد صحيح وأما الشروط الفاسدة
 يرد في العقود الشرعية لأن الحسبات إذا وجدت لا مرد لها فلا يمكن
 أن تحلل عتداً **وفي** قسم سطل العقد وسطل الاستئنا كما لم يمنع الأحبا
 والرهين لأن منة العقود سطل بالشروط الفاسدة على ما عرفت فكذا
 ما سئنا الحمل **وفي** قسم يجوز العقد والاستئنا جميعاً كما لو وصية
 لأن أفراد الحمل ما وصية أحبا فكذا استئنا **قوله** لأنه عليه السلام
 وأسلم أجاز العتري وأصل شرط المعسر هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 فيما رواه أبو داود والنسائي من حديث جابر رضي الله عنه من عمره
 في له ولعقبه برثها من ماله من عتبه ولا أحد من عتبه أن رجلاً أعطى
 أمه حديقته حباتها فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين أخته
 من أخته
فصل في العتري والصدقة
قوله لقوله عليه السلام وأصل العتري ميراث لمن وميت له رواه
 الشيخان بدون لفظ ميراث ورواه الطحاوي بدون وميت ولمسلم
 من عتري عتري فان لم يملك أعظمها حيا وميتاً ولعقبه والأرجح أن
 من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه العتري ميراث سطل الميراث
قوله أما جازت لأن قوله داري لك عتبه وعتبك في الحان كالعتري
 سطل اشتراط استزادها **قوله** لأن معناها مملوك مضاف **قلت**
 هذا برفع الأجل لأن ما يوصف لا يملك في مطلق العتري المضاف
 ومما لا يخالف في صحة المنة والعتك في الحال ولو ماله بالقبض
 ما لم يفتقر له أن قوله داري لك عتبك صحيح **قوله** رضى وعتري أو
 حبس كلاماً زائداً بعتري وجوده بحري عدمه لأن معنى قوله داري لك
 رضى في مملوك داري وأرقت مملكته ليعود إلى فيكون عتري العتري
 في معنى لا يظن أن العتري بالعود إليه دون العتري في معنى العتري
 في الحال صحيحاً وبلغوا ما جاز له وبذلك جاز السنة كما روي محمد رحمه الله
 في الأصل عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العتري

ن

والعتري حابره **وفي** دوي لظهراني في الوسط من عبد الله بن الربيع
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل عتري
 عتري في له ولعقبه من عتلك برثها من ماله من عتبه أو أرقت في
 في عتري العتري **وفي** روي أبو داود والنسائي عن جابر رضي الله عنه
 ولا ترثوها من عتري أو أرقت من عتبه سطل الميراث **والجمل**
 كما روي محمد في الأصل عن شرح أن النبي عليه السلام وأسلم أجاز العتري
 وزاد الرضى **قوله** في الملبوط وأحد بيتان صحيحان فلا بد من التوضيح
 بينهما **فصل** الرضى قد يكون من الأوقات وقد يكون من الترتيب فإجاز
 من الأوقات ومحنة رقة داري لك فيكون مملوكاً صحيحاً كما لم يمنع
 والعطاء والد إذا كانت من الترتيب كما لا يخاف من الأوقات ومحنة
 رقة داري لك ومما أن يراقب كل ماله موت صاحبه لسطل إليه بأن
 نقول أن ميت مملوك مملوك وإن ميت قبل في ميت فيكون مملوكاً للعقود
 ما يحل وهو موت المملوك قبله وذلك باطل **قوله** لما أحفل لمعنيين جميع
 والملك جبه لذي اليد فبيننا فلا يرد بالسك **قوله** إنما نصير قوله داري
 لك مملوكاً أو الم يفسر بسى **قوله** إذا فسح بقوله رضى أو حبس بهيت
 بذلك أنه ليس بمملوك **قوله** إذا قال داري لك مملوكي فانه يكون عتري
 ومما أن الكلام المملوك إذا لم يعقبه تفسيراً فحكم لذلك التفسير
 لا بما نقصناه صدر الكلام انتهى **قوله** وعلى هذا الخلاف لو قال داري
 لك حبسك وبني من سطل المملوك وقد أملا المصنف **قلت** قال في المظونه
 لو قال داري لك رضى **قوله** ذكر لفظ حبس فهو عقد معتبر له أن قوله
 لك صريح في التملك وقوله حبس شرط فاستدحضار كما لو وصف بشرط أن لا
 يتبع وقال العتري بطريق حبس باطل لما روي رضى من جبه عن شرح أن
 قال جابر رضي الله عنه وسلم ببيع الحبس **قوله** كان منه فلا يجوز بدو
 القبض **قوله** وفي التوارد إلى آخره الأولى ذكر في مثله لا قرار **قوله**
 ولا يقع في مكانة عتلك القصة **قلت** روى الأصل وفي رواية
 أي مع الصغير روى في المذاهب مثل هذا موالى الصحة وأولت روايته
 الأصل على روايته إرادة الصدقة **قوله** ويجوز الصدقة على فقير هذا
 على رواية الجامع الصغير **قوله** وفي الملك لكل معنى يخرج النادر في ذلك
 أن يفتقر في مملكه حبس ما يربي وغيره لأن الشرع لم يوجب الصدقة
 في الملك حتى يعتبر الحاجب العتري فاعتبر عموم اللفظ **قلت** الصحة
 أن لفظ المال والملك سواء ذكر في المدة أرى حقاً لا يخاف في جميع
 الأموال من العقار والرفيق واليابات المدة بل خصان بالأموال
 التي يجري فيها الركون ومما احتار الامام سطل الأمة السرخي ذكره

ن

في مسوطه حيث قال **لو** قال ما املك صدقة في المساكين في القبر بخل
جميع الاموال وهو قول زفر وفي الاستقنان لا يدخل الا الاموال الزكوية
فكان في لفظ الملك قياس واستقنان كما في المال وهو اختيار ابي بكر
البحر **قوله** ويحس قدر العفة ولم يبين مقدار لا بذلك يختلف
بغلة العنان وكثرتم **قوله** قالوا ان كان دهقا نا الى اخره **وان كان**
صاحب غلة اي صاحب الدور والحواسيت والبيوت التي اجرتها لنفسه
توت شهر **وقال** غيره في الناحية مقدار ما يرجع اليه ماله هو هذا
الاخبارين وتوضيحهم الى المال **فشرع** قال في المحيط لوقاله ان
صدقة في المساكين عليه ان يتصدق بها فان صدق ببقية الادار
اجزاه لما عرف في دفع القيسرية الزكي ونحوها والله اعلم

كتاب الوقف

الكلام فيه في مواضع في بيان معناه لغة وشرعا وفي بيان
حواله وكيفية حواله وفي شرائط الحواز وفي بيان ركنه وفي بيان
حكم الوقف الجائز وما ينصل به **اما** معناه لغة اخص **قالت**
المغرب وقف حبسه وقفا ووقف بنفسه وقفا بتعدى ولا يتعدى
ويم وقف **ومنه** وقف دار او ارضه على ذلك لانه حبس الملك عليه
وجعل للموقوف وقف سمي به بالمصدر ولا يقال اوقفه الا في لغة
ردية **واما معناه** شرعا حبس العين على ملك الوقف التصديق
بالمصلحة عند ان حيقه **وقال** لا حبس العين على حكم ملكه كالحال
على وجه يعود منفعته الى العباد **واما** حواله فقال في البداية
الاخلاق قبل الحلق في حواله الوقف في حق وجوب التصديق بالغلة ما
دام الوقف حيا حتى ان يوقف دار او ارضه بغيره التصديق
بعينه الدار والارض ويكون ذلك عتق له التصديق بالغلة ولا
خلاف ايضا في حواله في حق روال ملكه لرقبه اذا اتصل به قضا القام
او اضافة الى ما بعد الموت **بان** **قالت** اذا امت جعلت دارا و
ارضى وقف على كذا **او** قال يوقف في حيوة وصدقة بعد وفاتي
واختلفوا في حواله من قبل الملك لرقبه اذا لم يوجد الاضافة الى
ما بعد الموت ولا اتصل به حكم حاكم **قالت** الوحيه رضى الله عنه
لا يجوز حق كان للواقف بيع الموقوف وهبته فاذا مات نصير ميراثا
لورثته وقال ابو يوسف ومحمد وعامة العلماء يجوز حتى لا يباع ولا يورث
قلت المتوى على قولنا نصيب في الصبر والكبرى والكلالة والتمه
والعون ومحت رات الموازل وعامة القتب وقال الطيوي الى

مقدم

وبه قلت حيث كان موافقا له فلا يحل للموقوف المقلد ان يمتنع بخل
قالت في الاموال والعتوى واحكم بالمرحوح خلاف الاجماع **واما**
شرائط حواله فبعضها يرجع الى الواقف وبعضها الى الوقف وبعضها
الى الموقوف والموقوف عليه **اما** الذي يرجع الى الواقف فالبلوغ
والعقل والحرية والملك وقت الوقف ان وقف عن نفسه **وان**
يكون غير محجور عليه فالملك وقت الوقف احتراز عن الغاصب اذا
وقف بم ملك فانه لا يجوز وقف عن نفسه احتراز عن وقف القصور فانه
جائز اذا اجاز المالك والمحجور عليه لسفه او من اذا وقف لا يجوز
واما الذي يرجع الى الوقف فان يكون من غير معلق بشرط ولو
قال ان قدم ولدي صدقة بوقفه على المساكين فجاء ولد لا يصير
وقفا **واما** الذي يرجع الى الموقوف والموقوف عليه في الكفا
وفاقا وحلافا وقد ادرج حكمه في بيان حواله **قوله** الوقف جائز
قال في جامع الفتاوى الوقف عند الامار رجه الله على ملته او حقه
في وجه لا يلزم **ومما** اذا اوقف في صحته وذكر شرائط الصحة وفي
وجه لا يلزم في طهارة الرواب **ومما** اذا اوقف في مرض موته هو لو
حال الصحة وروي الطحاوي انه كالمصنف الي ما بعد موته **والله**
ان يذكر شرائط صحة الوقف في حيوة ومجعله وصيه بعد ما نه بان
يقول او وصيت بعملي دارى هذه اوارضى هذه او يقول جعلت ملكي
كذا وقف صدقوا بعد وفاتي على كذا او يقول بان توفى ملكي على كذا
فجوز من الملك ويلزم وعندها الوقف جائز لا ريب في صحته ومرسته
بدون مئة التخلفات والنا من اخذوا بقولها انتهى **قوله** روي
عن ابي حنيفة انه غير جائز **قلت** المروي عن ابي حنيفة رضى الله عنه مول
في الاصح الا ان بعضهم نظر الى القول فقال لا يجوز اصلا فرجوعه عنه
امتناع عن ملكه منافع متعد ومه فله ذلك والاصح انه جائز عنده غير
لازم معني النطلان ما قال في النظم والوقف باطل اي ينطل **وقال**
في الجواهر مراده اي لا يلزم نفع الرجوع وتكليف وكوز سعه بعد الوقف
لان مراده لاحكم له اصلا وقال في البداية للاختلاف بين العلم في
حواله الوقف فليس يشرروا بين كما زعم الكرخ **قوله** وطريقه
ان يربد الواقف الرجوع بعد اسبلة الى المتوى بحق بعد الرجوع
بعضها الى القاضي مستغنى بالرجوع على قولها فيلزم لانه قضائي فصل
بمجهوده **قلت** مما بنا على ان قولنا موافقا له لان القضا بالمرح
لا يجوز وقال في شروط طهارة الدار ما حصله ان يقول المتوى ادعي على من
الحاضر ان جميع مكان كذا ومحدده ويصفه من وقف فلان من

قف

ح

الحكم بالمرحوح
صاحب الاجماع

خالص ملكه على شرط كذا وسئل كذا وكان هذا المكان المجدود ملكا
لغلمان الواقف وفي بديته الى ان وقفه وسلمه الى لا توي الامور
وقبلته وقبضته منه قبضا صحيحا وانه اليوم صدقة موقوفة لله تعالى
وهو في بديته هذا الحاضر بغير حق واطالبه ما يحوب عن ذلك واسأل
مسألة **وقال** في الأصول اذا استولى الواقف عليه مئالا
الصدقة غير لازمة فادعى المتولي على الواقف انه استولى على هذا المئالا
مئالا وان الصدقة غير لازمة بسبب كذا الابد من بيان ذلك ثبت حتى
لو كان الوقف غير موقوف او كان متشاعرا او استرط لنفسه نصيبا او
لم يخرج من يده وازاد التمسك على ظاهر الصك بدعائه بديا للواقف
الرجوع فيها وأما ادعى الى بديته مئالا ان الصدقة غير لازمة بسبب
كذا ونذكر ونتم المحضر ونقضي القاضى بصفة هذا الوقف **قلت** فادكا
الواقف قد شرط الولاية لنفسه **فكيف** طرقة جنيته **قال** بعض
امم العلم قد قال في المحيط ولو قضى بالوقفية بالشيء دة القايمة على الوقف
من ضرر عوي بضع لان حكمه من التصديق بالعلم وهو حق الله تعالى وفي
حقه الله تعالى نعم القضا بالشيء دة من غير دعوى **قلت** قال في المحرر
ان كان الوقف على قوم باعناهم لا تقبل البقية بدون دعوى على العمل
وان كان على التفراد على المسجد عند ابي يوسف ونجد تقبل وعند ابي حنيفة
لا تقبل وهذا التفصيل هو المختار وهو قوي ابي الفضل الكرماني
رحمة الله **قلت** فعلى هذا اذا شرط المظ لنفسه ينبغي **قوله** لاصله
فانه جنيته على خلاف عنده ومعهما يلزم **وعايط** الطرسوسي فقال
يلزم للحان **قوله** قال الطحاوي الى اخره فعلى رواية الطحاوي اذا ما
ولم يرجع ولم يحكم به حاكم يلزم من التمسك **وعلى** الصحيح نورت عنه الا ان يجزه
الورثة **قوله** فعلى هذا لا يكون لزوم الوقف محضه في القسدين المذكورين
قلت قال في المحط الا ان عند ابي حنيفة موقوف في جبوته حتى لو تصدق
نقمة حاز ملكا روي الحسن عنه لانه الزم قربة ووصيه بعد وفاته
كما لو قال تصدقت بجمع ارضي على الفقرا بعد موتي واذا كان نذرا فلا
يود على الحصر في القسدين المذكورين لانها في الوقف **قوله** لانه بعد ما لو
الى اخره **قلت** وقد استدلنا بالا حاديت فري محمد بن الحسن في الاحتل
عن صحري جويرية عن ابي نفع عن عمر رضي الله عنهم ان عمر رضي الله عنه
كانت له ارض نذرى تمنع وكانت بخلا نفيسا فقال عمر رضي الله عنه لرسول
الله صلى الله عليه وسلم اني استغفرت ما لا نفيسا افا تصدق به فقال
عليه الصلوة والسلام تصدق باصله لا ببيع ولا بومي ولا بوزن ولكن
بمقوت تمرته على المساكين تصدق به عمر رضي الله عنه في مسيل الله

ن

وفي الرقاب والمساكين وما استبدل وهو القربى لا جناح على
من ولم ان ياكل منه بالمعروف او يوكل صدقا غير متائل وقال
الطحاوي على عيسى بن ابيان ان ابا يوسف كان على قول ابي حنيفة رضي الله عنها
في بيع الاوقاف حدث حديث بن عون عن ابي نفع عن ابي عمر بن عثمان رضي
الله عنه اصاب ارضا خبيث فقال للنبي صلى الله عليه وسلم اني اصب
ارضا لم اصب ما لاقط احسن منها فكيف تاجر لي قال ان خبيث
حبست ارضا لا تباع ولا تؤمن ولا تورث فلم يعرفه وقال كيف كنت
على حديثنا لهذا عن بن عون حديثه اسمعيل بن ابراهيم بن علقمة قال
مئالا لا يسمع احد خلافة ولو تناهى هذا الى ابي حنيفة لقان به ولما
قاله فبيع جنيته من بيعها وتابعه الناس على ذلك حتى صار كمن لا
يخاف الله فنهى النبي صلى الله عليه وسلم هذا صرح في عامة الكتب بان الفتوى
على قولها **قوله** لان الوقف ازاله الملك الى اخره زاد في البدايع وح
ما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقف وكان سوي اسم وقفه
بنفسه وكان في يده وكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك
قوله ومما يحسن اخذوا به تزعبت قال في جامع الفتاوى ومما
خوارزم اخذوا بقوله على ما حواه بحم الزاهد في مشرحة للمختصر **قوله** ومما
يحاركا اخذوا بقوله **قلت** واحسن في البدايع فقال في وجهه ولب
ان الوقف اخراج المال عن المالك على وجه الصدقة فلا يصح بدو سلم
كسبر الصدقات وامسا وقف عمر رضي الله عنه في حقل
انما اخذوا به عن يدها وسماها الى المتولي بعد ذلك صححه كثر ومما
ارضى بها او تصدق ولم يسلم وقتا لينة والصدقة ثم سلم صح
التسليم كذا مئالا وقال في مشرح المختلف بعد ان ذكر دليل الى
يوسف بن محمد بن محمد في هذا على حديث عمر رضي الله عنه فانه جعل
وقفه بيلا لينة حصه رضي الله عنها وانما فعل ذلك لينة الوقف لكن
ابو يوسف اعتذر عن ذلك ويقول انما فعل عمر ذلك لكثرة المشا له لا
ليتم الوقف اولانه اراد بذلك نفع ابنته وولدها ان كان او يقوم
مقالها اذا الوقف لا يخلو ممن يقوم به وان كان لا لست شرط ذلك
ولزومه وكان القاضي ابو عاصم لم يري يقول قول ابي يوسف قولي من
حيث المعنى لا بان الوقف سبة بالعتق من الصدقة المتفق وقول محمد
اقرب الى موافقة الاشارة انتهى **قلت** انه اعلم بالامثار التي اشار اليها
نعم قد شرط عمر رضي الله عنه الولاية في وقفه فروي ابو داود
نسخة **ومما** تليه حصه ما عانت **نعم** تليه ذوالا لراي كملها
واخرج الحضا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه تصدق بصدقة

على مثل صدقة عمر رضي الله عنه غير انه لم يستثن للواشي شيئا كما
 استثناه عمر رضي الله عنه **وقال** جامع القباوي واخذ ثقبوت
 محمد بن ابي طاهر **وقال** في الحديث بحلالة النون والعتوك على
 قول محمد **وقال** فيه ومثاع به يغتوثون يقول ابي يوسف **ومثاع**
 اخذ به الشيخ ابو الليث ومثاع يري ذلك ليعول لقول محمد وبه يعني **وقال**
 فيه التمدد الى المتولي عند ابي يوسف ليس بشرط وعند محمد بشرط وبه يعني
وقال قال طوقان ومثاع اخذوا بقول محمد **قلت** وحيل جليل
 التصحيح فلا بد من الرجوع للفقهي والحكم في الترجيح عند ابي يوسف
 قال قول محمد قال عمر رضي الله عنه للمسيحي صل الله عليه وسلم ما تاسري
قال حيل منها الحديث ولم يذكر له اخرجها عن يده ذلك على جوارح
 غير مقبوض **ولما** روي الحصة عن ابي واقي قال قال ابي يوسف
 ما عندك من وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت حدثنا ابو بكر بن
 عبد الله عن ابي عمير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت حدثنا ابو بكر بن
 حبان وقف وقفه الله في يده فاذا توفي فتوالي حفصة بنت عمر فلم
 يزل عمر رضي الله عنه يولي وقفه الى ان توفي **ولقد** رايته بنفسه
 تقسم ثمره بين من في القبة التي توفي بها ثم صار الى حفصة فقال ليوثق
 هذا الذي احذنا به والله اعلم **فروغ** سلم الى المتولي ثم اراد اخذه
 منه قال فاصفي حبان وان لم تستطع بنفسك ولا بغيرك ان المتولي
 فتعد ما اخرجته الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد وعلى قول
 ابي يوسف له ان يعزله **وحجبه** ابي ابو يوسف الوقف **في المشاع**
 لان الوقف عند استقاط الملك في السبع لا يمنع **ومثاع**
 اي محمد وقف المشاع في كمال التمسك لان القبط عند شرط وثبات
 مع السبع كالصدقة والمثاع **قلت** زاد في البداية في ابي يوسف
 انه قد روي عن عمر رضي الله عنه انه ملك ما يهيم به من غير مال له روي
 الله صلى الله عليه وسلم اخذ من ذلك فدل على ان السبع لا يمنع صحة
 الوقف **قال** وجواب محمد انه محتمل انه وقف ما يهيم به من قبل القصة
 ومحتمل بعدها فلا يكون جهة مع الاحتمال على انه ان ثبت ان الوقف كان
 قبل القصة فيحتمل انه وقف ما يهيم به من قبل القصة **وقد** روي انه
 فعلى ذلك **قال** لو روي ما عاين من قسم وسلم **وقال** قال حبان اما
 فعلى المشاع ارض بين شريكين وقف احدهما لصنبيه مشاعا و
 قول ابي يوسف وبه اخدم مشاع به **ولا يجوز** قول محمد وبه اخدم مشاعا
 واقتوا به **وقال** في الحصة في وكذا لا يصح وقف المشاع عند وعلمه العكس
قلت وحيل اخذت التصحيح فلا بد من الرجوع **قال** قول الشيخ

وقف مشاع

عند

عندك لقول ابي يوسف لان سبها لم يصح رضي الله عنهم بحيل
 مشاعه وانما صرح عمر رضي الله عنه في حلالته كما روي عن عمر بن
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى جبين بنو داود ان لم يظلم
 من ثلث اوزع ما اتوا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلي كان روي عمر بن
 عا لابي المتولين وعمر بن فقال عمر رضي الله عنه من كان له سهم من حصة
 حتى يفسد بينهم وصرف عمر رضي الله عنه بين من كان شهد جبين يوم كدته
فروغ في المشاع وقف نصف ارضه مشاعا لم يجر عند محمد خلا لا
 يوسف فلو وقف وسلم كل واحد نصيبه الى قيم لجر عند محمد فلو وقف في
 جوارح حاز في الحيل فلو وقف في كمال لواء جوارع عندنا **ولو** اختلفت
 القيمة وانما القيمة حاز عندنا ايضا **ولو قبض** من ثمنه فلو قبض نصيب
 احدهما ولم يقبض نصيب الاخر لا يصح عندنا حتى كان للذي قبض نصيبه
 ان يرجع **ولو مات** الواقف قبل قبض القيمة نصيب الاخر بطل كله عند
 محمد فلو قال **وقف** جميع حصتي من هذه الارض او الدار ولم يسترد ذلك
 الحصة من امسفن ان احب ذلك اذا كان الواقف ثانيا على قراره بالوقف
 فان محمد الوقف بان جاز ثمنه شهد عليه بالوقف ومقدار حصته قبل
 الثاني في ذلك وحكم بالوقف على ما هو عندك منه وان شهدوا على الواقف
 باقراره بالوقف ولم يجر فوا مقدار ما له من الارض او الدار اخذ الباقي
 فان سبها ما له من ذلك في سبها من ثمنه بالوقف قوله فيه وحكم عليه بوقفه
 وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك في اقراره بالوقف
 الا ان يصح عندنا في غير ذلك فيحكم بما يصح عنده **قوله** جاز للواقف عند
 ابي يوسف ان يشترط ان ينفق موقوفه وبوليته لنفسه **قلت** قال الطحاوي
 عن يمين الوليد بن ابي يوسف **ولو استثنى** ان ينفق منها على نفسه في
 الصدقة الموقوفة حيوته فان ذلك جائز لما روي انه عليه السلام قال
 كان ماكل من صدقة اي وقفه ولا كل ذلك الا بالشرط تعلم انه مستروع
قلت روي الحصة عن الواقف حديث محمد بن بشر بن محمد بن عبيد بن ابي قال
 سمعت عمر بن عبد الله بن عمر قال كنت الى ابي بكر بن عمر بن ابي ان هذا الص
 من الغدق الذي كان على عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله
 عليه السلام والتم بما كل منه **وقال** في البداية في قول عمر رضي الله عنه
 في وقفه لا جناح على من وليها ان ياكل منها بالعرف غير مقبول وكان هو
 وليها لم يخرجها من يده **وقال** في المداينة ولان الوقف ازالة الملك الى
 الله تعالى على وجه القرية فاذا شرط النقص او الكل لنفسه فقد جعل ما صار
 مملوكا لله تعالى لنفسه لا ان يجعل ملك لنفسه لنفسه وهذا جائز **قال** اذا بني
 خان او سقاية او جعل ارضه مقبرين وشرط ان يبرئ او يبرئ من

وقف مشاع

او يدفن فيه ولا ان مقصوده القربة وفي الصرف الى نفسه ذلك قال
عليه الصلح والصلح بغيره الجمل على نفسه صدقة ولم يكلم الشارح على
الصلح الثاني وهو شرط توليته لنفسه **قال** في المداية وهو قول
علاء وهو ظاهر المدقق **شرح** **قال** ولما ان المولى انما يستفيد الولا
من جهة حصوله لا يكون له ولاية وعينه يستفيد الولاية منه ولانه
اقرب الناس الى هذا فيكون اولى بولاية من اخذ موصيا يكون اولى
بعارته ونصب الموصي فيه وكل عتق عتقا كان الولاية له اولى بالناس
التي **قوله** ولو صار عدلا بعد لا يستقل الولاية التي كذا في المحيط **قلت**
هذا نقل من **قال** في المحيط بآب استراط الولاية في الوقف جائز
والولاية له لان شرط الواقف جائز معتبر وقف لانه تصرف في ملكه وان
لم يكن الواقف امينا فلهذا قلنا ان تصرفه من يده ومولاه من ثوبه لانه
شرط في حق الفقل شرط بتصرفه بغيره فلا يجوز شرطه عليهم فيما يتصرفون به
والثاني لو شرط الولاية لولد على ان يترك الافضل والا فضل من ولد
يكون الولاية الى افضل اولاده فان صار افضلهم فاسبقا فالولاية
لن بليته في الفضل **قال** ترك الافضل لغيره وصار افضل
من الثاني فالولاية تستقل اليه في ظاهر الرواية **وذكر** ابو بكر الاسكاف
رحمه الله ان الثاني اذا عزل موصيا عدلا لا يستقل اليه كمن وصى بولاية
الوقف الى عبد او دمي فخرجهما احكامهم عن العبد او اسلم الذي قال
لا يعود الولاية اليه فكذلك هذا **وجه ظاهر** الرواية انه ان شرط في
الاولاد الا فضل من بعد شرط وطاهر هذا اللفظ يستلزم ان يعود الولاية
الى موصي افضل منه بخلاف مسئلة الوصية لان منه فوض الولاية اليها
فوضها واذا لم يشترط من بعد شرط وقد تعدد جملتها على ما في
ذلك المخرج فلا يعود الولاية اليها لعدم الغرض من احكامها من الوصية
وقد ذكرت ما قبل المسئلة وما بعدها كسحق جملتها في تاريخ فقهاء علماء
من مذهب الغصن **وهنا** نغية الباب اسبقا **قال** والمالك لو
شرط الولاية لاجنبي فهو على وجه **الاول** ان شرط الولاية ان يلبس فلان
وليس على اخرجها في توليه جائز وشرط الافراج ما طلب لان الولاية في حاكم
ولاية الواقف حكوم مقبض بالوكالة لانه مستفاد من جهة **ولو** **قوله**
لشرط ان لا يعزله كانت الوكالة جائز والشرط باطل كذا هذا **وفي** **قوله**
المعقل اذا وقف ارضا ودفعها الى رجل فله ان يخرج من الوكالة ما لم يقض
به القاضي فاذا قضى به القاضي ليس للواقف ان يخرج من الوكالة لغيره
من زمن وكل من خلا بيعه عند حلول المال لا يكون للرابع ان يخرج من الوكالة
والثاني ان شرط ان يلبس فلان وليس له ان يوصي به الى غير ما لشرط

الى غيره جائز لانه اراد ان يكون المديون بهذا الوقف بعد موته
الى القاضي وله في ذلك منفعة وهو ان يصير وقفه معروفا عند
القاضي متى يقع الاثنان من ان يجعل ملكا **والثالث** ان شرط ان يلبس فلان
بعد موته بشرط عدل فلان هذا الشرط جائز لان مداكله وصيته نصار
كالواقف فلان فان مات فلان حكر **والرابع** ان شرط ان يلبس فلان
حتى يقدم فلان فالشرط جائز فان قدم فلان ملكا فلان وليان عند القاضي
رضي الله عنه الا ان يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه فحينئذ لا يكون
للحاضر ولاية اذا قدم الخايب وقال ابو يوسف ومالك الولاية من قبل الى
القاضي وزيات ولاية الحاضر وهذا الخلاف تاجع الى حرف وهو ان هذا
تخصيص الوقت في باب الوصية والتخصيص بالمال في باب الوصية لا يجوز
عند ابي حنيفة خلافا له فكذا التخصيص بالوقت في الوصية والحاكم بان
شرط ان يلبس فلان في حيوت وقيد وقاضي شرط لم يرجع عن ذلك حتى مات
فلما الرجل ان يقول ذلك لان ولاية الوكالة وان انتهت بموت الموكل لا
انه لما شرط له الولاية بعد الموت فحينئذ يكون ذلك وصيته اليه صبي الولا
حكم الوصية ان انتهت حكم الولاية **واما الغنم** **الرابع** من
اصل المسئلة انه اذا لم بشرط الولاية لا احد تكون الولاية للواقف عند
ابي يوسف وعلاء وطاهر هذا ذكر في الاصل انه ما دام الواقف حيا فخصه
القيم اليه لا الى القاضي **وان** مات الواقف نطقت ولاية الغنم
والموت ان نفوس الثوبه الى غير عند الموت كالوصية لانه بمنزلة الوصية
والوصي ان يوصي **ولو** **قال** الواقف عند الموت لرجل انت وصي
ولم يرد عليه بدخل ولاية الواقف في الوصية ولو وصيه ان يوصي به
الوقف وان مات الواقف ثم القيسر ولم يوص الى احد فالوصية الي
القاضي لان القاضي قائم مقام من مات ولم يوص الى احد في نصب
القيم في املاكه خفيقة فلان يقوم مقامه في اوقافه اولى ولا يوقض الى
اجنبي متى ما وجد من ولد الواقف وامل بيته لان قرب الواقف بشق
ما لم يلبس على رقبته واحرض على حفظه من غير وان لم يجد من يوصيه
يوقض الى اجنبي فان يوقض الى اجنبي بغير رضا من يوصيه لانه صفة
اليه كما في حقيقة املاكه **الاول** ان نصب من عاربه ان وجد وان لم
يوجد نصب من الاجانب مكذا اذا كان جعل الواقف للرابع يوزع الغلة
الى القيم كازالان شرط الواقف مغنم في صرف المصايف ومقدار ما
يصره في ذلك تقويضه الى القيم **السادس** الوقف المعدود ورايا
نصبوا متوليا بدون امسطلاع راي القاضي يصره اذا كانوا من امثل
الصالح كما اذا اجتمع امثل الممد على نصب متول حكر ولكن ما يجت

المقدمون قالوا الاول ان يرفعوا ذلك الى القاضي وقال من يثبت
 المتأخر والاول ان لا يرفعوا لانه طرحة القضاء الاطاع الفاسدة
 واخذ الاموال رشوع وقال بعض من تحت اهل المتحد لو لم يمتوا من
 بغير استطلاع لا يصح لانه ليس لهم هذه الولاية واما الاصح فعلى هذا
 ينبغي ان لا يصح توليه هذا رباب الوقت لكن الاصح انه يصح كماله بطلان القصة
 فيه ولا ذلك تولية المتحد انتهى **وفي الظاهر** ولو اراد الفقيه ان يعبر
 عن مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان المتوفى الذي عليه
 سبيل التعميم انتهى **قوله** وخالفه فيها اي محمد بن يوسف في الشرايط لم
 يجوزها **قلت** قال القاضي قال الفقيه ابو جعفر لم يثبت هذا عن محمد بن روية
 ظاهر **قلت** وعن هذا قال في المداخلة لا يجوز على قول محمد وقيل
 ان الخلاف بينهما بن علي الاختلاف في اشتراط القبض الا في ازار وقيل
 في مسئلة مبتداه **قلت** ان كانت مبتداه بمعنى قيام قوله يكون على
 ما قال القاضي ويغني عنه لا يجوز ايقافه على ام ولد ومدة لان ذلك
 يكون لقولي الواقف **قَالَ** في المداخلة والخلاف بين ادا شرط البعض
 لنفسه في حياته وبعد موته للفعل سواء ولو وقف وشرط البعض او
 الكل لامرأت اولاده ومدة تربية ما ذاموا اجبا فاذما تواتر الفقر
 والما كن قيل يجوز بالانفاق وقيل لا يجوز على الخلاف وهو الصحيح لان
 اشتراطه لم في حياته كما شرطه لنفسه وقال في الدخيرة وكان لعقبة
 ابو بكر الاشكاك يجوز ان لشرط الواقف لنفسه الاكل فيقول على ان في
 اكل منه ولا يحيزا لوقف على نفسه وكان يقول الواقف على نفسه خرج خرج
 العباد يبطل وشرط الاكل لنفسه خرج بعد خروج الواقف على وجه
 الصفة فيصح **قوله** لان في الواقف معنى المملك عند والمملك من نفسه
 غير محقق فلا يجوز **وقَالَ** القاضي وبما يصح الواقف في منافع الاسماء
 التي ملكها الواقف يجعلها لغيره فلا يجوز شرطه لنفسه لانه لا يجوز
 ان يملك نفسه ما ماله ملكه **قَالَ** والدليل على ان منافع الواقف بما
 ملكها الموقوف عليه من جهة الموقوف ما روي انتم قبل من جعفر بن العلاء
 بن عبد الرحمن عن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ما ليعبد
 ان يقطع عمله الا من يملكه من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو
 له فذل ان يملكه من قبله لولا ذلك لما استحق ثوابه **قَالَ** في المداخلة
 ان هذا اخراج المال الى الله تعالى وجعله خالصا وشرط الاوقف
 لنفسه يمنع الا خلاصا لمنع جواز الواقف كما لو جعل ارضه او داره
 مسجدا وشرط من منافع ذلك لنفسه **وكما** لو اعطى عبدا وشرط خد
 لنفسه **واجاب** القاضي عن التمسك بالشرع رضي الله عنه **واما**

ع

عمر رضي الله عنه فانما شرط ذلك لمن يملكه من غير **وقَالَ** ابو بكر الرازي
 ما ذكر القاضي ويلا يؤول على انها مملوكة من قبله لانه قد استحق الثواب
 لاجل ان سببه واصل الى الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الدال
 على الجبر كفا عليه **وكما** قال صلى الله عليه وسلم من ستن سنته حسنة فله
 اجرها واجر من عمل به الي يوم القيمة **قلت** فلم يتم هذا الاستدلال
وقوله في المداخلة وشرط الاوقف لنفسه يمنع الا خلاصا منع الجواز
 ممنوع بما قدمناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كل من العبد
 الذي كان من حوايطه الذي وقفه **ويَا** رواه الحفصان واحمد بن حنبل
 عن سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن ابيه قال لم نر ان حرا الذي
 حدثني ان صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كل منها امته بالمعروف
 غير المنكر **وما رواه** الحفصان ايضا عن ابي رافع انه كان يبيع صدقة
 النبي صلى الله عليه وسلم فيما يملكه منها ما لا يكون فيها كراهة وهو كراهة **ويَا**
 روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان ياكل من صدقة منعه وانه قال في صدقة
 ولو الى الصدقة ان ياكل ويؤكل صدقة غير مناكل منها مالا **ويَا**
 في الصحيح عن عمار رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدة
 وليس فيها ما يستعذب غير يبرأ منه فقال عليه السلام والتكلم لمن
 يشتري يبرأ منه فكلوا من ذلوع مع دلا المسلمين تحبوا منها في الحجة
 فاشترىها الحديث فكان عثمان رضي الله عنه لشرب حقه الذي استغناه
 بنفسه في صدقة **ويَا** روي الحفصان في صدقة علي رضي الله عنه ان
 جبريل اورباخا وانبرز يملكون في الى عمن حج منه نفق لهم ونفق امليهم
 ثم بعد اخرار لوجه الله تعالى فكان الترجيح لهذا **ومن** صور الاستراط ان
 لنفسه ما لو قال علي ان نفق بينه من علة او قال **اذا** حدث على الموت
 وعلي دين سببا من علة هذا الوقت بقضا ما علي فما حصل فعلي سبيله
واذا شرط ان ينفق على نفسه واولاده وحشمة وعياله من علة هذا
 الوقت في حاشية فباعها وقبض منها مائة مائة قبل ان ينفق ذلك
 مثل يكون لورثته او لا يملك الوقت قال يكون لورثته **وكذا** اذا شرط
 ان يخرج منه كذا سهم في الحج عنه **قوله** واما في شرط الولاية فلان
 التسليم عند شرط واشتراط الولاية لنفسه ثمانية ذكر محمد رحمه الله
 في السبيل بكسر الهمزة والواو لانه للواقف والولاية للقيم وكلام المفسر
 بان الخلاف فيها اذا شرط الولاية لنفسه وكلام المحيط والمداخلة واليه
 وغيرها بقصم بان لا خلاف انه اذا شرط الولاية لنفسه يصح وانما
 الخلاف فيما اذا لم لشرط لنفسه **قلت** لا خلاف عندكم في ان الخلاف
 في اذا شرط الولاية لنفسه فاما المحيط فقال في شرط الواقف

ينه

س عند محمد رحمه الله لصفة الوقف شرائط اربعة السليمة الى المتوفى
وان يكون في المفسر وان لا يشترط لنفسه من متاع الوقف
وان يكون متوفيا بان يجعل اخرا للفقر وعنده اي يوسف بن
 ذلك ليس بشرط واستراط الولاية فرع عن استراط التسليم
واما المداينة فذكر اولها عتاق القديري فقال جعل الوقف
 غلة الوقف لنفسه او جعل لولاية له جاز عند اي يوسف **قال**
 صاحب المداينة فذكر اولها عتاق القديري فقال جعل الوقف غلة الوقف
 لنفسه فليس الى ان قال **واما** فصل الولاية فقد نص في كل
 اي يوسف الى ان قال جعل لولاية له جاز عند اي يوسف **قال**
 من هذا كله قوله في شرح السير الكبير فلو شرط انه من القيمة في اصل
 الحسب كحسين بن ابي طالب عند محمد لغوات شرطه والذي توهمه من الشارح
 ما ذكره عتاقا هو لم يتحقق وهو قوله في المحيط اذا لم يشترط الولاية
 لاحد يكون الولاية للواقف عند اي يوسف وهذا لا يمكن ذكره
 الاصل انه ما دام الواقف حيا مضى لقيمته الى الابد **وان**
 مات الواقف تطلبت ولاية القريب **وقد** في السير الكبير ولا يكره
 له والولاية للقريب الا ان يشترط الولاية لنفسه انتهى **فصل**
 بعض الناس في العتاق منصوصا فقال فاذا شرط المولاة لنفسه
 يصح وقال في التعديل لان الواقف اخرج الارض عن ملكه وصارت
 مسخرة للفقر فيقطع رايه وتذهب عنها نصا ولكن ناع عندها ولو
 بشرط الجوار فيقول فاذا شرط الولاية لنفسه جاز كما اذا باع بشرط
 الجوار له فاورد على هذا ان مقتضى استراط محمد التسليم الى القيمة
 لا تثبت للواقف ولاية وان شرطه لانه من في هذا الشرط **واحد**
 بوجهين **احدهما** ان ما ويلك ان يكون شرط الولاية لنفسه ثم سلك
 الى المتوفى فان الولاية تكون له عند محمد **والاخر** ان معنى قول محمد ان
 بشرط الولاية لنفسه هي اذا شرط الولاية لنفسه بشرط التسليم
 انتهى وفتح الشارح ويؤثر الوجهين دليل على عدم الاطلاق على مراد محمد
 ومراده ما في شرح السير الكبير **ومما** انه لو وقف وسلم بشرط انه ان
 مات المتوفى قبله فله ان يوصي من يشاء او شرط ان الولاية بعد هذا المتوفى
 لفلان ومكلا او ان يكون له الولاية بعده وهذا لفظه **ولو** ما بالقيمة
 في حين احيائه او بعد موته فالأمر فيه لمن ولاة القيمة ذلكا لوصي **خلاص**
 ما لو فرض ان القضا الى غير شرائط حيث لا يجوز الا باذنا الامام
 لبق ولاية الامام بعد توليته القضا حتى كان له العزل ومنها لغيرها
 ولاية بعد ما اخرج من يد حق لا يكون له ان يعزله ويستبدل به

بش

ولو دفعه الى قيم وشرط انه ان مات القيمة قبله فله ان يوصي من يشاء
 جاز الشرط والشرط لانه اخرج من يد هذا الشرط فيلحق بالشرط اخرج
 ولم يمنع هذا الشرط اخرج من يد يمينه المحبس ولا يبطل بعوده الى
 يد كيد غيره **وكذا الشرط** في بعد فتيكم فذلك اليه وليس للقيم الاول
 ان يجعله لغيره من شرطه احيائه كما اخرج شرطه في القيمة الاول لغيره
 في عين وهكذا وقول الشارح ولا ف مثل هذا الشرط الجائز في ولاية
 السلطنة والامانة **وقد** قبله ولا يكون الفرس والذراع جيبا
 حتى يخرج منه صاحبه من يد ولا فانه كان لو وقف وسلمه الى المتوفى بشرط
 عند محمد واذا سلم لم يكن له الرجوع فيه **وجوز** ان يشترط التبرير فيه
 لنفسه بعد القيمة وان يكون هو القيمة فيه حتى يموت انتهى **قوله** ويمكن
 ان يقال ومنع المصلحة فيما اذا وقف او شرط الولاية لنفسه وسلم فلا
 يكون استراط الولاية لنفسه من قبيل التسليم **قوله** الصبر وصلاح
 اريد به المصلحة وليس كذلك وان اريد به مرقاة انه اذا شرط الولاية
 لنفسه فهي له فهو حاصل الوجه الاول وقد علمت انه لا يطابق المراد
 المراد ان يكون الولاية له بعد موت القيمة وليس في العتاق ما يفيد
قوله ويجوز ان يكون شرط من غيره كراثة يمينه ويكون للفقر وان لم يشتر
 بغيره **وقال** لا يجوز هذا لما ذكره لان نفس الشرط انما هو قيد
 باللفظ لان المعنى ليس يصرف للوقف **حي** لو شرط الوقف على الاربعة
 وحدهم لا يجوز **قوله** وقف على طابفة من الاربعة ثم بعد ذلك على الفقير يجوز
 بشرطه فلو كان صله للاربعة كذا في المحيط **قلت** قوله لان نفس التاميد
 شرط انما هو على ما قال القديري في المختصر الا فقد قال الامام
 الطبري عن بشر بن الوليد ان ابا يوسف املا عليهم في سنة ثمانين اذا
 جعلوا وقفا على ولدك فهو جائز ما داموا احياء تنفق عليهم من غلة فاذا
 انقرضوا رجعت الى رتب الوقف ان كان حيا وان كان ميتا فالي ورثته
 قال القديري في التبرير قال يعقوب يصح الوقف وان لم يجعل اخرا للفقر
 فان قال جعلته صدقة موقوفة على ولدي ما تبنا سلوا فانقطع نسبه كان
 للفقر وان لم نقل صدقة بل قال وثقت على ولدي وولديهم فانقرضوا
 عاد اليه ان كان حيا والا الى ورثته **وقال** محمد لا يصح الوقف حتى يسمي
 فيه جهة لا ينقطع او يجعل اخرا للفقر لان من شرط الوقف التاميد حتى
 لو وقفته لم يصح **قال** يعقوب لو قال جعلت داري وقفا ولم يسم جهة
 جاز وكانت على الفقير وقال محمد لا يجوز ويحيى كون قول الامام مثله للفقير
 انه لما كان المقصود من الوقف القرية لم تقف صحته على التعديل صله
 لو قال جعلته صدقة انتهى **قوله** وقيد ما نقلنا الى اخره **قلت** انما

ثمانين

ذكرهم لبيان الواقع لا للاختلاف ومصلحة المحيط لا يصح ان يحترقها
ان الاغنياء جمة لا تقطع فلم يكن في ذلك قرينة أصلاً فلم يصح لذلك
قوله لو كان ثم قرينه في الجمل كالحق كذا في **قوله** ولو وقف على طرفة
الي اخرج تصرف منه في عبان المحيط وتلك اولى **قوله** ولا يجوز الوقف
على الاغنياء وحدهم لان الوقف على الغني ليس بقربة لانه ليس بسيد لا يستل
النواب كما في الصدقة **قوله** ولو وقف على الاغنياء وهم يحضون ثم بعد هجر
على الفقير يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقير لانه يكون قربة في الجملة
قوله ان يفرض الاغنياء تصرف الى الفقير فصحة الواقف شرط هكذا يصنع
شرط انتهى حذف السارح لفظ يحضون وذكر طرفة **قوله** له ان الوقف
ازاله الملك الى الله تعالى وهذا يقتضي ان لا يبدى فلا حاجة الى ذكره تعالى عليه
فذكر جمة سقطت بوقت له معني كان خلافاً مقتضاه لمنع الجواز فالأول
ان هذا الشرط ثابت دلالة لفظ الصدقة او دلالة الحال والثاني انه لا
كالثابت نص **قوله** اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقاً كوما قد مشى
المقرب **قوله** جعلت كذا في وقف وفي المحيط قال ارضي هذه موقوفه
او محرمه او محبوسه او قال وقفت ارضي هذه او حبستها عند اي يوسف
يكون وقفاً وعند محمد ومالك ربحي لا يكون وقفاً ما لم تقل صدقة موقوفه
او موقوفه على المساكين لمحمد رحمه الله ان موقوفه لفظ مشتبه لا يدري اربا
موقوفه على الورثة او على الفقراء او على انسان بعينه فلا يحكم بزوال ملكه
لفظ مشتبه محتمل ولا يوجب يوسف انه ذكر الوقف مطلقاً والوقف المطلق
يكون على الفقراء عادة وعرفا فان السكس تعارفوا بهذا وقفاً والمعروف
كالمشروط كان قول اي يوسف اضعه لمكان العرف **قوله** او على شخص بعينه
ولم يذكر معه اسم الله تعالى ولفظ الصدقة قال في المحيط ما قال ارضي
هذه موقوفه على فلان بعينه او على ولد او على فقراء او على من يوصون او
على النبي لم يرد به جفته لا تصبر وقف عند محمد لانه وقف على شيء
بمقطع وبمقضى ولا يثبت به وعند اي يوسف يصح لان الله لا يبدى ليس بشرط عند
قوله في اخذ قولك اني ربحي الله **قلت** وهو النصيب قال في شرح التبيين
وسرح الكاوي فيه قولان اصحهما انه ينتقل الى الله تعالى والثاني سفل الى الموقوف
عليه **قلت** فلا فائدة في الخلاف ولم يثبتوا النصيب كما ذكر السارح وإنما
قالوا جمة ان الوقف منقول بدليل انه يجب القيمة على متلفه **قوله** اراد
الملك عن العبد ولم يزل لانه نقل الى الادمي كصدقة **قوله** صار مستحداً
انفاً قال لفظ انفاً لا ليس المحيط وإنما هو في الدخيرة **قوله** وبهذا الرواية
مرجع الاسان **قوله** في رواية عنها قال قاضي خان وعراي حبيبه رضي الله
عنه فيه رواية الحسن عنه لست شرط اذا الصلوة ما يجاء به باذن

كاش

انسان فصلاً عما قال وفي رواية اخرى عراي حبيبه اذا صلى
واحد ما ذنه يصير سجداً الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد ما ذ
واحدة منه وفيها هذا كرواية لم تذكر هذا الزيادة والصحيح رواية
الحسن لان بعض كل شيء وسلبه يكون محسباً ما يلق به ذلك في السجدة
فاذا الصلوة ما يجاء به باذن الواحد يصلي في كل مكان **قوله** اعلم ان
هذا الشرط الى اخره قال قاضي خان ولو بني سجداً وسلم الى المتولي
مثل يصير سجداً قبل اذا الصلوة لا رواية فيه عن ابي بصير او اختلف
المشايخ فيه قال بعضهم يصير سجداً وهم كما يشر سائر الاوقاف فيسلم
الى المتولي وقال بعضهم لا يصير سجداً ما لم يسلم الى المتولي وهو اختيار
شمس الائمة رحمه الله لان قبض كل شيء يكون ما يليق به كقبض الحان يتروك
واحد من المان فيه ما ذنه انتهى وقال في المحيط القول قال قيل يكون
قبضاً وهو الاصح لان المتجد قد يكون له خادق مكس وعلق الباب
وتقوم بامر منسوب باذن الناس فاذا سلمه اليه كان قبضه
بقبض من قبض الناس كما في سائر الاوقاف **قلت** احسب ان شمس الائمة
اطم **قوله** افرازا الطريق شرط هذه من مبال الى مع الصغرى ان
وصورته فيه محمد عن يعقوب عراي حبيبه في جعل وسط دار مسجد
واذن للناس بالصلوة فيه فله ان يبيعه ومكدا مسكن وان مات
كان مبررات **وان** جعل ارضاً له سجداً فليس ان يرجع فيه وان يبيعه
وان مات لم يكن مبررات انتهى ولم يذكر خلافاً وذكره خزانة الاسلام
والغني لم يذكر خلافاً وذكر الكرماني محلي خلافاً محمد وجعل
انا يوسف من اي حبيبه فقال وقال محمد لا يباع ولا يؤرث لانه مسجد
وعندنا مسكن وطاهر المدايع ان محمد ابيع اي حبيبه **قوله** اجعوا
على ان من جعل داره او ارضه سجداً يجوز وزول الرقبة عن ملكه لكن
عزل الطريق واقراره والاذن للناس بالصلوة فيه والصلوة شرط
عند اي حبيبه ومحمد حق كان له ان يرجع قبل ذلك وعند اي يوسف نزول
الرقبة عن ملكه بنفس قوله جعلته سجداً وليس له ان يرجع عنه انتهى
وفي المدايع وعن محمد انه لا يباع ولا يؤرث ولا يوهب اعين مسجدان
وكذا عراي يوسف انه يصير سجداً وهذه العميان تشرع خلاف عمداً
وقد اعتمد على قول الامام الامام المجهولي والسيدي **قوله** لان ملكه
سقط عنه فلا يعود **وقال** في المدايع لا يبيح يوسف انه لما جعله كذا
فقد حوز وجعله لله تعالى خالصاً على الاطلاق وضع ذلك ولا يحمل
العود الى ملكه كالا عناق **قوله** في المحيط وكذا لدر متى سقط بالاسما
لا يعود فوده **قوله** لان ما هو المقصود منه هو الصلوة السطع محج

ان

من ان يكون مستحدا كما لم يصر اذا بعث المذكي مستورا لا احصاوا ذلك
 المحج جعل به ما نصبتا وفي المحظوظ انه ان ملكه منقرها الى الله تعالى محبة
 مخصوصه فاذا انقطعت تلك المحبة وقع الاستغناء عنه فعود الى ملكه
 لو كفى منقضا ثم وقع الاستغناء عنه عاد الى ملك المستر في ملكه هذا انتهى
والجواب انه ان اراد صلوة ائمة القريه فلا فاسد ان ملكه المقتضون ان
 اراد صلوة المسلمين فلا فاسد ان ملكه المقتضون ان ملكه المقتضون ان
 انه يكون من الممان ولا فاسد ان ملكه المقتضون ان ملكه المقتضون ان
 ما يخرج منه فان احقالات الاستغناء به في تلك المحبة لم تقطع بوزن الجواز
 ان يبقى المحلة وتلك الناس تنعقد الصلوة فيه **واما التفسير**
 وليس يملك الممان فان ائمة ليس يملك الملك لكن يبرع بالملكه هناك
 في اعطاء رغبته من ما له حال حيونه وانما يملكه القدر بل التبرع على قول
 اي يوسف انه لا يعود الى ملكه عزنا لم يملكه بل يحول الى متوحد اخر على ان
 المقصود للتصرف انتهى له على الفائد حالة التصرف **اما استمرار**
 المحل لا يمتنع في ذاته الا ترى ان المقصود للتبرع كونه ما لا فاسد في البيع
 في بطلان المالكية بعد ذلك لا يمتنع البيع كالتصريف اذا صار خيرا لا يمتنع
 اما بعد القبض فظاهر ذلك في قوله **حتى** لو صار خلا يصير من الاجزاء
 والتركة **وقد** مني على قول اي يوسف الامام الشافعي **وقد** وقبل
 الحلال الى آخره لم اظفر بهذا في المحيط الرصوني وهو في الحق بوجه بعض
 المساج **قوله** وفي الغاية هذه الحكاية من وضع المحلة **قوله** كان
 على الشارح ان لا يعتني بملكه **قوله** فيقول المخذلان الموقوف
 الى آخره **قلت** قال في الدجيم فرق محمد بين هذا وبين المخذلان اذا
 ما حوله يصير من اثاره وفي هذه الفصول نوع اشكال ونسفي ان يعود
 الى ملك الوارث عند محمد على مناس من ملكه المخصص والوارث وليه
 مع هذا من محمد يصير ملك المصلحة رواية في المخصص والوارث اية
 العودة الى ملك الوارث **قوله** ومن الثاني الجهول **قلت** قال الشافعي
 عن احمد عديبه **قوله** ومن الرابع ان وقف ام الولد لا يجوز **قلت** قال
 الشافعي والملائي **قوله** ومن الثاني من ان وقف ما لا يمتنع به لا يجوز
قلت عارية التبرع يحصل منها ما يكون وقال المراد ما لا يكون التبرع
 والدين ومجربا **قوله** ومن السادس ان وقف الطعام والدرهم لا يجوز
قلت لم يذكر هذا في الامام الشافعي واما قال يحصل منها فائدة
 او منفعة مستأجرا **وقال** في قولنا مستأجرا اخذنا من الطعام
 ونحوه ونسفي ان يزداد ونقص من ملكه على ما لا فاسد ان الدرهم
 والدنانير والطعام لعدم الكلام فيه وجواز وقف الدرهم والدنانير

وقف الدرهم
 والدنانير

بين

ب

لم يصاغ حلب واستماع وقف الطعام للدين وان حازت الاقازيه
 له **قوله** وهذه سئل **قلت** تقدم ان الاية عند انه لا يسئل الى ملك
 الموقوف عليه **قوله** اول اوجه **قلت** قد قال المحقق ذلك فسل هذا وعلى الاصح
 لم يكن اوله والسابع عليه **قوله** بل لا حاجة الى ايراد هذه المسئلة **قلت**
 بل لا حاجة الى ايراد سئل وقف العبد والمحب الصغير والمحبوان للدين
 والوسر والبعض **وقف** القول المضرب ووقف المحل ووقف الدرهم
 المضرب حلبا من غير توقف على النقص او التبعينه في شيء من ذلك
 الى غير ذلك **قوله** وعن زفران وقف الطعام والدرهم جائز **قوله**
 وعن زفران الى آخره **قلت** وقد نسب الطحاوي والقدروري وروى في
 هذا الى الاصل روى وموحي مصنفه في الوقف وقال الطحاوي قال محمد
 بن عبد الله الاصل روى مجوز وقف الرقيق والدواب على ان يملأ مستعمل
 وسئل عليه في فصل من لال فلان **وان** ولدت الدابة او الحمار به
 بيع وصرف عنه الى الفقير من لال فلان فان لم يكن في لال فلان فقير
 صرف في مواضع البر **ومجوز** وقف الدرهم والدنانير ويدفع مضاف
 ونقصه في مصلح في الوقف التي رقت عليها **ومجوز** وقف الاكسبة
 للفقير في اوقات الفسح ثم ترد الى والى الصدقة على استعني
 ومثلها قال يروى في الامام **وقال** القدروري وعلى الاصل روى جواز وقف
 المذكي **قلت** جعل نسبه الى زفران في كتاب الاصل روى ذلك ارايت
 الدرهم ومعه الرجل والطعام او ما يكال او يوزن اراه جازيا قال
 نعم **قلت** كيف يصنع في الدرهم قال يدفعه مضاف ربه ونقصه في مصلح
 على ما وقف عليه **وبما** ما يكال او يوزن يدفع مضاف ربه او يضاف عنه
 فيكون عشره الدرهم محل السؤال على انه من الاصل روى والجواب من زفر
 ومن نسبه الى الاصل روى راي ان هذه طرق التبرع في المرفوع قال
 الشافعي في هذا المعنى من قال جعلت هذا الكبر من كسبه وقف على
 شرط ان يفرض للفقير الذي لا يدر لهم ليزرعوا لا تقسمهم بشرح عليه
 ادراك علقهم لهذا القرض ثم يفرض لغيرهم وهذا حسن **وروي** الطحاوي
 عن ابي طلق انه كان له حبل وناقته حج على الناقه ونحوها على الحمل حسا لتمامه
 ان يعطيه الحمل اية عليه فقال ألم تعلم اني جعسته في مسهل اية تبارك
 الحج من سئل الله الغزو من سئل الله **قلت** في هذا دليل على صحة
 في الدواب وان لم يخرج من هذا فاسد **واما** الدنانير فلا بيع وقف لار
 لستملك عينها وكذلك يخرج عن ملكه موقوفه **واجاز** مالك وقف الدنانير
 وجعلها مع ذلك قرضا على من وقف عليه فلا معنى له لار اذا جعله كذلك
 في ملكه انتهى **قوله** كما قال صاحب المدائنه ان محمد بن ابي يوسف في ذلك

وقف المحل والدرهم
 والدنانير المضرب حلبا

علة

على كسبه

ما نصبتا
 في وقف المذكي

وفي غير المدايه الروايه لهذا ابن يوسف قال الامام الطحاوي قال ابو
 لا يجوز وقف الحيوان ولا الموقوف ولا العروض ما خلا الاراع وان كان لا يجوز
 للصدقه **وما خلا** الرقوع والرقع والاله في الارض الموقوفه للعمل بها
 فان ذلك يصير وقفها **وروي** عنه ايضا انه ما كان له غلبه فجاز ان
 يقف على عمل علفه للفقير وقال محمد لا بأس بحبس العرس والسلاح في سبيل
 الله يقول من حبس عرسا من عرسه او يوقفه الى من يوقفه **ويجوز** وقف المحصف
 تقريبا او دار بيت كذا القراءه او يوقفها فيكون اجزا في سبيل الله تعالى
 اذا اخرجها من سبيل الله تعالى وقال القدوري قال يعقوب لا يجوز وقف ما لا ينبغي
 الا الاراع والسلاح وصنعيه وبها يقر وعبيد وعنه كل ما له غلبه جاز وقفه
وقال محمد يجوز وقف الاراع والسلاح والمحصف للقراءه فيها **ابن** **وقال**
 في الهدايه و ابو يوسف معه في الاراع والسلاح على ما قالوا قال المحصف
 واذا وقف ارضا ومعها رجب عملها فيها ينبغي ان يسمى الرقبه في الوقف
 عليهم **وكذا** اذا كان في ذلك بغير ينبغي ان يسمى الرقبه في الوقف
 عليهم **وسمي** ان يسطر ان يوقفه الرقبه في الوقف من غلبه الارض
 فان صحت بعض الرقبه على العمل فان له ان يبيعها ويستغنى بتمنه فلا ما كان
 فان لم يجد بتمنه علاما مكانه فزاد ان يزيد في ذلك من غلبه الارض فلا بأس
 بذلك لان ذلك من عماره الارض **وكذا** الحكم في الدوام والالتزام
 اذا وقف مع الارض **ولولا** الصدقه ان يستعملوا ذلك انتهى **قوله**
 فيد ما تنصبه الى اخر **قلت** فيه نقص عما في المحيط بلفظه ولو وقف ارضا
 بجميع ما فيها ومعه مشرفان وفيها نزع الى اخره وقال في اخره على معنى المد
 لا على معنى دخولها في الوقف **قلت** وفي خزانة الاكل لو قال في صدقه يوفو
 وما فيها وما منها يدخل النهر والغله **وفي التوار** رجل قال في مريضه خلف
 نزل كرمي وغله كرمي وقف وفي الكرم لم يصير كرمه وقف بتمنه وهذا حاله
 ما في المحيط **وفي** المحيط لو وقف شجره فاصلا جاز ان وقف الارض مع الشجره
 والمنقول يدخل في الوقف تبع للعتق **وذكر** ابو الليث في نوادر رجل
 وقف بوج الحمام او دارا فيها حمامات بخرم ورجع يدخل في وقفها
 لان هذا من مرافق الدار ورجع الحمام فيكون تبع له والمنقول يدخل تحت
 الوقف تبع **وكذلك** لو وقف بيتا فيه قوائم العسل يجوز وصية العمل بها
 للعسل **وهذا** اصل مهم يذكروه ينبغي واسمها **قالت** في الذخيره ذكر
 المحصف في وقفه اذا وقف الرجل ارضا في صحته على وجمع ثمنها ومن يوقفها
 على نفسه فانه يدخل في الوقف اليها والاشجار والحقول وذكر الفقيه الامام
 شمس الاسلام الاوزجدي في شرح كتاب الوقف طلال ان الشجر الذي
 انخره له ولا غله له خوله في وقف الارض روايت **واما** **التم** مثل دخل

صلحه

في وقف الاشجار **وذكر** شمس الاميه المحمدي في شرح كتاب الرهن ذكره
 عن محمد انه يدخل قال رحمه الله واكثر تحت على انه لا يدخل ومكدا ذكر
 المحصف في مثل يصيل محمد في فصل الرهن قال محمد رحمه الله على مسئله
 الرهن لدخول الرهن في الرهن فيقال لان الرهن لا يدخل في الرهن
 والبيع يزيل بذلك بيع صفه راصل هذا ان كل عقد يزيل ملك لا يدخل
 فيه التمسك والوقف يزيل الملك بحيث ان لا يدخل فيه التمسك **ولا** **يقف** العقد
 ولو وقف الارض واستغنى الاشجار التي فيها لا يجوز الوقف **واما**
 المبيع مثل دخل في وقف الارض على من يعقبه اي يكره ان لم يكن له ربح
 بتمنه يوم الوقف وحل وان كان له تمنه لا يدخل بما لم يذكر وذكر مدلال الدخول
 من غير فصل ومكدا ذكر المحصف في قال لفظه بوالبيت وهذا خداع
 المحصف ولو كان فيه بطل او باحسين لا يدخل في الوقف ولو كان فيه قصه
 او من سنان او غرضه او خلافه فاما ان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف
وما **كان** يقطع في كل سنين او لات يدخل **والبيوت** لا يدخل الا
 اذا ذكره او ذكر الارض محققا او كل قليل وكثير **قلت** روي
 الاكل وكذا الطريق والتمنه يدخل في الوقف استحقاقا وان لم يملك
 محققا قال في الذخيره **واما** المطالب فان كان من رطبه قد طلعت
 على الوقف **وما** **كان** من اصول فذلك فهو داخل في الوقف **وكذلك**
 الباريان والقطن الا ان يكون شجر القطن يذوق في السنة فان كان كذلك
 لا يدخل **وتصل** العشره والاربعون يدخل في الوقف وقصبة
 لا يدخل في الوقف وشجر الورود والياسمين يدخل في وقف الارض والرحي
 في الصنعيه يدخل في وقف ملك الصنعيه احيانا ورحي اليد في ذلك على السواء
وكذلك الدوايب يدخل والداليه لا يدخل **وفي** وقف الدار اذا لم
 يذكر الدار محققا ولا بكل قليل وكثير **قوله** فيها ومعه من حقوقه يدخل
 ما كان داخل في بيع الدار **وفي** وقف الحمام يدخل وفي الحمام **وفي**
 الحمام يدخل ما كان يدخل في بيعه وحوالي الدوايين وقدر الدوايين
 لا يدخل في الوقف سواء كان في البيت او لم يكن **قوله** راجع محمد رحمه الله
 وقف ما يتعارف الى اخره قال في المحيط قال محمد ما تعارفا في الشرفه
 من المنقول فانه يجوز استحقاقا لتعارفهما من وقفه ورواها
 واجتاز في المحصف وروي **وما** **لم** تعارفا في الوقف لا يجوز لوقف الشيا
 والحيوان لان تركها ليس ببيع مثل المكس وتعارفهم ولذا يجوز ان
 الاستمناع بالتعارف ولا يعرف ولا يصح بوجاهة ما كتبه الفقيه
 انتهى **قال** في الذخيره واليه ذهب عامة المشايخ منهم شمس الاميه الحسيني قال
 في المحيط **واما** **وقف** الكتب احتلتها فيه والاصح انه يجوز لمكان التعارف

وقف الكتب

الموقوفه النعمان نظر للوقف كما ان العتوي في عصبة منافع الوقف
بالنعمان نظر للوقف وهذا اولى مما صح في العمل حيث قال اذا
باع المتولي دارا للوقف وقبض الثمن سرق من العتوي المتولي نصبت
مستولي اخر ما سرق المتولي الثاني في الدار من المستر في حكم النعمان
على المستر اخرج ما سكن لانه متعلق بالدار قال رضي الله عنه
انه لا يلزم منه الاخر لانه اخذها بجملة المملك لا بجملة العلة كما لو
عصبت ملكا لغيره لانه معروف بالاستقلال ولكن بعض المتأخرين
قالوا يجب العلة نظر للوقف **قوله** لان الشراء في شرط الوقف
الي اخر **قلت** قال في المجتبى الصحيح قبول الشراء في شرط الوقف ايضا
خصوصا في زماننا وفي الزمان قد قبل الشراء في اصل الوقف بالشهره
وعلى شرائطه ايضا مؤامرا وقبول الشراء في شرط الوقف في الوقف
قالت شيخنا العلامة كمال الدين رحمه الله في شرح المداينه واثبت
اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انقطع بنوها ولم يعرف لها شرائط وصار
انها لمسلك فقام ما كانت عليه في ذواتها من الفضاه لم تقف عن تحصيل
ما في المجتبى لان ذلك معنى النبوت بالنساع مع والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

فتح الكلاوي في بيان تفسيره وركنه وشرطه وحكمه وانواعه **اما**
تفسير لغه فقال الشارح **قوله** اخذ مال منقول بغير اذن المالك
بازاله يدك عنه او قصرها **قلت** قال في المحيط اخذ مال منقول مضمون
مخزوم قابل للتقليل على وجه يضمن تفويت يد المالك وعند محمد ركنه
تفويت يد المالك لا غير **وقالت** في البدائع قال ابو حنيفة والشافعي
بما ازاله يد المالك عن ماله المنقول على تسليم المجرى والمخالفة
تعمل في المال وقال محمد الفقيه في المال ليس بشرط وقد اندرج ركنه
وشرطه في تفسيره وحكمه رد العين المعصوبة ان كانت قابله ومثلها
ان كانت هالكه وانواعه مذکور في الكلمات **قوله** كما اذا استخدم
عبدا في يد ماله او ارسله في حاجته او ركب دابة او حمل عليه شيئا
او سافر فملك فموضا من لان هذا العمل ثبت اليد الناقلة
المتصرفه العاديه المتعديه عليه وذلك بوجوب ازاله يد المالك
فبصرفه خاصا ولوركب دابة رجل غير اذنه سرق من يده حتى على
رواية الاصل والصحح عن أبي حنيفة وابي يوسف انه لا يضمن حتى يحولها
عن موصف من المحط **قوله** ولو جلس على نسيان الى اخره وفي المحط
وكذا لو هبت النرج بنوب النسيان والعينه في حجر انسان مالم تنقله
ولمسكه لنفسه لا يضمن لانه لم يوجب ازاله يد المالك **قوله**

مكان غصبه **قلت** ليس على اطلاقه قال في المحيط ولو غصب راسا
ودناير مالمالك ماخذها منه حيث وجدته وليس ان يطلقه بالقبض
لانه يصل اليه عين خفيه وان اخذت السر لاني انما ومعنى القيمة
لا يختلف باختلاف المكان ولو غصب عين فلقبه في بلد اخر والعين في
يد فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب او اكثر
ملي ذلك ان ياخذها وليس له ان يطلقه بالقبض لانه يصل اليه عين خفيه
من غير ضرر بخفيه وان كانت قيمته في هذا المكان اقل من قيمته في
مكان الغصب فان كان المالك اخذ العين على سعر مكان الغصب وان كان
انتظر لان نقصان القيمة حصل من جهة الغصب وهو النقل الى هذا المكان
مكان لانه لا يلزم الضرر ويطلق له بالقبض لانه غير من اخذ خفيه كما له
نصار كما لو فرق الغصب الثوب المعصوب ولو كان المعصوب مثليا
ومو هالك برؤا المثل لا اذا كان السعري هذا المكان اقل من الجار
ان شاء اخذ مثله الحال وان شاء قيمته حيث غصب وان شاء انتظر
حتى يرجع الى ملك المثل فياخذ منه مثله لانه لو رد مثله في مكان
المطالبة يستضر به لان اختلاف القيمة لا جعل الحمل والموتة نصا
كما لو كان العين قيمه قايمة ونقلها الى مكان اخر ولو كانت القيمة
في مكان الخصومة اكثر من حيث غصب بالجار ان شاء اعطى مثله حيث ضم
وان كانت قيمته حيث غصب الا ان يرضى المعصوب منه بالثاخير لان
الغصب لا يلزمه رفع الضمان مكان الغصب بل انما القيمة فلوله
رد المثل في مكان الخصومة يستضر به الغصب فانه يلزمه رد ما
قيمة لا يسحب المعصوب منه وان كان في منتصف منه ولا يظلم عليه
وفي تاخير الرد الى مكان الغصب اضار بالمالك فيسلم الله فمضت
غصب لئلا يفوت حق الغصب في الرد وان كانت القيمة المالك
سواء قلنا ان يطلقه بالقبض لانه لا يطلقه بالقبض فانه يلزمه رد ما
فان استقر المعصوب ضمن الغصب ان اخرج **قلت** فيه نص صريح
لم ينفى ما ذكره **قوله** اعتبار النقص بالكل ليس تمام الاستقلال بسطه
من الميسوط ان المعصوب بجميع اجزائه واوصافه مضمون على الغاصب
حتى لو نقص في يده فزاد ضمن ما نقص لان الغصب فعل صا في الكل
جميع اجزائه واوصافه يعنى الا يلاف في الكل نصا وفي ذلك جميع
الاجزاء والاوصاف مضمون عليه لان الواجب عليه ان يرد المعصوب على الو
الذي غصبه واذا انتقص المعصوب في يد الغاصب فلا يخلو ما ان
ينقص بفعل الغاصب او بانه ساهو به ولا يخلو ما ان انتقص بغير
او بفوات جزاء وفوات وصف منه فالنقصان شرايع الشعر غير مضمون

على الفاضل لانه لم ينقص من عينه شيء لان تغير السعر فتور بحدوثه
الله تعالى في قلوب العباد لا معنى يرجع الى العين والمقصود من
الجزء في الاموال الربويات كالمكبلات والموروثات نحو ان غصب
فغصب عنه او تكسرت الدار او والدان او غصب خلا فغصب
فيه ما فالملك بالخيار ان يتاخذ ولا شيء عليه وان ما يتركه ومنه
مسئله وان كان انا فغصبه فمشموم في ذلك فان تبا اخذه ولا شيء له
وان سا حمله فغصبه من خلاف فغصبه حق لا يفوت حقه في الصياغة
وكذلك انبه الصفر والخي من والسهم ان كان يباع وزنا لانه قد
يدخل الربوا وان كان يباع عدوا لم يكن من مال الربوا واذا لم يكن
من اموال الربوا فمقصود الجزاء كالمسكول او نقصان الوصف كدها
السعر والصرا وما يفوت به معنى من العين كغيبان الحرفه كما لو كان
خبانا فليسوا بالخيار **وكذا** لو كان قاريا فغصب القران فمقوم عما ملكا
و يقوم ومولا فحسن معنى نقصان ما بينهما **او** حدث به عيب فمقصود
من قيمته كما لا باق والجهول والسرقة في العبد والجارح والربا في
ذلك عيوب لازمة لوجب النقصان فيكون مضمونا عليه فيقوم
العبد صحته ولا عيب به و يقوم وبه العيب والنقص فغصبه فغصب
ما بينهما لصاحبه **وعلى** هذا اذا غصب عصبيل فصار خلا وصا
فصار زبها او لصا فصار زبها او رطبها فصار زبها فالملك ان يتا
اخذ عنه ولا شيء له وان سا حمله فغصبه مسئلة لانه من اموال الربوا
غصب عبا صغيرا فكبر وجارية صغيرة فكبرت اخذ المالك لاسي
للفاضل من الفقه لانه متبرع في الاتفاق ولو كان متباها فصار
سجها او كانت سبابة فصار رت نحو ان ينقص النقصان لان ما انقص
من الذات ومو القبول في الاعص والنكس في الحال مضمون عليه
وذكر الكرخي لو غصب غلاما امرا فالحق عنه لا ينقص شيئا لان
القيمة حال وزينه للرجال **وان** كانت جارية فاعطى الله بغير
فانكسرت يعني النقصان لان الانكسار بعد نقصانها في الجوارح
لحقا صد الناس في ذلك وانه مقصود معتبر **وان** خلق بعد الغلام
صبت الشعر ولكن لم يثبت كما كان لم ينقص شيئا لان ما بعد نقصان
الجملة من الناس لا عراض فاسد **قوله** فوجوبها يوم القضا رجع
وليده واعطاه الامام المصطفى والنسفي **قوله** ملكه اياه
وتال في شرح النسيه ولا يملك لعين المضمون بدفع المبدل لانه
غير ما تقرر عليه رده كخروج من يدك فلا يملك كما لو كان مديرا **قوله**
رضنه اي محمد رحمه الله الفاضل فملاكه اي مملوك العتق والى اخر

قلت قال العدوي رحمه الله في التقرير وقد قال محمد رحمه الله بين
ركب دابة عين ولم يمسكها عن مكانها حتى تلفت انه لا يصح لعدم الثقل
والثقل واما ما سئل حبيب ما ذكر في العتق واستدل بها في
القول بان سبب الضمان اخراج العين من مكان يكون مستعفا به في حق
المالك وذلك لقوت وصف القرية او ازاله التكريه ولم يوجد ازاله
التكريه منها والتبعيد لا يتصور **قوله** لان المالك صا حيث اقبل الى اخر
قلت ما لم يقتصر على هذا بل استدول بقوله صلى الله عليه وسلم على اليد
ما اخذت حتى تورد **وقوله** صلى الله عليه وسلم من وجد عينا ما له هو الحق
به واستدل محمد لا يخيغه في الكسب بقاء والا تار عمار واه ابو
خيفة عن عاصم بن كليب الجري عن ابي رزق عن ابي موسى الاشعري رضي الله
عنه ورواه الدارقطني واللفظ له **قوله** وعنه امره رسول الله صلى
الله عليه وسلم واصحابه فاتها على ابي الطاهر ووضع رسول الله عليه
الصلى والسلام يدك ووضع القوم ايديهم مينا مونا كل اذلف يد تحمل
الرجل لضرب يداينه حتى القى لرق من يده فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اجدهم شاه اخذت لغير اذن املا **قوله** فارسلت المرأة رسول
الله اني كنت ارسلت الى البقيع اطلبك شاه فلم اجد فبلغني ان جاريا
لي امثري شاه فارسلت اليه فلم تغدر عليه فبعثت اليه بها امرته
فقال عليه افضل الصلوة والتسليم اطعموها الاساري **وفي** رواه ابي
خيفة فقدم اليه شاه مصليه فاخذ منها لقمه فحمل بلوكه ولا يبتوع
فقال صلى الله عليه وسلم اني اخبرني اني ذهبت بغير حق فقال لا تصبر
شاه اخي ولو كانت اعلم من هذا لم يفسد علي بها وسار ضيه مما جبر
منها اذا رجع فقال عليه الصلوة والتسليم اطعموها الاساري قال محمد يعني
المحبسين فامر صلى الله عليه وسلم بالنصدق ببيان منه عليه الصلوة
ان الفاضل قد ملكها لان مال الغير يحفظ عليه حال غيبته اذا انكس
وعنه بعد البيع اذا تغدر عليه حفظ غيبته **قوله** امر النبي صلى الله
وسلم بها دل انه ملكها قال محمد ومدا الحديث جعله ابو خيفة اصلا في
الكس ما بل الغصب لكل عين لغير عيبه وزال عنها الاتم وتبدل
الحكم بحيث ان سقط ملك المضمون منه عنه **والجواب** عن الحديث الاول
انا نقول بخوجه وذلك لان معنى قوله عليه الصلوة والتسليم على اليد ما
اخذت حتى تورد اما غيبته او قيمته وانه اعلم اشهر ما اخذت او ضمان
ما اخذت **قوله** ما اخذت حتى تورد اما عينها وقيمتها وذلك لقول
وعن الحديث الثاني ان معناه اذا وجد غيبته يعني انه محاله وليس
لوجد هذا فيما عرفت فيه **قوله** ولا ينفع لها حتى تؤدي بدلها الى اخر

قلت قال في الخلاصة وشرط الطبيب عنده وجوب البذل وعند من
 اذا البذل والفتوى على قولها **قوله** كما لو ذبح سحاة وطبخها او شويها
قلت وكذا لو غصب بها فسواه **قوله** او جعل لغيره **قلت** في
 المحيط ولو غصب حديثا او صفرا فجعله انا فاف كان يباع وزنا لا
 ينقطع حق المالك عنه كما في الغنم وان كان يباع عذرا سقط حق المالك
 لانه استبدل من وجهه لانه لما اخرجته من كونه ثورنا فقد اخرجته
 عما كونه غنما وتفاوت فصل المنفعة يكون استبدلا كما مر في **قوله**
 لو غصب قلوبا وصلغ منها انا فصل المنفعة لانه اخرجته عن كونها غنما
 فبعضها استبدل كما مر في مع احداث الصيغة المنقولة فيها **قوله** او بنا
 على ساجد قال ابو نصر الا قطع على الشيخ ابو الحسن لكونه في ملكه موقوف
 على انه بني قول الساجد لانه غير ظالم ولا يجوز نقضه اما اذا بني على نفس
 الساجد فهو متعده فيه يجوز نقضه وظاهر المذهب ان حق المالك سقط
 في الوجهين وموافق **قوله** في المداينة وموافق الاصح وفي المحيط وكذا اذا جعل
 الساجد بايا او غصب اجرا اولينا فبني به اساسا كالحائط ونحو ذلك **قوله**
 او غصب بيتونا **قوله** في المحيط او سمي بعضا او بيعة محضتها تحت حاجة
 فافترخت او ناله فابتنها **قوله** في شرح التبيين وان ادخل ساجد في بناء
 فغيره لم يضره ويزود قيمته لانها صارت كالمستعمل **قوله** وان غصب
 ما لم يملك فافترخت منه ما لم يملك ثم تلف كالسهم اذا جعل شريكا
 فالمغصوب منه باختيارين ان يرجع عليه السهم ويكن ان يرجع عليه
 كمثل السهم **قوله** ولو غصب قبل الاجرة اعترار قول ابو حنيفة رضي
 الله عنه الامام برهان الائمة المحبوبي والامام ابو الفضل الموصلي
 والامام ابو البركات النسفي رحمهم الله وغيرهم **قوله** ولو ذبح سحاة غيره
 فان ملك المالك اخذها ومنه لغصبها عن المالك **قوله** في المحيط
 موافق وقال في المداينة مدام موطأ هو المداينة ومقابل ما قال
 في المحيط وروي ابو يوسف والحنن من ان حبيبه في السحاة اذا ادعى
 ان ما ضمنه قيمتها وان ما اخذها ولا شيء غيرها لان المقصود من
 السحاة اللحم والذبح محقق ما هو المقصود الا انه فوت عليه منفعة الدر
 والنسل فله ان يصمنه قيمتها جبر لما فات عليه **قوله** فان بني الى اخره
قلت وفي ما روي ابي الليث غصب من اخر ارضنا وزرعها ونبتت
 فلصا جنة ان تاخذ الارض ويا امر المالك بقطع الزرع فترغب المالك
 فان ابي ان يفعل للمغصوب منه ان يفعل ما لورفع الى ابي كما كان يفعل
 يريد به ان للمغصوب منه ان يفعل بنفسه وان لم يحضر المالك حتى
 ادرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف والمالك ان يرجع بعضا

الارض ان لغصب الارض بزراعتها واختلف المشايخ في معرفة
 التقصان قال بعضهم ينظر كم تخرج قبل الزراعة وتعددها بمقدار
 التقصان لغصب الارض **قلت** تسمى لامة في باب المعسر من الزرع
 والمعاملة ان هذا القول اقرب الى الصواب وان حضر المالك والزرع
 لم ينبت بعد ان شاصت الارض تركها حتى ينبت الزرع بشرط
 قطع الزرع وان شاصت اقطاه قيمة بذر ولكن مبدورا في ارض غيره وهو
 ان يقوم الارض غير مبدور ومنه بذر النعيم حق النعيم متى
 مضى فصل ما بينهما ذكره الصدر الشهيد رحمه الله في الباب الثاني
 من غصب واصحابه **قوله** وفي المداينة هذا اذا كان قيمة البناء اقل
 من قيمة الارض الى اخره **قلت** ليس هذا واردا على بناء واما
 قال ابو علي النسفي انه حكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه هذا
 التفصيل وقال ان المراد ما في الكتاب مدام وزعم انه موافق
قلت الذي اراه ان المذهب ما ذكر في الكتاب مطلق من غير تفصيل
 المذكور وقد نقله القندوري رحمه الله عن الكرخي فقال وكان ابو الحسن
 يقول من بني على نفس الساجد امر بردها لوقوع البناء بغير حق كمن
 بني في ارض الغير لا يجوز ان يقول على ما في المداينة خلاف الرواية
 والرواية **قوله** صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق رواه ابو داود
 والترمذي وقال حديث حسن قال عروة بن الرشير اخبرني الذي
 حدثني هذا الحديث ان رجلا من اصحابنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عرسا غدينا بخلا في ارض لاخر فغصبها صاحب الارض فادعى امرضا
 القول ان يخرج بخلافه **قوله** ولقد رايتها وانا لمضرب **قوله**
 بالفتون وانه لغير عيمر والعيم يضم العين جمع عيمم ومو الطويل كذا في
 القحاح **قوله** مسئلة الدجاجة فليس فيها تعدل على ملك الغير فلا
 يملك منه **قوله** رابيت في الخلاصة وفي الحام مع الصغير رجل غصب
 ساجد وادخلها في بناءه ينقطع حق المالك عندنا **قوله** غصب ساجد
 وبني عليها لا ينقطع حق المالك وقال الكرخي اذا كانت قيمة البناء اكثر منقطع
 قال رحمه الله وبعض المشايخ اقوا بقول الكرخي رحمه الله وانه حسن
 وبني لغصب جواب الكتاب تباعا كالبوخت فانهم لا يتركون جواب الكتاب
قلت واما اتباع السيوخ لما قدمت من الدليل **قوله** له ان يقوم سقط
 الى اخره **قلت** لم يكتفوا بهذا الاستدلال وان كان قد اقصى عليه في هذا
 فقد قالوا لنا لكذب الضعيف من رواية مسلم والترمذي لعرايه اليهود حرم
 عليهم الخمر فجلوها باعواها واكلوا منها والله تعالى اذا حرم شيئا اذا
 حرمه من كل حرمه واكل منه والله تعالى حرم الخمر في كل به وعلى لسان

و
 ج

نبينا صلى الله عليه وسلم صلوا منها حراما واخلافا في العبد واحد
 لان القيمة احد العبدان لان النبي كان من النبي عليه العاقلة وهو
 لازم قليلا كان او كثيرا ونسب عرق بقول امير المؤمنين وهو لازم ايضا
 ويسمى من المعدل **والحديث** المشهور وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 لعن في المحرم عشر ثم ذكر منهم بآلهم واستر بها كما لا يلزم المتلف في
 عين المحرم لكونه محرم لا يلزم باذا القيمة لان محرمه كالحرم وحرمة
 المعنى ان المحرم والمحرم محرم بحسن العين فلا يصح بالانلاف كما لو انلف
 دمي او دمه وما لو انلف ذلك المسلم على المسلم وبل اولى لان رعاية حق
 المسلم اكثر من حق الدني ما في الباب انا لعقد الذمة الزمان ان لا
 تعرض لهم في المحرم والمحرم وندرت وما يعتقدونه لكن لم يضر حكم ما
 يعتقدونه واعرف دهم لا يكون حجة على المسلم في ايجاب الضمان عليه انا
 بعينه ذلك في حقهم ولهذا لا يحد لهم على سبيلها ولا ندع احدا تعرض لهم
 كما لا تعرض لهم في الاكلية وغيرها **والدليل** على انه لا يلزم حكم اعتقا
 ان المجوسي اذا مات عن زوجين احدهما امة فانها لا تصح بالزوجية
 سبب ذلك التفصيل في الميراث وكذلك العبد المرتد اذا كان لدني فانه
 لا يصح بالانلاف وان كان موثقا لعقدانه ما لم ينفقوه وانه محرم اعتقاد
 ولم يسل اعتقاده ذلك حجة علينا في ايجاب الضمان له على المتلف للعبد بل ذلك
 ههنا **وصا** وهذا كما في ذباح المجوس فانهم يثولون بها وبعدون بها ما لا
 ومع هذا لو انلف المسلم لا يجب عليه ضمان في ذلك كذلك المحرم في حقهم
 وان اوجب الضمان في مقل بله المتلف اطرا لشرفه وابانه بظلم
 والمحرم يجب اهانته واعدامه ومحرم قربانها فكيف يسرع فيها امر بظلم
 سرفها ويظلم سائرنا بهذا امرا لا يجوز فعله ولا اعتقاده وفي امر النبي صلى
 الله عليه وسلم ابا طلحة باراقه حشر لا ينام وكثير دنانير دليل ظاهري على
 اهانته وطلب اعدامها اذا مال المسلم لا يجوز قربانها الا بالتقريب احسن
واما عن فعلنا لنا ما روي ان عمر رضي الله عنه سأل عثمان له فقات
 ما اذا يضمنون ما عثر به امير المؤمنين من المحرم فقاتوا العشرة فقاتوا
 لتفقدوا وتوهم بيعها وخدوا العشر من ثمارها **وجه** الامتناع لان من روى
 احدها ان عمال عمر رضي الله عنه اخذوا عشر المحرم وكان اكثرهم صحابة كابي
 رضي الله عنه وحين فلولوا انهم اعتقدوا ان مال والالم فاخذوا منها عشر لثاني
 ان عمر رضي الله عنه لم ينكر عليهم وانما ارشدهم الي طريقهم في دفع لهم والمسلمين
 لان المسلمين لا ينفقون المحرم الا بالتحليل ولعل ذلك فاخذ العشر من الثمن
 اصغر نفعا **والثالث** انه امرهم بان يولونهم بيعها والبيع مباح
 المال بالمال **والرابع** انه قال خدوا العشر من ثمارها فقاتوا العشر من ثمارها

دعم

فمن وانه جائز الاخذ وذلك ان يكون اذا كان بدل ما لا يملك
 الثمن في مقل بله وحل تن وله **وذكر** ابو عبيد في كتاب الاموال ان
 عمر رضي الله عنه انفذ الي غلامه ان اقتلوا حيتا ويكر امل الذمة
 واحسبوا لاصحابها بغيره من اجزائه فهذا ان يخصص عليا نه مال مقوم
 في حقهم نصرا بالانلاف عليهم والمعنى في ذلك ان المحرم كانت ما لا يملك
 في شريعة من كان قبلنا وكذلك كانت في شريعةنا في الابتداء ثم ان الشريعة
 انفذ لقومها في حق المسلمين فيبقى في حق من لم يدخل تحت اخطاب عليا
 كان من قبل هذا من حيث الصلوة **واما** من حيث المعنى ان حرمة العبد
 وفساد المقوم انما ينبت بخطاب الشريعة وقد امرنا بتركهم وما يتوهم
 لكان عقد الذمة فقصر الخطات عنهم حين لم يعقدوا الرسالة اللهم
 في المبلغ وانقطعت ولاية الامراء بالسيف والحجاجة لكان عقد الذمة
 بتبصير الخطات في حقهم غير نازل مسبقا بحكم على ما كان **الاول** ان
 من شرب الخمر من المسلمين بعد ما نزل خطاب التحريم قبل علمه به فانه
 لا يكون معنا لذلك ولا انما كما قال الله تعالى ليس على الذين امنوا
 وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وكذلك اميل
 ثوبا صلوا بعد ما نزل خطاب التحريم قبل علمه به فانه لا يكون معنا
 لذلك ولا انما التوجه الى الكعبة لكن لما يكن بلغهم ذلك لم يلازموا وسفر
 بعينهم على ذلك وصار كان الخطات لم يكن نزل حيث لم يبلغهم هذا
 مثله **وابواب** عن النص اننا نقول بموجبه وموان كل ما كان محرما كان
 عنه كذا كما ذكر من السجود على اليهود **واما** المحرم والمحرم فليس محرم
 عندهم ولا يعتقدون ذلك محرما فلا يكون الثمن خرابا من حرمت عليه
 المحرم بخله به عليه **واما** من لم يحرم عليه عليه لا يجب به عليه **واما** ان
 فعل ما قد مضى وليس في هذا توسعة الامر عليهم بل ذلك ما سجد راح لهم
 ولهذا بين فساد قولهم اعتقا دهم لا يكون حجة علينا انا ما اوجبنا اكل
 ما غنبارا اعتقا ولهم ولكن انما لما كان على ما كان وموالمالية والتعوم
 وهذا لاننا لما ضمت لعقد الذمة لهم ترك التعرض فقد الزمان ففقط
 وحمايتهم لهم والعصمة والاحراز يتم لهذا الحفظ وجوب الصلوة بالانلاف
 بنى على ذلك فكان هذا من جهة ومنه ما ضمت لعقد الذمة حلالا مثل
 العبد المرتد انا ما ضمت لهم ترك التعرض في ذلك لما فيه من الاستحقاق بالذمة
ويظهر ذلك عقود الربوا كما لا تعرض لهم في ابطارها لاننا ما ضمت لهم ترك
 التعرض في بقوله عليه الصلوة والسلام الا من اراد ان يبيع من بيتنا وبيته عهد
 وهذا لان ذلك هو منهم في الاعتقاد لان الربوا محرم عليهم قال الله تعالى
 واخذهم الربوا وقد نهوا عنه **واما** مودة المجوسي فالصحيح ان المسلم

نحو

بعضها له بالعصب والاملاف وهو قول ابي يوسف رحمه الله وقد روي
عن محمد انه لا يضمن كالميتة قال لا انه ليست بمال في اعتقاد اهل الله
وقد امرنا ان يبنى احكام المجوس على احكام اهل الكتاب قال عليه السلام
والعلم مسنونا بهم منه اهل الكتاب الا ان هذا ضعيف لاننا في حكم
الا نكله اصبنا اعتقادهم من غير ان يفتي ذلك على اعتقاد اهل الكتاب
واما المبرات فليس من ضرور الحكم نصحة النكاح ان تثبت المبرات
كالمسلم اذا تزوج النضرانية بخلاف ما اذا ائلفت من زول التسمية يمكن
من فني المذهب حيث لا يحب الضمان لان ولاية المحاجة قايمة وقد ثبت
بالنصر من الكتاب والتمس ان من زول التسمية حرام فلا يكون مالا فلهذا لا
تعتبر اعتقادهم في ايجاب الضمان والميتة ليست بمال عند اهل الله
لغيرهم لا يوافقون المسلمين في صفه الذبيحة وكيفية الذبح لا يكون
منه عندهم امما التي ماتت حية انما هم لا يعدون ذلك مالا عند
قوله ولو اسلم بعد ائلافها الى احسن مكرها على الحلال في النظر وفي السر
والنداء مع جعله مع محمد زفر وعافيه الادري وجعل في المحيط اجبا
يوسف مع محمد فقال فان اسلم او اسلم احدهما قبل القضاء بالضمان او
تعمدا يبطل الضمان ولا ياخذ مني عند اي حيفه وعديتها وهو رواية
عن ابي حنيفة ان اسلم القاصت سقط الى القبيحة وان اسلم المعصومة يبطل
لها ان هذا ضمان ابدان مرفوعة من حيث انه يجب بالاملاف وضمان محاق
مرفوعة من حيث انه افاد الملك في المضمون فاذا اسلم المعصومة منه سقط
الضمان لانه لا يجب التمس على الذي فقه المختص لا ضمان معاوضة ولا
ضمان ابدان فاذا اسلم الغاصب ما غصبه ارضانه ضمان ابدان لا يسقط لانه
يجب للذي على المثل فتمت الخراج ابدان ببقية **قوله** ان الحق في
الخمس قد سقط ما سلم اليها كان وفيه الخمس لم يكن واجبه فيها فصار
انه ضمان ابدان على ايجاب التمس وباعتبار انه معاوضة لا مملكيات
القبيحة لان المثل ممنوع عن المعاقضة في الخمس والقبيحة لم يكن واجبه فلا
يجب ما انك انتي **قلت** في بيان الترجيح لم رواية ابي يوسف قال في
المحيط ولذلك فرض الخمس سقط عند ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية
وفي رواية لا يسقط **قلت** ذكر في المذاهب ان رواية السقوط قول ابي
يوسف خروجه ليله فقال وجه رواية ابي يوسف انه لا يستعمل في تسليم
المثل لان الامتلاك يمنع منه ولا الى القبيحة لان ذلك لو وجب مبدك
المستقرض والاسلام يمنع منه ولا الى القبيحة **وفي** المحيط وان غصب
خسر الا ان سلبا واحدا بعد القضاء بالقبيحة فانه لا يسقط بالاسلام
فان القبيحة تبقى في الذمة بعد الاستلام في ضمان المعاقضة وضمان

الاملاف جميعا وان اسلم او احدهما قبل القضاء فعند اي حيفه
يسقط لان الحق بعد في الحرام وهو المحذور لم ينتقل الى القبيحة ولهذا
قال محرز الصلح على كثر من ثبت وعديتها وهو رواية عن ابي حنيفة لا يسقط
لان الحق اسقط الى القبيحة بنفس الاستدلال انتهى **قوله** السقوط على قول
ابي يوسف **قلت** ذكر ذلك في الحق بق **قوله** المضمون من شرح المصنف
الى احسن لانه قال اذا كسرت من متسلم او من اخر من الامتياز التي
افتتحت في البيت لا للهو من قبيحة فان ان رجح الله فله من
يكون المقتضى في البيت للهو لا يكون مضمونا بالاتفاق والى ان على
الحلال **قلت** هذا امر السارح بنا على شبهة في شبهة وذلك ان محمدا
رحمه الله بنى كتابه المستحق لسبيل الكبير على اعتبار المضمون من سبيل
يعرف هذا ان مفهوم الرواية مطلقا معترف من هذا الظن ان
مضمون عبارات المصنفين مضمون وهذا لا نقوله عارضا بالمصنفين
فانه يغلب عليهم الذهول عن ذلك وقد صرح سبيل الية في شرح السير ان
المضمون في عبارات السير ليس بمضمون **قوله** يعني قبيحة غير صالح للهو
قال في المحيط ذكر في المتن انه يعني قبيحة مضمونا الواح غير مؤلفه
لان الالواح غير محرمة لانه قد يستعمل في غير المعصية وانما المحرم هو
المنا لف على الوجه الذي يحصل به النغني وهذا غرضه ما لو ائلف جارية
مغنيته **وكذا** لو ائلف جارية طبا ان اؤلفها بطوحا او ديكها معا فلا
او عدا حصة لا يضمن لكون الصفه لانه محرمة غير مدفوعة **قوله** وكذا
لو كسر ضليبه قال في المتن قال محمد لم ائلف ضليبا لذي مفرق صليبا
لاننا على هذا ضابط هو اي الزمت بالذمة منهم لا تنعزل لهم بالذمة
مالم يروا ان احرق بابا مضمونا عليه كما قيل مدفوعة بضمين صفة غير مدفوعة
لان نفس اليا سبل حرام غير مدفوع فلا يرداه بقومته به في حق الضمان
وان كان اليا سبل مقطوع الرأس بضمين قبيحة مدفوعة لانه غير حرام عليه
مدفوع شجار وان احرق بساطا فيه كما قيل بحال فعلية قبيحة مدفوعة
لان اليا سبل في السباط غير حرام **ولو هدم** بنا مصورا بالاصابع
كما قيل الرحالة الطيور بضمين قبيحة البيت والصفحة غير مضمون لما ثبتنا
قال ابو يوسف رحمه الله رجل حرق طيبا بالرجل كسر فاه قال اقومه
صحيحا واقومه مرفوا واضمه فصل ما بينهما **قوله** وفي رواية لا يضمن
الدنان بالكرش اذا كان باذن الامام **والا** ما بان لهدم البيت على
مراعاة الفتق وراق عصبة قبل ان تستد **قلت** هذا هو الحق
المذكور في الكبيبة بعد لا ما سبيل الجحيم بدل الدال والمقدم في قوله قبل
ذلك وازالة العصبة قول آخر وكسر الدنان قوله احري بعد الكل فقدر

وأخرون يدل وعجز وعسار في الربا به مكدا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
في باب الحدود والاعدام من أدب القاضي روايته على صاحبنا أنه
يهدم البيت على من عتاد الفسق وأنواع الفساد حتى قالوا أيضا
لا بأس بالجوهر على بيت المفسدين وقيل براق العصب أيضا قبل
أن يستند وتعدت بالزبد على من عتاد الفسق وقد روي عن عمر
رضي الله عنه أنه أخرج البيت على المتفني حين ستم سراً في بيته
ومثل بعض قيمة الدنان بكسرها أن كان باذن الامام لا يصح لانه
فعل ما فعل امرأ بالمعروف ويؤا من الشرع قال عليه السلام
واللعن بعث بكسرا لمزاً منير وقيل تحت زبر والما مؤرم شرعا لا
يصلح مسكناً للفقراء انتهى ومعني ما ذكر الشهيد على الأصح أن
إذا أقتل بالامارة من شخص يعتاد الفسق في بيت مملكه وأدى جهاده
إلى تعزير ما تلافى ماله الذي يعمل فيه ذلك وذلك يهدم البيت
فعل وكان حكمه بذلك نافذا إلا أن معناه أن حكم قتل الرجل
بالتعزير لرد مر عليه لأنهم أخذوا يهدم بيت المحتسرين عرف عمر خطا
رضي الله عنه وعمر أخرج البيت محضه ماله لم ينعظ ووجه بعد
حرق البيت فقال له ما أنت تريد وعن هذا الفتى قلتم على
أن المقدم تعزير بالمال وصرحوا في هذا بأن التعزير شرع ليعزير
الفاصل من فعله لانه شرع لانه خلاف المعتز **وقال** في الفتية
بت اراق الحمر وكسر اوابها **ومما** وجد في مجلس الشريعة الآت
الفوق فله ذلك ولا ضمان عليه وقال في التجنيس عرفنا وي أمثل
سمر قند رجل ظهر الفسق في داره فبني أن يتقدم إليه ابلا للعدا
فان كتم لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكتم فالامام بالخيار أن يسأ
جلسه وان ساءد قبه سباً طاً وان ساءد عجه عرج ان لان العرج
يصلح للتعزير **وقال** تحت رات البوازل يعني كجانه ان يعظه
بعظه وان لم ينعج عجم إلى الامام **وفي** ما وي قاصي خان يفتي الامام
ان يتقدم إليه ابلا للعدا فان كتم عرج ذلك لا يتعرض له وان لم يكتم
فالامام بالخيار أن يسأجلسه وان ساءد عجه سباً طاً وان ساءد عجه
عرج ان **قوله** والفتوى على قولها مكدا ذكر الصدر الامام وعمل
بكره الفساد في بين الناس **وفي** لمدا بيه قبل الفتوى على قولها
قوله منع من الجوع و عليه مني النبي رحمه الله **قوله** لما عرفنا الى اخر
لا شراً ذكر من الفرق بين فساد العنق ما حان المالك البع غلام
فساد البع الثاني ما حان المالك البع الاول والفرق ما قال في
الاسلام ان الاعناق مني الملك ويصنع قبضا هتار من هذا الوجه

من متوقفة بوقوفه فاما البيع الثاني فانه ليس من حقوق
البيع الاول لانه مسئلة فلم يوقف بوقوفه فلم ينفذ بفساده
قوله الحمد رحمه الله قوله عليه السلام والصلح لا يعلق الا في ذلك هذا
حديث رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن **قوله** ولا يح
حقيقه رضي الله عنه ان بيع الفضول الى اخر قول موجب الحديث فذلك
كان الصريح قوله **قوله** او قطع يديه الى اخره مسئلة وفاقا وخلاقا
لوفقا عليه او اجدتها **قوله** في عتاد المفسد مسأله قلت بعدد
لانه منكر لذلك **قوله** في المتن وفي لا تضمن قيمته ههنا قال الحاج
اي قيمة جلد حيوان ذي غير مدبوع قلت هذا خلاف مدلول المتنبه
فلا يصح تفسيرها لان الصبر المضاف اليه القيمة راجع الى جلد المصنوع
المغصوب **قوله** ارمضاه الى اخره مدنا مؤا المذكور في الكتب كما قد
لكن عتاد الكتب اولي من هذه قال القدوري في التقريب تضمنه
مدبوعاً وله ما زاد الدباغ فيه **وفي** المحيط تضمن قيمته مدبوعاً وبيع عند
ما زاد الدباغ فيه فكلهم اضاف القيمة الى صبر جلد المغصوب كما قال
المصنف الى جلد منكر **قوله** ويقد ببطا ههنا لان المالك لو اراد ان يتركه
على الخاصيت وتضمنه قيمة جلدك ليس له ذلك اتفاقاً **قلت** لا يصح
ان يكون قيداً وانما مؤسسان الواقع ولا يتصور هذه الصور التي
ذكرها فيما نحن فيه لانها فيما اذا ذبح واستهلك ولا خفا ان نحن فيها
اذا ذبح الجلد ماله قيمة وحديثه فدعوى الاتفاق باطله قال في المحيط
وان اراد المالك ان يترك الجلد وتضمنه قيمة الجلد فليس له ذلك عند
ابي حنيفة لان جلد المينة ليس كال متقوم وعندها له ان تضمنه قيمته
لو كان ذكياً لان الجلد مال مملوك لا يتوصل اليه الا بالبيع بغير منعه ليعمل
الخاصيت فله ان لا يلزمه التزم وتضمن الخاصيت فيه جلد ذي غير مدبوع
وفي الهداية ولو كان قائماً واراد المالك ان يتركه على الخاصيت فلهذا
الوجه منه يعني فيما اذا ذبحه ليس له قيمة وتضمنه قيمته قبل لئله ذلك
لان الجلد لا قيمة له بخلاف صبر الثوب لان له قيمة وقيل ليس له ذلك
عند ابي حنيفة وعندها له ذلك **واما** اذا ذبحه ماله لا قيمة له كالشعر
والشعر ليس بمال له فلا يبي في فيه النضامين **قوله** وفي التعبير الى
اخره **قلت** ما في التعبير للتعبير لا للاغراض لان صاحب اليد قيمة
لم يذكر في جلد الميتة اتفاقاً **قوله** والسواد نقصان الى اخره قال
الامام القدوري في التقريب وليس هذا بخلاف معنى بل اجاب
على عرف زمانه وكان الناس ينعون من لئس السواد **واجاب** في رمن
بني العباس وقد احدث الناس لئس السواد ومحوز انه اجاب في نوع

من التوب ببقية السواد واجابا بيا يري في التوب **قوله** لو اصبغ
 التوب بالحق الذي لا خيار له التوب بل يوسر ببقية التوب ببقية التوب
 صاحبه **قلت** هذا خلاف المنقول **قوله** لا بد لاجب منه حتى يمتنع
 قلت ولا جاب به صاحب التوب فلم يمتنع من ان هذا خلاف المنقول
 مع خلاف المنقول وانما قالوا في هذا صاحب التوب باخبار ان ساء اخذ
 التوب واعطاه ما زاد الصنيع فيه وان ساء امتنع لانه لا يستل على غيره
 على الصمان لا لعدم سبب الصمان فيه فينباع التوب وبضرب كل واحد
 مني محقة فيضرب صاحب التوب بقية توبه ابيض لان خفه في التوب
 الابيض وصاحب الصنيع يضرب بقية الصنيع في التوب وبوجهه ما زاد
 الصنيع فيه لان خفه في الصنيع اقل من في التوب لا في الصنيع المنفصل
قوله نسيه الى هذا وقال الساجي لا يبرأ عنه **قلت** الاصح عنه
 انه يبرأ **قال** في شرح القبييه وان اطعم المعضوب منه وهو يعلم يري
 العاصب منه لانه ما لك ان تغفر وان لم يعلم فغفره قولان احدهما انه يبرأ
 وموافق الاصح لانه انك ما لك ان تغفر وان لم يعلم فغفره قولان احدهما انه يبرأ
 لم يبرأ اليه رذائا ما لانه اكله على انه لغیره انتهى **قوله** لان العصب
 الى اخر **قلت** هذه احدي الطرق لانه يقول لزيادة متولد من الاصل
 مضمون من متولد من مضمون كزوايد الصنعة المخرج من بحر وهذا
 لان المتولد من الاصل يكون نصفه اصله والاصل مضمون عليه فذلك
 ما متولد منه الاخرى ان الزيادة مملوكة للمضروب منه بقا للاصل فذلك
 تكون مضمونة **ولتفهم** طرق احدها ان الزيادة مضمونة كالاصل
 لان خذ العصب الاستيلا على مال الغير باثبات اليد لنفسه بغير حرقه
 وحد ذلك وقد كان في اي فليته يملكون من اليد وتسمون ذلك حصصا
 والشرع ابطال حكم الملك لما في محل محترم واثبت الصمان وبقي حكم الملك
 لما في محل متباح كالصيد **سما** انما ملك الصيد باثبات اليد عليه فذلك
 الصمان ما ثبات اليد عليه وهو مثبت بيدك على الولد حق لو ناره فيه الصمان
 كان القول قوله **والطريق الثاني** انه ما صبت للولد لسميا فان صبت
 الام وامساكها الى وقت الولادة مستحب حصول الولد في يده وهذا امر
 معصا ولا موات السوام وغيرها انهم يملكون الامهات لخصيل الاولاد
 وهذا سبب يوفيه متعده قبل متركه للمسا شر لان المال ضمن بالاملاف
 بان وبالعصب احري وفي الاملاف اذا كان المستحب متعدها محمل للمسا
 في حكم الصمان كما في البير واضع الحجر في غير ملكه فذلك في العصب
الطريق الثالث هي المضمونية صفة ما يته في الام فتسري الى الولد
 كالرق والاستيلا والتدبير **قوله** ولنا ما يثبتنا من ان العصب الى اخر

نه

شر

تد

نقل هذا مشكل بما اذا عصب العبد الاخر من يد الذي اخذه لبروه على
 مالكه فانه ما زال يد المالك الا انه يمكن ان يقال بانه لما اخذه لبر
 على المالك صار ما دون له في اخذه من جهة المالك فصار كما خذ من
 المودع فيكون من يلا ليد المالك حكمي الى اخره ونسطة على وجه من رفع
 به الطرق والظاهر ان وجوب الصمان بالاملاف العصب الا يكون الا نحو
 العصب لانه مستحب ولذا يضاف اليه والحكم لا يثبت بدو السبب
 الصمان الاستيلا لا يكون بدو له ولم يوجد العصب في الزيادة مما شرب
 ولا سببنا لان خذ العصب الموجب للصمان الاستيلا على مال الغير
 ما ثبات اليد لنفسه على وجه يكون يد مضمونة ليد المالك وانما قلت
 ذلك لان الصمان العصب واجب بطريق اخر ان فلا يجب الا سقوطت حتى
 عليه وليس العصب نفوت العين ولا نفوت ملك العين فعرفنا
 ان وجوب الصمان باعتبار نفوت اليد عليه وذلك غير موجود في الولد
 لان النفوت ما زال يد المالك في يده او بازاله تمكنه من اخذ ما لم يكن
 في يده **وما** كان الولد ليد المالك قط ولا زال تمكنه من اخذ حصولة
 في دار العاصب تالم عنقه ولم يوجد منه المنع فلا يكون مضمونا عليه
 لا لعدم سبب الصمان حتى لو طالع به بالروضة من حق النفوت بقصر
 يد عنه بالمنع فيكون جديده مضمونا عليه كالنوب اذا ثبت به الرخ والفت
 في حجر عذلات الاستيلا الموجب للملك لان الحكم منصوص على الخلق بهم
 سببه باثبات اليد على الخلق والصمان جبران حتى المالك ولا يتم سببه
 الا نفوت شيء عليه وخلاف صبيد احرم لان ذلك في ان اطلاق معنى الصبيد
 فيه لانه باحرم امر الصبيد ومعنى الصبيد في تفسيره واي شيء يعين
 عن الايدي فان ثبات اليد عليه يكون اتلافا فاطلعني الصبيد فيه حكمي
 وقد عرفت هذا في الولد **واما** الاموال فحفوظة بالابدي ولا يكون
 اثبات اليد عليه اتلافا **وحقيق** هذا الفرق ان الحق في الصيد للشرع
 والشرع يظالمه ببرد الاصل مع الولد الي ما منه وقد وجد منه المنع
 بعد الطلث وذلك فوجب الصمان وعي هذا الطريقه اذا هو ملك الولد
 قبل تمكنه من زواله الى بحر لا يضمن **قوله** ان الاصل مضمون وبسر
 ذلك الى الولد **قلت** الصمان ليس هو امر ثابت في العين وانما هو
 في الذمة وانما يوصف به العين مجازا كما يقال فلان مضمون عليه العصب
 صفة الصمان بخلاف الملك فانه وصف الخلق فانه يوصف بانه مملوك متعده
 ذلك الى الولد **قوله** لا يا المنافع بمضمونه الى اخره هذا دليل على ان
 بيان الرصف ومما ان خذ المال غير الاذني خلق لخصلة الادبي بحري
 فيه الشر والظنة والحق فممت ومن غيرنا لهذه الصفة واحكم الصبيد

هـ

به

في ذلك سواء فانه لو غصب حر او استغله فانه يضمن اجره مثله ومذا لان
ماله النبي يعرف بمول النكاح له ومول المتافع اشترى متحاشا ما بالمتافع
بعث دون مول المتافع للغير والرجح فان من اعظم مخارج الباع
المتافع قد استاجر الواحد منهم الشيء عمله رجح ان يوجع متفقا طلبا
للزح كما تزي جملة وبيع متفقا وولي الصبي استاجر بما له للصبي لصح
ذلك منه وهذا تبين ان المتافع في المال له مثل الاعيان ويصلح ان
المتفعة ان يكون صداقا **وشرط** صحة التسمية ان يكون المسمى بالاولى متافع
اخر قال عنه يضمن بالانلاف والا شئف الا انه اذا جلس جزا الا يضمن
من فقه لانه لم توجد مرأى في انلاف من فقه بل من فقه في يده فلي
غفر له بيب بدنة **ولا** يضمن بيب بدنة بحسبه فله ذلك متافعه ولان
المتافع يملك بالعقد ويضمن به صحيا كان او قاصدا وانما يملك بالعقد ما
هو مال موقوف فوجب ان يضمن بالانلاف وان لم يكن ما لا كالنقوس
والا بضاع وما يجب الضمان في العقد الفاسد تبين ان المتافع يضمن
في العين والمنفعة والمالية لان الضمان في العقد الفاسد ينقد
بالمثل شرعا كما ينقد بالانلاف بخلاف راحة المثل فان من شئتم مسئلك
يضمن لا يضمن بيب لان راحته لا يملك بعقد الا حان حتى لو استاجر مسكا
ليشتمه لا يصح الاحكام ولا يملك ذلك بعقد صحيح ولا فاسد **قوله** لا يبا
فاسد حادثة في هذا الباع صحت الى اخر **له** ان يقول ما تقدم انك
حادثه من اصل مضمون فتكون مضمونه لان الحادث من اصل يكون نصه
اصله **وقال** في شرح المختلف والحجة لا هي بنا رضى الله عنهم ما روي عن عمر
وعلي رضي الله عنهما انهما حكيا في ولد الميرور انه حروا بقيقه واوجب على الميرور
رد الجارية مع عتقها ولم يوجب عليه قيمة الخدمة مع علمهما انه كان يبيدها
ومع طلب المدعي حقه فلو كان ذلك حقا واجبا لم يحل له التلوث من بيب
وبما ان العتق منها لا يكون بيبا لقيمة الخدمة لان المستوفى بالوطي في
حكم جز من العين ولهذا يقوم اذا حصل شبهة بخلاف المتفعة ولان المتفعة
ليست بمال موقوف فلا يضمن بالانلاف كالحجر والميتة لان صفة المالية ليست
انما تقت بالتمول والتمول يكون بصيانة الشيء واذا حان وقت الحاجة
والمتافع لا ينفق وقتين ولكن كما يخرج من جيب العدم الى جيب الوجود فلا يملك
فلا يتصور فيه التمول ولهذا لا يقوم جيب حق الزمما والورثة حتى ان الميرور
لوا كان انسانا يبيده او اعان سبب التلف له لا يغير خروج تلك المتفعة
من المثل ولان الانلاف لا يتصور بيب المتفعة لان فعل الانلاف لا يحل
المعدوم وانما يثبت حكم بدون محقق السلب لا يجوز انما بالعقد يثبت
المتفعة حكم الاحراز والتمول بالعقد للحاجة والمال انهم لما هو مخلوق

لا فانه مصاحبه ولكن باعتبار صفة التمول والاحراز وكما تنفاوت
قيمة العين تنفاوت قيمة المتفعة كالطيب متفوت تنفاوت الرابحة
ولم يدل ذلك على كونه مالا منقوما وليس سلمنا ان المتفعة مال موقوف
ولكن دون الاعيان في المالية وضمان العدو وان مقدرا بالمثل بقوله
لعالى عن اعدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعدي عليكم ولهذا لا يضمن
الحال بالموجب ولا التسمية بالعين لكونها فوقه فلهذا المتفعة لا يضمن
بالعين والاعيان لا يضمن بالمتافع فلهذا المتفعة لا يضمن بالعين لان
من ضرور كون الشيء مثل الشيء ان يكون ذلك مثله والمتفعة لا يضمن
بمتفعة مثله مع ان المثل له قيمته المتفعة والمتفعة اكثر لان يضمن بالعين
اولى **وانه** ان يكون العين بدل في مقابلته المتفعة في الاحكام فذلك البصر
على خلاف القياس **وضمان** العقد غير مبني على المثل بل هو مبني على
المراضاة وكيف مبني على المثل والمقصود بالعقد طلب الرجح ثم ضمان
العقد مشروع وفي المشروع يعتبر الوشع والامكان ولهذا يجب الضمان
ما عدا الرضا وان كان العقد او طارا فسقط اعتبار التفاوت
الذي ليس به وسعنا الاخترازة في ضمان العقد **فما الانلاف**
بمطور غير مشروع وضمانه مقدرا بالمثل بالنظر في اجابات الزبانية
على القدر المثل بسبب الانلاف **فان قيل** يجب ان يسقط اعتبار
هذا التفاوت دفعا للظلم وزجرا للظالم عن الانلاف منافع اموال الناس
لان المتلف عليه مظلوم فلو اعيته ما هذا التفاوت لفظ حقه ومراعى
بجانب المظلوم او لم مراعاة جانب الذي لم يظلم فذا وجبت للزجر عن ذلك
التعريض والكمش وهو كاف **فاما** وجوب الضمان للجزان فيمتقدرا
بالمثل على وجه الاجوز الزيادة عليه والظالم الاجوز ان يظلم بل هو ينصف
مع قيام حرمته ماله ولو اوجب عليه زيادته على ما ائلف كان ذلك ظلم
منه له نص فالجاء للشرع ان الموجب للحكم مؤال شرع وذلك لا يجوز واد
وجب الضمان بعد راجح المثل كان ذلك ضرورا ثابته في حقت
وموانا لا تقدر على القضا بالمثل فذلك مستقيم مع ان حق المظلوم
لا يحد ببل يتاخر الى اخر **ولو اوجب** الزيادة صارت تلك الزيادة
مدا في حق المتلف فيبطل حقه عنها امثلا فكان ما قلناه من اعتبار
المثل في الكف عن القضا بالعين بدون اعتبار المثل اعدل من هذا
الوجه **قوله** والزيادة المفضلة الى اخر قال في المحقق روي هذا
اخلاف من سماه وذكر في الاصل كما هو قوله من غير خلاف من
الايضاح وان ذلك الغا صحت مع الزيادة ولو مات ضمنه ذوة
من ظلم العقد انتهى **قوله** وله ان البيع لم يرد على الزيادة الى اخر

الم

ده

واستدل له في العون بان سبب الضمان لم يوجد في الزيادة لان
 سببه الاستئذان المعنوي وهو اخراج الحل من ان يكون مستغنا
 به في حق المالك والزيادة ما كانت مستغنا لها في حق المالك
 لانها ممنوعة منع الاصل فلا يتصور اخراجها من ان يكون مستغنا
 في حق المالك لما عرف **وعلى** قول الامام رضي الله عنه من ان السبب
 زجر الله **قوله** فزدها بما كانت احتراز عما اذا لم يرد لها وما كانت
 في يد الله حيث قال ابو يوسف بنظر الى ثمنها بغيرها المحلل وتقصير
 عيب الثمن بقصص الاكثر ونحوه لا يقل فيه استحقاقا والبيان
 ان يضمن كلي النقصا بين جميعا ويؤثر رواية عن محمد لا يفيها
 مختلفان فلا ينفى حد في الاخر في حق الجواب ومما لا يخفى ان
 ان يضمن حصل بالثمن فان المحلل حاصل من الثمن كان نقصا
 ايضا عما صلا به فانه سببها فصدر الجمع بين النقصا بين فاق
 الاكثر **قوله** كما لو زنت عنده اي عند الف صمت ثم ردها بغير
 المعقوب منه محذوف عنده وما كانت لا يضمن قيمته قال في الكافي
 لم يضمن الف صمت الا نقصا من عيب الزنا **وفي** المحظوظ ولو سرق
 او زنت في يد الف صمت ثم ردها **ع** على المالك تقطعت عنده
 او حذفت فغدا في حقيقته بغير الف صمت فزدها الزنا الاكثر منها
 نقصها الضرب وما نقصها الزنا وفي قطع السرقه يضمن نقصها
 وعندها يضمن نقصها السرقه والزنا ولا يضمن ما نقصها المحذور
 بنا على ان النقصا اي حصل بالاستيفاء مقبولا الى سبب وجد
 في ضمان الف صمت وهو الزنا والسرقه عنده وعندها مضاعف
 اكي سبب في يد المالك لم يضمن عيدا فوجد خلال الدم ففعل
 في يدك يرجع بجميع الثمن على البايع عنده لما ان التلف حصل
 لسبب في ضمان البايع وعندها يرجع بالنقصا لما ان التلف حصل
 لسبب في ضمان المشتري فكذا هذا الا ان عنده يضمن الاكثر
 من نقصان الضرب وما لربا لان كل واحد حصل بفعله واحد فلا يجمع
 بينهما فاقوهنا الاكثر لو لم يقطع بالسرقه اعتبر نقصان القطع كذا
 من نقصان السرقه **قوله** لم يضمن الا نقصان الحكم اتفاقا ان الملو
 انما حصل بتمام الامام وروايل القوم وانما تامة الامام وريد
 المالك لم يحصل الموت لسبب في يد الف صمت والله اعلم
كتاب الوارث
 في السرقه ما يترك عند الامير **قلت** الذي يترك عند الامير
 المال المودع فيكون من قسمه المقتول باسمه المصدور وقال في المحرط

ان

فمن

والكا في سبب الغير على حفظ المال **وركن** الايج والقبول
قلت انما في حق وجوب الحفظ على المودع **اما** صيرورته ما
 فالاجاب عني لو عذرك عندك بعد الاصل ان عليه لان صيرورته المال
 امانة عند الغير حكم بيلزومنا حب المال لا غير مقتت به وحسن
وسرط كون المال قابلا لاثبات اليد عليه لان الايداع عقد
 استحقاقا والحفظ لا يثبت الا بعد اثبات اليد عليه حتى لو اودع
 الابن او المال الال فظ في البحر لا يصح وكون المودع مكلفا شرط لو
 الحفظ عليه **وحكم** وجوب الحفظ وصيرورته المال امانة عند
قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضمان على المؤمن رواه الدارقطني
 من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده **قوله** وعن مالك يعني لكان
 التهمة **قلت** لكن قال برأى جيب بي امانة **قوله** يحفظها الى اخره اذا
 قبل الوديعة فله حقه حفظها بما حفظ به ماله من حرز وبرد **اما** امر
 في ذان ومنزلة وحاقوته سواء كان في ملكه او امانة جرة او استخارة
 لانه محرز وحفظ الاموال في هذه المواضع عادة وكان حافظا لا
 مضطربا **واما** اليد فاشارة الى ذلك بقوله بنفسه الى اخره **قوله**
 او سلمت عند وصفت **وسمع** على السكوت وجعل برأى المحقق
 قام وترك كتابه او ميثا به فذلك منهم من يمتن وان قام واحد بعد
 واحد فافضاه على اخرهم لانه تعين الاخير حافظا ولو وضع ثيابه
 في الحمام ولم يقل بالثمن استباحا وخل الحمام بنظر ان كان للمحامي يباي
 يحفظ الثياب البصير المحامي يضمن الثيابي مثل ما يضمن المودع لانه
 استحقاق الثيابي دلالة وان لم يكن يضمن المحامي لان وضع الثياب
 على اي عينه استحقاقا منه دلالة وعرفا **ولو قال** الادل لصاحب
 الحمام اين اضع ثيابي فصار صاحب الحمام الى مكان يضمن المحامي ما يضمن
 المودع دون الثيابي لان هذا استحقاقا من المحامي نصا فصار صاحب
 الحمام مودعا فضمن ان كان المحامي قعد لا يخله لعله ولو وضع الثياب
 محض من المحامي فخرج اخر من الحمام وليس ثياب غيره وصاحب الحمام
 لا يبري الزنا بيا فيه ام لا سخر خارج صاحب الثياب فقال ليس
 ثيابي فقال المحامي رجل خرج من الحمام وليس ثيابي وظنفت الثياب
 ثيابه صير المحامي لانه ترك الحفظ ولو وضع ثيابه محض من المحامي سخر
 خارج فوجد المحامي ثيابه قد سرفت ثيابه بنظر ان نام قاعا لا يضمن
 لانه جيب تارك الحفظ وان نام مضطربا **ولو دخل** رجل حماما
 بدائنه وقال لصاحب الحمام اين اربط فقال هناك فربط ورجع
 فلم يجد دابته فقال صاحب الحمام ان صاحبك اخرج الدابة وليس

جواب

وضع ثيابه في الحمام



صاحب صم صا حب الحان لان قوله اين اربطها استحقاق من صاحب
الدلالة على ان صاحب الحان اي موضع الربط فقد اجابه الى الحفظ
نصار مودعا **قول** الفصح وانفق لم يرد رجل ان اخذ ثم تركه ولم يكن
المالك حاضرا يضمن لانه لما اخذ بعد النظم كحفظه ولا لانه ليس له
حافظ فالظاهر من حال المسلم انه ليس يحفظ مال غيره وصيانته عن
الصبياع فيضمن بترك الحفظ وان لم يأخذ ولم يرد من منعه لم يضمن لانه
لم يلزم كحفظه فلم يضمن ما دكا للحفظ وان كان المالك حاضرا لم يضمن
الوجهين لانه لم يلزم الحفظ ولا لانه لم يتركه **قول** كسر كسر الحان
وعبد المادون **قلت** وفي المحيط او عبد مكرم معتزل عن منزله لانه
الصبر صان اذا كانا شريكين فوضع عند احدهما ودفعه فوضع في كسبه
او صدوقه واسر شريكه كحفظه كحل لكسر فضع لم يضمن لان كل احد
من الناس يحفظ ماله لشره وجموده فصار تيد في الحفظ كيد **قول**
لا يصدق الا بيمينه قال في المبيد هذا قول اي يوسف وموسى قول
اي حصة فلما خرجها المودع من بين الى يد غيره او امر غيره باستلامها
او تقضيها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك الا بيمينه
فان لم يكن له يمينه كان له ان يحلف المودع **قول** وفي المحيط لو قال المودع
الي احسن **قلت** وفيه واذا وضع المودع في الدار وخرج والهاب
مفتوح في سارق ودخل واخذ المودع فانه لم يكن في الدار احد
ولا في موضع سماع المودع المحسن يضمن لان هذا يضمن **سوق** فام من
حان يمينه الى الصلح وفي حانوته ودائع بضائع يمينه لا يضمن عليه
لانه غير مضمين لما في حانوته لان جيرانه يحفظونه ولا يكون هذا ايداعا
من الجيران ليقال ليس المودع ان يودع بين هذا مودع لم يضمن المودع
قول هو ضامن عند اي حيفه **قلت** احنا قوله الابام المحبوبي
والسوق الموصلي وغيرهم **قول** ولا يضمن مينا قلنا لا نسلم بل يضمن
في الباقي لانه يحفظه للمالك ويذهب عنه ويمتلكه صفة الامين **وصار**
كما لو كان في يمينه ودعواته يا مينا حان فانه لا يجب حان الا حرك اذا
ملك من غير فعله وجب يمينه **قول** فالاول ضامن عند اي حيفه واحنا
قوله الابام المحبوبي **قول** له ان حكم المودع الى الجرح وفي شرح الفالح
وجه قوله **قول** عليه الصلح والتم على اليد ما اخذت حق يرد والمراد بهذا
الاخذ هو الاخذ الموجب للضمان لان معنى قوله عليه الصلح لو سلم على اليد
اما ان يكون معناه عليه اتم ما اخذت او ضامن ما اخذت والا فلا يكون
الا في الضمان وما في معناه لان المودع لا اتم فيه ولا ضمان والمودع
اذا خالف في المودع فقد اخذ لنفسه فيكون المالك لا فلا يضمن الابا لرد

ع

كما اذا وجد المودع المالك **وقوله** اي يحفظه للمالك يريد به استحقاق
ما لزمه من الضمان فلا يضمن منه لان بعد البعدى ظهرت حجة نفيه
واستغنى عن الدلالة فلا يضمن من قبله وقيل ما على المشتري حرا اذا استلم
الدابة الى مكان معين ثم جاوز ممر عاد اليه فانه لا يضمن **وقوله**
المستجير فانه امين فصر يضمن الامانة باحسانه ولان المالك انما يرضى
به لعلته ظنه بانما نته فاذا خاف لا يكون راضيا به فالرضاء به في الا
لا يدل على الرضا به بعد وجود الحان به فلا يكون حافظا لانه لا يرضى به في الا
ولا دلالة فيضمنه اذا ملك كما في الجرح **قول** ولنا الى اخره والجواب
عن الجرح ان الجرح ردة الامر بعينه لان اي احد يملك نفسه والمالك
لا يكون مائورا ما يحفظ للملك من جهة عين والدليل عليه اوامر الشرع فان
الجرح يرد حتى تكفر والحالات فيها ليس يرد وفي اوامر العباد كذا
فان من وكل رجلا ببيع عينه بالثمن فباعها بغير ثمنه وشتم فانه لا
تسقط الوكالة مع تحقق الحلات مع ان الوكالة تجازي عن غير لازمة الايد
واما المشتري حرا اذا جاوز بالذات من اصحابها من قال ان كان ستم
داميا وجانبا يبرأ عن الضمان وان كان استمها فداميا لا يبرأ
لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعقد اليه
لا يعود العقد بينهما **اما** منا اذا عاد الى الوفاق فقد عاد كحفظ
في المدة المأمور فيها بالحفظ ولو سلمنا ولكن سمر الموقوف عليه لما مع الى
ذلك المكان وبالحا وون نفوت المنفعة على وجه تسليم اعادة ذمة اما
اعادة الحفظ غير مستحيل لان الحفظ صفة للذات صبق بقدرها اما
المنافع متلاشي لا ينعقد فلا ينعقد العود فيها وما عدا هذا جواسه
ما ذكرنا **قول** او محمد الى اخره قال في المداية فان طلبها صاحبها
يجرد من ضمانه لانه لما طلبها بالرد فبعد عنه لم يحفظ بعد ذلك هو
بالامان في غايته كما نفع فيضمنه **قول** ثم اعترف لم يرد الضمان فان
في المداية فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان لانه نفع العقد
اذا المطالبة بالرد دفع من جهة الجرح فصح مرجحة المودع كجود الوكيل الوكا
وجود احد المتعاقدين البتة فتم الترفع بينهما او لان المودع ينفرد
بعمل نفسه محضه من المستودع كالتوكيل بملك عزل نفسه محضه الموكل
واذا ارتفع لا يعود الا بالجد يد ولم يوجد ولم يستدل ان رجلا
يسوق وقال في المحيط هذا اذا انكر الايداع الى اخره وطاهر ان مرجع
الاشارة لمصلحة الكتاب وليس كذلك مصلحة الكتاب بل الاصل
وذكرها صا حيا المحيط عن المشتري وفيه اذا حيا المودع كما هو في
من الكتاب وكما نقلناه عن المداية وما ذكر في المحيط فيما اذا وجد الايداع

بند

اع
جرح

له

وليس في مسئلة الكتاب انه بعد الاعتراض ادعى الصبياع وما ذكره عن المحيط
 في اذا ادعى الصبياع بعد الاعتراض **وقد** عقد صاحب المحيط للمحيط
 صلتا فقال فيه ولو وجد الوديعه فاقام المودع البيعة على الوديعه
 واقام المودع بيعة انها ضاعت ضمن لانه لما ثبت الوديعه بالبيعه صار
 المودع بائنا صامت لا لانه امتكك لنفسه فصار غاصبا واليهود
 شهدوا بالهلاك مطلقا فيجوز ان يكون الهلاك قبل الجحود فلا يصح عليه
 ويحتمل ان يكون بعد فعله الضمان لان هلاك المضمون بوجوب تالكيد
 الضمان لا سقوطه وقد ربح الشك في سقوط الضمان بعد وقوعه فلا
 يسقط بالشك ولو اقام بيعة على الهلاك قبل الجحود فيقبل ولم يصح مذكور
 في الاصل لان الجحود لم يصح من قضا مكذبا لنفسه لانه لم ينكر له ايداعا
 اصلا بل انكر كون الوديعه عنده فانه قال ليس لك عندي وديعه وهو صادق
 في ذلك لان الوديعه بعد الهلاك لا يكون عنده كمن انكر الدين ثم اقام يده
 التيبيته عليه ثم اقام المدعى عليه البيعة انه اوفاه او ابراه لقبيل بيعة ولا
 يكون من قضا في انكار الدين لانه لا يكون عليه دين متى اوفاه **عني لو**
 انكر الايداع اصلا بان قال لم تودعني ثم قال اودعني وكنيت ملكك
 لا تقبل بيعة على هلاك قبل الجحود ويضمن لانه يصير من قضا لله عوي
 والمناقضة تمنع صحة الدعوى وهذا مما ياتي في حيلة التارح مسئلة الكتاب
قال وكذلك لو قال المستودع اعطيتك قد جحدتها قضا رضا منها
 ثم اقر بها وادعى هلاكها وملاك المضمون بؤكد الضمان ولا تسقطه
 ابني فترك ان زح تعلل المسئلة وجا بالاشارة الى خلاف من يله
فسرع لو قال المودع حلفه ما ملكك قبل ان اجد خلف على العلم
 قاله في المقيد **بيع احرم** مات المودع ولم يعرف الوديعه بعينه فيها
 حلفه في دين بركسته على صغر ما **قوله** ولو تصرف بها فزع
 بطيبه له من خلاف ما في المنظومه **حيث قال**
 • والريح في وديعه الانسان • بطيب للغبيل الضمان •
 فالطيب يستت اد الضمان لا بسبب التصرف وعلى ما في النظم شرح
 التارح حيث قال اذا ادعى الضمان او سلم عينه الى اخر **قوله** له ان
 شرط طيب الريح الى اخر هذا الدليل حلالا لا عوي لان الدعوى ان
 الطيب يستت اد الضمان وهذا الدليل يقول ان الطيب بسبب لزوم
 الضمان وهو مخالف ايضا لما اخبرنا عليه حيث قال لا يصير ملكا له
 ما اذا الضمان الى اخر وفي ذلك ما استدلل به في شرح المختلف قال
 انه ملك ذلك ما اضمنا مستندا الى وقت البيع ولهذا فقد سبغ فيكون
 الريح حاصلا من ملكه بطيب له **ولو** امتري بها ما كولا وقد علم محل

له ان ياكل قبل اذا الضمان **قال** ولما ان هذا ربح حصل له كسب
حيث فانه ممنوع من بيع الوديعه والتصرف فيها لبقائه على ملك
 المودع الى حالة البيع والريح الى صلب كسب حيث سبغ له التصديق
 ولان المودع عند البيع غير المتري انه يبيع ملكه لنفسه وهو كاذب في
 هذا الاخبار والكدب في التي ربح بوجوب التصديق قال عليه الصلوة
 والسلام ترا معسر التجار ان صدقتم هذه حصة اللغو والكذب فتسبون
 بالتصدق فقلنا بالتصدق بالفضل لهذا الكذب ولان عدم الملك في
 ابراء الجبوت فوق عدم الضمان والملك كان معدوما حالة البيع حالة
 التصرف فيوجب الجبوت ولان يثبت الملك ما اذا الضمان فحلف فيه
ثم قال لا يثبت الملك لقول يستمرم الا تنقاع جزما **ومن** قال يثبت
 الملك جزما مستندا الى حالة اذا الضمان قال يثبت الملك في الريح
 ثم اختلف القائلون بمدى المقالة في طيب الريح فاحل يثبت على تقدير
 واحد واخره يثبت على تقديرين وما ثبت على تقديرين يكون اعلنت
 وجودا **ونقول** اذا اجمع المحرم والمبيع ربح المحرم احيا طالحا لم يثبت
 المشهور **قوله** بمره يظهر في اذا وقع الى اخر **قلت** هذا فيه نقص
 اشكل مستببه وذلك انه لم تذكر اذا الضمان ولا طيب عنده الا به
 والذي ينبغي به نقص هذا انه قال في شرح المختلف وبحر المذهب
 في ذلك ان الوديعه ان كانت دراهم او دنانير او سبي من الجبل والمورد
 فانفق المودع منها طائفة في حاجته كان ضامنا لما انفقه اعتبارا
 للمعوض بالكل ولم يضمن ما بقي لانه حافظ فيها تولى له لان السعصع
 لا يضمن فهو غير له وديعتين انفق احدهما فان الاخرى بنوعه على ما
 كانت فان جاء بمثل ما اجد خلط بالمال في حصارها منها مجبر لانه خلط
 ما له بالوديعه وذلك موجب للضمان فان افق انك صرت بالخلط
 ضامنا بجميعها فباعتها ثم جارت الوديعه وضمنه فمعه ذلك وفي
 الحسن فضل قال يثبت له الريح الذي هو حصة ما خلطه من مال لانه
 ربح حصل من ملكه وتصديق حصة الباقي من الوديعه في قول ابي حنيفة
 ومحمد رضي الله عنهما **وفي** قول ابي يوسف لا يتصدق بمتى منقصر هذا
 التارح ثم جارت الوديعه فضمنه ذلك **وفي** فتاوي قاضي خان
 استري بالدرهم الوديعه ان اضاف السرا الى الوديعه وتقدمها
 تصديق بالريح على ما لم يضمن اليها لكن تقدمها او اضاف اليها
 وتقدم غيرها لا يتصدق بالريح في قولهم **قوله** لان المقارنة مملكة
 الى اخر وزاد وقد قال عليه الصلوة والسلام المسافر وماله على قلت
 الاما وفي انه تعالى ولهذا كان اذا فاه عن السفر لا مملكة ولو كان

الحفظ معتدا دائما على عمل به **قوله** اذا قال له لا تسلم الي زوجك لم
البر فانه لا يضمن **قوله** او رد المصقول على الاطلاق الى اخره **قوله**
المصنف تبع صاحب النظر وهو كذلك او رد وهو الذي ذكره القدر
في التفرع وذكر ان قول محمد رواية مسامحة **والدين** ذكرها هذا
على هذا الوجه او ردوا على الناظر انه كان حقه ان يرد هذه في باب
الذي مختص كل واحد فيه بقول وقد اختلف المتأخر في حكاية قولها
فعلى الميسر ان عند اي يوسف ان كان له حمل وموتة لا يجوز المسامحة
وان لم يكن حيازت وقال محمد ان قربت المسامحة جازت المسامحة وان بعد
لا يجوز **وفي** المحبط جعل هذا قول اي يوسف وقال انه عرفت في شرح
اي مع بها لا حمل له وموتة قال محمد يجوز المسامحة **وفي** له حمل وموتة
لا يجوز المسامحة طالت المدام قصر **قوله** لما ان الوديعه الى اخره
كان حقه ان يقول هذا على راي المصنف واما على ما في المحبط فتد
الدليل لمحمد ولاي يوسف ان هذه الدلالة معدومة في اذا كانت
المسامحة قربة لا بما يلحقه من الموتة تسير والموتة التسير ساقطة
الاخبار عرفها وهذا لو نقل الوديعه في المصنف محله الى محله لم يضمن
وان كان يلحقه موتة تسير وهذا الوجه لمحمد على رواية الميسر
ولم تعرض كتاب الشافعي **واجاب** عن شرح العالم بان الحديث
ورد لبيان الحال في ذلك الزمان لعلمنا للكتاب **الآمر** انه عليه الصلوة
والسليم اخبر عن الامور بعد ما قال صلى الله عليه وسلم يوسف ان يخرج
الطبيعة من القادسية الى مكة لا كانت الا الله والدين على غم
قوله يلزم المودع مؤنة الرد **قلت** ذلك ضروري الحفظ فلا يباي به **قوله**
مقصود المالك وعرضه المحبط في المصنفات مع المعناد وموافق عند
ارادة اخذ الوديعه **قلت** عنه جوابات احدها ما ذكرنا ان امر
مطلق يجري على الاطلاق **والثاني** انه لو كان هذا عرضه ومقصوده
لعينه ونص عليه فلم يضمن عليه ذلك منه على راد مطلق الحفظ لانه
لا يجوز منع المودع من التفرع لسبب الوديعه ولا يجوز ان يقال له او عفا
لانه يلزمه الضمان صحت السفر فخلصا **قلت** لا تنافي هذا على مد
الشافعي رحمه الله فانه يقول اذا اراد المودع السفر ولم يكن صاحب
الوديعه ولا وكيله سلم الى الحاكم فان لم يكن هناك حاكم سلم الى امير
وامتدل على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم كانت هذه فواع يمكنه
فما اراد المجمع او دعاه عند ام ايمن وخلف عليه رضي الله عنه ليردها **قوله**
لما ان الحاضر الى اخره وزاد بعضهما **وقال** ان لخاصة ان ياد نصيبه من
المكيل والموزون والدراسم والدنا يسر مع عينه شريكه فذلك يجوز لمن

عند الوديعه ان يدفع اليه واجيب عن مدا من قبل الامام بانه لا يلزم
من كونه يتمكن من اخذ ذلك بنفسه ان يكون للمودع ان يدفع اليه الا ان
ان ضا حب الدين اذا طالت المودع نقض دينه من الوديعه لم يوسر
المودع بذلك ولو طفر هو به وكان من حسن حقه كان له ان يخلع **قوله**
قوله لما ان المالك الى اخره او رد عليه ان المالك لو رضي به يحفظ كل واحد
منهما بمحضه لما استوفى فاما رضي بامانته لا بامانته احدهما **قوله**
بانه لما علم ان الواجب لا يمكنه ملازمة الوديعه لئله وان كان راضيا
بامانته كل واحد منهما على التقراده **وصار** مذكورا وما لا يقسم سوا قبل
ما لا يقسم لا طريق لحفظه الا هذا **امنا** ما يقسم فمكن ان يحفظ كل واحد
منهما نصفه بنفسه وليس في عبالة **واجب** بان القسمه غير لازمة
لها لانه لم ينص عليها وانما جازت لها بتيسير **قوله** له ان المالك
امرهما بالخط الى اخره لا يخفى ما في هذا من القصور عن المطلوب وقال
في شرح المختلف له ان الدافع ترك الحفظ الملتزم بعقد الوديعه مع
تمكنه منه صلبه الفضان وما ذكرنا من الرضا **قلت** المصنف به حفظه
فاما المالك بان والقسمه فضررون والضررون تندفع بالقسمه فيها
نقسه وما لم يباي فيما لا يقسم فلا يجوز بالوضع **قوله** ولا يضمن الصبي صلا
اي سوا كان حرا وعقدا **قوله** ولو تلف في ايديها الى اخره قال في التحق
ومترك الحفظ بان ذلك رقا لا يضمن بالاجماع ولو وجد صاحب مال
ماله بعينه عندهما اخذ عندهم **قوله** والمراد من الصبي الذي يعقل
الى اخره لم اقف على هذه المسئلة في كتاب الوديعه من الهداية وقد ذكر
صاحب المحبط المسئلة ولم يذكر هذا المذكور هنا في كتاب الوديعه
قوله وليس على القيد اليان ضامن هذا موافق للنظر **حيث قال**
بضم الاول اذ عتقيدا وما على الثاني ضمان ابتداء **وفي**
المختلف قال ابو حنيفة في اي مع الكسر رجل اوقع عند رجل عبد مجبور
عليه فاودع القيد عند عبد مجبور عليه تلك الوديعه ضلكت عند الثاني
ليس له ان يضمن الاول حتى يعتق وان اراد بضمير الثاني فله ان يضمنه
في الحال لانه مستهلك مال الغير بغير اذنه ورضاه فصار هذا المال
وما سواه من الاموال سوا **ولو** استهلك غيره هذا المان يضمنه في الحال
فذلك اذا استهلك هذا المان **قلت** هذا تصرف في عتاقه ايج مع
ملفظة لم يضمن واحدا منها للحال قال في المحقق يوقه هذا ما لمعول
عليه **قوله** وعند ثالث الى اخره وعلى هذه الوجه يخرج ما اذا اودع
عند رابع والرابع عند خامس **كتاب** **القاربه**
قوله ونفسه المسته المين في غير عوض لان المعبر منطه على خصيل

حد

يق

المتافع وصره الى نفسه على وجه الاستمرار عنك وما كان كذلك فهو بملك
 كما في الامتياز ولا يملك لو لم يكن تملك في محله لما افادت ملكا في غير
 محله كما اذا اضاف الى الامتياز ان العبد في غير محله لا يكون العمل به
 في محله ولذا منع بلفظ التملك فملكته منفعة ادى من بها
 ونحو **قوله** وقال الكرخي في اباحة المتافع لان تملكه مع ابعاله غير
 جائز **قوله** بملك هذا بل قال لا يملك بلفظ الاباحة ولا يستمر
 فيه ضرب الملك ومع ابعاله لا يبيع التملك والاباحة مع بعضها وكذلك
 يعمل فيه الهبة ولا يملك الاجارة من غير حتى اختلف جواب الى جواب عن بعض
 فقالوا لفظ الاباحة استعيرت للتملك كما في الاجارة ولا يحتاج الي
 ضرب الملك لانها عقد غير لازم وبلا عوض واجبة ولا يعنى الى المتافع
 فلا يكون صابرا ولان الملك يثبت بالتبضع وهو الانتفاع وعنده ذلك لا
 جه له والهي منع عن حبس المتافع فلا يتحصل المتافع على ملك المتغير
 ولا يملك الاجارة له فغير رباوة الضرر ولما اقتصر السارح على التعليل
 ما يحل له ذكره فيها لا غير ونحن ابقينا على جميع ما ذكره ولم نترفع نظره
 الا مستدال فذكرها ما ذكر السارح فصلا **قوله** وملك المتافع
 عوض مع جهل له بما يربى الاجارة **قلت** يقال على هذا لا تسلم ان
 المتافع مجهول في الاجارة لما صرحوا فيها من ان يبيع معلومة بالملك
 الى اخر ما ذكره وايضا ذلك والله اعلم وقيل لا يملك ان الملك في الهبة
 بلازم حتى يملك المتغير الرجوع وان وقت في ذلك هذا تفسيرها **واما**
شرطها فقال في المجهول متكون المتغير قابلا للانتفاع وحلوا الاعا
 عن شرط العوض حتى لو شرط العوض في الاعارة لصير اجارة لا تسلم
 صارت ملكا للمنفعة بعوض وهو تفسير الاجارة **واما** علمه فالعارة
 اما **قوله** لان المتغير الى اخره متنازع كونها تملك لا دليل
 والدليل ما قدمته وان رجح استدلالا لم يلف ولم يستدل للمد
قوله صارت عارية فلا يكون له الا المنفعة المتناهية وصار كما اذا
 امتنعا رابته بفعلها او سببا محلي بملكه **قوله** وقال السارح في
 بعض اذا اهلك في غير حالة الانتفاع **قوله** هذا اذا كانت العارية
 مطلقة **قلت** جملة الكلام ان العارية على اربعة اوجه اما ان يكون
 مطلقة في الوقت والانتفاع جميعا او يكون مقبلة فيهما او
 يكون مقبلة في الوقت مطلقة في الانتفاع او على عكسها اما اذا كان
 مطلقة فيهما بان امتنعا رد اية او نوبا ولم يبين الوقت والامر يستعمله
 فله ان ينفع اي منفعة شاء في اي وقت شاء وله ان يركب ويلبس غير
 عملا ما اطلاق العقد لان حصة الانتفاع لم يكن متعينة في العقد والمنفعة

ط

ن

فاذا عتق غيره في اللبس والركوب فقد عتق حصة الانتفاع وغير
 المنفعة ايضا فملك ذلك باعتبار التبعين لا على انه تملك الا بالمنفعة
 للركوب واللبس لا يملك ان يعين غير لفتاوت الناس فيه حتى لو ركب
 ذلك بنفسه ضمن سكره اذكر البردوي وقال خواهر زاده لا يضر لانه
 لما ملك الاركاب فيكون املك للركوب والاول هو الصحيح وانما صحت
 الاعارة المطلقة لان الاعارة مع جهل له الملك كائنا واما
 اذا كانت مقبلة فيهما بان امتنعا ركبيا يوما وتبين ان يستعمل بنفسه
 فهو على وجهين ان كان البس ثوبا وتون في استعماله كالركوب واللبس
 فليس ان يركب ويلبس غير لان المالك رضى بلبسه وركوبه حيث شاء عليه
 دون غير وصار اركاب غيره والباسه بغير اذن المالك فصار عارضا
 وله ان يعير غير المحل لان الناس لا يتفق وتون في المحل والمستعير ان
 يعير ما لا يتفق وت الناس فيه وان كانت شيئا لا يتفاوت كسكنى الدار
 واستخدام العهد فله ان يعير غير لانه اذا لم ينع المتفاوت فبطلت
 التقييد ما سئفا به وما لا يدين فيه يلعنوا وكذا اذا كان للمحل الا اذا
 كان خلافا الى مثل ذلك او خير منه كان امتنعا ركبيا ليحل عليه عتق
 محلي ثم الخطه فله ان يحل عليه عتق محليهم من حطة اخرى او امتنعا ر
 ليحل عليه حطة بنفسه محلي عليه حطة على مثل ذلك فلا ضمان عليه
 وكذا اذا محل عليه عتق محليهم من السجيرة واما اذا كانت مقبلة
 في الوقت مطلقة في الانتفاع بان امتنعا رد اية يوما ولم يستمر محلا
 عليه فله ان يحل عليه ما شاء في اليوم لانه مطلقة في المحل مقبلة في
 الوقت والمطلق يجري على اطلاقه والمقيد على تقييده فان اسكرت
 بعد الوقت ضمن قبل هذا اذا انتفع بها في اليوم الثاني لانه
 اذا انتفع بماله يدخل تحت العارية بضمن فاما مجرد الامساك دون
 الانتفاع لا يضمن لانه امانات في يده كالمودع اذا امسك بعد مضى الوقت
 وقبل بضم الامساك بعد مضى الوقت وان لم ينتفع بها لانه امسك ما كان
 غير لنفسه بغير اذن صاحبه لان الاذن موقوف وان امسك لنفسه لانه
 انما تمكن من الامساك بالقبض الاول وما بالقبض الاول كان ممكنا لنفسه
 بخلاف المودع لانه عسكه للمالك لان القبض السابق كان للمالك واما
 يمكن من امساكها بالقبض السابق واما اذا كانت مطلقة في الوقت مقبلة
 في الانتفاع بان امتنعا ركبيا حطة فله ان يحل الخطه متى شاء
 مراعاة المقيد في قبضه ومراعاة للاطلاق فيما اطلق **قوله** ويختلف
 امانه ومكنا روي عن علي بن مسعود قال لا يلبس على يومين فمان
 وبه قال الحسن البصري وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ووافق

ين

منه

اصحابنا سعيان التوري واسحونين لا موبه ومن المتذر وظا
 فتاده ان سطا الضمان فهو كما سطر والا فلا ضمان عليه وقال مالك
 رحمه الله ان كانت العامة مما يظهر هلاكها كاله قنق والحيوان وما
 اشبه ذلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى وان كانت مما يخفى كالبها
 والحمل ويحوز ذلك فهو ضمان من الا ان يصيبه امر بعد رقبه كما يحرق وغيره
 مما لا يمكن دفعه **حديث** العاربه مصفونه رواه ابو داود والنسائي
 من حديث صفوان اعصابا يا محمد فان لابل عاربه مصفونه روي الاربعه
 من حديث ابي امامه العاربه مردوده **قوله** وقالوا وكتبنا لني
 صلى الله عليه وسلم في عهد بني حمران وبعاربر سبي فملكك على ايديهم
 فضما لله على رسل وقال صلى الله عليه وسلم على ايدي ما اخذت حتى ترد
 والاخذ عادة يطلق على ما ياخذ الانسان لمصلحة نفسه وذلك يحق
 في العاربه ومن جهة المعنى انه قبض مال الغير لمصلحة نفسه لا على استحقاق
 نعمه فكان مضمونا عليه كالمقبوض على يوم السر والمنتقض وهذا
 لانه لما لم يثبت لهذا العقد استحقاق تسليم العين عرفنا انه مقصور
 على المنفعة لا يتعدى الى العين فصارت حق العين كان القبض حصل
 من غير اذنه بخلاف الاخير لانه سمر بعدى الى العين حتى تعلق به استحقاق
 تسليم العين بخلاف الوديعه فان المودع ما قبض لنفسه وانما جهز
 لمصلحة المالك ولهذا لم يكن عليه مؤنة الرد وقبض العاربه بوجوب ضمان
 الرد حال قيام العين فوجب ضمان العين حال هلاكها كما في الغصب
 بقرره ان ايجاب ضمان الرد انما وجب لانه يسقط به ضمان العين عن
 نفسه لانه لما لم يملكه ضمان الرد فلا يسقط ذلك عنه الا برد العين حال
 قيامها او رد القيمة عند التجزئ من رد العين ليصير بذلك مودعا لما لم يملكه
 من ضمان الرد بخلاف ما لو تلفت العين في حال الاستئجار لان فعله
 في حال الاستئجار منقول الى المالك فانه يستعمله بتسليطه حصل
 به الرد معني لان يملك في هذه الحال كيدن ويجوز ان يكون العين مضمونه
 عليه ويبرأ من الضمان بفعلها بشرط تسليم المالك كما لو غصب من عين
 شاه فقال له المقتضوب منه صرح بها فان هلك قبل ان يصرح بها ملكت
 من ضمانه وان صرح بها لم تضمن شيئا **حديث** ليس على المستعير غير المغل
 ضمان رواه الدارقطني وصنف سند وتقدم لنا ان التصغير غير المبرم
 لا يقدح فالنبي عليه الصلوة والسلام نفي عنه الضمان عند عدم الاحتياط
 ولم يوجد الاحتياط فلا يجب الضمان ومن جهة المعنى انه قبض العين باذن
 مالكه لغرض الانتفاع فلا يجب عليه الضمان كالعين المشاع والمعني
 فيه بمرافقة ايجاب الضمان لا يكون الا بحران ما فوته على المالك ولم

ق

حصل القبض باذنه لم يكن مضمونا عليه الا يري ان القبض في كونه مضمونا
 للضمان لا يكون فوق الاملاات سحر الاملاات باذنه لا بوجبه الضمان لا بوجبه
 اولى ولا يجوز ان يجب الضمان ههنا ما عدا العقد لانه عقد تبرع فلا
 بوجبه الضمان كالسنة والدليل عليه انه لو هلك في حالة الاستعمال
 لا يجب عليه الضمان ولا يقع ان يجعل تحمله فيها كعمل المالك لانه
 انما استعماله لمصلحة نفسه فاحتمل وانما لم يجب الضمان لوجود الاذن
 من المالك في الاستعمال فكذلك اذنه في القبض فان قيل يحكم الاذن
 في الاستعمال بجعل استعماله كاستعمال المالك فذلك يحكم الحكم الا
 في القبض بجعل قبضه كقبض المالك ووجوب ضمان الرد عليه لم يكن
 قال بل لان منفعة النقل حصلت له ولهذا يوجب مؤنة الرد على
 الموصي له بالخدمة وامتناع الضمان العين فانما يجب على من يوظفها على المالك
 بعينه كما لو صبت ولم يوجد ذلك اذ القبض كان باذنه والقبض على
 سحر البهائم كان مضمونا ضمان العقد والاذن بغير ضمان العقد
 لان المالك هناك ما رضى بقبضه الا بجهة العقد فقي ورا العقد كان
 المقبوض بغير اذنه والمستفرض كذلك انما كان مضمونا عليه بالعقد
 والاذن بغير ضمان العقد **قوله** قبض العين لا على استحقاق تقدم
 ذلك نعم ولكن قبض العين حق والموجب للضمان هو القبض بغير حق
 وكما ان الاملاات باذن لا يوجب الضمان فالاذن في القبض كذلك بل
 اولى والمراد من قوله عليه الصلوة والسلام العاربه مصفونه يعني ضمان
 الرد لانه جعل الرد صفة للعين وحقيقته في ضمان الرد وقيل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ ادع صفوان من غير رضاه ولهذا قال اعصبا
 بالجمد وانما اخذها من غير رضاه لانه كان تحتها الى التلاح وبما ح
 للائمة ذلك عند الحاجة وقيل ان الذروع كانت عند وديعه الاملا
 ملكه فاستغارها ما جنة والعاربه من المودع مضمونه وقيل اشراط
 الضمان على نفسه لصفوان بطيها لقلبه وكان جريها يومئذ لتسليمه
 الى الاسلام ولما رجع النبي صلى الله عليه وسلم وقد قبض بعض الذروع
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت ضمنا لها لك فقال لا انا اليوم
 في الاسلام ارجع مني بالامس وهذه الزبادة دالة على ان الضمان غير
 واجب اذ لو كان واجبا لما شاور في ذلك بل ضمها اذ النبي عليه الصلوة
 والسلام لا يمنع حقا مستحقا لصاحبه ولا يساوي عليه وقابل من المذر
 في الامتياز واحاديث صفوان اختلفت اسانيدها ومتونها فقات
 في بعضها ان شئت ضمنا لها لك وهذا يدل على ان غير مضمونه استحقاق
 واما الحديث الثاني فالمراد منه ضمان الرد وقد قيل ان الضمان يلزم

ون

بالشرط كما لم يدع علي ما ذكره محمد في المتن والوجه ان المراد ما استعمله
 رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل ما ذكره به الاستدلال يقال بملك علي بدلان اذا
 استعمله واما حديث الثالث فقدم جوابه او المراد من قوله ونقول
قوله ونقول بملكك لانه صريح في العارية وممكنك على هذه الدابة
 وملكك عليها اذا لم يرد لها اي نقول ممكنك وملكك الكسبه لان كلاله
 منها يستعمل في ملكك العين واذا لم يرد منه ذلك عمل على ملكك المباح
 بما اذا ذكره المصنف في **قوله** في كلامه استنباه لان المنفعة
 على ما هو المفهوم من صحاح الجوهري مشتملة في المنة والعارية فلا يكون
 ارادة العارية منها بما اذا لان المشترك موضوع لكل واحد من معانيه
 فلا يدل عليه محازا وانما يوصي القرينة في المشترك لتعين ارادة احد
 معانيه لا لتعيين الدلالة كما في المحاز ولانه قال في باب المنة وممكنك
 علي يدل على المنة اذا نوي المنة ولو كان هذا اللفظ لملك العين حقيقة
 لكان قوله فيه اذا نوي المنة مستندرا لان البينة لا تحتاج اليها في المعنى
 الموضوع له حقيقة انتهى **قلت** لا سلم انه نفهم من القصاص ما ذكر لان
 المنة العطا والعطية تارة تكون بما لا يتنفع به الا بالاستدلال عنه
 وتارة بما يتنفع به مع بقائها وليس هذا المشترك وما قاله مشايخنا
 رحمهم الله ثم ما اشار اليه الصادق الحصادوق صلى الله عليه وسلم بقوله
 المنة مردودة فكما نواستعملونها في ملكك العين فلا يردونك محاسن
 الشرع بردها فيكون لا مستنفا المنفعة **واما** انه قال في باب المنة
 وملكك الى اخره فتشع فيه صاحب المداية وهذا الاستنباه اخر ما
 اورده شرح المداية على مصنفه في هذه المسئلة فبالقوله اذالم
 يرد به المنة مشكل من وجوه **احدها** انه قال اذالم يرد به وكان
 ينبغي ان يقول اذالم يرد به لئلا يخلل التعليل به ويمكن ان يجاب عنه بان
 الصبر يرجع الى المذكور بقوله تعالى عوان جبر ذلك **وثانيها** انه
 جعل هذين النقطتين حقيقة لملك العين ومحازا لملك المنفعة **ثالثها**
 ذكر في كتاب المنة في بيان الفاظه وملكك على هذه الدابة اذا نوي
 نوي بالجلان المنة وغلل بان الحمل هو الاركان حقيقة فيكون عارية
 لكنه محتمل للمنة **وثالثها** انها لما كانا لملك العين حقيقة او حقيقة
 نراد باللفظ بلا بنية فعند عدم ارادة المنة لا عمل على ملكك المنفعة
 بل على المنة انتهى **قلت** ما في المنة اظهر **قوله** لنا ان ملكك المانع
 الى اخره **قلت** كل الدليل من الاستدلال بالقرن وموجبه من الاحكام
 وقد قدمت ما فيه وقد مت لاحقا بنا ما نفيد ان المنافع الكفوت بالا
 في صحة التملك والتملك ضربان في الاعيان فيكون كذلك المنافع في

حيث

الحاجة **قوله** وليس لى ان يوجرا الى اخره فان اجتمع فخطب ضمن لانه لما لم يبنوا
 العارية كان غصبا وان ساء المعبر ضمن المنة جبر لانه قبضه بغير اذن
 المالك لنفسه ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المنة جبر لانه طهرانه اجر ملك
 نفسه وان ضمن المنة جبر يرجع على الموحى اذالم يعلم انه كان عارية في يده
 دفع الضرر العرور وخلان ما اذا علم لانه لم يوجد العرور **قوله** قد رمت
 سقط عنه بالملك من الدس فان سقط عنه كل الدس فان كان فيه الدس
 والدس سواء اوقفه المولى كره ضمن قدرا الدس **قوله** لو ملك نصف المنة
 في يد الميراث يكون المستعير مستوفيا نصف دية **قلت** صوابه ان
 نقول مستوفيا لا مستوفيا فان الاستيفاء انما يكون للميراث على ما لا يخفى
 على احد **قوله** وفي المصطبة لو كان البنا الى اخره **قلت** لفظه ووجهه
 التوازل لو بني فيها حائط من تراب صاحب الارض ثم استرد المعبر
 الارض ليس للمعبر ان يرجع على المعبر بما انفق لئلا يهدم الحائط
 لانه لو هدم لم يصير ترابا والتراب ملك صاحب الارض وهذا التعاليل
 نفيد ان المراد بهذا الحائط ما يمتن به المستعير لا المبنى بالطوب والجوه
 ولما ترك السارح التعليل وسمي ان المراد البنا مطلق **قوله** فان وقت
 الى اخره حاصله انه اذا وقت للعارية ملك معلوم فرجع قبل مضيه
 جاز له الرجوع وعليه ضمان ففي رواية القدوري ضمان ما نقص بالبيع
فان القدوري في التقريب قال اصحابنا لو اعار ارضا للبنا
 والعرض ووقتها فرجع قبل الوقت ضمن ما نقص البنا والعرض بالبيع خلافا
 لغيره كمن قال لا خرمه داري فاجعل في فيها دارا بينا بخلاف ما لو
 لم يوقت لانه لو لم يعرض بل هو غرضه انتهى **وعلى** روايه كتاب الشروط
 اذالم يضر بالبيع الارض بالمستعير باختيار **قوله** ضمن المعبر البنا
 والاسجار قابله على الارض ونزكها عليه وان ساء تلعبها ولا تسلي على المعبر
 وان كان البيع بضر بالارض فاجب ربح الارض ان ساء ملكها على
 المستعير ومن قيمتها وان ساء امره بالبيع ومن له النقصان قال في
 الخيارات لو اعار ارضه للبنا او العرض ووقت له ففعل المستعير ذلك
 بغير رجوع قبل الوقت صح رجوعه لكنه يكره لما فيه من خلف الوعد وما من
 ببيع بناءه وغرسه ولا يضمن شيئا عند رفره وعبدنا يضمن له قيمه بناءه
 وغرسه ولو كان له الا ان يبنا المستعير ان يرفعهما ولا يضمن قيمتهما
 قال السديدي في رواية كتاب الشروط وفي رواية القدوري الى
 اخره **وقال** في السدابع وان كانت موقته فاسترجعه قبل الوقت
 فالمستعير باختيار ان ساء ضمن صاحب الارض قيمه غرسه وبناءه قابلا
 سلبا وتركه عليه وان ساء اخذ غرسه وبناءه ولا تسلي على صاحب الارض

بسط

ح

سما بما يثبت احكاما للمتنعبد الم يضر بالعلم والمصلحة بالارض فان
 كان يضر به فاحتمل ان لا يثبت احكاما له انما استك النبا والعرس بالعلم وان
 متا رضى بالعلم والمصلحة في المصلحة اذا عرفنا هذا فقولنا ان
 في قوله لا ان يرفعها المستعبد استعنا عن قوله بملكها يعني اذ استأ
 المستعبد ان يرفع بناء وغرسته وبقيت بقية بها فله ذلك على
 لما سمعت انه اذا رفع بناء وغرسته لا شي له على المغير **قوله** هو
 الصحيح **قلت** هذا الصحيح ليس بصحيح لانه قول بعض مساج كاري
 والكريم مع مناج العراي على ان المستعبد يملك الابداع والاشارة
 مجديا في الحركات العارضة حيث قال المغير اذا وجد الدابة المستعارة
 في يد رجل زعم انه يملكها فهو خصم فان قال ذو اليد اودعها اليها
 اعزته فليس خصم **وقوله** في الحام مع الصغير فان ردها على يد اجبي
 فخطبت نصن على اننا الاغارة بانفس المدة يصير مودعا
 ومودع المودع نصن بالانفاق **وفي** تحت رات النوارل ولوردها
 في يد اجبي نصن وذلك المصلحة على ان المستعبد لا يملك الابداع قصدا
 كما قاله البعض وقيل يملكه قصدا لانه دون الاعان وعليه الفتوى
وقال في خير مطلق له ان يودع وهو الاصح لانه دون العارضة
 وكذا قال في الكاظم طهرا ان ليس في المصلحة الا تصحيح واحد والله اعلم
كتاب اللقيط **قوله**
 وفي الشرع الى اخره وفي الابداع وامسا في العرف فهو اسم للطفل المسمو
 وهو الملقا والطفل الماخوذ والمرجع عتاده لما انه يولد ويرفع
 عتاده فكان تسميته لقيطا باسم القاصيه لانه يلقط عتاده اي
 يوقد ويرفع وتسميته التي باسم عاقبه امر شايع في اللغة قال الله
 تعالى اني اراي اعرس خسرنا وقال تعالى انك ميت وانهم ميتون سمي
 العقب خسرنا والحي الذي يحمل الموت ممتنا باسم القاصيه كما هكدا
قوله فاخذ واجب قال في المحيط القاطع صغار بني آدم معروض
 عليه ان علم انه متى لم يلقطه بذلك **باب وجن** في مفاز او اوعا
 في بيير او بين يديه سمع صيانه له ودفعه لملكه عنه كمن راى في
 يقع في بيير يترصص عليه خفيته من الوقوع **قوله** حكم عزيمته اي من
 حيث الطاهر وقد روي عن عمر رضي الله عنه مؤخرنا علينا نفقته
قوله بعد فاذنه **قوله** استناب عليه احكاما لاجرار من اهل بيته
 والاغنائى والتدبير والكفاية وغيرها **قوله** ولا يحد فاذف
 انه لان احسان المقدوف شرطا ولم يعرف احصائها لا يعقاد القيد
 عليه لوجوب ائدة على القاذف **قوله** لما روي عن عمر رضي الله عنه هذا

الاصول
 اعادك
 وليس هو

رواه عبد الرزاق في مصنفه وما لك في موطاه **واذا** اراد الملقط
 ان يفرض للقيط ان يثبت المال ضاقيه الى الامام ويذكر له انه الملقط
 والامام لا يفرض بحمد قوله بل يحتاج الى ما يرجح صدق وعقله لئلا
 المال ولا يوقع لبيت المال ووليه اللطاف واذا بلغ فله ان يوالي
 من يشاء الا اذا غفل عنه بيت المال فليس له ان يوالي احدا **قوله**
 احتراز عما قال الطاري اذا امر القاصي بالانفاق ولم يقل على ان
 يكون دين عليه قال شيخ الاسلام في المصلحة روايتان مال سمس الامة
 رحمه الله لا يكون له الرجوع في طاهر الرواية وذكر الطاري عراي بنا امله
 حق الرجوع والاصح ما ذكر في طاهر الرواية **قوله** وقيل لا يخذل الى
 اخره قال شيخنا في شرح المدايه هذا القيل ليس بشي **قوله** وروى
 انه ابنه ثبت نفسه منه سوا كان المدعي مسل او ذميا حرا او عبدا
 حتى لو ادعى عبدا انه ابنه ثبت نفسه منه وكان حرا وسنا في هذه المصلحة
قوله ادعى نفسه دعي انه ابنه ثبت نفسه منه وكان مسل قال في البدا
 وفي الاستحسان انه ادعى امرين بفضل احدهما عن الاخر في الجملة وهو
 والبتعية في الدين اذ ليس من ضرور كون الولد منه ان يكون على يده
 الا نوي انه لو اسلمت ابنته حكمه باسلامه وان كان ابوه كافرا نصفا
 هي ينفعه ولا يصدق فيما يضره ويكون مسل **قوله** وفي الدخيرة هذا
 ادالم يدق الملقط **قلت** هذا اشارة الى غير مروي لان مصلحة
 الكتاب اذا ادعى احد من كثر انه ابنه من غير معارض والذي قال
 في الدخيرة هذا اذا ادعاه انسان دعي موي في يده وسلم ليس موي يده
 فاقام المسلم بينه وبين المسلمين انه ابنه واقام الدعي الذي موي سيد
 بينه وبين المسلمين انه ابنه تصق للدعي ورجح على المسلم حكم يده فابن هذه
 المصلحة من تلك **وامسا** اذا ادعاه الملقط فقيل له دعواه قيا
 واستحقاقا والاصح انه على القياش والاستحسان في القياس لا يسمع
 وفي الاستحسان يسمع **قوله** فان ادعاه انسان اي خارجا عن معان
قوله وان ادعاه معان اي ولم يذكر احد من علامته **قوله** اقامسا
 عليه لبيته الى اخره فلو ادعى نفسه رجلا ن واقام ما البينة ووقت
 بينه كل واحد منهما فان عرف ان الصبي على احد الوصيين قضى له وان
 كان مستق الصبي مستكلا فعلى قول ابى يوسف ينفذ اعتبار التاريخ ونقص
 به بينهما واحلف الروايات على قول ابى حنيفة قال سمس الابنة الحولاني
 ذكر في عامة الروايات انه يقتضى به بينهما وذكر في بعض الروايات
 انه يقتضى لا يثبت تاريخي والصحيح ما ذكر في عامة الروايات **قوله** لما
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقياش هذا حديث متفق عليه

مع

من حديث عائشة رضي الله عنها وأمرها بالحكم مراتب المنكر ولا نه صلى الله عليه وسلم
 من قول عائشة رضي الله عنها **ولفظه** عن عائشة رضي الله عنها أنها
 قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مشركا مشركا مشركا مشركا
 وجهه فقال ألم تترك أن يجزرا نظر النفا إلى زيد بن حارثة وأسماء
 بن زيد فقال أن يذبح الأقدام بعض من بعض **قوله** ولما قول عمر
 رضي الله عنه متوا بهما يركبها ويربها **قلت** روي محمد بن الحسن في
 الأصل في آخر كتاب الدعوى عن شيخ ابن رجلين وطبا حاربه في باب
 بوله في دعياه جميعا بكت في ذلك إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه لئلا
 فليس عليهما ولو بينا بين لئلا متوا بهما يركبها ويربها وهو للباقي
 منها وقال ألم يلعى وغيره في شرح الأخاديب الهداية ورواه البيهقي
 من طريق المبارك بن فضال عن الحسن بن علي عن عمر رضي الله عنه في رجلين
 وطبا حاربه في ظهر واحد في ثوب غلام فارتفع إلى عمر رضي الله عنه
 فدعا له من القافة فاجفوا على أنه أخذ السومة منها جميعا وكان
 عمر رضي الله عنه قايما **قلت** قد كانت الكلمة من رواها على الامور
 والأصغرة الا غير فتوحى إلى كل مشقة ولم أر هذا في الناس حتى
 رأيت بهذا جعله عمر رضي الله عنه لهما يركبها ويربها وهو للباقي
 منها **قلت** في إيراد هذا من هذا الوجه على أنه حديث الكتاب
 نظر من وجوه **الاول** أنه الذي في كتب الأصوات أن عمر رضي الله
 عنه كتب إلى شيخ وفي هذا أنه ما شرب نفسه **الثاني** أنه بخلاف لفظه
 إذ ليس فيه كسبا إلى آخره بل هو في اللفظ والمعنى **الثالث**
 ومنه نقص الجمع أن الأصوات أوردها بهذا لئلا على أن عمر رضي الله
 عنه لم يعبر بها وإن هذا إجماع منكر في عباد ذلك ومما يصرح ما عيار
 القافة فيكون هذا حجة على الأصوات لأنه حديث الكتاب **وقد**
 احتاج الإمام الطحاوي إلى جواب عنه فقال بعد روايته فليس
 مخلوا حكم هذه الآثار من أحد وجهين **أما** أن يكون ماله عوكولان
 الرجلين أذعيا الصبي ومتوا بهما فالحق لها مدعواها أو يكون جعل
 ذلك بقول القافة فكان قول الذي يحكون بقول القافة لا يكون ليولم
 إذا قالوا مؤمن هذين فلما كان قولهم كذلك ثبت على قولهم أن يكون
 عمر رضي الله عنه بالولد للرجلين كان غير قول القافة **فروع**
 قال في المدايع ولواد عاه أكثر من رجلين فعند أي حيفه رسول الله
 عنه بنت اسمه من حمت وعند أي يوسف من بنين وعند محمد بن بليغ
 ولواد عنه امرأة لا تفعل إلا بعينه لأن فيه محتمل للشك على الغير
 ومتوا الزوج **ولو أذعته** أمرتان وأقامتا البينة فتوهمتا

هذا الحديث رواه
 أحمد بن حنبل في مسنده
 ورواه أبو داود في سننه
 ورواه الترمذي في مسنده
 ورواه ابن ماجه في سننه
 ورواه البيهقي في مسنده
 ورواه الحاكم في مستدرسه
 ورواه الألباني في صحيحه

عند أي حيفه رضي الله عنه في رواية حفص بن غنيم لا يكون إلا
 منها وهو رواية إلى سليمان **ولو مات** اللفظ لا تفعل عوق
 أخذ إلا بعينه **قوله** أعلم أن هذا الحكم إلى آخر **قلت** هذا في
 ترجيح أحادي الدعوتين من غير بينة وما ذكر في ترجيح البينة فليس
 هذا من ذلك ليقال هذا وظط باب باب من عدم الآثار والله
 المستعان **قوله** وأكرهه كما إذا ادعاه ذمي أنه ابنه وأدعى مسلم
 أنه عبد من حج دعوى الذي **قلت** ليست هذه القبول ما أراد العذر
 رحمه الله ولا ما أراد صاحب المجمع ولا هي صحيحة في نفسها وإنما صوّت
 المسئلة أن يدعى حروعه أنه ابنه فبفتح دعوى الآخر **وأما** إذا ادّعى
 مسلم أنه عبد فلا تفعل عواه كما يصرح به المصنف وما لا تفعل
 لا يخارص **قوله** وفي المحيط ذكر هذا في المسئلة وليس ذلك
 بهذا بوجه من صاحبت المحيط ذكر هذا في المسئلة وليس ذلك
 أي ذكر هذا مسألة أخرى من النوادر وأراد به نوادر من باب
 وفي خلاصته من الرواية أمثا رافعي حاشا إلى تضعيفه فقال وفي بعض
 الروايات إلى آخره ولا ينبغي أن ينظر إلى هذا في رواية فان القدر لا
 يروون أولادهم من العيلة بل يأخذون أولاد غيرهم ويستعطفون عليهم
 وإنما يربي الصغير من الرتبة ولا يربيه إلا الف وطا يعبه من النسب
 النصاري ينصرون شأن من الأولاد المثلين فالواحد منهم لا يركب
 ولدها إلا كافرا وإن كان من مسلم فربما يجعل عليه زي الكفرة لا عفا
 ذلك وإن علفت به من مسلم **قوله** ففي رواية غير المكان **قلت** قد
 في المدايع والصحيح رواية كتاب الميسر للفيط ومما عيار المكان وقال
 في الاختيار اعتبار المكان بوطها من الرواية **قوله** وفي رواية اعتبر
 الإسلام أي كما يوجب الإسلام أي كان لأن الإسلام يعلوا ولا يعلو
 كلوله قسما الأبواب أحدهما مسلم والآخر كافر يجعل بين مسلم قاتل
 شيئا في شرح الهداية ولا ينبغي أن يعدل عن هذه **فروع** إذا بلغ
 اللبيط كافرا وقد وجد في مصر من مصر المسلمين مجبر على الإسلام
 ولا تفعل استحقاقا **وفي** المدايع إذا كان ملقطه مسل أو كافرا وفي
 الظاهر به هو الصحيح وفي بعضه أن اختلوا في موضع البين والأكفان
 قال بعضهم البين والأكفان في الجبر على الإسلام فقال بعضهم القفا
 لا يجبر على الإسلام وترك على الكفر ما يجزئ وفي الأكفان مجبر على
 الإسلام ولا ترك على الكفر ما يجزئ وفي القفا **حديث** الشيطان
 ولي من أولي له ورواه أحمد بن محمد بن عبد الله رضي الله عنه وأسمه علم

كتاب اللفظ **قوله**

ري
 عي

دها

س

ويشبهان وجدالي اخره زاد في المحيط سوي الجبهوات وفي البدايع وهي
نوعان نوع من غير الحيوان وهو المال الى اخره ونوع من الحيوان وهو ايضا
من الابل والبقر والغنم وغيرهم من الابل ثم قال في البدايع وطائفة
الاخذ احوال مختلفة فقد يكون من ذوات الاخذ وقد يكون من ذوات
وقد يكون خراف الاخذ اما حالة الذب فهي ان يخاف عليها الضبيعة لو
تركها فاخذها لصاحبها افضل من تركها لانه اذا خاف عليها الضبيعة كان
اخذها لصاحبها احب لئلا المثل المتكلم معني كان متصفا **واما** حالة الابل
فهي ان لا يخاف عليها الضبيعة فيها خذها لصاحبها ومدا عندنا وقال الشافعي
اذا خاف عليها الضبيعة بحيث اخذها وان لم يخف شئت اخذها **وزعم**
ان النزل عند خوف الضبيعة نصيبها والمضيق حرمانه فكان الاخذ لهما
ومدا غير شديد لان الترك لا يكون نصيبا بل امتناع من حفظ غير مملوك
والامتناع من حفظ غير مملوك لا يكون نصيبا كالا امتناع من قبول الوديعة
قلت لم يستدل بهذا انا في قال في شرح المصنف وان كان في موضع
لا يمان عليه لزمه ان ياخذها لان حرمة مال المتكلم كحرمة دمه ولو خاف
على نفسه وجبت قصونه فكذلك ماله **وقيل** فيه قولان في الحالين احدهما
الاخذ لقوله تعالى ونوا على اله والنفوس **والثاني** يستحب الاجتناب
الاكمام فاشبهت الوديعة بعتاج الى الانفصال عن اهل الوجوب
كما تروي **قال** واما حاله اخره فهو ان ياخذها لنفسه لا لصاحبها لما روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ياوي الضالة الاضال والمراد
بها ان يصنعها الى نفسه لا لاهل نفسه لا لاجل صاحبها بالرد عليه لان الرد
الي نفسه لا لاجل صاحبها لئلا يفسد عرام ولانه احد مال الغير بغير اذن صاحبه
لنفسه فيكون معني الغصب **قول** اذا استهد الى اخره قال في البدايع
نفسه الا انها د على النقطه ان يقول الملقط يسمع من الناس اني الملقط
لقطة فمن تسدها ندفع على او نقول عدي شي عن سمعهم فقال سببا
او ربه سببا ندفع على واذا قال ذلك سراجا صاحبها فقال الملقط قد
فعلت كان القول قوله ولا ضمان عليه بالاجماع وان كانت عند الملقط
لان اسم الشيء واللفظ اذا كان منكرا ان كان يقع على شيء واحد ولقطة واحد
لكن في ملك هذا الموضع يراد به المحبس في العرف والقانون الا انه من
المحبس والمقصود من التعريف ابطال الحق الى المتحقق ومطلق الكلام
مصرف الى المعاد والمعتاد فكان هذا اسما على الكل بدلالة العرف
والعادة **قول** ويكفي فيه ان يقول من سمعتموه بتسدي لقطه ندفع على
هذا اخذ من محقق ونقصه ولا يضره ان لا يسمى حبرا وصنفه اسما
وليس من كلام قول اي يوسف في اخلافيه وانما هو كلام مستدل كما قد مرته

قول وقال بعضهم اذا لم يستهد قال القدر في القريب الاصح ان محمد
مع اي يوسف وكذا قال في البيضا مع **وي** انما بينه الى قوله لا يكون
صاحبا وتامنه والقول قوله مع ثمنه كوني متعني من الاشهاد كذا
قوله له الى اخره اطلاق بلا حجة وبكيفية ان يقول انه اخذ باذن
السرع فصار كالاخذ باذن المالك **حديث** من اخذ لقطه فليستهد
رواه ابو داود والبيهقي واللفظ له من ما حقه وصح من حبان **قوله**
وفي النوادر المراد نوادر من سماعة **قوله** في الاسواق والسوارع **قلت**
في المحيط التعريف بموالمنا داه في الاسواق والسوارع من
ضام له سى فليطلبه عدي لان المقصود من التعريف وصوله الى المالك
والتعريف في هذا الموضع ابلغ **قوله** هو الصحيح قال في غير مطلوب
والاصح انه لا يقدر في هذه التعريف لانه يختلف قوله المالك وكذا
وقال في البيضا مع وعليه الفتوى **قوله** اي خوف فسادة ثم تصدق به او باطله
ان كان فغير **قوله** وعندك في جهاد بغيره وبغيره منها خولا **قلت**
قال في شرح المصنف وان كان ما وجد في المالك حفظه كالمسبوق وغيره
اي مما ينشأ عن اليه الفساد كالطبخ والخبز والستوانه كغيره ان ياكل
وقبل ان يبيع فان اكل من قيمته من التعريف **وكذلك** في صغار الحيوان
وعرف سببه ثم يصرف فيها لانه ليس له ان يصرف في اللقطة قبل اكله
فاذا اكل قيمته القيمة منه وقيل يعرف ولا يعرف القيمة لانه خازن الاكل
فلم يلزمه عزل النذل كما بعد اكله وخرج فيه قول اخر انه يلزمه البيع ولا يجوز
الاكل واذا اراد البيع دفع الى اكله فان لم يكن خازن ناع بنفسه وحلم بغيره
لانه موضع ضرره فان لم يرفع الى اكله ناع بنفسه ومناك خازن بغيره
انتهى **قلت** الذي يظهر لي الان ان ما ذهب اليه السليفي هو **قوله**
صمن الملقط الى اخره قال في الدجيم حكي عن القاضى في جعفر انه كان
يقول ما ذكر في الكتاب محمول على ما اذا تصدق بغير اذن القاضى اما اذا
تصدق باذن القاضى فليس لملك ان يصمن الملقط **قلت** وقد مر في
هذا في جامع الفتاوى وفي غيره ان هذا ليس بصواب لان تصدق
الملقط بامر القاضى لا يكون اعلى حاله من تصدق القاضى بنفسه ولو تصدق
القاضى بنفسه ثم حضر صاحبها ولم يجر الصدقة كان له ان يصمن القاضى في نفسه
او في غيره نقلا عن السليفي الكبير **وعلى** بان التصديق لها غير داخل في
ولاية الامام والقاضى لانه تصدق بما لا يغير بغير اذنه وانهما لا يملكان
التصدق بما لا يحد من المدايا والامام والقاضى فيهما لم يدخل تحت الاثام
عنه واحد من المدايا انتهى في حفظ هذا في تصرف القاضى **قوله** ولم
يخرج الى عقبه **قلت** ما لك راغى تحقيقه فسي الانفعاع باللقطة

استهلاكا ولذا قال انه ما دون فيه مسرها فهو كالحز ولم يذكر الشارح
جواب علي بن ابي طالب لما لك وعلما ان جابت عنه بان الشرح اذ في الاستماع
لشرط الضمان وضمان الاستهلاك متعلق بضمنه الحزم وما لقيه التحد كسائر
المتعلقات وفي هذا الفرق بين ما قيل اقول وتجدد وقبل العلم وتجدد ولا
يبدفع الضمان فيه بعد ارجح **قوله** وفي النواذر لو انفق في ابي جري **قوله**
مذا بصرف بقصر لفظه لو وجد لفظه فعرها فلم يجد صاحبها فموقعها
والفقير ثم استمر لا يلزمه ان يتصدق على الفقير مثل ما سبق لانه وضع لفظه
موضعها فلم يضمن وقال في الظهيرية والنجس بعلامه السنين ومن وجد لفظه
عرضا او نحوها فعرها فلم يجد صاحبها فعرها والفقير على نفسه ثم اصاب
مالا لا يحب عليه ان يتصدق على الفقير مثل ما سبق من المختار لانه
وضع لفظه بوضعها لفظه فلم يضمن وقال في الظهيرية والنجس بعلامه
السنين **ومن** وجد لفظه عرضا او نحوها فعرها فلم يجد صاحبها فعرها
والفقير على نفسه ثم اصاب مالا لا يحب عليه ان يتصدق على الفقير مثل
ما سبق من المختار لانه وضع الصدقة موضعها **حديث** ابي جري رواه
احمد ومسلم والترمذي والنسائي في حديثه وانما لفظه فان جابت صاحبها والا فجمع
لها **قوله** او انه كان من الملبس سير حكاة الترمذي عن الشافعي وعنه الطحاوي
عمر بن ابي يوسف عن عبد الملك بن ابي مسعود عن مسلم بن كعبيل ان ابي جري
ما به دينار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عرها حولا او سنة فان وجد
صاحبها والا فاعلم ما وفاقها وما وادها وما عذرها ثم كلفها فانك لها ذو
حاجة فان جابت صاحبها فاعطها اياها والا فليكن قال في هذا الحديث ان
ابيا كان من اهل الحاجة فان قيل هذا حديث مقطوع قيل له هو مردود الى
مسلم بن كعبيل وقد وصله لشعبه واليوري ومحمد بن حماد وبليز مر على اصل
الشافعي ان قيل هذا الحديث كذا في قوله عمر بن دينار في الشاهد
والهين انه في الاموال **شرح** روي باسناده عن الحسن بن صالح عنه كان
لا يطلع ارضي فعمله الله تعالى فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجعلها
في فقر اقر ابنك فعمله كتمان وابي قال الحسن وكان اقر اليه مني في
هذا الحديث ان ابيا كان من الفقير **قوله** وحدثني ابي طلحة في صحيحه
وقد جمع بان هذا كان في الاول وما قاله الشافعي رحمه الله بعد ما فوجئ
العبود **قوله** وهذا لا يعيد في المقصود لما في حديث اللفظ انه كان
اذ ذاك اذا حاجته ولو لم يمتك بهذا الربا ده فلا يعلم تاريخ اللفظ
قال الطحاوي واحتمل الشافعي رحمه الله ان هذا حديث علي بن ابي طالب كرم الله
وجهه في الدنيا والذي لفظه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالكله ولم تكن
الصدقة محلها لانه من بني هاشم قال الطحاوي حديث علي بن ابي طالب

٤٤

استعمل بن ابي جعفر عن شريك بن عبد الله بن ابي مسعود عن عطاء بن يسار
قال وحدثني علي بن ابي طالب عنه دينار الحديث قال الطحاوي لا يحج به لفظا
سندك وضعف شريك بن عبد الله بن ابي مسعود بدل على مسنده ما روي عنه
عن ابي اسحق المدايني عن عاصم بن ميمون عن علي بن ابي طالب عنه قال في اللفظ
يتصدق بها فان جابت صاحبها كان محيرا بين الاجر والضمان **قوله** ما
قال الطحاوي فهو على طريق الحديثين وهو عند الفقهاء لا لازم لا للرد
لصحة الاحتجاج عندهم بمثل هذا لان عطاء بن يسار عن علي بن ابي طالب
الثقات وشريك بن عبد الله ضعيفه ما به ليس بقوي كلفه وهو ثقة لم
يتكلم فيه لسوء ذلك واكواب عند الفقهاء ان هذا من باطل الامام
وبه نقول **حديث** فان جابت صاحبها والا فصدق لها رواه البراء
من حديث ابي هريرة رضي الله عنه **وروي** الطحاوي عن غيره من الخطباء
وعلى بن ابي طالب ومن مسعود بن عباس ومن غيره من ابي هريرة رضي الله
بعرفه سنة فان جابت صاحبها والا فصدق لها ثم يكون صاحبها محيرا
بين الاجر والضمان قال الطحاوي ولم يرو عن احد منهم ان المعنى ظاهرا
فلا يجوز خلافه **قوله** واني عدا الحق منكم الحيوانات اسان الى ان
جواز النفاط معقوله في اللفظ **قوله** بل في النفاط نفاط صديق
وفي خلافه فقال في شرح الحديث وان وجد ضامه فممنع من صغار الثبا
نقوت كالابل والبقر والكل والبعال والحمار وشبهه فان كان في مملكته كالبرية
او بطرانه كالحمار وكذا الذرايح وشبهه فان كان في مملكته كالبرية
لم يلقطه للملك لما روي انه عليه السلام والناس سبيل عرضا له الا ان
معضب حتى احرقت وحماه وقال مالك وطحا معا جداوها وسبقها
تروا الى واكل الشجر حتى يلقاها رطبها **مسئل** عن ضامه الغنم فقال
هو لك او لا ضامه او للذي **قوله** عليه السلام والناس سبيل معا شفاها
اي اجواها لانها ما جازيها الى الكبر مسني معا **قوله** جداوها اي
يعني اخفاها اي انها تقوى على الشجر وقطع السبلاد **قوله** تروا الى
وتاكل الشجر اي انها تحفظه بنفسها فصير على الابل وضامه عليها الساجي
فان اللفظ ذلك فمن التقدير فان سلمها الى الحاكم يري من الضمان لانه
رفعها اليه لم يخذها وقيل لا يبرأ اذ لا ولا لانه الحاكم على رسيده ورجعها
كان المالك رسيده او ان اللفظ فان كان حاكم حاز وان كان عين
فقد قيل يجوز كالحاكم وقيل لا يجوز لانه لا ولاية له على المالك ومخالفة الحاكم
لانه مرصود لمصالح المسلمين وهذا من المضاع وان كان مما لا يمنع كالغنم
وصغار الابل والبقرها والنفاطه لغيرها اذا التقطه فهو ما يجبر ربي ان
مخلفا على صاحبها ونهرع بالانفاق عليها وقيل ان يعرف سنة ثم يملكها

ع

ع

وقيل ان ياكل اي لم يعرف حولا وتعرف قمتها اذا جازها او يبيع في
الحال ويحفظ ثمنها على صاحبها ويعرفه سنة ثم يملكه لانه اذا لم يفعل
ذلك احتج الى الفقه وانه في ذلك اضداد لصاحبها والامساك والى
البيع والملك ولو امتنع الحيوان الذي للقطه على صاحبه لم يضمنه
على اصح الوجهين وان افلس الملقط كان صاحبها اقولها من لغزها وادخل
في الكبد فهو لقطه يعرفه سنة لان الكبار والصغار يحاف عليها في السبل
الا لانه اذا وجد في السبل لا ياكل لا مكان البيع وفي الصحرا ياكل لانه ان لم
ياكل هلك بعد ذلك البيع وقبل موته لو وجد في الصحرا الا ياخذ الممنوع ياخذ
غير الممنوع لحوم الخمر الا لانه ليس له الاكل في السبل وله الاكل في الصحرا
لما سبق وقال ابو حامد ياكل في السبل ايضا فيما شا على ما يتسارع اليه
النساء انتهى **وقال** بن ابي حاتم ولا يلقط الا بل في الصحرا وفي الحاف
الصحرا والجبل والبعال والخبر **بالحق** لا بن القاسم بلحق المرق و
وصاله الغنم ما قرب من القرى فلا ياكلها ويضمنها الى قرب القرى يعرفها
بها وما كان في الغلوات والمها فيه فانه ياكلها ولا يعرفها فان جازها
فلينسحب عليه من ثمنها **وقال** الطحاوي فقال لما اجاب المصحف
الله عليه وسلم في الغنم جيب سيل عنها فقال يبي لك ولا حيلك وللديب
للتخوف عليها كانت الا بل يعرفها اذا خيف عليها وكذلك سائر الاسبان
وقوله في الا بل معها سقاوها وحراوها اخبار عن حاله في المواضع
المايون عليها فيها التلب واجاح تركها ونذبه الى اخذ الغنم كقطرها
على صاحبها خوف التلب عليها **واما** قول مالك رحمه الله ان ياكل
النساء ولا يضمنها واحتجوا به فذلك بقوله صلى الله عليه وسلم يبي يد
اولا حيلك اولاديت فلا معنى له لان قوله عليه الصلوة والسلام يبي يد
ما معنى التملك لقوله اولاديت ولم يرد به التملك لان الديب ياكلها
على ملك صاحبها كذلك الواحد ان ياكلها على ملك صاحبها فيضمنها
وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاستنفع بها ولكن وديعه عندك
ولا له على وجوب ضمانها اذا اكلها واجدها ومعني يبي يد على ان
امرها اليك لتعلم فيها ما يجب ان يفعل في اللقطة فضاها بذلك اليه
لا على انه يملكها **وقوله** اطلق الاذن جهنما وكذلك اطلقه في البيع
والمدايه ومحت رات النوارل وقاوي قاضي خان وغيرها **وقوله**
وهو قول بعض اصحابنا **قلت** حكاها الطحاوي عن ابي يوسف ولم يجد
خلافا ولا شرط رجوع **وقوله** لكن الاصح الى اخره قال في المحط ان لم
الاصول سائر اليه في باب اللقطة يبي حيلك في اللقطة روايه وكذا
في المدايه وفيها انها الاصح **وقوله** وفي الدجين الى اخره **قلت** حمله

هو

في حرم مملوقا لصحبه فقال ولورفع الى القاضى ولم يضمن البينة
انه سعى للقاضى ان يقول ان كنت صاحبها فقد امرتك باللقطة
نظر اليها وعدم الضرر على احد **قوله** والا باعها الى اخره وفي اللقطة
باع القاضى اللقطة او باع الملقط بامر القاضى بشرطه مالكا له
لكن له الا التمس وان باعها بغير امر القاضى بشرطه صاحبها وفي رواية
في يد المشتري كان لصاحبها ان يمسها اذا راسا اجاز البيع واخذ التمس
بها ابطال البيع واخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالملك باعها
ان شا من المالك وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في طاهر الرواية
وبه اخذ عامة المشايخ وفي رواية اخرى يبطل البيع وبه اخذ بعض المشايخ
قوله فلو هلكت اللقطة بعد ان حبس بسقوط النفقة الى اخره **قلت**
وهكذا ذكر صاحب المدايه فيها وفي تحت رات النوارل ونبعة حاف
من صنف وليس هذا عند هفت لا خدم على ايها وانما هو قول زفر ولا
يبي على الوجه **قال** القذوري في التبريت فان اصحابنا لو اتفق على
اللقطة بامر القاضى وحسبها بالنفقة فملك لم يسقط النفقة خلافا
لزفر لانه دين غير بذل عن العاين ولا عن عمل منه فله ولا لنا ولا عقد
بوجوب الضمان ولهذا القول الاخر خرج الجواب عن قياك زفر على
التمس وبما الوجه المذكور هنا **وفي** المدايه وفي تحت رات النوارل والله
اعلم **وقال** في البيا بيع ولو انفق الملقط على اللقطة بامر القاضى لم يضمنها
لبا خذ ما انفق عليها فملك لم يسقط النفقة عند علي بن التلمذ خلافا
لزفر **قوله** فاذا دفعه بدينه علق وانما هو واذا دفعه باكلية ماله
بما المنصور عليه في قاضي خان وغيرها **وراد** بعضهم او بالتصدق **قوله**
وفي الخا بية ماله اذا دفعها الى اخره من هذه الاسان الى غير
من يبي له لان الدفع بالبيته عندهم كبيع الدرع بقض القاضى ففي هذا
ارهاق انه يقيم البيته للملقط بدون دفعه لدا القاضى او بعد
الدعوى قبل القضا وليس شئ من ذلك مخصوص الا بصحة والدي
بين فساده هذا قول قاضي خان رحمه الله **رجل** ما فع لقطه وتسميه
في صاحبها وادعي اربا له وذكروا في كماله وحدها وكل علامه كان
واصناف حبيته ذلك فلم يدفع اليها الملقط وطلب البيته عينا لا بغير
الملقط على الدرع اليه واعل قول مالك بغير على الدفع الى المجل بلود دفع
اليه باكلية ماله حافا اخر واما البيته اربا له فان كانت اللقطة قايمة
في بيته ما خذها صاحبها مبنية اذا قدر ولا شئ له على احد وان كانت
هنا لك ولم تقدر على اخذها فصاحبها باكلية ماله من الاخذ وان
شا من الدافع **وذكر** في الكلمات ان كان الملقط دفع بقض القاضى

خبر

لا صي ن عليه وان كان دفع بغير رضا صحت انتهى وقال في جامع الترمذي
وان نقض لا يرجع عند البتة في خلافا لمحمد انتهى **قوله** وفي الدرع البنية
الصحة انه لا يأخذ قبلا وفيما اذا دفع بالعلامة انما اخذ منه قبلا
لان الدرع بالعلامة مما ورد به الشارع في الجملة كما في اللقيط الا ان هناك
يجز على الدفع وهما لا يجز على الدفع لمحرم الدعوى ولكن يحل له الدفع
وله ان يأخذ قبلا يجوز ان يحيا خريفا عينا وتقيم البينة قاله في
البدائع **قوله** وقال الشافعي جبر عليه **قلت** ليس هذا مذاهب
الشافعي رحمه الله قال في شرح النسبية وان جاز من ردها ووضعا
وعلى غلظته صدقة حازا ان يدفع اليه ولا يملكه الا ببينة كما لو دفع
اذا اشكل عليه من ردها وحكي الطحاوي الاجتهاد عن مالك قال قال
بن القاسم في جبره قول مالك يستحق بالعلامة ويجز على دفعها اليه
وان جازا لم يفتى باستحقاقه ببينة لم يضمن للبقط مستأ **حديث** قال
جاءها متفق عليه من حديث زيد بن خالد الجهمي رضي الله عنه
حديث المذاهب البينة متفق عليه من حديث بن عمر رضي الله عنهما
قوله فيحمل الامر بالدفع على الا با حقه قال الطحاوي رحمه الله في امر النبي
صل الله عليه وسلم عمره العفص والوكا كمثل ان يريه لئلا يخطا
بما له وليعلم انما لقطه **وقد** يكون يستدل به على صدق المذاهب فيسقط
دفعه اليه وان لم يملكه في الحكم **قوله** وقال الشافعي رحمه الله لا يملك
تلك يجب تعريف لقطه احرم الي ان يجد صاحبها **قلت** هذا ظاهرا
كما قال في شرح النسبية ومن وجد لقطه في الحرم لم يجز ان يملكه الا
للقطع عطا هو المذهب لقوله عليه الصلوة والسلام في مكة لا تحل لقطتها
الا لمنسدة اليها ما يأخذها ليعرفها لا يملكها اذ بذلك حصل التميز
بينها وبين سائر البليات وقيل يجوز ان يملكها بالتعديك بالقبض على غير
الحرم والتميز بينهما وبين سائر البليات ان حصل ما يجب التعريف
في لقطه احرم وعدم ايجابه في غيره ويملكه الاقامة بها للتعريف فان
لم يمكنه المقام دفعها اليها لم يعرفها **حديث** لا تحل لقطه الا لمنسدة
مفق عليه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه **حديث** عروة موقوف
عليه من حديث زيد بن خالد **حديث** لا يملك لقطته الا من عرفها
الصحيحين من حديث بن عمر رضي الله عنهما بلفظ الا لمعرف **وروي**
بلفظ ولا يرفع لقطتها الا لمنسدة وروي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
عند الطحاوي وروي الطحاوي عن معاذ ان امرأة سالت عائشة رضي
الله عنها فقالت ايها صبيته مناله في الحرم واني عرفتها فلم اجدا جدا
يعرفها فقالت استفتيني بها وروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله

عنه مثل ذلك فتبين انها كثيرة وان المعنى ما ذكرنا في اعلم
كتاب الخنثى
ووصلى نقباء **قلت** ويجلس كما يجلس المرأة نصر عليه **قوله** وخنثى امه
وان كان صغيرا لا يشتهى مجوز حث نه للرجل والمرأة وعمران خنثى
انه يزوج امرأه خنثى فان كان رجلا صح النكاح وحل النظر الى الفرج
وان كان امرأة فلا نكاح لكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للضرورة
قرويع لو احرم وقد زاهي قال ابو يوسف لا علم لي بلباسه وقال
محمد بن بكير لباس المرأة **وقال** في الاملا للزوجة البنت رجلا او امرأة
فلا يعلم لي بلباسه وهو موقوف فان بلغ وطهر فيه علامة الرجاء ولم
يصل الي امرائه اجل كالعين **التوار** قال ابو بكر رحمه الله خنثى
مستكمل زوج من خنثى مكمل اخر برضى الولي فكبر اذا الزوج امرأته
والزوجة رجل فالنكاح جائز عندي لان قوله يزوجت يستوي من
اي بين في حواز النكاح وقال ابو الليث لو طهر الزوج علانا والزوجة
جارية حازن والا قبلا **ولو قبلة** رجل شهيق لم يزوج امرأته خنثى
بشئين امره **لوقا** كل عبده حر وكل امته له حر ولم يمسك
خنثى فتق للفتق **لوقا** كل عبده له حرا وكل امته له حرة لا يعصى
خنثى شبرا امره **لوقا** ان كان اول ولد بلبنة علانا فامرأته طالق
او تعبد حر فولدت خنثى لا يحنث ما لم يشبهن امرأته **لوقا** لا يحد
قا ذقه لانه ان كان رجلا فهو كالمحبوب وان كان امرأة فهي كالزنا
ولا يحد قا ذقه لان احدى لفتق التمه وهي مستقيمة عنها ولا تقسم له
سهم من الغنمة ولكن يوضح له ولو كان كافرا فابرا لا يقتل الا حلالا له
ولا يقرر عليه جزية ولو اراد لا يقتل ولا يدخل في النساء ولا يصار
في اطرافه اصلا ولو قتل خطا وقال الف ماله اني فاقول قوله لا يكره
الزيادة **ولو اوصى** بثل فلانة بالمال ان كان ذكرا وخنثى به ان كان انثى
فولدت خنثى فله خمسها به ولا يرت الخنثى من مولى بيه لا حقا لانه انثى
قوله اي نصيب انثى عند اي خنثى رضي الله عنه **المبسوط** المراد ان له
اسوا الكالين حتى لو تركت زوجها واحتا لا يورس وخنثى لا يورس سقطت
عصبة لانه اسوا الكالين وحصل في البدائع قول اي خنثى قول الكل وبي
المبسوط قال ابو حنيفة ومحمد وموافي يوسف الاول له سوا الكالين او قل
النصيبين **وفي** قول اي يوسف الاخر له نصف ميراث الذكر ونصف ميراث
الانثى وموافق من قول الشعبي في الصنوع المذكور له على قول اي
يوسف سهم من اربعة عشر نصف ميراث لو كانت انثى نحو ذكر ما ذكره
الشارح عليها وقال فقد فسر محمد قول الشعبي بهذا ولم يأخذ به قال

واما اشار في الاصل الى المدحوع ابي يوسف الى التفسير الذي ذكره بغير ان
ما في الكتاب عن محمد بن الحسين لقول الشعبي لا قوله فان قوله مع ابي حنيفة
قوله اعلم ان نصيب الخنثى الى اخص **قلت** ما ذكره الساجع لعبد الله
اكثر ولكن لا يفيد بيان مقدار الاكثر كم **قوله** وطريقه ان نصيب احدي
المسلمين في الاخرى وتقسيم اى صلب احدهما ونظر كم حصته ثم تقسم
على الاخرى ونظر كم حصته فنظر الف وق بقدر معلوم في مسئلتنا
اذا ضربنا سنة في اثنى عشر بلغ اربعة وثمانين فاذا قسمت على سبعة
حصته ستة وثلثون واذا قسمت على اثنى عشر حصته خمسة وثلثون فالفصل
بينها نصف مدين سبع وهو جزء من اربعة وثمانين جزوا **قوله** احيطا
في اقامة السنة **قلت** وفي اصل الاصل وان جعل على جنة زنة نعش
فجاءت الى **واذا** صلب عليه مع عين جعل خلف جنة الرجل اما
جنته المارة وان سجد من هو احب اليه وابه سحابة وبالي علم
كتاب **المفقود** **قوله**
مربوب لم يدر موضعه هذا معنى قول محمد رحمه الله الرجل يخرج ووجه
ويعقد فلا يعرف موضعه ولا يستبين اثره ولا موته او باسره العدو
ولا يستبين خبره ولا قتله **قوله** نصيب القاصي من حفظ ما له سوا
طلب الورثة ذلك اولم يطلب **قوله** خلافا للساجع رحمه الله
قوله ولو فعل القاصي وحكم فقد **قلت** ظاهره ان الاصحاب انه لو
فعل ذلك من اجتهاد حيث قالوا الا ان يراه القاصي مقتضى به تحفيده بنقد
ضمانا لانه يجهل فيه وقال الامام خواهر زاده لا ينبغي للقاصي ان يفتي
للقايب من غير خصم كما لا ينبغي على القايب **الا ان** مع هذا لو وكل كذا
والفد اخصومه بينهم فهو جائز وعليه الفتوى وكذلك الخلاصة **وقال**
صهر الاسلام ابو اليسر رحمه الله قوله ان الفد اخصومه بينهم دليل على ان التوكيل
لا يتقيد بما لم يصرح به في بينهم كما هو موجب اخصومه لان التوكيل لا يدخل
تحت الفد **وما لم** يصر القاصي لا يصر بمسألة ذكر المسألة ولم يبين مستر
الا مستقنا وتبينه القاصي الامام فاصحى خان رحمه الله **فقال** رجل قد مر رجلا
الى القاصي قال ان لابي علي هذا الرجل الف درهم والى عايت وانا اخاف
ان تنوارى هذا الرجل فجعلته القاصي وقيل لابي وقيل بتبينه الابن على المال
وحكم بذلك **مسألة** رفع الي قاض خرفان الثاني لا يجبر هذا الاول لانه
الابن ما قام تحت حق على القايب حتى يكون ذلك نصيب على القايب وانما
قامت للقايب وهذا خلاف المفقود فان الف يصح جعله في المفقود كذا
في طلب حقوقه لان المفقود منزله الميت فكان للقاصي نوع لسوطة في ماله
وقسم السوطة في الفضول مقال نوع ولايه **قوله** كما لو حكم لشهادته

المحدود في القدر يستويان المحتمل فيه سبب القضاء وان لبيته حجة من غير خصم خاضره
فاذا اراها حجة وقضى بها فقد طالوراي ان شهادة المحدود حجة وحكم لا يحق
لقاده على امضا قاض اخر **قوله** والديه هذا اذا كانا محتاجين **قوله**
والكبار الرضوي هذا اذا كانوا ذكورا بعد اما الاناث فاذا ان بقرات سواكر من
اولا **قوله** في البدايع ان كان القاصي عالما بالنسب **قوله** التقد
الي اخر وكذا الشيا ب اذا كانت من جنس كسوق المرأة نص عليه في البدايع وغيره
قوله اما يجوز اذا كان المال في يد القاصي الى اخر هذا المحض ممنوع فان المال لو
كان عند الزوجة او من ذل مكنتهم القاصي من الاتفاق على تقسيم منه واقسم
المديون الى اخر هذا اذا لم يكن النسب والنكاح والمعلومين عند القاصي فان كان
معروفين له فلا يحتاج الى اقرارهما بها **قوله** واما لو كانت للمعلوم عنده
احدهما اي الوديعة والدين او النسب والنكاح عبروا عن كل اثنين بواحد من
اقرار من جهة بالاحوال الذي ليس بمعروف عند القاصي بان يقول من زوجته
ومذاولك وبالتالي بان يقول ان عنده وديعة او علف دين ولو دفع المودع بنفسه او
عليه الدين بغير اقرار القاصي ضمن المودع ولا يبرأ المديون لانه ما ادى الى صاحب الحق
الى ابيه **فان قيل** ينبغي ان لا يضمن المودع اذا دفعها اليهم لانه لو رد الوديعة
الى من في عيال المودع اوجب ان ذلك اذا دفعها اليهم للحق عليه لا للائلاف
والاحسن ان ياخذ القاصي منهم كفيلا لاحتمال انه يطلع زوجته قبل ذهابه او يحل
لها النفقة والله تعالى اعلم **قوله** ومما ظاهر الرواية **قلت**
منه اشارة الى خلاف من يري له لان المذكور اقراؤه في بلد وظاهر الرواية انما موث
الاقران مطلقا **قوله** محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ويشترط
جميع الاقران ما بقى واحد من اقراؤه لا يحكم بموته ثوران بعض المشايخ قالوا يعقب
اقراؤه في السن من جميع البلدان **قوله** بعضهم يعتبر اقراؤه في السن من اهل
بلد **قوله** شيخ الاسلام خواهر زاده هذا القول اصح **قوله** وعند
حينه هذا قول الحسن بن زياد ورواية عن الامام **قال** في الدخ
وفي قول مقدور بستين سنة **قوله** في قول مقدور ثمانين سنة وكان نصير بن يحيى بقدر
بماية سنة وموافي عزاي يوسف رحمه الله تعالى **قوله** وقيل مقدور تسعين
سنة **قوله** في الدخين هذا بقول الشيخ الامام ابي بكر البطل والشيخ
الامام محمد بن حامد وعليه الفتوى **قوله** ولم يعتبروا اربعة اعوام الى اخر
وقولنا اصح القولين للشافعي قاله في شرح التبيين **قوله** قال مالك اذا
مكتبة امرأة المفقود اربع سنين القاصي ان سالت ذلك وتصدق على الوفاة
ثم تزوج من شاب فان جاء الزوج الاول قبل دخول الثاني فهو احرى وان جاء بعده فلا
سيب له عليها **قلت** فوات موطا مالك رحمه الله تعالى بالاستناد
المفضل **قوله** باب من التي تقدر زوجها حديثا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد

امر السبب ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ايما امر فقدت زوجها
 فلم تدركها موافقا منتظرا ربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشرا ثم تحل في
 مالك وان ادركها زوجها قبل ان تنزل من نكاحها فاذا تزوجت بعد انقضاء عدتها
 فان دخل بها زوجها او لم يدخل فلا سبيل لزوجها الاول اليها وذلك الاخير عندنا لا يملك
 وادركت الناس ينكرون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه قال عمر بن الخطاب اذا جاءتك فتى فصدقتها او في المرأة **قلت**
 يقولون دخل بها ولم يدخل بها قال المصنف رحمه الله تعالى قال والله تعالى اعلم ان
قول له عمر رضي الله تعالى عنه قضى هكذا **قالت** اما
 في المدة التي تصبر فقد تقدمت واما ان عمر رضي الله تعالى عنه قضى في امرأة المفقود
 اذا تزوجت فلا اعلم واما انك مالك وبلغني ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 في المرأة يطلها زوجها وموعدة عنها ثم يراجعها فلا
 يملكها وجعته اياها وقد بلغها طلاقها اليها فزوج انه ان دخل بها زوجها الاخر قبل
 ان يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الاول اليها **قالت**
 مالك قد بلغني ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال فان تزوجت ولم يدخل بها الا
 فلا سبيل لزوجها الاول اليها قال مالك وهذا أحب ما سمعت في هذا وفي المفقود
 الي **قول** ولنا ان عليا رضي الله تعالى عنه قال في امرأة المفقود هي امرأة الحديث
 رواه عبد الرزاق وروى عن مسعود رضي الله تعالى عنه انه رجع الى قول علي رضي الله
 تعالى عنه وقد روي مرفوعا من حديث المعيرة بن شعبه اخبرني الدارقطني وضعف
 سند **قول** وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه رجع الى قول علي رضي الله تعالى عنه
 انه رجع لهذا ظاهره في هذه الترجع ولا اعلم له سند الترمذي رجع الى قول علي رضي الله
 في التزوج في العدة المترتب على الحكم بالفرقة بعد المدة رواه محمد في الموطأ والحاصل
 ان المسئلة تختلف بين الصحابة وصواب الله تعالى عليهم رجع الى قول علي اجماع فخرج
 علانا قول علي رضي الله تعالى عنه بما وافقه من قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم رجع اليه
 مرجحا لا مثبتا بالاصالة وبما وافقه من قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم رجع اليه
 وبما وافق البيهقي عرف ثبوته والعينية لا توجب الفرقة والموت على الاحمال فلا يزوج النكاح
 بالشك **قول** تقسم القاضي بينهم لان قولهم معتبر فيما تحت ايديهم لان الحق لا يعدوم
قول كذا في المحيط **قلت** فنحن لان نخطه لانهم يدعون حق
 القبض والانتزاع عن ايديها ويدعي المال بحقه ستمين فلا ينتقض الاجح
قلت في الدخول وقبول هذه البيعة ان يجعل القاضي في يده المال خصما عنه او يهب
 الاصل انه اذا مات من حيث يرثه المفقود كان مع المفقود وارث لا يحجب المفقود
 حجب ولكنه ينتقض به يعطى ذلك الوارث اقل نصيبه ويوقف الباقي حتى يظهر حقيق
 المفقود او موته او يقضى موته وان كان معه وارث يحجب به لا يعطى لذلك الوارث شي

بيانه رجل مات عن اثنين وابن مفقود وابن ابن او ابنة ابن والمال الموروث في
 يد اجنبي وقصدا قوا الاجنبي والورثة على فقد الابن وطلبت البنات الميراث
 يعطيان النصف لانه متيقن به لان خاتما المفقود ان كان حيا فلها النصف وان
 كان ميتا فلها الثلثان فالنصف متيقن به ليعطيانه ويوقف النصف الاخر في يد الاجنبي
 الذي يموت في يده ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون بالمفقود ان كان حيا ولا يستحق الميراث
 بالشك ولا يترفع ميراث الاجنبي الا اذا ظهرت حيا شته بان كان انكارا لميت عنده مالا
 حتى اقامت البيعتان البيعة عليه فقضى بالان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين
 فانه يحوز النصف الباقي منه ويوضع على يده لظهور حيا شته ولو كانوا الرضا قوا
 على فقد الابن يرد الاجنبي الذي في يده المال ماتا المفقود قبل ابيه فانه يحوز النصف
 للبنتين لان اقراره معتبر فيما في يده وقد اقران ثلثيه للبنتين بالنصف ميراثا ويوقف
 النصف في ايديهما على حكم ملك لميت فان ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا اعطى
 البيعتان ثلثا لمال من ذل النصف والثلث الباقي لولد الابن للذكر مثل حظ الانثيين
 ولو قال البنات ماتا خونا وليس بمفقود وقول
 ولد الابن بل مفقود والمالي ايديهما اعطيتا الثلثين ووقف الثلث لهما في يدهما
 الثلثين والمالي ايديهما فان ظهر حيا اخذ منها السدس ولو كان المال في يده ولد
 المفقود وانفقوا انه مفقود يعطى البنات النصف لانهما ادعته بالاقرار بنفقة
 ويوقف النصف الاخر في يدهم كانت في يده ولو ادعى ولد المفقود ان اباهما ماتا
 لم يدفع اليهما شي حتى تقوم البيعة على موته قبل ابيه او بعد فان قامت على موته
 قبله يعطى لهم الثلث والثلثان للبنتين لان الميت على مدامات عن بنتين واولاد
 ابن وان قامت عليه بعد يعطى لهم النصف لان الميت مات عن بنتين وارثهم مات الابن

كتاب الاباق

قول وهو مقرر العتد في الانطلاق **قلت** والابق في اليام
 اسم لوقتيه من مولاه **قول** فمن وجد من مولاه الجوارش اذ دفعه الى الامام وان
 شاحظه بنفسه **قلت** هذا حكم الاحكام الوعدان ولهذا بدأ
 والحكم الوعدان فقالوا اخذ افضل من تركه في حق من يقدر على حنطه حتى يصل
 الى مولاه ثم قالوا ان اخذ الابن ياتي به السلطان والقاضي فيجبه مفعاله عن الاباق
 الى اخيه **قول** وكذلك الصالح **قالت** بل اختلف في الصا
 قبل اخذ افضل لما فيه من احياء النفس والتعاون على البر والتقوى افضل
 لانه لا يبرح مكانه منتظرا مولاه حتى يحكم ويحل بمذات الخلاف اذا لم يعلم واجد الصا
 مولاه ولا مكانه اما اذا علم فخذ وركه افضل للاطلاق **قول** من شهد عليه
قلت الا شهادة شرط الاستحقاق المحلل لسقوط الضمان انما

سوم

ولد

عنه او ايق عند اي حينه رضي الله تعالى عنه ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف
لا يترك الاشارة اشارة انه اخذ لنفسه نصا وكلوا اشتراه الراد من الاخذ او اشتهه
منه فوده على مولاه لا جعل له لان رده لنفسه فانه بالشرا او الاتهاب فاقده لتلك
ظاهرا فيكون غاصبا في حق سيده فوده على مولاه لا سقط الضمان عن نفسه وكذا لو
ارضى به او رتبته في كل ذلك يكون قابضا لنفسه فيضنه فاذا رده لا جعل له لان
سقط الضمان عن نفسه وكذا لان يشهد عند الشرا من الاخذ انه انما اشتريته
لارده على ما لك لانه قد لا يقدر على رده الا بشرايع مح له الجمل ولا يوضح على سيده
بشي من المثل لانه متبرع به كما لو اتفق على بيعه اذ في الفاضي **قوله** وجب له الجمل
اربعون درهما **قلت** هذا اذا كان الايق واحدا وان كان اثنين
والراد واحد فله جعل كل واحد لوجود سبب الاستحقاق وشرط في كل واحد منهما
ولو كان الراد اثنين والايق واحد فلهما جعل واحد بيتهما فصمان لا
في مباشرة الشرط ولو كان الراد واحدا والايق واحد والمالك اثنين فليهما جعل
واحد على قدر ملكهما وقد شتر من المسئلة بلا دليل مع ما فيها من الخلاف **قوله**
ان القسم عن مال كان الذي جاء بالايق من شانه وعمله طلبا لابق وردهم فانهم
فان رايان جعل له شيئا على حسب بعد الموضع وقربه ولم يقد الجمل شيئا وان لم يكن
موماعله فلا جعل له ولينظر ما انفع **قوله** الحسين جمل من جاء
بالايق وهو قول الليث والشافعي رحمهم الله تعالى لنا ما روي عبد الرزاق عن ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه في جعل الايق باربعين درهما **قوله** وعزاي شحوق قال
اعطيت الجمل في راس معاوية رضي الله تعالى عنه اربعين درهما **قوله** وعزاي شحوق
في المصرفة عشرة وراخذ خارج المصرفة اربعون **قوله** ولذا روي الطحاوي عن عبد
الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه **قوله** وروي عبد الرزاق عن عمر بن دينار عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في العبد الايق يوجده خارج الحرم بدينار وعشرة دراهم فقالوا ان
فروايت ابن مسعود رضي الله تعالى عنه **قوله** البيهقي وغيره في اشتقاق
الباب وما يوجده بالاقلا ناسا ولا اكثر في الفقه او انما يوجده اذا لم يكن التوفيق
ومنا يكره ان يجعل روايات الاربعين على رده من غيره الشفر قاروا ذلك مع الاقل على ما ذكره
والله تعالى اعلم **قوله** وفي الثاني الى اخره **قلت** الاصل ان الراد
اذا كان في عياله المالك لا جعل له كاشا من كان وان لم يكن عياله كان الرده من بئر رده
المالك لانه اذا كان في عياله كان الرده من بئر رده المالك ولانه اذا كان في عياله
كان في الرده عاملا لنفسه لان منفعة الرده تعود اليه ومن عمل لنفسه لا يستحق الاجر على
غيره بخلاف الابن لما ذكره ومثل احد الرواين لروى في رده العبد اليتم لا جعل له لان اليتيم
في عياله وحفظ ماله يستحق عليه فلا يستحق الجمل على الرده **قوله** وكذا عبد الوص اذا رده
عبد اليتمه وكذلك السلطان لا جعل له اذا رده الايق **قوله** وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنه موقوف قال في شرح التبيين ومن عمل لغيره شيئا في ذلك من غير شرط

هذا هو الوجه في جعل الايق
في المصرفة عشرة وراخذ خارج
المصرفة اربعون

المستحق

لم يستحق عليه لانه متطوع **قوله** ولنا ما روي تقدم تحريمه **قوله** حكم الى اخنوخ
مكة في عامة كتب الفقه **قوله** الطحاوي فان جاءه من ميراثه ثلثه ومو
لا يباوي اربعين درهما تقص من قيمته درهما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال
في شرح الطحاوي وهو حنفية مع محمد بن عبد الله وكذا في المدايع **قوله** ولا ينظر الى اخنوخ
لانه لا فرق بين ضياعه بترك الاخذ ومن الضياع بالجمل والحديث يحول على ما اذا كانت قيمة
كل راس اكثر من اربعين درهما فونفعا بين الدليلين بقدر الامكان **قوله** ولورده الى
المصرفات ظاهرا ان موت المالك بعد وصوله الراد الى ماله لا يضر المالك وليس هذا بشرط وانما الظاهر
ان يكون المالك حيا وقت الاخذ كما في المدايع وعين ولو جاءه وهو اجني فوجد المالك قد مات
فله الجمل في تركته الوجود الراد على مال من حيث المعنى بالرد على التركة فلو كان عليه دين
يحيط بماله فهو احق بالعبد حتى يعطى الجمل لافلنا وان لم يكن له مال سوى العبد يقدم الجمل
على سائر الديون فيبيع العبد ويبدأ بالجمل من ثمنه ثم يقسم الباقي بين الراد لانه كان
اخر حقه من سائر الغرنا استيفها الجمل فكان احق بتمته بقدر الجمل كالرهن وتبين بما
ذكر ان المستحق عليه الجمل هو المالك اذا ابق من يده فلو ابق عبد الرهن في يد الرهن فليجمل
عليه ان منفعة الرده تعود اليه باعادة العبد الذي هو وسيلة الاستيفاء اليه فان كان
وقته العبد الرهن فصل على الدين فيقصد الدين على الرهن والزيادة على الرهن **قوله**
لانهما يقتضيان بموته فلم يوجد رده الرقيق اضلا فلا يستحق الجمل والله سبحانه اعلم

كتاب احكام الموات

قوله وفي الارض المنقطعة عن الاستغناء سياتي ما يؤول الى ان هذا التعريف ليس تمام
قوله وفي بيعته عن الرية الى اخره هذا شرط رابع عن ابي يوسف **قوله**
خو امر زاده رحمه الله والحد الفاصل بين القويت والبيعت على مذهبه ان يقوم رجل جهوي
الصوت من اقصى العرانات على مكان عال فيه ناري يعل صوته فالموضع الذي يسمع صوته
منه يكون قريبا منه واذا كان لا يسمع صوته يكون بعيدا من العرانات **قوله**
من اجني ارضاً بينته فماله رواه ابو داود والترمذي **قوله** حسن صحيح والفتا
من حديث سعيد بن زيد ورواه الترمذي من حديث جابر رضي الله تعالى عنه وقال صحيح
قوله لا ياكل من مباحه الى اخره واستدل بها ايضا باطلاق الحديث السابق
قوله وله ان الارض الى اخره واستدل به ايضا في الهدية بما رواه الطحاوي عن معاوية
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **قوله** انما المرء ما طاب به نفس امامه
واستدل به الطحاوي بما رواه ابو داود عن المصعب بن جهمه ان ابا بني صلى الله عليه
وسلم جني **قوله** وقال لا حرم الا الله ورسوله **قوله** وللمجاوي عنه لا حرم الا الله ورسوله نذل
مدا على ان حكم الارض الى الائمة لا الى غيرهم بخلاف حكم الصيد وما يجوز والاراء لغوي في ذلك
الله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا مواتا لم يملكها اي من احياها على شرائط الاحياء اذ لا امل

له فبها وتلك اياها ويحيط بها حتى لا يخالف هذا الاثر الثاني ولما كانت الارض
الموات له ملكه الامام رجلا ثم ملكه اياها له ذلك وكذا لو احتاج الى بيعها في نائية
المسلمين جاز بيعه لها دل ان حكم الارضين الى الامام كالا موال التي بيده لا بد لها
بعينه فلا يملكها احدا حتى يكون هو الذي ملكه اياها على حسن النظر للمسلمين
بخلاف ما النهرو صيد البر والبحر الذي لا يجوز له فيه شيء من ذلك فان يقيه كغيره من الناس
ملكه باذن من احتج بحد روي عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه قال **قال** من احب ارضاً ميتة فهو له وذلك
ان رجلاً كانوا يحرقون من الارض فقتل له معنى هذا عندنا على ما ذكرناه من معنى قوله رسول
الله صلى الله عليه وسلم من احب ارضاً ميتة فهو له وقد دل ان هذا معناه روي في مسنده
عن محمد بن عبد الله قال خرج رجل من اهل البصرة يقال له ابو عبد الله الى عمر رضي الله تعالى
عنه فقال ان بارض البصرة ارضاً لا تقرب احد من المسلمين وليست ارض خارج قال ثبت
ان تقطعها فافضل فكتب عمر رضي الله تعالى عنه الى ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى
عنه ان كانت حراً فاقطعها اياه فلو لا ان الجاهل كان عند عمر رضي الله تعالى عنه ما اذن بينه الامام
لمحيته وملكه اياه لئلا له ما حاجتك فاقطعها اياه الى اقطاعي وانت تملك ذلك باجبا
اياها وقد دل على ذلك ايضا ما روي عن ابن عون قال **قال** عمر رضي الله عنه
لنارتاب الارض فذلك ان رقاب الارضين كلها اية المسلمين وانما لا يخرج من ايديهم
الامتلاك اياها مردوا على حسن النظر للمسلمين في عمارة بلادهم وصلاحيها **قوله**
وحذر البيروني ان يكون اياها اذا لم يبلغ المالك في المحيط **قوله**
فيه تقصير **قال** في المحيط لا يكون اياها ولكن يكون تحجراً ومن تحجراً في ارض موات
فليس اياها ويترك مدة ثلث سنين فان احياها والا بنى لمزاحياها **قوله** دغث
الى فيه هذا على الصحيح **قال** في المحيط ومن لم يعتبر ملكا للمتحجر
فقل بصير ملكا والصحيح انه لا يصير ملكا له **قوله** عمر رضي الله
تعالى عنه رواه ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وابن رجب في كتاب الاموال
قوله لو زرعتا ولم تترك مساحة للزراعة فتركها وجاخر فزرعها هل تكون الثانية
اخرى **قال** الخلف الشيخ فيه قيل يكون الثاني احق بالاول **قال** عامة متفق
بالاول ولان من زرع من يده وهذا بناء على ان اياها يملكه دفعه الارض ام مستغنى
قيل يملك مستغنى كمن خلس في موضع مباح كان له الاستغناء به مادام مستغنى له فاذا
قام وعرض عنه بطل حقه فكذلك مادام مستغنى له احق بالاول واذا تركها واعرض
بطل حقه وعند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى يملك رقبتها وموالها حتى لقوله عليه الصلاة
والسلام من احيا ارضاً ميتة فهو له اضاف الارض بلام التملك **قوله** يكون خيراً الى اخر
قال في المحيط مرادهم انه يملك هذا القدر من كل جانب **قوله** من كل
جانب اربعين هذا هو الصحيح **قوله** عند ابي حنيفة **قال** في النواحي الكبرى وبه نقتي

حديث حريم البيروني العطن اربعون ذراعاً وحريم بيروني الناضح ستون ذراعاً
رواه محمد بن الحسن في الاصل هذا من مرسى الدهري **حديث**
مرجع بيروني ما حوله اربعون ذراعاً رواه ابن ماجه والطبراني من حديث عبد الله بن
رواه احمد من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه **قوله** وفي المحيط اذا كان علق البيروني اخره
قوله ابو حنيفة جعل في حديث الرهري ستين ذراعاً له الجبل لانه
يملك ما زاد على الاربعين ولو احتاج الى سبعين ذراعاً له الجبل
اليه كان له هذا الجبل اليه ولكن لا يملك **قوله** وروي عن محمد رحمه الله تعالى في النواحي
ان حريم الناضح ستون ذراعاً الا ان يكون الجبل سبعين ذراعاً يحكم يكون له الحريم بقدر الجبل
حتى يتبين له الامتناع بالبيروني **حديث** حريم البيروني رواه محمد في الاصل
من مرسى الرهري ووقع في القديري وان كان عينا محورها ثمانية ذراعاً **قال**
في النياييع يريد بالحريم ما حوله العين **قوله** الطحاوي بان حريم حسيمة ذراع
ومذا التقدير ليس بلادم بل موما كوال الى ابي القتيبين واحتجوا به **قوله** من كل
جانب هذا هو الصحيح **قال** في المحيط ثم اختلفوا ان له حسيمة ذراع
وحريم العين واربعين ذراعاً وحريم البيروني من كل جانب هذا هو الصحيح **قال** من الجوانب
الاربعة والصحيح انه يستحق ذلك القدر من كل جانب لان الحاجة لا تندفع الا بهذا **قوله**
اذا ترك دجلة وحقق مكانا الى اخره **قال** القديري وما ترك ثرات ودجلة
قال في النياييع يريد به ارضي كانت تستقي منها فقد لا عنها فتركها
الملاك **قوله** واستمع عوده **قوله** القديري وان كان لا يجوز
ان يعود اليه **قال** في النياييع يريد به ملاكها تركوها وما تواتوا وانقضوا ولم يبق
منهم احد **قوله** والنهر في ملك الغير الى اخره **قال** في النياييع صور
نهر لرجل وجنب النهر قنطرة وبلغتها ارض رجل وليس على المساة لصاحب الارض
عزس ولا شراب ملق عليه لصاحب النهر المساة مستوية مع الارض موازية لها نادى
المساة كل واحد منهما ولا يمين لها فعند ابي حنيفة من لصاحب الارض وعندهما
لصاحب النهر فان كانت مشغولة بغرس صاحب الارض او تراب صاحب النهر فمى
لصاحب السفار والاجماع وان كان يملك عزس لا يعرف من عزسه فعند ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه الغرس لصاحب الارض عند ما لصاحب النهر **قوله** وكذا الخلاف لو حفر
في ارض موات يعني ان من حفر نورا في ارض موات لا يستحق له حريماً عند ابي حنيفة وعند
يستحق له حريماً لانه يحتاج اليه للمقطينه **قوله** وقيل هذا بالانفاق
قال في النياييع وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى ما يصنع بالطيئ
على قول ابي حنيفة **قال** بعضهم يلزمه ان يتقله الى موضع اخر غير مملوك لاحد
وقال بعضهم لانه يملكه على المساة اذا لم يفسد واما المروء على المساة فقد يتل بمنع
صاحب النهر عنده وقيل لا يمنع للمروءة **قال** النقيع ابو جعفر

أخذ بقوله في الغرس ويقولها في القتا الطين **قوله** وفي المحيط قال المحققون في حق
قوله هذا يعني من غير أن تنظر فلفظه **قوله** المحققون من مشايخنا
 للنجس قد روي ما يحتاج الله بالانفاق ١٢ القتا الطين
 ونحوه من النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبيدر حريما يكون جعله للبيدر حريما جعله
 للبيدر حريما بطريق الأول لثمة حاجة البيدر إلى الحرير **قوله** وفي رواية يقدرة
 إلى آخره **قوله** التناوي الكبرى في عمدة الفتوى **قوله**
 القتا وهي نهر يجري لما فيه تحت الأرض لها حريم يقدرة ما يصلح • وعن محمد رحمه الله
 أنها بمنزلة البيدر في استحراق الحرم فتكون لها أربعون ذراعا وقيل عند أبي حنيفة
 لا حريم لها ما لم يظهر الماء على الأرض لانه نهر في التحقيق فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا عند
 ظهور الماء على الأرض هي بمنزلة عين فزادة فيقدر حريما بخمسة ذراع **قوله**
 الشجرة تغرس في أرض موات مثل لها حريم لم يرد محمد رحمه الله تعالى **قوله**
 المشايخ يستحق صاحب الشجرة حريما بحد فيه ثمره ويضع فيه ويؤثر بحسنة أذرع حتى لم يكن
 لغريم أن يغرس بحسنة شجرته وللأول منه لما روي أبو داود والطيحاوي واللفظ
 له عن أبي سعيد اختصم رجلان إلى النبي صلى الله عليه وسلم في نخلة وفي ذواية في حريم نخله
 فتقطع فيه حريمة ثم ذرع بها النخلة فإذا فيها خمسة أذرع فجعلها حريما • وروي
 الحاكم عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة
 أن حريما مبلغ حريدها والطبراني من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مدح حريدها
 ولا يبي داود في المراسيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة أن حريما مبلغ
 حريدها والطبراني من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما طول عيمتها قالوا وهذا حديث
 صحيح مشهور فلا بد من القول به والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

فصل في الشرب فقهية
 وهو النصب من الماء في الحقايق وفي الشريعة عبادة عن نوبة الانتفاع
 بالماء سقيا للزراع والدواب من الغرب **قوله** وإن أقام بيته من ذلك
 قبل يعني إذا لم يكن المدعى مستعملا بأحرامه يته أو لم يكن أشجاره في طريق النهر
 فأقام إلى هذا النهر له وأنه قد كان له مجرة في هذا النهر يسوقه إلى أرضه ليستفيد
 من مفضي له لا ثباته بالحق ملكا له أو حقا مستحقا فيه **قوله** وبورث **قوله**
 في الدخنة رجل له شرب من نهر من غير أرض موات وعليه ديون
 فالقاضي ما إذا يصنع بكلم المشايخ منه منهم من قال لا يتخذ حوفا ويجمع المائنة
 كل يوم ويبيعه بمن مملوك ويقضي دينه ومنهم من قال يطلب صاحب أرض ليس لها شرب
 ويضم ذلك الشرب إلى أرضه ويبيعهما برضاه ثم ينظر إلى قيمة الأرض مع الشرب وبدون
 الشرب فتفاوت ما بينهما من الثمن يرضى إلى قضا الدين وإن لم يجد ذلك يطلب

أرضها بغير شرب ويشترى على تركه الميت ويضم هذا الشرب إليها ويبيعهما ويصرف من الثمن
 إلى قضا من الأرض المشتراة بقدره فأفضل منه يعطى به دين الميت وهو اختيار مشايخنا
 السرخسي رحمه الله تعالى والله أعلم **قوله** ويوصي بمنفعة بآن وصي أو يسبق
 أرض فلا من شربي أما موقنا بآن قال سنة أو كذا من الأيام والشهور والسنين
 وأما موبدا كل ذلك جاز من ثلثه وأختلف المشايخ في موقنة فتقسمه الشرب **قوله**
 بعضهم يسأل من التومين من أجل ذلك الموضع أن العمل لو اتفقوا على جواز مع الشرب
 بلا أرض ثم يسوى هذا الشرب فيما بينهم فإن قالوا بماية يقتدر خروج المائنة من الثلث
 وأكثر المشايخ قل أنه يضم إلى هذا الشرب حريم من الأرض من أقرب ما يكون من
 هذا الشرب فينظر كم شربى مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة
 قيمة الشرب فيجوز اعتبار ذلك القدر من الثلث **قوله** فلو لم يخرج
 من الثلث أو لم يترك له سواء ولم تجز الروية ما إذا يصنع له أده ويظهر أنه إن أمكن قسمته
 قسم وإن لم يكن ثابرا من كدومة العبد والله تعالى أعلم وإذا مات من له الوصية الموقنة
 بطلت لأن الشرب وإن كان عيننا حقيقة لانه عبادة عن نصيب الماء إلا أنه منفعة معني
 تابع للأرض كالمنافع والوصية بالمنفعة تسقط بموت الموصي كالوصية بالخدمة وأما إذا
 وصي له بالشرب مطلقا ولم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصي لم تسقط الوصية اختلفوا
 الفقيه أبو جعفر لا تسقط الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثه الموصي لأن
قال الشرب عين حقيقة منفعة معني فوثرنا على الشهيدين خطما متى وقت للشرب
 وقتا والوقت لا يليق إلا بالمنفعة فتسقط بالموت ومتى أطلق اعتبرناه عيننا على المعنيين
 كما في الهبة بشرط العوض لما كانت بيعا معني تبرعا لمقتا اعتبرناه تبرعا قبل قبض المتي
 وبعد اعتبرناه بيعا فكذا هذا **قوله** علم من المشايخ تسقط بموت
 الموصي له لأن الشرب منفعة معني والعين المعني لا تسقط بالموت مطلقا أم موقنا قال
 في المحيط قول أبي جعفر رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **قوله** ولا يباع **قوله**
 في الأصل إذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر فإنه لا يجوز **قوله**
 في المحيط وبعض مشايخ بسخ كانوا يجوزون ذلك وكانوا يقولون أن أهل بلخ يشتملون
 بذلك والقياس يترك بالتعامل والفقيه أبو جعفر وأستاذة أبو بكر وغيرهما من المشايخ
 لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعامل بملك واحد والقياس لا يترك بتعامل بملك واحد
قال في الدخنة وفي ثناوي في أبي الليث رحمه الله تعالى رجل اشترى
 شربا بغير أرض وقبضه وباعه مع أرضه فالبيع في الشرب لا يجوز إلا أن يجزى البائع الأول
 لأنه على البائع بعد لأن شربا الشرب وحده غير جاز هكذا حكى عن الفقيه أبي جعفر وهذا الجواز
 عندي ليس بصحيح لأن بيع شرب الأرض وحده ليس باطل بل مفسد نص عليه محمد في كتاب
 الشفعة وإذا كان شربا الشرب وحده فاسدا يملكه المشتري بالقبض ويصير بايعا ملكه
 فيجوز كما هو الحكم في سائر الأثرية الفاسدة وبما ذكر محمد أن شربا الشرب وحده فاسدا

نقل

فيه

يملكه المشتري بالتبضع وبصيرها بملك نفسه فيجوز كما هو الحكم في سائر الاشربة
 القاسية وبما ذكره محمد بن شرا الثوب وصدق فاسد تبين ان الصحيح من المعنى في بيع الشرب
 وصدق ان المشتري يجوز ان يبيع ما لا يملكه الانسان باطل وليس بفاسدا انتهى
قوله حتى لو شرب شربة غيره لا يضمن **قوله** عبادة قليلة
 قال في الدخلة كان له رجل شرب يوم جازل وسق لهذا الشرب ارضه ذكره في الخلا
 في شرح الجامع الصغير انه يضمن ٥ وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الشرب انه لا يضمن
 وانما لا يضمن لو جازل احد ما انه يملك استهلاكه بالشفعة من ملك استهلاكه
 شي بجهة اذا استهلكه بجهة اخوي لا يضمن وانما لا يضمن كالذي دخل دار الحرب
 اذا استهلك العلف لا يضمن لانه يملك استهلاكه بان يعلف ذابته فلا يضمنه
 بالاستهلاك بجهة اخوي الثاني ان لما قبل الاحراز بالاولا في يصير مملوكا فقد
 انك ما ليس مملوك لغيره فلا يضمن وذكر كرم المصنف في مختصر عصام على نحو ما ذكر
 شيخ الاسلام وعليه الفتوى كذا قال للصدر الشهيد رحمهم الله تعالى وذكر في
 الميون مسئلة بويدها ذكر شيخ الاسلام صورته من رجل او قنطرة او نهر لم تكن لاحد
 ان يسيق منها زهره ولو فعل ذلك مع هذا فلا ضمان عليه فقد مضى على عدم الضمان والله
 تعالى اعلم **قوله** في الشفعة الشفعة الشرب لبيد دم والبهائم **قوله** وفي الدخلة
 الى اخره ارجع في الشرب من ينسحق فتحرر والله تعالى اعلم **قوله** وفي المحوز الى اخره
 فلو كان لما لك ايضا مل يبيد نفسه او يشرك المحتاج
قوله من بيت المال فيصرف من الخراج والجزية دون العشور والضدقات
 لا الثاني للنفقة والاول للموايب **قوله** اجرا الناس على كونه يخرج له من كان بطينة
 ويجعل مونة على الماسير الذين لا يطبقونه بانفسهم **قوله** اي منهم جبر الى احسن
 هذا قول اي بكر الاسكان وقال ابو بكر الاسكان وقال ابو بكر الجلي
 لا جبر قال الفقيه ابو جعفر وبقول استاذي اي بكر البلخي اقد وما ذكره الشارح
 يقال عليه ليس دفع ضرر الشركاء باولي من دفع ضرر نفسه بان لا يملكه وقد قرر
 بما يدفع هذا فقالوا ان من اتوجه ضرر الابن وهو ان لا يملكه في كرى نصيبه
 وضرر اصحابه وموانع محتاجون الى كرى نصيبه حتى يتمكنوا من سق اراضيهم وضرر
 الابن يعرض فانه يستحق ارضه وضرر اصحابه وموانع محتاجون الى كرى نصيبه حتى يتمكنوا
 من سق اراضيهم بغير عوض ولا شك ان ما كان من الضرر بغير عوض اكثر الضررين فيجب
 دفعه بتحمل الضرر الا وفي كما في الابن عن كرى الهند العام ووجه ما ذكره هب اليه ابو
 بكر البلخي والفقيه ابو جعفر ان ضرر الابن ضرر اصحابه مقابلا واستوى
 فيترك ما كان على ما كان لما تعدد دفع احد ما بالاحكام في الحايطة بين اثنين اذا اهدا
 فارد احد ما اليها واي لا جبر الا في بل البنا بل يقال للاخرا ان انت ان شئت
 وانما قلنا ما استواء الضررين لان كل واحد بعوض اما عوض ضرر الابن اذا جبر على الكرى ففكر
 ما اما عوض ضرر اصحابه لانهم يمكنهم ان يوفوا الامر الى القاضي حتى ياذن لهم في حق نصيبه

على ان يستوفوا مونة الكرى من نصيبه من الشرب قد ما يبلغ قيمة ما يتفقوا في نصيبه الكرى
 فاذا استوفى الضرر وجب شرك ما كان على ما كان **قوله** هكذا
 في شرح الهداية عن خواهر زاده رحمه الله تعالى وحاصل ما يقوله البلخي وابو جعفر
 ان الامام لا يجبر الابن وبما مر بالباقين بكري نصيبه الى اخره **قوله**
 الدخلة واما اذا جفت ان يمسق الضرر الخاص واذا دوا حصينه فامتنع بعضهم فان كان
 في هذا ضرر عام بان كان لما يخرج الطريق المسيل او الى اراضيهم لو لم يصحوا جبر الابن
 على ذلك وان لم يكن منه ضرر عام لم يجبر بالاتفاق **قوله** في الدخلة لو لم يوفوا
 الامر الى القاضي لو لم يصحوا جبر الابن على ذلك وان لم يكن منه ضرر عام وكروه هل ير
 على الابن بقسطه من النفقة وهل يمنع الابن من الشرب حتى يؤدي ما عليه من النفقة
 قال القاضي ابو علي النعماني لا يمنع بخلاف السفل والعلو ذكر اختلاف المشايخ
 في فتاوى الحنفية وذكر في غير المسائل ان المنع قول اي حنيفه واي يوسف
 ايضا فيتم مل عند الفتوى انتهى **قوله** لا كذلك ما في فتاوى
 الحنفية وشرحه للصدر الشهيد لغير وجوده قال الحنفية نهى عن قوم مشترك
 وهو شرب لهم ولا اراضيهم احتاجوا الى كرى فامتنع بعضهم من كونه امر من بني منهم
 بكريه ويرجعون على من امتنع بقسطه من النفقة لانه لا يمكنهم الاتفاق به الا بكري جميع
 النهل فلا يصيروا متبرعين **قوله** الصدر ومثل جبر الممتنع عن الكرى
 لم يذكر الجبر منا وذكر كرمه ومما نقل منع اوليك عن شرا حتى مردوا ما عليهم قال
 القاضي الامام ابو علي النعماني بعض مشايخنا يقولون بانهم يمنعون **قوله**
 ثمس الاية الحلواني هذا عن سديد بل لا يمنعون بوق بين هذا وبين السفل والعلو
 والفوق ان في المنع منها نصيب حقهم فلا يمنعون ولا كذلك في العلو والسفل **قوله**
 الحنفية وكذلك البير اذا كانت بين رجلين وهي شرب لما شربها فامتنع احدهما عن
 اصلاحها وقالنا لا استحق ما شرب منها فانه لا يجبر على ذلك ولا يكون لصاحبه ان يرجع
 اذا اصلاحها **قوله** الصدر اما عدم الاجبار فوافق لما قلنا من المسائل
 واما عدم الرجوع فالحال لما ذكرنا من المسائل والفرق ان النفقة انما تجب من اداء النفقة
 فاذا امتنع عن الانتفاع لم يكن عليه شيء فاما فيما تقدم ان تعدد الاجاب باذا النفقة
 امكن الاجاب باذا الرقبة والرقبة لهم ثم ذكر الحنفية رحمه الله تعالى مسائل من
 جملتها انهم اذا كان من رجلين فامتنع احدهما عن كرى فانه يكري الاخر ولا يصير متبرعا
 ويجبر الممتنع على الكرى واذا كان لواحد لا يجبر **قوله** الصدر ذكر الاجبار منا
 ولم يذكر في هذه المسئلة من قبل وعدم الاجبار ووفق لما ذكرنا من المسائل
قوله يحصل لنا ان لا يجبر وان يرجع عليه بقسطه من النفقة وانه لا يمنع عن الشرب
 الى ادا ما عليه على القول الشديد ولو ان لي من الارش حملت
 المنع الذي قال به ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله تعالى عنهما على المنع مدة استيفاء

جعون

لجدهم

موت الكري من نصيبه من الشرب والله تعالى اعلم **قوله** ولا يجزىهم الامام الى اخر
ظاهر ان النصير اصل الشفعة او ليس كذلك لان اصل الشفعة اصل الدنيا جميعا
وانما هذا بعض كلام في الشراكا فدخل على الشارح مسئلة في مسئلة والله تعالى اعلم
قوله في الاصل قال ابو حنيفة وليس على اهل الشفعة فيما اعلم من الكري
شي امالا لانهم لا يملكون النهر انما يثبت لهم حق في الماء على طريق الاباحة ولا نفقة
على غير المالك اولا لان شركتهم في الشفعة عامة ثابتة بجميع اهل الشفعة والشركة العامة
لا تجزى لها في حق تصرف فكذا في حق التزام المونة الا انه ادخل فيه كلمة
الشك حيث قال فيما اعلم لان اهل الشفعة يجتاجون الى الكري للشفعة كما يمل النهر
يجتاجون الى الكري للشرب فهذا يوجب ان يكون الكري عليهم جميعا ولكن من حيث
ان الشفعة لاهل الشفعة شركة عامة موجب ان ترفع عنهم مونة الكري فبقى نوع شك انتهى
قوله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى يجزى الامام على الكري
اصحاب الشفعة **قلت** هذا المرقلة اخذ من مشايخنا والامر فيه على
ما قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه وسبب هذه البهنة انه اشتبه على الشارح
مرجع النصير في قول المصنف ويجزى من تمتع منهم فله الشارح اهل الشفعة لانهم
اقرب مذكور وانما هم الشركا المحدث عنهم في اصل المسئلة وقد تبرع به الشارح
قبل محله وذكرنا ما فيه والذي دخل على الشارح الكلاجه ما اذا انفق الشركا
على شرك الكري في هذا النهر لا يجزى الامام على ذلك في ظاهر المذهب كما لو امتنعوا
عن عمارة ارضهم **قوله** بعض المشايخ من مشايخنا رحمهم الله تعالى
يجزىهم على ذلك نحو اصحاب الشفعة في النهر **واجيب** بان هذا امتناع
عن شرب الخواص لا يبطال لحقهم كما امتناع الولي عن قول الهبة للبيتيم والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** وفي الحاشية الفتوى على قوله **قلت** وكذا في الفتاوى
الكبرى **قوله** واذا كان الجري في ارض غير فليس لرب الارض منعه لان منعه اضرار
قلت هذا يدل على ان الشارح لم يحقق هذه المسئلة وذلك لانها من دعوى الشرب
وصورتها فيه لوجل ارض ولا حزينه نهر جري ليس لصاحب الارض
منعه من الاجراء لانه مستعمل للنهر بسوق المالك فهو في يده فيكون القول لصاحب
النهر وان لم يكن الما جاري ولم يكن في يد سالك البيتة على ان النهر له وان لم يتم البيتة
على رقبته واقامه قد كان جري ما يوقه الى ارضه اجرة اي يفيض له لاثباته
بالحجة ملكا له او خفا مستحقا له والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** يتعد رقبته
وإذا بنا على الظاهر واذا تبين خلاف هذا سقط الظاهر وهذا بخلاف الطريق
لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيقة على منط واحد **قوله**
وليس للاهل ان يسكروا به يستوفى الى اخر **قلت** ليس هذا يدل
الاطلاق **قوله** في الدخلة واذا اراد اهل الاعلى ان يجسوا النهر عن اهل الاسفل
يكنهم الانتفاع به فان كان المالك في النهر بحيث لو ارسل ولم يسكر يصل كل واحد

الملك

منهم الى حقه في الشرب لا يكون اهل الاعلى المنع والسكروا ان كان اهل الاعلى لا يصلون
الى حقهم في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الما بحال لو ارسل الى اهل
الاسفل لا يمكن اهل الاسفل الانتفاع اصلا بان كان النهر مشقة كان اهل الاعلى
ولاية الحبس وان كان الما بحال لو ارسل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون اهل
اعلى النهر السكروا به اهل الاسفل يسكروا به واثم بعد ذلك لان الاعلى ان يسكروا به
الما الى ارضهم **قوله** شيخ الاسلام خواهر زاده واستحسن مشايخنا
رحمهم الله تعالى في هذا الوجه ان الامام يتقسم بينهم بالايام اذا اتي اهل الاسفل
السكرتم يصنع اهل الاعلى في نوبتهم ما احبوا بقينا للضرر عنهم **قوله** وكذا لو اخطوا
على ان يسكروا به في نوبته **قلت** ما في الدخلة بعيدانه اذا كان ثوبا لا ياتي
الى الضلع بل ما يصنع كل في نوبته **قوله** وفي النوادر الى اخره تقدم انه استحسان
المشايع رحمهم الله تعالى **قوله** ولا يسكرون فيه نقص **قوله** في الدخلة
وفي كل موضع جار اهل الاعلى السكر فاما يجوز لهم ذلك بوضع لوح في النهر وما اشبهه
لا بالتراب فسقط له هذا والله تعالى اعلم **قوله** في الدخلة هذا الذي
ذكرنا كله في الما المشترك بينهم في الغدير فاما الذي يجذر من الجبل الى الوادي
اختلف المشايخ فيه فبعضهم يكون اهل الاعلى ولاية الحبس عن الاسفل ولكن ليس لهم
ان يتعنتوا او يقصروا الاضرار باهل الاسفل في منع الما ما وراحتهم واليه ذ
الامام ثم لا يحد لاية الشرعي رحمه الله تعالى **قوله** بعضهم الجواب فيه كالجواب
في الما المشترك الا ان يكون الحذر السيل وانتشر على وجه الارض فحينئذ يكون لم يثبت
اليه يد في الاصل وسالته يعني ابا يوسف عن من الكري اراد صاحبا ان يسفلها
عن موضعها ليكون اكثر اخذ الما قال له ذلك وصورتها نهرين قوم لكل واحد منهم على
اقدنه كوة ارادوا احدهم ان يكرى الاموى ويستقل الكوة عن موضعها ليكون اكثر اخذ
لما اذا علم ان الكوة مستقلة ثم ارتفعت فاراد ان يعيدها الى الحالة الاولى اما
اذا علم انها كانت في الاصل من هذه السنة فاراد ان يسفلها ليس له ذلك واليه اشار شيخ
الاسلام في شرح كتاب الشرب والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي اجري المسئلة على
اطلاقا كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قال له ذلك على كل حال وان لم تقم الكوة
في الاصل **قوله** شيخ الاسلام رحمه الله تعالى يسفل متدار ما يكرى ذلك
النهر في العرف والعادة فان اراد ان يرفع الكوة وكانت مستقلة ليدخل الما في ارضه
فلا مانع في الاصل الكتاب له ذلك من غير فضل واليه مال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
تعالى وقال شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام خواهر زاده رحمهما الله تعالى ناوول
المسئلة اذا كان مويا لرفع يعيد الكوة الى الحالة الاولى اما لو كان في الاصل كذلك
ليس له ان يرفعها وتال وسالته عن من يريد ان يزيده في عوض في النهر ويؤخذ الكوة
عن فم النهر بجفلا على اربعة اذرع من فم النهر الى اسفل لا ليس له ذلك وصورة
هذا اذا كانت اللوايح التي في الكوة في فم النهر اراد ان يوردها عن صفة النهر

تغ

لب

س

فيجعله في وسط يندفع فوهة النهر فيخرج فانه لا يكون له ذلك قال
وسالت ابا يوسف رحمه الله عن رجل اراد ان يوسع قسم المهر فيجعله في وسط يندفع
مثل ذلك قال لا لانه يكسر صفة النهر ويضرب على مقدار حقه في اخذ الما واذا كانت
القسمه بالكوي يمنع ان يوسع الكوي لانه يسر اذا اخذ الما ولو وقعت القسمه
بالكوي فارد احد من ان يقسم بالايام فليس له ذلك الا بوضا الشركا لان القديس
يترك على قدمه لظهور الحق فيه ولو كان لكل منهم كرى معدودة في نهر خاص ليس لو كان
ان يزيده وان كان لا يضربا فله لان الشوكه خاصه بخلاف ما اذا كان الكوي
في النهر الا عظم لان لكل منهم ان يشتق منه نهر ابتداء فكان له ان يزيده في الكوي
بطريق الاول والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب المزارعة

قوله وهي باطلة عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من عبارة القنوري
الناج ورحمهما الله تعالى اي فاسدة ففسد بذلك لانه يجب
اجرا للمثل للمقابل اذا عمل مزارعة كما قال في شرحه الى اخر **قوله**
كذا في الحقايق قلت وصاحب الحقايق قال ذكر الامام الحلواني رحمه الله
في جامع المحبوبي وفتاوي ما بينه وبين المذخره **حديث** عامر بن خنيس
على نصف ما يخرج من ثمر او زرع وروي الشيخان عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم عامر بن خنيس على نصف ما يخرج من ثمر او زرع وفي لفظ لما اتى
خنيس بن ابي لهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول من سيرا ميلان يعملوا
على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزكم
بيننا على ذلك ما شئنا **حديث** ابي بن حنيفة رضي الله عليه وسلم في مزارعة
والمخالفة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن المخالفة قال قلت وما المخالفة قال ان ياخذ ارضا بثلاث او نصف
او ربع زواه ابو داود وهذا اللفظ ورواه الطحاوي من حديث جابر رضي الله تعالى
عنه عن النبي عن المخالفة والمخالفة على الثلث والرابع والنصف
بماض لا رضى والمخالفة بين المزارع والمزارع على اصوله بالطعام وروي مسلم في صحيحه
عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ولا تنوي بذلك باسأ حتى زعم رابع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن المخالفة فتزكاه وروي الطحاوي والبيهقي عن ثابت بن الضحان ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وعن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لم يدر المخالفة فليؤذن بحرب من
الله ورسوله وقد روي عن جابر بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حايطة
لا تستاجر بشي منه رواه البخاري في المسند وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه نهى عن قبيح الطحان والاستيجار ببعض الحناج في معنى قبيح الطحان ولا الاستيجار
ببعض الحناج استيجار يولد بمحول وانه لا يجوز كما في الاجان **قوله** ومعاملة
عليه الصلاة والسلام امثل خبير كان خراج مقاسمة الى اخر هذا محل دفع التقادير
والذي ليس على انه لا يمكن حمله على المزارعة انه عليه الصلاة والسلام قال
تقرم ما شئنا او تقرم ما اقرمك الله تعالى ويذا منه صلى الله عليه وسلم تحصيل المدة
وجها له المدة منع صحة المزارعة بخلاف **قوله** ويختار للمفتوى للاختياج
اليها وتعامل الامه بها والقياس يترك به كما في الاستقناع **قلت**
اجيب عن الاول بان الحاجة مندفة بالاجارة بالدرهم او بكيال او بوزن
معلوم عند العقد **قوله** والقياس يترك به لا موقع لهذا لانه لم يذكر لا في
حينئذ رضي الله تعالى عنه قياسا والاول ان يقال انه قد جاز في بعض الروايات
ما بين ان الذي كان لمعنى غير المزارعة فروي في حديث جابر رضي الله تعالى عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم بلغه ان رجلا لا يكون مزارعهم بنصف ما يخرج منها وثلاثة
وبالماديات فقال في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن له ارض فليزرعها
فان لم يزرعها فليمنحها اخاه فان لم يفعل فليمنحها **قوله** وفي حديث رافع وروي النبي
عن المخابر وقد روي عنه كليب بن ابل قال قلت لابن عمر اتاني رجل له ارض دسا
وليس له ارض يزرع ولا يقرأ ارضه بالنصف فزرعها يسري وبسري
فما صنعت قال حسن فقد اجان وروى النبي وقد روي بكون ابن ابي شيبة بسنده
عن ابي جعفر قال **قوله** عامر رسول الله صلى الله عليه وسلم امثل خبير على الشر
شرا بونكر وعمر وعثمان وعجل رضي الله تعالى عنه براهلهم الى اليوم يعطوننا الثلث
والربع وعن عمر بن عثمان عن ابي جعفر قال سألته عن المزارعة بالثلث والرابع
فقال اني نظرت في الاربعة والاربع والاربع على فوجدتهم يعطون ذلك وعن ابراهيم
ابن ابي جعفر قال سالت موسى بن طلحة محمد بن عثمان اقطع خبايا ارضنا وعهد الله ارضا
وسعيد ارضا وصهيبي ارضا فكلنا جاري قدرايته يعطى ارضه بالثلث والرابع عبد
وسعد او عثون عن طاووس قال كانا معا في جبل ونحن يعطى ارضا بالثلث والرابع
فلم نعلم ذلك علينا وعن عبد الله بن عباس قال كان لعبد الرحمن بن ابي ليلى ارض بالبحر
مكان يذفر بالثلث والرابع فيرسلني فاقاسمهم وعن عبد الرحمن بن الاسود قال
كنت اذرع بالثلث والرابع وعن القاسم وابن سيرين انهما كانا لا يريان باسا
ان يعطى الرجل ارضه اخر على ان يعطيه الثلث او الربع او العشر ولا يكون عليه من
الثقة شي وسالم لا باس يا ومثله عن جابر بن عمر رضي الله تعالى عنهم وارضى الطحاوي
عن قديس بن ايمان رضي الله تعالى عنه انه كان يكرى ارضه على الثلث والرابع
وعن طاووس انه كان لا يكرى بذلك ماسا قال في الاسراف وهو مذنب ابن المنيب
والرقري وعد من ذكرنا وقال في جاده ابتداء وشركة انما فاشبهت المصارفة والله
تعالى اعلم **قوله** والله الشافعي رحمه الله تعالى عليه الى اخره

الله
قوله

قلت قد اطل بمرط احد المزارعة عنده قال في شرح التبيين للمزارعة
 ان يسم الارض التي دخل ليرزعا ببعض ما يخرج منها ولا يجوز
 ذلك الا على الارض التي بين التخل او الكرم فياخذ على التخل والكرم ويرارعه
 على الارض ويكون البذر من صاحب الارض فيجوز ذلك تبعا للمساواة بشرطين
 احدهما ان لا يمكن سقي التخل او الكرم الا لسقيها والثاني ان يتعدا زراعتها
 بالعمل وقيل اذا كان التخل قليلا واليبا كثيرا لم يجز اذا كثيرا يتبع القليل
 والكثرة تعتبر بان يكون ساقا مثل مساقه فغارس التخل وقيل العنق بالربيع قال القزويني
 ولعله الاظهر ولا يجوز ذلك الا على جزء معلوم من الزرع ولا يشترط ان يكون الجزء مثل الجزء
 الذي ساقى عليه في اصح الوجهين ولا يجوز بقدر من المزارعة على المساواة على التخل او الكرم
 ولكن كل جواز ما جازها عليه وجهان انتهى **قول** لان المساواة الى اخر **قلت**
 هو لا يستدل بمكة او انما يقول جازا التي عن المزارعة كما تقدمنا وجازا ان عليه الصلاة والسلام
 عامل اهل خيبر على ما يخرج من ثمر وزرع فدل على الجواز دل على انها معا كما اشار اليه في
 شرح التبيين والجواب ان الذي محمول على ما ذكرنا وقد صح ما ذكرتم من معاملة اهل خيبر
 فالاصل انه متى جاز شي فالجواز يكون اضلاقيه ولا نقول انه بطريق التبعية الا بطل
 يقتضي ذلك والله تعالى اعلم **قول** واهلية العقد ولا يختص بعقد المزارعة لانه شرط
 في ساير العقود **قول** الماديانات هو اعظم من الجدول **قلت** قال في
 الينابيع يسري بالماديانات ما ثبت على خافتي الشواقي وهو الموضع المرتفع بقرات
 الشواقي وسريد بالشواقي ما ثبت على خافتي الشواقي من بطن الشواقي وبين الماديانات
قول واهلية العاقدين فيخرج المجهول والصبي الذي لا يعقل فاما الضبي الماذون
 والعبد الماذون فتصح مزارعتهما والله تعالى اعلم **قول** حتى لو شرط فيها العمل
 الى اخر **قلت** ترك التقليل واشتغل بالتمتع ولا يجوز ان يستعمل من المزارعة
 فيحصل ما هو المقصود **قلت** لو لم يشترط العمل لرب الارض لكان استعانة به
 المزارع فعمل الخارج على الشرط ولو استعان به فاستاجر اجرا بغير اذن المزارع فالخارج
 على الشرط ولا يرجع ربح الارض على المزارع فعمل الخارج على الشرط ولو استعان به
 المزارع فعمل باجر الاجر ولو استاجر المزارع ربح الارض مدركه معلومة ليعمل على
 المزارعة فالاجارة باطله والمزارعة على حالها ولو دفع الارض الى ربح الارض
 فزارعه بحصة من الزرع فله المزارعة باطله والاولى على حالها ولو تولى المزارعة
 بنفسه والبذر منه صار ناقضا للمزارعة بالعمل ولو كان قبل الثاني
 البذر بحصة المزارع انا اذرع بنفسه صار ناقضا للمزارعة بالقول **قول** ادواته ما
قلت وفي هذا ايضا ترك التقليل واشتغل بغيره لان معنى الشركة
 لا ان هذا العقد فاقطع من الشركة يكون مفسدا **قول** ويشترط بيان المد
 بان يقر الى سنة او الى سنتين او ما اشبهت وهذا هو الظاهر وفي الصغرى وفي التوبة
 وان سن وتنا لا يمكن فيه من المزارعة فسدت مضار ذكره ولا ذكره سواء ان بين سنة لا

هذه

لا يعيش احدهما الى مثله فاما قال في مصمم لا يجوز وجوز البعض واليه مال
 الخصام رحمه الله تعالى وعن محمد بن سلمة ان المزارعة من غير بيان المد جائزة
 ويقع على سنة واحدة اي على زرع واحد واخذه ابو الليث ومشايع لمخ رحمه الله تعالى
 قال في الينابيع قال الفقيه انما قال هذا علما وانا الكوفيون لان مدة المزارعة
 متفاوتة عندهم وابداوها وانها وبها يحول اما في بلادنا فوقت المزارعة معلوم
 فيجوز وان لم يوقت كما في المعاملة وبه نأخذ وفي جامع الفوائد وعليه الفتوى **قول**
 لذا في النصول لا اختصاص له به فقد ذكره في الدرج ايضا وان كان لو استاجر دابة
 ولم يبين ما يحمل عليها لا يجوز ان يحمل عليها شيئا انقلب جائزا كذا هذا والله تعالى اعلم
قول ومن مواعيله قال ابو بكر البلخي ان لم يذكر شيئا حكم العرف فان كان مختلفا
 فسدت **قول** هذا هو الشرط الثامن **قلت** ترك تقليله
 بلا ذنب وقال في غير ما اجع في حقه وترك التقييد يودي الى الجهالة ان
 المقتضية الى المزارعة فلا بد من ان يكون معلوما **قول** ويجزها هذه رواية
 اصحاب الامالي عنه وكذا الثالثة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى وهي ان يكون
 البذر من ارضها والباقي من الاخر حكمي الخلاف فيه قاضيان وغيره واستدل في يوسف
 رحمه الله تعالى بانه لما جاز ان يكون البذر من ارضه مشروطا على ربح الارض فكذا يجوز
 ان يكون البذر بدون الارض مشروطا عليه كما في جانب العامل بانه لما جاز ان يكون
 البذر مع البذر مشروطا على العامل جاز ان يكون البذر مشروطا عليه بدون البذر
قول ومنعه محمد وموظا هو الرواية قاله في الهداية والبدائع والذخيرة وغيرها
 وجهه ما ذكره الشارح وفي عبارة القدوري في التقريب من مل اي يوسف ما يمنع
 ما استدله الشارح فانه قال في يوسف ان ربح الارض من غير العمل
 بالبذر لا مخرجها والله تعالى اعلم **قول** لو جرحه لتعامل ان صح اشكل على
 المذهب وكان حق المصنف رحمه الله تعالى ان يقول ويجز البذر والارض لا صدها
 في رواية ومنعه ويذكر الشارح الدليل من الحائنين كما فعل القدوري في التفسير
قول احدها ان يكون الارض والعمل الى اخر انما لا يجوز من الصورة ان
 لان صاحب البذر يصير مستاجرا للارض والعامل جميعا ببعض الخارج والجمع
 بينهما يمنع صحة المزارعة لعدم التحلية بين المستاجر والمستاجر لا ربح في يد العامل
قول وثانيها الى اخر قال في البدائع وروي عن اي يوسف في تفسير الفصل
 ايضا انه يجوز ان استيجار كل واحد منهما جائد عند الانفراد فكذا عند الاجتماع
 والجواب ما ذكرنا ان الجواز كان على خلاف القياس ثبت عند الانفراد بفتي حالة
 الاجتماع على اصل القياس وطريق الجواز في هذين الفصلين ايضا انه يجوز بالاتفاق
 ان يأخذ صاحب البذر الارض مزارعة ثم يستعين بصاحبه ليعمل له يجوز وان
 بينهما على الشرط **قول** وان لم يخرج شي الى اخر وكذا ان هلك الخارج قبل الاداء
 بان اضطلم الزرع انة **قول** كان لصاحب الارض البذر الى اخر فان كان البذر

خارج

من قبل ربا الارض يطيب له جميع الخارج وان كان من قبل المزارع فيصدق بالنقل
 عما عزم وان اراد ان يطيب لها المزرعة فقال الامام اسمعيل الراصد رحمه الله تعالى
 بين المضيفين ويقول ربا الارض المزارع وجب عليك اجر مثل الارض وانقصا
 ووجب لك على اجر مثل غلك و انك وتدر بذكرك مثل صاحبك على هذه الحنطة
 وعلى ما وجب لك على فلا وجب عليك نقول المزارع صاحبها او يقول المزارع لصا
 الارض وجب عليك اجر مثل عمل وبذري ووجب لك على اجر مثل ارضك او نقضاً
 مثل صاحبك عما وجب عليك اجر وعلى هذه الحنطة فيقول ربا الارض صاحبها اذا
 يتراضيا على ذلك فقد زال الموصى للحيث وطالب لكل واحد منهما ما اصابه
قوله كان الخارج لصاحب البذر في الينايع مذكور في رواية وفي رواية لصاحب
 الارض **قوله** ولو شرطوا التبن لرب البذر بعد
 شرط الحب نصفين جاز ذكر الطحاوي ان هذا رواية المزارعة الكبرى **قوله** لا لا
 يعني لو شرطوا التبن للعامل لجزوه هكذا ذكر في المزارعة الكبرى وبصرى الدخنة
 على ان هذا ظاهر الرواية كذا في القاضى فان يشرح الجامع **قوله** لانه شرط
 بوجوب قطع الشركة فان لا يخرج الا التبن **قلت** هذا
 وارد على اشتراط التبن لصاحب البذر قال في الدخنة وقال صاحب الاملا عن
 ابي يوسف انه قال ان المزارعة لا يجوز حتى يكون معقودة لعمل واحد
 من المزارع ومن ربا الارض جزء من اثنين معلوم فان قصر عن ذلك كانت المزارعة
 فاسدة وحكي هذا عنه ايضا في المواز واستدل به في كتب الفقه بهذا الدليل بعينه
قوله الطحاوي قال محذوف الاملا لا يجوز ان يشترط التبن للمزارع والحب
 نصفين ولا يجوز حتى يكون الحب والتبن جميعاً نصفين قال الطحاوي **قوله**
 ابن ابي عمير الصحيح ما قال محذوف الاملا ووافقنا يوسف لان التبن ان كان مع
 كسفت واحد فيجزى شرط بمقتضى بعينه للآخر الا مشري انه لا يجوز ان يشترط
 التبن لاصحاب الحنطة بينهما **قلت** وهذا وجه اخر لرواية المواز
قوله مولانا رضي الدين القياس رواية المواد ولا النوع انما يملك بملك
 الاصل فاذا كان الاصل لاصحابه ما يجب ان يكون النوع كله الا ان اجوز ما ذلك
 فيما اذا كان البذر من قبلة للثروة والتعامل بخلاف القياس فان ابنه صلى الله عليه وسلم
 دفع خيل خيرة معاملة بالصف فكانت الشركة في النوع وهو في الثمرة لا في الاصل
 وهو الشجر والناس تعاملوا على ان يكون الاصل لصاحب الاصل والنوع بينهما ولا اثر
 ولا تعامل فيما اذا شرط الاصل للبذر لا غرس من جهة فيستعمل قضية القياس
قوله في هذا ظاهر الرواية نوع اشكال عندي من جهة الرواية لان املا محذوف
 من كتب ظاهر الرواية وهو ما اخر عن المزارعة الكبرى ولهذا قال
 الطحاوي في مختصره واذا دفع ارضه مزارعة فخرج من غرضه فان محمد رحمه الله تعالى
 قال التبن لصاحب البذر ولا يخرج من وجهه بعد ذلك ما مر على رجوعه

عن قوله الى ما ذكرناه الى ما قال ابو يوسف والاملا وهو الصحيح على امله **قوله** لانه بايع
 وزاد في الهداية واعتبارا للذين فيما لم ينص عليه المتأقنان **قوله** فيقول
 العامل او ربه فلو امتنع العامل من العمل لم يجز ولو لم يرضه خيارا مكث ان شاؤا
 فلعوا المزرعة فيكون بينهم وان شاؤا اعطوا المزارع قيمته بنصيبه من المزرعة وان
 شاؤا انفقوا على المزرعة من مالهم مشعر رجوعهم على المزارع في حقتهم وكذلك لو ما
 المزارع وامتنع ورثته من العمل والله تعالى اعلم **قوله** واذا انقضت المد
 الى اخره **قوله** في الينايع صورة رجل دفع الى اخر ارضه مزارعة
 السنة اشهر مثلاً فزرعها وانقضت المد وتحتاج الى وقت ادراك المزرعة شهرين
 فانه يتطرا الى اجر مثل الثمرين فيقتسم الاجري بينهما على ما شرطوا فاما اصاب الذي ليس
 من جانب الارض يدفعه الى صاحب الارض **قوله** وهذا الحكم ويختص بالحن
 هذا اخبر من الهداية **قوله** ولولا ذلك في عبارة القدوري ليجتم العطف على انقضا
 المد وانما هنا مجاز ان يكون ويستأجران **قوله** والله اعلم **قوله**
 فان شرطاه على العامل فسدت **قوله** في الينايع وذكرنا ايضا في بعض الكتب
 انه اذا شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المساة وسقي الارض وعادة فسد
 المزارعة وقد عطف على الحصاد والرواق والدياس انتهى والله تعالى اعلم **قوله**
 يفسد اتفاقا ذكر في الحقائق عن القيمة **قوله** وهو مختار لبعض المشايخ للمعوي
قلت في الينايع وموافقنا مشايخ فخراسان قال القيمة
 وبه ناخذ وفي المحيط وكان مشايخ بلخ يفتون بهذا وكانوا
 يقولون يجوز شرط **قوله** والحمل الى منزل ربا الارض وقال في الهداية وقال
 شمس الاية الشرحي رحمه الله هذا ما لا يصح في ديواننا **قوله** وضع في جانب
 المزارع الى اخره **قلت** تقدم هذا في قوله قد بقوله على العامل هذا
 تكرار بلا فائدة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** من الحقائق **قلت**
 الذي في الحقائق عراه للخطوط **قوله** بل لانه القيمة **قلت** قال في الق
 لم يرحم الله تعالى ان الروح لمار وان جعل لكن منافع بدل شيئا واحدا وهو منافع الا
 وهو بدلت شيئين نصف الخارج وقيمة منافع بضعها والخارج بمجول لانه فاحشة
 مضار المهر بمجول لانه فاحشة فبطل القيمة ووجب مهر المهر لابي يوسف رحمه الله
 ان الخارج وان جعل ولكن منافع البضع معلومة والشئ متى قبل بمعلوم ومجول
 القسم عليهما نصفين لتقدير القيمة باعتبار القيمة ولو جردا لافاقاة اليهما
 على الشواك لو اوصى قبلت ماله لنلان وللفقرا والمساكين كان لنلان نصفه
 سهم نكدا هذا مجمل المسق فوجب مهر المهر لافاقا ما بلغ
كتاب **المستاقاة قوله**
 وهي المعاملة الى اخره احسن منه عند عمل العمل في الاسجار ببعض الخارج **قوله** وقال

حس
 المتأقنان

رض

جائز

قلت والفتوى على قولهما فانه في الفتاوى والصنعي والكبري ما مضى جان وغيرهم
وقال المصنف رحمه الله تعالى اراجح بقولهما وان كان
يعبر من اطلاق الجملة الاسمية لانه لما اعتقب باختيار الفتوى فدلوه صريحا او صريح
قلت هذا التقدير ثابت هنا والله تعالى اعلم **قوله** ويجوز في السحر
والرطاب واصول الباذنجان لم يذكر الشارح رحمه الله تعالى مسمى الرطاب وقال
في الرطاب الجوهر الرطاب الجمع رطبة بالفارسية اسبغت قيل المراد منه القول
وهو الكرات والبصل وقيل الفتا والبطيخ والباذنجان **قوله**
محمدا رحمه الله في المزارعة الكري محمود المساقاة في الطلع كما لم ينته عظة وفي البدايع
فان كان المدفوع فيه تحلا فيه طلع او بشر قد احمر او احضر الا انه لم يمتنع عظة جازفة
المعاملة وان كان قد تناهى عظة الا انه لم يربط بالمعامل فاسد وقال بشر
عراي يوسف في الاملا اذ ادفع ارضا ليعمرها تحلا وكوما وشجرا على ان ما اخرج الله
لغالب من التخل والشجر والكرم فهو بينهما نصيبين فهو جائز الا ان يكون السحر
والكرم الذي يعمره ليس له قيمة ثم ان شرطه على ما في ما لا يتفق منه بعد المدة
المشروطة والتلفيع والابار وسقي الكرم ونحو ذلك جاز وان كانت تبقى منتفعة
بعد المدة كالفا السرقين ونصب العريش وتغليب ارض العريش وغير الاشجار
ونحو ذلك فالمساقاة فاسدة والتملص صاحب الاشجار وللمعامل اجزئته
فان لم يشترط في المعاملة تلفيع تحلا وبارها وحفظها على الماقي ان كان كلامها وقع
على المساقاة محتاج الى ذلك فسد وان كان لا يحتاج اليه جاز **قوله** لان مساقاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل خيبر كان بينهما تقدم حديث اهل خيبر وفيه
من ثمر او ذرع وليس فيه للكرم ذر بلقطه والله تعالى اعلم **قوله** والموهدي ان
مساقاة صلى الله عليه وسلم اقل خيبر كانت على ما في الاشجار مروية الدار
قطن من حديث بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بالسطر مما يخرج
من التخل والشجر **مسئلة** سوا قط التخل لربا التخل لا بما يمتزله التخل نفسه وقال
مالك مؤمنهما نصيبان **مسئلة** يجوز المساقاة في الشجر المتل ويكون على
التلفيع والحفظ **مسئلة** يجوز ان يدفع خايطين صنفه واحدة احدهما
على النصف والاخرى على الثلث وكذلك دفعه ارضه على النصف وخايطه على
الثلث وان يدفعها جميعا على النصف **مسئلة** لا يملك الماقي ان يدفع الى غيره
معاملة الا اذا قال لربا التخل اعلم فيه سرايك لان دفعه الى غيره اثبات الشركة
في مال غيره ثم ادنه فلا يصح واذا قال له اعلم سرايك فقد اذن له فصح ولو لم يقتل
له اعلم فيه سرايك فصح المايل الى رجل اخر معاملة فعمل فيه ما خرج فهو لصاحب
التخل ولا اجر للعامل الاول لان استحقاقه بالشرط وهو شرط العمل ولم يؤد
منه العمل بنفسه ولا بعينه لان عتده معه لم يصح فلم يكن عمله مضافا اليه وله على
العامل الاول اجر مثل عمله لانه عمله بامر فاستحق اجرا مثل ولو فلك التمر

في اليد العامل الاخير من عمله وموت رول التخل فلا ضمان على واحد منهما لا لغرام
النصيب من واحد منهما وموت يوت يد المالك ولو فلك من عمله في امر فلك
فيه امر العامل الاول فالضمان لصاحب التخل على العامل الاخر دون الاول لان الحلا
قطع نسبة عمله اليه فبقى متلفا على المالك ماله فكان الضمان عليه ولو فلك في يد
من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل الاول فلصاحب التخل ان يصيب ايها شائما
الاول **قوله** فلان العمل مضاف الى فصار كانه على نفسه وان ضمن الثاني
فلا نه بمرتبة غاصب لغاصب فان ضمن الاول لم يرجع على الاخير لانه عمل بامر الاول
فلورجع عليه لوجع مؤثله ايضا فلا يعيد وان اراد المضمين الاخير يرجع على
الاول لانه غير في هذا العقد فيرجع عليه بضمان الغرور وموضمان السلامة هذا اذا
لم يتل له اعلم سرايك واما اذا قال وشرطت له النصف فدفعه الى رجل اخر
ثلث الخارج فهو جائز لما ذكرنا وما خرج من التمر فنصفه لربا التخل والتملص
للعامل الاول لان شرط الاول يرجع الى نصيبه خاصة لان العمل واجبه عليه
فبقى التمر ضرورة وذكر محمد رحمه الله في الاصل انه اذا لم يتل له اعلم سرايك
وشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك ما سدان ولا ضمان على العا
الاول لانه لما لم يثبت الشركة لكان الضمان لم يصير صامنا

كتاب النكاح

قوله يسراي اخن مداموا لا صح **قوله** وقيل يستحب **قوله** وقيل فرض
كفاية **قوله** وميتل واجب على الكفاية **قوله** النكاح سنتي **قوله** عرايشه رضي
الله تعالى عنه ارا النبي صلى الله عليه وسلم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي
فليس مني واه ابن ماجة **قوله** وعن انس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال **قوله** لكن اصل وانا مروا صوم واقطروا وتزوج النسا فمن رغب عن سنتي
فليس مني مشفق عليه **قوله** ليحترز عن الزنا **قوله** في النهاية فان لم
يتك من الشجر عن الزنا الا به فيعرض **قوله** قدنه في البدايع بملك
المهر والمقتة **قوله** لان ممنوعة الحيف الى اخن يعني ان مقتضى خوف الجور
الحرمه ونصوص النكاح لم تفصل فعارضه خوف الجور فظنا بالحوار مع الكراهية لتحريم
عملا بالشهين فكذلك قيل وعندي انه كغير القادر على المهر والمقتة والله تعالى اعلم
قوله ولنا ما روي ان قوما الى اخن **قوله** لم يرد عليهم يقال
تناكحوا وانما جافي الصحيحين من حديث انس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
حمد الله واشى عليه وقال ما بال اقوام قالوا كذا لكن صلى وانيام واصوم واقطروا
النسا كمن رغب عن سنتي فليس مني **قوله** وجعل النكاح افضل منه كما لسمها الرجوع
الاول ان يقال ان حال النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه افضل الاحوال وقد بينا جده
الصحيحين في مقام الرد على من اراد من امتة التخل للعبادة والله تعالى اعلم بالصواب

تزوج

قول هـ وينعقد المستكر للنكاح وقد فسر الشارح بغيره الى اخره والعقد
 ايجاب وينول وقد جعلنا منا اليه ونولنا لنكاح على هذا المعنى الذي يحل
 بتغيره حال المحل من المحرم الى الحلال واما على ما قال الشارح فالمعنى وينعقد الايجاب
 والمقبول بالايجاب والمقبول وما **قوله** مستكرنا رحمه الله تعالى على المحل
 واما على ما قال الشارح فالمعنى ذلك العقد الخاص بغيره حتى يتم حقيقة وجود
باب النكاح ملك لعدد وقوعه الى اخره ثانيا من اي جانب كان كل منهما **قوله** ولو قال
 جيتك الى اخره وكذا لو قال جيتك لتزوجيني وفي التواذل **قوله**
 زوجيني نفسك فقلت بالسمع والطاعة ينعقد **قوله** ولا يقتصر على تظلي النكاح
 والزوج **قوله** ان لا ينكح في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح او اربعة
 الاول ينعقد بلا خلاف ومولف النكاح والتزوج والهبة والصدقة والتمليك
 والجعل الثاني ينعقد بلا خلاف ومولف الاطاعة والاحلال والاعيان والبر
 والتمتع الثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد ومولف البيع والشراء
 والسلم والضرع والقرض والصلح والرابع ما فيه خلاف والصحيح انه لا ينعقد
 ومولف الاجارة والوصية المطلقة **قوله** كلما لا ينعقد به تثبت
 به الشهادة فيندري الحد ويجب الاقل من المسمى ومنه **قوله** وفي المحيط
 او تصرف في عيارته واما لفظ لا يكون نكاحا لان هذا يمكن من الرضا وليس بهبة
قلت حقيقة اذ لو كان هبة لم يكن جوابا لما التزمنا **قوله** ان
 الزوج الى اخره اول هذا الدليل دفع قولنا ومن قوله الاصل دليله وفي شرح
 التبيين ولا يصح العقد الا بلفظ التزوج والانكاح لانه اشتمل على احكام غريبة
 لا يحيط بها غيرها باللفظ من حيث اللفظ فتعين لفظ المحيط لاشراعه ومولف النكاح
 والتزوج اذ لم يرد في القرآن غيرهما وان قال زوجتك او انكحتك فقلت قلت
 ولم يقل نكاحا فقد قيل يصح لان القبول يرجع الى ما اوجبه كافي البيوع وتدل لا يصح
 لان ذلك ليس بصريح والنكاح مما يحاط به وقيل على قولين ووجه ما ذكرنا انتهى
 فليس ما ذكره له هو المعروف عندهم ويحتاج الى الجواب عن هذا **قلت**
 بل قد جازي القرآن غيرهما **قوله** الله تعالى لامرأة مؤمنة ان وهبت
 نفسها لغير محظن على المحلات في قوله تعالى انا احللنا لك ارواجك اللاتي ايتت
 اجور من وما ملكك بينك اما انا الله عليك والاصل عدم الخصوصية حتى تقوم دليلها
 وقوله تعالى طاعة للرجع الى عدم المهر بتغيره اعتباره بالتقليل بنفي الحرج
 فان الجرح ليس في قول لفظ العزم خصوصا بالنسبة الى ارفع العرب بل في لزوم المال
 وبغيره وقوله في مقابلة اللاتي ايتت اجور من **قوله** ولما ورد **قلت**
 هذا اللفظ للطبراني واصله في الصحيح **حديث** نهي عن نكاح السراة اقف عليه
حديث اعلوا لم تنفع على هذا اللفظ واما رواه الترمذي بلفظ اعلوا

اقبل الفاعل
النكاح

لفظ التزوج

النكاح حيث

النكاح حيث **قوله** لا نكاح الا بشهود رواه محمد رحمه الله تعالى بلاغا واخرجه
 الفاروق **قوله** الخاوي موقوفا على علي رضي الله تعالى عنه **حديث**
 رضي الله تعالى عنه الى اخره رواه مالك في الموطأ **قوله** وفيه حضورهما دالة
 على ان سماعها ليس بشرط **قلت** لا يقولون احد بان الامم يدل على اخص بخصوصه
قوله كذا ذكره في المستقى **قلت** وصرح بأنه قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
 وان عند ما يجوز وعنه مثل قولها **قوله** وكذا ان الامام السعدي
قلت وليس قول الامام السعدي نوع سماعها معا بل انما اخذ من قيد الحضور فقط
 وقد توسع بعضهم في هذا الجوزة بحضور النابيين ذكره قاضي خا
 والكل ليس بصحيح والصحيح اشتراط سماعها معا كل العقد قال الامام الكرخي
 رحمه الله تعالى في المختصر ويحتاج الشهود ان يسمعوا الكلام المتعاقدين جميعا وقال
 في المعتمد ولا بد من سماع الشهود كلام المتعاقدين لما مر ان الشهود شرط العقد
 والعقد يقوم بالايجاب والقبول وكذا انما في دور في شرح مختصر الكرخي والكرخي
 في الايضاح **قوله** في ايتنايع ويحتاج ان يسمع الشهود في النكاح كلام
 المتعاقدين وقال في الكبرى زوج بنته بحضرة شامدين فسمع احدهما لا الاخر
 شر كره فزوجها بحضرة شيخ وامم فسمع الاصح حتى ضاح في اذنه صاحبه او غير لم يجوز
 النكاح حتى يكون السماع معا وقال في المبسوط وشرعا لا انعقاد سماع البينة شرط للعقد
 وقال في الوقاية والتقية وشرط سماع كل واحد لفظ الاخر وحضور حزين مكلفين متلين شأ
 معا لفظ الزوجين **قوله** وفي المحيط الى اخره **قلت** فيه اختصار واللفظ
 شهدة احد الشامدين انه تزوجها امره والاخر انه تزوجها اليوم لم يقبل بخلاف السمع لان
 كل واحد شهدة بنكاح حضره واحد حتى لو شهد كل واحد له كان نكاحه شامدا اخر وقت
 العقد بثلث شهادتهما لان كل واحد شهد بلفظ صحيح كما لو شهدا احدهما انه باع امره شهد
 الاخر انه باع اليوم يقبل لان كل واحد منهما شهد بلفظ صحيح انتهى **قوله** لان في المستور
 لم ينعقد اتفاقا من الحقائق **قلت** ما في الحقائق كشده عن المبسوط الكبرى **قوله**
 امر للمادة محلا **قلت** هذا صادق على الكافور والصبي **قوله**
 في شرح البداية الكافرا اذا سمع اقرار المسلم مشم السلم فاذا جاز وقال في هذا الترخ ولو حمل
 في الرق واذا بعد العقد جاز فالاول التقليل باظهار خطر المحل **قوله** وفي الحقائق محل الخلا
 الى اخره **قلت** نقله من المبسوط الكبرى **قوله** والشهادة جامة فالاول في
 التقليل باظهار خطر المحل **قلت** وفي الحقائق محل الخلا **قوله** في العلم ليست هذه العبارة
 صحيحة لانه لو شهد هم على ما فيه على ولم يكن في المصلحة خلاف فمضروب العبارة وانهدم
 على الكتاب بان قال هذا كما في قوله فانه شاهد واعلى بذلك **قوله** لان مضمونه لو كان يبرر الى
 اخره وفي لفظ المحيط وذكره ائمة ابو جعفر المصنف واني انما ينعقد البيوع اذا كتب في الكتاب
 يعني عندك وقد اشترت منك فبلغه الكتاب فقال بعت ينعقد **قوله** لان سماع الشامدين
 هذا ظاهر على الصحيح واما على قول من يجوز النكاح بحضرة الا صحت اذا كان الكتاب بلفظ التزوج

من فروق الشاه

ولم يتراءى بحضورهم فينبغي ان لا يفتقد ايضا لانها انما حضر شرط العقد **قوله** لا يشترط اعلان
الحسن ولكن بشرط سماع كلامه ونحوه في صحة النكاح المصنعة لجل فيما بينه وبين الله تعالى
انما في ظاهره عند القاضي والحكم مثل الحلاق ايضا نص عليه المصنف واعلم ان في هذا خلافا
اخر وهو ان لفظ الامرا يجب فقط عند بعضهم **قوله** في حق فان ولقطة الامر في
الجباب وقد ذكرناه وكذا في الطلاق اذا قلت تطلقني على الف فطلق كان تاما وكذا في الخلع
وكذا في **قوله** لعن اكليل ينفس هذا او بما عليه فقال كملت تمت الكهالة وكذا لو
قال لعن هذا العقد فقال وهبت **قوله** ولو قال الواهب ابتداء وهبت هذا منك لا يجوز ما لم يبدل
قبلت **قوله** وكذا لو قال البائع للمشتري اقلني البيع فقال اقلت لا يجوز ما لم يبدل البائع
قبلت وقال ابو يوسف نعم الاقالة وان لم يبدل قبلت **قوله** وكذا لو قال الرجل تصدقت
بهذا عليك في قول ابي يوسف نعم من غير قبول **قوله** ولو قال المديون لرب دينه ابرئني فقال
ابرأ لك تتم الاجارة **قوله** ولو قال ضاحيا لذين لم يدونه ابتداء ابرأ لك من الدين الذي
لعليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يبطل ابتداءه ابرأ الكيل لا يرتد بالرد
وكذا لو كاله لا يحتاج الى قبول وترتد بالرد والقرار لا يحتاج الى قبول
وتبطل بالرد **قوله** ولو وقعت ارضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبلت اخذت
فيه **قوله** هلال يبطل الوقف قال لا انضاري رجبها الله بفتح الوقف
ولا يبطل بالرد **قلت** فكل هذا يجب اعلانه اياهم ما في الكتاب وان كان
بلفظ الامر وان لم يعلم الكتاب ما في الكتاب يكون من صور الخلاف والله تعالى اعلم
قوله ما الفرق بين الكتاب والخطاب حيث قلتم في الخطاب لو قبلت في مجلس
اخر لم يجوز وفي الكتاب لو قبلت في مجلس اخر جاز قبل الفرق
ان الخطاب كلام كما وجد ثلاثي ومحمل فالتباين لا يتصور فلم يقبل الايجاب بالقبول
فصح **قوله** ينبغي ان يقول في الخطاب كما وجد ثلاثي الا ان الشايع اعترض
بافتقارها الى المجلس ضرورة فلا يبقى بعد **قوله** له ان شرط العقد الى اخر يلزم عليه
ان شرط العقد يتوقف الى ما وراء المجلس وموطلاي قوله جميعا ويتقضى عدم الاحتياج
الى قراءة الكتاب عندهم وموطلاي قوله جميعا وظلاله ما على صاحب المحيطة
لا يوسف فيما اذا وجبت نقلا من رجل غائب بحضرة الشهود فبلغه فاجاز حيث قال له
ان الواجب يصح متويا لظرف العقد فاذا صدر عن ذمته نقد واذا صدر عن غيره اذ تها
توقف عليه لا لادون تاثير في تنفيذ العقد لا في جعل ما ليس بعقد عقدا فان هذا
يتقضى ان الذي صدر منه عقد لا شرط عقد والتحقيق ان الخلا في صحة الشادة ولهذا
قوله العالم انه ان شهد على مائة يمكن بطلان ما في الرجوع اليه نظرا
وقوله ولهذا انه ان شهد على مائة فلا يصح قوله يمكن العلم به قلنا بلى لكن العلم عند الانراد
غير موجود وموطلاي **قوله** فكن حرمة نكاح الحرة تمت بالاجماع او بدلالة النص **قوله**
بعض النص المحرم للعات والخالات لا لاشقائهن اولاد الجدات فتخدم الجدات ومن
قرب اهل **قوله** ولنا ان موجب حرمة المصاهرة الى اخر **قلت** هذا

قوله

لحرمة المصاهرة كما سبصر به الشارح والمصنف جعلها خلافتين ونص اصل الخلاف
على ادلة تخص كل مسئلة والديسمل المختص بمسئلة ما ذكره العالم ان هذه بنته
سوا كانت من الرضا او من النكاح فتحرم عليه لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
والبنات اسم لا يثنى مخلوقه من مائة ومن مخلوقه من مائة فكانت بنتا له وبنا لا تثنى
على حرمة الابن من الرضا على امه ثبت ان المصاهرة الحقيقية والله تعالى اعلم **قوله** فالحرمة
متى دارت بين البنوت والعدم الى اخر اي باعتبار حرمة تحت الحرمة وباعتبار حرمة
لا تثبت **قوله** او بدلالة النص يعني النص المحرم لبنات الاخ والاخت لان بنات الاولاد
اقرب من بنات الاخ **حديث** من تزوج امرأة حرمت عليه امرا دخل لا او لم يدخل
وحرمت عليه بنته ما ان دخل لم يرافقت على هذا الحديث وقد حكى في هذه المسئلة اخلا
الصحابه والعلماء ولم يظهر من احد الاحتجاج به والله تعالى اعلم **قوله** فليما قيل
الى اخر نسبه في شرح الهداية الى على رضي الله تعالى عنه **قوله** لتعلمت الابانة بعد
قوله صرحوا بان يصح اضافة نفى الحكم الى نفى جزء العلة المعين فحتاج الجواب
الى اعلان من في الغالب من الاستعمال والله تعالى اعلم بالصواب
قوله فليما قيل الى اخر نسبه في شرح الهداية الى على رضي الله تعالى عنه يعني
بحرم على خليل اولاده الى اخر هذا شرح المسئلة الثانية وهي قوله وبنيه وبني
اولاده **قوله** يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه وقد ترك قوله
وخليله ابسبه واجداه بلا شرح ولا دليل ولا يعلم احد وجه ذلك **واقول**
الحليلة من خلوطها بملك النكاح او اليمن فتخدم امراة الاب والجد بمجرد العقد
لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباكم من النساء واعلم ان خليل الابا والابنا اسم خاص
بخلوات الربايب فيجوز التزوج بام زوجة الابن وبنتها ويجوز للابن المتزوج بام زوجة
الاب وبنتها ويحرم بنات الربايب والربايب وان سفلن والله تعالى اعلم **قوله** وكذا
لو كاد امرأة لا يحرم عليه اما وبنتها يلزم ان يقال عليه في الدوا بالمرأة سر بشوق فاشا
ان يتزل فينبغي ان يكون على الخلاف او لا يتزل ويكون بالاتفاق ويمكن ان يجاب بان النسب
المحرم من يدعي الى الوابط السبب للولد ولم يحقق منا والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله ولنا ما سبق من الدليل في بابا يعني في مسئلة المخلوقه من مائة وتحضر مدية
من المنقول ما دوي نياي شبيهة في مصنفه **حديث** جابر بن عبد الحميد عن جحاج
عن رهبان **قوله** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نظر الى فروج
امراة لم يحل لامرأه ولا ابتداء **قوله** وما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن جابر قال اخر
عمر بن بكر بن عبد الرحمن بن ام الحكم انه قال **قوله** رجل يا رسول الله اني زينت بامرأة
في الجاهلية افا نكح ابنتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اري ذلك لك ولا يصح
لك ان تنكح امرأة سبطع من ابنتها على ما اطلعت عليه فيها **قوله** وعن ابن وهب عن ابوب
عمر بن جرج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يتزوج المرأة فيخبر لا يبرء على ذلك
لا تزوج ابنتها ومنه رسالة والمرسل عندنا حجة ولا يعارض لها واما ما روي

قوله

قوله

لا يحرم الحرام الحلال لمصنف السند ضعف البخاري وابوداود والسياسي اسناد
حديث بن عباس وصنف احمد حديث عائشة ومعه كماري عبد الرزاق عمار حرم
سبل عطا عن رجل بان يصيب امرأة سفاحا ايكم اخترا لا وقد اطلع على مزج ابتها فقال
ابان لم يكن يقال لا يحرم حرام حلالا ذلك والامة كان ينبغي
لام بشاعرا ام سفي بالحق شرينكم فلا يحرم حينئذ ما كان وضع ذلك انتهى وتبين انه لو بال
زما دليل اوصب فيه خرا حرم استعماله والقياس على الوطى الحلال ووصف الحل مطلق في
المناط بوطى لامة المشتركة وجارية الابن والمكاتب والمطهرين وامته المحوسبة
والجائز والمقتضا والمحرم والضام فان حرام وثبتت به الحرمة المذكورة قوله
وبالمس والتطهر شهوة قال في مختارات النوازل لو سئل امرأة على ثوب رقيق ان كان يصل
الى عورة بدلا سببت الحرمة والا فلا ولو لمس شعرها بشهوة لا سببت به الحرمة وقيل
يثبت كما يثبت به الرخصة وعزى هذا في النبايع الى محمد رحمه الله تعالى **قوله**
اراد به الداخل هذا هو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح قاله في النبايع **قوله**
في مختارات النوازل هو الصحيح وعليه الفتوى وقال بعضهم هو ان يتطهر الفاء **قوله**
بعضهم الى الشق **قوله** بعضهم الى الحرمة وسواء كان بينهما حائل كالنظر
من وراء الزجاج او من وراء الستور الذي يوري من خلفه او لم يكن ولا عبرة بالنظر الى
الفرج في المرأة لانه خيال لا تراه من وراء ظهوره ولو نظر الى فرجها بشهوة
فامني قيل لا يوجب حرمة المصاهرة كما في المسألة مال شمس لا يبره وعبد الفتوى **قوله**
وحدها ان كان شابا الى اخر هذا اختيار شمس لا يبره وشيخ الاسلام وكثير من المشايخ
لم يشرطوا سوى ان يحيل قلبه ويشتهي جماعا ويزرع علم ما لو انشروا طلبا لمراته فافرح
بين محذى لبقنها خطا لا يحرم على الام ما لم يسودد الانتشار والمرام كالباح
قوله وجود الشهوة من احدهما يمكن الا ان بثوت الحرمة لها مشروط بان يصدر
كما سياتي او يقع في اكبر رايه **قوله** ولو اقربا بالنظر وانكر الشهوة صدق بلا حلال
وفي المباشر اذا قال بلا شهوة لا يصدق بلا خلاف وفي التخييل اذا انكر الشهوة
اختل فيه والراجح التخييل فترالم والحد لا يصدق وفي الراس الجهة يصدق
قوله قال فان هذا اذا صدق الى اخره فقد تقدمنا
زيادة ان يقع في الرواية صدق وفي منة اياها لا يحرم على ابيه وابنه الا ان يصدقاه
او يغلب على ظنهم صدق **قوله** ابو يوسف في الاما الى امرأة قبلت ابن زوجها
وقالت كان عن شهوة وكذا الزوج لا يفرق بينهما ولو صدقوا وتعتب النفقة ووجب
نصف المهر ان كان قبل الدخول ويرجع به الاب على الابن ان تمتد الا فتاد **قوله**
واعلم الى اخر هذا قاله المصنف في شرحه **قوله** ولما ان وطئها لا يصلح سببا
للزواج الى اخره **قوله** شيخنا رحمه الله تعالى في شرح الهداية لابي يوسف
ان يقول لا مكان العقل ثابت في الضعفة والمجوز والغاري متعتهما فتساويا
وقصة ابراهيم وذكرا عليها الصلاة والسلام على خلاف العادة **قوله** وقد



وضع الامام رضي الله تعالى عنه المسئلة على خلاف هذا فقال في نوادر من ستر لوجام
ابن ابراهيم في صفة فاقضاها وافقضاها لا يحرم عليه **قوله** محمد رحمه الله
الشره اجابي ولا افرق بينهما من التسايح **قوله** في المحيطات ابو حنيفة
اذا جامع صبيته لا يحرم مثلها فاقضاها لا يحرم عليه اما لان هذا وطل منورة لا معنى
للاعتدال معنى الوطى فيه وموقضا الشهوة **قوله** ابو يوسف رحمه الله يحرم
عليه اما فان كانت ممن يحرم مثلها حرمت عليه **قوله** وهذا الضوا
في الوضع والدليل لا يمتنى سببت كانت ممن يحرم مثلها وان اذ ان النظر الى الجماع
عند الامام وعبد ابي يوسف رحمه الله الاحتياط المحرمه كما قال ابو يوسف لو طامح
صبيته فسيما دون الفرج لشهوة ومات لا يدري بل كانت تشتهي في حشاها
لا يحل له وطئها اما احتياطا **قوله** يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب بتقديم متفق عليه **قوله** او بالعكس بان كان له خال من الرضاع وله ام
من النسب **قوله** ولم يكن قال جابر في الفتاوة **قوله** ولا في
صورة العكس في الرضاع ايضا لان الصورة الاولى كوزام زوجته وفي الثا
ام ابيه وفي الثالثة ام امه ولم صورة اخرى وهي ام النافلة بان ارضعت نافلتا
اجنبية يجوز التزوج بها لا تنفاسيا التحريم في النسب وهي كوزا متنا وطفلة
الابن وعمه ولذله لا يفي النسب اقل ولبيت اقل من الرضاع والمرأة حل
لها ان تتزوج بابي حنينا من الرضاع وابوي ولها دبا **قوله** ويجوز له ما منه
وخاله ولا يجوز ذلك كله في النسب والله تعالى اعلم **قوله** يعني ملوئي قبا
عليه الحرمة عدمت في القرآن فعلى ما لا الله تعالى حرمت عليكم اماتكم **قوله** ولو تزوج
اخت امته الموطوع يسرد عليه ما سيورده ان قيد الاخت اتفاق فانه لو تزوج عنها
او خالتها كان الحكم كذلك والله تعالى اعلم **قوله** حديث من كان يومن بالله واليوم
الاخر فلا يحرم ما في رحم اختين بهذا الحديث لم يوجد في كتب السنة التي تاجد
الصالح الا **قوله** اما في اخر **قوله** اما في هذا الترتيب
فللانه يستفاد منه دعوي سبق نكاحها قاله الامام ابو جعفر الهندي واي سيقوله
الشارح رحمها الله تعالى **قوله** لا تكون اشكاله الى اخره هذا الاشكال ذكره الز
في شرح الكز ولنايل ان يقول ان جواب المسئلة فرق بينهما ولزيج افرق ووجبت
كذا انه اذا فرق ما داحية غير متصادق في قوله لم يظلم وان فرق القاضي بينهما
فان يعرض عليه فالحق ما قيل انه يلزم على قوله العضا بما تحقق عدم لزومه قال الجواب
كان المهر حكم الموت او الدخول ولم يوجد واحد منهما والله تعالى اعلم **قوله** اعلم ان
الاخت اتفاق **قوله** ان اراد ان ليس بقيد اختراي فليس بشي للمسلم
بانه لا ضرورة له مفهوم عندنا وان اراد ان ليس له فانه يلزم كذلك لان الامام محمد
ابن الحسن رضي الله تعالى عنه وضع المسئلة في الاخت ليفيد على الحكم وهو الاختية فيفيد

لها

يلقى

ان ما كان مثلها ممن يحرم الجمع بينهما يكون الحكم فيها كذلك وقد اعترف اهل العلم
 بان وضع محمد في الجامع ليس فيه ما يتقار والله تعالى اعلم **قوله** فالخلاف
 كما سبق يعني عند أبي حنيفة يقتضي نكاح الحاضرة وعندهما يوقف الامر الى حضور
 الغائبة **قوله** الا انها اذا اقامت بيمينه على حوله الى اخر انما يفرق بين
 الصورة من حيث ان شاهد على الجماع لا من حيث انها شاهد بالنكاح وهذه المسئلة
 في الجامع الكبير والله تعالى اعلم **قوله** لا تنكح المرأة على عمتها الحديث
 هذا رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي ورجلان وعينهم من طرق شتى والله
 تعالى اعلم **قوله** يرايه به على الكتاب لا يصح لان هذا محرم والكتاب مبيح فلا
 يتصور الزيادة **قوله** لا لا المحوسية الى اخر يقال عليه شرط التخصيص القارة
 وهي مستغنية فكان الحق ان ولا تنكحوا المشركات ناسخ لا يخص فلا بد من ادعاء الشهرة
 فيكون الحديث ناسخا ايضا وعلى هذا مشي شيخنا كما لا بد من رحمته الله تعالى في شرح
 الهداية والله تعالى اعلم **قوله** ما روي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما جمع هذا
 لا يعرف عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شيء من كتب الاحاديث والآثار وانما روي
 الدارقطني عن مولى بن عباس ان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة علي بن ابي طالب
 رضي الله تعالى عنه وابنته من غيرها **قوله** ان هذا سلم رواه الترمذي
قوله لعموم الآية اي في الاحرار والعبيد **قوله** لا ينكح العبد
 لا يعرف في كتب السنة الموجودة الان **قوله** واجمع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 هذا رواه عبد الرزاق في مصنفه وبنى عليه الجواب عن عموم الآية ويمكن ان يقال
 ان المخاطبين هم الاحرار وبذلك قوله او ما ملكك ايمانكم فان المخاطبين بهذا هم
 المخاطبون الاولون الاولون لا يكون في الآية معارضة للاجماع **قوله** وما
 في خواتم **قوله** قال في الاصل من ان مات لم يرثه وكان الميراث للاخر
 وذلك في كتاب الطلاق فما اذا كان مريضا الميراث للاولى دون الاخرى وانما يتحقق
 اختلاف الروايات في حكم الميراث اذا كان الطلاق رجعيا فانما البائن وهو في الصحة
 فلا ميراث للاولى فان لم يحضر الزوج لهما فلهما وضع في الصحيح ولا خلاف في ماله فكان قوله
 متبوعا لا يظن ان يوصي ان بقوله ذلك اجران الواقع صار باينا فكانه ابا في صحة
 فلا ميراث لها **قوله** وقيل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما لان عندهما
 جواز جعل الرجعي باينا خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفي المريض كان قد نقل خيرا بما هاهنا
 فلم يقبل قوله في ابطال حقهما في نفقة وبهذا تبين ما في ايجاز الشارح والله تعالى اعلم
قوله لعموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء بعد ما خصرتمه الموحسنة
 قد يقال خرجت الكتابيات بالمخصص وهو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى تؤمن فكيف
 يستدل بعموم المخصص فالاول ان يستدل بعموم قوله تعالى المحصنات من الذين اتوا
 الكتاب الآية والمراد بالمحصنات الغنایف **قوله** انت وما لك لا يكره
 رواه ابو داود من حديث بزرجمهر وابرماسة من حديث جابر **قوله** ونكحوا الامة على

مرتبه

اعلم

بل الحق فلو تزوج الامة والحق معا فالوا بطل نكاح الامة لانه اجتمع فيها المحرم والمبيح
 فثبت الحرمة **قوله** وفي المصنوع لان الاما لا تحل الاستفادات **قوله** حديث
 لا تنكح الامة على الحق رواه الدارقطني من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قال شيخنا
 رحمه الله تعالى في شرح الهداية في الاستدلال به تطرعا فخرج الشركات بطريق
 الفسخ والناجح لا يصير العام به ظنيا فلا يخص بالجبر **قوله** لهما ان التزوج في عدتها
 ليس تزوجا عليها وله ان النكاح باق في العقد من وجه لبقا لبعض احكامه من النفقة
قوله لاحقا انها قد استدللا بوليده في حرمة نكاح الاخت في عقد الاخت حيث قال
 ولنا ان نكاح البان باق من وجه لبقا احكامه كالنفقة ولم يحج
 عن دليلهما منا اي عدم تمام الاستدلال فالاول ان يقال من قبلها ان المحرم
 منها ليس الجمع ليمتنع في من كل التزوج عليها والتزوج في عدتها ليس تزوجا عليها فلا يجوز
 ويقال بعد قوله من النفقة وغيرها فكان بالتزوج فيها تزوجا عليها فيحرم الى اخره
قوله وان كانوا كازم الضاحبان الى اخره **قوله** فتقوله في فتاوي
 الفتاوى المختارة قوله اي في الزعم ان الحكم بالافتاق والله تعالى اعلم **قوله** وفي البين
 الى اخره **قوله** المسئلة في النوازل بملقط وجب تزوج حامل من زنا منه
 فان النكاح صحيح عند الكل ويحل وطئها عند الكل **قوله** فيستحق النفقة لانه غير ممنوع
 من وطئها يفهم منه ان في الخلاف لا نفقة لها وقد ذكره التمر تاشي لذلك فقال وقيل لها
 النفقة قال **قوله** مشيخنا رحمه الله تعالى عليه والاول اوجه لان النفقة
 وان وجبت من العقد الصحيح عندنا لكن اذا لم يكن مانع من الدخول من جهتها بخلاف ما
 فان عدتها سادى وهذا يضاف الى فضلها الزنا وكما لا سباح وطئها كايباح دواعيه
 لا يباح دواعيه **قوله** ولما قوله تعالى ولكم ما وراذلكم ويرد من قبل اي يوسف
 ان هذا مخصوص كما صرحتم به فيجوز تخصيصه بالقياس فيحتاج الى منع علة فقتل ذلك
 لانهم ان علة المنع في الاصل احترام الحمل بكل احترام صاحبها وماي مستغنية في المنع
 او احرمه للزاني ولا في يوسف رحمه الله ان يدفع هذا بانه لو كان لحقه لجاز بامر
 وقد يقال بهذا الدفع من لطة **قوله** وانما حرمت وطئها الى اخره الحديث رواه ابو داود
 والترمذي وقال **قوله** حديث حسن ويرود انه لما لم يجز الوطئ لحرمته
 السقي لم يصح العقد لان كل عقد لا يترب عليه حكم لا يصح ويمكن ان يجاب بان قلب
 لا يترب مطلقا منعناه او في الحال فقط منعنا اقتضاه البطلان والالام يصح
 نكاح الحائض والنفسا **قوله** قد جاز في الخبر ان سمع الحمل وبصره يزداد حقه بالوطئ
 ورواه في الزيب من حديث ملاه رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فقال
 الامر اصوات جيل فلا يتربنا فان البضع يزيد في الشئ والبصر **قوله** وفي الوا
 الى اخره **قوله** وايت في مختصرها تزوجا لحجات بسقط بان خلقت فلو جاز
 به لاربعة اشهر الا بما لم يجز النكاح لانه الولد في وجه من زوج ثان وفي وجه من الاول
 لان خلقه لا يتبين الا في مائة وعشرين يوما يكون اربعين نطفه واربعين علقه واربعين

وعزها

وكتبته المتداولة **حديث** ليكر تستاذن في نفسنا فان سكنت فقد صحت
 فقد رويت لم افقت على هذا اللفظ وقد رواه الجماعة الا ابن ماجة عن ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه قال لما ظفرت استأمر لي بنية ونفسنا فان سكنت فهو اذن وان است
 نلنا جوارحنا والشيخين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قلت يا رسول الله فاستأمرنا
 في ايضا عن قال نعم قلت فان لم يكن استأمر فتسكت فقال **علم**
 الصلاة والامام سكا اذا **قول** فقل ان كان وضعا الى اخره لا يشترط ان يستأمر الله تعالى
 في شرح الهداية هذا اعتبار قليل الجدوي بل عديم اذا الاحساس بكيفية الدفع لا يتبين
 الاخذ الباقي • ولذا ذهب النكاح بحسب لادراك حقيقة المقصود **قول** وقيل ان كان
 بلا صوت فهو رضا فقد اختار جماعة هذا القول القوي والله تعالى اعلم **قول** ومقدار
 المهر الصحيح انه لا يشترط ذلك لان العقد يصح بعبارة **قول** والصحيح ان الزوج ان كان
 غير الاب والجد الى اخره **قول** يشترط ان يرضى الله تعالى في شرح الهبة الاله الا وجد
 الاطلاق وما ذكر من التفصيل ليس بشئ ان ذلك في تزويج الصغيرة حكم الخبر
 والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والاب في ذلك كالا جنى والله تعالى
 اعلم **قول** وفي المحيط السكوت بحمل رضا في احد عشر موضعا الى اخره
قول وروا شيخنا رحمه الله تعالى في شرح الهداية على ما ذكرنا ان اشق وقت حرج
قول سال ما فيه وموساكت لا يضمن واذا وضع رجل ثبته بحضرة
 انسان وهو ينظر اليه وسكت كان يقول للمودعة فيلزمه حفظا ويضمن بتزك
 وما اذا يقول رجل لعين مع متاعى فسكت ثم باعه بعد يكون سكوتة قبولا للوكالة فلا يكون
 بيع فضولي وما اذا ولد لرجل ولد فسكت ولم ينفذ حتى مضت ايام التهنئة على الخلا
 في مقدار زمانه لونه فلا يمتنع بعد في المسائل التي ذكرت يتوهم لم يذكر لها الشارح
 منها **الحل** في لم يذكرها في بيع العبد يكون مادونا فيما عدا ما رآه بيعة • ومنها
 الطحاوي قال في سحلول النيب ويقال له قم مع سيدك فقام قال في النصول وكذا
 اذا الهنه او دفعه بجنانية وموساكت بخلاف ما اذا اجع او عرض على البيع او ذبح
 او ساومه فالتكوت فيه لا يكون اقرا بالوق • **قول** وما اذا يقول
 رجل لعين مع متاعى ليس يتأمر على هذا بل في النصول • ومنها الوكالة اذا ان
 وكل رجل بشئ فسكت المكيل المصد عليه او باشر ذلك الفعل يصح ويؤثر بوجه حتى لو
 وكل رجلا الى اخره وزاد في النصول فقال • ومنها ما اذا تصدق على انسان فسكت
 المتصدق عليه تمت الصدقة ولا يحتاج ان يقول المتصدق قبلت • واما الهبة
 فلا تصح ما لم يقبل الموهوب له قبلت • ومنها قبض الهبة والصدقة بحضرة المالك
 وموساكت كان اذا ناله منه بالتبض • ومنها اذا ابر الدائن بدينه فسكت يبرأ ويؤثر
 بسوذه والوصي يتيى لو اوصى الى رجل فلم يقبل ولم يبرد في حياة الموصي فلما مات الموصي
 باع الوصي بعض ثمن الوصى ومما صدى به هو قبول الوصية • ومنها الامر بالية
 اذا سكنت المفوض اليه يصح ويؤثر بوجه • ومنها الوقف على رجل معين اذا سكنت

الموقوف عليه يصح ولو رد من سيطر ذكر هلال رحمه الله انه يبطل وذكر الانصاري
 انه لا يبطل **قلت** **حكي** الناصي رحمه الله عن هلال
رجل ارضى من صدقة موفقة على عبد الله فقال عبد الله لا قبل
 بطل حقة ولم يكن له ان يقبل بعد وكانت الفلة للمنفذ والله تعالى اعلم بالظوب
قول ما اذا قال رجل هذا العين مبيع فسمع قوله واقدم مع ذلك على شراء
 كان مذارضا بالعين كان المحرم عدلا وان كان فاسقا لم يكن رضا عند ابي حنيفة
 وعندما العدل والفاسق سواء **قول** سكوت الصغيرة اذا بلغت بكرة يكون رضا
 ويبطل خيار بلوغها وان بلغت ثيبا لا يكون رضا كذا ذكر في الجامع الصغير للفاضي
 خان رحمه الله تعالى عليه **قول** وكذا بركة لا يفي بعد دالة من على الخلاف
قول كما يستتق اذا تكرر ذاتها قال في الحقائق لو
 ذلك واخرجت فايتم عليها الحد يشترط نطقا بالاتفاق هو الصحيح **قول** ولو ادعى
 سكوت وقت الاستيذان الى اخره **قلت** ليس صورة المسئلة التي ذكرها
 ذكرها القدوري واما صورته ان يدعي على بكرة بالغة ان ويلها زوجها منه قبل استيذان
 فلا يملكها سكنت وقالت بل ردوت بعبارة واذا قال الزوج بملكه النكاح
 فسكت وقالت ردوت قال قول قولها • **قول** في التقرب قال اصحابنا
 لو زوج الولي البكر بالغة فقالت بلفظ العقد فرددت وقالت الزوج بل سكنت
 قال قولها • **قول** وفور رحمه الله للزوج وعبارة الهداية واذا قال
 الزوج بملك النكاح فسكت وقالت ردوت قال قولها • **قول** وفور رحمه الله القول قوله
قول ومع عين عند ما قال في النعمة وفناوى فاضى فان الفتوى
 على قولها • **قول** **فان قلت** الى اخره مبنى السؤال والجواب
 على انهم شهدوا بانها لم ترد النكاح وقت بلوغ الجارية اما لو شهدوا بانها عند بلوغ
 الجارية سكنت لم يرد الموال ولعل ان ياتي في الشهادات شي من هذا ان شاء الله تعالى
قول قال قول قول الزوج اتفقا فيكون من مسائل الخلاف في اليمين **حكاية**
حديث الا نكاح الى العصبات لم يحكم المحزون كعتبيتهم في الارث
 قال في جرح مطلوب **قول** عزان في ظاهر الرواية الجدي يقدم على الاخ عند ما خلا
 الميراث لان معنى الشقة منا معتبر بخلاف الميراث فيقدم الاقرب فالاقرب
حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم روج بنت عمه حنق وهي صغيرة وقال
 لها الجناز اذا بلغت • **قول** يجوز على الاخ
 استيحاننا ولو زوجها القاصي قبل ان تمت له شران له في ذلك فاجاز قيل لا يجوز
 وقيل يجوز على الاصح استيحاننا **قول** وليشهد عليه اذا اصبح الى اخره
 ولو اشهدت ولم يتقدم الى القاضي الشهرة والشهرين فهي على خيارها كخيار العيب
 واذا اصبحت يقول اب الدم الان قال محمد جاز لها ان يكذب فلا يبطل حقتها
قول وهذا لا يكون طلاقا يعني بل فسخ لا يقتصر عدد الطلاق فلو جردا

ولا يتم فسخ النكاح

عمادت

بعد ملك النكاح الثالث وكذا يجيز العتق وعدم الكفاة ونقصان المهر فلو وقع
من الفقرة بعد الدخول على بيع الطلاق في العقد الاوجه الوقوع **قوله**
ويجز كفو جبان يكون معنى هذا عدم الكفاة في غير ابدية اما قبلها فلا بالاتفاق
لان ترك النظر منا منقطع به فلا يمارسه ظهور مصلحة تفوق ذلك **قوله**
ولا يجوز تعلق صورة الفين الفاضل المراد من صحة التسمية وقتل من صحة
العقد واخاذه في الهداية وغيرها وفي الحقائق والاصح ان النكاح لا يجوز كذا فتره
في الجامع الصغير **قوله** فمن بعض ان الزيادة لا يجوز . وكذا في بعض في
نقصان مهر مثلها ان العقد صحيح ويكره ان يزيد في مهر مثلا واختار صاحب
الهداية ان العقد لا يصح على قولهما **قوله** لا يجوز عقد اتناقا مداعل الصيغ
عن ابي حنيفة رحمه الله كما صرح به شيخنا رحمه الله تعالى في شرح الهداية
حديث ان انا بكر رضي الله تعالى عنه روي عن ابي بصير رضي الله تعالى عنه عليه
وسلم عايشه رضي الله تعالى عنها متفق عليه **حديث** النكاح الى العصابة
نقدم ان المحرجين لم يجدوا هذا الحديث **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشر
في النكاح البكر مطلقا اذ **قوله** قد جاء ما يدل عليه كما تقدمنا من
رواية اصحاب التتم الا ابراهيم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان نسا مرا يمتية في نكاحنا فان سكنت فهو اذن وان ابنت
فلا جواز عليها . ومن رواه الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها قلت برسول الله
استأمر النسا في ابضاعهن قال نعم قلت فان ابنتك تشارفتي فتسكت
تفادسكنا اذ **حديث** النكاح الى العصابة تقدمنا ان المحرجين لم
يحدوه فيما بينهم من كتب الله والله تعالى اعلم **قوله** اقول
الاحسن جوابه ان المصنف رحمه الله لم يلتزم ذكر كل خلاف ولا سيما خلاف يوحى
من الحديث فلا ورود لما لا والله تعالى اعلم **قوله** لا زلل لاخت لا ولاية الى
قوله من العصبية مع غير **قوله** وفي الحقائق الى اخر ما في الحقائق عراه الشرح
قوله ولقطة قال الاصح ان الولاية للجد في قولهم وقد تقدمنا
شيئا من هذا والله تعالى اعلم **قوله** من المحيط **قوله** امة نزلنا
ولم اراه في المحيط الشرحي والله تعالى اعلم **قوله** واذا غاب الولي الاقرب
عينة منقطة فمقتد الا بعد اجراءه يعني وقال في رد رحمه الله لا يجوز عقد
ومكذا حكم الخلاف في المبوطين وعبادة التدوير في الترتيب **قوله**
اصحابنا رحمهم الله تعالى اذا غاب الولي فلهن دونه من الاولياء التزوج خلافا
لقولنا لان يكون العينة قريبه بخلاف الولاية في المال ودفع في المنظومة
خلاف هذا فقال وسبيل عود الولي الاقرب ما عقد الا بعد للتفصيل وقال
في القون قال يعني فلو اذا عاد الاقرب بعد ما زوج الا بعد الصغيرة والصغيرة
بطل العقد وعندنا لا يبطل **قوله** الامام محمود الدلوي سأل

الشيخ الامام الاجل الاستاذ محمد الدين الضريبر رحمه الله عن هذا فقال يحل ان يكره
عن رد قوله ايمان **قوله** في دليل رد قوله الله لان الاقرب هو الاصل والا
حلف عنه فاذا وجد الاقرب يبطل عقد الا بعد كما لما اذا وجد يبطل حكم التيمم
قوله هذا وجه الرواية التي حكاه صاحب المنظومة لا وجه الرواية التي ذكرها
صاحب مجمع البحرين وانما وجهها ان ولاية الاقرب قائمة لانها
ثبتت حقالة صيانة للقراءة فلا تبطل بعينته ولنا على هذا الرواية ان هذه
الرواية نظرية وليس من انظر التوقيض ان لا يستغنى مبراهة نفوضناه
الا بعد والله تعالى اعلم **قوله** اقول ان كان قول الثاني رحمه
في طرف التقى من قولنا الى اخر **قوله** طرفي التقى قوله ورجح ابي الجونه
ابنا بصري بينهما لم يوجها فتويا بينهما ويصدق بانها رجحا الابن فاروق لبيان
مذهبهما بخلاف من والله تعالى اعلم **قوله** وهو محتمل لبعض المشايخ وصاحب
الهداية **قلت** لم يصرح صاحب الهداية باختياره ولكنه قال انه
اقرب الى العقد ولقطة والعينة المنقطة ان يكون في مداه يصل اليه القول
في السنة الامن وهو اختيار التدوير رحمه الله . وقيل ادنى من السعول
لانها لا تضاء رايه ومذاق ارب الى الفقه لا تطرح ايضا وايت **ح** **قلت**
قوله الرخص رحمه الله في المبسوط ان هذا هو الاصح **قوله** وعليه
التوى **قلت** اختيار الاقرب الى الفقه لما ذكره وجهه مما ربح
وجه هذا والله تعالى اعلم **حديث** الا لا زوج النسا الا اوليا واولاه
الدارقطني من حديث جابر وصنف سنده **قوله** فلا يكون الفاسق الى اخره
قوله قاضي خان رحمه الله تعالى هذا اختيار محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
قوله وجعل الى اخره في المنقطة والمحيط التوى على قوله بحمد رحمه الله
قوله الامام الرخصي رحمه الله تعالى لم ينقل عن ابي حنيفة في ظاهر
الرواية في هذا شي والصحیح من مذمب ابي حنيفة ان الكفاة من حيث الضلح
غير معتبره **قوله** وقول الشيخ قوام الدين الاتناني في شرح الهداية في قوله
وبغير ايضا في الدين ابي قال بحمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير يعتبر الكفاة في الد
ليس صحيح لما سمعت من قول الرخصي ولما وجدنا في السابغ في شرح الجامع
نظن انما منه والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** الا اذا استثنى ابي العتق
قلت صوابه بالناسق **قوله** ومما تعاد في اهل تعجيله **قلت**
لقطة على رواية **قوله** غير معتبر الى اخره كانا الاول ان يقول في ظاهر الرواية
كما سياتي **قوله** من الاول الصواب عن الاول **قوله** ويجعله الى اخره
قوله في جامع قاضي خان وفي التوايد هو الصحيح . وقال في المبسوط والذين
هو الاصح . **قوله** في الهداية وموطا المذهب **قوله** ينبغي الى اخره **قلت**

موكدة ذلك صرح في الرواية وشرح المكثر ان هذا في غير رواية الاصول **قوله** وعن الامام
 دوانقان **قلت** اظهر ما عدم الاعتبار قاله في الحقايق وذلك بقصر التراح
 الى ان لا يظهر اعتبارها **قلت** اي في زماننا قاله في اليونان انه لا يظهر
 رواية والله تعالى اعلم **قوله** ويذكر في اخرى قاله في البيان الحقايق المظهر
 في رواية ابي يوسف رحمه الله الا يعتبر واطور رواية محمد ايضا انه يعتبر **قوله** الا
 ان التحش اختلاف بين الحقيقتين **قلت** الاول ان الا ان التحش بالباد
 بالشرين من فوق اي الحرفية لا تدل على ب الروضة حرفة والحاصل ان ذا الحرفة
 المدونة لا يكون في الامثلة **قوله** واعتبروا العيب في الكفاة ولم يقتصر على
 يعني اعتبار الكفاة غير مستور على الدين عندنا **قوله** ما لا
 مسطور عليه **قلت** لم يجر تدوين في الاسلام ذل في باب الكفاة ليرجع له
 الضمير وظاهر العبادة رجوعه الى السبب وبذلك يقتضد المعنى ورجوعه الى
 الدين الذي هو بالديانة بعيد جدا وعن هذا يدل صاحبها ليدور هذا الترتيب
 فقال واعتبر العيب ولم يقتصر على الدين وقنع في النظر ان الخلاف في اعتبار الكفاة
قوله ولا يضر الفقر والديانة فيه ولا يعتبر الكفاة
قوله في العون اذا زوجت امرأة فقرا من غير كفو ليس للاوليا الاعتراض وعندنا
 لم ذلك بناء على ان الكفاة عنده وعند سفيان الثوري غير مقبولة وعندنا
 معتبرة له **قوله** تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكروا نثى الاية وهذا
 شئ الفصل الا بالفتوي **قوله** عليه الصلاة والسلام لا يزوج النساء الا الاوليا ولا تزويج
 الا من لا كفا ولا نفا صند النكاح لا يحل الا بالان والمكس وذو الايتام الا عند الكفا
 انتهى **قوله** ينادون بنا بحمل اوله على حال الاخر جمع بين الادلة والله تعالى
 اعلم وقد تالوا ان ما وقع في التلم غير جدي لا في في المعونة والكفاة المعتبرة
 من الدين دون العيب وان رخصت بغير كفو وانا الاوليا لم يكن لها ان تنكح
 الا برضاها اذا كان وصلا لنفسها بغير كفو بلحق العار بهم فلم يرفع العار عن انفسهم
 والله تعالى اعلم حديث **قوله** فريش بعضهم اكما لبعض فيجب المخرجون
 بهذا اللفظ واما ما في حديث ان عمر رضي الله تعالى عنهما القرب بعضهم اكما
 لبعض لم يحن المخرجون بهذا الا حاك او حجام ورواه الحاكم وابو يعلى البزار
 قطي بلفظ الناس اكما قبيلة بقبيلة وعمر بن عبد العزيز وسول لمولي الا حاك او حجاما
 وحديث **قوله** عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديث معاوية بلفظ
 القرب بعضهم اكما لبعض رواه البزار وفي الباب ما رواه الحاكم من قول رضي الله
 تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال **قوله** لا يزوج الا اوليا ولا يزوجها
 الصلاة اذا انتت والجنابة اذا حضرت والام اذا وجدت كنوا وما من عايش
 واشروعه رضي الله تعالى عنهم ان ابن صل الله عليه وسلم قال في غير المنطقكم وكما

الاول **قوله** واذا تزوجت بغير كفو جاز للاوليا التفرير فيها **قوله**
 لفظ الاوليا علم اريد به خاص منهم وهم المصنفات فقط نص عليه في خلاصة
 الفتاوى وغيرها ولم يعبه الشلح على ذلك حتى كانت واقعة الفتوى التي اجاب
 فيها بعض مشايخنا رحمه الله تعالى عليهم بخوازا اعتراض بعض ذوي الارحام اخذوا من
 عموم الاوليا الى ان اوقفه على التقل وقد بحث شيخنا العلامة كمال
 الدين رحمه الله تعالى في شرح الهداية انه ليس في الادلة النقطية ما يستلزم هذا وليس
 الا المعنى القرب والله تعالى اعلم **قوله** وعن ابي حنيفة رحمه الله الى اخره قال
 شيخنا رحمه الله تعالى على كل من الرواية ما اذا كان لها اوليا **قوله** ولهذا لم
 يجب عليه شيء اذا لم يطل لا فلو دخل بها وجب المسعى وعليها العقد وكذا نقضت
 العقد والحلوة الصحيحة كالقول والله تعالى اعلم **قوله** ما لم تلد قلت
 فلم تلد وكان باجلا ظاهر يكون ذلك كالولادة ام لا لم اجد ولم يجني فيه احد
 بشئ **قوله** المتباينين في الدرجة قد ب
 لان رضا الا بعد لا يقطع الاقرب اتفاقا **قوله** وينسب الى اخره قال
 هذا في التقرب فقال **قوله** الامام وزعموا فقصرت المرأة في مهرها
 فللاوليا الاعتراض عليها وتاليا ليس لهم ذلك وكذا في الهداية قالوا اختلاف
 الوضع اختلاف الروايتين عن محمد رحمه الله في توقف النكاح على اجازة الولي
 وعدمه فاقى التقرب والهداية بناء على الرواية المرجوح اليها وما في النظم
 وشيخ المصنف بقايل الرواية الاولى **قوله** فان قلت لا نافية في الاحكام
 لا شئ على كل كان لها ان تربيها ولوا مائة فاية وهي مراعاة حق الولي كما لو نكحت عن
 العشرة فانه يحل لها ما لا تقدر على الا برالانه يقيده مراعاة حق التشرع **قوله** ودي
 انه رجع عن هذا القول **قلت** قال في الهداية وقد صح ذلك **قوله** كن زوج
 ابن ابنه الى اخره وكذا روي بنت ابيه ابن اخها له اخراواته عنه **قوله** باز وكله
 رجل الى اخره او وكلته امرأة ان يزوجه من ابنه الصغير **قوله** كن وكل امرأة
 وكلته امرأة **قوله** وفي الموازل **قلت** لفظ امرأة وكلت رجلا ليرزوجه من
 نفسه فذلكم الوكيل **قوله** شهدوا اني تزوجت فلانة ولم اتفق يعرفوا
 الشهود بلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابها واسم جدتها لا عابية والغياب
 يعرف بالقبيلة الا ترى انه لو قال تزوجت امرأة وكلتني لا يجوز النكاح قال
 صاحب الهداية في المحبس هكذا وذكر الحضا **قوله** خطبة امرأة
 الى فقرا فاجابته الى ذلك وكريمت ان تعلم بذلك اولياها فخطبت امرها في تزويجها
 اليه واتقيا على المهر فمكة الزوج ان يسميها عند الشهود لا يحنى للزوج ان يقول
 من يدي الشهود في خطبة امرأة وبذلك لها من الصداق لدا وكذا ورخصت
 بذلك وجعلت امرها الى ان تزوجه فاشهدكم اني قد تزوجت المرأة التي امرها بذلك
 الى عاصداق كذا ولذا استقر النكاح بينهما **قوله** شئ الاية الخلو

هذا ما وجدته في نسخة
 من نسخة المصنف رحمه الله
 في نسخة المصنف رحمه الله
 في نسخة المصنف رحمه الله

المصداق كسرة العلم وهو من يقتدي به . وذكر في المتن ان مثل هذا التوفيق يكون
 في فتاوى البقال اذا لم يمسسها الزوج ولم يعرفها اليهود وسعه فيما بينه وبين الله
 تعالى وان كانت حاضرة مستغنية لا يعرفها اليهود فقال **قوله** تزوجت
 هذه المرأة قال للمرأة وان لم تكن زوجة جازوا نحو المختار لا حاضرة والمختار
 يعرف بالاشارة وان زاد الاحتياط يكشف وجهها حتى يراها اليهود ويذكر اسمها
 واسم ابيها وجدها حتى يكون متيقنا عليه فيقع الامر من احد طرفي القاضين فيري
 قول بغير من يحكي انه يجوز النكاح فيبطل النكاح ومذاكله اذا كان اليهود لا يعرفون
 المرأة اما اذا كان اليهود يعرفون المرأة وهي غايبة . وذكر الزوج اسمها لا عين
 جازا واعرف اليهود ويذكر اسمها لا يعرف اليهود وانه اذا كان المرأة التي
 يعرفونها لا المقصود من التسمية التوفيق وقد حصل بذكر اسمها انتهى **قوله** وفي الخط
 الى اخره **قوله** قال في الجواهر ورايت في نسخة من نسخ الفتاوى امرأة قالت
 زوجي من شئت تزوجها من نفسه فانه يصح النكاح ورايت في وقت هلاك
 انه لا يصح . وكذا ذكر الخاضع في الفتاوى الصغرى للامام الشهيد فمالت
 الجمال اليهودي فقال لا اصل ما قالوا في الكتب ولعل هذا التاويل ذمى الى
 المرأة قد علمت من الوكيل انه يريد ان يتزوجها اذا اطلقت له بان يتزوجها
 من شائع علما بان تزوجها من نفسه . يجوز انتهى **قوله** غالب ظني
 انه سقط من النسخة حرف لا فكان فانه لا يصح النكاح لان صاحب هذه النسخة ناقض
 لمزوع اصحابنا لا دفع لها والله تعالى اعلم وفي نسخة اخرى . ولو كان الموضع ثلث
 ما لي حيث ثبت كان له ان يضع نفسه **قوله** برهان الاية في جوابه
 لان الوصية اباحة ولان بيع لثمة والامر بالنكاح يملك والواجد لا يصح تملكه وتملكها
 وفي **قوله** في التخيير ووجه الفرق ان امرته بالتزويج وهذا تزويج مروج
 وتزويج مروج فلا يتناول مطلقا الامر بالتزويج اما الموضع في نفسه فوضع في كل وجه
 والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** ان العاقبة في النكاح عبور وسراي متكلم ورسوله
قوله ان قوله الى اخره **قوله** التعليل منقوض طردا وعكسا اما
 طردا فان الكتابة لا تنقذ بالوكيل الواحد من الطرفين مع ان الوكيل سفير عبور وهذا
 لا يجب الحق للوكيل ولا تنقذ بل ينقذ على ما روي ابن سائر على تقدير التسليم انما
 ان الوكيل في اختيار رثمة بدل الكتابة ما لك فله ان يسي ما شاء من الرثمة والنقصان
 فالزيادة تنقذ في حق المولى ضرره في حق العبد والنقصان بالعكس بخلاف الرسول فانه لا
 على ما صار ما لك في حق اختيار التسمية لم يستقام اثبات ولاية الاختيار على التناقص
 وانما النكاح فيصح بلا تسمية مطلقا لان ولاية التسمية لغز التناقص لا تنطلي ولاية النكاح
 اذ هذا لا يكون الا خلا من قول التسمية أصلا وراثا واما الثاني فلان المختار
 في الوكيل الواحد من الطرفين في كل من طرفي وولى من طرفي ولهذا لو كان وكلا
 من طرفين لا يمنع سواء كان في مباشرة النكاح او في مباشرة البيع فان لا

اذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه او بيع مال نفسه من الصغير او بيع مال
 منه الصغير من ابنه الصغير او اشترى جازلان في جانب الصغير يكون ملزما اياه حقوق
 العقد بولاية طه حتى اذا بلغ كان الخصومة في ذلك اليه دون الاب اشير في البسيط
قوله يستفد اقراره عليهم الى اخره **قوله** الامام محمد بن احمد
 اختلعا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فانكر
 الولي بالنكاح في حال صغره اما لو اقر الولي بالنكاح في الصغير صح اقراره والصحيح
 ان الخلاف فيما اذا اقر في صغره بما قبلها وانكر ولو انكر العبد بعد العتق او قبله
 لم يصح عليه اقراره لولي عند اي حنفية رحمه الله **قوله** فان قلت
قوله في الخلق **قوله** فان قيل على من تقام البينة وهي لا تقام الا على
 يعتبروا انكاره ان المنكر موالي صبي ولا عبرة لانكاره واما الاب وزوج الصغرة
 او امرأة الصغير فيقولون فعل من تقام البينة **قوله** قلنا ينصب القاضي خصما عن
 او الصغير حتى تنقضي تقام البينة فيثبت النكاح على الصغير او الصغير ولم يبين
 خواهر زاده او الذي يقيم البينة من موافق ذكر في الفتاوى الطهرية ينصب القاضي
 خصما فيقيم الزوج البينة على المنكر ولو لم يوافق ما في الخصم اذا ادعى الزوج
 ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** له ان النكاح له علامة شرعا الى اخره هذا
 التعليل منقوض باقرار الولي انه زوج امته من فلان وبالنسبة حيث
 النكاح بدون العلامة المذكورة فالاولى ما قال في العرف له ان هذا اقراره
 على العبد فلا يقبل الا ببينة او تصديق بخلاف لانه لا يرد اقراره على نفسه
 لان منافع بضره له والله اعلم **قوله** موقوفنا على الاجازة وسميت الاجازة
 باحرز ونحن بلا خلاف ونعم ما صنعت وباركوا لله انا واحسنت واصبغت
 على المختار واحتماله الا سحر الاستقيا الطهور في الاجازة **قوله** وفيها
 الى اخره **قوله** سيجنا رحمه الله في شرح الهداية لا وجود لهذا
 في كلام اصحاب المذهب والحق الاطلاق وسكبه بكلامين لا يخرج عن كونه قضايا
 من الجانبين والله تعالى اعلم **قوله** له الى اخره وقرره الامام الرازي
 في شرح المنظومة فقال وقوله اوقف شرط العقد اراد به اعتبار شرط العقد
 صوابه **قوله** صوابه اذا صار كالمأمر من الجانبين في حق لا لفقدان المعاد
 صار كلامه شطري العقد عند اذا صار كالمأمر من الجانبين في حق الانقضاء
 صار كلامه شطري العقد عند كما يصير كلام المأمور من الجانبين شطري العقد
 فيكون شرط العقد موجودا في المجلس عند **قوله** وشرط العقد لا يكون موقفا
 على ما وراه تقدم عن ابي يوسف ان شرط العقد وصدا في المجلس فلا يبيد هذا دفعا
 ولا اثباتا فالاول ان نقول بعد قوله وشرط العقد الى اخره وهذا شرط
 العقد حقيقة بديل ان صاحبه لو كان حاضرا مللا الرجوع قبل قبوله الاخر وبطل

باليام قبل البتول ولا نصير العيبة عقدًا تاما والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في المهر

قبل في المهر تسعة اشيا في المهر والصدوق والصدقة والحمل والاجرة الفريضة
والعلايق والعقر وهو غالب في الاما قال في الصحاح امرها
ومهرها وفي المهر المهر المراء اعطاها المهر وامر بها اذا سمي لها مهر او تزوجا
به ومذايرود على صاحب المعنى يقال صدق ولا يقال امرها بل يقال مهرها والله اعلم

قوله لان وجوب المهر ثبت بالشرع قبل ممنوع فانه لو زوج عبدا من امته صرح في الحديث
والكافي بانه لا يجب المهر **واجب** بانه قد قيل بانه يجب ثم يسقط

ومرفا **بانه** لا يجب تنول لانه لا فائدة في ايجابه لان المولى لا يستحق دينيا
على عبده او تنول بان قوله تعالى ان تتبغوا باموالكم الاية في الاحرار دليل اليق

وقيل ايضا ينبغي ان لا يتم النكاح بدون تسمية المهر لان المهر واجب كالشر في البيع
اجب بان وجوب المهر بانه شري المحل لا للصحة لم يستحق

ذكر خلاص البيوع **قوله** وفيه **قوله** الشافعي رحمه الله تعالى الى اخر
قوله واستدل كما ايضا حديث عبد الرحمن بن عوف قال له النبي صلى الله عليه وسلم كم

قلت ست اليها قال وذن نواة من ذهب ولا يارك الله لك اولم
ولو بشاه متفق عليه والنواة حبة دراهم عند الاكثر وقيل ثلثة وثلثة وحديث الحسن

ولو خاتما من صديد متفق عليه ايضا وحديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
في **قوله** من اعطى في صداق امرأة ملائكة سويفا او تمرا فقد استحل

رواه ابو داود وحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم في **قوله** من اعطى
في صداق اجاز نكاح امرأة على سبيل رواء ابن ماجة والترمذي وصححه وحديث

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ادوا العلايق قالوا وما العلايق قال ما تروا
عليه الاملون ولو قضيبا من اراك رواء الطبراني والدارقطني وحديث ابي

سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يضرا احدكم بعيل ماله تزوج
ام بكثيره بعد ان يشهدوا **واجاب** شيخنا في شرح الهداية

بجمل على المحل لما عهدهم من لزوم تقديم شيء او نذبه للتحسين بينا وبين ما ثبت لهم
من حديث لا مهر اقل من عشرين دوام على ما حوجه شيخنا في شرح الهداية والله اعلم

قوله اعلم الى اخر **قلت** لا حاجة الى هذه الكلمة فاننا نتمناها
جواب لوسى اقل ووجوب جواب ولو سمي القدر رخ او اكثر ومذاطير والله تعالى اعلم

قوله يعرف منه ان بدخوله وجب وجبت العشرة لان المهر الاقل ايضا والله اعلم
قلت ان الاقل لا يثبت بذكر فكيف يجب بالدخول فالاول زنا لا يعرف من ذلك

قلت بدخوله وجبت العشرة لان المهر لا سمي والله تعالى اعلم وقال

وقال بعض الزاح **فان قلت** قوله او اكثر قيم لقوله وان سمي اقل والقيم

ابدا لا يشاركه في حكمه المختص به بما قبله ومناشأه في حكمه فانه اذا سمي
اقل من عشرة حتى وجبت عشرة على مذنب علمنا ان الملائكة يجب بالموت او الذخول

على العشرة الكاملة وينتصف بالطلاق قبل الدخول **قلت** الاكثر
من العشرة قيم الاقل منها وهو لم يشارك الاكثر في حكمه واما المشاركة في الحكم

من العشرة والاكثر منها وهو ليس بقيمة لها وان طلق قبل الدخول **قلت**
وقيل الخلق الصحيح ينصف المهر **قوله** ومذاينا على الاختلاف في

تفسير قوله تعالى فتنفست ما فرضتكم اي ان قال والمراد من قوله الذي بينك هو
الاب عند مالك رحمه الله تعالى الى اخر **قلت** احتجوا على ذلك بوجوب

احدها ان الخطاب في الاول للزوجات بقوله الا ان يعفون وفيهن من لا
يصلح للعفو كالامه والصغيرة فلو لا استتمام الاية بذكر عفو الولي عن ابنته

اليد او امته لم يخرج عن ظاهر العموم فقد صار الاية معناه الا ان يعفون اذن افلا
للعفو او يعفوا وليا ومن ان لم يكن اهلا ومذالا ان الاية على هذا التقدير

لتناسب اقسامها فيكون الخطاب للزوجات ثم الاولات ثم اللازواج بقوله تعالى
ولا تنفوا الفضل بينكم وثانيا ان العفو المضاعف الى من بين عقد النكاح

هو الاسقاط لغة في الاول اتفاقا ولو كان المراد منهم الزوج لتعين حمل العفو
على الاعطاء ومذايبا بانه من الاسماء التفضيل والعفو وثالثها انه لو كان المراد

منه الزوج لقاد او يعفوا عادة الى الكلام في الزوج فان صدر الاية خطاب
لللازواج فيكون انتقالا من الخطاب الى الغيبة ولا عدل عنه الى لفظ محتمل

قوله وعندنا المراد به الزوج ومن العفو الفضل هكذا فسره المفسرون
بمذاطير في كلام المفسرين وليس كذلك بل مذهبنا مروي عن علي بن ابي طالب

قلت رضي الله تعالى عنه وجبر من مطعم رضي الله تعالى عنه وثابع
ابن جبر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبر ومحمد بن عبد القوي ومادة بن عمار

وثابع رضي الله تعالى عنهم **قوله** وروي عن علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابي الوفاء
وانه الولي وقد تقدمت حججهم واجتج لقول الاولين بالكتاب والسنة والعقول

اما الكتاب فقوله تعالى وانما النكاح صدقات بين حلة اضاف المهر اليه فدل
ان المهر حق المم وملكها **قوله** تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوا

هنا مرييا **قوله** من اي من الصدقات لانه مؤا للمي السابق اياح لللازواج
التناول من مهر النساء اذا طابت النفسين بذلك وتعلق الاية بطبيعة

النفسين يدل على ان المهر ملك المرأة **قوله** تعالى وان اردتم استبدال
زوج مكان زوج واستبتم احدهن فسطارا فلا ماخذ وانه شيا وفي

قوله

قوله

تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا بما يقتضيه من شأ الايات محله لا محله الا وجهها
واحد او اثنين محتمل متشابهة فيرد المتشابه الى الحكم وفي شرح
الاوليات وامكن ان يقول قول من قال بانه الولي اراد بانه تزول الاية وجيزا لزوج
كان الهوى للاوليات شرع وصار للنساء ما تكونن **واما** السنة فقد روى الدار
تلمي من طريقين عن ابن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ول العتق الزوج **ول** المصقول من زوج احدها ان الولي والزوج سواء في عتق
المكاح عند العتق ولا ينفذ احدهما بدون الاخر وبعد العتق عتقة بيد الزوج
دون الولي بانه يتمكن من قطعها بالطلاق وتستعمل بالامساك وليس الى الولي منه شيء فكان
الزوج احق بهذا الاسم وثابت ان الولي هو الزوج بعد البيعة من دينها غير
المهر لا يجوز فلذا ابراه من مهرها لانه ما لها مثله وثالثها ان سياق الاية في الزوج
والزوجة في قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسواهن وقد فرضتم لهن فريضته وقد تقيمت
الزوجة فيها فكذلك الزوج حتى لا يخرج الامة عن سنننا وحسن نظامنا ولا يكون فيها
تنافر ورابعها لا يختص فيها حرنا اليه وفيما صار اليه اخرج جميع من بيده عتق من الاوليات
الا ان وجهه فكان ما قلناه اول واحد وخامسها ان ارادة الولي تتوقف على شرايط حمز
من غير دليل على كون الولي ما ويحل كون المولى عليه صيغة وان يكون بكر او ان يكون مطلقة
وان يكون غير مدخول بها وما قلنا لا يتوقف فكان اقوي واحق وسادسها ان فعل الزوج في ذلك
جائز بالاتفاق وفعل الولي تنجز بما لا الصغير موحوم مع قطع النظر عن الاية محتملا على الجائز
اول من المحرم والجواب عاذا راولا بان استتمام التقييم حاصل بما ذكرنا
لان المهر كان واجبا بطلته فاذا اطلق قبل الدخول صار الواجب لنصفه الا ان يعفون
ينسقط الكل ويعفو الزوج فيجب الكل فيكون واجبا بانواع الحكم وعلى ما ذكرنا انسقط
منه الصون وعن الثاني ان عنوان الزوجات الاستقاط اتفاقا ممنوع من وجه احدها ان
الزوجة اذا عفت مهرها قبل الطلاق فذلك بكامله فضل من واجباتها وليس باسقاط
وثالثها يجوز ان يكون الصداق عتقا ايضا او جارية او عروضا معينة فلا يتصور فيها
استقاط وانما يوجد في ذلك الاعطاء والهبة وثالثها كانت عادتهم سوق المهر اليها قبل
الدخول بعد الزوج فاذا اطلق قبل الدخول استحق عليها المطالبة بنصف ذلك فاذا
تركها مطالبة بذلك فقد عفا ورابعها ان ذلك خرج بوجه المشكالة وخامسها العفو
المتفضل اي المتفضل ولا شك في هذا انه فضل من الزوج وفضل من ايضا بل قد
تعالى وانسوا الفضل بينكم ومن ثالثه بقوله انه لو اراد به الزوج لئلا او يعفوا
اخر خلف من القول لا معنى له فيقال له لو اراد الولي بالاولي ولم يورد لفظا مشترك فيه
الولي عينه والله سبحانه وتعالى اعلم **وقال** الشافعي رحمه الله تعالى ان
ما لا يجب على شيء **قلت** هذا خلاف الصحيح عند قال النووي الاظهر وهو

حديث قضى في مبروع بنت واشق رواه الاربع وصححه الترمذي
قوله وقال مالك في غير واجبة بل مستحقة وعند الشافعي رحمه الله
مثل المبرع والميسر بخلاف المتعة وبعد الميسر يجب مهر المثل وفي المتعة قولان وان وجب
لها نصف مهر المثل فلا تنفذ كذا في التقييم وعندنا على ما في المشكلات القدوري المبرع
واحدة واجبة وهي النزع المتقن وواحدة سنة وهي التي تطلقها بعد الدخول ولم يسم لها شيئا
وواحدة لاسنة ولا مستحقة وهي التي تطلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر **قوله** والامر
للوجوب لانه مطلق **وقوله** على ما توسع فقدم وعلى المبرع دليل الاجاب لان كل ذي
للإيجاب وأكد بقوله حق ولا بد من الواجب وهو نصف المهر ونصف بدل الواجب واجب
كالقيم مع الما والليل على ان المتعة بدل عن نصف المهر ان بدل الشيء ما يجب بسببه اصل
عند عدمه والمتعة بالسبب الذي وجب به المثل وهو النكاح لا الطلاق لان الطلاق
من مستقطات الحقوق لا من موجباتها فعند الطلاق يسقط نصف مهر المثل فوجب
المتعة بدلا عن نصفه **قوله** والاحسان في الاية مفسر بالايام **قلت**
وقصر المحسن على المتطوع ممنوع بل مواعظ منه ومن الغاييم بالواجبات ايضا فلا ينافي في الوجه
فلا يكون للامر عن الوجوب والله تعالى اعلم **قوله** ما يؤثر عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنها رواه البيهقي عنه لسند ولا اقل ما يلزم المرأة عند الخروج وفي المبرع لان المرأة
تصل في ثلاثة احوال عادة • وفي مبرع تحت الاسلام قالوا في ديالهم وانما في ديالهم
فينبغي ان يجب اكثر من ذلك لان متعة يمين مثل عادة والتمس في ديالهم ليس اكثر من ذلك عادة
فينبغي ان يزاد قبله ارادة ملكه وهو البر الذي فيه وهي **قلت** وفي بلدنا بدل
الاذا راولا ويل ويبدل المكمل للكمالية **قوله** وهو مختار وصاحب الهداية رحمه الله
قال ولا يصح لقبها له عملا بالنصر وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المعتد قدره
قلت **قوله** وتقبل بغير حالها **قلت** قال الزاهد
هذا قول الخضا وسلك الشارح عن اعتبار حالها وقد في البدع
انه الاصح واليه اشار القدوري بقوله من كسوف مثلا وموقول الكرمي وقرئ من هذه وبين
المستحقة محتملا باعتبار حاله وهذا هو الاشبه بالفتنة لاتفاقهم على ان المتعة لا تزاد
على نصف مهر المثل لانه لا يملكه ولا يقصر عن خمسة دراهم لان اقل المهر عشرة ولو اعتبر حاله
الناقص هذا والنصر الذي ذكره صاحب الهداية قبل ان يفي المستحقة لظواهر المصنوع وقد
استوفينا في تفصيل القدوري **قوله** في قوله هو الاول **قوله** ولو ترك لي اخ
قلت وهذا صريح لانه قد نصيب الجلاء عن قول البعض كما مر **قوله** فكذلك ما وقع بغيرنا
قلت **قوله** فان قلت سلكنا ذلك للزنا لم يجب
المهر فكان ينبغي ان ينقص المتعة بالطلاق قبل الدخول كالمسني واجبت
بان المسني معلوم يدين بنصفه ومهر المثل يجوز ان لا يكن بنصفه والمتعة قايمة مقامه وهي

اذا قام بمقامه عن سطر الى وصف الاصل لا الى وصف الحلف فلما لم ينصف المهر
 لكونه مجهولا ينصف المتعة وان كانت معلومة لقيام مقامه **قوله** وان زادها
 الى اخس اعلم انه يجوز الزيادة في المهر بغير مهر ولا يصح من غير مهر ولا يصح اشتراط
 مولا في المجلس لكونه غير عينا في والله تعالى اعلم **قوله** وفي المحظوظ اذا لم تكن الزيادة في
 ضمن العقد **قلت** لم يقع هذا في المحظوظ والذي في المحظوظ لم تقع فيه الزيادة
 في العقد الاول وانما فيه ما اذا اعتد به مهر عند عقد انصاف المهر والزوج لفظه ولو
 تزوجها على ثمن تزوجها على اثنين يكون مهرها الف عند ما وعند اي يوسف بصير
 مهرها الفان له انما قصد اثنين تحديق النكاح والزيادة على المهر ولا يمكن تحديق
 النكاح لانه لا يحتل الانصاف وملك الزيادة يجعل كانهما اجزا عن العقد الاول
 وزاد في المهر الاول **قوله** لان قوله تزوجتك كما يصح لانها لا يصح للزوجة
 عن العقد الاول يجعل كانه قال تزوجتك بالف وذلك لانه اخري خلا لمرها على
 الصحة لانه انما انقضى النكاح الاول مستغذروا ثبات الزيادة في المهر الاول
 ايضا مستغذروا لان الزوج ذكر الزيادة في ضمن العقد الثاني دون الاول
 ولا يجوز لغرض نفيها وتخصيصها على نافي المهر ثبوت العقد الثاني لم يثبت ما في
 وهكذا ذكر الشيخ الامام ابو بكر البخاري المعروف بجواز زاده في شرح المبسوط
 وذكر الحاكم في مختصره في نكاح المحنة الحلال على عكس هذا لما ياتي انتهى **قلت**
 الظهورية المختار عندنا لزوم الزيادة وقد قدم هذا الشارع واخرها داخل في
 وذكر الحاكم الى اخره **قلت** الظاهر ان ما في نكاح المحنة خلاف هذه الصورة
 والله تعالى اعلم **قوله** لانه لو كان زائدا في يد الزوج فتصف بالطلاق قبل
 الدخول اتفاقا سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة **قلت**
 ليس على الطلاقه فان الاكتاب الحاصلة من القبض كله للمرأة عند اي حبيقة رحمه الله
قوله ولو دهن عند ما يباوي الى اخره **قلت** من المسئلة
 على وجوب استيفادها بمود واختارات مقول اذا سمي لها مهر او اذنت به وهذا وطلاق
 قبل الدخول وهلك الرهن بعد الطلاق وقيمة مثل المسمى اراد فلاش لواحد على
 صاحبه عندنا وعند من يرجع الزوج على بنصف المسمى بناء على ان الرهن متى سري
 عن الدين من غير ابراء صير الرهن امانة عند المهرين عندنا وعند من يصحوننا على
 جميع المسمى فاذا هلك صارت مستوفية بجميع المسمى فيرجع عليها بالنصف وان كانت
 مائة الرهن مثل نصف المسمى او اكثر فلاش لواحد على صاحبه وعند من رجح الله تعالى
 رجح على ما زاد على النصف لان عند لم يبرأ المهرين عن ضمان ما زاد على نصف المسمى
 وعندنا بغير او بهذا بين ان قوله يباوي ليس اخترازا عن اكثر ولا اقل وكان الاول ان يقول
 ما يباوي المهر ونصفه او اكثر منها ولو سمي لها مهر او دخل بها ثم هلك الرهن فتلك

هذا ان زوج الله اعلم
 هذا ان زوج الله اعلم
 هذا ان زوج الله اعلم
 هذا ان زوج الله اعلم

الطلاق او بعد فلاش لاصحها على الاخر اتفاقا ان كان مهر المثل مثل المسمى
 او اكثر فلاش لان الرهن صارت مستوفية للمسمى بتمامه حكما لان الرهن بقدر
 الدين صار مضمونا عليه والزيادة على الدين امانة عندها فلا تضمن بهلاك
 الامانة وان كانت قيمته فمأخذ الفضل عليه وان كان طلقا قبل الدخول
 بها فان هلك الرهن قبل الطلاق وقيمة مثل المسمى او التراجع الزوج عليها
 بنصف المسمى اتفاقا لانها هلاك الرهن صارت مستوفية على صداقها فيلزم رده
 نصفه بالطلاق قبل الدخول وان كانت قيمة الرهن اقل من المسمى بان كانت قبل
 نصف المسمى فلاش لواحد على صاحبه اتفاقا فلاش استوفت قدرها وان كانت اكثر
 من نصف المسمى سترد على الزوج الفضل اتفاقا فلاش استوفت قدرها قدر حصتها
 وزيادة خود الزيادة **قوله** ولو رهن مهر المثل يعني تزوجها ولو لم يسم لها مهر
 ودينها بمهر المثل شيئا قبضته **قوله** وجعلناه رهننا بالمعة **قلت**
 جعله القذوري في المقرب قوله محدود **قوله** فلا جبه الى اخره هذا على قولها
 وعندنا لو طلبة الزوج لفتنة كانت غاصنة فلو هلك تضمن تمام قيمته **قوله**
 قيد مهر المثل ان الرهن لو كان بالمسمى الى اخره **قلت** وقيد بالطلاق
 قبل الدخول لانه لو كان بعد الدخول كان رهننا بالمهر اتفاقا ووقع على في المحيط
 ان ملك الرهن قبل الطلاق يتطرق ان كانت قيمته مثل مهر المثل او اكثر فلاش لاصحها
 على الاخر لان الزيادة امانة في يدها وان كانت اقل من مهر المثل اخذت الفاضل
 لانها استوفت البعض دون البعض **قوله** ولو كان ديننا الى اخره فاصله ان
 المهر لا يخلو اما ان يكون ديننا كالدائم والديانير معينة او غير معينة والمكيلات
 والموزونات في الذمة او عينا كالعبد العين والعرس المعين قبل القبض
 او بعد ففي المصنوع لا ريبه فيرجع بالنصف عند من رجح الله ولا يرجع
 عندنا الا في فصل واحد وهو الدين بعد القبض **قوله** او عينا اي لو كان
 المهر عوضا معين او ثابتا في الذمة فوهبته منه مطلقا اي قبل القبض بعد لم
 يذكر الخافعة بهذا الدين نكتة مع قوله او ثابتا في الذمة وهي ان الاصل في الحيوان
 والعرض المينة وثبوته في الذمة على خلاف الاصل لما فيه من الجاهل ولو كان
 تحملت في النكاح لانه يتشاح فيه عادة فاذا تعين بالقبض صار كانه مؤذي
 ورد على العقد فيتعين بالرد **قوله** في المحيط ونظير هذا ان رج
 سائل **احد** اشترى جارية بعبد ثم وهب الجارية لمشتري العبد ثم اشترى
 العبد في يد تامة لا يرجع على مشتري الجارية بقيمة استحقاقا **والثانية**
 مريض ومب حارثة من امانة ولا مال له عثرها وسلم الجارية اليه ثم وهبها لغيره
 له الجارية من المريض قسم مات من مرضه فانه لا يضمن الموقوف له قيمة ثلثي الجارية

للورثة استحسانا **والسابعة** المرتبة اذا ابرأ الراس عن الدين ثم ملك المورث
 يد المرتبة لا يضمن المورث له كسمة ثلث الجارية للورثة استحسانا **والثامنة** المسلم اليه
 اذ اؤتمت راس المال وهو عروض من رتب المسلم ثم يبالا المسلم لا يعرف المسلم اليه
 شيئا استحسانا ويلزمه قيمته قياسا وهو قول ابي حنيفة **قوله** اقول
 ذكر في المختلف والهداية لذا الخلاف الى اخره **قلت** ليس هذا قولنا
 وانما هو قول صاحب الحقايق فيما اذا كان المرعي كالعروض والحوان في
 لذا في المختلف والهداية وعلمنا ان مقتضى التسليم الباقي للدين الجاسع
 البرهاني ان وهبت قبل القبض لا يرجع عليها بلا خلاف وبعد القبض فيه خلاف
 وقد نقل هذا القيد مستدركا ولو كان المرعي مائة فوهبت قبل القبض ففعل الخلا
 فاخذ ان ارجح رحمه الله تعالى ونصرت فيه بما افرد وهو اطلاق المهر في
 العروى وحرارة تعالى في الترتيب وقالوا لو قبضت المهر فوهبت منه فان كان
 عرضا فلا شيء له عليها وان كان نقدا رجع عليها مثل نصفه **قوله**
 وفور رحمه الله لا يرجع عليها في الزوجين لان الدراهم عند تيقن بالعقد وبالقيد
 عن عقد فصارت كالعروض وجوابه جوابه في السيلة الاولى فلا بد ان يرجع
 عن احد القولين الى الاخر فبين هذا ان لفرق قولين وان لا استدراك فيما ذكر
 المصنف رحمه الله تعالى **قوله** والمسمى ليس بالمال في حق المسلم فظهر به بان الاصح
 قد قالوا ان المسمى مال في حق المسلم لكن لا غير متقومة لصدق الكلام لما لا عليها وهو
 ان المال ما يقع فيه الشئ والظنة والمزهد الثابت ثم هذا دليل وجوب مهر المثل
 وهو المطلوب الثاني والاول وهو صحة النكاح اعراه عن الدليل وقد استدلل
 عليه بان اشتراط بقوله من الاشياء في العقد شرط فاسد فصح النكاح ولمنعوا
 الشرط فان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع لان الشرط الفاسد
 فيه يتضمن معنى الوفاء لان جميع اجزائه يقابل جميع اجزا المبيع فحلى الشرط
 عن العهر والنكاح في غير اسقاط حرمة البضع في حق الزوج وانما هو ملك
 فزوي ثبت شرعا لشرعية الطلاق والاستقاطات لا تنطبقا لشرط الفاسد
 ولان فساد التسمية لا يكون اقوي من تركها ولو ترك التسمية يجوز النكاح فلان
 يجوز منا اول **قوله** هذا اذا لم يكرهية ظن المهر عشق ورايم الى اخره
 ليس هذا الذي مر هذا لا نسيله الخاب فيما اذا سمى خرا غير معين ولا مطلق
قلت وسيلة المحيط في منظوف مشار اليه فلفظه ولو
 تزوجا علمنا ان من هذا المهر وقيمة الظرف عشق ورايم فخر محبة وحرارة
 فيه روايتان في رواية جيلها الذين لا غير الى اخره **قوله** ففقد اي حبيفة
 رضي الله تعالى عنه الحروا العبد الى اخره قد علمنا بحمد الله وترك التعليل لاني

ذكر

وابي يوسف رحمه الله تعالى عليها من غير مقتضى لذلك وعلى من لا ييوسف رحمه الله
 بان المهر مع العبد والخمر مع الخل والميئة مع الذكوة اجناس مختلفة في حق الصدوق
 لان احدها مال متقوم يصح للصدوق والاخر لا يتعلق الحكم بالمسعى وهو مال اولان
 العبد والخل والذكوة لا شك في ماليتها فيجب المسعى فصارت الاشارة لبيان وصف
 المسعى كانه **قوله** عبد مثل هذا في الرصف وكذا في الخل والذكوة
 الا انه لما يقدر تسليم المسعى بحيا القيمة في الحروا لانه من القيمات وفي المهر حيا مثلا
 لان من المثلثات كما لو هلك المسعى واستحق وان حبيفة تقول الاختلاف لا يتحقق الاختلاف
 المصون والمعنى لان كل موجودين الحوادث موجود بصورته ومعناه فلا ماخذ الزمان
 حكم جسيمين مختلفين الا اذا اختلفا صوت ومعنى وصون الخل والمهر متحقق ولذا صورة
 المهر والعبد والذكوة مع الميئة فيكون جنسا واحدا لان لصون الواحد لا يصلح محلا
 لجسمين مختلفين الا اذا اختلفا صوت ومعنى وصون الخل والمهر متحقق ولذا صورة
 لا مقدار المختلفين الى صورتين والمهر مع الرقية متعاقبان متعايل صوت واحدة نال الحزبي
 والرفق يجوز **قوله** ولذا الحياة مع الممات والمحوصة مع المرقرة الاشتراك في الصغر مع الكبر
 جنس واحد لانها متعاقبان على محل واحد بخلاف الدكون مع الالبوة فانها جنسان لا يها
 لا يتعاقبان على محل واحد واذا لم يثبت اختلاف الجنس باختلاف المعاني لوجود الاتحاد
 صورة كان المشار اليه والمسمى جنسا واحدا فكانت العبرة للاشارة في هذه المصنوعات
 وصار كانه تزوجا على حرا وخرا وميئة فوجب له المثل وفي البدائع ولا يي حبيفة ان الاشياء
 والتسمية كل منها وضعت للتقريب لان الاشارة اليه في التقريب لا تخضر العين
 وتقطع الزكوة والتسمية لا توجب احضار العين ولا قطع الزكوة فسقط اعتبار التسمية
 عند الاشارة بمنقت والمشار اليه لا يصلح مهر لان ليس بالمال فوجب مهر المثل كما لو اش
 الى الميئة والدم والحزبي ولم يسم وحقته الفقة لا يي حبيفة ان هذا امر سمى عدا وقيمة
 المهر بطلان له بالحققت التسمية بالعدم ايضا وصار كانه تزوجها ولم يسم **قوله**
 مهرها ومذاقته واضح بحمد الله تعالى **قوله** لان الاشارة معتبر عند **قلت**
 ولذا اصل اخر عندنا وهو ان العقد اذا اصبغ الى ما يصلح والامالا يصلح يستقر ما يصلح
 ولمنع ما لا يصلح بصحها للعقد والتسمية بقدر الامكان والعبد هو الصالح لكونه
 مهر فصح تسميته فيصير مهرها اذا بلغت قيمته عشرة دراهم فصاعدا **قوله** اول
 هذا الحرا والميئة الى اخره من الميئة عكس باقية الثابتة فان مناله سمى ما يصلح مهر
 واثارا يي ما لا يصلح ومنه سمى ما لا يصلح واسار الى ما يصلح **قوله** وفي المحط هذا اذا لم يصف
 المثل للمباخر **قوله** تدعى الخاص فاس **قوله** تزوج على من الاواب
 العشرة فاذا ما عشرين كان مهر مثلا مثل عشرة وزيادة فلا احد عشر عند اي حبيفة
 وبه يعني لان المهر احدى العشر من اموالها وازدادها فصار كذا اذا تزوج على احد

احد من العبدين اما اذا وجدت لغة فيها لغة لا غير هذه وبه مفتي فوق بين هذا
 وبين ما لو افترضنا على من الاثواب العشرة الروية فاذا هي لغة حيث كان لها اللغة
 ولوب احده قولهم جميعا لان في الاول المنطوق التوب المطلق والتوب المطلق لا يحتمل
 الا ترى انه لو تزوج على توب مطلق يجب هذا المثل وفي الثانية المنطوق توب هو
 ومما يجب هذا وشرح العبادة الاولى ان التزوج انما وقع على عشرة وعين حدث احد
 عشر فلا بد ان يشتمل غالبا على عشرة مما يوجد الا عشرة وعشرة مما اردوا الا عشرة
 فصارت العشرة عشرة من اربعة عشر اما اردوا او اوجدوها وبه تعد العشرة عند ابي
 حنيفة يحكم هذا المثل كما لو كان بين او كسر العبدين واجودها وان كان اقل من اربعة
 العشرة او مثلهما بعين العشرة ادى كما لو كان اقل من او كسر العبدين او مثله هذا
 غلب قولنا وما يقاس قولها فضحت العشرة وتعين اردا ما مطلقا كما عينا او كسر العبدين
 لذلك وشرح عبادة العشرة انما اذا ظهرت العشرة لغة ولم يصغر بالروية فكانت توبة
 على من اللغة وتوب احده مطلق فيلغو وجب اللغة فقط بخلاف ما اذا وصفها بالروية
 لان العبد انما تزوج على من اللغة وتوب هو ولا تستل العشرة عمن حقيقى الاصل ان يحرم
 من عينة وقيمة والله تعالى اعلم **قوله** او على توب موصوف في المدة كان في
 على توب هو في حبه وفي الحقائق وضع في التوب او في الحيوان يجزاها **قوله** ولو تزوجا
 على مثل وبين وصفه الا من تلو تزوجا على مثل ولم يبين وصفه بخير من الوسط وقيمة
 ما **قوله** في المحيط ولزوجة جلال بوضع الله عبدا ميتا بعينه البيع لا
 جعلت ثم العبد ما اصاب قيمته من مهر مثلا وهي محمولة **قلت** وتام الجواب
 ولها مهر مثلا وهذا في الخاص بعلامة الواو منه بعلامة النون قسم مهر مثلا فاصاب
 قيمة العبد فالبائع منه بطريقه الباقي مهرها **قوله** وهكذا ذكر الفقهاء في المثلين
 في الغاية والكافي لا تكن في الجواب لا يمكن لورود السؤال فيما اذا تزوجا
 على ان لم يكن له امره الى اخره **قلت** نقل ابن سحابة في نوازل ابيه
 اذا تزوجا على الف اكانت قيمته على الفير اكانت جملة من على الف لا تقلل هو المعتبر
 دون العلق ولا مرد السؤال **قوله** او على الف او الفين الى اخره **قوله**
 واصول خمس الا حرم الاسلام رحمها الله تعالى الف الف فاما اكانت الا الف والالفان
 فقد اما اكانت الف فقد والالفان شيئا معه التمهير **قوله** فاما مهر ما شاب
 مهر المثل قبل كسبه يقع **قوله** ما شابه مهر المثل قبل كسبه يقع قوله ما شابه مهر المثل
 وهو غير واجب في جميع الصور انه ان كان مهر المثل زائدا على الف ناقضا عن الفين
 فاما مهر المثل **قوله** فان تيسر له ان اراد مهر المثل فله فانه في الواجب في الكل **واجب**
 او جها كما كان هو الواجب في امر الصور جعل كانه الواجب في الكل **قوله**
 وجها كما كان هو الواجب في امر الصور جعل كانه الواجب في الكل **قوله**

فصل في انما يضمن العبد قيمته
 وانما يضمن العبد قيمته
 وانما يضمن العبد قيمته
 وانما يضمن العبد قيمته

هذا الجواب
 هذا الجواب
 هذا الجواب

مطابقا

مطابقا المطلوب حديث
 عتق الحديث في صحيح مسلم من حديث النضر بن عوف قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 والجواب ان قول الراوي ذلك كناية عن علم المهر يعني عتقا وتزويجا ولم
 يكون غير العتق والتزوج بل المهر ما ير للمهر من المهر عليه وسلم دون غيره وعينا هذا المثل
 ومما للمعارضة بين الحديث والكتاب والله تعالى اعلم **قوله** وفي المحيط الاض لفظ
 متزوج جلال اعتق لم يصح لان النكاح يتجوز العتق موعود فالنكاح فيما تلاوي
 ملكه فينقل **قوله** بالزام السقاية على فلو كانت ام ولد فلا سقاية عليها عند
 ابي حنيفة لانه لا يضمنها عند **قوله** وفي الحنفية ضمانه في مرضه بوطه بوط
 قال في حقه ومحل الخلاف في الصحة ان ضمانه في مرضه بوطه بوط وطلاق التيمم على ما مر
 وهو الصحة دون عارض المرض من المهر البكر **قلت**
 ويجعل اطلاق المصنف رحمه الله على ذلك ايضا وانما كان الضمان في المرض باطلا لانه قصد
 ايضا لا المتع الى وان لم يضر المهر في مثل بوط **قوله** بخلاف ما اذا ادى عني
 قيمته الى اخيه **قلت** وكفي السقاية الاب اذا زوج ابنة الصغير امرأة
 وصغر عنه المهر وادى كان متطوعا الا اذا شهد عند الاداء انه يرجع مح لا يكون متطوعا
 ويصرح في ماله **قوله** ولم يوجب عليه نفقة ولئن الصغير اضر **قوله** وذكر في باب
 الوصية شرح الطحاوي الاب اذا زوج ابنة الصغير امرأة مثلهما ان تطالب المهر من
 الزوج فينودي الاب من مال ابنة الصغير وان لم يقض الاب باللفظ مريحا بخلاف الوكيل
 اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يقض **قلت** نقل ما ذكرنا
 اذا طالت الاب والابن في غير ليلة ليلان **قوله**
قوله او الوكيل يظن على قوله ولو ضمير الاب **قوله** ونقير مهر الزوج ما القلا
 هكذا ذكر الخلاف في الاصل الموطوع عند الضرر الشديد وسيخ الاسلام خوار زاده
 والمحيط وشرح الطحاوي المهر مهر السرة او حنيفة وفي كون محمد مع ابي حنيفة
 اوسع ابي يوسف خلاف في هذا الكتب **قوله** فان شهد عليه بان لا ان المهر هو المهر يكون
 وفي العقد الاول والمذكورة الثاني لغو **قوله** لانها لو اظهر اكثرهما في التبرع اعتد
 اخر لم يعتبر الظاهر **قلت** هذا اذا اتفقا على الموصفة لان النكاح قد اعتد
 في البر حنيفة فلا يتغير **قوله** ولو تفاقد اخلای جف الى اخره **قلت**
 وهذا ايضا اذا اتفقا على الموصفة **قوله** فاما مهر القلاية في الزوجين **قوله**
قوله وفي المحيط وكذلك في الطلاق والعتاق على ما لا والصلى عن دم العبد
 ان شهد على انما في الغلابة من المهر ما في السروان لم يشهد على ذلك قبل البدل
 ما في الغلابة وقيل القلاية المهر ما في السروان الاصح لان الرادة شافي البدل لم
 يصح لان الرادة وصحت قال لعل العتق عليه لان ما الزوج والوئى قد سقط بالطلاق

عتق القلاية ذلك وانما العتق
 عتق القلاية ذلك وانما العتق
 عتق القلاية ذلك وانما العتق

فاما بدون استحقاقها فلا وقد خرج ذلك النهم من استحقاق الواحدة فكان دعوىها
 ودعوى الثلث في استحقاق ما موع من استحقاق الواحدة سواء ينصف والله تعالى اعلم
قول فنظرنا ان بين دعوى زوجها الى اخره منه سوء عن المضاجعة والله تعالى اعلم
قول وذلك يصح المسئلة للواحدة اربعة عشر مخرجة في المخرجة وموسسة باربعة
 وتأمين الباقي ما يمان واربعة للثنتين النصف مائة واثنان لكل واحدة احد وحشون الثلاث
 مائة واثنان لكل واحدة اربعة وثلاثون **قول** واما حكم هو بين يقال
 عليه لا وجه لادام الميراث دون المهرية باب المهر ولا لناخذ ذكر المهر في الارث في هذا الباب
قول فللواحدة ما سمي لها من المهر بكمال **قول** لان نكاحا صحيحا يتعين ان
 وقد تنظر بالموت **قول** اتفاقا فكل هذا يكون الامام اوحسنة قد فرق بين المهر
 والميراث فاعتبر الميراث في المهر دون الميراث لان ما فضل من الواحدة ماله يدعيه كل
 واحد من الزوجين وقد استويا في الاستحقاق فيكون بينهما واما ما نال بينهما من ميراث
 النصف الميراثين الميراث والثلث يدعيان ذلك فيسلم لهن وفي الميراث استوت
 منازعة الميراثين فيكون بينهما والله تعالى اعلم **قول** واما يوسف اعمر الميراث
 واما ما سمي ان يتول واما يوسف مريض على اصله فاعتبر الميراث الى اخره **قول** فيقيد
قول يقول الى اخره لا وجه لنا في قول المسئلة الى انما والله سبحانه
 ونقال اعلم **قول** لانه لو مات بعد الدخول بكمال الى اخره فيقيد بقوله
 ولم يورثي الميراثين سبق **قول** فكل واحد من الزوجين الاقل من مهر مثلها
 وما سمي لها **قول** هذا محال للرواية والدراية اما الرواية
 فقال في الكتاب فان كان مهر مثلها اكثر من مهر المسمى فلهن المسمى وان كان اقل فلهن مهر
 المثل ونصف الفضل عليه من العتية اما الدراية بكمال فلان مهر المثل ثابت
 يتعين كان النكاح صحيحا او فاسدا والريادة يجب في حال دون حاله ينصف
 قال وفي من المسئلة جمع بين مهر المثل ونصف المسمى والله تعالى اعلم **قول** للدخول
 به نكاح فاسد **قول** الجرم بكونه نكاحا فاسدا فاسدا ما سمي من الدليل
 على ذلك ان عن الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد ومما يجب فيه قد ناقضه في قليل
 المعدن والله تعالى اعلم **قول** لانه فتزوج امرأة واما الى اخره **قول** فيقول
 وضعت في البوط البكر في امرأة واما واجتها او امرأة وخالفها وعمرها او امرأة وابنتها
 واختها لكون في ثلثة عقود على وان مسيلة الكتاب **قول** اتفاقا **قلت**
 بما هو الصحيح في الاخبار زاده الميراث بينهما الثلث بالاجماع وقيل انه على الخلاف
 والصحيح الاول **قول** فيقسم مهر واحدة بينهما ليس بميراث جنة قال اولي قول
 القدوري والنصف لساوية بينهما ليعتد ان يقسم بينهما نصيبين **قول** وفي موطأ
 ان ما سمي الى اخره بعد ان المصنف رحمه الله لم يستوف شوطا في الصحة والله سبحانه وتعالى

من كشف خمار امره زواجه ابو داود من مرسى عبد الرحمن بن زويار ودوى
حكيت ابن ابي شيبة عن زواوة بن اوفى قال
 قضى الخلفاء الراشدون المهديون رضي الله تعالى عنهم ان من اغلظاها وارخي سترها
 فقد وجب المهر ووجب العدة واخرج سلة عن عرويل وسعد بن عمرو عن رجل من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا امام ابو بكر الرازي في الاحكام الا ان بعد اخرج الحديث الذي
 وموافقا للصدر الاول **قول** ونحن نعلم الى اخره وينبغي حملنا بان فيه جمعا بين الكتاب
 والسنة والقياس على تسليم الميراث في البيع والاحادة **قول** الا اذا فسدت بالغير
 عن الجماع هذا خلاف الاستحسان ووجه في الهداية والكتاب **قول** والرجعة
 يعني اذا اصل المطلقة الرجعية لا يكون مراجعا بذلك **قول** وفي النهاية الى اخره وفي
 التبايع وعليها العدة اما عند فلا يشك لان الحق الصحيح لما اجمعت مقام الوطى
 في حق ما كذا المهر فحق العدة اولى لانه مختاط في ايجالا واما عند فلا يشك لان
 الحق الصحيح فقد ذكر الزوجي وعليها العدة عند ما ايضا وقال
 ابو يوسف رحمه الله ان كان المحبوب يتولى فليها العدة وثبتت نسب ولها باوقات
 لوله ما بينا وبين سنتين لونه ووجبها جميع الضدات لان الحكم بتمام النسب يكون
 حكما بالدخول فيسأل المهر على قولها وان كان لا يتردد فلا علة عليها فان جاز بولد لا قبل من
 ستة اشهر ثبتت نسب والا فلا كالمطلقة قبل الدخول وكالعنة اذا اقرت بانقصا
 عدها فثبتت بولد **قول** لكل من الزوجين فتحه الى اخره هذا قول بعض المايخ
 وفي بعضهم لكل من الزوجين فتحه بغير محض من صاحبه من غرضه بالدخول
قول واعتبر مدة الى اخره **قول** المرحى رحمه الله تعالى
 في سرح الهداية قد اعتبروا العدة من وقت التفريق فكان الا حوط في العدة ان يكون
 من وقت التفريق ايضا من وقت النكاح لان المدة للنساء انتهى **قول**
 شارح الكرمه اوصم لانهم انما اعتبروها من وقت النكاح لان العدة للنساء انتهى
 ليثبتت نسبه بمجرد العقد اقام للتمكين من الوطى بالبهة مقام الوطى حتى لو كانت
 بولد ستة اشهر من وقت العقد ولا قبل من وقت الوطى ثبتت نسبه كما في الصحيح
 ولا ينافي في ذلك اعتبارها من وقت التفريق الا في حق الزوجان بولد لاكثر من
 سنتين من وقت النكاح ولم ينفردوا وفيه ثبتت نسبه ولو كان لا اعتبارا لوقت
 التفريق لا غير لما ثبت وكذا لو فارقا بعد عشرين لا يمكن لا اعتبارا لوقت التفريق
 لا غير انتهى وفي الدرية وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت الامة بغير
 اذن الولد ودخل بها الزوج وولدت ستة اشهر منذ تزوجا فادعاه المولى والزوج
 فهو امر الزوج فقد اعتبر العدة من وقت النكاح لا من وقت الدخول فانه وضع المسئلة فاما
 اذا وضعت ستة اشهر منذ تزوجا ولم تحك فلا تاف **قول** من الامة

العد

الحلواني رحمه الله هذه المسئلة دليل على ان الفرائض لا ينفقه بنفس العقد في النكاح الفاسد
 خلافا لما يقول بعض متأخريه انه لا ينفقه الا بالدهن **قوله** وهو شيخ الاسلام **قوله** ان الفرائض
 لا ينفقه في الفاسد الا بالدهن **قوله** تاويل المسئلة ان الدهن
 كان عقيب النكاح بلا فصل فتكون المدة من وقت النكاح ومن وقت الدخول سواء اذا
 تزوجا نكاحا فاسدا او طيبا ويات بولد وانكر الزوج الدخول فليس يوسع
 رحمه الله تعالى روايتان في رواية ثبت النكاح ووجوب المهر والعقد وفي رواية **قوله**
 لا يثبت النكاح ولا وجوب المهر والعقد وهو قول زفر رحمه الله وان لم يكلها لا يثبت
 الولد انتهى لقول من سئل عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل ان يولد له ولد
 رواه الاربعة **قوله** وهو بعض الراي ليس بهذا التغيير المذكور في الكتاب ولا في
 المستقيم فلا في نفسه اما الاول فلان مسئلة الكتاب في المحل الشرعي سواء كان كل
 المسمى او بعضه واما ان هذا ليس مستقيم فلان الشرط بالعرف بموفاها اذا لم يشترط
 شيئا منها عرف في ذلك وقد اضاع قول الماتر جازنا لوضوح ان يضع حاز بعد قوله اي
 لا يستغايه شتم يذكر التعليل شتم بعد فيما اذا لم يشترط ان الملق له حكم المحل
 الا ان يكون من اهل عرف فلا ما نفور في تحيله فقط نعرف ودارنا اشتراط طول
 بعض تجل بعضه ويوجب اية الى اختيارها المطالبة **قوله** وان كان كله موطلا
 ليس بجيد لان الاجل ام من ان يكون معلوما او مجهولا جهالة تتعارفه او غير متعارفة
 وموضع الخلاف ما اذا كانت المدة معلومة او مجهولة جهالة تتعارفه كجهالة الحصاد
 والدار ما اذا كان الاجل غير معلوم كما اذا قال تزوجت علي الف مؤجلة وعمل الزاني
 وقت الميسر او ميسر ارجح او ان تنظر الثمانية يثبت المهر فلا ويبطل الاجل
قوله يجيز اي ابو يوسف رحمه الله الى اخيه قال الصدور الشهيد **قوله**
 حسن وبه يفتي **قوله** الولد الذي بهذا يقتل لا حسن **قوله** وفي الحياة
 لمرها الامتناع بعد طول الاجل **قوله** هذا على اصل اي حسيمة
 ومحمد واما على اصل اي يوسف فلا ان منع نفسها لان منع قبل طول الاجل
 بغيره اولى **قوله** ولو في نصفه محجل النصفه موطلا ولم تذكر المدة لموطلا اختلف
 المتأخرون **قوله** بعضهم لا يجوز الا بوليها ولا كما لو
 تزوجت على الف مؤجلة وقال بعضهم يجوز فينع ذلك موطلا وتقع الفقرة بالموت
 او بالطلاق **قوله** ورأي عن اي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول وهو ما اذا
 كمل رجلا بشفقة زوجته كل شهر ذكر في كتاب الكمال انه يلزمه نفقة شهر واحد وذكر
 عن اي يوسف الى اخيه قال الصدور الشهيد انه يلزمه نفقة كل شهر مادام النكاح
 بينهما قائما لمكة له **قوله** فلا الامتناع من وطئها والمساورة الى اخيه
قوله في طهر المجنوني من المشايخ من قال لها ان منع نفسها من الاحتجاج

قوله

من قبله الى بلده بالاتفاق ومنهم من يقول الخلاف في الفصلين **قوله**
 الفتية ابو جعفر هو الصحيح عندي وكان ابو القاسم الصغار ياخذ الى اخيه محلة قبل
 هذا كما كتبت والله تعالى علم **قوله** وقيل لا ينفق الى اخيه في النوازل
قوله ابو القاسم ليس لها ان يخرج منه الى بلده اخر قبضتها لمهر اولم
 تقبض لغسار الزمان لانها لا مأمن على نفسها فتولا فماتت فخرجت الى الشفر قال
 الفتية ابو اليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ في الدلالة فكيف لو ادرك زماننا و
 في الوالي متى استوفت صداقها كان لها ان تنتقل الى حيث تسكن الزوج **قوله** ابو القاسم
 الصغار هذا كان في زمانهم اما في زماننا يملك الزوج ان يساند او ان يصاد او ان
 في زمانهم الغالب من قالهم الصلاح اما في زماننا فسد الناس فالمرأة من كانت بين عشرين
 لا يمكن ان يظلموا متى نقلها الى بلده اخر ظلموا ومن لا تدر ان تستغيت باحد انتهى **قوله**
 وقيل ان وفاتها الموطلا ايضا وهو مأثور سافر الى اخيه **قوله** قلت **قوله**
 الصغار والحوط لا حوط لا حوط موت الزوج ومن يدار غيرة والعريب يودي الى والله سبحانه وتعالى
قوله وقال لا يتحالفان الى اخيه فيقتنع بينهما ايها كليل او لا وقيل سيد ابيمن الزوج
قوله شرحكم مهر المثل الى اخيه ظاهر بقاء المصنف رحمه الله تعالى انها تتحالفان
 شرح يعطى ما يدعيه الزوج في صورتين وما يدعيه من صورتين وهو المثل في صورة من عز
 يمين بعد التحالف الواقع قبل الحكم وظاهر قول الخارج بعد ان يحلف الى اخيه انه في الصورة
 التي قبله والواقع في المحيط والايضاح **قوله** ولو قال الزوج المهر الف وقالت القات
 يتحالفان ويبدأ يمين الزوج شرحكم مهر المثل فان كان مهر مثلا الف او اقل قال لقول
 قول الزوج مع يمينه وان كان الفين او اكثر قال لقول قول لا مع يمينه وان كان الف وحمدا
 فلا مهر المثل **قوله** في الايضاح **قوله** وذكر ابو الحسن رحمه الله تعالى
 التحالف في المصنوع الثلاثة **قوله** في المحيط وهو الصحيح ووقع في الميسر وطاع المحوي
 وفتاوى قاصدان رحمه الله حكم مهر المثل فان شهد لافه ما كان القول قهر مع اليمين على
 الاخرى **قوله** في الزوج المهر الف وقالت من القات ومهر مثلا الف او اقل كان القول
 قهر مع اليمين بالله ما تزوج لا بالي درهم فان كل ثبت الزيادة وان حلف لا يثبت وايها
 اقام البيعة قضيه وان اقاما جميعا ينقض بيعة وان كان مهر مثلا الفين او اكثر
 كان القول قولها مع اليمين بالله تعالى ما تزوجت بالف فان نكلت ثبت الالف
 وان حلفت فلا القات والالف بالتسمية لا خيار للزوج فيها والالف بحكم مهر المثل ان شا
 اوى من الدراهم وان شا ادى من الدراهم وان شا اقام البيعة قبلت وان اقاما بقضى
 بالين وحمساته بحكم مهر المثل بخير الزوج فيها ان شا ادى الدراهم وان شا ادى الدراهم
 وايها اقام البيعة قبلت وان اقاما بقضى بالين وحمساته باعتبار مهر المثل بطلاق
 التمتين وهو اختيار الحصاص **قوله** في البداية وقاضي هو الصحيح

ن

لأننا لا محتاج إلى مهر المثل للإيجاب بل ليسين من مثله الظاهر فيكون القول
مع كونه نلاحاجة إلى التحالف **قوله** ثم ما دعت اتفاقا الاتفاق على عدم
هذا الاتفاق ومتى انتهت خلافة أبي يوسف حتى يكون هذا بالاتفاق **قوله**
حكم به المثل اتفاقا الاتفاق على عدم هذا الاتفاق ومتى انتهت خلافة
أبي يوسف المدة في الترخي حتى يكون منه بالاتفاق قنانه فانه عجيب **قوله**
وحكم به المثل إلى آخره في تناو في ضيق رحمة الله قالوا أو العتوي على قولها
فصل في حكمه لا ينفذ لانه جائز في جميع لكنه غير نافذ **قوله**
أما عتبه تزوج بغير إذن مولاه فهو عامر رواه الترمذي من حديث جابر رضي
الله تعالى عنه وصححه **قوله** وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا أصح القولين
في البالغ وفي الصغير الواقعة في شرح التبيين وهو المولى أن يحرمه على النكاح
منه فإن أحدهما أنه ليس أجنب **قوله** لانه مملوك إلى آخره موسى قوله في شرح
التبيين لانه يملك ومنه ليس ملكا للشيد قاله بأسبه المكاتب ومن قبضه حر
قلت هذا الحاق مع الفارق لأنها التحق بالاحرار في التصرفات فلا ينفذ تصرف
عليها إلا برضاها على أن ما ذكر من العلة استقصى طرقها وعكسها
أما طردا الزوج يملك التمتع من زوجته يملك تملكه وأما عكسها فالمولى لا يملكه
من توليته ويملك تملكه **فان قيل** لا فائدة في أجنب على النكاح فإن الطلاق
يبطل العبد فكما زوج المولى بطلاق **اجبت** بان الظاهر عدم مبادر
إلى الطلاق لأن عند النكاح مما ترعب فيه النفس بالباو يدعوا إليه فالظاهر عدم طلبه
قطعه ولأن حشمة الشيد قلبه عن ما فاته من أهليه بالبادرة إلى نقص ما فعله
فكان الظاهر وجود الفائدة لا ينفي **قوله** وإذا أذن المولى **اعلم** أن المولى
إذا أذن لعبده في التزوج فلا يحل أما أن يخص الأذن أو أنه فان خص بان قال تزوج لراة
أو قال تزوج فلا يحل أما أن كان للمولى بنة أو لم يكن بنة فان لم يكن بنة لا يجوز له أن
يتزوج بالكر من امرأة واحدة عند عامة العلماء حتى لو تزوج امرأتين في عقد بطل كلامها
لأن الأمر المطلق يصرف إلى أدنى ما ينطلق عليه اسم المثل وهو الواحدة وليس أحد ههنا
أول من الأخرى فلا يصح كلاما وقا **قوله** أبو توريح يجوز كلاما وإن كان
للمولى بنة فان نوي من بعد أخرى لا يصح ولو نوي ثنتين يصح لأن ذلك كل نكاحه وإن
عم بان قال **قوله** تزوج ما شئت من النساء جاز له أن يتزوج بأمرأة واحدة
وثنتين ولا يجوز له أن يتزوج ما كثر من ذلك إلا أن هذا اللفظ يصرف إلى جميع ما يملكه
وهو التزوج بثنين والله تعالى أعلم **قوله** لا يجوز للعبد ولا له قهر ولا للفا
لقرى وإن أذن لم المولى لأن كل الوطى لا يثبت إلا بأحد المالكين ولم يوجد **قوله**

وأذنه بأمره تزوج من الأمة أو من الحرة أو من امرأة أجنبية أو من امرأة أجنبية
قوله الفاسد كما لو تزوج بغير شهود ودخلها واجتمعوا على أنه إذا أذن له بنكاح
فاسد فضا فعتد ودخلها يتعلق المهر برقبته في الحال **قوله** ولو وكل بنكاح عبده
ينصرف إلى الجائز دون الفاسد اتفاقا وفي المدة ذكر في الجائز الكبير والمحيط وعليه
الفتوى وقيل على الخلاف **قوله** وانتقوا على أن التوكيل بقنانه والموقوف
ولا ينتهي به كالأذن حتى كان للوكل أن يحزن الموقوف أو يزوج موكله غيرهما موقوف
أواما بقنانه الأذن والوكالة أبو حنيفة فرق بين الموقوف والفاسد حيث دخل تحت
الأذن وينتهي بالفاسد ولا ينتهي بالموقوف والفرق أن الفاسد دخل تحت الأذن
بصورته دون حله الكامل لانه لا يقبله فانتفى بمجرد الصورة والموقوف دخل تحت
نصورته وبحكمه الكامل المطلوب فلا ينتهي بمجرد الصورة والله تعالى أعلم **قوله**
قوله وليس على المولى أن سوا أي لا يجبه عليه أن يهي لأمته منزل الزوج وعليها
قوله قال في شرح كتاب النكاح السؤنة أن على المولى بين الأمه وزوجها وبها
إليه ولا يستخذم **قوله** ويثبت لها خيار العتق والزوج حر وموقوف غير
وبه قال طاووس ومجاهد والشعبي وأبو حنيفة النخعي وحماد بن سليمان والحكم
وابن سيرين وسعيد بن المسيب والاسود بن يزيد والثوري والحسن بن حي
رحمهم الله تعالى **حديث** أن ابنه صلى الله عليه وسلم خير مرس من حين
اعتقت وزوجها كان حرا. روى الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها
أن مرس غنقت فخرها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها. وروى النبا
عن عائشة والاسود أنها سألا عائشة رضي الله تعالى عنها عن زوج حرا يوم غنقت
روى عن عروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه كان عبدا **قلت**
فان قلت وفي رواية أخرى أنه كان حرا ورواه الاسود لم تختلف فكان
فكانت أولى وأصرف **قوله** الامام أبو جعفر الطحاوي فلما روي أنه
كان عبدا. وروى أنه كان حرا جعلناه حرا في حاله وعبد في حاله والوق لا يكون بعد
الحرة وإنما يكون قبل فعلنا أي كان حرا في وقت ما خرت عبدا قبل ذلك لشفق
الاحاديث ولما اتفقت الرواية كلها على أنه كان عبدا المالك في ذلك ما ينبغي أن يكون لها
الخيار إذا كان زوجها حرا إذا لم يجز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا إنما حرها
لأن زوجها عبدا فلما لم يجز ذلك عنه وجاعته أنه حرها وكان زوجها عبدا نظرا إلى مفرق
في ذلك حكم الحر من عبده فإنها الأمة لمولاها في حاله روي أن زوجها من حر ومن عبده
وليس له بعد غنقتها أن يزوجها من حر ولا عبدا لما كان ذلك كذلك وأياها إذا اعتقت
بعد عقد مولاها عليها النكاح العبد يجوز لها الخيار في كل النكاح عما كان كذلك
في الحر إذا اعتقت يجوز لها كل النكاح عنها قياسا ونظرا **قوله**

منه فماتت

شيخنا رحمه الله تعالى ان هذا جازا بعللة مخصوصة وموارد الرأى رحمه الله
بسنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبرق ملكك نصفك فاختاري ولطمن بعد
عن عتق نصفك فاختاري فانتصت ثبوت الجواز لها مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله والبائت ان جازا البلوغ لا يقتصر على المجلس **قلت** هذا في حق
الثبوت والطلاق قال في الكافي قسم خيار البلوغ في المجلس الا ان يبطل بالسكوت
ولا يمتد الى احد المجلس ولا يبطل خيار البلوغ بالقيام من المجلس في حق الثبوت والطلاق
قوله وفي **قوله** في حق الله لا يثبت في حق الصواب بياضها له والاولى
في نظم هذا الدليل ان يقال انكاح حصل برضاها مقبولا فلا يثبت لها الجواز كالحق
بخلاف الامة لما حصل برضا **قوله** من الحقائق **قلت** ما في الحقا
نقله عن الهداية **قوله** وفي المحيط لزوج مكاتبته الصغرة الى اخره **قوله**
شيخنا رحمه الله تعالى في شرح الهداية هكذا تواردها الشارحون والذي يقتضيه
الطريق عدم التوقف على جازا بعد العتق بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح لما صرحوا به
من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه فقد لانه لو توقف فاما على اجازة
المولى وهو مستغ لا يتقانا ولايته واما على العبد فلا وجه له لانه صدر من جهة
تليف يتوقف عليه ولا لانه كان فدا من جهته فكيف يتوقف عليه ولا لانه كان فدا
من جهته واما توقف على السيد فكذلك السيد لمنا فاته ولي تجبر واما التوقف على
اذن السيد فكذلك وقد زال بقبى التنا من جهته واما السيد فهذا هو الوجه
ولير ما يتقدم ان يكون الساهين **قلت** هذه المسئلة من تنقته
محمد رحمه الله تعالى ذكرها في الجامع البصري باب نكاح المخاطبة **قوله**
اذا كانت امه الصغرة وهي تملك فقلت جاز فلور وجهها توقف لا لجانها بالبالغة
ملو عتقت فاجازت لا يجوز الا حق غير ملحقة بالبالغة بدليل النص في المأب
ولو اجاز المولى جازا استحسانا وفي التنا لا يحتاج الى اجازة لما شرته واما
شرطنا استحسانا بجمد الولاية بحكم المولى اذن لعبد انه في التنا ثمرات
الاب والجد اذا زوج نافله ثمرات الاب او الصغرة اذا زوجها الا في ثمرات
الاب توقف على اجازة الاب والجد والاخ ولها الجواز اذا بلغت لانه قد بولادة
باصرة وهي الولد ولو عجزت بطل النكاح بخلاف العتق لانه ثمة الصغرة المفقود
عليه لان قبله واقع لها وبعد للمولى حتى لو كان عبدا بغير لانه في الحالين وفي العتق
التغير في الولي وهذا لان من عليه وله اذا كان واحدا كان المولى رضى بكما لو كمل عتقا
ولا لانه طرأ الحلا لبات على الموقوف وكان ينبغي ان ينفذ في العبد لان المانع حقه وله اذا
كان واحدا كالاولى كالموكيل عنها ولا لانه طرأ الحل وقد زال الا انا نقول المولى رضى
بكون الصغرة والمهر في لسته ولا يلزمه ولا برضا ولو رصنت قبل الا اتم عتقت

لا جوار لها لصغرهما ولما جازا العتق اذ بلغت لولاية الملك **قوله** في المراد من قوله
عليه لصلاة وادلام اليتمه لتنا في مقبلا وليس لها جازا البلوغ ملكه ورضاها انتهى فلا
يبدو ولا تقليد منه واما جيفت قرق الاستحسان وظهر اثر القياس قباده والله تعالى اعلم
قوله ولم يكن مهرها مقبولا ليس يقيد بل لو كان المولى قبضه يرد عند وصرح به في شرح
الهداية **قوله** كالحق اذا ارتدت ولا يختلف الحكم بالصغر والكبر لان الردة محظورة
على الصغرة اتفاقا ولما الامة فلا رواية في ذلك واختلف الشايع رحمه الله تعالى فيه
قوله لا يسقط طر المانع وهو المسقط لم يحل له الحق وهو المولى **قوله** لا يسقط لان
المهر يجب اولا بهم فيقتل الى المولى بعد الفراغ من حاجتها حتى لو كان عليها دين يصرف
اليه والله تعالى اعلم **قوله** في قتل الحق مقبلا ينفذ بالحق لان في قتل الامة مقبلا
روايتان عن ابي جعفر رضي الله تعالى عنه في روايته لا تسقط كالحق وهو قوله في روايته
تسقط وهو مذهبنا لثاني **قوله** استقل الى الورثة فلا تسقط استشكل بالحق
بقتل وارثا لا يسقط المهر **اجيب** بانه صار محرما بالقتل فلم يكن بالقتل
بطلا حتى نفسه في المهر **قوله** في لور رحمه الله لا ينفذ نكاحه بل يبطل وغير هذا الطلاق
العبد اذا تزوج بغير اذن ثرا عتقه المولى **قوله** يبطل قال كالمواضع رجل مال غير ثم انما ملكه
باعه من اخر يبطل البيع الاول **قلت** **الجواب** ان بيع المالك بيع
بات وبيع الموقوف موقوف والمات اذا طرأ على الموقوف **قوله** اذا ذات
حقه بالعتق ينفذ بخلاف ما لو اشترت شيئا ثم عتقت حيث يبطل الشرا لان ذلك الزا
العتق موجبا للملك المولى فلو نفذ بعد العتق يكون موجبا للملك لها وانه لا يجوز
قوله وان وجه تبيل الدخول فاقا لالف لها الى اخر **قوله** فان قيل ينبغي
ان يكون المهر للمولى لا يستند الجواز الى الاصل **قلت** حكم الاستنا ويظهر
فيما لا يختلف مستحقة لا فيما يختلف وهذا يختلف لان المستحق زمان الثبوت الامة وزمان
العتق السيد واذا كان المستحق زمان الثبوت فيبطل الاستناد من حيث ثبت
فان قيل ينبغي ان يجب مهران مهر المثل بالادخل قبل نقاد النكاح بنا على العتق
الموقوف ومهرها لنكاح وهو المسمى كمن قال لا جفيمه ان تزوجه
نات طالق فزوجا ودخل اطلقت وعليه نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بحكم العتق
ومهرها الدخول بعد الطلاق **قلت** التماس ان يجب للزواج استحسانا اما يجب
المسمى وقت العتق لان العتق استد جوازه الى الاصل فصار كالاذن مقبلا بالعتق
انما لان لا جازة الا لاحت كالاذن لا يبق **قوله** وفي المحيط الى اخره
قوله في تنبيه المحب من الكرى سيئل عن تزوج ام ولد برضاها بغير اذن مولا
قلت شرعا عتقا مولاها فلولا جاز او لم يجز فنفذ اخطا او يقول ان ويطرأ قبل
اعتاق مولاها جاز النكاح وان لم يطاها لم يجز وفيها فرقان ولم يردل ما جحد عليها المهر

وتناله فواش المولى فلا يجوز ذلك النكاح **قوله** او ورثا الى ارض وضع في الامة
 لانه الغنم المتزوج بغير اذن المولى لو مات المولى او بانه او بغيره قبل الاجازة فلهذا
 والمشرية المومنون له الاجازة لانه لا يتصور حل الوطى منها فلم يوجد طرمان طرمان
 على موقوف متى الموقوف على كماله **قوله** فلم يرتفع الحل الموقوف يعني لعدم طرد الحل
 البات **قوله** شرطه ثلثا فاجاز اي اجاز المولى فتزوج به وهذا العقد مقبر كما لو كان
 ولقد اعتمد في الدليل لما ان الاجازة تحت تزوجه الى ارض **قوله** من الخفاق **قلت**
 نقله من المبوط **قوله** وعلم بحرية ولد المورور بالقيمة **قلت** وعلم هذا
 الخلائ المكاتب المورور والدم المورور **قوله** كالمورور في المبوط
 يعني قول رضى الله تعالى عنه بما **قوله** بالقيمة بالغة ما بلغت ومثو الاصل عندنا في ولد
 المورور فانه في حق المورور من الاصل وفي حق الممتنع كانه وثيق مملوك له بمللا الاصل وهو الجارية
 لانه لا وجه لاجاب الضمان الا هذا فان لما غير تنقذ لتضمن بالانلاق وانما يصير المملوك
 بالمتعة فيصير المورور مانعا للولد باثبات فيه من الحرية فقال وهذا لان النظر من الجانبين
 واجب والنظر في جانب المورور في حرية الولد لانه لم يرض بوق ما به والنظر في جانب الممتنع
 في الولد كيلا يبطل ملكه مما هو جزء مملوكه فيجب ضمان المالة على المورور بمقتضى عقد الطلب
 ثم قال **قوله** في كتاب فان اقام البيعة انه تزوجا على انا حرة
 فقد اثبت سبب حرية الاكاد فكان الاولاد الاولاد حرا لا سبيل عليه وعلى ابنه بيعة دينيا في
 ماله حال وقت القضاء به دون ماله الولدان السبب وهو المنع وجده من الموالد دون
 الولد ولا ولا الممتنع على الولد لانه ملق حرا الاصل وانما قدر بالوقفية لضرورة
 القضاء بالقيمة والبات بالضرورة لا يعد وموضع الضرورة ثم هل يرجع المورور
 بما عزم على الفدية تنقيلا ان الفار لا يح اما ان كان اجنبيا وانما ان يكون مو الجارية
 فان كان اجنبيا فان كان حرا فعلى ان كان له تزوج بها فان حرة او لم يامر بالتزوج
 ولم يزوجها منه لا يرجع على الممتنع بشي لان معنى الضمان والالزام لا يتحقق بهذا القدر
 وان كان الفار عبد الرطل فان كان مولاه لم يامر به للمرجع عليه بعد الفتح وان كان
 الفار مولى الجارية فليس على المورور من قيمة الاولاد شي لان لو ضمن المولى كان له ان يرجع
 على المولى بما ضمن فلا يضمنه وجوب الضمان وان كان الفار الجارية التي تزوجها فان كان
 المولى لم يامر بها فلهذا يرجع على الامة بعد الفتح لان حاله لانه دين لم يظلم
 في حق المولى وان كان امرها بذلك يرجع على الامة للحال لانه ظهر وجهه في حق المولى
 منذ اذ اعز احدوا اما اذا لم يعز احد ولكنه ظن لاحق فتزوجا فادامى امة فانه لا يرجع
 بالعرض على احد لقلنا والاولاد ارثا لمولى الامة لان الجارية ملكه والله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في العتق **قوله** **قلت** لم يقتصر على هذا بل

استدل له بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **قوله** فمن المحدثون
 فواك من الاستدلال النسخ فطريق الفوار ولولم يمه النكاح لما امر بالقرار وما روي انه
 عليه الصلاة والسلام فسزوج امرأة بياضا في كسحا فودها وقال لها الحق باهلك
 ولو وقع النكاح لان ما لم يرد وان من الاستدلال ما نفع من الوطى حقيقة او ظاهرا فلا
 يتصور المصالح لان غايته حصوله تنقذ على حصول الوطى فان العفة عن الزنا والكفر والو
 لا يحصل الا بالوطى فاذا ذكره الشارع رحمه الله تعالى استروا في الاستدلال فلا يمكن
 والله تعالى اعلم **قوله** وبطل العتق من هذا اذ لم تكن المرأة وتقا او قرتا فان كانت
 لا وبطل لانه لا خلاف في الوطى لوجود المانع منها ولم يستدل الشارع بطل هذا المطلوب بشي
 سوى ما ساقه من الفرق بين العتق المجبوب وقد استدل الاصحاب رضي الله تعالى عنهم
 بذلك بما روه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان امرأة انته فاجرت ان زوجها لا يصل اليها
 فاجله حولا فلما انقضى حوله ولم يصل اليها غيرها فاختارت نفسها ففرق بينهما عمر رضي الله عنه
 وجعلنا تطبيقه بانه هكذا رواه محمد بن ابي حنيفة عن اسمعيل بن مسلم الكشي عن الحسن بن عمر
 رضي الله تعالى عنهم ورواه عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب قضي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 كتب لي شرح ان بطل العتق سنة من يوم رفع اليه ورواه ايضا وراد فقال فان ابانا
 والافرقا بينهما ولها الضد ان كان كاملا ورواه ايضا عن عمر رضي الله تعالى عنه وعن
 ابن سعد رضي الله تعالى عنه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والشيخان
 وعطاء رضي الله تعالى عنهم **قوله** بعض الفصول الاربعة وذلك لان الصنف خاتما
 والحريه يابس في التباين رطب والربع حار رطب فان كان موضع عن احد من ثم علاج
 في الفصل المضاد له فيه او من كفتين في مجموع فضلين مضادين فكانت السنة
 تمام ما يتعرف به في الحال وادبه سبحانه وتعالى اعلم **قوله** يمتد من وقت الخصومة
 ولو خاصته ومو محرم وبطل سنة بعد الاطلاق وان خاصته ومو مظاهر ثم ظاهر في السنة
 لم يسود على المرأة وان حجت حجة الاسلام بعد التاجيل لم تحجب على الزوج من الحج ٢٢
 على منعا عن حجة الاسلام وان حج الزوج احتسبا لمن عليه لانه قادر على الحج با او وحده
قوله وفي ظاهر الرواية يوجب سنة قمرية **قوله** في الهداية
 والواقعات مو الصحيح **قوله** ومو رواية عن ابي حنيفة ومو رواية الحسن بن زياد عنه
قوله وهو موختار الشافعي منهم الامام ثم الامة الرختي رحمه الله ونسب فان ظهر
 المرعي في رخصه الله تعالى **قوله** شيخنا العلامة كمال الدين رحمه الله تعالى
 في التقدير بالايام والذي يظهر ان هذا كله محدث وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين كتب
 لي شرح ان يوجب العتق سنة من يوم يرفع اليه وكذا قول الراوي عن عمر رضي الله تعالى عنه
 في المرأة التي انتت اليه فاجله حولا من غير يمينه في السنة والحول لم يسود الاما بالافضل
 هذا هو الذي يعرفه العرب وامر الشروع على ان الحول لم يعرف يعرف اخر بل اسم السنة

بارد

يذكر

ين

هو الذي توارده عليه العوان والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ينظر اليها العنا قال
 في المدايع شرادة الواحة كافيته لشرادة النافلة على النساء وان وقع للنساء شدة في
 امرها فانما يتحقق واختلاف المشايخ في طرق الاستحسان **قوله** بعضهم
 توهم ان يقول الجدار فان امكنا ان ترمى بيوتها الى الجدار فهي كبر والانهى ثيب وقيل
 بعضهم يتحقق بمحضة الديك فان وسعت بينا نهيب والانهى كبر وقيل يتحقق بمحضة
 الحامة بعد ما لمحت وفصلت عن الشرفان دخلت ثيب والانهى كبر وقيل بمحضة البيضة
 ويصوب في فرجها فان دخلت ثيب والانهى كبر والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 والفرقة بتفريق الحاكم عند اي حيفه رحمه الله تعالى وقال لا يقولها **قوله** في شرح الطحاوي
 ان قولها موطاير الرواية وان قولها وحيفه رحمه الله تعالى عنهم رواية الحنفية واذا فرق
 القاضى بالغة ووجبت العدة لجات بولد ما بينا وبين سنتين لانه الولدان المعدة اذا
 جات بولد من وقت الطلاق الى سنتين ثبت النسب لان الحكم بوجوب العدة حكم يشغل الرحم
 ويشغل الرحم يشغل سنتين عندنا فيثبت النسب الى سنتين **قوله**
 شيخنا رحمه الله تعالى في بطلان التفريق بذلك ذكر في الفاية **قوله** في شرح
 الكفرية من نظرائه وقع الطلاق بتفريق القاضى وهو بيان فكيف يبطل بعد وقوعه الا ترى
 انما لو اقرت بعد التفريق انه كان وصلا اليها لا يبطل التفريق انتهى لكن وجه التفريق بعد
 هذا البحث وهو ان التفريق بناء على ثبوت العدة والحيث وشبهه من النسب من الجيوب وهو محذور
 بخلاف ثبوت من العتق فان ثبتت النسب منه تبيّن انه ليس بعين فيظهر بطلان ثبوت
 الفقرة بخلاف اقارها بعد العدة بالوطى لا احتمال الكذب لبي مناقضة فلا يبطل القضاء
قوله فيما ذكر من الفاية نظرا لان التفريق لا يبطل بحج ثبوت النسب وانما يبطل
 باطلا والقاضى اذا اقر الزوج كنت وصلت اليها قال في البديع
 بعد قوله فيثبت النسب بان لا الزوج كنت وصلت اليها فان ابا يوسف رحمه الله تعالى قال
 يبطل الحاكم الفقرة كفى بالولد شامدا ومن هذا الكلام انه لما ثبت النسب فقد ثبت
 الوصول وانه يوجب بطلان الفقرة لانه الشرادة على اقارها بمنزلة اقارها لانه شامدا
 بالوصول بعد تفريق القاضى لا يبطل الفقرة فكذلك اذا اثبت النسب ان شرادة النسب على
 انه حول كما لا يخفى وانما يواذنه ما قال في المدايع فان فرق بالغة فانام الزوج البينة
 على اقارها قبل الفقرة انه وصل اليها بطلت الفقرة لان الشرادة على اقارها بمنزلة اقارها
 عند القاضى ولو كانت اقرت قبل التفريق لم يثبت حكم الفقرة **قوله** وكذا اذا شهد على اقارها
 بخلاف ما لو شهد على اقارها ما اقرت بعد الفقرة انه كان وصل اليها قبل الفقرة لم تبطل
 الفقرة لان اقارها تبطل بطلان القاضى فلا يصدق على القاضى في ابطال مقايه
 فلا يصل والله تعالى اعلم **قوله** هذا اذا لم يكن المهر من ذوات الامثال **قوله**
 فبيان المصنف رحمه الله تعالى على اطلاق في كل التقيد **قوله** في المحيط تزوج امرأة

العلامة كمال الدين

عرائته بعينها فانت في هذا شملت انا عينا رجعت عليه بنقصان العمى كما في البيع فان لم تكن
 بعينه فالمرأة تضمن قيمتها عينا ويضمن الزوج قيمة خادم وسط متعاضدا وسير
 علما ففضل ذلك وان كان قيمتها اكثر عينا من قيمة خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه
فصل في نكاح الجاهل الشرع
قوله واخا زوا نكاح الكفار **قوله** ما ذكره رحمه الله تعالى لا يجوز **قوله**
 اصل الكتاب او المشرعين **قوله** في الدخول المالكية النكحة فاسدة يصحح الاسلام كمن جله المية
 وكذا اعتقودهم فاسدة ويصحح الاسلام **قوله** صاحب الدخول قولنا
 النكحة الكاف فاسدة مشكل فان ولاية الكافر على الكافر صحيحة والشرادة عندنا ليست
 شرطا في العقد ولو قلنا ان شرطنا اذا عدهما جماعة المسلمين ينبغي ان يصح ولو قيل
 احد قمتهم تقع بما لا يجل **قوله** وكذا النكحة العامة وامل البادية والجال من المسلمين ومن
 تزوج على حذر او خسر او ميتة مع انفساد المهر لا يفسد النكاح ينبغي ان يبطل
 ويقال ما صادف الشروط المصححة للنكاح فهو صحيح اسلم او لم يسلموا وما لم يصادفها فهو
 فاسد اسلموا او لم يسلموا اذا انقلب لباطل صححا ما لا يفسد لا يعتل بغيره نسبة ولادة
 الا بقيا عليهم الصلاة واللام الى النكحة الفاسدة انتهى **قوله** ولما قلناه علم اللام
 انما ولدت من نكاح ٢ من سفاح **قوله** رواه الحارث بن ابي اسامة رحمه
 من حديث عايته رضي الله تعالى عنه **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح
 الا بشهود ورواه الدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه **قوله**
 لكن اذا تزوجوا الى احد هذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى وهو ان عند يجب العدة
 لهما ضعيفة لا يمنع من صحة النكاح لضعفها كاستبراء يجوز سر الامنة في حال قيام وجوه
 على ائمه **قوله** والمتمن ليشير الى هذا التحريم وجه اباريه **قوله** وفيه عن كافر
قوله لكن الصحيح من التحريم الى احد **قوله** في الحقائق على التحريم الاول مختصر
 هذا النكاح بالكافر الثاني شتم الكافر والمسلم وهو الصحيح **قوله** وفي النهاية
 الى احد هذا من المبسوط والله تعالى اعلم **قوله** وفي المحيط هذا محمول على
 ليس فيه محمول على ما قاله في الخلاص بين اي حيفه وصاحبه فيما اذا لم يدينا وجوب المهر
 حالة التقي فاما اذا كانا يدينا وجوبه طالة التقي فهو المثل يجب بالاجماع **قوله**
 في المبسوط حواضر زاده هذا اذا انا محبان لغير مهرنا ما اذا انا وجوب المهر حال التقي
 او التقي يجب المهر بنفس العقد **قوله** فقل هذا في بيان المصنف رحمه الله اطلاقه في كل
 التقيته والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** في رواية هو كالتقي **قوله** في شرح
 المدايع وشرح المنظومة انا طاهر الرواية والرواية الاخرى لم يذكرها بلفظ الرواية

والرواية الاخرى لم يذكرها وانما قالوا احكي للكوفي رحمه الله تعالى انه لا فرق بين حال
 التكون وبين النقص على قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه **قوله** ولو اهرها
 وما ذمها الى اخره لا يعرف من ترميز الخارج الى الاقوال اوضح ولا اي الادلة ارجح
 وفي القولين اخر دليل ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ومعه منع مقدماتها فاقاداة الاصح
 لرجحان دليله والله تعالى اعلم وهذا الذي ذكرنا فيما اذا كان الاسلام بعد الدخول
 فاما قبل الدخول فماذا يكون **قوله** ويكون لها اي المرأة التي اوردوها عن الاسلام
قوله وهذا غلط صوابه التي اتت عن الاسلام ومنها الضمير للمهرسة المذكورة قبل والله اعلم

قوله وعامة مشايخ بخاري الى اخره قالوا
 ابوالمثني رحمه الله تعالى الصحيح وقوعه ويجوز ان يكون في البنية لكل فاض
 ان يجرد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بدنيا رخصت ام لا ويجوز على الاسلام وتقرر
 حنة وسبعين وليس لها الا الزوج بزواج الاول والله تعالى اعلم **قوله**
 والفرق بالابا من المسئلة في مسئلة العرض التي قال فيها ولو اسلمت يعرف عليه
 فكان المصنف رحمه الله تعالى اخرها من الفدوى ثم اخذها من المنظومة والله تعالى
 اعلم ولما لم يثبتها الخارج لذلك لم يثبت عليه والله تعالى اعلم **قوله** وفي قوله ويتبع الولد
 خذ الابوين دينا **فان قلت** كيف يصح هذا التبعيم ولا وجود لنكاح سلمه مع كاف
قلت هذا محمول على حالة النكاح بالانكاحات بولده قبل عرض الاسلام
 بل واما ظاهره انه فهم ان التبعية مبنية بسبق الاسلام قبل الولد وليس كذلك
 انما هي مبنية بسبق الطول **وح** لا يبرط السؤال والله تعالى اعلم لا تستري في قول القدر
 وانما اسلم احد الزوجين وله ولد صغير صار ولده مسلما بالسلامة **قوله**
 في الشايع مريد به اذا كان الولد الصغير من اسلم ودار واحدة او كان الولد في دار
 الاسلام ومن اسلم منها في دار الحرب اما لو كان من اسلم في دار الاسلام والولد في
 دار الحرب لا يكون مسلما بالسلامة حتى لو لم يكن مملوكا للذي سباه **قوله**
 في الايضاح والعبد لو اسلم في دار الاسلام ثم رجع الى دار الحرب وصار في دار الاسلام
 فهو مسلم ما بهما اجتماعا في دار واحدة وانما قبل الاخراج الى دار الاسلام فلا يكون
 مسلما بالسلامة لان اخلاف الدار تمنع التبعية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

فصل في القسم قوله
 لما روي ابو بريق رضي الله تعالى عنه رواه الخمسة وسنده صحيح بدون قوله في القسم
قوله لما روي انه عليه الصلاة والسلام استاذن بشاة متفق عليه من حديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها **قوله** له والله عليه الصلاة والسلام من تزوج بكرا اودى الدار
 قطن عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه اذا تزوج البنت فلما تلت ثريقتهم وعرفين

دفعه

رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم للبكر سبعة ايام وللمثني ثلاث ثم يقول
 الى ثمانية ولمسلم من حديث امرئ القيس ان شئت سلبت لك ثمر دوت **قوله** عن انس
 من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعة ثم قسم واذا تزوج الثيب
 اقام عندها ثلثا ثم يقسم متفق عليه **قوله** ويكون معنى ما رواه الدوريل الشيخ
 او الثلث في القسم بالتسوية بينهما جميعا بين الاثبات **قلت** هذا ما رواه سعد
 قوله ثم يقسم ونحن ولا مانع من ان يكون التقسيم من العدل كالحق والامنة والله اعلم

كتاب الرضاع

قوله لقد له عليه الصلاة والسلام الرضاع بعد الفصال
 الطبراني في الصغير **قوله** اما لو فطم الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام عنه
 ثم ارضع في السنة ثبتت به الحق في ظاهر الرواية **قلت** ليس بظاهر
 الرواية لفظه واستغنى بالطعام عنه ثم ارضع في السنة وانما قال في المبوط فان فطم
 الصبي قبل الحولين ثم رضع في مدة ثلثين شهرا بعد ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 وفي مدة الحولين عند ما قال الطاهر من سنة صها وهو قول ابي حنيفة انه ثبتت به الحق
 لوجود الرضاع في السنة وضاد الرضاع كالم يكن وقد روي الحسن عن ابي حنيفة بان هذا
 اذا لم يتعد الصبر الطعام حتى لا يكتفى به بعد النظام فاشا اذا صار بالطعام لا يثبت
 الحق به بالرضاع بعد ذلك لان اللبن بعد ما يغنيه فلا يحصل به معنى البصينة قالوا وهذا
 الرواية ما تحالفا الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم تكن الطعام مقبولة
 الوطقات وشرح السروجي عليه الفتوى وانما يجالفا رواية الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف
 رضي الله تعالى عنهما اذا قطعه وكان ملتصقا بالطعام فارضعه امرأة لم رضاعا فان كان
 لا يكتفى بالطعام عن اللبن ان كان اكثر الذي يمين اوله مؤال للذين دون الطعام يكون رضاعا
 وان كان الاكثر هو الطعام لا يكون رضاعا والله تعالى اعلم **قوله** وقيل لا يباح
 شربه اذا استغنى به اي بالطعام اختلف في اباحة شربه بعد الحق والطاهر انه لا يباح
 لانه جزء الادوية فلا يباح الا للضرورة وقد انه نفعت وميل يباح التدوي به اختلف فيه
 ايضا قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا غلب على الظن الشفاء **قوله** لما روي عن عائشة رضي الله عنها
 رواه مسلم **قوله** ما ينزل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لم ينزل هذا الا زل جلاله نسخ
 والا لزم عدم بعض القوان بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خلاف النص **قوله**
 الله تعالى انما نحن نزلنا الذكر وانما له حافظون وما نسخ تلامه حتى حكى ابو بديل والله اعلم
قوله لكن من اجل ان يرضع يلزم قوله ان يكون لفظ ثلثين مستلزما في اطلاق واحد
 في حصوله ثلثين وفي اربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والحجاز بلفظ واحد وهو احد
 ان اسما الاعداد لا يجوز ان يكون حرا لا يترد الاعلام **قوله** وهو قول عائشة رضي الله عنها

هذا هو الذي يروى في الرواية
 من حيث هو لا يخرج من حيث هو
 من حيث هو لا يخرج من حيث هو
 من حيث هو لا يخرج من حيث هو

هذا هو الأصل في الرضا
بما لا يشترط فيه

رواه الدارقطني **قوله** وسننا الملك الى ان لم يذكر هذا دليل بل ذكر دليل اثبات
الملك **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضا ما يحرم من النكاح متفق عليه
من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها **قوله** وفي المحيط لو ولدت من زوج هذا انصرف
في بيان المحيط وعبارته لم ير لها بين ما رخصت صبيها بحوزة هذا الصبي ان يتزوج
بنت هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بليل الحمل ولذلك ان زوج امرأة لم تلد منه
قطر من لبنها لم يكن من لبن هذه المرأة من زوجها حتى لو ارضعت صبيته تحرم
على الثاني وفروعه واصوله لان بنت الزاني صانعا كما لا يجوز للزاني ان يتزوج بهذا
فكذلك لو ولد له لم ير الزاني وخاله ان يتزوج بهذه الصبيته كما يجوز له ان يتزوج بالصبيته
المولودة من الزنا لانه لم يثبت نسب ولد الزنا من الزاني فلم يثبت بينهما القرابة المحرمة
للزوجة انتهى لفظ المحيط **قوله** وفي **قوله** انما في رض الله تعالى عنه
اللبس اذا لم يكن مغلوبا لادبهناه اذا لم يكن مغلوبا وموغلط صوابه اذا كان مغلوبا
رض الله تعالى عنه **قوله** كما لو غلب لا يترتب لبنا فتننا ولو لبنا مغلوبا كذا ورضناه
بما لا يثبت لكنا في رض الله ان يقول منا فادق ومواز لانما بينه بين الرضا والقرابة
لا يقال في مثله شرب لبنا واما فيما نحن فيه فالحرمة مبنية على الحقيقة وقد وجدت والوضع موضع
احتياط يثبت ولا مدفع لهذا الا ان يقال اذا كان مغلوبا بالما يكون غير مثبت له هاب
قوته ولا عين بالمظنة عند تحقق الحلو من الميتة والله تعالى اعلم وقد اوردوا انه ينبغي
ان ثبت الحرمة فيما اذا كان اللبس مغلوبا احتياطا لانه بالنسبة الى جهة الحكم لم يثبت
حرمة الرضا اذا المغلوب في تقابله الغالب كالمعدوم وبالنسبة الى جهة الحقيقة ثبت
لان اللبس وان قل موجود حقيقة فعند التعارض ترجح الحرمة **اجمعه**
بان التعارض لم يثبت لانه عبارة عن تقابل المجتنب على الشرا ولا مساواة بين الموجود والمعدوم
على اننا نقول وان وجد التعارض لكن ترجح الغالب لان له فضلا ذاتيا والمغلوب فضلا
خاليا وموجبة الحرمة فكانا ترجح لمعنى راجع الى الذات لا معنى راجع الى الحال **قوله**
كما في اللبس المحلوط بالما **قوله** لا يرد على محمد رحمه الله تعالى لان كلاما عند
اتحاد الجنس ويرد انه من غضب من اخرتنا فخلطه بزيت اخرنا شربا فيه في قوله جميعا ولو
خلطه بشيء او من اخر من غير جنسه لغيره لقال فان كان الغالب هو الفصوب
كان لصاحبه ان يرضع ويعطيه فسط ما اخلطه بزيتته وان كان الغالب غير الفصوب
صار الفصوب مستهلكا فيه ولم يكن له ان يشترك فيه ولكن الغاصب نعم لم يزل ما
غضبه قاله في البوايح **قوله** الاصح قول محمد **قوله** فكان عليه ان يرضع
دليله ان من اخر كلامه في المناظر كان القاطع للاخروا صله ان السكوت ظاهرة الانقطاع
قوله كالطبخ اي كما لا يثبت باللبس الطبخ الغالب على الطعام **قوله**
قوله الغالب على الطعام هو لان اللبس اذا طبخ بالطعام لم يحرم بالانفاق سوا كان

هذا هو الأصل في الرضا
بما لا يشترط فيه

اللبس

اللبس عاليا او سفليا لان النازعة وعدم معنى التمدي باللبس واشتات الحواشي
الغلبة **قوله** لعلم الرضا في الاصل الى ان ولد وجازا اخرنا صرا ما ان اللبس
يحل الموت فيموت يموت فيكون محسنا لا يبعد حرمة الرضا والثاني ان هذا الفصل
حرام وحرمة الرضا كرامة فلا يقال بالحرمان كما لو تافى في ثوب حرمة المصاهرة عند
قوله ولنا ان سبب الحرمة الى اخر **قوله** ولنا من المتقول قوله
عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضا ما يحرم من النكاح متفق عليه **قوله** علم الصلاة
والامام الرضا من المجامعة متفق عليه **قوله** علم الصلاة والامام الرضا ما
العلم والنشر العلم رواه ابو داود **قوله** علم الصلاة والسلام الرضا ما تقرر
الامام رواه الترمذي ولا فوق بين لبن الميتة والحية وبين الطائي ولا ثم انما بالموت
خرجت من ان يكون محلا للحرمة بل الحرمة باقية فيها ويظهر اثرها في التسمم والدق وقد
روى عن عمر رضي الله تعالى عنه **قوله** اللبس لا يموت من ان يكون محلا للحرمة
بل الحرمة باقية والله تعالى اعلم **قوله** ولا بالاحتقان وهو قول مالك والاحمد
رحمهما الله تعالى **قوله** وفي الزاني ومواضع القولين **قوله** وعن محمد انه يثبت به الحرمة
كما يثبت الفساد وفي الصوم ولنا ان الموجب للحرمة ليس عين الوصول الى الجوف بل
حصول معنى الفدا التثبت به شهنة البعوضة وذا انما يحصل من لاغالي ليصل الى
المعدة لان لا سائل لانه لا يصل اليها بخلاف الصوم فان فساده مما دخل وقت
وقد وجد **قوله** ولو كانت الى اخر **قوله** خرج الجواب
عما قال محمد رحمه الله تعالى من دليل او حقيقة رضي الله تعالى عنه والجواب كما قال
ابو يوسف رحمه الله ان الرقة والغلط اسبابا من جهة الفدا والطبيعة فلا يدل
الحمل على ذلك بالشك فلا يستقطع الحكم عن الاول **قوله** ولو ارضعت امرأة
الكبيرة الى اخر **قوله** فان كان ولد بعد ما دخل بالكبيرة لا يجوز ان يتزوج
منها ابدا كما في النسب وان كان قبل ان يدخل بالكبيرة ابدا لا ام وكذا من حرمة
نحو من يجوز نكاح البنت ودخل بها او لم يدخل كما في النسب مدحا حكم النكاح واما حكم المهر
فالكيفية ان كانت مدخولا فلا جميع مهرها سواء تعدت الفساد او لم تتعد لان مهر
تدنا كد بال دخول فلا يحل التسقوط بعد ولها التكمي لان حق الله تعالى فلا يسقط
بعضها ولا نفقة لها لان النفقة حق لها بطريق اصلة وبها الرضا خرجت عن
استحقاق النفقة **قوله** فان لم يكن دخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا نفقة ولا سكنى
سواء تعدت الفساد او لم تتعد **قوله** فينصف مهر الصغيرة ومذا عند عامة
العلماء **قوله** ما ذكره رحمه الله تعالى لان الفقرة جاءت من قبلها ومواز تضاعفا
لان هذا يحصل لللبس ونحوه فينبغي العلم وينتشر العلم وتحصل الحرمة التي هي المعنى
الموثر في الحرمة وانما الموجود من الرضا التمكن من تضاعفا بالعلماء ان كان

ج

قلت في المحيط وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم ولا يثبت عند
 بشارة النسا منقذات خلافا لما تقدم في الشافعي وأحمد رضي الله عنهم
 وفي الراعي يثبت الرضاع بشارة ويطهر أو رجل وامرأتين • وكذا بشارة أربع سن
 ويثبت بما دون أربع سن • وقبل أحد شارة الرضع وقدها وتلقوا بحديث
 عقبه من الحادث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي هاشم لحات امرأة سودا فتالت قد ارتكبت
 ما كنت مذكرة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فاعرض عني فتخيت مذكرة ذلك
 فقالوا كيف وتذكرت أنما أدرضتكم شارة عنها رواه أحمد والنجاشي وفي رواية
 وعلمك رواه الجماعة الأسلم وابن ماجة ولا حرمة من حقوق الله تعالى فيثبت
 بحديث واحد كمن اشتري لحا فخره رجل أنه وبسجة يحوي حريم تناوله وإن بطعمه
 غير **قوله** في اثباته رواه الملك النكاح إلى آخره يعني أن يثبت الحرمة
 من لوازم ذوالملك في باب النكاح من الملك لا يزول بشارة النسا منقذات فلا
 سميت الحرمة بخلاف خبر المجرى به وبسجة يحوي لأن الحرمة فيه ليس من لوازم
 بشارة الملك لثبوت حرمة النسا ولأن ذوالملك فكان **قوله** يسمع فيه
 قول الواحد ولهذا لا يرد على ما يبعه بقوله ولا يملك • بالحديث أنه لو ثبت الحرمة
 بتقوى لامة لفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ولما عرض عنه • وقوله
 دعاء عنك بيان في النكاح والآن الأفضل من أقره • وبه نقول
 فإنه إذا شهدت امرأة على الرضاع فلا فصل للزوج أن ينفقها استدلالا بالحديث
 نص عليه محمد وإذا لم ينفقها فلا فصل من الرضاع نصف المهر إن كان قبل الدخول
 لا احتمال صحة النكاح لا ضل كبرياء في الشهادة والأفضل لها أن لا تأخذ شيئا
 منه لا احتمال • فساد النكاح لا احتمال صدقته في الشهادة وإن كان بعد الدخول
 فلا فصل للزوج أن ينفقها كالأمر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ من
 الأقل من مهر مثلها ومن المهر لا يأخذ النفقة والسكنى لا ضمان
 الفساد وإن لم يطلها فهو سعة من المقام منها لا النكاح تام في الحكم • وكذلك
 إذا شهد زمرتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان وهم غير عدول
 لما قلنا وإذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وهم غير عدول لما قلنا وإذا شهد رجلان
 عدلان أو رجل وامرأتان وقرق بينهما فإن كان قبل الدخول فلا أثر لها إتمام النكاح
 وإن كان بعد الدخول يجب الأقل من السكنى ومن مهر المثل وبسجة النفقة ولا السكنى
 كما في سائر النكاح **قوله** في الرضاع لو تزوج بامرأة فقال
 امرأة أنا أدرضتكم لا يحل ما أدرضتكم الزوجان أو يكذبها أو يصدقها المرأة
 ويكذب الزوج أو يصدقها الزوجان أو يصدقها الزوجان أو يصدقها الزوجان
 لا يترفع النكاح والحرمة لا يثبت بتقوى وإن صدقت المرأة وكذب الزوج

رواه

منظر

ينظران وقع في قلبه ناصدا فمالا ولي أن تتنن ولا حجة للعلية لكن المرأة أن يتكلمه
 بالله ما يعلم إلا أدرضتكم فإن تكلم فرق بينهما وإن طلق لا يفرق وأرصدوا الروج
 وكذب المرأة فإن قال بعد ذلك أو حمت أو غلطت لا يترفع النكاح وإن أصر على الصد
 حمت عليه بالقرآن لكن لا ينقل حره في حق المهر لغيره لو كان قبل الدخول بحضرة المهر
 وإن كان بعد يجب تمامه لا لا قرا حجة تامة • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

كتاب الطلاق

قوله وفي الترتيب دفع التبدل ما ثبت شرعا بالنكاح **قلت** هذا غير
 طرد لصدقة على المنوخ لقول القاضي فرقت بينهما عند أبيه لا على السلام وردة أحد
 الزوجين وتمايز الدارين حقيقة أو حكما وخيار البلوغ والعتق وعدم الكفاة نقصان المهر
 وأصله بغيرهم فقال رافع قد النكاح بلفظ مخصوص وهو ما اشتمل على مادة **ط** ال
قوله حيا كانت طالق وكما به لطلقة بالتخفيف والجائز طالق بلا تركيب كانت طالق
 وغيره لقول القاضي فرقت بينهما عند أبيه الزوج الإسلام والعنف واللعان وسائر
 الكتابات المقتضية للرجعة واليمينات وللفظ الجمل **قوله** لما روي أن الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم جميعا كانوا يستحبونه رواه الإمام محمد بن الحسن عن إبراهيم
 النخعي لاغا ورواه عبد الرزاق موصولا **قوله** وقيل يطلونها عن حب الحضر والحرمة
 الطهر **قلت** كان لا ولا أن يقول أول الطهر والله تعالى أعلم **قوله** له أن
 الحكم المشروع وهو العدة ترتب عليه إلى آخره **قلت** استدلاله أولا بأحد
 منها ما روي سهل بن سعد له لما لعن عمر الجاهلي امرأة قال رسول الله طلقها إن أمكنك
 من طلاق ثلاثا متفق عليه ولم ينقل إنكاره وهذا الحديث غايته رضي الله تعالى عنها أن امرأة
 رفاقة **قوله** رسول الله إن رفاقة طلقني وتب طلاقه شقق عليه • وهذا حديث فاطمة
 بنت قيس إن زوجها أرسل إليها ثلاث تطلقات **قوله** ولما قوله عليه الصلاة والسلام
 لعمر رضي الله تعالى عنه ذوات الدارقطين والطبراني بلفظ السوء أن يستقبل الطهر فيطلق
 لكل مرة الحديث **قوله** فإن لا يترفع تقدم في الحديث الذي قبله **قوله** إذا صرح لفظ
 ثلاثا صرح بعين أطلق فدهاه

كتاب التوبة
 في جميع السيرة قلنت
 الكتاب لأنه تبيين في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحاسن ربه تعالى عنهم
 اجمعين في الفرق قلنت
 انما يجمع المند قول وفي الطريقة سمي بهذا
 في بكرة الفائر الشير فيكون لبيان هنة الشير والمنة

لان فضل الهيئة جليلة وقد استعملت كذلك في الشير المعزى حيث قالوا في عمر بن عبد
 العزيز سائر قينا سان بسيرة العرب للربك لسان الشرع على قلب في عرفهم بل جاد الكفا
 ومودعوتهم الى الذين الحق وقتالهم ان يقتلوا وفي غير كتب القصة يقال كتاب الفاري
 وموا ايضا اعم لانه جمع مقواه مصدر اسماء لغوي والاعمال الوعد والقياس عزو وفروق
 للمواضع لضربه وموقفه العزو للقتال حصص عرفهم بقتال الكفار **وتعريف الملوك**
على الكتاب اجاع الامة **قلنت** انما هو اجماع الجمهور فقد زمت
 سعيه بن المسيب الى انه فرض عين وذمب الحسن بن عبد الله الصنبري الى انه تطوع
 وقيل عن الثوري مثله **قوله** وانما صار كتابته لانه لعذيب عباد الله وبحوب بلاد
 الله فلا يكون فرض عين **قلنت** هذا لا يصلح صارفا للاوامر القطعية
 عن مقتضاها وهي قوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم **قوله** تعالى
 فقاتلوا ائمة الكفر **قوله** تعالى فقاتلوا من خسرانكم فنته ويكون الدين كله
 لله **قوله** تعالى فقتل عليكم القتال وما لکم لكم وقاتلوا المشركين كافة كما نيت
 كافة **قوله** تعالى انتم واجتبا فاقبلوا ولا جاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم
 وانما استدلل الجمهور بقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الررس
 والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم
 على القاعدون درجة وكلا وعد الله الحسنى ومفضل الله المجاهدين على القاعدون اجرا
 عظيما ثم بالعبارة المشار اليه بالاية ومن قوله تعالى فقاتلوا من خسرانكم فنته ويكون
 الدين كله لله فانما حصل هذا بالقبض بسقط عن الباقي حصول ما هو المقصود منه
قوله وان كان الفير عا ميا يعني اذا اجتنب ان قتال المسلمين **قلنت**
 صورته بان يجم الكفار على بلدة من بلاد المسلمين فيصير من فروض الايمان سوا كان
 المستنصر عدلا او فاسقا فيجب على جميع اهل تلك البلدة المعروف كذا من يغرب
 منهم ان لم يكن باهلا كناية وكذا من يقرب من يقرب ان لم يكن من يغرب كناية او نكا
 او عصوا ومكذبا ان يجب على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وكان منها اذ اضع
 دام الحرب متدرما يصل الابعدون ويبلغهم الجز **قوله** ولو ان امرأة سبقت
 بالمشرك وجب على اهل المغرب ان يستنفذوها بالمال بدخل دار الحرب **قلنت**
 بشرط العلم والقدرة لئلا يكون تكليف ما لا يطاق والله تعالى اعلم **قوله** صار الجهاد
 فرض عين لقوله تعالى انتم واجتبا فاقبلوا لا اخرجوا الى الجهاد شيئا وشيوخا
 او ركبانا ومشاة **قلنت** في شرح الهداية وفيه نظير لان الجهاد يمل كل من ذكر
 والغير المذكور على الكفاية فلا يفيد تعيين بل الحق ان هذه الاية وما تقدم من الايات
 كالاتاة الوجوب ثم تعرف الكفاية بالاية المتقدمة واما العينية في الغير العام
 فبالاجماع ولا بد من الاستطاعة فيخرج عن هذا الركن الذي واما الذي تقدم على

تكونكم

سوا

على الخروج ولا يتدبر على الدفع ينبغي ان يخرج الكبر السواد فان فيه اربابا والله اعلم
قوله ولا بأس بالجلوس الى اخره قال في شرح التير الكبر قال
 الامام يكره الجلوس الى اخره فان لم يكن فلا بأس بان يتقوى بعضهم بعضا فينبغي
 رب المال ان يتقوى غيره ليحاط به باله ورب المال بما له واذا رجع رد ما فضل على الماخوذ منه
 على هذا الوارد الامام يجتنب جيش وفي بيت المال سمع من منه لا من الناس وان لم يكن فيه
 سعة فله ان يحكم على الناس بما يتقوى به الدين يخرجون على الجهاد لانه نصب ناظر اليهم وتما
 لتطوع ذلك **قوله** وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ دروع صفوان عند الحاجة
 لغير رضاه **قوله** المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه دروعا يوم
 حنين فقال اعصيا يا محمد بل عارته مضمومة في لفظ ابي داود بل عارته موهمة داة وهذا
 اللفظ رواه ابو داود من حديث علي بن ابي حمزة **قوله** وروي عبد الرزاق عن صفوان ان النبي صلى
 الله عليه وسلم استعار منه عاريتين احدهما بضان والاخرى بغير بضان **قوله** وعند
 رضي الله تعالى عنه اخذ من الفضل عطي الفاذي رواه ابن ابي شيبة عن عمر رضي الله تعالى عنه
 انه كان يفرى العرب فياخذ من فرس المقيم فيعطيه للمافر **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام
 امر هكذا عن بريدة رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر امير
 جيش او سرية او صاه في خاصته يتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال
 اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا
 ولا تقتلوا وليدا واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال او ظلال فانهم
 ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف
 عنهم ثم ادعهم الى التحول من اهل اديارهم الى اديارهم واخبرهم انهم ان فعلوا فلهم
 ما للماجرين وعليهم ما عليهم فان ابوا ان يحولوا فاقبل منهم انهم يكونوا كاعراب
 المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والبي
 شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين فانهم ابوا فاقبل منهم الجريه فانهم اجابوك
 فاقبل منهم وكف عنهم فانهم ابوا واستغنى بالله وقاتلهم الحديث رواه مسلم والار
قوله لانه عليه الصلاة والسلام اغار على بني المصطلق فتفق عليه من حديث
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **قوله** لما روي انه على الصلاة والسلام فقل كذا
 واما نصب المحققين فرواه ابو داود في المراسيل والترمذي وحقق واما القطع
 والبحر في تقي الصيحين من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
قوله وما روي انه عليه الصلاة والسلام قال لا ياتوا بالقرآن في ارض العدو
 بهذا استقوى عليه من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه **قوله** لورود النيران كل من قبل
 تقدم في حديث بريدة ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا **قوله** والمثله المروية
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة الغريتين نحت بالنار المتاحر **قوله**

• رواه لا كان حجة الى السلام ويباح الا يمتد الى عند الحاجة منه
 • لفظه استقوى الله تعالى عليه
 • رواه لا كان حجة الى السلام ويباح الا يمتد الى عند الحاجة منه
 • لفظه استقوى الله تعالى عليه
 • رواه لا كان حجة الى السلام ويباح الا يمتد الى عند الحاجة منه
 • لفظه استقوى الله تعالى عليه

حاشي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عنه ان قوما من عسكر او غزيرة اجتروا المدينة فامرهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلام وامرهم ان يشربوا من ابرها والباقي لما صحوا املوا
 راعي **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم وجاء الخبر في اول الزار وارسل في اثارهم فلما
 ارتفع الغبار جئ بهم فامر بقطع ايديهم وارجلهم وسمرت اعينهم والقوا في الحق الحديث فلهذا
 المشقة نهي النبي صلى الله عليه وسلم بقوله عمن ولا تمثلوا الحديث **قوله** وروي البيهقي عن النبي صلى
 الله تعالى عنه قال لما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك الا نهي عن المشقة
 والله تعالى اعلم **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام قتل دريد بن الصلة **قوله**
 الذي في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه قال لما نزع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حنين ثبث ابا عمار على حراي وطاس فلقى دريد الصلة فقتله
 ثم رمى الله تعالى اصحابه فلم تقتله النبي صلى الله عليه وسلم بيد ولا امر بقتله ولا كان
 قتله لونه صاحب راي والله تعالى اعلم **قوله** ولا امر ولا منع ولا يجوز لنا ما روي انه
 عليه الصلاة والسلام نهي عن قتلهم **قوله** كان حجة ان يذكر الحديث عقيب قوله ولا يجزا
 ولا كبير كما نقله مشايخنا رحمه الله تعالى لان الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك جات كما روى
 البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان امرأة وجدت في بعض مغاري رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مقتولة فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وكما روي البيهقي من حديث
 علي رضي الله تعالى عنه ولا تقتلوا وليدا ولا طفلا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا ثم قيل للاعيان المحزون
 والمقتول بانهم لم يقاتلوا والله اعلم **قوله** لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال لا يمر لجيش دواء
 رواه مسلم والاربعة في حديث بريدة المتقدم والله تعالى اعلم

فصل في المواعظ قوله :

لما روي انه عليه الصلاة والسلام نقض المواعظ التي بينه وبين اهل مكة **قوله**
 لم تنفع هذا وانما قرش من التي نقضت العهد كما رواه ابن حبان والطبراني والطحاوي فالاولي
 الاستدلال بما رواه الاربعة من حديث عمرو بن عبسة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من كان بينه وبين قوم عهد فلا يسد ولا يجلب حتى تنقض امدها او يئذ اليهم يل سوا **قوله**
 وبحر عند ان اضي رحمه الله تعالى **قوله** هذا قوله القديم واليه ذهب
 الاوذاعي والمذهب الصحيح كقولنا **قوله** لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع اهل مكة
 الحديث رواه ابو داود واحمد مطولا وقد روي فيهم صلى الله عليه وسلم بالشرط حتى رد ابا جندب
 ابن سلمة بن عمرو وابا **قوله** فلوليل حوان الصلح وجوب الوفاء واخرج من جهة المعنى انه يجوز
 دفع المسلم اليهم ومناجزة دفعه اليهم شرطا كالقيد فانه لما جاز دفعه اليهم ومناجزة دفعه
 شرطا كما لو شارطهم ان من جاز عبيدهم ابتاعهم فاما لو شرطوا ان من جاز عبيدهم
 مسلح اليهم وهما جازوه فالحل في الحروف في هذا ان الرهن انما جاز

ما شمله على مصلحة ترجع الى المسلمين فاذا كان الصلح على هذا الوجه مصلحة او فيه دفع ضرر عن عامة المسلمين وجب القول بجوازه واذا جاز وجب الوفاء بالشرط لان ترك الوفاء به عذر ويؤثر حرام الحديث عرو بن عبدة المتقدم **و** ولنا ان هذا صلح قضى شره ففرض الى اجتناب لا يتقبل النص بالتقليل ولا يقال مثل هذا فيما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم **قلت** وانما الحجة لعلاينا رحمهم الله تعالى **قوله** تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا طاعتوا المومنين ما جرات الى قوله فلا ترجعوا من الكفار الآية قاله تعالى منى فيه صلى الله عليه وسلم عزود الناس والنبي عن ردهن منى عزود الرجال ايضا لان النبي اذا كان لمضى شاملا وعجز ووجع الحق للفرقتين فالسبب في حقها يكون ثابتا لها والمضى الذي لا صلح حرم الرد سخافة العود الى الكفر وهذا المضى شامل ومحدور في حق الترفيعين فثبت نسخ ما ذكر من الخبرين الآية فان فضل الامة انما تناولت النساء صريحا ولا يجوز حمل على الترفيعين بجواز ان يكون المضى لمضى محض لا صلح بالسك والاحتمال والظاهر انه لمضى محض لا صلح وهو احتمال وطى الكافر المومنة **قلت** ما ذكرناه من المعنى مناسب ولذلك ما ذكرتم من المعنى قبله على ما ذكرنا تقدم المفسدات جميعا وبالجملة على ما ذكرتم ينبغي مفسد الوطى لا غير كان ما ذكرنا ارجح **فارق** ما ذكرتم وان تضمن اعلام المفسد من ولكنه يلزم منه النسخ وهو على خلاف الامثل **قلت** ما مضى الا عادة الى الكفر اشد فكان التحرز عنها اول وهو ما ذكرناه من النسخ وجواب اخر وهو ان رد النبي صلى الله عليه وسلم من مية العود الى الكفر يترك دعاه صلى الله عليه وسلم ولا يحصل مثل ذلك في فصل عن صلى الله عليه وسلم وصلحه ولهذا لم يرد عن اوردته انه عاد عن دينه حتى روى انهم اجتمعوا نحو من مائتين رجلا خرجوا بقتل فمقتلوا على امل مكة في الطريق ومنعوا القوافل ان تصل اليهم حتى اقتعدوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وسألوا ان ياخذهم اليه ويكفونهم شرهم ومثل هذا لا يوجب دعاهم صلى الله عليه وسلم فلا يجوز رد من الى الكفار وهذا جوارح حسن وعليه الاستمرار واما قياسه على المبرور فلا يصح لان المبرور من بينهم ان يكون على الكفر ويجوز ان يكون بين اهل الحرب باما اما هذا فهو غير اس لانه خرج عنهم مبرا وعاد اليهم مكرها فلا يابن شرهم واكرامهم له على العود الى الكفر ولا يخرج الى المسلمين داعيا فاذا اردوه الى الكفار بان ذلك يوجب غضبه وحقه على المسلمين فربما حمله ذلك على العود الى الكفر واما العبيد فترجنا منهم سلا فهو بمنزلة المبرور ما ذكرناه ومن جاء على دينه فلا يجوز رده في عذر رايه للاصره وفي طائر الرواية يجوز لان الله لا يحل سرده اليهم لانه كافر وهو متوقف في نفسه عنهم فلهذا جاز رده وان في نسخ العبيد احتمال ائقته وضرر المسلمين وليس في ذلك العبيد اليهم سوى ضرر استخدامهم وهذا اقل كدورا من الاول فلهذا جاز الردون وانما المذكور اخرافا فاما يكون يعلم الرد اليهم عذرا ان لو صح الصلح وانما يصح لو لم

العود

نقلى

الضرر

يتضمن ضرر المسلمين ومنها يتضمن الضرر وقد بينا ذلك فلا يكون عدم الوفاء بالشرط عذرا فلا يتناوله القدر والله تعالى اعلم **قوله** لما روى انه عليه السلام واللا صالح الاخراب حين جازوا المدينة على ثلاث تار المدينة رواه ابن الحنفى والطبراني **قوله** لما روى ان ثمانية سبعة اهل اليمامة قطع الحق الحديث رواه ابن اسحق واصله في الصحيح **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام التومنون سكا فودعوا ثم الحجة رواه ابو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما **قوله** لمحمد قوله عليه الصلاة والسلام اما ان العبد امان **قلت** هذا الحديث ذكر صاحب الهداية **قوله** يخرجوا احاديثا انهم لم يجدوا فيها بايدي الناس تركت السنة وقد استدل به غير هذا الشارع بما رواه ابو داود وابن ماجه عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون يكافؤون ماؤهم وليس يذنبهم ادانهم واد في المسلمين العبد ولانه من اهل الجهاد ولا تنمة في امانه فيصح امانه كالنور العبد الماذون له في القتال وبيان الاهلية ان المطلوب من الجهاد اعزاز الدين وفتح فيه الكفر وكل مثل ذلك ولذا يجب عليه الدفع بغير اذن مولاه اذا جهم العدو ويحل بقله شر الجهاد يكون بالنفس تارة وبالقول اخرى وبالمال ايضا والعبد عما جرحه الجهاد بالمال لعدمه وبالنفس لما فيه من تقريض نفسه على الهلاك ومن حق المولى واما الجهاد بالقول فلا ضرر فيه على المولى ولا نفوت حقه وهو قادر عليه واعطى الامان نوع جاد لما فيه من الدفع با عن المسلمين لان الامان لا ينبغي ان يفعله الا عند العجز والخافة ان يلحق الكفار كان ثابته له في القتال فانه يصح وتأثير الاذن في دفع المانع لا في اثبات الاهلية لمن ليس باهل الاثر انه لو اذن له في الشهادة فانه لا يفسد اهلا فاثم الامان ترك القتال فلا يستفاد بالاذن في القتال لانه ضده وانما استفاد به اهليته ومن ثابته قبل الاذن ولان العبد ليس بنائب عن المولى في ذلك بدليل انه يقتصر من العبد لا من المولى فنحن ان الاهلية ثبت له لكونه مسلما ولا لانه امان نوع الدين **قوله** في اصل الدين مقبول فذلك في فوزه ولهذا صح احرامه وان قوله يلزم في عقد الذمة لطائفة من المشركين فلهذا في الامان قبل اول ذلك لان عقد الذمة اقوي لانه بعد محبة ولو رده لا يجوز نفسه ونقص الامان جائز اذا راي ذلك مصلحة فاذا صح فيما هو اقوى فحينما هو اضعف اولى **قوله** ولا يوجب حقة الامان حجة الامان حجة سوطه بحريته والمجور محظ ظاهر لانه لم يباشر القتال ليعرف حرمه الامان وفي تجريم سبب باب الاستغنام والاسترقاق والماذون يباشر القتال فيعرفون الجزية ظاهرا **قلت** في شرح الهداية واما بان الظاهر خطا في المصلحة فلا تأثير له لان الامان غير لازم اذا لم يكن فيه مصلحة بل اذا كان كذلك يندب اليهم الامام به واستدل غير هذا الشارع بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ والامان شئ فلا يقدر عليه كالقتال ولان قوله تعالى ان

اقتلوا المشركين • وقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 يقتضي وجوب القتال واعطاء الاحكام بحربه فوجب ان لا يصح لما فيه من ابطال
 عمل النص الا انه خص النص الحرة والعبد المادون له في القتال بمعنى لا وجود له ههنا
 ينبغي فيما عداها على اصله دليل وسبب ذكره بعد المعنى الذي خص بطله ومن جهة المعنى
 ان المحرور عليه ليس باهل للقتال حيث قال قيام المحرور ان الجهاد الذي فيه اغترار المسلمين
 واعلاء الكلفة يكون بالنصر والماله وثبت مملوكه بالمعز وهو ليس من اهل تلك الماله
 ولهذا لو ملك لا يملك ففهمنا انه ليس من اهل الجهاد وصحة الامان من الواحد كان باعتبار
 كونه مصلحة للمسلمين ومنفعة لهم فربما يكون خيرا للملاينة من حفظ حق انفسهم ولا شتم
 العلوة والعلية ولكن الجزية مستورة لا يعرفها الا من يكون مجاهدا فاذ كان العبد محجورا
 لا يعرف الجزية الا ان كان فالايمان فلا يكون امانة جهادا بالقول ولا تحصل المصلحة للمسلمين بخلاف
 المادون له في القتال فانه لما لم تكن من مباحث القتال عرف وجه المصلحة في القتال
 فلماذا احكمنا بصحة امانه وكذلك الحر لما كان بسبيل من مباحث القتال والاطلاع عليه
 حكما بصحة امانه ولهذا لم يصح امان الاسير الذي في ايديهم اما لعدم الاطلاع او للثمة
 وهذا هو المعنى الذي خص النص بطله واذ لم يملك الاسير فالعبد المحرور عليه اولى والار
 في القتال اذن الامان **فان قيل** القتال يقتضي اهل هلاك نفسه فلا يملكه الا
 باذن المولى لان نفسه حق المولى وملكه بخلاف الامان **فان قيل** قلنا **فان قيل** قلنا
 في جواب هذا الاشكال ان الامان يقال معنى رخص الضرر الدين وحفظ قوتهم فلا يملكه
 الا من يملك القتال الا ان هذا الجواب يشكك بالراي والمشورة فانه يملكها وان كان صحيحا
 ولكن لم قلتم ان المراد من ملك القتال والراي قتال معنى ولهذا الاعنى والرض اذ كان
 له راي في الجواب تقتل ويمكن ان يقال ان الامان فيه معنى القتال وصورت لاد الذي
 يعطى الامان تحاطر لا يعطيه الامان عادة الابان يتوب منهم ويسرى بهم مكنوب
 عليه او يرفع صوته لهم بالامان فربما أطلق محادعا او انه ليس اليهم مقامات لافيه
 بما قصدوا قبله قبل العلم فوجب ان لا يتمكن من ذلك الا ما ذن الامان بان يحصل له
 رسولا او ياذن مولاه له في القتال واما الاشهاد فهو محمول على العبد المادون له
 على تقدير صحته واما ما يسمى بدتهم **فان قيل** وان كان صحيحا ولكن لم قلتم ان المراد منه
 العبد المحرور عليه بل المراد القريب مكانه من العدو لان ادنى مؤا القرب وقد وثق
 عليه انه قابله بالاقصى نحو الابعد **فان قيل** الحمل على ما ذكرتم معنى له
 لانه كما يسمى بالذمة القرب من العدو يسمى بالبعيد منهم **قلنا** نعم ولكن الذي
 يعطى ينبغي ان يكون مطلقا على حال العدو عارفا بالواقع منهم يعلم ذلك اكثر من
 غير النواحق واولى باعطائه الامان اما العبد فهو مشغول بجزية مولاه ثم قال
 وهم مدعى من سواهم ولا بد للعبد في نفسه ولا في غيره فلا يكون مرادا من النص انا قوله

المقصود من الجهاد اعزاز الدين واعلاء الكلفة والعبد المحرور عليه اهل لذلك ولهذا يجب عليه
 الدفع اذا جهم العدو وتلنا انما يحصل ذلك اذا ملك القتال ومولا بملكه واذا جهم العدو
 زال عنه الجهاد كما لمراه وصار مادونا من جهة الشرع والاذن الشرعي لا ينافي لان العدو اذا جهم
 العدو زال عنه الجهاد كما لمراه صار مادونا من جهة الشرع والاذن الشرعي لا ينافي لان العدو
 اذا جهم على السبلة صار القتال فوضا عليه عينا واذا اذن له المولى صار فرضه قتال
 بسقط عنه اذا قام به غير فكان اقوى فاذا اقبل عنه الجزية الاخف فحق الاقوى بطريق لا
فان قيل لو عقد عقد الذمة صح فالامان اولى **قلنا** عنه جوابا ان عقد الذمة
 ما صح باعتبار عقد محض وانما صح ذلك لانهم لما بدوا الجزية جرم قتالهم لان اباحة
 القتال ممدود الى غاية اعطاء الجزية بالنصر **فان قيل** قلنا بد من عقد الذمة وهو يصلح في ذلك كذا عن
 حتى يعطوا الجزية عن يد فاحرم القتال **قلنا** فلا بد من عقد الذمة وهو يصلح في ذلك كذا عن
 المسلمين وكونه وكلا لا يحتاج به الى اذن المولى فان اهتمنا قالوا لو وكله في امر يفسده
 صح ولا يوقف على اذن المولى الوجه الثاني ان عقد الذمة محض مصلحة للمسلمين من المقصود
 من القتل القتال انما هو دفع اذى الكافر وكما يدفع يقتله يدفع باعطاء الجزية وان سقطة
 الجزية متيقنة وموعدة القصر عندنا فقد قامت مقام اصلها بهم وفرضهم او بدلا عن سكتي
 دار الاسلام **فان قيل** قلنا في حرمته يقال وانما كان فقد حصل المقصود اما اعط
 الامان فلا يعلم المصلحة فيه يقينا وهذا كان للامام بعد اعطاء الامان ان شققت عليه
 اليهم فله طلبة الامان حذيفة ونكرا حتى يصل اليهم المحرم والمد فلا يلزم من النسخة حيث
 يتقينا المصلحة ان يصح في موضع كالمصلحة مومنة قلنا بان اهل الامان وان الامان
 فرج من فروع الدين • وقوله في اصل الدين مستبهم فذلك في نوعه **قلنا** قلنا انكر
 اهلينة على الاطلاق وانما شدد كونه اهل قبل الاذن وهذا لان الاملية انما تثبت بالجهنم
 والمعرفة والمحرورية دليل كونه جاهلا بالامر الحوب • وقوله انما قبل في اصل الايمان وموقوله
 اني مؤمن او شهادته في امور الديانات لانه مسلم **قلنا** الام لا يله طلع على صحته وحسنه
 فان دليل الاطلاع ما يسم وموسكى دار الاسلام ومخالطة المسلمين ولم يعارض هذا الدليل
 معارض بخلاف امر الحوب فان حجب المولى عليه دليل على عدم حرمة بامه او يكون المولى عرف من
 حاله عدم النسيئة للمسلمين فلهذا جرح عليه اذ المولى مسلم متدين والظاهر من حاله ارادة ظهوره
 الدين واعلاء كلفة الاسلام فانما جرحنا عليه لما ذكر لا محافة عليه • والله سبحانه وتعالى اعلم

فضائل القتال وقسمة هاقوله

كما فعل ملك الصلاة والسلام لذلك في فتح خيبر عن سهل بن ابي حمزة **فان قيل**
 نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نصيبين نصفا لنوايبه ونصفا بين المسلمين قسما بينهم
 على ثمانية عشر سهما رواه ابو داود • وعمر عرض الله عنها قال لولا اني انزل اخر المسلمين
 شي ما نحتت قوتية الا قسما كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ولكن استوكالهم حرات
 يستمونها رواه البخاري **فان قيل** قلنا في رخصة الله تعالى عليه لا يجوز ان

لأنها صارت للفقاهين بواسطة السلم لهم إلى أرض **قوله** استدلال الثاني رحمه الله
 بما هو أول من بدأ فقال أقوله في نوازل الوفاء قولاً بظن متقنون إلى علم أن الله تعالى ذكر
 العنينة في موضع واحد من كتابه عز وجل وفي المنزلة الكفار بعد وقوع الاستيلاء عليهم
 وتقسيمهم على أملاكهم قطع حق الغنائم عن الأراض التي غنوها وجعلها ملكاً لهم وصرف
 الحق إلى غير المستحق وأما ما ذكره الله تعالى فأنما استخفت صلواتها ما ياتي في أهلها
 وتتركها في أيديهم ولم يعلق حق الغنائم بما فلا تكون فعله ذلك صرف حقهم إلى غيرهم
 وأما نوازل الوفاء فلا تخلو لها فيه من أمرين أحدهما أن يكون فتحاً صلحاً أو أنه يكمل
 ما يراه في ذلك وما يقع عليه الاتفاق بينه وبينهم أو يكون فتحاً عنوة واستطاب نفوس الغنا
 بالبعوض اعطاهم موقوفه في أيديهم لتسليم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بغنائم
 ما وزن فانه طيب نفوس الغنائمين ورد الغنائم إلى أهلها والذي يدل على صحة ذلك ما روي
 عن جابر بن عبد الله المحلى أن محمداً كان أربع النوازل يوم العادسية فقسم لهم عروسة
 ربع سواد الكوفة فاستغلوا ثلث سنين وأربع سنين حتى جاء بحيلة وامرأة من قومه إلى عروسة
 الله تعالى عنه فقال عرض الله تعالى على كذا فتمت السواد بينكم واني أرى أن يتركوا ذلك
 للمسلمين ولو لا أني هو رسول الله ولا استوكما في أيديكم واني أرى أن يتركوا ذلك
 بقوضه عنها ثمانين ديناراً وما يرد بها فقال المرأة اني شهد العادسية واني
 فيها سها ولا ادع ذلك فقال لها جبراً ما تدين ما صنعت فتركها فقال لا اترك
 معنى تركتني وتلبسني تطيفه حراً وعلا فمدياً ففعل ذلك تركت نصيباً ففعل بهذا
 انه استطاب نفوس أهلها بضمهم باله وبعضهم بغيرها وتركها وتعالى أيديهم والخراج
 الذي وضع عليها موالاً حق ومحزان ليس لأحق خراجاً وبجواز دفعه إلى الامام بملكه
 عنوة ويرمي الغنائم بتركها في أيدي أهلها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح موار
 وأراد أن يتركها في أيديهم وأمر الغنائم منهم من تركها بغير مال
 ومن لم يترك حتى عروسة وهذا افضل به الصلاة واللام في أبي لارده عليهم من استغ من
 نصيبه أو ضاه بالمال ولهذا لا تشفع الاقرع بن قاسم وعيينة بن حصن وبقية المولدة
 عن اردارضاه بالمال كروي ان عيينة بن قيس قد اشترى أرضاً من سواد الكوفة فلما قدم
 على عمر رضي الله عنه فقال له من اشترى فقال من اشترى فقال له تعالى عروسة من الله تعالى
 مولا ليسى الما جرين والانسار فقال **اشترى منهم** فدل ذلك على صحة ما ذكره **قوله**
 وروي عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عامر وعبد الله بن الفضل أنهم كانوا يكرهون شرا
 اراضى سواد الكوفة وروي ان دهقاناً من المذنبين اسلمت له عروسة من عمارته اما ما روي
 فلا خراج عليه واما أرضها فان ادت خراجاً فخلوا بينه وبينها وان لم تؤد فخلوا بينها وبين
 المسلمين ولذلك روي ان دهقاناً اسلم **قوله** عمر رضي الله عنه فخذوا لذيقات
 بها ان الاراضى الخراجية تكون بجانبة المسلمين وروي عنه عتيل بن حكيم وعمر رضي الله
 تعالى عنه انها كرها شرا اراضى السواد انتهى **قوله** ولما ان السراجل اسلم عليهم
 ففعل كذا باهل مكة وقد فتحها وتركها صلحاً سلمهم **قوله** هذا خلاصة في

في خلاصة وما ذكر استفادته ما روي ابن حنبل في قضية الفتح وساق الادلة ايضا
 فان قيل مكة فتح صلحاً لان أهلها لم يقاتلوا **قوله** من دعوى الثاني
 رحمه الله تعالى عنه وساق الادلة ان شاء الله تعالى **قوله** لقوله عليه السلام واللام
 من دخل دار اي سنيان فهو امن ومن اتى سلاح فهو امن الى اخره مزارواه او اوتى
 وغيره في قضية الفتح **قوله** ويؤيد قوله عليه الصلاة والسلام انما احلت لي
 ساعة من نهار مزارواه البخاري وسلم **قوله** ابن حنبل في شرح العمدة في شرح العمدة
 بعد ان ذكر هذا الحديث في الحديث دليل على ان مكة ففتح عنوة ومؤذمة لا كرك
 وقوله الثاني رحمه الله وغيره يجب صلحاً لا عنوة لا هذا الشرح رحمه الله
 ومن له ادعى يعرفه بالبر لا يقول بقوله هذه المقالة وما زال اهل العلم يجمعون على انها فتح
 عنوة وتترا حتى حدث هذا القول بعد المائتين انا فتح صلحاً لا كرك والذي يدل على
 فتح صلحاً **قوله** فقال لفظ المسجد الحرام ان شاء الله تعالى امين ولا امن مع
 القتال ولذلك ظهر تعالى وهو الذي لفت أيديهم عنهم وأيديكم عنهم ببطر مكة من بعد
 ان الفزك عليهم وروي ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح اهل
 مكة عام الحديبية على ان يضع الحرب بينه وبينهم عشرين شهراً وظل بعد ذلك
 باثني عشر شهراً فكان دخوله مكة في سنة الفتح وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يفتن عهداً عامداً ولهذا المعنى اقربهم على اراضيتهم وأملاكهم ولم يفتنهم
 لهم مالا ولا سبي ذرية وانما اذن في القتال لمكة لئلا يفتنهم ففاته قتله خراقة لئلا
 من اهل مكة وانما مزارواها وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ما لا يملك مكة فقال
 من دخل دار اي سنيان فهو امن ومن اتى سلاح فهو امن ومن دخل داره فهو امن وقوله
 لعقوب وقد عني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مكة واهلها **قوله**
 عليه السلام واللام من اعلق عليه بابه فهو امن ومن دخل المسجد فهو امن ومن دخل دار اي
 سنيان فهو امن ومنى من القتل لا يفر ساهم الا ان يقاتل احد مقتل وقال لهم حين
 اجتمعوا في المسجد اذ منوا انتم الطلقاء والمجذبة صحابنا ومن قال بهذا القول
 قالوا انما الفداء انهم ايمانهم لعلهم يفتنون الا يقاتلون قوماً نكثوا ايمانهم
 وهو ابا خراج الرسول وهم يدوكم اول مرة احتشونهم فانه احق ان تحشون ان كنتم
 مؤمنين **قوله** تعالى محرضاً على قتالهم قالوا لم يعذبهم الله بأيديهم ويخونهم
 وينصركم عليهم ويشت صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم وانما تركت هذه
 الآية في بعض قريش عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لان قريشاً لما صالحوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دخلت عندهم وصلحهم منوكة ودخلت خراقة وعند النبي صلى الله عليه
 وسلم ان قريشاً يقاتل بنو بكر خراقة وانهم قريشاً بالسلام وبما لم يضمن مع بني
 بكر بالسلام فافد خراقة عرونة سالم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفره ويقول
 لا هم ايها شد محمداً خلف ابنائنا به والابدا
 ان موتنا اخلو الوعد ونقضوا ايمانهم المولدا

ولما اقرتم عمر رضي الله تعالى عنه بالجندية ووضع يدا راسيهم الخراج وقعت يدا اصل ملكهم ثوبا
 وبتيا يعونها فيما بينهم واشترت الصحابة رضي الله عنهم من اراضي السواد فاشترت
 الصحابة ومن بعدهم ما لا يحصى وهذا دليل على انهم لما يكون لذلك لان احد امين تقدم او تاخر
 لم يسكنوا عليهم بيعهم لها ومن روى عنه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم انه كره شراء ارض السواد
 فانه لم يسكن ذلك لعدم ملكهم لها وانما كره ذلك لانه استخلف عن اداء الخراج لكونه
 من وظائف اهل الذمة وموشيه بالجزية ولونه انتقل الخراج من الذي اياه ولهذا المعنى لما تناقش
 الايدي واشترى المسلمون بعضهم من بعض لم ينتقل عنه اداءه استخلف عن شرائها لكونه انتقل الخراج
 اليه من مسلم مثله اما حديث الدارقطني والذهبيان **وقول** فان اذنت خراجا فخلوا بيننا وبين
 ارضنا وان لم يود فخلوا بيننا وبين المسلمين جواب ذلك انه اراد بها ان اعطيت ولم ترزعا حتى
 ذهب حق المسلمين لغنائها اخذناها واعطيناها لمن يزرعها حتى يذهب حق المسلمين امان
 قول عمر رضي الله تعالى عنه للذي اشترى الارض من اشرتها فقال من اهلها يعني الذين يزرعون
 خراجها **وقول** هو لا يملكها يعني الذين يستحقون خراجها وقد اشترى بن مشعود
 وعيينه من فريقد ارض السواد وذلك دليل على صحة ملكهم لها فان قالوا الخراج انما اخذ
 اجرة للارض **قلت** انما لا يصح لان ارض لا تشترى الا فيما تصح اجارته وسواد
 الكوفة كروم وبخيل ومزروع واجارة الكروم والبخيل لا تصح والاجارة لا تصح الا لمدة معلومة
 وتبطل بموت المتعاقدين واما بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله حمه الآية
 فبها بيان مصرف الغنم وليس فيها بيان تصرف الاربعة الاخماس ولو كان فيها بيان ان
 للفاشين لكن ليس فيها بيان انه لا يجوز قطع ختمهم عن غنمهم الا شرايهم كما انقطع ختمهم بالاراضي
 فقلو ختمهم بالرقاب **ثم** جاز للامام قطع ختمهم عن الرقاب بالمس والقتل وجعلهم ذمة
 كذلك جاز مثله في الاراضي وبطل اولي لانه اذا قطع الامام انقطع حق الفاشين في رقابهم
 لا الا خلف اصلا واداملكم الاراضي فقد قطع ختمهم عنها الى خلف وبطله فكان ذلك اولي
 واما قول القاضي رضي الله تعالى عنه لعلمه في ذلك قوله لا يظن مشروطة او مفسضة العلم فهو كلام
 اكثر متناقض لان العلم والظن حقيقتان مختلفتان **واما** استدلاله بقوله تعالى واعلموا
 انما غنمتم فقد ذكر جوابه والله تعالى اعلم **وقول** والامام لا يبايهم بمثل هذه احدى
 الروايتين عنه وعنه يبايهم بقتلهم وهو ظاهر الروايتين **قول** لان بينه جليص المشرك
 من يد الكافر الى اخيه واستدل له بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يبايهم من
 المشركين من المشركين من من عتيل رواه احمد والترمذي وصححه تبارك روى مسلم ابن الاكوع
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قد بايهم ما سار المشركين كانوا اسروا بكه رواه مسلم
قول لان الغداة بالمال غير جائز ايضا **قلت** في المشركين
 والافندي **قلت** حرامه تعالى في الشير الكبير اذا كان لهم حاجة الى المال
 وضروقه فلا بأس بالمعاداة بالمال **قول** وله الى اخره ولانه نقاير يقتل الكفار

وقال لهم اجل اعدام الكفر في المفاداة ابقا الكفر واصله ولان ابتداء الجهاد كان لدفع شر
 وشرا مثاله من الكفار والمفاداة منقولة المقصد من الجهاد بعد حصوله وبطلان مصلحة ومنه
 ايضا بطلان جهاد الايسر واجابوا عن الحديث بانه جاء في حديث **عمر بن الخطاب** رضي الله تعالى
 عنه فدي بذلك الماسور بعد ان اقربا لاسلام وقد نسخ ان يود احد من اهل الاسلام الى
 الى الكفار بقوله تعالى لا ترموهن الى الكفار **ثم** حوازا للمفاداة بالاسرى عنه هذا
 لما في القصة اما بعد القصة والاعزاز يدان الاسلام فقال ابو يوسف لا يجوز **وقول**
 محمد رحمه الله لا يجوز ذلك كذا ذكره القذوري في شرح وجه قول محمد ان اغادة المسلم الملتزم احكام
 الاسلام اول من امسك به هذا البيان لدين الاسلام ووجه قول يوسف ان القتل بسقط
 عنه بعد القصة واستقوا فيه الرق فصار من اهل دارنا فلم يجر المفاداة كما لم يجر باير
 اهل دارنا من الذي والمسلم **قول** وما يلي منسوخ بقوله نقاير اقبلوا المثل حيث
 وجدتموه **قلت** روى الطحاوي عن من خرج انه قال لستم تحذرونم واقتلوه
 حيث تقتلونهم **وقول** السيد لم يختلفوا هل القتل والتفدية الا ان
 ان سورة براءة منعت بعد سورة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم **وقول** روى ابن عباس رضي الله عنهما
 ومجاهد والضحاك وابن نزام مثل قول من خرج والسدي والله تعالى اعلم **قول** فتد
 بالمال لان مفاداة اسيرهم باسير المسلمين يجوز اتفاقا **قلت** ما بالهذه بالحلا
 من قدم والله تعالى اعلم **قول** لان ذبحا للاكل منى عنه **قلت** روى
 اباي شيبة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه لا يعقر شاة الا لما كلة **قول** مثله منى عنه
 عدم في اول **الكاتب** من حديث انس وحدث بريدة **قول** لعذب الجوز بالبار وهو
قلت رواه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وبحق لا سلحة ايضا وما لا يحرف
 من يد في موضع لا تنف على الكفار ابطلا للنفقة عليهم **وقول**
 لما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنم خيبر خيبر وقاسم او طاس باوطاس اما غنم
 خيبر لرواه ابو داود والترمذي واما او طاس فلم يقسم الا في المعفونة كما رواه البخاري
 والطبراني **قول** قبل الحلاوة في حوازا للقصة وقيل في كراهية بيعه اختلفوا في
 قول المراد بقوله ولا تقسم غنمته في دار الحرب **قلت** بعض المتأخرين المراد منه
 عدم حوازا للقصة حتى لا يثبت الاحكام المترتبة على القصة كما متياز الملك عن ملك الغير
 وبما زله الملك بملكه يرد في حوا الوطى ونفاذ البيع والهبنة وغير ذلك
 وقيل **بعضهم** المراد منه الكراهة **قلت** صاحب الهداية وهي كراهة تنزيه عند محمد
 فانه **قلت** على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما لا يجوز القصة في
 دار الحرب وعند محمد الا فضلان تقسم في دار الحرب للاسلام وانما قال قتل الحلاوة
 لانه لا فلاح في الظاهر عن صاحبنا وهو المشهور عنهم وانما الحلاوة فيما يودي عن ابي
 يوسف لا عن محمد والله تعالى اعلم **قول** لقوله عليه السلام والقتل والقتل لمن شهد الو

عنه

لغة

كتاب الخط في الأبحاث

اقتلوا في سنة هذا الكتاب بقصص ما بهذا وهي تهيئة مطابقتها لمناها وموافقة
 لمتنناها اختصاصه بجملة من المخطوبات والمباحات وبعضهم سماه كتاب الكرامة
 لأن الغالب فيه بان المحرمات وكل محرم يكون الشرع لأن الراحة ضد الرضا والمحبة
 لله تعالى وعلى أن يكونوا شيئا وموجرا لهم وعلى أن
 يحبوا شيئا وموجرا لهم والشرع لا يجب الحرام ولا يبرأ به وبعضهم سماه كتاب
 الاستحسان والاستحسان مذكور في سورة كوز الشئ على صفة الحق ويذكر كروا
 به فعل المحسن وموراة الشئ حسنا يقال
 فأقبل تخفيفه بهذا التسمية اختصاص عامة ما أودع فيه من الأحكام ليس
 وغزها ولكونها على وجه يستحقها الشرع والقلة ثبتت حرمة بدليل مقطوع به
 من بعض الكتاب أو يميز ذلك فعادة محرم حرامه تعالى أن يسميه حراما على الإطلاق
 وما ثبت حرمة بدليل غير مقطوع به من اجازة الأحاد وأما ويل الصحابة وغير ذلك
 فعادة محرم حرامه الله تعالى أن يسميه حراما على الإطلاق وما ثبت حرمة بدليل
 ظاهر بدليل قاطع والله تعالى أعلم **قوله** كالطبيب فإن نظر جازي موضع
 المحرم ويجوز للرجل أن ينظر إلى موضع لا يثبتان من الرجل لأنه مدادة وحوز الاحتقان
 للمرض وكذلك للمعدة الملهذا الفاحش على ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه أمار المرض
قوله ينظر الرجل من رقبته واسم التي تجل وطيرا لقوله تعالى والذين هم لفؤادهم
 حائلون الآية ولزواجهم أو ما ملكت إيمانهم فانهم غير ملومين وأنه فرق النظر والسرقة
 أحلاله أحلالها من الطريق الأول ولذا للمراة بكل النظر إلى عين فرج المرأة المسكوبة
 ما لا يستتاع به طلال والنظر إليه أو إلى اللان الأدب عنصر البصر عنهن الحائضين لما روي
 عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت بقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نظرت
 إلى ما بين يديه ولا نظرت إلى ما بين يديه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأملا سالت أبا حنيفة
 رضي الله تعالى عن الرجل ليس فرج امرأة أو تسمى في شرفه فكيف تخبرك عنه قال لا بأس بذلك
 وأرجوز يظن لها الأجر ولا يجزئ إتيان المرأة في دبرها لأن الله تعالى نهى عن قربان الحائض
 وبه على المعنى وموكون محققا في ذلك الحش وأدوم مكان بالتحريم
 أوله وروى عن رجل رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى حائضا أو امرأة
 في دبرها واتى بها فصدقه فيما يقول فهو كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** ودوي
 أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن إتيان النساء في محاشهن أو في دبرهن وعن اللواتي أشار
 من الفحابة رضي الله تعالى عنهم إلا سميت اللوطية الصغرى والله تعالى أعلم **قوله** من المرأة



الرجل

الرجل العورة **قوله** ماله المختار مختارا لنوازل وفي رواية نظر المرأة
 إلى المرأة كنظر الرجل إلى كاديه وهو الأصح **قوله** ينظر الرجل من كاديه **قوله**
 المحرم من لا يجوز النكاح بينه وبينها على ما يسهل سبب أو بسبب كالرضاع والمصاهرة وسواها
 المصاهرة بنكاح أو سفاح في الأصح **قوله** مملوكا ألبشيل الدين والمكاتب وأم الولد
 والمستنقاة كالكاتب عبد أبي حنيفة وأما الخلق والمناقب فقد قيل تباح كما في المحرم وقيل
 لا يباح لعدم الضرورة وفي الأركاب والأزاله اعتبر بحكم في الأصل الضرورة فيمن وفي ذوات
 المحرم بحكم الحاجة وبحكم اللامة النظر إلى الرجل لا جنس لكل شئ منه ومنه وغرم ما فلا ماتحت
 سوته إلى مركبته **قوله** ولا بأس من ذلك إذا من الشوق ولذلك إذا كانت هن إلا
 مستورة بالثياب فلهما إذا من الشوق وكل ما طلل للرجل من ذوات محارمة محل المرأة ذلك
 يرخى يرخم محرم منها والرحم بالأرحم حكى حكم ذوات الرحم المحرم **قوله** عليه الصلاة والسلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله** عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها
 ليح عليك أن تلعن ما نهى عنك من الرضاة ولا بأس بالخلق والسائق من فأن أمكها الركوب بنفسها
 فيمتنع من هذا لذلك وإن لم يكن يكلف لذلك بالثياب كيلا يصيب حرارة عضوها وإن لم
 يجد الثياب بدفع عن قلبه بقدر الامكان **قوله** وليس للثرا إلى آخره هكذا أطلق في
 المختصرون **قوله** الشايع يباح النظر في بدن الحائض وإذا شئتي للضرورة لا يباح
 السرانما استثنى وكان أكبر رأيه ذلك أنه نوع استتاع وفي رواية الشرايع المستطوع والمس
 بشرط عدم الشوق وإذا بلغت الامة لم يعمد في إذا واصلان النظر والبطل منها عورة
 وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانت تشتهى وبجانب شلها مولا بالافعة لا تقوضه إذا رواد **قوله**
 ولا ينظر من لا جنسية وإن كانت عجوز إلى آخره ولا بأس بنظر جسد لها وملا ثوب تام يكن
 ثوب بين محرم سمع بصر وفي مختارات النوازل والفلام إذا كان ضيقا جليلا لا يحل النظر إليه
قوله لقوله عليه الصلاة والسلام من نظر إلى محاسن امرأة بشرق صب في عينه الأكليل
 يوم القيامة **قوله** لم افقه عليه بهذا اللفظ وإنما روي البخاري من استمع
 إلى حديث قوم هم له كارهون صب في أذنه لأنه والله تعالى أعلم **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام
 والسلام من سر كنه امرأة ليس له فيها بضع وكنه جنة يوم القيامة لم افقه له على سنة والله أعلم
قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ابصرها فانه اجري الحديث رواه الترمذي وابن ماجه
 من حديث العيص بن شعبة رضي الله عنه **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام ابصرها
 فانه اجري الحديث رواه الترمذي وابن ماجه من حديث العيص بن شعبة رضي الله عنه **قوله** لقوله
 عليه الصلاة والسلام إذا نظر المؤمنان فتصافحا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان من صد
 الرازي عارده ومن حديث قتيبة رضي الله تعالى عنه ولا بأس بمصافحة العجوز إذا كانت
 لا تشتهى ولذا إذا كان أحدهما صغيرا **قوله** لما روي أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا

عضا

لتسول اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الاربعة الا الثاني من حديث ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما **قوله** ويبيع للمزبل عنقا والربط وتقبيله **قلت**
 ينبغي ان يقبله بما دون المم بعد ذلك الاسما في شرح الطحاوي والفتنة تكون بان
قوله لما روى انه عليه الصلوة والسلام عاتق جعفر بن الزبير رواه الحاكم من حديث
 جابر ومن حديث بن عمر الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والطبراني وسفيان
 الثوري عن عناق الربيع بن حبيب عن الدارقطني من حديث عاتق رضي الله تعالى عنهم **قوله**
 لو ورد النبي عن العاتق رواه ابو داود والنسائي من حديث ابي حنيفة بلفظ نكاحه قالوا هذا
 فيما اذا تقا عاتق عاتق **قلت** موثق الحديث اذ لفظه بفساد
 وفي لفظ ليس بينهما شيء **قوله** اما اذا كانا متقنين فلا كرامة اتقا **قلت**
 وهو الصحيح كما في حديث مختارات النوازل والله تعالى اعلم **قوله** ويجل للناظر
 المختار ان يلبس الخيل الجبله صباح اذا لم يلبس به كما ان جمع المال الحلال حلال اذا لم يفسح
 المزايير ولا يمنع حقوق الله تعالى ولا يتكبر به ويستجيب ان يلبس الثوب للصنوع احيانا خلافا
 للجور ولا يجزى للرب ليرى غير ويجل للناظر **قوله** لقوله يلبس الصلوة والسلام يلبس الي
 هذا خلافا لاناث امتي **قوله** عن علي رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخرج خيبر الجمل في بيته واخذ صبا بجملته في شماله ثم قال هذا من حرام
 علي ذكر اني علم لاناثم اخرجهم انما جنة هذا اللفظ واخرجه ابو داود والنسائي
 واحمد وابن حبان وصححه والبيهقي وقال ابن المديني حديث حسن ورجاله معروفون **قوله** وعن
 موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير والذهب
 بل ذكر اني علم لاناثم اخرجهم انما جنة هذا اللفظ واخرجه ابو داود والنسائي واحمد وابن حبان
 وصححه **قوله** عبد الحق بن المديني حديث حسن ورجاله معروفون **قوله** وعن ابي
 الاسعري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير والذهب
 على ذكر اني علم لاناثم رواه الترمذي وقال حسن صحيح **قوله** والفيل معفو للذكور
 لما روى انه عليه الصلوة والسلام استثنى منه وضع اربع اصابع رواه مسلم وعنه عن عمار الخطاب
 رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لبس الحرير والذهب
 او ثلث او اربع **قوله** ويروي انه عليه الصلوة والسلام لبس جبة مكشوفة بالحرير
 رواه مسلم بن حبيب بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما والبخاري في الادب المفرد ولفظة جبة
 من طياتها عليها لبس شمر من ديباج وان رزحها مكشوفة **قوله** وتوسد واقترنه
 صباح عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يكمن لانا لتوسد والاقتراش مثل اللبس في عاكفة
 الاكاسرة والتشبه بهم ممنوع وله ان لتوسد ليس بلبس **قوله** ولقد اجمع تلي اللبس
 عن الجلوس مقالة جلوس على الثوب ولم يلبس ومن **قوله** ان لا تلبس الخياط او الخراش

حرم

يستعمل

منه ذلك وما ورد في الاستعمال هو بجانر الحقيقة بجلالة **قوله** وروى انه عليه الصلوة
 والسلام جلس على رفعة جبر هذا غير محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم واما رواه ابن سعد
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولفظه عن سعد بن ابي عامر قال رايت علي بن ابي طالب
 رضي الله تعالى عنهما مرفعة جبر **قوله** وفي لفظ دخلت على ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو متكئ
 مرفعة جبر وسعد بن جبر عند رجليه وهو يقول لا اترك كيف حدثت عن فانك حفظت عنه
 كثيرا ولا ايضا ان استعماله ليس بباح كالعلم والطراز والكثير محرم والجلوس من باب التبر
 لانه لا يلبس شيئا من اليدن سوى القديمين فيجب اباحتها والجواب عن تعليلها بان المتعم
 باللبس الحقيقي الكروا استحبابه لا اذوم فلا يصح اعتباره به وايضا فان الجلوس عليه اهانته
 له اما اللبس بعظمه لانه لا يقصد به التزين والماراة والجلوس عليه والمدحوب
 لانه يكون في منزله وهو غائب عن عيني الناس والترفة غير ممنوع وانه مباح لغيره من الناس
 والجان والفتن والحز وحذرك **قوله** جاني حديث جوفه والجلوس عليه
 قبل من شاذة انما الصحيح في الحديث اللبس في الهداية وكذا الخلا في سرائر وتعليل
 على الابواب ونقل فخر الاسلام عن نوادر بن هشام ان محمدا رضي الله تعالى عنه مكنه اللباس
 والابريسم وفي الفتاوى الصغرى ولا بأس بلبس سكة الحرير عند ابي حنيفة وفي القبة بجلالة
 شرح الزيادات تذكر انك العول من الابريسم هو الصحيح وكذا التلصق وان كانت تحت
 العانة واللبس الذي يعلق وفيه بجلالة الاستحباب فينبغي ان لا يكون اللباس الابريسم
 كالقراش مع **قوله** يكن للربك عك لا يجوز ولا يكن الاستاد الى السادة من اللباس
 واستعمال اللباس من الابريسم لا يجوز لانه نوع لبس ولا بأس بملاحة من جبرير موضع في هذا النص
 لانه ليس بلبس وكذا الكلمة من الحرير للربك والصحيح ان لبس الحرير فوق الدثار حرام **قوله**
 ولبس في الحرب مكره عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا بأس به لما روى انه رضي الله عنه لبس الحرير
 في الحرب **قوله** رواه ابن عدي بسند صحيح **قوله** عموم النبي تقدم قوله
 حرام بل ذكر اني من غير فضل بين الحرب وغيره ومن ذلك ما روى ان عمر الخطاب رضي الله
 عنه تعالى عنه ادى حلة سراسر من حرير فقال رسول الله الله لو اتيت هذه الحلة فلبستها للوفو
 ويوم الجمعة فقال عليه الصلوة والسلام انما يلبس هذا من اخلاق له في الاخر **قوله** عنه رضي الله
 تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بعد ذلك الى عمر حلة سراسر احدها من حرير
 وقال عمر رضي الله تعالى عنه يا رسول الله كسوتنيها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت
 فقال انما بعثتها اليك كسوتها اولئكوها بعض ثيابك اخرجها البخاري ومسلم وأشار الى
 الجواب عن قوله يكون الميت في غير العدة بان هذا يحصل بالخلوة الى اخر **قوله** ولا بأس ما
 سداه ابريسم ولحمة قطن او قن **قوله** وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انما هي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فانما العلم من الحرير وسدا الثوب فلا بأس به رواه ابو داود
 وروى بن سعد عن ابن كثر انه كان له مطرف فوسداه جبرير فكان

هذا الرواية ولا رواية اما الرواية فقال محمد بن جعفر قال في كتاب الامار مع الوجه
 بعد الوضوء بالنيابة اجزأ ابو حنيفة عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال لا بأس به قال ارايت لو اغتسل في ليلة باردة فما تقوم فترجف قال محمد بن
 ناخذ لا يري به لا بأس به وهو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه واما الرواية فقد جاز ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كانت له خرفة يتنشف بها بعد الوضوء واه الترمذي من حديث ابن
 رضي الله تعالى عنه والحاكم من حديث عايش رضي الله تعالى عنها واما ما يدل على انه يعلم ان
 الصلوة والامام كان جازيا في جميع بطون ثوبه كما رواه الترمذي عن معاذ بن ابي
 الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه ولا من حاجة عن سلمان ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغلبت حبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه وما رواه ابن شاذان
 عن الناسخ والمنسوخ عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح
 وجهه بالنيابة بعد الوضوء ولا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب
 فضعيف لا سند لا تقوم ما تقدم شراره فانما يستند الى دليله والله تعالى اعلم **قلت**
 والصحيح لا يمكن ان لا يمسح في كل صلاة **قلت** هذا المختص من كلام في الاسلام حيث قال
 وذكر بعض مشايخنا المتأخرين ان المسلمين قد اشتغلوا في غامة البلدان كما يدل الوضوء
 الخرق لدم الارض عند تغير الباري واليابس وما رواه السلون حنا بن محمد عن ابي حنيفة
 فيجوز ان يصير باجماع المسلمين ما سجدوا من فعل شيئا من ذلك فبكر ان يعمروا
 وبدمه ومن فعل ذلك الحاجة وحزونة لم يكن ونظيره القربح للجلوس والانتكا قد ينقله الربط
 فخرج في كبره ان يكون وقد ينقله للضرورة والحاجة فلا يكون **قلت** ويجوز استعمال الا
 منها للرجال والامه عليه الصلوة والسلام في الشرب عن ابيهما لقوله عليه السلام
 من شرب من انا فاضة او ذهب فاما يخرج في بطنه فادبهم **قلت** **قلت**
 استعمال يشمل الاكل والشرب والادمان والتطيب والاكتمال من لا يئنه وكذا الاكل
 بلقعة الذهب والفضة والاكتمال بجلل الذهب والفضة وخرج بالاستعمال انه يجوز
 التجلل بالابنة من غير استعمال لوضوء العباد من ابيهما لا عن قوله يقول لا تقول
 او يقول ولا تقول ويكون كذا حديث اخر حديث النهي عن الصواب في الصحيحين
 عن حذيفة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الذهب ولا تلبسوا
 في ايها الذهب والفضة ولا تلبسوا في صحنها فانا انما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة واخرج
 مسلم عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب في انا فاضة او ذهب فاما يخرج
 بطنه فادبهم **قلت** البخاري في شرب في ايها الذهب والفضة الحديث **قلت**
 والشرب في ايها في التزيين ويحل هذا الخلاف الاكل والذهب والحمار **قلت**
 والجلوس على الثوب **قلت** في التزيين ويحل هذا الخلاف الاكل والذهب والحمار **قلت**
 ما بالجلوس المفضى والركاب والنقود لا بأس ان ينقض سقف البيت او يذهب

الابن

ولا بأس ان يكون خلقه المرأة ذميا او فاضة **قلت** ان اجنب الثوب الى اخره وفي
 التزيين وقياس قوله اذا كان الثوب مفضضا الجرد اذا كان مفضضا على غير الفضة
قلت وله الى اخر **قلت** وله ما روى الطحاوي والبيهقي عن ابن عمر و
 ذلك كان فقد ثبتت عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انصاع فحعل مكان الشعب سبعة من فضة **قلت** عام ورايت القمح وشربت
 فيه قال ابي ورايت القمح وشربت فيه قال الطحاوي لا يجزئ ان ذلك كان في زمن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم او بعده ان بعد واي ذلك كان فقد ثبتت عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 ابا حنيفة انه كان يلقى الناس من تبركا برسول الله صلى الله عليه وسلم • وروى عن قتادة قال
 كان عمر بن الخطاب والسنين مالك رضي الله تعالى عنهما يريان في الانا المفضض والله
 تعالى اعلم **قلت** ونقول الى اخر وفي الجامع الصغير اذا كانت جارية لوطي بعثني
 مولاي الملك محبة وسعة ان يضرها لا يضرها لا يضرها لا يضرها ما اذا اجرت باعدا المولى غيرها
 ونقول لا قلت **قلت** كذا في الكافي **قلت** وفي شرطوط تزوج امرأة
 ولم يدرها ولا غاب فاجره ثقة انها ارتدت والعياذ بالله تعالى في حوا ومملوك او محدود
 في تدين وسعة ان يتزوج او يبا وكذا ان اجرها ان ارتدت وفي النوا الكبير لا يصح
 الاثارة شاهدين ان لغو غلط والصحيح ما ذكرنا لان لفظ الوضوء وظل الزوج
قلت ما روي ان عليا رضي الله تعالى عنه من يقوم يلعبون بالشطرنج الى اخره رواه
 ابن ابي شيبة **قلت** وبالله التوفيق في حوا اللعب بالشطرنج **قلت** وذكر
 السبكي في رسالته انه مكره **قلت** لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جردوا
 المصاحف **قلت** انما رواه ابن ابي شيبة بلفظ جردوا القرآن • وروى ابو
 عبيدة عنه انه كره المصاحف **قلت** وقال انما رواه ابن ابي شيبة بلفظ
 صاحب الهداية رحمه الله تعالى في زماننا لا بد للجم من دلالة **قلت** تمامه
 فترد ذلك اخلا بالخط وبما جاز القرآن فمكون حنا **قلت** لان عثمان رضي
 الله تعالى عنه فعل ذلك بحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في صحيحه **قلت**
 انه عليه الصلوة والسلام قال ان مكة حرام لا يباع راعا **قلت** رواه ابن ابي شيبة
 بسند الصحيحين عن مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مكة حرام حرام
 الله لا يبيع وياها وياها يوتها ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو رضي
 الله تعالى عنها مرفوعا والله تعالى اعلم **قلت** عليه الصلوة والسلام
 من حنكره فاطم رواه احمد بن حنبل في حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه **قلت** ولو اجمع
 اهل البلد الى قوله كذا في البين **قلت** المسئلة في المحيط اوضح وانتم قال
 منه اصطلاح اهل مكة على شعراء الجزاء والتم وشاع فلما بينهم فتقدم رجل الى رجل منهم
 وقال اعطني جزاء لعلهم فاعطاه اقل مما يباع ولم يعلم الثمن فله ان يسرح

ربا لله

عليه بخصته التقصان من الثمن بأن البيع وقع على الوزن الذي يباع بينهم لا من موزنهم
والعرف كالمشروط وان لم يكن المشتري من أهل البلد فذلك في الخبر في الميراث من ميرج
لان الاصطلاح والتشريع في الخبر متعارفان قد ظهر في قول الكل في الميراث متعارفان في البلاد
الاناء وان لا يظهر في حق غير أهل من البلد **قوله** انه عليه الصلوة والسلام ان يضرب
خمس في وسط المسجد اه الطحاوي وغيره واجابوا عن الآية الاولى بان الجنب في علم
فلا يورث الى ملوثة المسجد وعن الآية الاخرى بانها تجوز على المحصور استيلاء او طار
يعين عمراه كما كانت عادة في الجاهلية **قوله** ان الدعا بهذا اللفظ مأثور عن النبي
صلى الله عليه وسلم قلنت رواه الحاكم والبيهقي من حديث رستم بن مسعود رضي الله تعالى
عنه **قوله** وما رواه من الدعاء غريب قلنت قال ابن معين في عرس
هارون راوي هذا الحديث انه ذاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
فصل في بيان ما لا يرث من الميت **قوله** في الميراث ما لا يرث من الميت
قلنت هذا الخلاف ما اتفق عليه كتب علمائنا رحمهم الله تعالى قال
في البدائع وشرط جواز ان يكون في انواع الاربعة المخت والمأخوذ والصل والقدم قال
المسايخ المخت يعني المبيع والمأخوذ يعني المرس والفعل يعني المأخوذ وهو العبد والصل
هو الذي لم يزل احد البطل والمأخوذ هو الذي لم يزل احد البطل والمأخوذ هو الذي لم يزل احد البطل
المأخوذ هو الذي لم يزل احد البطل والمأخوذ هو الذي لم يزل احد البطل **قوله** او ميراثا لا يستحقه
لان ذلك فان سبقناك فلا يرثنا الى اخر **قلنت** قال في الميراث ما لا يرث من الميت
البدل مطلقا بشرط ان يكون ذلك ميراثا احد ما بان يقول لصاحبه ان سبقني فلك على كذا
وان سبقنيك فلا يرث لك على كذا يجوز ان يكون لبدل من الجانبين الا ان يكون بينهما عمل وموافق
ان سبقني فلك على كذا وان سبقنيك فلي ملك كذا وان سبق العمل فلا يرث لك والمراد من الجواز
انما هو الجواز الطيب دون الاستحقاق له شرعا **قوله** ويعلم هذا التعميل او التنازع
وسيلة وتراجعا الى شيء **قلنت** في البيضة السابقة الاربعة ان يكون الجمل من الجلب
علا انه ان سبق فلك كذا وان سبق يفر لصاحبه مثله هذا احرام لان هذا انما يرثه وانما
يجوز الزمان والمساكنة فيما يجوز ان يسبق كل واحد منهما فاما اذا علم غلبا انه يسبق احدهما
ولا يسبق الاخر فانه لا يجوز ان هذا الجواب المال للميراث نفسه بشرط لا يمنع فيه فيل قياس
هذا يجري مجرى طلب العلم بان وقع الاختلاف بين اثنين في مسألة واذا الرجوع الى الاستاذ
وشرط احد ما لصاحبه انه اذا كان الجواب كما قلت فخطبك فكذا وان كان الجواب كما قلت لا اخذ
ملك شيئا فوجاز وان كان الشرط من الجانبين فهو تراجعا لان يكون بينهما عمل فلك لما جاز
للمتحضر على سبيل الجواز من هذا ايضا الحديث على الجهد في التعلم والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الوصايا
السلام تتبع في هذا الكتاب في مواضع في بيان منه الوصية ومعناها وركبها وشرطها وحكمها
وما يبطل به اما الاول فاشارة الى بقوله يستحب الوصية لبعضهم من واجبة بالواجبات
وقد **قلنت** بعضهم كانت واجبة للمالكين والاقربين من الميراث تحت وبيعت للمواليين
والاقربين غير الوارثين لبيان الورق والمكروه في بعضهم من واجبة بالواجبات جائز في غيرها وبها اخذ
ابو الياس وجعله تعالى والمستحب من هذا الجواب ما اشار اليه بقوله ويفضل الى اخر **قوله** وكان
القياس بان الجوز لا يملك تلك مضاف الى زمان زوال الملك وهو ما بعد الموت ولكنها استحققت
جوازها للحاجة لان الانسان سلب مطلقا لا يملك ويقتصر ما يقويه من العمل فيبذل ان جاز له ان يملك
بعض ما يورث من الرزق يصره ما له الى الخيرات وقد تنبى المالكية بعد الموت باعتبار الحاجات
كما تنبى قدر التجهيز والدين **قلنت** هذا ضرب من القياس يستدل به على الجواز وكان
الانساب ان يذكر دليل الاستحباب كما هو وظيفة الشارع وقد استدل غيره على جوازها بالكتاب
والسنة والاجماع **قوله** اما الكتاب فتتوهم تعالى في آية الميراث بوصيكم الله في اوطاكم الى قوله
من بعد وصية يوصي بها او دين ووصيكم الله في اوطاكم الى قوله من بعد وصية يوصي بها او دين
شرع الميراث مرتبة على الوصية بدلان الوصية جائز **قوله** وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
ثلاثة مما ينبغي ان يكون منكم الموت حتى الوصية اثنتان ذواتكم منكم او اخوان منكم ان انتم
مضربتم في الارض فنبأنا الى الاشارة على الوصية بدلان الوصية **قوله** واما السنة فماروي ان سعد بن
ابي وقاص وموسى بن مالك رضي الله تعالى عنهما كانا مريضين فقام رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قال يا رسول الله اوصي بجميع مالي قال لا اوصي بماله الا ما لا يضره مالي قال لا
قال فبشك مالي قال لا تترك لثقتك لثقتك ان تترك لثقتك اغنيا جز من ان تتركه مالي قال لا
الناس **قوله** وروي فقرا انك تقول فقد جوز رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوصية بالثلث وروي
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان الله تصدق عليكم ثلث اموالكم فاحذروا علمكم زيادة
على اموالكم فممنوعون حيث شئتم اخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى جعلنا اخص ثلث اموالنا
في اعمارنا لمكتب زيادة في اعمالنا والوصية تصرف في ثلثها في اعمارنا زيادة في العمل
فكانت مشروقة **قوله** واما الاجماع فان الآية من دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى اخر
هذا يوصون من غير انكار مراده ويكون اجما غير الاشارة الى ذلك والقياس يترك بالكتاب
والسنة والاجماع وما ذكره تبين ان ملك الانسان لا يورث بموته فيما يحتاج اليه الا مشرى
انه يبق في قدر جوارحه من الكفن والدفن ويتر في قدر الدين الذي هو مطلب من جهة العباد
لحاجة الخ الى ذلك كذلك ههنا والله تعالى اعلم وجه من قال ان الوصية واجبة ما روي كذلك من
الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا يجل لرجل مو من بالله واليوم الآخر له ما يريد ان يوصي بميراثه
لثنتين الا وصيته عند راسه والجواب ان في نفس الحديث كما ينبغي الوجه وبموتهم ترك الا ايضا

عند لا يصح والواجب لا يفت وجوبه على ارادة من علمه كسائر الواجبات او كحل الحديث على ما عليه
 من الفرائض والواجبات كالحج والزكاة والكفارات والوصية واجبة عندنا وجه من قال
 منها كانت واجبة للاقربين من المسكين فتسخت وبقيت لغيره لا قوين لغيره لغيره الوفاق ان
 الامة وان كانت عامة في الحج لكن خص منها الوالد والابن والاقربون الوارثون بالحديث وموقوله
 على الصلاة والسلام لا وصية لو ارث فكان الحديث تخصيصا لعوم الكتاب لا ناسخا والجل
 على التخصيص اول من اجله على النسخ والذي عليه عامة اهل التأويل ان الوصية كانت في الابد
 ووصية الكتاب للوالدين والاقربين ثم تسخت فقال بعضهم فتبطلت الوصية في الحديث وفي الحديث
 ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقول ما دل الله تعالى على كل حق فحقه فلا وصية لو ارث
 وقوله كل ذي حق حقه فقد اشار الى اليراث الذي اعطى الوارث كل حقه فيقول على
 ارتفاع الوصية ويجوز حقه من الوصية الى اليراث واذا تحول لا يبقى له حق في الوصية ان
 كالتبطل لما تحولت من بيت المقدس الى الكعبة لم يبق بيت المقدس قبله وكالدين اذا تحول
 من ذمة الى ذمة لا يبقى في الذمة الاول كاني المواله الحقيقة وقيل بعضهم
 تسخت بالحديث وموقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لو ارث والكتاب ينسخ بالسنة
فان قيل انما ينسخ الكتاب بالسنة المتواترة وهذا من الاخذ بالكتاب
 ان هذا الحديث متواتر غير ان التواتر غير ان تواتر من حيث الرواية وموانير وجه
 لا يتصور تواترهم على الكذب وتواتر من حيث ظهور العمل به قرنا بعد قرن من غير ظهور النسخ
 والتغير عليهم في العمل به لانهم روه على التواتر لان ظهور العمل به اغنامهم عن روايته
 وقد ظهر العمل بهذا مع ظهور القول ايضا من الامة بالتقوى به فلا منازع منهم وشك في
 العمل قطعا فيجوز نسخ الكتاب كما يجوز بالتواتر في الرواية الا انما يفرقان من وجه
 وموانير جاهد المتواتر في الرواية بغير جاهد المتواتر في ظهور العمل لا يفرق لغير عرف
 في اصول الفقه ومما صنفه قبل الوجود واما بعد الوجود فهي ان هذا غير لازم في حق
 الرمي حتى يملك الرجوع عندنا مادام جبالا في الوجود قبل موته بجود ايجاب وانه يحتمل
 الرجوع في عقد المعاوضة من قبل المتبرع اولى كافي الهبة والصدقة الا ان التدبير المطلق
 خاصة فانه لازم لا يحتمل الرجوع اصلا وان كان وصيته لانه ايجاب مضاف الى الموت
 ولهذا يعتبر من ذلك لانه سبب لبثت العتق والعتق لازم فكذلك سببه لانه سبب
 حكر لازم وكذا التدبير المقتضى لا يحتمل الرجوع
 من محال ولكنه محتمل ولا بد بالتبليغ من غير ان التقوية تعلق بموت موصي بصفة وقد لا يجر
 تلك الصفة فلم يستحكم السبب واما سناها فهي ان ما اوجبه الموصي في ماله بعد موته وبه ينفصل
 عن ابيه والابان والهبة ان يشاء من ذلك لا يحتمل الايجاب بعد الموت الا ترى ان ما اوجبه
 بعد الموت بطلت وذكر الكرخي في هذا الوصية ما اوجبه الموصي في ماله بعد موته وبه ينفصل
 عن ابيه والابان والهبة ان يشاء من ذلك لا يحتمل الايجاب بعد الموت الا ترى ان ما اوجبه

بعد الموت بطلت ذكر الكرخي في هذا الوصية ما اوجبه الموصي في ماله بعد موته وبه ينفصل
 عن ابيه والابان والهبة ان يشاء من ذلك لا يحتمل الايجاب بعد الموت الا ترى ان ما اوجبه
 الموصي في ماله بعد موته وبه ينفصل عن ابيه والابان والهبة ان يشاء من ذلك لا يحتمل الايجاب
 فانه لا يتناول الوصية بالتبرع الواجبة التي تسقط بالموت من غير وصية كالحج والزكاة
 والكفارات ونحوها فلم يكن الحد جائزا **وقوله** او في مرضه بعد عتق واهبه
 فاسد وكذا تبرع الانسان بماله في مرضه الذي مات منه من الاغناق والهبة والمجان
 والوكالة وضمان ذلك لا يكون وصية حقيقة لان حكم هذه التصرفات مستقر فانه حال قبل
 الموت وحكم الوصية يتاخر الى ما بعد الموت فلم تكن هذه التصرفات من الوصية وصية
 حقيقة الا انما تعتبر بالوصايا في حق اعتبار الثلث فاما ان يكون وصية حقيقة فلا يدل
 هذا يخرج ما اذا اوصى بثلث ماله او ربعه وذكر قدر من ماله مشاعا او مبيعا او قدر ما
 يستحقه الموصي من ماله موصاه الذي عند الموت لا ما كان عند الوصية حتى لو اوصى
 بثلث ماله او ربعه ولا كقدر من ماله مشاعا او مبيعا او قدر ما يستحقه الموصي من
 ماله موصاه الذي عند الموت لا ما كان عند الوصية حتى لو ادعى ما له يوم اوصى
 ثلثة الا ان يوم مات ثلثا ماله لا يستحق الموصي له الا ما به ولو لم يكن له مال يوم اوصى ثم
 اكتسب ما لا ثم مات فله ثلث ماله يوم مات ولو كان له مال يوم اوصى مات وليس له مال
 بطلت وصيته وانما كان كذلك لما ذكر ان الوصية تعلقك بضاف الى وقت الموت فيستحق
 الموصي ما كان على يده الموصي عند موته ويصير المضاف الى الموت كما لا يخفى عنه كانه قال
 عند الموت فلان ثلث ما لي فيعتبر ما يملك في ذلك الوقت لا بما قبله وذكر ان جماعة في نوازل
 عرابي يوسف رحمه الله تعالى اذا اوصى وحل فقال فلان شاه من غنمي او تحله من غنمي
 او جارية من جوازي ولم يبق من غنمي من ولا من جوازي موصاه من تحله من غنمي في هذا
 تقع في يوم موت الموصي ولا تقع يوم اوصى حتى لو ماتت عنه مالا او باعها واشتري مكانا
 اخرى او ماتت جوازيه فاشتري غير من او باع التحل واشتري غيرها فان الموصي له تحلة
 من تحله يوم يموت وليس للوارث ان يعطى غير ذلك لما بينا ان الوصية عقد مضاف
 الى الموت فكانه قال في تلك الحالة فلان شاه من غنمي فيستحق شاه من الوجود
 دون ما قبله فلان ولدت الغنم قبل ان يموت الموصي او ولدت الجوازي قبل موته
 فالحق الاولاد الامهات ثم مات الموصي فان للورثة ان يعطوا من الامهات وان شاؤوا
 من الاولاد لانهم ينفذوا الكمال عند الموت فكان المستفاد بالولادة كالمستفاد
 بالشراف لاننا اذا رآه ان يعطى شاه من غنمه ولها وله قد ولدت بعد موت الموصي
 فان ولدها يتبعها وكذلك موصاه ولبنها لان الوصية وان تعلقت بشاة غير معينة لكن
 التبيين من الورثة يكون بيانا ان الشاة المعينة هي الموصي لا كان الوصية وقعت
 هذه المعينة ابتداء بما حدث من ماله بعد الموت يكون الموصي له وما اذا ولدت
 قبل موت الموصي فلا يستحق الموصي لان الوصية وان تعلقت بشاة غير معينة لكن

من

بعض

التعقيب من الورثة يكون بياناً ان الشاة الميئة من الموصي كان الوصية وقعت بعد
 الميئة ابتداء وبما حدث من مالا بعد الموت يكون الموصي له وما اذا اولدت قبل موت
 الموصي فلا يتحقق الموصي له لا الوصية اعتبارها عند الموت والحادث قبل الموت
 من تلك الورثة وكذلك الصون المنفصل والبر المنفصل قبل الموت لما قلنا فاشا
 ما كان متصلاً به فهو للموصي له وان حدث قبل الموت لا لا ينفرد عنها بالتملك ولو استلها
 الورثة لغير ان الشاة وقد حدث قبل الموت فليتهم من ان لا الموصي له ملكاً لاصل فلو كان
 مضموناً بالامان ولوقا الوصية للشاة من عيني هذه اهل هذه الضم قبل مات
 او بغيره بطلت الوصية • واما وكما قلنا انما الميئة هو الايجاب في القول من الموصي له
 والقبول لهما لم يوجد اجمعاً لا يتم الركن وان شئت قلت وكما الوصية الايجاب من الموصي
 وعدم الركن من الموصي له وموانيع الماس عن زوجه ومما سهل لتخرج السائل وقال في
 الركن هو الايجاب من الموصي فقط وجه قوله ان ملك الموصي له بتره ملك الوارث لان كل واحد
 من المالكين يتنقل بالموت ثم ملك الوارث لا ينفصل الى بقوله فكذلك ملك الموصي له
 ولنا قوله فقال وان لم يكن للامان الا ما سقى نظائر ان لا يكون للامان شيء بدون سمعته
 فلو ثبت ملك الموصي له من غير قول ائمت من غير سمعته وهذا سقى الا ما حضر به دليل وان
 القول بثبوت الملك من غير قوله يؤدي الى الارض ربه من وجهين احدهما انه لحقه
 ضرر منه ولذا يتوقف بثبوت ملك الموصي له على قبوله دفعا لضرر المنة • والثاني ان
 ان الموصي قد يكون شيئاً يتقرر به الموصي له كالعبد الاعلى والرمس والمنفرد بخود ذلك
 وان هذا المعنى اشار به الاصل فقال رايت لو اوصى بالعبيد عينا ان اجمع عليه القول
 شراوى ولحقه نفقته من غير ان يكون له منهم شيء فلو اشار به الاصل فقال رايت لو اوصى
 لزمه الملك ما غير قوله لحقه الضرر من غير التزام والزام من له ولاية الا لزم اذ ليس للموصي
 ولاية الزام الضرر بخلاف ملك الوارث لان اللزوم هناك بالزام من له ولاية الا لزم
 وموانه تعالى فلم ينفذ من القول كسائر الاحكام التي تلزم بالزام الشرع ابتداء وعلى
 هذا يخرج ما اذا كان الموصي له له الموصي له انه لا يعتق عليه ما لم يقبل او يموت من غير قبول
 لانه لا اعتق بدون الملك ولا ملك بدون القول او بدون عدم الرد ونحوه الياس عنه ولم يوجد
 القول ولا وقع الياس من الرد ما دام حياً فلا ينفذ • واما شرايطا فبعضها يرجع الى نفس الركن
 وبعضها يرجع الى نفس الموصي وبعضها يرجع الى الموصي به وبعضها يرجع الى الموصي له والذين يرجع الى
 نفس الركن فهو ان يكون القول موافقاً للايجاب فان قال الايجاب لم يصح القول لانه اذا قاله
 لم يرتبط به بقول الايجاب فلا قبول فلا يتم الركن • وبيان ذلك اذا قال رجلين اوصيت بعدن
 الجارية لهما فقتل احدهما بعد موت الموصي ورد الاخر لم يصح القول لانه اوصى لهما جميعاً فكانت
 وصيته لكل واحد منهما بنصف الجارية وكانت الجارية بينهما قبل ما اذا ارد احدهما لم يوجد الشرط
 وهو قبولها جميعاً فبطلت الوصية • ولو اوصى الانسان شتم او مراً الاخر فقبل احدهما الوصية

بعض

بعد موت الموصي ورد الاخر فالنصف للموصي له والنصف لورثة الموصي لانه اوصى لكل واحد منهما على حiale فلا
 يشترط اجتماعهما في القول فاذا ارد احدهما بعد موت الموصي لم يتم الركن في حقه بل سيطر الايجاب
 في حقه ففاد نصيبه الى ورثة الموصي وصح القول من الاخر باستحقاق الوصية كالشقيقتين اذا سلم احدهما
 الشقة بعد قضا القاضي بالنصف ان ذلك النصف يكون للشقوى ولا يكون للشقيقتين الاخر واما
 ما يرجع الى الموصي فانه رضاه بايجاب الملك او ما يتعلق بايجاب الملك كما لا يشك فلا يصح
 وصيته بالارز والمكرم والمخاط لان هذه العوارض تنوت الرضا • في الشروط فقد اشار الى
 شي من شرائع الكتاب على ما لا يخفى • واما حكمه فالوصية في الاصل بوجان وصية بالمال
 ووصية بنقل متعلق بالمال لا يتحقق بدون المال انما الوصية بالمال حكمه بثبوت الملك
 في المال الموصي له والماله قد يكون عينا وقد يكون منفعة ويتعلق بالملك في كل واحد
 منها احكام • اما ملك الغير فحكم مطلق ملكه وحكم ما ير الايمان المملوكة بالاسباب الموضوع لها
 سواء كان بيعاً والهبة والصدقة ونحوها فيملك الموصي التصرف فيها بالانتفاع بعينه والتملك
 من غير بعينه والتملك من غير بعينه وصية له ملكه بسبب مطلق فيظهره الاحكام
 كلها ويظهر في الزيد وايد المتصلة والمنفصلة والحادث بعد موت الموصي من حيث قبول الموصي
 له او قبل قبول الموصي له بان حدثت شر قبل الوصية انا بعد القول فظاهر لا حدثت بعد مله
 الاصل وملك الاصل فوجب ملك الزيادة • واما قبل القول فملك الملك بعد القول
 تثبت من وقت الموت لان الكلام السابق صار سبباً لثبوت الملك في الاصل من وقت الموت
 لكونه مضاعفاً الى وقت الموت فصار سبباً عند الموت فاذا قبل سبباً لثبوت الملك في وقت
 لوجود السبب في ذلك الوقت ومثل يكون موصي بعد القول قبل القيمة وصار قائماً لجارية
 بحيث لا يخرج من ملك الماله كانت له الجارية بعد ذلك الماله ويستوى فيما ذكرنا من الزيادة
 المنفصلة المتولدة من الاصل او من معنى المتولدة كالولد والارض والنقود وما لم يكن متولداً
 من الاصل كالنكاح والعتق والفرق بين الوصية وعن البيع حيثما حق الملك والعتق بالولد في الوصية
 ولم يلحق بالبيع والفرق ان لكسب والعتق بمرلة الشقة والمنفعة ملك الوصية منقوضا بالذبيد
 خلافاً لبيع شتم اذا صدق الروايد موصي حتى يعتبر خروجاً من الملك فان كانت الجارية مع الزيادة
 نحو بان من الثلث جميعاً فله ان يبيعه في الجارية او لأم من الثلث فان فضل من الثلث
 شيء يظن من الزيادة بقدر ما فضل وعنه ابو يوسف ومحمد يعطى الثلث بينهما جميعاً بالخصص وجه
 قولهما ان الزيادة اذا صادقت كالموجودة عند الفقد فيعطى الثلث منها جميعاً اكرثما في الباب
 اربعة يعتبر حكم العتق في الاصل بسبب الزيادة لكن هذا جائز كما في الزيادة المنفصلة ولا في حبيته
 ان القول بانقسام الثلث على الاصل والزيادة اضراراً بالموصي له من غير ضرورته وهذا لا يجوز
 ذلك ان حكم الوصية في الاصل قبل حدوث الزيادة كانت سلامة كل الجارية للموصي له وبعد
 الانتقام لا يتم الجارية له بل يصير شركه والشركة في الايمان عيب خصوصاً في الجوارى فيتصور
 به الموصي ولا ضرر الى خاق هذا الضرر لا مكان تنفذ الوصية في الاصل بدون الزيادة

بعض

عن مالك اذا اوصى وموت عشرين جان ما لم تكن وصيته اختلاطه وكذلك اذا كان
 اقل من عشرين الحنفية وقال **قوله** الذي يجوز وصيته اذا اصاب الوصية وقال
 عبد الله بن الحسن اذا اوصى وسط ما يحتكم به الفلاني جوزت وصيته **قوله** ثانيا
 روي عن محمد بن الفضل عن ابيه انه اجاز وصيته غلام من اهل **قوله** رواه مالك
 وعبد الرزاق **قوله** وعلموا انه يجوز على الوصية بتعيين وذات جاز عندنا
 ايضا **قوله** وكذا ذكر في الهداية انه قال **قوله** او انه قريب عندنا الحكم
 بجاز **قوله** هذا ظاهر في ان كلاهما لم يقع على المروي عن عمر بن الخطاب
 لقائل عنه وانما وله صحيفته وذلك انما كانا له الله رواه في موطأه عن عبد الله بن
 ابي بكر بن عمر بن حزم عن ابيه ان عمر بن سليم الورقي اخبر انه قيل لعمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه ان ههنا غلاما ما فعلنا لم يحتكم من عسان ووارثه بالشام ن
 ومودنا له وليس له ههنا الا ابن عم له فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 فليوص لنا فاصلى ههنا لئلا يتي له له سر حسم قال له عمر بن سليم الورقي يسع ذلك المال
 بثلاثين الف درهم رواه عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان غلاما
 من عسان حضرته الوفاة بالمدينة وورثه بالشام تذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 وقيل له ان غلاما يموت اوصى قال فليوص قال يحيى بن سعيد قال لا ابو بكر بن حزم
 وكان الفلام ابن عشرين او اثنى عشر سنة فاصلى ما سب حسم فباعها اهلها بثلاثين
 الف درهم **قوله** وفي هذا من القصة اضطرابا مع انقطاع سندها اما الاد
 انقطاع فظاهرا **قوله** واما الاضطراب لان مالك رواه عن عبد الله بن ابي بكر
 عن ابيه ان عمر بن سليم اخبره ورواه عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر بن سليم وكذا
 روى ابن القاسم في روايته عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان عمر بن سليم اخبره ورواه
 في هذا من الروايات ان عمر رضي الله عنه سئل قبل صدقة الوصية فامروا ان الوصى لها كانت
 بالمدينة وانه سالت عمر رضي الله تعالى عنه كما في روايته اي شيته وفيها انها مئة ومائة
 انها ابنه عم ورواه عبد الرزاق عن طلحة بن مالك قال قال انا سفيان الثوري عن يحيى
 ابن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر بن سليم الضابي اوصى وموت عشرين
 او اثنى عشر سنة بغيره فموت ثلثين الف ما اجاز عمر رضي الله تعالى عنه وصيته
 ابا سمر عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه قال اوصى غلاما لم يحتم له بالشام باثني
 مائة درهم ثلثون الف فرغ ذلك ابي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاجاز وصيته وقد
 عارضنا ما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال لا يجوز وصية صبي
 عنقه ولا بيعه ولا شراؤه ولا طلاقه وهذا ما نقلنا من مكان قوله كذا قال والله تعالى
 اعلم **قوله** وفيه القوي من الحقائق **قوله** هذا نقل جمل فليست
 المحط ولا يجوز وصية الصبي والمجنون وان لا ادركت وعلمت ثم ثبت وقال

عن

بشيئة

في المجلد الثاني

الذي

ان افي رحمه الله تعالى وصية الصبي المراهق جازية والصحيح قولنا الى اخر صلواتنا
 رحمه الله تعالى عموا في الشق والثاني خصص في الاساتير واداه سبحانه وتعالى العلم
قوله وكذا الحركات عليه القوي من الحقائق **قوله** رواه مالك
 الحقائق لجناح المجبولى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وروى عن عبد الله بن
 بالاشارة **قوله** الطحاوي هذا اذا لم يطلب به ذلك فاما اذا ايسر سراه
 بمضى من اجل عشرين فهو مكره الاخر **قوله** ولا يجوز من مكاتب مع وفا وفي
 البنايع ولا يصح وصيته العبد المادون والمكاتب انما البنايع من قبل التبرع
 ولو اوصياهم عتقا ومكاتبهم لم يجوزوا بطلانها الا بشئ
 ولو اضافوا وصية الى ما بعد الفسق بان لا اذا عتقت ثمرت فقلت بال
 لنفاد مع فسيق بين العبد والظبي ووجه الفرق ان عبارة الصبي فيما ينضرب
 ملحقه بالعدم لتقصان عقله فلم يصح عبارة من لا مثل بطلت والباطل
 لا حكم له بل يوزن ما يب من لا شيء في حق الحكم فاما عبارة العبد بصحيته لصدودها عن
 عقله من لا ان تناع بغيره الحق الموتى فاما عتق
 فنذر الالبان **قوله** ويصح للمملوك اذا اوصى لا نزل من سنة اشهر من يوم الو
 ملكه عبارة القدرى رحمه الله تعالى **قوله** وذكر في البداية ان هذا قول الطحاوي وظاهر
 الروايتين وقت موت الموصى وعليه شيء في المحيط ولقط البنايع في شرط الموصى ان يكون
 موجودا فان لم يكن موجودا لا يصح الوصية لان الوصية للمعدوم لا يصح وعمل هذا يخرج
 ما اذا كان اوصيت بثلث مائة في بطن فلانة انا ان ولدت لا تعلم انه كان موجودا
 في البطن صح الوصية والا فلا وانما تعلم ذلك اذا اولدت لان من سنة اشهر من يوم
 يقبر ذلك موقت موت الموصى في ظاهر الرواية وعند الطحاوي موقت وجوده
 وجه ظاهر الرواية او وقت وجود الوصية واعتبارها في حق الحكم وقت الموت فيقبر
 وجوده من ذلك الوقت ٧٢ اذا جازت به لا نزل من سنة اشهر من وقت الموت او موقت
 الوصية على اختلاف الروايتين ثبوتنا انه كان موجودا اذا المدة ٢٣ لا نزل من سنة
 اشهر واذا جازت به سنة اشهر صاعدا لا يعلم وجوده في البطن لاحتمال انما عتقت
 بعد فلا يعلم وجوده بالثلث واذا كانت المدة معتدة من زوجها من طلاق او وفاة فولد
 الى ستين منذ طلعا او مات عنها زوجها فله الوصية لان نسب الولد يثبت من زوجها
 الى ستين ومن ضرورة بثبوت نسب الحكم بوجوده في البطن وقت موت الموصى فزوجها
 الوصية لما في البطن وبين الوصية بما في البطن لان السنة ٢٣ يصح والوصية
 صحيحة لان السنة ٢٣ صحة لها بدون المتضرر لم يوجد الوصية ٢٣ سنة صحيحة
 على التضرر **قوله** ان كان في بطن فلانة جارته فلها الم وصيته ان
 كان في بطن غلام فله وصيته الثاني فولدت جارته سنة اشهر لا يوم او ولد

ت

غلاما بعد ذلك يومين فلما جميع الوصية لانه اوصى لهما جميعا لكن لا صدها
 بالغ ولا حزابا ليعين وقد علم كونها في البطن اما الجارية فلا شك فيها ٧ لها
 ولدت لا قبل من سنة اشهر من وقت موت الموصي فلم الا كانت موجودة في
 البطن في ذلك الوقت • وكذا الغلام لانه لما ولد لا فكر من سنة اشهر يوم او
 او يومين طرأه كان في البطن مع الجارية ٧ لها فور فكان من ضرور كون احدهما
 في البطن كونا لآخر ٧ لها علفا من ما واحد فان ولدت غلايين وجاريين لا قبل من سنة
 اشهر فذلك لا لورثه بطون او غلايين شاوا او ابي الجاريين شاوا لا رث
 ما اوصى لهما جميعا وانما اقصى لاحد ما وليا صدها باولي سرا لآخر فكانا لبيان
 الى الورث ٧ لهم تايمون تمام المورث وقيل هذا الجواب على مذنب محمد فاما على
 قول محمد اي حنفه رضي الله تعالى عنها فالوصية باطلة بنا على سبيله اخرى وهي ما
 اذا اوصى بثلث ماله لفلان او لفلان او اوصى بثلث ماله لفلان من الرطب
 روي عن اي حنفه ان الوصية باطلة • وعند اي يوسف ومحمد رحمته الله تعالى عليها
 صححة عن عريان عن اي يوسف الوصية لهما جميعا • وعند محمد رحمته الله لآخرها
 وخيار التبيين الى الورث يعطون ايها شاوا فاقنا سوا نحن على هلك لا للمع
 يجمعها وموجها الى الموصي له وسهم من • ههنا يجوز في قولهم جميعا ورفق
 بين المسكفين من حيث ان الجاهل منك متاونه للعقد ومتاونه لار الوصية
 منك حال وجودها اضيفت الى ما في البطن لا الى احد الغلايين واحدي الجا
 سم طرات بعد ذلك بالولادة والبقاء سهل من الابتداء للعقد اذا فارت النكاح
 منقته من الانقضاء واذا طرات عليه لا ترفع كذلك • ولو قال ان كان
 الذي في البطن ثلاثة غلاما فله الفان وان كان جارية فله الف فولدت غلاما
 وجارية فليس لواحد منهما من الوصية لانه جعل شرط استحقاق الوصية لكل واحد
 منهما ان يكون موكلا ما في البطن بقوله ان كان الذي في بطنه كذا وكذا وكل واحد
 واحد منهما ليس موكلا ما في البطن بل بعض ما فيه فلم يوجد شرط استحقاق الوصية
 لكل واحد منهما فلا يستحق احدهما شيئا بخلاف السبلة الاولى لان قوله ان كان بطنها
 غلام وان يكون بطنها جارية وقد كان بطنها غلام وجارية فوجد شرط الاستحقاق
 وكذلك لو اوصى لما في بطنه ثلاثة غلاما ان ينفق عليه ان الوصية جارية اذا قبل صاحبها
 ويقتصر فيه المدعي على ما ذكرنا • فمن الشرط ان يكون جيا وقت موت
 الموصي حتى لو كان اوصيت بثلث مالي لما في بطن ثلاثة غلاما فولدت لا قبل من سنة
 اشهر من وقت موت الموصي ولدا ابتداء الوصية له لان الميت ليس من اهل استحقاق
 الوصية كما انه ليس من اهل استحقاق البزات بار ولديها ما لا اخت المرات ولو ولد
 ولدين جيا وميتا بجمع الوصية للميت لان الميت لا يصلح محلا لوصع الوصية منه ولهذا

لادفي

لو اوصى لميت كان كل الوصية للميت كما لو اوصى لادمي حافظ • له فيملكه ورثته الى اخره وهذا
 استحسان والقياس ان يتقبل الوصية او يكون المورث الجيا وان شاوا قبلوا او ردوا وجه القنن
 لا ولا ان قبلوا اصدار كان العقد وقد مات بالموت فيقبل المورث الاخر كما اذا اوصى ببيع ثمرات
 المشتري قبل الموت او اوصى بالعتبة ثم مات المورث قبل الموت فيقبل الاجاب لما قلنا كذا هذا
 توجيه صاحب المداينة مظاهرا لا يدفع وجه القياس الثاني او يقال حيث كان التوقف لحقه في ارثه
 يتوقف مقامه فيكون له خيار الرد فوجه في البدائع بوجه يقتضي دفع القياس الاول والثاني ما يشر
 اليه من الفرق بين الجيئ والموت فقلان احد الوصيتين من اجابا الموصي لمؤدم الرذمة وذلك
 بوقوع الياس من الرد وقد حصل ذلك بموته فتم الركن ويلعبادة العتول منتول ان العتول من الوصية
 له لا يتنظر لعينه بل بوقوع الياس عند الرذمة وقد حصل ذلك بموته الموصي له وصحح يلم ما ذكرنا
 اذا اوصى بجارية التي لدت من المورث بالنكاح انما يقصرام ولده مالم يقبل العتول فاما ما
 ام ولده لانه ملل جارية قد ولدت منه بالنكاح فتصيرام ولده ويمنع النكاح وان لم يعلم
 الموصي بالوصية حتى مات او علم ولم يقبل حتى مات فهو على القياس والاستحسان الذي ذكرنا ولو كان
 جيا ولم يعلم بالوصية ولم يبطها بالنكاح ولدت ولدا لا اثر له بالموت فهو بالجارية وان الوصية
 فكانت الجارية ام ولده لان قوله شره فان قيل بعد ان صارت الجارية امر ولده لانه ملكها بالقول
 ومن اسو لجارية عيى بالنكاح ثم ملكها تصيرام ولده واودها اخر ان كان اخرجه من الثلث
 لان بعد العتول ثبت التصرف لملك من وقت موت الموصي فثبت ان الملك ملكا ثبت له في الجارية
 من ذلك الوقت كما في البيع بشرط الجارية عند الاجارة يثبت الحكم وهو الملك من وقت البيع كذا ههنا
 واذا ثبتا الملك من وقت موت الموصي حكم بفساد النكاح من ذلك الوقت فيستبين ان الاولاد ولدها
 على قراش ملك العين فخطو تحت الوصية فيملكهم بالقول فيصقون اذا كانوا اخرجه من الثلث
 وان لم يقبل الوصية كانت الجارية ملكا لورثه الموصي والاولاد رقيقون لان الولد تبع الام في الرق
 والحرية ولو اوصى بالثلث لرجلين وماتا الموصي فردا صهما وقيل لآخر الوصية كان لآخر حصته من الوصية
 لانه اضاف الثلث لهما وقد صحت الاضافة وانصرفا لكرتهما نصف الثلث فاذا ووطا صهما الثلث
 ارتد في نصفه بنق النصفا لآخر لصاحبه الذي قبل من اقربا لرجلين فردا صهما وقيل لآخر
 بخلاف ما لو اوصى بثلثه لفلان ولفلان فردا صهما وقيل لآخر كل الثلث للذي قبل الا انه اذا
 قبل صاحبه بقسم الثلث بينهما ضرورة المراجعة اذ ليس احدهما باولي من الاخر فاذا ووطا صهما الثلث
 المراجعة فكان جميع الثلث • قوله ويجوز له الرجوع من جابا ان كان رجعت عما وصيت به ومثله
 ابطال الوصية التي اوصيتها لفلان او مستحقة او منقصة فتقبل الا التي يبركها ذكرنا • قوله او ولا
قلت او ضرور والى لانه قد تكون فعلا وقد تكون قولا وهو ان يقبل الموصي فعلا يستدل
 به على الرجوع او يتكلم بكلام يستدل به على الرجوع ويبارك من المودة ان قبل الموصي فعلا او فعل
 المصنوب انقطع به ملك المالك كان رجوعا كما اذا اوصى بشئ ثم قطعه وقاطه فمقتضا او قبا
 او بظن ثم غزله او بقره شئ منحه او حذره ثم وضع يدا سيئا او سيئا او بفضه شئ من

مد اوجه القياس ان الموصي
 فميت كان له القدر والرد فاذا مات
 يتوقف مقامه فيكون له خيار الرد

ولو اوصى لادمي كان له القدر
 ولو اوصى لميت كان له القدر

على طبعه او نحو ذلك لان من الافعال لا اوجبت بطلان حكم ثابت في المحل وهو الملك فلو كان
 بطلان محذور كلام من غير حكم اصلا او لم يشم وجه الدلالة على التقييد ان محله كل واحد
 منها بما يبدل العين ويغيرها شيئا اخر منى واسما فكانا ستهلاكاً من حيث الحكم فكان دليل
 الرجوع فصار كما لا يخفى بشرط الجواز اذا فعل في البيع فعلا يدل على بطلان
 الجواز بطلان خياره والاصل في اعتبار الدلالة اشارة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله
 للمخبر اذا وطئت دوطك فلا خيار لك ولو اوصى ببيع ثم نقضه فجعله قابلاً
 من ان يخاطب في ثوب غير منقوص دليل الرجوع نعم ان نقضه او ان نقضته ولم يخاطب
 لم يذكر في الكتاب فاختلفا في ما قيل ليس الرجوع لان العين بعد النقض قائمة بصلح
 لما كانت تصلح له قبل النقض ولرباع الموصى به واعتقه او اخرج عن ملكه بوجه من الوجوه
 كان رجوعاً لان من التصرفات وقعت صحيحة لمصادقته ملك نفسه فاجتازت زوال
 الملك ولو بقيت الوصية مع وجودها بقيت في غير ملكه ولا يسيل اليه ولو باع الموصى
 به ثم اشتراه او هبته وسلكه ورجع في الهبة لا تعود الوصية لانها قد بطلت
 بالبيع والهبة مع السليم لزوال الملك والفايد ملك جديد غير موصى به فلا يصير
 به الا بوصيته جديدة ولو اوصى بعبء ففصبه دبل ثم رده بعيته والوصية على كمالها
 لان الغصب ليس بفعل الموصى به بل طاله فبقيت الوصية الا اذا استهلكه الفاعل
 او هلكه في يد من بطل الوصية له بطلان محل الوصية وكذا لو اوصى بعبء ثم ذبح او كاه
 او باعه نفسه كان رجوعاً لان التبرع عناق من وجه مباشر سبب لا يتم بغير النقض والبيع
 وكذا ذلك دليل الرجوع والمكاتب معا ومنه الا ان العوض متاخر اليك اذ البذل
 فكان دليل الرجوع كما يبيع ويبيع نفس العبد منه اعتاق فكان رجوعاً ولو اوصى بعبء
 لانتان ثم اوصى بعد ذلك ان يبايع من ذلك اواوصى اولا بالبيع ثم اوصى
 بالاعتاق كان رجوعاً لما بين الوصيتين من التناقض في اذ يمكن الجمع بين الاعتاق والبيع
 فكان لاقدام على التناقض دليل الرجوع على الاول وهذا هو الاصل في غير هذه
 المسائل اذا اوصى بوصيتين متناقضتين كانت الثانية سبلة للاولى ولو مضى
 الرجوع وان كانتا غير متناقضتين فقد تاحيما ولو اوصى بشاة ثم ذبحها كان رجوعاً
 لان الملك في اياها الوصية يثبت عند الموت والثالث المدخوخ لا يثبت الى وقت الموت عادة بل يثبت
 فكان لا ذبح دليل الرجوع هو لو اوصى بموت ثم غلبه او بغيره ثم حصصا او مدها لم يكن ثبوت
 رجوعاً لان الفل زالة الدون والوصية لم تنقلونه فلم يكن النقل تصرفاً في الوصية
 وتخصيص الدار ليس تصرفاً في الدار بل البناء الدار اسم للوصية والبناء بمنزلة الصفة
 له فيكون تنقلاً للدار والتصرف في البيع لا يدل على الرجوع عن الاصل ونقص البناء تصرف في البناء
 والبناء صفة وانما نابعه ولو اوصى لرجل ان يشترى له عبداً بعيته ثم رجع العبد الموصى
 بعبده او صدقه او وصيته او ميراثه فالوصية لا تنبطل ويجب تنفيذها لان الوصية ما وصفت

وانما يشترط في الرجوع ان يكون
 من قبل الموصي او من بعده
 لان الوصية لا يبايع بها الموصي

العبد بغير قصد ومقتضود الوصى وانما ذكرنا التمسك بالوصية الى ملكه
 وقد ملكه فتعذر الوصية • واما الضرورة فيرجح الوصية لان الوصية لا يبايع بها الموصي
 وجله الكلام في ان اعادة الوصية لبايع الوصية الاول او الوصية الثاني محل قابل للوصية كان رجوعاً
 اذا عاد او وصيت بثلك ما لي لفلان ثم قال او وصيت بثلك ما لي لفلان اخر من تجوز له الوصية
 فالسند بينهما نفسان وكذا لو قال او وصيت بهذا العبد لفلان وهو يخرج من الثلث ثم قال
 او وصيت به لفلان اخر من تجوز له الوصية كان العبد بينهما نصفين ولو قال او وصيت
 بثلك ما لي لفلان او بعدي هذا لفلان ثم قال الذي او وصيت به لفلان او العبد الذي
 او وصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعاً عن الاول وايضا الثاني وانما كان كذلك لان الاول
 في الوصية بشي لانتان ثم الوصية به لآخر هو الاشتراك لان منه علما بالوصية بقدر الامكان
 والاصل في تصرف القائل مياناً من عن البطلان كما يمكن في المحل على الرجوع ابطال احد
 الوصيتين من كل وجه وفي المحل على الاشتراك ابطال كل واحد منهما من وجه فيعمل عليه ما يمكن
 الاعادة ويكون الثاني محل للوصية لا يمكن المحل على الاشتراك لانه لما اعاد علم انه اراد فعل ملك
 الوصية من الاول الى الثاني ولا ينقل الا بالرجوع فكان ذلك منه رجوعاً اذا عاد الوصية
 التي او وصيت بها لفلان بنى لفلان وكذا اذا عاد الوصية التي او وصيت بها لفلان ولفلان فهذا
 يكون اشتراكاً بالمراد للشركة والاجتماع • ولو قال كل وصية او وصيت بها لفلان بنى باطل فهذا
 رجوع لانه نص على ابطال الوصية الاول وهو ابطال المحل قابل للبطلان فيبطل الوصية
 الرجوع • ولو قال كل وصية او وصيت بها لفلان بنى لفلان واثني كان هذا رجوعاً عن وصيته
 لفلان ووصيته للوارث فتنت على اجازة الورثة في نقل الوصية الاولى ليعينها في من يصح
 النقل اليه والوصية للوارث صحيحة بوليد لا تنف على اجازة بقية الورثة والباطل لا يعمل
 المتوقف فاذا انتقلت اليه لم يبق للاول ضرورة وهذا معنى الرجوع ثم ان جازت بقية الورثة
 الورثة الوصية لهذا الوارث نفذت والوصية به وان رده وبطلت ولم يكن للموصي الاول
 لصحة الرجوع لا تنق الوصية منه وصار ميراثا لورثته الموصى به كالرجوع من جاز • ولو قال الوصية
 التي او وصيت بها لفلان بنى لفلان وعمه حي يوم قال الموصي بهذا المفا لكان رجوعاً
 عن الوصية لعمه وتنت صحيحة • كان جاز وقت كلام الوصية فيصح النقل اليه فيثبت الرجوع
 ولو كان عمر وصيته يوم كلام الوصية حتى صحت ثم مات عمر وقبل موت الموصي بطلت الوصية
 لا تعادها عند موت الموصي فتعذر تنفيذها عند موته تكون الموصية ميتاً كان المالك
 المورثه ولو قال لانتان الذي او وصيت به لفلان بنى لفلان بنى لفلان فاذ اخرج
 ولكنه مات قبل موت الموصي فانت لانتان لم يبق وكان رجوعاً عن وصيته فلان بنى لفلان
 عمر وقع صحيحاً اذا كان لعمه عقب يوم موت الموصي لا عقب الرجل من بعته بعد موته
 وموت لفلان ولما مات عمر قبل موت الموصي فقد صار ولد عقبه له يوم تعاد الايجاب وهو
 يوم مات الموصي صحيحاً الوصية كما لو اوصى بثلك ما له لفلان ولا ولد له يومئذ ثم

وكان اشتراك الوصية بين اثنين
 رجوعاً

اهل

صار

موت

ولد له ولد ثم مات الموصي ان المثلث يكون له كذا بمناشئ اذ اصح ايجاز الملك
مطلوب حق الاول **قوله** ما قلنا فان مات عتب عمر قبل موت الموصي
رجع المثلث الى الورثة لان لا يجاب لهم قد صح لكونهم عتبا لهم وقتت الرجوع عن الاول
ثم بطل استحقاقهم بموتهم قبل موت الموصي فلا يبطل الرجوع • ولو مات الموصي في حق عمرو
فالمثلث للموصي لان الموصي قد مات ولم يثبت للموصي اسم العقب بعد فبطل الاجاب
لهم اصلا فبطل ما كان في ضمنه وهو الرجوع عن الوصية الاول وروي ابن دسقم عن محمد لو
ان رجلا اوصى بوصايا الى رجل فقتله انك سبوا فاخر الوصية فقال اخرها بهذا لغير
برجوع • ولو قيل له انك سبوا فقتلتها فبطل الرجوع لان الرجوع عن الوصية هو ابطال
الوصية والتاخير لا يثبت عن الابطال والترك لا يثبت عنه الا ترى انه لو قال اخرها لغيري كما
تاجيلا له • ابطال • ولو قال سبوكه كان ابراه • وروي بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل
اوصى بثلث ماله لرجل سم واجبر الموصي ثلث ماله الله او قال بموعدا فاذنك ماله اكثر من الف
فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال له المثلث من جميع ماله والقسمة التي سمي باطله لا تنقصر
الوصية فظان في ماله ما غلط والحساب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابي يوسف
انه لما وصى بثلث ماله فقد اتي بوصية صحيحة لا وصية الوصية لا تنقصر على بيان مقدار
الموصى به فوقف الوصية صحيحة بدونه ثم من المقدار وغلط فيه والغلط في قدر الموصى به
لا يمتنع في اصل الوصية فثبت ثلث جميع الماله ولا يمكن ان يكون هذا رجوعا عن
الزيادة على المقدار المذكور ويحتمل ان يكون غلط فوق الثلث في بطلان الوصية فلا يبطل
الثلث على الاصل المأمور ان الثابت سمين لا يزول بالثبوت والله اعلم • وظانف
وتجناز للفقوى **قوله** هذا خلاف ما صح في المحيط والديرة قال فيها على رواية
المبوط يكون نسخا وجه رواية المبوط هي الاصح ان المجزوء لما احتمل الكذب الفسخ يجب
ان يجعل نسخا لا كذا صوتا الكلام العائز عن الذهب والفضة وحللا من على الصحة والبدل
قوله في صحة فان قيل يحتمل ان يظهر على المولى دين مباح في الدين فلا يكون ايضا اليه مبيدا
وكذلك لا قد يكون للخصم رتبة الا في ثمة فيبيعه الحام في بعضهم فلا يبيد ايضا
اليه قلنا ما ذكرتم انهم مأمورون فلا شغل مصالح الوصية بما هو مأمور كما في الكاتب فانه
يحتمل ان يجوز دفع هذا من الوصية اليه لكونه صالحا في المحصول بخلاف ما اذا كانت
الورثة كبارا اذ كانوا احد كبير المأذون من الورثة والله اعلم **قوله** انما لا ينبغي مال الا
رحم الله هو الصحيح **قوله** وقيل على الخلاف الى اخره وكذا في غير المطلوب والاصح انه لا فرق
بينهما اذا وصى اليهما دفعة واحدة او على طاق من اوان ثوبا عنه الموت وعند يثبت
لما سما بخلاف الوكيلين انه يقتلها على التعاقب **قوله** فلو وصى فيها الى الترتيب
فان الحقائق وهذا ظاهر الرواية ومنها انه يصير وصيا في تركه الوصي لا في تركه الموصي
قوله اتفاقا من الحقائق **قوله** عزاء صاحب الحقائق في مسود حواضر زاده رحمه الله تعالى **قوله**

جائزہ

جائز عند اي حينه **قلت** قال في النفاذ في المصوى وثمة الفتوى وبه يفتى قوله اقول وهو
وفي غير مقتولا حط الى اخره **قلت** تبع النص رحمه الله عبادة صاحب الهداية وقيل عن اصلاح
نفسه وذلك لانه قال في هذا الوارث ليس في مال الميت تجوز ان كان في غير مال الميت جاز وهو عند اي
حينه وما لان ثمه الوارث كبير يجوز في الوجهين **قوله** وسهام الوصايا اعطى من ثلث المال **قلت**
هي ثلث نصف سدس الثلث من ثلث المال اربعة وعشرون سهام الوصايا اثنان وعشرون فالاشان
نصف سدس اربعة وعشرين **قوله** وسهام الورثة عشرون وسواك من ثلثي المال **قلت** هو اكثر من
سدس من الثلث **قوله** فله من المال سدس الثلث وهو خمسة وثلثون **قلت** وحصل لمن السدس ستة
فما جمع له اصدوا ويكون سها والوصى بالسدس من الثلث خمسة وثلثون من المقدماية وحصة الوصى
فما جمع المواصل من ثمانين واشتق جميعين **قوله** والفرق بين الوجهين اجمالا الى اخره **قلت** انا
يقال في التفاوت بينهما وليس بمباذله والتفاوت بين الوجهين انه على قولنا في التفاوت بينهما خمسة
اسهم وفي نصف سدس وثماني سدس ومباذله لك بطريق تخفيض الكسور وهو جعل من واحد بطريق
الاشارة عنده نسبة تبلغ اربعة وثمانين ثم يضربا الواحد من الاثنين عشرة بسبعة بسبعة له قوله على قوله ويعتبر
الاثنان عشر في الواحد من السبعة فاشيء مني على قولنا في التفاوت بينهما خمسة اسهم وفي نصف سدس الاربع
والثمانين وثمان سدس والله اعلم **قوله** وهذا الميل في الزيادات تسمى باب الوصى لان مجرد جلاها بحر العجز
كما تجل الورس بالوان الاشباب **قلت** وله من التخرج اراد بذلك حسن الاول والترتيب حيث جمع في الباب
بين فصلين الوصية جميع ليس فيه مجابهة والوصية جميع منه مجابهة وهم الى كل فصل ثلث سابل الوصية
بالرقية والوصية بالماد والوصية بثلث المال وبني الباب على ثلثة اصول اذها ان الوصية من قبلت
فما زاد من الثلث يرد الورثة عند ابي يوسف ومحمد تبطل ولكن تفقد تنفيذها لقول العين فانها
العين لا يورث تنفيذها بل تنفيذ الوصية بقدر الامكان وسيله الكتاب في الميل الثانية من سابل الباب
قوله او على ثلث فالكل مقسوم عند اي حينه اسد اشاع الاجارة الى اخره **قلت** انصر من اني
حينه في هذا وانما قال هذا ابي يوسف على قياس قول اي حينه قال في الايضاح وهو الصحيح من مذممة
حينه **قوله** فنقول الاجارة في قدر الثلث ساقطة البقرة الى اخره **قلت** هذا قول الحسن بن زياد
فانه قال يخرج ابي يوسف فتح فانه نصيب صاحب الثلث عند الاجارة مثل ما يصيبه عند عدم الاجارة
وهو الثلث بل التخرج الصحيح ان يقسم بينهما ارباعا كقولنا لكن يفرق المارعة المولود وخمسة
اربعين من الثلث او الى اخره ذكرنا في دفع وهو طريقه المبرور فسمه وعرض بوجه اخر وهو جعل المال من
اشترى حاجته الى الثلث والرابع فيقسم الثلث اذ لا وارث اربعة من اثنى عشر حينها نصيب من الاجارة
في قدر الثلث ساقطة البقرة وبقيت ثمانية اسهم وفي الثلثان وصاحب الجميع يدعي كله وصاحب
الثلث يدعي ستهين ليم له الثلث مع ستهين فلم المثل لصاحب الجميع واستوت سائرتهما في دليل
السهين فيقسم نصيبين فيحصل لصاحب الثلث ثلثة من اثنى عشر وموابع فطرت فايده الاجارة
الله اعلم **قوله** ولما ان رعاية عرض الوصي الى اخره واستدل لما ايضا بان الوصية احتال المراد
في الميراث يعزب بجميع ما يتخذه نذرا في هذا **قوله** لان الوصية باطلة في حق الاستحقاق

استحقاقنا لأصغرهم ما، عند أي جنة استحقاقنا وحسنا
 ملائكتنا سائر الناس في الرضعة جميع إيرغيع بحاجاته
 لا يتوقف على ما في الرضعة والى استحقاقنا لا
 وإنما ليست الرضعة بالعميل إذا لم ينفذ في الرضعة
 ما استحقاقنا وحقه يتقبل صلاحه والم يتقبل

لعمري الاجازة متبيلة في التفضيل الى اخر **قلت** واستدلوا ايضا بان الضرب يتجه الى الحق
 فاذا بطلت الوصية استحقاقا بطلت في الضرب لان الضرب لا يراد بعينه وراثته وانما يراد بظهور
 القدر المستحق للوارث لان كل واحد من الوصايا في جميع دينه لا يراد احد الاخر الا ترى انه لو ظهر لطلان
 حق اوصيهم بان قامت البينة انه ابواه منه او فاه ايضاه فانه يعود الى باقي الوصايا لان حقهم كان ثابتا
 وانما تأخر تسليم الميراث اما الموصي لا يتركه شيئا يراى على الثلث فلا معنى لضربه به **قلت** ان الوارث
 لا يتصرف بذلك قلنا نعم ولكن الموصي لا يتصرف في دفع الضرر واجب على الجميع فانه يقول انت تصرت
 بجميع نصيبك ففرض حق والوارث لا يملك بينه فكيف ينقص حق الموصي لذلك فيه من جهة ايضا ان يقول
 انا وصيتي بالثلث ومقت في محضها صحته اجاعا وان وصيتك وقعت باطله لان النبي صلى الله عليه وسلم
 ابطال ما عدا الثلث واذا التي الرايد استوى وجوده وعدده فصار كانه اوصى له بالثلث
 فيكون الثلث بينهما والله اعلم **قوله** او سهم اي اذا وصى بهم من ماله فله احسن السهم عندنا
 ولا يبرأ على الثلث **قلت** اعلم ان ابا حنيفة في كتاب الوصايا في هذا
 المسئلة يتطرق الى احسن سهم ورثة الموصي والى سدس ماله ايها اقل يعطى له ذلك **قلت**
 هذا ليس لقله لان لفظ الاصل اذا اوصى لرجل سهم من ماله فله مثل احسن السهم للورثة يراى له
 على الفرضية الا ان يكون اكثر من السدس فلا يراى عليه في قول ابي حنيفة وماله ابو يوسف ومحمد له ذلك
 قل او كثر وان زاد على الثلث يرد الى الثلث ان لم تكن الورثة في الثلث وارجح على هذه الرواية حوزة ابو
 النقصان من السدس ولم يجوز الزيادة عليه **قلت** هذا خلاف ما قاله في الاصل
 في شرح الجامع وماله الاصل يراى عليه ولا ينقص عنه لان المال باطلاق الشئ يمنع عن النقصان والمنع
 عن النقصان مع جواز الزيادة احسن لهذا الاطلاق والرم انتهي في الرابع وفي رواية الجامع الصغير
 ينظر الى احسن سهم الورثة والى سدس ماله ايها كان اكثر يعطى له ذلك فلي هذه الرواية جواز الزيادة على السدس
 النقصان عنه **قلت** هذا خلاف ما في الجامع الصغير وطلاق قوله شراره فلي هذه الرواية جواز الزيادة على السدس
 وعندنا اسم جواز من حصته الورثة من غير تقدير بالسدس فقد اجتمعوا ان ذلك من جهة يجب للورثة
 لان السهم اسم للسدس عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اسم لما يجب للورثة بالاجماع ثم
 اختلفوا بعد ذلك في التقدير فقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه هو تقدير بالسدس وقال
 ليس تقدير فلان كان مقداره عند ابي حنيفة تناولا الوصية مثل قوله لا يراد به السدس لانا
 انه لا يتناول الزيادة وقد يتناول الاموال التي في يمين ان قوله انه يعطى الاكثر من السدس غلط
 ومولاي حنيفة في الحسن البصري وسفيان الثوري واياهم برعايته واحل من جليل
 وحكم الله **قوله** ما روى ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان رجلا اوصى بهم من ماله ففرض النبي صلى
 عليه وسلم في ذلك بالسدس فكذلك اوداه البزار والطبراني في معناه ورواه ابو حنيفة ومولانا في رواية
 عن ابي ابراهيم في رواية قال السهم في ان الوصية لا يراد به الميراث بل ما يوصى به من ماله ففرض النبي صلى
 صوته الى اهلها محررا وهو السنة الا ترى انك اذا جفت قضايل الاربعة والربعين في الفاصلة وذلك
 واذا جفت مضرور لم يوص به تنقص من اصله ونقص ورثته وسدسه وثلاثة برئيد وقطع الاستوى

لعمري

واضح

والله اعلم

ما يخرج من الثمانية وهو النصف والرابع والثلث **قوله** واما السنة فانما يخرج منها النصف
 والثلث والسدس وحملته مثل اصله لا يريد ولا ينقص لذلك صار عدله ما يصرف اليه
 وجب اقله وهو سدسه **قوله** صورة السئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد
 اوصى لرجل بسهم فعنده على رواية الوصايا يعطى له احسن سهم الورثة وهو من المرات
 فيراد احسن سهم الورثة على الفرضية وفي ثمانية ففرضت ثلثه يعطى للموصي سهم والورثة
 من سهم وللان ما بقى **قوله** الصواب ان هذا على رواية الحاج كاصح
 به في شرح الهداية وغيره وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له السدس من ماله لانه اكثر
 من احسن السهم فيحصل الماله على ستة حاجتنا الى السدس فيعطى له سهم بقيت خمسة للمراة
 من ذلك الثمن فلا يستقيم فضرناسته في تخرج الكثر وذلك ثمانية ففرضها خمسة
 واربعين للموصي له سهم مضروب في ثمانية وهو سدس ماله بقى اربعون منه خمسة
 للمراة والباقي للابن **قلت** الصواب ان هذا على الرواية الاخرى كما صرح
 به في شرح الهداية وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الكا راح فلو مات وترك
 امراة واخا لاب فاحسن سهم الورثة الربع فعلى رواية الكتاب الوصايا يعطى له
 السدس لانه لا يجوز الزيادة على السدس على تلك الرواية ويجوز النقصان عنه فاحسن
 سهم الورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ماله **قوله**
 الصواب ان هذا على رواية الجامع الصغير كما صرح به في شرح الهداية **قوله**
 لذاني الحقائق **قلت** وفي البدع ايضا والصواب بما ذكرنا كما مر
 من لولا العبارة وكما ينه **قوله** كما اذا كان الموصي اجناسا مختلفه وكما لو اوصى
 بثلث ماله فملك ثلثا الماله وبقى ثلث ماله يملك على الجميع ولا يكون المستحق سواها
 معينا او لم يكن فان ما هلك فيه يملك على السدس والباقي للتركة لذا هذا **قوله**
 ولنا ان الوصية تعلقت بالباقي ولم يثبت في الهالك في الجنس الواحد **قلت**
 واستدل غيرهم بان حق الموصي له مقدم على حق الورثة فيصرف الهالك الى حق الورثة
 كما لو كان في التركة دين يملك بعض الماله فانه ينصرف الى حق الورثة كذلك **قلت**
 ليست الوصية كالدين فان الدين يصرف الهالك الى حق الورثة
فان قيل مطلقا حتى لو لم يبق ماله شيء سوى ما يقتضيه الدين يصرف
 الى الدين وهذا انما يصرف اليه مقدار الثلث كما اذا اوصى بالثلث من ثلث
 فانه لا يعطى غير الثلث الباقي وفي الدين مصرف الى جميع الباقي **قلت** حق الموصي
 له مقدم على حق الورثة ما دام محل حقه باق وفي الدين جميع الماله
 محل حقه فابق منه شيء يصرف الى قضا حقه ومو اولى من الوارث وفي الو
 محل حقه الثلث فابق شيء من ثلث الماله يجب التفتيد فيه ويكون الموصي له مقدما
 على الوارث **قوله** وفي مسيلتنا اذ ابقى من الثلث قد رما يخرج منه الباقي فحل تفتيد

الوصية باق فينفذ فيه ويقدم على الوارث ولأن الموصي به ههنا معين وهو قلت
 الاغنام المشار اليه فيجب تنفيذ الوصية من ثلثها وتبليها الى الموصي له عالم
 بضرر الوارث نادا اصلها لثلاثين وبقى الثلث تعيين هذا الباقي لتنفيذ الوصية
 وهو محل السعي ولا ضرر على الوارث وذلك لانه يخرج من الثلث وفيه
 رعاية حق الموصي والموصى من غشاحاف بالوارث لكان اولي والله تعالى علم
قول لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا من الحقائق **قلت**
 عزاء في الحقائق الى مبدوء خوار زاده رحمة الله تعالى عليه **قول** او نصيب
 ابنه لم يصح **قلت** هذا اذا كان له ابن وان لم يكن له ابن صحت
 الوصية لانه لم تتضمن تحولا نصيب ثابت فكان وصيته قبل نصيب ابنه
 وانما صحته ينقل للموصي له شتم ان كان له ابن وان لم يكن له ابن صحت الوصية
 تحولا نصيب ثابت الى الموصي له قبل بن نصيبه ويزاد على مثله
 ينقل للموصي له شتم ان كان اكثر من الثلث يحتاج في الزيادة الى الاجازة فان كان
 لها او اقل منه لا يحتاج في الزيادة الى الاجازة وان كان ثلثا او اقل منه لا
 يحتاج الى الاجازة حتى لو اوصى بثلث نصيب ابنه وله ابن واحد فلموصى له نصف
 المال ولا ابن النصف لانه جعل له مثل نصيبه فيقتضي ان يكون لابن نصيب
 وان يكون نصيب الموصي له مثل نصيبه وذلك هو النصف فكان المال
 بينهما نصيبين كما لو كانا اسير عثران الزيادة على الثلث ههنا تنفذ على
 اجازة الابن واجازة الزيادة والا فلا وان كان له ابان فلموصى له ثلث
 المال لانه جعل للموصي له مثل نصيب بنته فان كان له بنت واحدة فلموصى له
 المال ان اجازت ابن واحد منها ولا يكون له مثل نصيب ابن واحد منها الابان يكون
 المال بينهما ثلثا ولا يحتاج ههنا الى الاجازة ولو اوصى بثلث نصيب بنته
 فان كان له بنت واحدة فلموصى له نصف المال ان اجازت لان نصيبا لبنت
 الواحدة النصف مكان مثل نصيبها النصف فكان له النصف ان اجازت والا
 ثلث وان كان له ابنتان فلموصى له ثلثا لانه اذا كان لها الثلث
 كان لكل واحد منهما الثلث فكان نصيبه الثلث ايضا ولو اوصى له نصيب
 ابن لو كان فهو كما لو اوصى بثلث نصيب ابنه وله نصف المال ان اجازت الوارث
 ولو اوصى له بثلث نصيب ابن لو كان فلموصى له ثلثا لانه اوصى بثلث نصيب
 بنته لابن بنته ونصيب الابن المقدر سهم مثل نصيبه يكون سهمها ثلثا وهذا
 وصيته له بسهم من ثلث سهم والله تعالى اعلم بالصواب **قول** فصار في
 الثلث كذلك اعتبار المقتضى بالكل فثلثون المسئلة من ثلثة حاجتنا الى عدد
 له ثلث وثلث ثلث للموصي له بالكل سهمان من الثلث والموصي له بالثلث سهم والكل

ابن سهمان

ابن سهمان **قول** فبلغ خمسة واربعين ويصح منها يكون الثلث وموصيته عشر
 بحرمة الموصي له بالكل لثلاثة والموصي له بالثلث سهم ولكل من سهمان سهم والموصي
 له بالثلث ستة ولكل من عشر والله تعالى اعلم **قول** فياخذ بنت ما في يد
قلت ويوصيها لانه من ان الاب خلف ثلثة الاف **قول** لما روي
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما روي ابن ابي شيبة عنه انه
 قال اذا كانت غنائة ووصية بوي بالقائة • وروي عمر رضي الله
 تعالى عنه اذا كان في الوصية عتاق فخاصوا وبيته صنعت وانتطاع **قول**
 واذنات منتطع الحاج • **قلت** الخارج يعني له محمد رحمه الله تعالى
 بخوان يملك لمن انتطع عن الحج **قلت** يعني ان يزيد ايضا ان
 حتى يكون شرعا لقوله اذ كان في المجهطة • والحمد لله اعطى حاجا منتطعا
 جان واحبا الى ان جعله في القروى الفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
قول روى ابن زبلا جعلنا قته في سبيل الله فيسئل الله فيسئل على الصلوة واللام
 قنا لا الحج في سبيل الله دواء ابو داود والناي **قلت** يعني
 يكون الفتوى على قول محمد منا وفي الزكاة على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه
 لا لالحلام في الزكاة في الآية وهذا في لفظ سبيل الله والله تعالى اعلم
فصل في قول فاذا اوصى لغيره فهو للملاصقين **قلت**
 من يكن محلة ومجتمعا مجدها **قلت** السكان والملاصق منه سوا ولغيرهم
 الرقيق • وروي بشرى بن يوسف الجوزي ليزن مجتمعا محلة او مسجد واصرفان
 تنفروا في مسجد منهم اهل محلة اذا كان المسجدان متقاربين فاما اذا ابتعدا
 بينهما وكان كل مسجد عظيمًا جامعًا لكل اهل مسجد جيران دون الاخرين واما ان
 الاصطفاة التي فيها القبيل بالجيران على الاتحاد دون القبيل وان كان ابائهم بقبيل
 شتر غير ان المسجد الذي فيه الدور مجتمعا فهو لاجران وقال الحسن عزاء رحمه الله تعالى
 وروى اوصى لغيره كل جدير لدا ان ساكن او مالك للدار وقال الحسن عزاء رحمه الله تعالى
 واقتصر الجواز اربعون دارا من كل ناحية **قول** لقوله عليه الصلوة والسلام اصلح لجار
 المسجد لاني المسجد ومنه بكل من سمع الله اذواه الثاني رضي الله تعالى عنه عن علي
 رضي الله تعالى عنه مؤقفا وبيته قبله من جوار المسجد قال من سمعه المنادي وروي
 برنوقا من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه يقول في تفسيره ضعيف قال
 الطحاوي توقيت دور ببيها معنى لانه لا توقيت في مثله لا يثبت الا بالوقوف
قلت قد روى ابو اسلم من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز الجوار الى اربعة اراهمكذا او مكدذا او مكدذا مينا ومنا

وقدم وظف **•** وروى الطبراني عن عدي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه
 الله من لم يترك عليا رضي الله عنه فقال منهم ان يا قاتبا يا لبيد بن ربيعة او عليه نبيصموا الا ان
 ارميتم رجلا دارا جوار ولا يدخل الجنة من كان جاره بواقته **•**
 الطحاوي رحمه الله تعالى وقول من اعتبر الجار الملاصق فاسد لانه روى عن عائشة رضي
 الله تعالى عنها انها قالت لرسول الله ان لي جارين فالي ايها امري قال **•**
 علي الصلح واللام اقربها منك ودارا **•** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعنا
 المدايعان فاجب اقربهما يا شاذان فاقربهما بابا اقربهما جوارا فاقربهما الملاصقة
 واعتبر قربا باب مع كونهما جارين **قلت** **•** اعتبر ذلك في الاقرب
 والكلام في مطلق الجار من موالي في اقرب الجارين والله تعالى اعلم **قوله** لما
 روى انه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفينة اعتق كل من ملكه دارا محرم
 محررا وكانوا يسمون **•** والرسول صلى الله عليه وسلم **قلت** **•** لم يتبع هذا
 في اقارب صفينة قط وانما روى احمد وابوداود واسحق والزاردي وابن حبان والوافد
 ومحمد بن اسحق ان ذلك كان لحوكمة بنت الحارث وان الذين اعتقوهم الصمات
 رضوان الله عليهم اجمعين **قوله** او اقربا به **قلت** **•** او ذوي
 قرابته او لسانه او لرحمه او لذوي ارحامه بهذه اللفاظ المحنة سواء
 عند اي حنة رضي الله تعالى عنه **قوله** بني الوصية للاقرب فالاقرب
 من كل ذي رحم محرم اثنين يعني يكون الوصية لاسنين منهم فصاعدا **قلت**
 اعتبر ابو حنيفة في هذه الوصية بحنة اشياء ارحم المحرم والاقرب فالاقرب
 والجمع وهو اثنان فصاعدا وان يكون سوى الاولين والمولودين وان يكون من لا يرث
 واما في الثلاثة الاجنح والخال في الاولين اشارة بقوله لا لكل من ينسب اليه
 الى اخره قال الطحاوي روى عن بعض من غير حنة الحسن ان الوصية لمرقرب من قبل
 الام او الاب دون لا بعد وسوايه ارحم المحرم وعينه وقال ابن القاسم عن
 من قال للرحمة الله تعالى لا تترك الاقارب اذا اوصى لقرابته الا من كان قبل الاب
 وانه الاخ ومن اشبههم او يبدوا بالغير حتى ينفوا ثم يعطى الاغتيا وقال
 ابو بوب عن الليث اذا اوصى للاثنين قسم ما اقربا به كلام ما كان من عدم
 وقال طبراني رحمه الله تعالى وقوله لقسم في ذلك اجاب لا يفضل بعضهم على بعض
 وقال المزني عن الشافعي اذا قال ثلثي لقرابي او لاوي رحي او لا رحي ينسبوا من قبل
 الاب والاصم وابعدهم واقربهم فان كان من قرشي اعطى اقربته المعروفة
 عند العامة التي تنسب اليها قال الطحاوي **•** الله تعالى ان
 قال الله حنة وللرسول ولذي القربى ولما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ذوي
 القربى اعطى بنو هاشم وبنو المطلب وكن بنو هاشم فليدوا بذي رحم محرم منه ومن

الطلب

الطلب كلام غير ذي رحم محرم منه فثبت بذلك فساد قول من اعتبر ذوي الرحم
 المحرم وفسد لذلك ايضا قول من اعتبر الاقرب فالاقرب وان كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اعطى بني هاشم جميعا وبعضهم اقرب اليه من بعض واعطى بنو المطلب وبنو هاشم اقرب
 اليه منهم وثبت به ايضا فساد قول من جعل المدايع من اول لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قدم بقطيعة بنو هاشم وفيهم اعتبارا وكان قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله
 تعالى في ذلك اول الحق **قلت** **•** فقد اعطى بنو لا قرابته من قبل الام والنبي
 صلى الله عليه وسلم لم يعط قرابته من قبل ابيه فليس هو كما ذكرت وذلك لان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يعط بقطيعة منهم ذوي القربى قرابته كلام وانما اعطى بعضهم
 لان الله تعالى قد جعل له ان يعطيه من شاء منهم ويترك الباقي وان كانوا اقرب
قوله وادخل محمد رحمه الله تعالى في الوصية لاقربا به الجد ووله الولد
قلت **•** وفيه الزيادات انها يد ظن ولم يذكر فلا **•** وذكر الحزبن
 زياد عن ابي حنيفة انها لا يد ظن ومكذا روى عن ابي يوسف وهو الصحيح قاله في البدا
قوله لا يواوصي النبي بشيء يدخل فيه الا ناث اتفاقا **قلت** **•**
 هذا اذا كان بنواهم يحصون حتى جازت الوصية لانهم اذا كانوا يحصون فقد
 وعد الوصى التملك والوصى له معلوم فتصح الوصية ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يذولون في الوصية **•** وكذا نواصي مواليهم وخلفاءهم وعددهم ونواصي مواليهم **قوله**
 وقال لكل من غلبه يعني من بعده ففقت من الاحرار من دخل منه زوجته واليتيم
 في حجره والولد اذا كان يتولاه فان كان كيرا قد اعترل عنه او كان قد زوج فليس من اهله
 ولا يدخل منه ما يبكره ولا وارث الموصى لا الموصى لاهله لان الوصية وقعت للمصاف
 اليه والمصاف غير المصاف اليه كما لو اوصى لولد فلان اذا فلانا لاهله في الوصية
 لما قلنا كذا امدا **قوله** او مواليه يعني اذا اوصى لموالي فلان امدا اذا لم يكن
 فلان ابوخذ او قبيلة ملوكا فلان ابوخذ او قبيلة صا كان له لوالي قبيلة
 فلان وبني قبيلة فلان وسيريد به المتبئين اليهم بالقبيل والعتبين اليهم بالولا
 امدا المتعارفين بين املا اللسان ومطلق الكلام يتصرف اليه والمشهور المتطور
 اليه هو المتعارفين عندهم **قوله** ثلث مال الموالي يدخل في الوصية
 جميع من جاز غناقه في صحته ومرضه سواء كان اعتقه قبل الوصية او بعدها
 لان تقاد الوصية متعلق بالموت وكل من اعتقه في المرض او في الصحة بعد ان جاز
 اعتاقه فهو مولا بعد الموت فيستحق الوصية فاما المبدرون وامرات الاولاد
 هل يدخلون تحت هذه الوصية **•** روى عن ابي يوسف رحمه الله انه يدخلون **•** وروى عنه
 اخرون انهم لا يدخلون وهو قول محمد رحمه الله وفيه في الحاج وبه الرواية الاولى ان تعلق تعود
 الوصية او ان الموت وهم مواليه الى ذلك الوقت فيستحقون الوصية وفي ظاهر الرواية

ان اذ ان نفوذ الوصية ومووت الموت لراقتهم فيقتنون في تلك الحال
 ثم يصرون مواله بعد الوصية ساولت من كان مولى عند موته وهم في تلك الحال
 لم يصيروا مواله فلا يملكون ولو كان تعالى ذلك بعد ان قال ان لم اضربك فانت حر
 فانت قبل ان يضربه عتق ودخل في الوصية ولا يدخل مولى المولاة **والله تعالى اعلم**
تفسير ولو اوصى لارامل بنى فلان قال محمد رحمه الله تعالى لارملة اسم امرأة بالغة
 نازقة زوجها بطلا قد طلقها او لم يدخل في الوصية كايين سواكم حصص من الارامل
 اما اذا كن حصص فلا يشك لان الوصية وقعت لثلاث منهن باعياهن لكونهن مملوكا
 وكذلك اذا كن لا حصص لان في الاسم ما يدل على الحاجة ماله بزا لا يارى الارملة
 اسم للمرأة التي لا زوج لها من قولهم ارمله تقوم بهم مملوكون ان قتي زاده ومن قتي زاده
 كان محتاجا فكان الاسم ما يبنى عن الحاجة مستحق وصيته بالصدقة واخراج المال الى الله
 والله تعالى واحد مملوك **وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاملا انه قال لعل التهمة**
والموتى وقال الفاعل عن النورى اذا قال كمثل مال لارامل بنى فلان قال المذكور
 والاثني منه سوا قوله **جواب**
هذا الارامل قد قضيت حاجتها **في الحاجة هذا الارامل المذكور**
 وانما سميت ارمله ونسب الرجل ارمله لذهاب زادهما وانما هي الى الرجل حتى صار
 لا محبة ما عنه شيء قال الرازي قال لا والله تعالى والله تعالى او سكتا ذات مرتبة
 فانما لفظ الارملة شين في فقه الزوج والماله فان كان له زوج ينفق عليها فليست ارمله
 وان كان له مال وقد تزوجا فليست ارمله لوجود ما يمنها من ماله الصفة
 بل لعل صحة قوله محمد عن قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وانما من ماله يدخل فيه الوكالة
 فلا يملك لان الارامل جمع ارمله كالانامل جمع انمله وجمع ارمل رمل كما يقال
 اخضر وخرور اخضر وخرور **الحليل** قيل لارملة ولا يقال ارمل الا في
 يلح الشرع في اربع الابن لارامل بنى فلان لعل على بيع الشرا وموتها وكما قال
 الابن لارامل او لزوج الكلام كما قال تعالى وجزاينه سنيه شلوك قال تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعتدى عليكم **وقوله تعالى وان عاقبتكم فاعقبوا بمثل**
ما عوبتكم به وكما قال الشاعر
فان تنكح تنكح وان تنكح تنكح **مداد الدر ما لم تنكح اياهم**
 ومعلوم ان الرجل لا يصير انما لكر اطلق عليه لاد وواجه بقوله وان تنكح تنكح **قوله**
 اوصى لايام بنى فلان فان كن حصص جازت الوصية لما قلنا وان كن لا حصص
 لا يجوز لانه ليس في لفظ الايم ما يبنى عن الحاجة ليجعل وصيته بالصدقة لان الايم
 في اللغة اسم امرأة جويت في قبلها فصار زوجها وشعره محمد رحمه الله تعالى فقال
 الايم كل امرأة جويت جازا او فاسدا او مجورا او زوجا لها غنية كانتا وقسمت

لا زوج

صغير

صغير كانت او كبرية وليس في هذه العاني ما يبنى عن الحاجة فلا يكون ايضا بالتصديق
 سم اذ ان حصص من جازت الوصية يدخل فيها الصغيرة والكبيرة والغنية
 والصغيرة لان الاسم في اللغة لا يستغنى لما سوى الاثنية وطول الجماع في قبلها
 ووراثتها زوجها **والله تعالى اعلم** وانكحوا الايام منكم وانكحوا
 الصغيرة والكبيرة حتى يجوز النكاح الصغير كما يجوز النكاح الكبار وكذا لا
 يترخص للغني والفقر لانه تعالى قال ان يكونوا فقرا فيفهم الله من فضله ولو كان
 مترضا لشي من ذلك لم يكن لقوله ان يكونوا فقرا يفهم الله من فضله معنى وهذا الذي
 ذكرنا ان الايم اسم امرأة جويت في قبلها فصار زوجها وشعره محمد رحمه الله تعالى فقال
 النكح الصغير والبلغي وابوا الحسن لكر حتى ان الجماع ليس بشرط لشون هذا الاسم
 وكذا الاثنية **ينبغي هذا الاسم على القول لا يمنع على الرجل كما يمنع على المرأة**
واحتج بقوله الشاعر
ان التورثك الايام **النوع الارامل يتامى**
 ومعلوم ان التورث يفهم البكر الي نفق كما يفهم الشيب **والشاعر**
فان تنكح تنكح وان تنكح تنكح **مداد الدر ما لم تنكح اياهم**
 اياهمك بلا زوج ما يكتب انت بلا زوج **وقال الشاعر**
ملا تنكح جان ان سرهما **عليك حرام نانكح او ما عسا**
والجواب ان الحقيقة اللفظة ما خلتنا عن نيل اللفظ وهم اهل حقايق
 الالفاظ وامامها ورررر استعمل بعض النحاة معدولا عن تلك الحقايق
 فيجعل على المجاز اما بطريقا لمقابلة ولا رد واج او باعتبار بعض المعاني التي
 وضع لها الاسم والديس على ان الاثنية شرط والله لا يقع على الذكر انه لا يدخل
 علامة التامية فيه يقال امرأة ايم ولا يقال ايم ولو كان الاسم يتناول
 الذكر والاثني لم يفرق بينهما باطلاق علامة التامية في المرأة **وذكر الغنية او جوير**
 الهندواني ان ما ذكر محمد رحمه الله تعالى يلبسها في صفة الايم جويت مجورا او غير مجور
 عندهما ادعوا اي حبيته متزوج كما تزوج الابكار عنده ومنهم من قال هذا قولهم
 جميعا لانهم حقيقة لوجود الجماع الا ان تزوج كما تزوج الابكار عنده لثا ذكرها
 الابكار في النكاح اقيم الكون مقام الرضا بطلاق حقه باعتبارها ومواليها
ولو اوصى لكل بنت من بنى فلان اذن حصص صححت الوصية لما ذكرنا ويدخل
 تحت هذه الوصية كل امرأة جويت جويت بطلاق او حرام لها زوج او لم يكن لها زوج
 بلغت سلق النكاح ولم تبلغ كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى ويدخل فيهم الصغير والغنية
 والصغيرة والكبيرة لان اللفظ لا يتصور له ذلك والله تعالى اعلم في بيان ثبوتها وانكارها
 من الصغير والكبار والغنيات والغنيات يدعى على انهن دخلن في مقابلة

جميعا منهم لا يتقربون فيما بينهم فكان سهرمان وصيته والوصية بطلان الهز والهر
اما لو كانت تقوم معينين صحت وان كان شيئا موقرة عندهم وليتقربوا
عندنا بان اوصى بيبيته او كنيته او بيت نارا وبما اوصى البيعة او الكنيته
او بيتا نارا او بالذبح لعندهم او للبيعة او الكنيته او بيت النار ذبيحة لهم
جائز عند اي حيفه رضي الله تعالى عنه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليها لا يجوز
وجه قوله ان الوصية بهذه الاشياء وصية بما هو مقصود والوصية بالقصاص
لا يصح وجه قوله اي حيفه ان المعترضة وصيتهم ما موقرة عندهم لا ما موقرة
حقيقه لانهم ليسوا بمن اهل القرب الحقيقية • ولهذا الواووصى بما موقر •
عندنا وليست بقربة عندهم لم تقم وصيتهم كالحج وبنا المساجد للمسلمين ان كانت
لقوم معينين تقم وان كانت لغير معينين لا تقم فذلك ان المعترضة ما موقرة عندهم
وقد وجد عن امرنا ان لا تقرض لهم فيما يدعون كما لا تقرض لهم في عبادة الصليب
وبيع المروا والخر فيما بينهم ولو من الدين في بيعة او كنيته او بيت نارا
كان ميراثا في قولهم جميعا على اختلاف المذهبين اما على اصلها فظاهر لانه مقصود
واما عنده فلا نه بمنزلة الوقت والسم لوجله داره وقفا ان مات صادق يراها
مكذبا **كان بيت** لم لا يجل حكم البيعة فيما بينهم حكم الميراث فيما بين
المسلمين فالجواب ان حال الميراث كحال البيعة لان الميراث صار قفا لها
به تعالى وانقطع عنه منافع الناس فانما البيعة قفا لا باقية على منافعهم
فانه يمكن ان يقطعوا من ايديهم موتا ثم فكانت باقية على منافعهم فاشبهت
الوقت فيما بين المسلمين والوقت فيما بين المسلمين لا يزل ملك الرقي عنده فكذا
مذا ووصيته الذي جائز في ثلثه ولا يجوز لو ارثه لانهم تعقد الزمة الترموا ان
احكامها • ولو اوصى حربي مستامن لسم اوصى بكل ماله صحت لان الوصية بها
زاد على الثلث انما لا يصح لقول الورثة ولا حرمة لحقهم لانهم في دار الحرب الا ترى انه
ما حرمة للمكتم حتى ياراستغنام اموالهم فلا يكون حرمة لحقهم اولى بخلاف
ما لو كان له وارث في دار الاسلام لانه ذمي او مشا من سلم تكون لهم عصبة وحرمة
ولذلك لا يجوز استغنام اموالهم فيجوز ان يبيع الجواز لحوارث **والواووصى**
ببعض ماله يدفع الباقي لورثته من اهل دار الحرب لان حق المستامن معصوم محترم
فلا يسوز ملكه الا برضاه ولا يوصونه الرضا بوا ملكه الى غزواته فوجب
الدفع الى ورثته من اعاءة لحقه لا الحق الورثة **والواووصى** مسلم او ذمي حربي مشا من
جائز لان المستامن بمنزلة الذي لا امان الموقت ظف من الذمة في حق الاحكام



الكتاب في مسائل الخلافة
في فقهنا
بسم الله الرحمن الرحيم



21
2-2

Süleymanî 1420phases	
Kısmı	Hacı Beşir Ağa
Yeni Kütüphane	
Eski Kütüphane	228